

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ
كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرِفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) هذا استفهام فيه معنى الإنكار ، كأنه أيأسهم من إيمان هذه الفرقة من اليهود ؛ أي إن كفروا فلهم سابقة في ذلك . والخطاب لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وذلك أن الأنصار كان لهم حرص على إسلام اليهود للخلق والحوار الذي كان بينهم . وقيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؛ عن ابن عباس . أي لا تحزن على تكذيبهم إياك ، وأخبره أنهم من أهل السوء الذين مضوا . و « أَنْ » في موضع نصب ، أي في أن يؤمنوا ؛ نصب بأن ، ولذلك حذفت منه النون .

يقال : طَمِعَ فِيهِ طَعْمًا وَطَاعِيَةً — مخفف — فهو طَمِعٌ ؛ على وزن فَعِل . وأطعمه فيه غيره . ويقال في التعجب : طَمِعَ الرجل — بضم الميم — أي صار كثير الطمع . والطمع : رِزْقُ الجُنْدِ ؛ يقال : أَمَرَ لهم الأمير بأطعامهم ؛ أي بأرزاقهم . وأمرأة مِطَاح : تُطِيع ولا تُمَكِّن .

الثانية — قوله تعالى : (وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ) الفريق أسم جمع لا واحد له من لفظه ، وجمعه في أدنى العدد أفرقة ، وفي الكثير أفرقاء . (يَسْمَعُونَ) في موضع نصب خبر « كان » . ويجوز أن يكون الخبر « منهم » ، ويكون « يَسْمَعُونَ » نعتاً لفريق ؛ وفيه بُدُّ . (كَلَامَ اللَّهِ) قراءة الجماعة . وقرأ الأعشى « كَلِمَ اللَّهِ » على جمع كلمة . قال سيبويه : وأعلم أن ناساً من ربيعة يقولون « مِنْهُمْ » بكسر الهاء اتباعاً لكسرة الميم ؛ ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً عنده . « كَلَامَ اللَّهِ » مفعول بـ « يَسْمَعُونَ » . والمراد السبعون الذين اختارهم موسى عليه

السلام؛ فسمعوا كلام الله فلم يمتثلوا أمره ، وحرّفوا القول في إخبارهم لقومهم . هذا قول الربيع وأبن إسحاق ؛ وفي هذا القول ضعف . ومن قال : إن السبعين سمعوا ما سمع موسى فقد أخطأ ، وأذهب بفضيلة موسى وأختصاصه بالكليم . وقد قال السدي وغيره ؛ لم يطبقوا سماعه ، واختلطت أذهانهم ورغبوا أن يكون موسى يسمع ويعيده لهم ؛ فلما فرغوا وخرجوا بدلت طائفة منهم ما سمعت من كلام الله على لسان نبيهم موسى عليه السلام ؛ كما قال تعالى : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ » .

فإن قيل : فقد روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن قوم موسى سألوا موسى أن يسأل ربه أن يسمعهم كلامه ، فسمعوا صوتاً كصوت الشبور ^(٢) : « إني أنا الله لا إله إلا أنا الحى القيوم أخرجتكم من مصر بيد ربيعة وذراع شديدة » .

قلت : هذا حديث باطل لا يصح ، رواه ابن مروان عن الكلبي وكلاهما ضعيف لا يحتج به ؛ وإنما الكلام شيء خُص به موسى من بين جميع ولد آدم ؛ فإن كان كلم قومه أيضاً حتى أسمعهم كلامه فما فَضِّل موسى عليهم ؛ وقد قال وقوله الحق : « إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَامِي » . وهذا واضح .

الثالثة - وأختلف الناس بماذا عرف موسى كلام الله ولم يكن سمع قبل ذلك خطابه ؛ فنهى من قال : إنه سمع كلاماً ليس بحروف وأصوات ، وليس فيه تقطيع ولا نفس ؛ فحينئذ علم أن ذلك ليس هو كلام البشر وإنما هو كلام رب العالمين . وقال آخرون : إنه لما سمع كلاماً لا من جهة ، وكلام البشر يُسمع من جهة من الجهات الست ، علم أنه ليس من كلام البشر . وقيل : إنه صار جسده كله مسامع حتى سمع بها ذلك الكلام ؛ فعلم أنه كلام الله . وقيل فيه : إن المعجزة دلّت على أن ما سمعه هو كلام الله ؛ وذلك أنه قيل له : ألق عصاك ، فألقاها فصارت نعباناً ؛ فكان ذلك علامة له على صدق الحال ، وأن الذى يقول له : « إِنِّي أَنَا رَبُّكَ » ^(٤) هو الله جلّ وعز . وقيل : إنه قد كان أضمر في نفسه شيئاً لا يقف عليه

(١) راجع ج ٨ ص ٧٥ . (٢) الشبور (على وزن التور) : البوق .

(٣) راجع ج ٧ ص ٢٨٠ . (٤) راجع ج ١١ ص ١٧٢ .

إلا علام الغيوب، فأخبره الله تعالى في خطابه بذلك الضمير؛ فلم أن الذي يخاطبه هو الله جل وعز. وسياق في سورة «الفصص» بيان معنى قوله تعالى: «تُودِي مِنَ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ» ^(١) إن شاء الله تعالى

الرابعة - قوله تعالى: «ثُمَّ يُخَوِّفُهُ» قال مجاهد والسدي: هم علماء اليهود الذين يحزقون التوراة فيجعلون الحرام حلالا والحلال حراما أتباعا لأهوائهم. «(مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ)» أي عرفوه وعلموه. وهذا توبيخ لهم؛ أي إن هؤلاء اليهود قد سلفت لأبائهم أفاعيل سوء وعناد، فهؤلاء على ذلك السنن، فكيف تطعمون في إيمانهم!

ودل هذا الكلام أيضا على أن العالم بالحق المعاند فيه بعيد من الرشد؛ لأنه علم الوعد والوعيد ولم ينه ذلك عن عناده.

قوله تعالى: «وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا اتَّخَذُواهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ» ^(٢) أو لا يعلمون أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون ^(٣)

قوله تعالى: «وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا» هذا في المنافقين. وأصل «لقوا» لقيوا وقد تقدم. «وَإِذَا خَلَا بِبَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ» الآية في اليهود، وذلك أن ناسا منهم أسلموا ثم نافقوا؛ فكانوا يحدثون المؤمنين من العرب بما عُدَّ به آبائهم؛ فقالت لهم اليهود: «اتَّخَذْتُمْهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ» أي حكم الله عليكم من العذاب، ليقولوا نحن أكرم على الله منكم؛ عن ابن عباس والسدي. وقيل: ابن عليا لما نازل قريظة يوم خيبر سمع سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنصرف إليه وقال: يا رسول الله، لا تبلغ إليهم، وعرض له؛ فقال: «أظنك سمعت شتي منهم لو رأوني لكفوا عن ذلك» ونهض إليهم، فلما رأوه أمسكوا، فقال لهم: «أنقضتم العهد يا إخوة القردة والخنازير أنزلكم الله وأنزل بكم نعمته» فقالوا:

ما كنت جاهلاً يا محمد فلا تجهل علينا، من حدثك بهذا؟ ما خرج هذا الخبر إلا من عندنا! روى هذا المعنى عن مجاهد .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَا ﴾ الأصل في «خلا» خلّو، قلبت الواو ألفاً لتحزّكها وافتتاح ما قبلها، وتقدم معنى «خلا» في أول السورة . ومعنى «فتح» حَكَمَ . والفتح عند العرب : القضاء والحكم ؛ ومنه قوله تعالى : « رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ » (١) أى الحاكمين . والفتّاح : القاضى بلغة اليمن ؛ يقال : بنى وبينك الفتّاح ؛ قبل ذلك لأنه ينصر المظلوم على الظالم . والفتّاح : النصر ؛ ومنه قوله : « يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا » (٢) ، وقوله : « إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ » (٣) . ويكون بمعنى الفرق بين الشيتين .

قوله تعالى : ﴿ لِيُحَاجُّوكُمْ ﴾ نصب بلام كى، وإن شئت بإضمار أن، وعلامة نصب حذف النون . قال يونس : وناس من العرب يفتحون لام كى . قال الأخفش : لأن الفتّاح الأصل . قال خلف الأحمر : هى لغة بنى العنبر . ومعنى «لِيُحَاجُّوكُمْ» ليعيروكم ، ويقولوا نحن أكرم على الله منكم . وقيل : المعنى ليحتجوا عليكم بقولكم ؛ يقولون كفرتم به بعد أن وقفتم على صدقه . وقيل : إن الرجل من اليهود كان يلقي صديقه من المسلمين فيقول له : تمسك بدين محمد فإنه نبي حقا . ﴿ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ قيل فى الآخرة ؛ كما قال : « ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ » (٤) . وقيل : عند ذكر ربكم . وقيل : «عند» بمعنى «فى» أى ليحاجوكم به فى ربكم ؛ فيكونوا أحق به منكم لظهور الحجّة عليكم ؛ روى عن الحسن . والحجّة : الكلام المستقيم على الإطلاق ؛ ومن ذلك حجّة الطريق . وحاججت فلانا فحججته ، أى غلبته بالحجة ؛ ومنه الحديث : «فجّ آدم موسى» . ﴿ أَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ قيل : هو من قول الأخبار للائبّاع . وقيل : هو خطاب من الله تعالى للؤمنين ؛ أى أفلا تعقلون أن بنى إسرائيل لا يؤمنون وهم بهذه الأحوال ؛ ثم وتجهّم نوبتاً يُتَلَّى فقال : ﴿ أَوْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الآية . فهو استنفهام معناه التوبيخ والتفريع . وقروا الجمهور «يعلمون» بالياء ، وأبن محيىض بالياء ؛ خطاباً للؤمنين . والذى أسروه كفرهم ، والذى أعلنوه المجدّ به .

(١) راجع ج ١ ص ٢٠٦ طبعة ثانية . (٢) راجع ج ٧ ص ٢٥١ (٣) راجع ص ٢٦ من هذا الجزء . (٤) راجع ج ٧ ص ٢٨٦ (٥) راجع ج ١٤ ص ٢٥٤

قوله تعالى : وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ

إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿١٧﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ ﴾ أى من اليهود . وقيل : من اليهود والمنافقين أُمِّيُونَ ، أى من لا يكتب ولا يقرأ ، واحدهم أُمِّيٌّ ، منسوب إلى الأمة الأُمِّيَّة التي هي على أصل ولادة أمهاتها لم تتعلم الكتابة ولا قراءتها ، ومنه قوله عليه السلام : ” إِنَّا أُمَّة أُمِّيَّة لَا نَكْتُب وَلَا نَحْسِبُ “ الحديث . وقد قيل لهم إنهم أُمِّيُونَ لأنهم لم يصدقوا بأَمِّ الكتاب ، عن ابن عباس . وقال أبو عبيدة : إنما قيل لهم أُمِّيُونَ لئول الكتاب عليهم ، كأنهم نُسبوا إلى أَمِّ الكتاب ، فكأنه قال : ومنهم أهل الكتاب لا يعلمون الكتاب . عكرمة والضحاك : هم نصارى العرب . وقيل : هم قوم من أهل الكتاب ؛ رفع كتابهم لذنوب ارتكبوها فصاروا أُمِّيِينَ . على رضى الله عنه : هم المجوس .

قلت : والقول الأول أظهر ، والله أعلم .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾ « إلا » هاهنا بمعنى لكن ،

فهو استثناء منقطع ؛ كقوله تعالى : « وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ » . وقال النابغة :
حلفتُ يمينا غير ذى مثنوية^(١) * ولا علم إلا حُسن ظني بصاحب

وقرأ أبو جعفر وشيبة والأعرج « إِلَّا أَمَانِي » خفيفة الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين استخفافا . قال أبو حاتم : كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد ، فلك فيه التشديد والتخفيف ؛ مثل أُنَانِي وَأَغَانِي وَأَمَانِي ، ونحوه . وقال الأخفش : هذا كما يقال في جمع مفتاح : مفاتيح ومفاتيح ، وهى ياء الجمع . قال النحاس : الحذف في المعتل أكثر ؛ كما قال الشاعر^(٢) :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى * ثلاث الأذني والتسومُ البلاقع^(٣)

(١) راجع ج ٦ ص ٩ (٢) المتنوية : الاستثناء في البين (٣) هو ذو الرمة ؛ كما في ديوانه .

(٤) الأناثي (جمع أنثية ، بضم الهزلة وكسرهما وسكون التاء وتشديد الياء) : الجر الذي توضع عليه القدر .

والرسوم : بقايا الأبنية . والبلاقع (جمع بلقع) : الخراب .

والأمانى جمع أُمْنِيَّة وهى التلاوة ؛ وأصلها أُمْنُوِيَّة على وزن أُمْعُوْلَة ، فأدغمت الواو فى الياء فانكسرت النون من أجل الياء فصارت أُمْنِيَّة ؛ ومنه قوله تعالى : « إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ^(١) » أى إذا تلا ألقى الشيطان فى تلاوته . وقال كعب بن مالك :

تَمَنَّى كَتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ * وَآخِرَهُ لَأَقَى حِمَامَ الْمَقَادِرِ

وقال آخر :

تَمَنَّى كَتَابَ اللَّهِ آخِرَ لَيْلِهِ * تَمَنَّى دَاوُدَ الزَّبُورَ عَلَى رِسْلِهِ

والأمانى أيضا الأكاذيب ؛ ومنه قول عثمان رضى الله عنه : ما تَمَنَيْتُ منذ أسلمت ؛ أى ما كذبت . وقول بعض العرب لأبن دأب وهو يحدث : أهدأ شئ رَوَيْتَهُ أم شئ تَمَنَيْتَهُ ؟ أى أفعَلْتَهُ . وبهذا المعنى فسر ابن عباس ومجاهد « أمانى » فى الآية . ولأمانى أيضا ما يتمناه الإنسان ويشتهي . قال قتادة : « إلا أمانى » يعنى أنهم يَتَمَنَوْنَ على الله ما ليس لهم . وقيل : الأمانى التقدير ؛ يقال : مَنَى له أى قدره ؛ قاله الجوهرى ، وحكاه ابن بحر ، وأفسد قول الشاعر :

لَا تَأْمِينَ وَإِنْ أَسْبَيْتَ فِي حَرَمٍ * حَتَّى تُلَاقِي مَا يَمْنِي لَكَ الْمَانِي ^(٢)

أى يقدر لك المقدر .

الثالثة — قوله تعالى : « وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ » « إِنْ » بمعنى ما النافية ؛ كما قال تعالى : « إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ » . و « يَظُنُّونَ » يكذبون ويحدثون ؛ لأنهم لا علم لهم بصحة ما يتلون ، وإنما هم مقلدون لأخبارهم فيما يقرءون به .

قال أبو بكر الأنبارى : وقد حدثنا أحمد بن يحيى النحوى أن العرب تجعل الظن حائلاً وشكاً وكذباً ، وقال : إذا قامت براهين العلم فكانت أكثر من براهين الشك فالظن يقين ، وإذا اعتدت براهين اليقين وبراهين الشك فالظن شك ، وإذا زادت براهين الشك على براهين اليقين فالظن كذب ؛ قال الله عز وجل : « وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ » أراد إلا يكذبون .

الرابعة — قال علماؤنا رحمه الله عليهم : نعت الله تعالى أحبارهم بأنهم يبدلون ويمزفون فقال وقوله الحق : « قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ » الآية . وذلك أنه لما درس

الأمر فيهم ، وساءت رعية طبائهم ، وأقبلوا على الدنيا حرصاً وطمعاً . طلبوا أشياء تصريف وجوه الناس إليهم ، فأحدثوا في شريعتهم وبدلوا ، وألحقوا ذلك بالتوراة ، وقالوا لسفهاهم : هذا من عند الله ، ليقبلوها عنهم فتأكد رياستهم وينالوا به حطام الدنيا وأوساخها . وكان مما أحدثوا فيه أن قالوا : ليس علينا في الأميين سبيل ، وهم العرب ، أى ما أخذنا من أموالهم فهو حل لنا . وكان مما أحدثوا فيه أن قالوا : لا يضربنا ذنب ، فنحن أحباؤه وأبناءؤه ، تعالى الله عن ذلك ! وإنما كان في التوراة « يا أحباري ويا أبناء رسي » فغثروه وكتبوا « يا أحباي ويا إبنائي » فأنزل الله تكذيبهم : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ ^(١) . فَقَالَتْ : لَنْ يُعَذِّبَنَا اللَّهُ ، وَإِنْ عَذَبْنَا فَأَرْبَعِينَ يَوْمًا مَقْدَارَ أَيَّامِ الْعِجْلِ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا ^(٢) . قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ : بِعَنَى تَوْحِيدًا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ^(٣) » بِعَنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ « فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » . ثُمَّ أَكْذَبَهُمْ فَقَالَ : « بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خِطْبَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ . وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(٤) » . فَبَيَّنَ تَعَالَى أَنَّ الْخُلُودَ فِي النَّارِ وَالْجَنَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ؛ لَا بِمَا قَالُوهُ .

قوله تعالى : فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ^(٥) ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ^(٦)

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله : ﴿ فَوَيْلٌ ﴾ أَخْبِيفٌ فِي الْوَيْلِ مَا هُوَ ؛ فَرَوَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ جَبَلَ مِنْ نَارٍ . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ الْوَيْلَ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ بَيْنَ

(١) راجع ج ٦ ص ١٢٠ (٢) راجع ص ١٠ من هذا الجزء . (٣) راجع ج ١١ ص ١٥٣

(٤) راجع ص ١١ من هذا الجزء . (٥) قال أبو حيان في البحر المحيط بعد أن ذكر الألفاظ التي وردت

في معنى الويل : « لوصح في تفسير الويل شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لوجب المصير إليه ، وقد تكلمت العرب في نظمهما ونثرهما بلفظ الويل قيل أن يجيى القرآن ولم تطلقه على شيء من هذه التفاسير ، وإنما مدلوله ما فسر به أهل اللغة » .

جبلين يهوى فيه الهاوى أربعين خرقاً . وروى سفيان وعطاء بن يسار : أن الويل في هذه الآية وإد يجرى بقاء جهنم من صديد أهل النار . وقيل : صهرج في جهنم . وحكى الزمراوى عن آخرين : أنه باب من أبواب جهنم . وعن ابن عباس : الويل المشقة من العذاب . وقال الخليل : الويل شدة الشر . الأصمى : الويلُ تَفْجَعُ ، والوَيْجُ تَرْحَمُ . سيبويه : وَيْلٌ لمن وقع في الهلكة ، وَيَجُّ زجر لمن أشرف على الهلكة . ابن عرفة : الويل الحزن ؛ يقال : تَوَيْل الرجل إذا دعا بالويل ؛ وإنما يقال ذلك عند الحزن والمكروه ؛ ومنه قوله : « قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ » . وقيل : أصله الهلكة ، وكل من وقع في هلكة دعا بالويل ؛ ومنه قوله تعالى : « يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ » . وهى الويل والويلة ، وهما الهلكة ، والجمع الويلات ؛ قال :

* له الويل إن أُنسى ولا أم هاشم *

وقال أيضا :

* فقالت لك الويلات إنك مُرْجِلِي *

وآرتفع « وَيْلٌ » بالابتداء ، وجاز الابتداء به وإن كان نكرة لأن فيه معنى الدعاء . قال الأخفش : ويجوز النصب على إضمار فعل ؛ أى ألزمهم الله وَيْلًا . وقال الفراء : الأصل في الويل « وَيْ » أى حُزن ؛ كما تقول : وَيْ لفلان ؛ أى حُزن له ، فوصلته العرب باللام وقدروها منه فأعربوها . والأحسن فيه إذا فُصل عن الإضافة الرفع ؛ لأنه يقتضى الوقوع . ويصح النصب على معنى الدعاء ؛ كما ذكرنا .

قال الخليل : ولم يُسمع على بنائه إلا وَيْجٌ وَيْسٌ وَيْهٌ وَيْكَ وَيْلٌ وَيَيْبٌ ؛ وكله يتقارب في المعنى . وقد فُرق بينها قوم ؛ وهى مصادر لم تنطق العرب منها بفعل . قال الجرجاني : ومما ينتصب أنتصاب المصادر وَيْلَةٌ وَعَوْلَةٌ وَيَيْجَةٌ وَيَيْسَةٌ ؛ فإذا أدخلت اللام رفعت فقلت : وَيْلٌ له ، وَيَيْجٌ له .

الثانية — قوله تعالى : (لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ) الكتابة معروفة . وأول من كتب بالقلم وخط به إدريس عليه السلام ؛ وجاء ذلك في حديث أبي ذر ، خرجه الأجرى وغيره . وقد قيل : إن آدم عليه السلام أعطى الخط فصار وراثته في ولده .

الثالثة - قوله تعالى : (**بِأَيْدِيهِمْ**) تأكيد ، فإنه قد علم أن الكُتُب لا يكون إلا باليد ؛ فهو مثل قوله : « **وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** » ، وقوله : « **يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ** » . وقيل : فائدة « **بِأَيْدِيهِمْ** » بيان لجُرْمهم وإثبات لمجاهرتهم ، فإن من تولى الفعل أشد موافقة ممن لم يتوَلَّه وإن كان رأيا له . وقال ابن السراج : « **بِأَيْدِيهِمْ** » كناية عن أنهم من تلقائهم دون أن يزل عليهم ، وإن لم تكن حقيقة في كُتُب أيديهم .

الرابعة - في هذه الآية والتي قبلها التحذير من التبديل والتغيير والزيادة في الشرع ؛ فكل من بدل أو ابتدع في دين الله ما ليس منه ولا يجوز فيه فهو داخل تحت هذا الوعيد الشديد ، والعذاب الأليم ؛ وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته لما قد علم ما يكون في آخر الزمان فقال : « **أَلَا إِنْ مَن قَبْلَكُمْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَفْرَقُوا عَلَى اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ مِائَةً وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَقْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً** » الحديث ، وسألتني . فحذروهم أن يُحْدِثُوا من تلقاء أنفسهم في الدين خلاف كتاب الله أو سنته أو سنة أصحابه فيُضِلُّوْا به الناس ؛ وقد وقع ما حذره وشاع ، وكثر وذاع ؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون .

الخامسة - قوله تعالى : (**لَيَشْتَرِيَنَّ بِهِ نَمْنًا قَلِيلًا**) وصف الله تعالى ما يأخذونه بالقليل ؛ إما لفنائه وعدم ثباته ، وإما لكونه حراما ؛ لأن الحرام لا بركة فيه ولا يربو عند الله . قال ابن إسحاق والكلي : كانت صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابهم أربعة أسمرة ؛ فجعلوه آدم سَبَطًا طويلا ، وقالوا لأصحابهم وأتباعهم : انظروا إلى صفة النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي يُبعث في آخر الزمان ليس يشبهه نعت هذا . وكانت للأخبار والعلماء رئاسة ومكاسب ؛ فخافوا إن يبتوأ أن تذهب ما كلهم ورياستهم ؛ فمن ثم غيروا .

ثم قال تعالى : (**فَوَيْلٌ لَّهِمَّ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهِمَّ مِمَّا يَكْسِبُونَ**) قيل من المآكل . وقيل من المعاصي . وكرر الويل تظليفاً لفعلهم .

قوله تعالى : وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتُحْذِثُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٥﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا ﴾ يعني اليهود . ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾
اختلف في سبب نزولها ؛ ف قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود : ” من أهل النار “
قالوا : نحن ، ثم تخلفونا أتم . فقال : ” كذبتكم لقد علمتم أنا لا نخلفكم “ فزلت هذه الآية ؛
قاله ابن زيد . وقال عكرمة عن ابن عباس : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واليهود
تقول : إنما هذه الدنيا سبعة آلاف ، وإنما يعذب الناس في النار لكل ألف سنة من أيام الدنيا
يوم واحد في النار من أيام الآخرة ، وإنما هي سبعة أيام ؛ فانزل الله الآية ؛ وهذا قول مجاهد .
وقالت طائفة : قالت اليهود إن في التوراة أن جهنم مسيرة أربعين سنة ، وأنهم يقطعون في كل
يوم سنة حتى يكملوها وتذهب جهنم . ورواه الضحاك عن ابن عباس . وعن ابن عباس :
زعم اليهود أنهم وجدوا في التوراة مكتوباً أن ما بين طرفي جهنم مسيرة أربعين سنة إلى أن
يتبها إلى شجرة الزقوم . وقالوا : إنما نعذب حتى ننتهي إلى شجرة الزقوم فتذهب جهنم وتهلك .
وعن ابن عباس أيضاً وقادة : أن اليهود قالت إن الله أقسم أن يدخلهم النار أربعين يوماً
عدد عبادتهم العجل ؛ فأكذبهم الله ، كما تقدم .

الثانية — في هذه الآية ردٌّ على أبي حنيفة وأصحابه حيث استدلوا بقوله عليه السلام :
” دعى الصلاة أيام أقرائك “ في أن مدة الحيض ما يُسمى أيام الحيض ، وأقلها ثلاثة وأكثرها
عشرة ؛ قالوا : لأن ما دون الثلاثة يُسمى يوماً ويومين ، وما زاد على العشرة يقال فيه أحد
عشر يوماً ولا يقال فيه أيام ؛ وإنما يقال أيام من الثلاثة إلى العشرة ؛ قال الله تعالى :
” فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ “ ، ” تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ “ ، ” تَخَفَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ “
وَمَنْ يَنْتِ أَيَّامٍ حُسُومًا “ .

فيقال لم : فقد قال الله تعالى في الصوم : « أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ » يعنى جميع الشهر ؛ وقال : « لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ » ^(١) يعنى أربعين يوما . وأيضا فإذا أضيفت الأيام إلى عارض لم يرد به تحديد العدد ؛ بل يقال : أَيَّامٌ مَشِيكَ وَسَفَرِكَ وإقامتك ، وإن كان ثلاثين وعشرين وما شئت من العدد ؛ ولعله أراد ما كان معتادا لها ، والعادة ست أوسع ؛ فخرج الكلام عليه ، والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : (قُلْ اتَّخَذْتُمْ) تقدم القول في « اتَّخَذَ » ^(٢) فلا معنى لإعادته . (عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا) أى أسلفتم عملا صالحا فآتمتم وأطعتم فتستوجبون بذلك الخروج من النار! أو هل عرقت ذلك بوجه الذى عهدته إليكم (فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) توبيخ وتقرير .

قوله تعالى : بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(٣) وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(٤) فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (بَلَىٰ) أى ليس الأمر كما ذكرتم . قال سيبويه : ليس « بل » و « نعم » آسمين . وإنيما هما حرفان مثل « بل » وغيره ؛ وهى رد لقولهم : لن تمسنا النار . وقال الكوفيون : أصلها بل التى للإضراب عن الأول ، زيدت عليها الياء ليحسن الوقف ، وضمت الياء معنى الإيجاب والإنعام . فـ « بَلَىٰ » تدل على رد المجحد ، والياء تدل على الإيجاب لما بعده . قالوا : ولو قال قائل : ألم تأخذ دينارا ؟ فقلت : نعم ؛ لكان المعنى لا ، لم آخذ ؛ لأنك حققت النفي وما بعده . فإذا قلت : بلى ؛ صار المعنى قد أخذت . قال الفراء : إذا قال الرجل لصاحبه : مالك على شئ ؛ فقال الآخر : نعم ؛ كان ذلك تصديقا ؛ لأن لا شئ .

له عليه؛ ولو قال: بلى، كان ردًا لقوله؛ وتقديره: بلى لى عليك. وفى التنزيل «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى» ^(١) ولو قالوا نعم لكفروا.

الثانية - قوله تعالى: ﴿سَيِّئَةٌ﴾ السيئة الشرك. قال ابن جريج قلت لمطاه: «مَنْ كَسِبَ سَيِّئَةً؟ قال: الشرك؛ وتلا «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ» ^(٢). وكذا قال الحسن وقتادة، قالا: والخطيئة الكبيرة.

الثالثة - لما قال تعالى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ دل على أن المعلق على شرطين لا يتم بأقلهما؛ ومثله قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا» ^(٣)، وقوله عليه السلام لسفيان بن عبد الله الثقفي وقد قال له: يا رسول الله، قل لى فى الإسلام قولًا لا أسأل عنه أحدًا بعدك. قال: «قل آمنت بالله ثم استقم». رواه مسلم. وقد مضى القول فى هذا المعنى وما للعلماء فيه عند قوله تعالى لآدم وحواء: «وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ» ^(٤). وقرأ نافع «خطيئاته» بالجمع، الباقون بالإنفراد؛ والمعنى الكثرة، مثل قوله تعالى: «وَلِإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا» ^(٥).

قوله تعالى: وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿١٣١﴾
فيه عشر مسائل:

الأولى - قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ تقدم الكلام فى بيان هذه الألفاظ. واختلف فى الميثاق هنا؛ فقال مكي: هو الميثاق الذى أخذ عليهم حين أخرجوا من صلب آدم كالنذر. وقيل: هو ميثاق أخذ عليهم وهم عقلاء فى حياتهم على السنة أنبيائهم

(١) راجع ج ٧ ص ٣١٦ (٢) راجع ج ١٢ ص ٢٤٥ (٣) راجع ج ١٥ ص ٣٥٧

(٤) راجع ج ١ ص ٣٠٤ (٥) راجع ج ٩ ص ٢٦٧ (٦) راجع ج ١ ص ٢٤٦ ، ٢٣٠

وهو قوله : « لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ » وعبادةُ الله إثباتٌ توحيدِهِ ، وتصديقُ رُسُلِهِ ، والعملُ بما أنزل في كتبه .

الثانية - قوله تعالى : (لَا تَعْبُدُونَ) قال سيبويه : « لا تعبدون » متعلق بقسم ، والمعنى وإذا استخلفناهم والله لا تعبدون ؛ وأجازه المبرد والكسائي والفراء . وقرأ أبيّ وابن مسعود « لا تعبدوا » على النهي ، ولهذا وصل الكلام بالأمر فقال : « وقوموا ، وقولوا ، وأقيموا ، وآتوا » . وقيل : هو في موضع الحال ؛ أي أخذنا ميثاقهم موحدين ، أو غير معاندين ؛ قاله قُطْرُب والمبرد أيضا . وهذا إنما يتجه على قراءة ابن كثير وحزمة والكسائي « يعبدون » بالياء من أسفل . وقال الفراء والزجاج وجماعة : المعنى أخذنا ميثاقهم ألا يعبدوا إلا الله ، وبأن يحسنوا للوالدين ، وبألا يسفكوا الدماء ؛ ثم حذف أن والباء ، فأرتفع الفعل لزوالهما ، كقوله تعالى : « أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي »^(١) . قال المبرد : هذا خطأ ؛ لأن كل ما اضمر في العربية فهو يعمل عمله مظهرا ؛ يقول : وبلدٍ قطعت ؛ أي ربُّ بلد .

قلت : ليس هذا بخطأ ، بل هما وجهان صحيحان ، وعليهما أنشد سيبويه :
 أَلَا أَيُّهَا ذَا الزَّبَجْرِ أَحْضَرُ الْوَعْيِ * وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُحَمَّدِي^(٢)
 بالنصب والرفع ؛ فالنصب على إضمار أن ، والرفع على حذفها .

الثالثة - قوله تعالى : (وَإِلَى الْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) أي وأمرناهم بالوالدين إحسانا . وقرن الله عز وجل في هذه الآية حق الوالدين بالتوحيد ، لأن النشأة الأولى من عند الله ، والنشء الثاني - وهو التربية - من جهة الوالدين ؛ ولهذا قرن تعالى الشكر لهما بشكره فقال : « أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ »^(٣) . والإحسان إلى الوالدين : معاشرتهما بالمعروف ، والتواضع لهما ، وآمثال أمرهما ، والدعاء بالمغفرة بعد معاصيها ، وصلة أهل ودهما ؛ على ما يأتي بيانه مفصلاً في « الإسراء »^(٤) . إن شاء الله تعالى .

(١) راجع ج ١٥ ص ٢٧٦ (٢) البيت لطرفة بن العبد في معلقته .

(٣) راجع ج ١٤ ص ٦٥ (٤) راجع ج ١٠ ص ٢٢٨

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ عطف ذى القربى على الوالدين . والقُرْبَى : بمعنى القرابة ، وهو مصدر كالرَّجَى والعُتْبَى ؛ أى وأمرناهم بالإحسان إلى القربات بصلة أرحامهم . وسيأتى بيان هذا مفصلاً في سورة « القتال » إن شاء الله تعالى .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَالْيَتَامَى ﴾ اليتامى عطف أيضاً ، وهو جمع يَتِيم ؛ مثل نَدَى جمع نَدِيم . واليَتِيم فى بنى آدم بفقد الأب ، وفى البهائم بفقد الأم . وحكى الماوردي أن اليتيم يقال فى بنى آدم فى فقد الأم ؛ والأوّل المعروف . وأصله الانفراد ؛ يقال : صبيٌّ يَتِيمٌ ، أى مفرد من أبيه . وبيت يَتِيم : أى ليس قبله ولا بعده شئ من الشَّعر . ودُرّة يقيمة : ليس لها نظير . وقيل : أصله الإبطاء ؛ فسُمّي به اليتيم ؛ لأن البرَّ يبطئ عنه . ويقال : يَتِمُّ يَتِمُّ يَتِمّاً ؛ مثل عَظُمَ يَعْظُمُ . وَيَتِمُّ يَتِمُّ يَتِمّاً ؛ مثل سَمِعَ يَسْمَعُ ، ذكر الوجهين الفراء . وقد أتمته الله . ويدلّ هذا على الرأفة باليتيم والحض على كفالاته وحفظ ماله ؛ على ما يأتى بيانه فى « النساء » .^(١)
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كافل اليتيم له أو لغيره أنا ، وهو كهاتين فى الجنة " . وأشار مالكٌ بالسَّباة والوسطى ؛ رواه أبو هريرة أخرجه مسلم . وخرج الإمام الحافظ أبو محمد عبد الغنى بن سعيد من حديث الحسن بن دينار أبى سعيد البصرى وهو الحسن بن واصل^(٢) قال حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِصَالٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَا قَعَدَ يَتِيمٌ مَعَ قَوْمٍ عَلَى قَصْعَتِهِمْ فَيَقْرَبَ قَصْعَتَهُمُ الشَّيْطَانُ " . وخرج أيضاً من حديث حسين بن قيس وهو أبو على الرِّحَاقِ^(٣) عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ ضَمَّ يَتِيماً مِنْ بَيْنِ مُسْلِمِينَ إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ حَتَّى يُغْنِيَهُ اللَّهُ عَنْ وَجَلٍ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ أَلْبَتَةً إِلَّا أَنْ يَصِلَ عَمَلًا لَا يُغْفَرُ مِنْ أَذْهَبِ اللَّهِ كَرَمِيتهِ فَصَبَرٌ وَأَحْتَسِبَ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ - قَالُوا : وَمَا كَرَمِيتهُ ؟ قَالَ : - عَيْنَاهُ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ فَانْفَقَ عَلَيْهِنَ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ حَتَّى يَبْنَى أَوْ يَمُتَنَّ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ أَلْبَتَةً " .^(٤)

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٤٥ (٢) راجع ج ٥ ص ٨ (٣) مالك : أحد رواة سند هذا الحديث . (٤) لأنه ريب دينار . (٥) فى تهذيب التهذيب : « بكسر أمله وتشديد المهملة أمره نون » وهو ابن كاهن ويقال ابن كامل ، كان أبوه كاهناً فى الجاهلية . (٦) الرِّحَاقِ (فتح الزاء والحاء المهملين وباء واحدة) : منسوب إلى رجة بن ذرعة . (٧) بين : يتزوجن .

إلا أن يعمل عملا لا يُفقر“ فناداه رجل من الأعراب ممن هاجر فقال : يا رسول الله أوأنتين؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” أوأنتين “ . فكان ابن عباس إذا حدث بهذا الحديث قال : هذا والله من غرائب الحديث وغريره .

السادسة — السبابة من الأصابع هي التي تلى الإبهام ، وكانت في الجاهلية تدعى بالسبابة ؛ لأنهم كانوا يَسُبُّون بها ؛ فلما جاء الله بالإسلام كرهوا هذا الأسم فسموها المشيرة ؛ لأنهم كانوا يشيرون بها إلى الله في التوحيد . وتُسَمَّى أيضا بالسبابة ، جاء تسميتها بذلك في حديث وائل بن سُجْر وغيره ؛ ولكن اللفظ سارت بما كانت تعرفه في الجاهلية فغلبت . وروى عن أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المشيرة منها كانت أطول من الوسطى ، ثم الوسطى أقصر منها ، ثم البنصر أقصر من الوسطى . روى يزيد بن هارون قال : أخبرنا عبد الله بن مِقْسَم الطائفي قال حدثني عمي سارة بنت مِقْسَم أنها سمعت ميمونة بنت كَرْدَم قالت : خرجتُ في حِجَّة حجَّها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وسأله أبي عن أشياء ؛ فلقد رأيتني أتعجب وأنا جارية من طول أصبعه التي تلى الإبهام على سائر أصابعه . فقوله عليه السلام : ” أنا وهو كهاتين في الجنة “ ، وقوله في الحديث الآخر : ” أَحْسَرُ أنا وأبو بكر وعمر يوم القيامة هكذا “ وأشار بأصابعه الثلاث ؛ فإنما أراد ذكر المنازل والإشراف على الخلق فقال : نحشر هكذا ونحن مشرفون ، وكذا كافل القيم تكون منزلته رفيعة . فمن لم يعرف شأن أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل تأويل الحديث على الانضمام والاقتراب بعضهم من بعض في محل القربة . وهذا معنى بعيد ؛ لأن منازل الرسل والنبیین والصدّيقين والشهداء والصالحين مراتب متباينة ، ومنازل مختلفة .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ وَالْمَسْكِينِ ﴾ « المساكين » عطف أيضا ؛ أي وأمرناهم بالإحسان إلى المساكين ، وهم الذين أسكنتهم الحاجة وأذلّتهم . وهذا يتضمّن الحَضّ على الصدقة والمؤاَساة وتفقد أحوال المساكين والضعفاء . روى مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” السَّاعِي على الأرملة والمسكين كالحجاج في سبيل الله — وأحسبه قال —

وكالفائمه لا يَفْتَرُ وكالفائمه لا يَفْطِر^(١) . قال ابن المنذر : وكان طائوس يرى السعي على الأخوات أفضل من الجهاد في سبيل الله .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ « حُسْنًا » نصب على المصدر على المعنى ؛ لأن المعنى لِيَحْسُنْ قولكم . وقيل : التقدير وقولوا للناس قولاً ذا حُسْنٍ ؛ فهو مصدر لا على المعنى . وقرأ حمزة والكسائي « حَسَنًا » بفتح الحاء والسين . قال الأخفش : هما بمعنى واحد ؛ مثل البخل والبخل ، والرشد والرشد . وحكى الأخفش : « حُسْنَى » بغير تنوين على فُعلَى . قال النحاس : « وهذا لا يجوز في العربية ، لا يقال من هذا شيء إلا بالالف واللام ، ونحو الفضل والكُبْرَى والحُسْنَى ؛ هذا قول سيبويه . وقرأ عيسى بن عمر « حُسْنًا » بضميتين ؛ مثل الحلم » . قال ابن عباس : المعنى قولوا لهم لا إله إلا الله ومُرُوهم بها . ابن جريج : قولوا للناس صدقا في أمر محمد صلى الله عليه وسلم ولا تغيروا نعته . سفيان الثوري : مُرُوهم بالمعروف وأنهموم عن المنكر . أبو العالية : قولوا لهم الطيب من القول ، وجازوهم بأحسن ما تحبون أن تجازوا به . وهذا كله حض على مكارم الأخلاق ؛ فينبغي للإنسان أن يكون قوله للناس لِينًا ووجهه منبسطًا طلقًا مع البر والفاجر ، والسني والمبتدع ، من غير مهادنة ، ومن غير أن يتكلم معه بكلام يظن أنه يرضى مذهبه ؛ لأن الله تعالى قال لموسى وهارون : « قُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا^(٢) » . فالقائل ليس بأفضل من موسى وهارون ؛ والفاجر ليس بأخبث من فرعون ، وقد أمرهما الله تعالى باللين معه . وقال طلحة بن عمر : قلت لعطاء إنك رجل يجتمع عندك ناس ذوو أهواء مختلفة ، وأنا رجل في حدة فأقول لهم بعض القول الغليظ ؛ فقال : لا تفعل ! يقول الله تعالى : « وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا » . فدخل في هذه الآية اليهود والنصارى فكيف بالحنيفي^(٣) . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة : « لا تكوني لحاشة فإن الفحش لو كان رجلاً لكان رجلاً سوء » . وقيل : أراد بالناس محبا لله عليه وسلم ؛ كقوله : « أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ^(٤) » . فكأنه قال : قولوا للنبي صلى الله عليه وسلم حُسْنًا . وحكى

(١) كذا في صحيح مسلم . والذي في نسخ الأصل : « لا يفتتر من صلاة ... الخ » . (٢) راجع ج ١١ ص ١٩٩ (٣) في بعض نسخ الأصل : « فكيف في غيرهما » . (٤) راجع ج ٥ ص ٢٥١

المهديّ عن قتادة أن قوله : « وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا » منسوخ بآية السيف . وحكاه أبو نصر عبد الرحيم^(١) عن ابن عباس . قال ابن عباس : نزلت هذه الآية في الابتداء ثم نسختها آية السيف . قال ابن عطية : وهذا يدل على أن هذه الأمة خوطبت بمثل هذا اللفظ في صدر الإسلام ، وأما الخبر عن بني إسرائيل وما أُمرُوا به فلا نسخ فيه ، والله أعلم .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢) هدم القول فيه . والخطاب لبني إسرائيل . قال ابن عطية : وزكاتهم هي التي كانوا يضعونها فتزل النار على ما يُتَقَبَّل ، ولا تزل على ما لم يُتَقَبَّل ، ولم تكن زكاة أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

قلت : وهذا يحتاج إلى نقل ، كما ثبت ذلك في الغنائم . وقد روى عن ابن عباس أنه قال : الزكاة التي أُمرُوا بها طاعة الله والإخلاص .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ الخطاب لمعاصري محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وأسند إليهم تولى أسلافهم إذ هم كلهم بتلك السبيل في إعراضهم عن الحق مثلهم ، كما قال : « شَفِيشَةٌ أَعْرِفَهَا مِنْ أَنْزَمِ » . ^(٣) ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ كعب الله بن سلام وأصحابه . و « قَلِيلًا » نصب على الاستثناء ؛ والمستثنى عند سيبويه منصوب ؛ لأنه مشبه بالمفعول . وقال محمد ابن يزيد : هو مفعول على الحقيقة ؛ المعنى استثنيت قليلا . ﴿ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ ابتداء وخبر . والإعراض والتولى بمعنى واحد ، خالف بينهما في اللفظ . وقيل : التولى بالجسم ، والإعراض بالقلب . قال المهديّ : « وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ » حال ؛ لأن التولى فيه دلالة على الإعراض .

(١) في بعض نسخ الأصل : « عبد الرحمن » . (٢) يراجع ج ١ ص ١٦٤ ، ٣٤٣ طبة ثانية .

(٣) الشنشة (بالكسر) : الطيبة والخليفة والسجية . قال الأصمى : وهذا بيت رجز تمثل به لأبي أنزم الطائي ؛

وهو :
إني بنى زلتوني بالدم * شنشة أهرضا من أنزم

* من يلقى آساد الرجال يكلم

قال ابن بري : كان أنزم عاقا لأبيه فسأت وترك بين وعقوا جدهم وضربوه وأدموه ، قال ذلك . (عن اللسان) .

قوله تعالى : وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ
أَنفُسَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ ثُمَّ أَقَرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾

فيه مسئلتان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ ﴾ تقدم القول فيه ^(١) . ﴿ لَا تَسْفِكُونَ
دِمَاءَكُمْ ﴾ المراد بنو إسرائيل ؛ ودخل فيه بالمعنى من بعدهم . « لَا تَسْفِكُونَ » مثل
« لَا تَعْبُدُونَ » في الإعراب . وفراً طلحة بن مُصَرِّف وشعيب بن أبي حمزة بضم الفاء ،
وهى لغة ؛ وأبو نهيك « تُسَفِّكُونَ » بضم التاء وتشديد الفاء وفتح السين . والسفك :
الصب . وقد تقدم ^(٢) . ﴿ وَلَا تُخْرِجُونَ ﴾ معطوف . ﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾ النفس مأخوذة من النفاسة ،
ففس الإنسان أشرف ما فيه . والدار : المنزل الذى فيه أبنية المقام بخلاف منزل الأرتحال .
وقال الخليل : كل موضع حلة قوم فهو دار لهم وإن لم تكن فيه أبنية . وقيل : سُمِّيَتْ داراً
لدورها على سكانها ؛ كما سُمِّيَ الحائط حائطاً لإحاطته على ما يحويه . و ﴿ أَقَرَرْتُمْ ﴾ من
الإقرار ؛ أى بهذا الميثاق الذى أخذ عليكم وعلى أوائلكم . ﴿ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ من الشهادة ؛
أى شهداء بقلوبكم على هذا . وقيل : الشهادة بمعنى الحضور ؛ أى تحضرون سفك دمائكم ،
وإخراج أنفسكم من دياركم .

الثانية - فإن قيل : وهل يسفك أحد دمه ويخرج نفسه من داره ؟ قيل له :
لما كانت ملتهم واحدة وأمرهم واحد وكانوا فى الأمم كالشخص الواحد جعل قتل بعضهم
بعضاً وإخراج بعضهم بعضاً قتلاً لأنفسهم ونفياً لها . وقيل : المراد القصاص ؛ أى لا يقتل
أحد فيقتل قصاصاً ، فكأنه سفك دمه . وكذلك لا يزنى ولا يرتد ، فإن ذلك يبيع الدم .
ولا يُفْسِدُ فَيُنْفَى ، فيكون قد أخرج نفسه من دياره . وهذا تأويل فيه بُعد وإن كان صحيح المعنى .
وإنما كان الأمر أن الله تعالى قد أخذ على بنى إسرائيل فى التوراة ميثاقاً ألا يقتل
بعضهم بعضاً ؛ ولا ينفيه ولا يسترقه ، ولا يدعه يسرق ؛ إلى غير ذلك من الطاعات .

(١) راجع ١ ص ٤٣٦ . (٢) راجع ص ١٣ من هذا الجزء . (٣) راجع ١ ص ٢٧٥ طبعة ثانية .

قلت : وهذا كله محرم علينا ، وقد وقع ذلك كله بالفتن فينا ؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون !
 وفي التذييل : « أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُدِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ » ^(١) . وسأني . قال ابن خُوَيْرٍ منداد :
 وقد يجوز أن يراد به الظاهر ، لا يقتل الإنسان نفسه ، ولا يخرج من داره سفهاً ؛
 كما تقتل الهند أنفسهم . أو يقتل الإنسان نفسه من جهد وبلاء يصيبه ، أو يهيم في الصحراء
 ولا يأوى البيوت جهلاً في ديانتهم وسفهاً في حلمه ؛ فهو عموم في جميع ذلك . وقد روى
 أن عثمان بن مظعون بايع في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فزموا أن
 يلبسوا المسوح ، وأن يهيموا في الصحراء ولا يأووا البيوت ، ولا يأكلوا اللحم ولا يغشوا
 النساء ؛ فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بخاء إلى دار عثمان بن مظعون فلم يحده ، فقال
 لأمرأته : « ما حديث بلغني عن عثمان ؟ » وكرهت أن تفضي سر زوجها ، وأن تكذب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقالت : يا رسول الله ، إن كان قد بلغك شيء فهو كما بلغك ؛
 فقال : « قولي لعثمان أخلاف استقي أم على غير ما بيّني إني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأغتني النساء
 وأوى البيوت وآكل اللحم فن رغب عن ستي فليس مني » فرجع عثمان وأصحابه عما كانوا عليه .

قوله تعالى : ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ
 مِنْ دِينِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى
 تَقْتُلُوهُمْ وَهِيَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ
 وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ
 الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا
 تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَحْفَفُ
 عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾

قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) « أنتم » في موضع رفع بالابتداء ، ولا يعرب ؛ لأنه
 مضمّر . وضمت التاء من « أنتم » لأنها كانت مفتوحة إذا خاطبت واحداً مذكراً ، ومكسورة

إذا خاطبت واحدة مؤنثة ؛ فلما ثبتت أو جمعت لم يسبق إلا الضمة . (هَوْلَاء) قال
 الْقَتَنِي : التقدير يا هَوْلَاء . قال النحاس : هذا خطأ على قول سيبويه ، ولا يجوز هذا
 أقبل . وقال الزجاج : هَوْلَاء بمعنى الذين . و (تَقْتُلُونَ) داخل في الصلاة ؛ أي ثم أتم
 الذين تقتلون . وقيل : « هَوْلَاء » رفع بالابتداء ، و « أتم » خبر مقدم ، و « تقتلون »
 حال من أولاء . وقيل : « هَوْلَاء » نصب بإضمار أعنى . وقرأ الزهري « تُقَتِّلُونَ »
 بضم التاء مشدداً ، وكذلك « فَلْيَمْ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ » . وهذه الآية خطاب للمواجهين لايحتمل
 رده إلى الأسلاف . نزلت في بني قَيْنُقَاع وقُرَيْظَةَ والنَّضِير من اليهود ؛ وكانت بنو قَيْنُقَاع
 أعداء قُرَيْظَةَ ، وكانت الأوس حلفاء بني قَيْنُقَاع ، والخزرج حلفاء بني قُرَيْظَةَ . والنَّضِير
 والأوس والخزرج إخوان ، وقُرَيْظَةَ والنَّضِير أيضاً إخوان ، ثم آفروا فكانوا يقتلون ،
 ثم يرتفع الحرب فيفدون أسرارهم ؛ فعبرهم الله بذلك فقال : « وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفَادَوْهُمْ » .
 قوله تعالى : (تَظَاهَرُونَ) معنى « تظاهرون » تتعاونون ، مشتق من الظَّهر ؛ لأن
 بعضهم يقوى بعضاً فيكون له كالظهر ؛ ومنه قول الشاعر :

تظاهروا ثم أساءه بيت تجمعت * على واحد لا يزلتم قرن واحد^(١)

والإثم : الفعل الذي يستحق عليه صاحبه الدم . والعدوان : الإفراط في الظلم والتجاوز فيه .
 وقرأ أهل المدينة وأهل مكة « تَظَاهَرُونَ » بالتشديد ، يُدغمون التاء في الظاء لقربهما منها ؛ والأصل
 تتظاهرون . وقرأ الكوفيون « تَظَاهَرُونَ » مخففاً ، حذفوا التاء الثانية لدلالة الأولى عليها ؛
 وكذا « وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ^(٢) » . وقرأ قتادة « تَظْهَرُونَ عليهم » وكله راجع إلى معنى التعاون ؛
 ومنه : « وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً^(٣) » وقوله : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ^(٤) » .
 قوله تعالى : (وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفَادَوْهُمْ وَهُوَ حَرْمٌ عَلَيْكُمْ إِذَا جَاءَهُمْ) فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى) شرط ، وجوابه « تفادوهم »
 و « أُسَارَى » نصب على الحال . قال أبو عبيد وكان أبو عمرو يقول : ما صار في أيديهم فهم

(١) كذا في بعض نسخ الأصل . وفي البعض الآخر : « ... أساءه قوم ... الخ » . وقد وردت رواية البيت
 في تفسير الشوكاني هكذا : * تظاهروا من كل أوب ووجهة ... الخ *

(٢) راجع ج ١٨ ص ١٨٩ (٣) راجع ج ١٣ ص ٦١ (٤) راجع ج ١٨ ص ١٩١

الأسارى، وما جاء مستأسراً فهم الأسرى . ولا يعرف أهل اللغة ما قال أبو عمرو، إنما هو كما تقول : سكارى وسكرى . وقراءة الجماعة « أسارى » ما عدا حمزة فإنه قرأ « أسرى » على فَعْلٍ، جمع أسير بمعنى مأسور؛ والباب — في تكسيره إذا كان كذلك — فَعْلٍ، كما تقول : قتيل وقتلى، وجريح وجرحى . قال أبو حاتم : ولا يجوز أسارى . وقال الزجاج : يقال أسارى كما يقال سكارى، وفَعَالٍ هو الأصل، وفُعَالٍ داخلة عليها . وحكى عن محمد بن يزيد قال : يقال أسير وأسرأ؛ كظريف وظرفاء . قال ابن فارس : يقال في جمع أسير أسرى وأسارى؛ وقرئ بهما . وقيل : أسارى (بفتح الهمزة) وليست بالعالية .

الثانية — الأسير مشتق من الإسمار، وهو القيد الذي يُشدُّ به المحمل فسمي أسيراً؛ لأنه يُشدُّ وثاقه؛ والعرب تقول : قد أسرَ قَتَبَهُ، أى شَدَّهُ؛ ثم سُمِّيَ كلُّ أُخِيذٍ أسيراً وإن لم يؤسر؛ وقال الأعشى :

وَقَيْدِي الشَّعْرُ فِي بَيْتِهِ * كَمَا قَيْدُ الْآسِرَاتِ الْحِمَارِ^(٢)

أى أنا في بيته؛ يريد بذلك بلوغه النهاية فيه . فأما الأسرُ في قوله عز وجل : « وَشَدَدْنَا أَمْرَهُمْ^(٣) » فهو الخلق . وأسرة الرجل رهطه؛ لأنه يتقوى بهم .

الثالثة — قوله تعالى : (تَفَادَوْهُمْ) كذا قرأ نافع وحمزة والكسائي . والباقون «تَفْدُوهُمْ» من الفداء . والفداء : طلب الفدية في الأسير الذي في أيديهم . قال الجوهري : « الفداء إذا كُسر أوله يُمدَّ ويقصر، وإذا فُتح فهو مقصور؛ يقال : قُم فَدَى لك أبى . ومن العرب من يكسر « فداءً » بالتنوين إذا جاور لام الجر خاصة؛ فيقول : فِدَاءٍ لك، لأنه نكرة يريدون به معنى الدعاء . وأنشد الأصمعي للنافعة :

مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ * وَمَا أُنْمِرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

ويقال : فَدَاهُ وفاداه إذا أعطى فِدَاءَهُ فأنقذه . وفَدَاهُ بنفسه، وفَدَاهُ يُفْدِيهِ إذا قال جعلت فِدَاكَ . وتَفَادَوْا؛ أى فَدَى بعضهم بعضاً . والفِدية والفِدَى والفِداء كله بمعنى واحد .

(١) القتب (بكسر فسكون وبالفتح بك أيضاً) : رجل صغير على قدر سنن البعير .

(٢) الحمار : من معانيه أنه خشبة في مقدم الرجل تقبض عليها المرأة . وقيل : العود الذي يحمل عليه الأتارب . والآسرات : النساء اللواتي يؤكذن الرجال بالقدح ويوفقنها .

(٣) راجع ج ١٩ ص ١٤٩

وفاديت نفسى إذا أطلقتها بعد أن دفعت شيئا، بمعنى فديت ؛ ومنه قول العباس للنبي صلى الله عليه وسلم : فاديتُ نفسى وفاديتُ عَقِيلًا . وهما فعلان يتعديان إلى مفعولين الثانى منهما بحرف الجر، تقول : فديت نفسى بمالى وفاديت بهالى؛ قال الشاعر :

فَفِي فَادِي أَسِيرِكَ إِن قَوْمِي * وَقَوْمُكَ مَا أَرَى لَهُمْ أَجْتَاعًا

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ «هو» مبتدأ وهو كناية عن الإخراج، و«محرمٌ» خبره؛ و«إخراجهم» بدل من «هو» وإن شئت كان كناية عن الحديث والقصة، والجملة التى بعده خبره ؛ أى والأمر محرم عليكم إخراجهم . و«إخراجهم» مبتدأ ثان . و«محرم» خبره، والجملة خبر عن «هو» ؛ وفى «محرم» ضمير ما لم يسم فاعله يعود على الإخراج . ويجوز أن يكون «محرمٌ» مبتدأ ، و«إخراجهم» مفعول ما لم يسم فاعله يستد مسد خبر «محرم» ، والجملة خبر عن «هو» . وزعم الفراء أن «هو» عماد؛ وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له ؛ لأن العماد لا يكون فى أول الكلام . ويُقرأ «وهو» بسكون الهاء لثقل الضمة ؛ كما قال الشاعر ^(١) :

فَهُو لَا تَمَيُّ رَمَيْتَهُ * مَالَهُ لَا عُدَمٍ نَقَرَهُ ^(٢)

وكذلك إن جئت باللام وثم ؛ وقد تقدّم . قال علماؤنا : كان الله تعالى قد أخذ عليهم أربعة عهود : ترك القتل، وترك الإخراج ، وترك المظاهرة، وفداء أسرارهم ؛ فأعرضوا عن كل ما أمروا به إلا الفداء ؛ فوبخهم الله على ذلك توبيخاً يتلى فقال : «أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ» وهو التوراة «وتكفرون ببعض» !!

قلت : وَلَعَمْرُ اللَّهِ لقد أعرضنا نحن عن الجميع بالفتن فنظاها بعضنا على بعض ! ليت بالمسلمين ، بل بالكافرين ! حتى تركنا إخواننا أذلاء صاغرين يجرى عليهم حكم المشركين ؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ! .

قال علماؤنا : فداء الأسارى واجب وإن لم يبق درهم واحد . قال ابن خُوَيْرِزَمَنْدَاد : تَضَمَّنَتِ الْآيَةُ وَجُوبَ فَكِّ الْأَسْرَى ، وبذلك وردت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

(١) هو أمرؤ القيس ؛ كما فى اللسان وشرح الديوان . (٢) أنيت الصيد فتى ينى ، وذلك أن رمية نصيبه و يذهب عنك فيموت بعد ما يقبب . (٣) راجع ج ١ ص ٢٦١ طبعة ثانية .

فك الأسارى وأمر بفكهم ، وجرى بذلك عمل المسامين وأنعمد به الإجماع . ويجب فك الأسارى من بيت المال ، فإن لم يكن فهو فرض على كافة المسلمين ؛ ومن قام به منهم أسقط الفرض عن الباقيين . وسياق^(١) .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ فَاِجْزَاءُ مَّنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا جِزْيُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ابتداء وخبر . والخزى الهوان . قال الجوهرى : ونزى — بالكسر — يخزى خزياً إذا ذلّ وهان . قال ابن السكيت : وقع في بلية . وأخزاه الله ، وخزى أيضاً يخزى خزاية إذا استعجا ، فهو خزبان . وقوم خزايآ وأسرآ خزايآ .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ ﴾ « يردون » بالياء قراءة العامة ، وقرأ الحسن « تردون » بالياء على الخطاب . ﴿ إِلَى أَشَدِّ عَذَابٍ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ تقدم القول فيه ، وكذلك^(٢) : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا^(٣) ﴾ الآية ؛ فلا معنى للإعادة . « يوم » منصوب بـ « يردون » .

قوله تعالى : وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٤٧﴾ قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ يعنى التوراة . ﴿ وَقَفَّيْنَا ﴾ أى أتبعنا .

والتقفية : الإنباع والإرداف ؛ مأخوذ من إنباع القفا وهو مؤخر العنق . تقول أستقفيته إذا جئت من خلفه ؛ ومنه سُميت قافية الشعر ؛ لأنها تتلو سائر الكلام . والقافية : القفا ؛ ومنه الحديث : « يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ » . والقفى والقفاوة : ما يدخر من اللب وغيره لمن تريد إكرامه . وقفوت الرجل : قذفته بفجور . وفلان قفوتى أى تهمتى . وقفوتى أى خيرتى . قال ابن دريد كأنه من الأضداد . قال العلماء : وهذه الآية مثل قوله تعالى : « ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَرَا^(٤) » . وكل رسول جاء بعد موسى فإنما جاء بإثبات التوراة والأمر

(١) راجع ٨ ص ٥٢ . (٢) راجع ١ ص ٤٦٦ . (٣) راجع ١ ص ٢١٠

طبعة ثانية . (٤) راجع ١٢ ص ١٢٥ .

بمزومها إلى عيسى عليه السلام . ويقال : رُسِّل ورُسِّل لغتان ؛ الأولى لغة الحجاز ، والثانية لغة تميم ؛ وسواء كان مُضَافًا أو غير مضاف . وكان أبو عمرو يخفف إذا أضاف إلى حرفين ، ويُثقل إذا أضاف إلى حرف واحد .

قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ ﴾ أى المجمع والدلالات ؛ وهى التى ذكرها الله فى « آل عمران » و « المائدة » ؛ قاله ابن عباس . ﴿ وَأَيَّدْنَاهُ ﴾ أى قويناه . وقرأ مجاهد وابن مُحَيِّص « آيدناه » بالمد ، وهما لغتان . ﴿ رُوحَ الْقُدُسِ ﴾ روى أبو مالك وأبو صالح عن ابن عباس ومَعْمَر عن قتادة قالا : جبريل عليه السلام . وقال حسان : وجبريلُ رسولُ الله فينا • وَرُوحُ الْقُدُسِ ليس به خفاءُ

قال النحاس : وُسِّمَى جبريل روحاً وأضيف إلى القدس ؛ لأنه كان يتكوين الله عز وجل له رُوحاً من غير ولادة والد ولده ؛ وكذلك سُمِّى عيسى رُوحاً لهذا . وروى غالب بن عبد الله عن مجاهد قال : القدس هو الله عز وجل . وكذا قال الحسن : القدس هو الله ، وروحه جبريل . وروى أبو رَؤُوف عن الضحاك عن ابن عباس : « رُوحُ الْقُدُسِ » قال : هو الأسم الذى كان يحى به عيسى الموتى ؛ وقاله سعيد بن جبيرة وعبيد بن عمير ، وهو أسم الله الأعظم . وقيل : المراد الإنجيل ؛ سَمَّاهُ رُوحاً كما سَمَّى الله القرآن روحاً فى قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا » . والأوّل أظهر ، والله تعالى أعلم . والقدس : الطهارة . وقد تقدّم .

قوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ ﴾ أى بما لا يوافقها ويلائمها ؛ وحُذفت الهاء لطول الأسم ؛ أى بما لا تهواه . ﴿ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ عن إجابته أحقاراً للرسل ، واستبعاداً للرسالة . وأصل الهوى الميل إلى الشئ ؛ ويجمع أهواء ، كما جاء فى التنزيل ، ولا يجمع أهوية ؛ على أنهم قد قالوا فى نَدَى أنديّة ؛ قال الشاعر :

فى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةِ • لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِى ظَلَمَاتِهَا الطُّنْبُ (٤)

(٢) راجع ج ١٦ ص ٥٤

(١) راجع ج ٤ ص ٩٣ ، ج ٦ ص ٣٦٢

(٤) الطنب (بضم الطاء وسكون النون وضمة هاء) : حبل

(٣) راجع ج ١ ص ٢٧٧ طبعة ثانية .

الخباء والسرادق وغيرها .

قال الجوهري : وهو شاذ . وَتَنَى الْهَوَى هَوَى لَأَنَّهُ يَهْوِي بِصَاحِبِهِ إِلَى النَّارِ ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا فِيمَا لَيْسَ بِحَقٍّ وَفِيمَا لَا خَيْرَ فِيهِ ؛ وَهَذِهِ الْآيَةُ مِنْ ذَلِكَ . وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي الْحَقِّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَسَارَى بَذَرٍ : فَهَوَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهَوَّ مَا قُلْتُ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَحِيحِ الْحَدِيثِ : وَاللَّهِ مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ . أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ .

قوله تعالى : ﴿ فَفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا ﴾ « ففرقوا » منصوب بـ « كذبتهم » ، وكذا ﴿ وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا ﴾ فكان ممن كذبه عيسى ومحمد عليهما السلام ، ومن قتلوه يحيى وزكريا عليهما السلام ، على ما يأتي بيانه في « سبحان » ^(١) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا ﴾ يعني اليهود ﴿ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ بسكون اللام جمع أغلف ؛ أى عليها أغطية . وهو مثل قوله : « قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ » ^(٢) أى فى أوعية . قال مجاهد : « غُلْفٌ » عليها غشاوة . وقال عكرمة : عليها طابع . وحكى أهل اللغة غلقت السيف جعلت له غلافا ؛ فقلَّبَ أَغْلَفَ ، أى مستور عن الفهم والتمييز . وقرأ ابن عباس والأعرج وآبن مُحْيِصٍ « غُلْفٌ » بضم اللام . قال ابن عباس : أى قلوبنا مغلقة علمًا لا تحتاج إلى علم محمد صلى الله عليه وسلم ولا غيره . وقيل : هو جمع غلاف ؛ مثل نِجَارٍ وَنُحْمَرٍ ؛ أى قلوبنا أوعية للعلم فما بالها لا تفهم عنك وقد وعينا علمًا كثيرًا ! وقيل : المعنى فكيف يعزب عنها علم محمد صلى الله عليه وسلم . فردَّ الله تعالى عليهم بقوله : ﴿ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ ثم بين أن السبب في نفورهم عن الإيمان إنما هو أنهم لعنوا بما تقدم من كفرهم وأجترأهم ؛ وهذا هو الجزاء على الذنب بأعظم منه . وأصل الآمن فى كلام العرب الطرد والإبعاد . ويقال للذئب : لعين . وللرجل الطريد : لعين ؛ وقال الشماخ :

ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَتَقَيْتُ عَنْهُ * مَقَامَ الذَّبِّ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

ووجه الكلام : مقام الذنب اللعين كالرجل ؛ فالمعنى أبعدهم الله من رحمته . وقيل : من توفيقه وهدايته . وقيل : من كل خير ؛ وهذا عام . « قَلِيلًا » نعت لمصدر محذوف ؛ تقديره فإيمانًا قليلًا ما يؤمنون . وقال معمر : المعنى لا يؤمنون إلا بقليل مما في أيديهم ويكفرون بأكثره ؛ ويكون « قليلًا » منصوب بترج حرف الصفة . و « ما » صلة ؛ أى قليلًا يؤمنون . وقال الواقدي : معناه لا يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا ؛ كما تقول : ما أقل ما يفعل كذا ؛ أى لا يفعله ألبتة . وقال الكسائي : تقول العرب مررت بأرض قل ما تنبت الكراث والبصل ؛ أى لا تنبت شيئًا .

قوله تعالى : وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ۖ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ يعنى اليهود . ﴿ كِتَابٌ ﴾ يعنى القرآن . ﴿ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾ نعت لكتاب ؛ ويجوز فى غير القرآن نصبه على الحال ؛ وكذلك هو فى مصحف أبى بالنصب فيما روى . ﴿ لِمَا مَعَهُمْ ﴾ يعنى التوراة والإنجيل يخبرهم بما فيها . ﴿ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ ﴾ أى يستنصرون . والاستفتاح الاستنصار . استفتحت : استنصرت . وفى الحديث : كان النبی صلی الله علیه وسلم يستفتح بصعاليك المهاجرين ؛ أى يستنصر بدعائهم وصلاتهم . ومنه « فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ » . والنصر : فتح شئ مغلق ؛ فهو يرجع إلى قولهم فتحت الباب . وروى النسائي عن أبى سعيد الخدری أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « إنما نصر الله هذه الأمة بضعفائها بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم » . وروى النسائي أيضا عن أبى الدرداء قال : سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم يقول :

- (١) الذى فى نهاية ابن الأثير واللسان مادة فتح : « أى يستنصر بهم » . (٢) راجع ج ٦ ص ٢١٧ .
- (٣) يلاحظ أن راوى هذا الحديث هو سعد بن أبى وقاص ؛ ففى سنن النسائي (ج ١ ص ٦٥ طبع المطبعة الحسينية) باب الاستنصار بالضعيف : أخبرنا محمد بن إدريس ... عن مصعب بن سعد عن أبيه أنه قال : « الخ » .
- (٤) الذى فى سنن النسائي : « إنما نصر الله هذه الأمة بضعفائها » .

« أَتُبُونِي الضَّعِيفَ فَإِنَّكُمْ إِنَّمَا تَرْزُقُونَ وَتَتَصَرَّوْنَ بِضَعْفَائِكُمْ » . قال ابن عباس : كانت يهود خَيْرَ تَقَاتِلَ غَطَفَانَ فَلَمَّا اتَّقَوْا هَزَمَتْ يَهُودٌ ، فَعَادَتْ يَهُودُ هَذَا الدِّعَاءَ وَقَالُوا : إِنَّا نَسْأَلُكَ بِحَقِّ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي وَعَدْتَنَا أَنْ تَخْرِجَهُ لَنَا فِي آخِرِ الزَّمَانِ إِلَّا تَتَصَرَّنَا عَلَيْهِمْ . قال : فكانوا إذا اتَّقَوْا دَعَوْا هَذَا الدِّعَاءَ فَهَزَمُوا غَطَفَانَ ؛ فَلَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَرُوا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ أَيُّ بَكَ يَا مُحَمَّدُ ، إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَلَعَنَ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ جواب « لَمَّا » الفاء وما بعدها في قوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا ﴾ في قول القَزَاءِ ؛ وجواب « لَمَّا » الثانية « كفروا » . وقال الأخفش سعيد : جواب « لَمَّا » محذوف لعلم السامع ؛ وقاله الزجاج . وقال المبرد : جواب « لَمَّا » في قوله : « كفروا » ، وأعيدت « لَمَّا » الثانية لطول الكلام . ويفيد ذلك تقرير الذنب وتأكيد له .

قوله تعالى : بِئْسَمَا أَشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءٌ وَبَغَضٌ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿٢٥﴾

قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا أَشْتَرَوْا ﴾ بئس في كلام العرب مستوفية للذم ؛ كما أن « نعم » مستوفية للمدح . وفي كل واحدة منها أربع لغات : بئس بئس بئس . نعم نعم نعم . نعم نعم نعم . ومذهب سيبويه أن « ما » فاعلة بئس ، ولا تدخل إلا على أسماء الأجناس والنكرات . وكذا نعم ، فنقول نعم الرجل زيدٌ ، ونعم رجلاً زيدٌ ؛ فإذا كان معها اسم بغير ألف ولام فهو نصب أبداً ؛ فإذا كان فيه ألف ولام فهو رفع أبداً ؛ ونصب رجل على التمييز . وفي نعم مضمر على شريطة التفسير ؛ وزيد مرفوع على وجهين : على خبر ابتداء محذوف ؛ كأنه قيل من المدح ؟ قلت هو زيد ، والآخر على الابتداء وما قبله خبره . وأجاز أبو علي أن تليها « ما » موصولة وغير موصولة من حيث كانت مبهمة تقع على الكثرة ولا تختص واحداً

بعينه ؛ والتقدير عند سيويه : بئس الشيء آشتروا به أنفسهم أن يكفروا . فـ « أن يكفروا » في موضع رفع بالابتداء وخبره فيما قبله ؛ كقولك : بئس الرجل زيد ، و « ما » على هذا القول موصولة . وقال الأخفش : « ما » في موضع نصب على التمييز ؛ كقولك : بئس رجلاً زيد ، فالتقدير بئس شيئاً أن يكفروا . فـ « آشتروا به أنفسهم » على هذا القول صفة « ما » . وقال الفراء : « بئسما » بجملة شيء واحد رُكِبَ كَيْدًا . وفي هذا القول اعتراض ؛ لأنه يبقى فعل بلا فاعل . وقال الكسائي : « ما » و « آشتروا » بمتلة آسم واحد قائم بنفسه ؛ والتقدير بئس آشتراؤهم أن يكفروا . وهذا مردود ، فإن نِمَ وبئس لا يدخلان على آسم معين مُعَرَّف ؛ والشراء قد تعرّف بإضافته إلى الضمير . قال النحاس : وأبين هذه الأقوال قول الأخفش وسيويه . قال الفراء والكسائي : « أن يكفروا » إن شئت كانت « أن » في موضع خفض رداً على الهاء في به . قال الفراء : أي آشتروا أنفسهم بأن يكفروا بما أنزل الله . فأشترى بمعنى باع وبمعنى ابتاع ؛ والمعنى : بئس الشيء الذي آختاروا لأنفسهم حيث استبدلوا الباطل بالحق ، والكفر بالإيمان .

قوله تعالى : ﴿ بَقِيًّا ﴾ معناه حسداً ؛ قاله قتادة والسُّدِّي ، وهو مفعول من أجله ، وهو على الحقيقة مصدر . الأصمعي : وهو مأخوذ من قولهم : قد بَقِيَ الجرح إذا فسد . وقيل : أصله الطلب ، ولذلك تُمَيِّت الزانية بَقِيًّا . ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ ﴾ في موضع نصب ؛ أي لأن ينزل ، أي لأجل إنزال الله الفضل على نبيه صلى الله عليه وسلم . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن مُحِيصِن « أَنْ يُنَزَّلَ » مخففاً ، وكذلك سائر ما في القرآن ، إلا « وَمَا نُنَزِّلُهُ » في « الحجر »^(١) ، وفي « الأنعام » « عَلَى أَنْ يُنَزَّلَ آيَةٌ »^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ قَبَاسُوْا ﴾ أي رجعوا ؛ وأكثر ما يقال في الشر ؛ وقد تقدّم . ﴿ يَغْضَبِ عَلَى غَضَبٍ ﴾ تقدّم معنى غضب الله عليهم ، وهو عقابه ؛ فقيل : الغضب الأول لعبادتهم العجل ، والثاني لكفرهم بحمد صلى الله عليه وسلم ؛ قاله ابن عباس . وقال عكرمة : لأنهم كفروا بعبسى ثم كفروا بحمد ؛ يعنى اليهود . وروى سعيد عن قتادة : الأول لكفرهم

(١) راجع ج ١٠ ص ١٤ . (٢) راجع ج ٦ ص ٤١٨ . (٣) راجع ج ١ ص ٤٣٠ .

(٤) راجع ج ١ ص ١٤٩ طبعة ثانية .

بالإنجيل ، والثاني لكفرهم بالقرآن . وقال قوم : المراد التأيد وشدة الحال عليهم ، لأنه أراد غضبين مُعَلَّين بمعضيتين . و (مُهِينٌ) مأخوذ من الهوان ، وهو ما أقضى الخلود في النار دائماً بخلاف خلود العصاة من المساكين ، فإن ذلك تحييص لهم وتطهير ، كرحم الزاني وقطع يد السارق ، على ما يأتي بيانه في سورة « النساء »^(١) من حديث أبي سعيد الخدري ، إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا) أى صدقوا (بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ) يعنى القرآن (قَالُوا نُؤْمِنُ) أى نصّدق (بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا) يعنى التوراة . (وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ) أى بما سواه ؛ عن الفراء . وقناة : بما بعده ؛ وهو قول أبى عبيدة ، والمعنى واحد . قال الجوهري : وراء بمعنى خلف ؛ وقد تكون بمعنى قدام . وهى من الأضداد ؛ قال الله تعالى : (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ) أى أمامهم ؛ وتصغيرها وَرَيْثَةٌ (بالهاء) وهى شاذة . وانتصب «وراءه» على الظرف . قال الأخفش : يقال لقيته من وراء ؛ قترفه على الغاية إذا كان غير مضاف تجعله اسما وهو غير متمكن ؛ كقولك : من قبل ومن بعد ؛ وأنشد :
إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقائك إلا من وراء^(٢) وراء^(٣)

قلت : ومنه قول إبراهيم عليه السلام فى حديث الشفاعة : " إني كنتُ خليلاً من وراء وراء " . والوراء : ولد الولد أيضاً .

قوله تعالى : (وَهُوَ الْحَقُّ) ابتداء وخبر . (مُصَدِّقًا) حال مؤكدة عند سيبويه . (لِمَا مَعَهُمْ) ما فى موضع خفض باللام ، و «معهم» صلتها ، و «معهم» نصب بالاستقرار ؛ ومن أسكن جعله حرفاً .

(١) راجع ج ٥ ص ٨٧ - و يأتي أيضاً فى المسائدة والنور ، راجع ج ٦ ص ١٥٩ ، ج ١٢ ص ١٥٩

(٢) راجع ج ١١ ص ٣٤ (٣) البيت لُتَيْ بن مالك العقيلي . (عن اللسان) .

(٤) الذى فى النهاية واللسان مادة (ورى) : « إني كنت ... الخ » ، وفيهما : هكذا يروى متبناً على الفتح ؛ أى من خلف حجاب .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقُولُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾ رد من الله تعالى عليهم في قولهم إنهم آمنوا بما أنزل عليهم ، وتكذيب منه لهم وتوبيخ ، المعنى : فكيف قتلتم وقد نهيتم عن ذلك ! فالخطاب لمن حضر عهدا صلى الله عليه وسلم والمراد أسلافهم . وإنما توجه الخطاب لأبنائهم ، لأنهم كانوا يتولون أولئك الذين قتلوا ، كما قال : « وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ » ^(١) فإذا تولوهم فهم بمنزلتهم . وقيل : لأنهم رضوا نعلهم فُتسب ذلك إليهم . وجاء « تقتلون » بلفظ الاستقبال وهو بمعنى المضى لما ارتفع الإشكال بقوله : « مِن قَبْلُ » . وإذا لم يشكك بفائز أن يأتي الماضي بمعنى المستقبل ، والمستقبل بمعنى الماضي ، قال الحطيطي :

شَهِدَ الْحُطَيْطَةُ يَوْمَ يَلْقَى رَبَّهُ • ابْنُ الْوَلِيدِ أَحَقَّ بِالْعَذْرِ

شهد بمعنى يشهد . ﴿ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ أى إن كنتم معتقدين الإيمان فلم رضيتم بقتل الأنبياء ! وقيل : « إن » بمعنى ما ، وأصل « لم » لما ، حذفت الألف فوفا بين الاستفهام والخبر ، ولا ينبغي أن يوقف عليه ؛ لأنه إن وقف عليه بلا هاء كان لحنًا ، وإن وقف عليه بالهاء زيد في السواد .

قوله تعالى : وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ ﴿٩٢﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ اللام لام القسم . والبيّنات قوله تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ » ^(٢) وهى العصا ، والسُنُونُ ، واليد ، والدّم ، والطوفان ، والجراد ، والقمل ، والصفادع ، وقلق البحر . وقيل : البيّنات التوراة ، وما فيها من الدلالات . قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ ﴾ توبيخ ، و « ثم » أبلغ من الواو في التفريع ، أى بعد النظر فى الآيات والإتيان بها آنخذتم . وهذا يدل على أنهم إنما فعلوا ذلك بعد مهلة من النظر فى الآيات ؛ وذلك أعظم لجرمهم .

قوله تعالى : وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَاءَ آيَاتِنَا بِقُوَّةٍ وَأَسْمِعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِعْمَنُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٦﴾

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَاءَ آيَاتِنَا ثُمَّ بِقُوَّةٍ وَأَسْمِعُوا ﴾ تقدم الكلام في هذا . ومعنى «أسمعوا» أطيعوا ، وليس معناه الأمر بإدراك القول فقط ، وإنما المراد أعملوا بما سمعتم والتزموه ، ومنه قولهم : سمع الله لمن حمده ، أى قبل وأجاب . قال :

دعوتُ الله حتى خفتُ ألا • يكون الله يسمع ما أقول

أى يقبل ، وقال الراجز :

والسمعُ والطاعةُ والتسليمُ • خيرٌ وأعنى لبنى تميم

﴿ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ﴾ اختلف هل صدر منهم هذا اللفظ حقيقةً باللسان نطقاً ، أو يكونوا فعلوا فعلاً قام مقام القول فيكون مجازاً ، كما قال :

أمتلاً الحَرَضُ وقال قطبي • مهلاً رويداً قد ملأت بطني

وهذا احتجاج عليهم في قولهم : « نؤمن بما أنزل علينا » .

قوله تعالى : ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ أى حُب العجل . والمعنى : جعلت قلوبهم تُشرب ، وهذا تشبيه ومجاز عبارة عن تمكن أمر العجل في قلوبهم . وفي الحديث : « تُعْرَضُ الْفِتْنَةُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُوْدًا عُوْدًا فَإِذَا قَلِبَ أَشْرَبَهَا نِكَتَ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ » الحديث ، خرجه مسلم . يقال أشرب قلبه حُب كذا ، قال زهير :

فصحوتُ عنها بعد حُبِّ داخِلٍ • والحبُّ تُشْرِبهُ فسؤادك داءُ

وإنما عبر عن حُب العجل بالشرب دون الأكل لأن شرب الماء يتغلغل في الأعضاء حتى يصل إلى باطنها ، والطعام مجاور لها غير متغلغل فيها . وقد زاد على هذا المعنى أحد التابعين فقال في زوجته عثمة ، وكان عتب عليها في بعض الأمر فطلقها وكان محباً لها :

تغلغل حُب عثمة في فؤادي • فباديه مع الحافي يسير

تغلغل حيث لم يبلغ شراب • ولا حزن ولم يبلغ سرور

أكاد إذا ذكرت العهد منها • أطير لو أن إنسانا يطير

وقال السدي وآبن جريج : إن موسى عليه السلام برد العجل وذواه في الماء، وقال

لبنى إسرائيل : اشربوا من ذلك الماء ؛ فشرب جميعهم ، فن كان يحب العجل خرجت برادة الذهب على شفتيه . وروى أنه ما شربه أحد إلا جث ؛ حكاه القشيري .

قلت : أما تذييلته في البحر فقد دل عليه قوله تعالى : « ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا »^(١) وأما شرب الماء وظهور البرادة على الشفاه فيرده قوله تعالى : « وَأَثِيرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْل » والله تعالى أعلم .

قوله تعالى : (قُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَمْرُهُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ) أى إيمانكم الذى زعمتم فى قولكم : تؤمن بما أنزل علينا . وقيل : إن هذا الكلام خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ أمر أن يؤمنهم ، أى قل لهم يا محمد : بشئ هذه الأشياء التى فعلتم وأمركم بها إيمانكم . وقد مضى الكلام فى « بسما » والحمد لله وحده .

قوله تعالى : قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٩٥﴾

لما أدعت اليهود دعاوى باطلة حكاها الله عز وجل عنهم فى كتابه ؛ كقوله تعالى :

« لَنْ نَحْمِلَ النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً » ، وقوله : « وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ

هُودًا أَوْ نَصَارَى»، وقالوا: «نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ» أكذبهم الله عز وجل والزعمهم المحجة فقال قل لهم يا محمد: «إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ» يعنى الجنة «فَتَمْنُوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» فى أقوالكم؛ لأن من آتخذ أنه من أهل الجنة كان الموت أحب إليه من الحياة فى الدنيا، لما يصير إليه من نعيم الجنة، ويزول عنه من أذى الدنيا، فاجتمعوا عن تمنى ذلك فرقاً من الله لقبح أعمالهم ومعرفهم بكفرهم فى قولهم: «نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ»، وحرصهم على الدنيا؛ ولهذا قال تعالى مخبراً عنهم بقوله الحق: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ تحقيقاً لكذبهم. وأيضاً لو تمنوا الموت لماتوا؛ كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لو أن اليهود تمنوا الموت لماتوا ورأوا مقامهم من النار»^(٢). وقيل: إن الله صرفهم عن إظهار التمنى، وقصرهم على الإمساك ليجعل ذلك آية لنبى صلى الله عليه وسلم؛ فهذه ثلاثة أوجه فى تركهم التمنى. وحكى عكرمة عن ابن عباس فى قوله: «فَتَمْنُوا الْمَوْتَ» أن المراد أدعوا بالموت على أكذب الفريقين منا ومنكم؛ فادعوا لعلمهم بكذبهم. فإن قيل: فالتمنى يكون باللسان تارة وبالقلب أخرى؛ فمن أين علم أنهم لم يتمنوه بقلوبهم؟ قيل له: نطق القرآن بذلك بقوله «وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا» ولو تمنوه بقلوبهم لأظهروه بالاستسهم رداً على النبي صلى الله عليه وسلم وإبطالاً لمجته؛ وهذا بين.

قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً﴾ نصب على خبر كان، وإن شئت كان حالاً، ويكون «عند الله» فى موضع الخبر. ﴿أَبَدًا﴾ ظرف زمان يقع على القليل والكثير؛ كالحين والوقت، وهو هنا من أول العمر إلى الموت. و«ما» فى قوله «بِما» بمعنى الذى والعائد محذوف؛ والتقدير قدّمته، وتكون مصدرية ولا تحتاج إلى عائد. و«أيديهم» فى موضع رفع، حذفت الضمة من الياء لثقلها مع الكسرة؛ وإن كانت فى موضع نصب حركتها؛ لأن النصب خفيف، ويجوز إسكانها فى الشعر. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ ابتداء وخبر.

(١) راجع ج ٦ ص ١٢٠. (٢) فى بعض نسخ الأصل: «مقاعد».

قوله تعالى : وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾

قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) يعنى اليهود . (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا) قيل : المعنى وأحرص ؛ فحذف « مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا » لمعرفتهم بذنوبهم والآخير لهم عند الله ؛ ومشركو العرب لا يعرفون إلا هذه الحياة ولا علم لهم من الآخرة ؛ ألا ترى قول شاعرهم :
تَمَتَّعَ مِنَ الدُّنْيَا فَإِنَّكَ فَإِنْ • مِنَ النَّشَوَاتِ وَالنِّسَاءِ الْحَسَانِ

والضمير فى «أَحَدُهُمْ» يعود فى هذا القول على اليهود . وقيل : إن الكلام تم فى «حياة» ثم استؤنف الإخبار عن طائفة من المشركين . قيل : هم المجوس ؛ وذلك بين فى أدعياتهم للعاطس بلغاتهم بما معناه « عِشْ أَلْفَ سَنَةٍ » . وَخُصَّ الْأَلْفُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا نِهَايَةُ الْعَقْدِ فِي الْحِسَابِ . وَذَهَبَ الْحَسَنُ إِلَى أَنَّ « الَّذِينَ أَشْرَكُوا » مشركو العرب ، خُصُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ ؛ فَهُمْ يَتَمَتَّعُونَ طَوِيلَ الْعُمُرِ . وَأَصْلُ سَنَةِ سَنَةٍ . وَقِيلَ : سَنَوَةٌ . وَقِيلَ : فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ؛ وَالْمَعْنَى وَلَتَجِدَنَّهُمْ وَطَائِفَةً مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ .

قوله تعالى : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) أصل « يَوَدُّ » يَوَدَّدَ ، أُدْغِمَتْ لثَلَاثُ يَمَجَّعَيْنِ حَرْفَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ مُتَحَرِّكَيْنِ ؛ وَقُلِبَتْ حَرَكَةُ الدَّالِّ عَلَى الْوَاوِ ؛ لِسِدْلِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَفْعَلُ . وَحَكَى الْكِسَائِيُّ : وَدَدْتُ ؛ فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا يَوَدُّ بِكَسْرِ الْوَاوِ . وَمَعْنَى يَوَدُّ : يَتَمَتَّى .

قوله تعالى : (وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ) اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي هُوَ ، فَقِيلَ : هُوَ ضَمِيرُ الْأَحَدِ الْمُتَقَدِّمِ ، التَّقْدِيرُ مَا أَحَدُهُمْ بِمُزَحِّزِهِ ، وَخَبَرُ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْمَجْرُورِ . « أَنْ يُعَمَّرَ » فَاعِلٌ بِمُزَحِّزٍ . وَقَالَتْ فِرْقَةٌ : هُوَ ضَمِيرُ التَّعْمِيرِ ، وَالتَّقْدِيرُ وَمَا التَّعْمِيرُ بِمُزَحِّزِهِ ، وَالْخَبَرُ فِي الْمَجْرُورِ ، « أَنْ يُعَمَّرَ » بَدَلَ مِنَ التَّعْمِيرِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ . وَحَكَى الطَّبْرِيُّ عَنْ فِرْقَةٍ أَنَّهَا قَالَتْ : « هُوَ » عِمَادٌ .

(١) البيت لأمرئ القيس . والنشوات (جمع نشوة) : السكر .

قلت : وفيه بُعدٌ ، فإن حقَّ العباد أن يكون بين شيئين متلازمين ، مثل قوله : « إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ » ، وقوله : « وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ » ^(٢) ونحو ذلك . وقيل : « ما » عاملة مجازية ، و « هو » اسمها ، والخبر في « يُمَزَّحِرْجِه » . وقالت طائفة : « هو » ضمير الأمر والشأن . ابن عطية : وفيه بُعدٌ ، فإن المحفوظ عن النحاة أن يفسر بجملة سالمة من حرف جرّ . وقوله : « يُمَزَّحِرْجِه » الزحرجة : الإبعاد والتنجية ؛ يقال : زحرجته أى باعدته فترجح أى تنحى وتباعد ؛ يكون لازماً ومتعدياً ؛ قال الشاعر في المتعدي :

يا قابضَ الروح من نفس إذا احتضرت * وغافرَ الذنب زحرجني عن النار
وأنشده ذو الرمة :

يا قابضَ الروح عن جسم عصيَ زمناً * وغافرَ الذنب زحرجني عن النار
وقال آخر في اللازم :

« خَلِيلِي مَا بَالُ الدُّبْحَى لَا يَتَرَجَّحُ * وَمَا بَالُ ضَوْءِ الصَّبَاحِ لَا يَتَوَقَّعُ »
وروى النسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صام يوماً في سبيل الله زحرج الله وجهه عن النار سبعين خريفاً » .

قوله تعالى : « وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ » أى بما يعمل هؤلاء الذين يودّ أحدهم أن يُعمر ألف سنة . ومن قرأ بالناء فالتقدير عنده : قل لهم يا محمد الله بصير بما تعملون . وقال العلماء : وصف الله عز وجل نفسه بأنه بصير على معنى أنه عالم بخفيات الأمور . والبصير في كلام العرب : العالم بالشيء الخبير به ؛ ومنه قولهم : فلان بصير بالطب ، وبصير بالفقه ، وبصير بملافة الرجال ؛ قال :

فإن تسألوني بالنساء فإنني * بصيرٌ بأدواء النساء طيب

قال الخطابي : البصير العالم ، والبصير المُبْصِر . وقيل : وصف تعالى نفسه بأنه بصير على معنى جاعل الأشياء المبصرة ذوات إبصار ، أى مدركة للبصرات بما خلق لها من الآلة المدركة والقوة ؛ فإله بصير بعباده ، أى جاعل عباده مبصرين .

قوله تعالى : قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلْجِبْرِيلِ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾

سبب نزولها أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : إنه ليس نبي من الأنبياء إلا يأتيه ملك من الملائكة من عند ربه بالرسالة والوحي ، فمن صاحبك حتى نتابعك؟ قال : «جبريل» قالوا : ذلك الذي ينزل بالحرب والقتال ، ذاك عدونا ! لو قلت : ميكائيل الذي ينزل بالقطر والرحمة تابعناك ، فأنزل الله الآية إلى قوله : «للكافرين» أخرجه الترمذي . وقوله تعالى : ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِالْضُمِّيرِ «إنه» يحتمل معنيين ؛ الأول : فإن الله نزل جبريل على قلبك . الثاني : فإن جبريل نزل بالقرآن على قلبك . وخص القلب بالذكر لأنه موضع العقل والعلم وتلقى المعارف . ودلت الآية على شرف جبريل عليه السلام وذم معاديه . وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ هُمْ يَسْمَعُونَ الْوَيْلَ مِنَ اللَّهِ وَالْعَذَابِ﴾ (١) يعني التوراة . ﴿وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ تقدم معناه ، والحمد لله .

قوله تعالى : مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴿٩٨﴾

قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ﴾ شرط ، وجوابه ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ . وهذا وعيد وذم لمعادى جبريل عليه السلام ، وإعلان أن عداوة البعض تقتضي عداوة الله لهم . وعداوة العبد لله هي معصيته وأجتناب طاعته ، ومعادات أوليائه . وعداوة الله للعبد تعذيبه وإظهار أثر العداوة عليه .

فإن قيل : لم خص الله جبريل وميكائيل بالذكر وإن كان ذكر الملائكة قد عمهما؟ قيل له : خصهما بالذكر تشريفاً لهما ، كما قال : «فِيهِمَا قَاكِهَةٌ وَنَحْلٌ وَرُتَمَانٌ» (٢) . وقيل : خصاً لأن اليهود ذكروهما ، ونزلت الآية بسببهما ؛ فذكرهما واجبٌ لثلاث أقوال اليهود : إما لم نعد

الله وجميع ملائكته ؛ فنص الله تعالى عليهما لإبطال ما يتأولونه من التخصيص . ولعمري
اللسان في جبريل وميكائيل عليهما السلام لغات ؛ فاما التي في جبريل فعشر :

الأولى — جبريل ؛ وهي لغة أهل المجاز ؛ قال حسان بن ثابت :

• وجبريل رسول الله فينا •

الثانية — جبريل (بفتح الجيم) وهي قراءة الحسن وأبن كثير؛ وروى عن ابن كثير
أنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وهو يقرأ جبريل وميكائيل فلا أزال
أقرؤهما أبداً كذلك .

الثالثة — جبرئيل (بياء بعد الهمزة ، مثال جبريل) ، كما قرأ أهل الكوفة ؛
وأنشدوا :

شهدنا فالتقى لنا من كنية • مدى الدهر إلا جبرئيل أمامها ^(١)

وهي لغة تميم وقيس .

الرابعة — جبرئيل (على وزن جبريل) مقصور ، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم .

الخامسة — مثلها ، وهي قراءة يحيى بن يعمر ، إلا أنه شدد اللام .

السادسة — جبرائل (بألف بعد الراء ثم همزة) وبها قرأ عكرمة .

السابعة — مثلها ؛ إلا أن بعد الهمزة ياء .

الثامنة — جبريل (بياءين بغير همزة) وبها قرأ الأعمش ويحيى بن يعمر أيضا .

التاسعة — جبرئين (بفتح الجيم مع همزة مكسورة بعدها ياء ونون) .

العاشرة — جبرين (بكسر الجيم وتسكين الياء بنون من غير همزة) وهي لغة بني أسد .

قال الطبري : ولم يُقرأ بها . قال النحاس — وذكر قراءة ابن كثير — : « لا يُعرف في كلام

العرب قَلِيلٌ ، وفيه فَعْلِيلٌ ، نحو دِهْلِيلٍ وقِطْمِيرٍ وِرْطِيلٍ ؛ وليس ينكر أن يكون في كلام المعجم
ما ليس له نظير في كلام العرب ، وليس ينكر أن يكثر تغيره ، كما قالوا : إبراهيم وإبرهيم وإبرهيم

(١) البيت لكعب بن مالك ، كما في شرح القاموس .

وإبراهيم » . قال غيره : جبريل أسم أعجمي عربته العرب ، فلها فيه هذه اللغات ولذلك لم ينصرف .

قلت : قد تقدّم في أول الكتاب ^(١) أن الصحيح في هذه الألفاظ عربية نزل بها جبريل بلسان عربي مبين . قال النحاس : ويجمع جبريل على التكسير جباريل .
وأما اللغات التي في ميكايل فيست :

الأولى — ميكايل ، قراءة نافع . وميكايل (بياء بعد الهزمة) قراءة حمزة . ميكال ، لغة أهل الحجاز ، وهي قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم . وروى عن ابن كثير الثلاثة أوجه ؛ قال كعب بن مالك :

ويوم يذّر لقيناكم لنا مددٌ . فيه مع النصر ميكال وجبريل
وقال آخر ^(٢) :

عبدوا الصليب وكذبوا محمد . ويجبرئيل وكذبوا ميكالاً

الرابعة — ميكتيل ، مثل ميكايل ؛ وهي قراءة ابن محيصن .

الخامسة — ميكايل (بياين) وهي قراءة الأعمش باختلاف عنه .

السادسة — ميكال ، كما يقال (إسرائيل بهزمة مفتوحة) ، وهو أسم أعجمي فلذلك لم ينصرف . وذكر ابن عباس أن جبر وميكا وإسراف هي كلها بالأعجمية بمعنى : عبد ومملوك . وإيل : أسم الله تعالى ؛ ومنه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين سمع يسمع مسيما : هذا كلام لم يخرج من إل ، وفي التنزيل : « لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً » في أحد التأويلين ، وسيأتي ^(٣) . قال المسوردي : إن جبريل وميكايل اسمان ؛ أحدهما عبد الله ، والآخر عبيد الله ؛ لأن إيل هو الله تعالى ، وجبر هو عبد ، وميكا هو عبيد ؛ فكان جبريل عبد الله ، وميكايل عبيد الله ؛ هذا قول ابن عباس ، وليس له في المفسرين مخالف .

(١) راجع ج ١ ص ٦٨ طبعة ثانية . (٢) هو جرير ؛ كما في ديوانه . (٣) راجع ج ٨ ص ٧٩

قلت : وزاد بعض المفسرين : وإسرافيل عبد الرحمن . قال النحاس : ومن تأول الحديث « جبر » عبد ، و « إل » الله وجب عليه أن يقول : هذا جبرئيل ورأيت جبرئيل ومررت بجبرئيل ؛ وهذا لا يقال ؛ فوجب أن يكون معنى الحديث أنه مُسَمَّى بهذا . قال غيره : ولو كان كما قالوا لكأن مصروفا ، فترك الصرف يدل على أنه اسم واحد مفرد ليس بمضاف . وروى عبد الغنى الحافظ من حديث أَفَلَتِ بن خليفة — وهو فُلَيْت العامري وهو أبو حسان — عن جَسْرَةَ بنت دَجَاجَةَ عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللَّهُمَّ رَبَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل أعوذ بك من حر النار وعذاب القبر » .

قوله تعالى : وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿٩٩﴾

قال ابن عباس رضى الله عنهما : هذا جواب لأبن صوريا حيث قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا محمد ما جئتنا بشيء نعرفه ، وما أنزل عليك من آية يتنبع بها ؟ فأنزل الله هذه الآية ؛ ذكره الطبري .

قوله تعالى : أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : (أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا) الواو واو العطف ، دخلت عليها ألف الاستفهام كما تدخل على الفاء في قوله : « أَلْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ » ، « أَفَأَنْتِ تَسْمَعُ أَلْهَمُ » ، « أَفَتَسْخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ » . وعلى ثم كقوله : « أَلَمْ إِذَا مَا وَقَعَ » هذا قول سيبويه . وقال الأخفش : الواو زائدة . ومذهب الكسائي أنها أو ، حُرِّكت الواو منها تسهيلا . وقرأها قوم أو ، ساكنة الواو فتجىء بمعنى بل ؛ كما يقول القائل : لأضربنك ؛ فيقول الحبيب : أو يكفى الله . قال ابن عطية : وهذا كله متكاف ؛ والصحيح قول سيبويه . « كلما » نصب على الظرف ؛ والمعنى

(١) كذا في نسخ الأصل وتفسير الطبري وأسباب النزول للواحدي . وفي سيرة ابن هشام (ص ٣٧٩ طبع أوربا) : « أبو صلوبا الفيلسوف » . (٢) راجع ج ٦ ص ٢١٤ (٣) راجع ج ٨ ص ٢٤٦ (٤) راجع ج ١٠ ص ٤٢٠ (٥) راجع ج ٨ ص ٣٥١

فِي الْآيَةِ مَالِكُ بْنُ الصَّيْفِ ، وَيُقَالُ فِيهِ آبَنُ الضَّيْفِ^(١) ، كَانَ قَدْ قَالَ : وَاللَّهِ مَا أَخَذَ طِينًا عَهْدٌ فِي كِتَابِنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِمُحَمَّدٍ وَلَا مِيثَاقٌ ، فَتَزَلَّتْ الْآيَةُ . وَقِيلَ : إِنْ الْيَهُودَ مَا هَدَوْا لَنْ نَخْرُجَ مِنْهُمْ لَوْ كُنَّا بِهِ وَلَنْ يَكُونَ مَعَهُ عَلَى مُشْرِكِي الْعَرَبِ ، فَلَمَّا بُعِثَ كَفَرُوا بِهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : هِيَ الْمَهْودُ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْيَهُودِ فَنَقَضُوهَا ، كَفَعْلِ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ^(٢) » .

قَوْلُهُ تَعَالَى : « نَبَذَهُ قَرِيبٌ مِنْهُمْ » النَبَذَ : الطَّرَحَ وَالْإِلْقَاءَ ؛ وَمِنْهُ النَّبَذُ وَالْمُنْبَذُ ، قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ :

وخبَّرني مَنْ كُنتَ أَرْسَلْتُ إِنَّمَا • أَخَذْتَ كِتَابِي مَعْرُضًا بِشِمَالِكَ
نَظَرْتَ إِلَى عَنَوَانِهِ فَنَبَذْتَهُ • كَنَبَذِكَ نَعْلًا أَخْلَقْتَ مِنْ نَعَالِكَ
آخِرُ :

إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا • نَبَذُوا كِتَابَكَ وَاسْتَحْلَوْا الْمَحْرَمَاتِ
وَهَذَا مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ اسْتَخَفَّ بِالشَّيْءِ فَلَا يَعْمَلُ بِهِ ؛ يَقُولُ الْعَرَبُ : أَجْعَلْ هَذَا خَلْفَ ظَهْرِكَ ، وَدِرًّا مِنْكَ ، وَتَحْتَ قَدَمِكَ ؛ أَيْ أَتْرُكُهُ وَأَعْرِضُ عَنْهُ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
« وَاتَّخِذْهُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي^(٣) » . وَأَنشَدَ الْفَرَّاءُ :
تَمِيمُ بْنُ زَيْدٍ لَا تَكُونْ حَاجِي • بظَهْرِي فَلَا يَبْعَا عَلَى جَوَابِي^(٤)
(بَلْ أَكْثَرُهُمْ) ابْتِدَاءً . (لَا يُؤْمِنُونَ) فَعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ قَرِيبٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾

(١) فِي « أ » ب ، ح : « الصِّيت » بِالنَّوْءِ الْمُنْشَأِ ، وَفِي ج : « الصَّيْب » بِالْيَاءِ . وَالتَّصْوِيبُ عَنْ سَبِيلَةِ
أَبْنِ هِشَامٍ ص ٣٥٢ طَبِيعُ أَوْرَبَا . (٢) ج ٨ ص ٣٠ (٣) ج ٩ ص ٩١
(٤) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ ؛ يُخَاطَبُ تَمِيمُ بْنُ زَيْدٍ الْقُبَيْنِيُّ وَكَانَ عَلَى السُّنْدِ . (عَنْ التَّنَاقُصِ ص ٣٨١) طَبِيعُ أَوْرَبَا .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ ﴾ نعمتُ رسول ، ويجوز نصبه على الحال . ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ ﴾ جواب « لما » . ﴿ مِنَ الَّذِينَ آوَوْا إِلِكَابَ ﴾ كِتَابِ اللَّهِ ﴿ نصب بـ « نَبَذَ » ، والمراد التوراة ؛ لأن كفرهم بالنبي عليه السلام وتكذيبهم له نبذ لها . قال السدي : نبذوا التوراة وأخذوا بكتاب آصف ، وسحري هاروت وماروت . وقيل : يجوز أن يبنى به القرآن . قال الشعبي : هو بين أيديهم بقرءونه ؛ ولكن نبذوا العمل به . وقال سفيان بن عيينة : أدرجوه في الحرير والديباج ، وحلوه بالذهب والفضة ، ولم يُحَلِّوا حلاله ولم يحرموا حرامه ؛ فذلك النبذ . وقد تقدم بيانه مستوفى ^(١) . ﴿ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ تشبيه بمن لا يعلم ، إذ فعلوا فعل الجاهل ، فيجىء من اللفظ أنهم كفروا على علم .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢)

فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾ هذا إخبار من الله تعالى عن الطائفة الذين نبذوا الكتاب بأنهم اتبعوا السحر أيضا ، وهم اليهود . وقال السدي : عارضت اليهود محمدا صلى الله عليه وسلم بالتوراة فاتفقت التوراة والقرآن فنبذوا التوراة وأخذوا بكتاب آصف وسحري هاروت وماروت . وقال محمد بن إسحاق : لما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم سليمان في المرسلين قال بعض أحبارهم : يزعم محمد أن ابن داود

كان نبياً! والله ما كان إلا ساحراً، فأُزِلَ الله عز وجل : ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ أى ألفت إلى بنى آدم أن ما فعله سليمان من ركوب البحر واستسغار الطير والشياطين كان سحراً . وقال الكلبي : كتبت الشياطين السحر والتبرّجيات^(١) على لسان آصف كاتب سليمان ، ودفنوه تحت مصلاه حين أترع الله ملكه ولم يشعر بذلك سليمان ؛ فلما مات سليمان أستخرجوه وقالوا للناس : إنما ملككم بهذا فتملّوه ؛ فأما علماء بنى إسرائيل فقالوا : معاذ الله أن يكون هذا علم سليمان ! وأما السفلة فقالوا : هذا علم سليمان ؛ وأقبلوا على تعليمه ورفضوا كتب أنبيائهم حتى بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم ؛ فأُزِلَ الله عز وجل على نبيه عذر سليمان وأظهر براءته مما رُمي به فقال : « وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ » . قال عطاء : « تلو » تقرأ من التلاوة . وقال ابن عباس : « تلو » تتبع ؛ كما تقول : جاء القوم يتلو بعضهم بعضاً . وقال الطبري : « أتبعوا » بمعنى فضّلوا .

قلت : لأن كل من اتبع شيئاً وجعله أمامه فقد فضّله على غيره ، ومعنى « تلو » يعنى تلت ، فهو بمعنى المضى ؛ قال الشاعر :

وإذا مررت بقبره فأعقر به • كَوْمَ الهِجَانِ وكلَّ طرفٍ ساجٍ
وأنفضح جوانب قبره بدمائها • فلقد يكون أخاديم وذبانج

أى فلقد كان . و « ما » مفعول بـ « أتبعوا » ؛ أى أتبعوا ما تقولونه الشياطين على سليمان وتلته . وقيل : « ما » نفي ، وليس بشيء لا فى نظام الكلام ولا فى صحته ؛ قاله ابن العربى . ﴿ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ أى على شرعه ونبوته . قال الزجاج : المعنى على عهد ملك سليمان . وقيل : المعنى فى ملك سليمان ؛ يعنى فى قصصه وصفاته وأخباره . قال الفراء : تصلح على وفى ، فى مثل هذا الموضع . وقال « على » ولم يقل بعد لقوله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ

(١) اختلفت الأصول فى رسم هذه الكلمة ، والذى فى القاموس : « التبرج » قال شارح القاموس : « هكذا فى سائر النسخ ، والمنقول عن نص كلام الليث : « التبرج » بإسقاط النون الثانية . وكذا ورد فى اللسان . وهو أخذ كالسحر وليس به ، إنما هو تشبيه وتليس » .

(٢) الكوم (بالضم) : جمع كوما ، وهى الناقة الغليظة السنام . والهيجان من الابل : البيض الكرام .

وَلَا نَبِيَّ إِلَّا إِذَا مَنَّيَ أَلْفَى الشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيَّتِهِ^(١) « أَى فِي تَلَاوَتِهِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الشَّيْطَانِ وَاسْتِثْقَاةُ ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ^(٢) . وَالشَّيَاطِينُ هُنَا قِيلَ : هُم شَيَاطِينُ الْجِنِّ ؛ وَهُوَ الْمَقْهُومُ مِنْ هَذَا الْأَسْمِ . وَقِيلَ : الْمُرَادُ شَيَاطِينُ الْإِنْسِ الْمُسْتَرْدُونَ فِي الضَّلَالِ ؛ كَقَوْلِ جَرِيرَ :

إِيَّامَ يَدْعُوْنِي الشَّيْطَانُ مِنْ غَزَلِي • وَكُنَّ يَهْوِيْنِي إِذْ كُنْتُ شَيْطَانًا

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ تبرئة من الله لسليمان ؛ ولم يتقدم في الآية أن أحدا نسب إلى الكفر ، ولكن اليهود نسبته إلى السحر ، ولكن لما كان السحر كفرا صار بمنزلة من نسبته إلى الكفر ، ثم قال : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ فأثبت كفرهم بتعليم السحر . و « يُعَلِّمُونَ » في موضع نصب على الحال ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على أنه خبر ثان . وقرأ الكوفيون سوى عاصم « وَلَكِنِ الشَّيَاطِينُ » بخفيف « لَكِنْ » ، ورفع النون من « الشَّيَاطِينِ » ؛ وكذلك في الأفعال « وَلَكِنْ اللَّهُ رَمَى^(٣) » ووافقهم ابن عامر . الباقيون بالتشديد والنصب . و « لَكِنْ » كلمة لها معنيان : نفى الخبر الماضي ، وإثبات الخبر المستقبل ؛ وهي مبنية من ثلاث كلمات : لا ، ك ، إن . « لا » نفى ، و « الكاف » خطاب ، و « إن » إثبات وتحقيق ؛ فذهبت الهمزة استنفالا ، وهي تتقل وتخفف ؛ فإذا نُقِلَتْ نصبت كإثبات الثقيلة ، وإذا خُفِّفَتْ رفعت بها كما ترفع بلان الخفيفة .

الثالثة - السحر ، قيل : السحر أصله التويه بالهيل والتخايل ، وهو أن يفعل الساحر أشياء ومعاني ، فيُخِيلُ لاسحور أنها بخلاف ما هي ؛ كالذي يرى السراب من بعيد فيُخِيلُ إليه أنه ماء ، وكراكب السفينة السائرة سيرا حثيثا يُخِيلُ إليه أن ما يرى من الانشجار والجبال سائرة معه . وقيل : هو مشتق من سَحَرْتُ الصَّبِيَّ إِذَا خَدَعْتَهُ ، وكذلك إِذَا عَلَّتَهُ . والتسحير مثله ؛ قال كبيد :

فَإِنْ تَسَالَيْنَا فِيمَ نَحْنُ فَإِنَّا • عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الْأَنَامِ الْمُسَحَّرِ

(١)
آخِر :(٢)
أَرَأَيْتُمْ مَوْضِعِينَ لِأَمْرِ غَيْبٍ • وَنُسَحَّرُ بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
عَصَافِيرُ وَذِبَابٌ وَدُودٌ • وَأَجْرًا مِنْ مَجْلَحَةِ الذَّهَابِ (٣)

وقوله تعالى : « إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ » يقال : المُسَحَّرُ الَّذِي خُلِقَ ذَا سَحَرٍ ؛ ويقال من المملَّين ؛ أى ممن يأكل الطعام ويشرب الشراب . وقيل : أصله الخفاء ، فإن الساحر يفعله فى خفية . وقيل : أصله الصَّرف ؛ يقال : ما سَحَّرَكَ عن كذا ، أى ما صرفك عنه ؛ فالسحر مصروف عن جهته . وقيل : أصله الاستمالة ؛ وكلُّ مَنْ اسْتَمَالَكَ فَقَدْ سَحَّرَكَ . وقيل فى قوله تعالى : « بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ » أى سَحَّرْنَا فَأَزَلْنَا بِالتَّخِيلِ عَنْ مَعْرِفَتِنَا . وقال الجوهري : السَّحَرُ الْأَخْذَةُ ؛ وكلُّ مَا لَطَفَ مَأْخُذَهُ وَدَقَّ فَهُوَ سَحَرٌ ؛ وقد سَحَّرَهُ يَسَحِّرُهُ سَحَرًا . والساحر : العالم ، وسحَّره أيضا بمعنى خدعه ؛ وقد ذَكَرْنَاهُ . وقال ابن مسعود : كَمَا نُسَمَّى السحر فى الجاهلية الْعِصَةُ . والعِصَةُ عند العرب : شدة البُهْتِ وتمويه الكذب ؛ قال الشاعر :
أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافَا • ت فى عِصِيهِ الْعَاصِيهِ الْمُعِصِيهِ

الرابعة - وأختلف هل له حقيقة أم لا ؛ فذكر الْفَرَزَوْنِيُّ الْحَنَفِيَّ فى عيون المعاني له : أن السحر عند المعتزلة خدع لا أصل له ، وعند الشافعى وسوسة وأمراض . قال : وعندنا أصله طَلَسَمٌ يُبْنَى عَلَى تَأْثِيرِ خَصَائِصِ الْكَوَاكِبِ ؛ كَتَأْثِيرِ الشَّمْسِ فى زُبَيْقِ عِصَى فِرْعَوْنَ ، أو تعظيم الشياطين ليسهلوا له ما عَسَرَ .

قلت : وعندنا أنه حق وله حقيقة يَخْلُقُ اللهُ عَنْده ما شاء ، على ما يَأْتِي . ثم من السحر ما يكون بخفة اليد كالشعوذة . والشعوذِيّ : الْبَرِيدُ لَخْفَةِ سِيرِهِ . قال ابن فارس فى الْمُجْمَلِ : الشعوذة ليست من كلام أهل البادية ، وهى خفة فى اليدين وَأَخْذَةٌ كَالسَّحَرِ ؛ ومنه ما يكون كلامًا مُحْفَظً ، وَرُقًى مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى . وقد يكون من عهد الشياطين ؛ ويكون أدوية وأدخنة وغير ذلك .

(١) هو أمرؤ القيس ؛ كما فى ديوانه واللسان . (٢) موضعين : مصرعين . لأمر غيب : يريد الموت ؛
وأنه قد غيب عنا وقته ، ونحن نلهى عنه بالطعام والشراب . (٣) ذنب مجلح : جرى .

الخامسة - سَمَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَصَاحَةَ فِي الْكَلَامِ وَاللَّسَانَةَ فِيهِ سِحْرًا ؛ فَقَالَ : " إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا " أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ تَصْوِيبُ الْبَاطِلِ حَتَّى يَتَوَهَّمُ السَّامِعُ أَنَّهُ حَقٌّ ؛ فَعَمِلَ هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ . " إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا " خَرَجَ مَخْرَجَ الذَّمِّ لِلْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ ، إِذْ شَبَّهَهَا بِالسَّحَرِ . وَقِيلَ : خَرَجَ مَخْرَجَ الْمَدْحِ لِلْبَلَاغَةِ وَالتَّفْضِيلِ لِلْبَيَانِ ؛ قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " فَلَمَّا لَمْ يَمُضْكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخُصَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ " ، وَقَوْلُهُ : " إِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ التَّرْتَارُونَ الْمُتَقَبِّقُونَ " . التَّرْتَرَةُ : كَثْرَةُ الْكَلَامِ وَتَرْدِيدُهُ ؛ يُقَالُ : تَرْتَرُ الرَّجُلُ فَهُوَ تَرْتَارٌ مِهْذَارٌ . وَالتَّغَبُّقُ نَحْوُهُ . قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ . فَلَانِ يَتَقَبَّقُ فِي كَلَامِهِ إِذَا تَوَسَّعَ فِيهِ وَتَنَطَّعَ ؛ قَالَ : وَأَصْلُهُ الْفَهْقُ وَهُوَ الْإِمْتَلَاءُ ؛ كَأَنَّهُ مَلَأَ بِهِ فَمَهُ .

قلت : وبهذا المعنى الذى ذكرناه فسره عامر الشعبي راوى الحديث وصعصعة بن صوحان فقالا : أما قوله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا " فالرجل يكون عليه الحق وهو الخُصَنُ بالجميع من صاحب الحق فَيَسْحَرُ الْقَوْمَ بَيَانُهُ فَيَذْهَبُ بِالْحَقِّ وَهُوَ عَلَيْهِ ؛ وَإِنَّمَا يَجِدُ الْعُلَمَاءُ الْبَلَاغَةَ وَاللَّسَانَةَ مَا لَمْ تَخْرُجْ إِلَى حَدِّ الْإِسْهَابِ وَالْإِطْنَابِ ، وَتَصَوِّرُ الْبَاطِلَ فِي صُورَةِ الْحَقِّ . وَهَذَا بَيْنَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

السادسة - مِنَ السَّحَرِ مَا يَكُونُ كُفْرًا مِنْ فَاعِلِهِ ، مِثْلُ مَا يَدْعُونَ مِنْ تَغْيِيرِ صُورِ النَّاسِ ، وَإِخْرَاجِهِمْ فِي هَيْئَةٍ بَهِيمَةٍ ، وَقَطْعِ مَسَافَةٍ شَهْرٍ فِي لَيْلَةٍ ، وَالطَّيْرَانِ فِي الْهَوَاءِ ؛ فَكُلٌّ مِنْ فِعْلِ هَذَا لِيَوْمِهِمُ النَّاسُ أَنَّهُ حَقٌّ فَذَلِكَ كُفْرٌ مِنْهُ ؛ قَالَهُ أَبُو نَصْرٍ عَبْدُ الرَّحِيمِ الْقُشَيْرِيُّ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : مَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّاحِرَ يُقَلِّبُ الْحَيَوَانَ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ ، فَيَجْعَلُ الْإِنْسَانَ حِمَارًا أَوْ نَحْوَهُ ، وَيَقْدِرُ عَلَى نَقْلِ الْأَجْسَادِ وَهَلَاكِهَا وَتَبْدِيلِهَا ؛ فَهَذَا يَرَى قَتْلَ السَّاحِرِ لِأَنَّهُ كَافِرٌ بِالْأَنْبِيَاءِ ، يَدْعَى مِثْلَ آيَاتِهِمْ وَمُعْجَزَاتِهِمْ ، وَلَا يَتَنَبَّأُ مَعَ هَذَا عِلْمَ صِحَّةِ النَّبَوَةِ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ مِثْلُهَا بِالْحَيْسِلَةِ . وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّحَرَ خُدْعٌ وَمَخَارِيقٌ وَتَوْمِيهَاتٌ وَتُخَيَّلَاتٌ فَلَمْ يَجِبْ عَلَى أَصْلِهِ قَتْلَ السَّاحِرِ ، إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ بِفِعْلِهِ أَحَدًا فَيُقْتَلَ بِهِ .

السابعة — ذهب أهل السنة إلى أن السحر ثابت وله حقيقة . وذهب عامة المعتزلة وأبو إسحاق الأسترابادي من أصحاب الشافعي إلى أن السحر لا حقيقة له ، وإنما هو تمويه وتخيل وإيهام لكون الشيء على غير ما هو به ، وأنه ضُرب من الخفة والشموذة ؛ كما قال تعالى : « يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ يَخْفِيهِمْ أَنْهَا تَسْعَى ^(١) » ولم يقل تسعى على الحقيقة ، ولكن قال « يُخَيِّلُ إِلَيْهِ » . وقال أيضا : « تَسْحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ^(٢) » . وهذا لا حجة فيه ؛ لأننا لا ننكر أن يكون التخيل وغيره من جملة السحر ، ولكن ثبت وراء ذلك أمور جاوزها العقل وورد بها السمع ؛ فمن ذلك ما جاء في هذه الآية من ذكر السحر وتعليمه ، ولو لم يكن له حقيقة لم يمكن تعليمه ، ولا أخبر تعالى أنهم يعلمونه الناس ، فدلّ على أن له حقيقة . وقوله تعالى في قصة سحرة فرعون : « وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ » وسورة « الفلق » ؛ مع اتفاق المفسرين على أن سبب نزولها ما كان من سحر ليبد بن الأعصم ، وهو مما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها قالت : سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودي من يهود بنى زريق يقال له ليبد بن الأعصم ؛ الحديث . وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما حلّ السحر : « إن الله شفاني » . والشفاء إنما يكون برفع العلة وزوال المرض ؛ فدلّ على أن له حقاً وحقيقة ، فهو مقطوع به بإخبار الله تعالى ورسوله على وجوده ووقوعه . وعلى هذا أهل الحل والعقد الذين ينعقد بهم الإجماع ، ولا عبرة مع اتفاقهم بمثالة المعتزلة ومخالفتهم أهل الحق . ولقد شاع السحر وذاع في سابق الزمان وتكلم الناس فيه ، ولم يتبد من الصحابة ولا من التابعين إنكار لأصله . وروى سفيان عن أبي الأعور عن عكرمة عن ابن عباس قال : علّم السحر في قرية من قرى مصر يقال لها : « الفرما » فمن كذب به فهو كافر ، مكذّب لله ورسوله ، منكر لما علّم مشاهدة وعياناً .

الثامنة — قال علماؤنا : لا يُنكر أن يظهر على يد الساحر خرق العادات مما ليس في مقدور البشر من مرض وتفريق وزوال عقل وتعويج عضو ، إلى غير ذلك مما قام الدليل على استحالة كونه من مقدرات العباد . قالوا : ولا يبعد في السحر أن يستدق جسم الساحر حتى يتوَجَّع في الكؤُوت والحوخات والانتصاب على رأس قصبه ، والجحى على

خيطة مستدق، والطيران في الهواء والمشى على الماء وركوب كلب وغير ذلك . ومع ذلك فلا يكون السحر موجباً لذلك، ولا علة لوقوعه ولا سبباً مولداً، ولا يكون السحر مستقلاً به، وإنما يخلق الله تعالى هذه الأشياء ويحدثها عند وجود السحر؛ كما يخلق الشيع عند الأكل . والزى عند شرب الماء . روى سفيان عن عمار الذهبي أن ساحراً كان عند الوليد بن عتبة يمشى على الجبل ، ويدخل في آنت الحمار ويخرج من فيه ؛ فأشتمل له جندب على السيف فقتله جندب — هذا هو جندب بن كعب الأزدي ويقال البجلي — وهو الذى قال في حقه النبي صلى الله عليه وسلم : ” يكون في أمي رجل يقال له جندب يضرب ضربة بالسيف يفرق بين الحق والباطل “ . فكانوا يرونه جندباً هذا قاتل الساحر . قال علي بن المديني : روى عنه حارثة بن مضرب .

التاسعة — أجمع المسلمون على أنه ليس في السحر ما يفعل الله عنده إنزال الجراد والقمل والضفادع وفلق البحر وقلب العصا وإحياء الموتى وإطلاق المعجاء، وأمثال ذلك من عظيم آيات الرسل عليهم السلام . فهذا ونحوه مما يجب القطع بأنه لا يكون ولا يفعله الله عند إرادة الساحر . قال القاضي أبو بكر بن الطيب : وإنما منعنا ذلك بالإجماع ولولاه لأجزأه .

العاشرة — في الفرق بين السحر والمعجزة ؛ قال علماءنا : السحر يوجد من الساحر وغيره ، وقد يكون جماعة يعرفونه ويمكنهم الإتيان به في وقت واحد . والمعجزة لا يمكن الله أحداً أن يأتي بمثلها وبمعارضتها ؛ ثم الساحر لم يدع النبوة فالذى يصدر منه متميز عن المعجزة ؛ فإن المعجزة شرطها اقتران دعوى النبوة والتحدى بها ، كما تقدم في مقدمة الكتاب .

الحادية عشرة — واختلف الفقهاء في حكم الساحر المسلم والذي ؛ فذهب مالك إلى أن المسلم إذا سحر بنفسه بكلام يكون كفراً يُقتل ولا يُستتاب ولا يُقبل توبته ؛ لأنه أمرٌ يستبرأ به كالزندق والزاني ، ولأن الله تعالى سَمَّى السحر كفراً بقوله : « وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا تَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ » وهو قول أحمد بن حنبل وأبي ثور وإسحاق والشافعي

وأبى حنيفة . وروى قتل الساحر عن عمر وعثمان وأبى عمر وحفصة وأبى موسى وقيس ابن سعد وعن سبعة من التابعين . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : " حَذَّ السَّاحِرَ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ " خرجه الترمذى وليس بالقوى ؛ انفرد به إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف عندهم ، رواه أبى عبيدة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن مُرسلاً ؛ ومنهم من جعله عن الحسن عن جندب . قال أبى المنذر : وقد رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا بَاعَتْ سَاحِرَةً كَانَتْ يَحْرُسُهَا وَجَعَلَتْ ثَمَنَهَا فِي الرِّقَابِ . قال أبى المنذر : وإذا أقر الرجل أنه يحرق بكلام يكون كفراً وجب قتله إن لم يتب ، وكذلك لو ثبت به عليه بينة ووصفت البينة كلاماً يكون كفراً . وإن كان الكلام الذى ذكر أنه يحرق به ليس بكفر لم يحرق قتلته ، فإن كان أحدث فى المسحور جناية توجب القصاص أقتضى منه إن كان عمداً ذلك ؛ وإن كان مما لا قصاص فيه ففيه دية ذلك . قال أبى المنذر : وإذا اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسألة وجب اتباع أشبههم بالكتاب والسنة ؛ وقد يجوز أن يكون السحر الذى أمر من أمرهم بقتل الساحر سحراً يكون كفراً فيكون ذلك موافقاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن تكون عائشة رضى الله عنها أمرت ببيع ساحرة لم يكن سحرها كفراً . فإن احتج بحديث جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم : " حَذَّ السَّاحِرَ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ " فلو صح لأحتمل أن يكون أمر بقتل الساحر الذى يكون سحره كفراً ، فيكون ذلك موافقاً للأخبار التى جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ... " .

قلت : وهذا صحيح ، ودماء المسلمين محظورة لا تُستباح إلا بيقين ولا يقين مع الاختلاف . والله تعالى أعلم . وقال بعض العلماء : إن قال أهل الصناعة أن السحر لا يتم إلا مع الكفر والاستكبار ؛ أو تعظيم الشيطان فالسحر إذاً دالٌّ على الكفر على هذا التقدير ؛ والله تعالى أعلم . وروى عن الشافعى : لا يقتل الساحر إلا أن يقتل بسحره ويقول تعمدت القتل ، وإن قال لم أتعمده لم يقتل ، وكانت فيه الذية كقتل الخطأ ؛ وإن أضربه أذنب على قدر الضرر . قال أبى العربى : وهذا باطل من وجهين ؛ أحدهما : أنه لم يعلم السحر ، وحقيقته أنه كلام

مؤلف يُعظم به غير الله تعالى، وتُنسب إليه المقادير والكائنات. الثاني: أن الله سبحانه قد صرح في كتابه بأنه كُفّر فقال: «وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ» بقول السحر «وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا» به وبتعليمه. وهاروت وماروت يقولان: «إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ» وهذا تأكيد للبيان.

احتج أصحاب مالك بأنه لا تُقبل توبته؛ لأن السحر باطن لا يظهره صاحبه فلا تعرف توبته كالزندق؛ وإنما يستتاب من أظهر الكفر مرتدًا. قال مالك: فإن جاء الساحر أو الزنديق ثانياً قبل أن يُشهد عليهما قبلت توبتهما؛ والحجة لذلك قوله تعالى: «فَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسًا»^(١) فدل على أنه كان ينفعهم إيمانهم قبل نزول العذاب، فكذلك هذان.

الثانية عشرة — وأما ساحر الذمة؛ فقليل يُقتل. وقال مالك: لا يُقتل إلا أن يقتل بسحره ويضمن ما جنى، ويُقتل إن جاء منه مالم يُعاهد عليه. وقال ابن خُوَيْرِمَنْدَاد: فأما إذا كان ذقيًا فقد اختلفت الرواية عن مالك؛ فقال مرة: يُستتاب وتوبته الإسلام. وقال مرة: يُقتل وإن أسلم. وأما الحرابي فلا يُقتل إذا تاب؛ وكذلك قال مالك في ذمي سب النبي صلى الله عليه وسلم: يُستتاب وتوبته الإسلام. وقال مرة: يُقتل ولا يُستتاب كالمسلم. وقال مالك أيضا في الذمي إذا سحر: يُعاقب؛ إلا أن يكون قتل بسحره، أو أحدث حديثًا فيؤخذ منه بقدره. وقال غيره: يُقتل؛ لأنه قد نقض العهد. ولا يرث الساحر ورثته؛ لأنه كافر إلا أن يكون سحره لا يسئ كفرة. وقال مالك في المرأة تعقد زوجها عن نفسها أو عن غيرها: تُنكَل ولا تُقتل.

الثالثة عشرة — واختلفوا هل يُسئل الساحر حل السحر عن المسحور؛ فأجازه سعيد ابن المسيب على ما ذكره البخاري، وإليه مال المزني وكرهه الحسن البصري. وقال الشعبي: لا بأس بالفتنة^(٢). قال ابن بطال: وفي كتاب وهب بن منبه أن يأخذ سبع ورقات من سدر

(١) راجع ج ١٥ ص ٢٣٦ (٢) الفتنة (بالضم): ضرب من الرقية والعلاج، يعالج به من كان

يظن أن به ساء من الجن؛ لأنه يُشربها عنه ما خامر من الداء، أي يكشف وي زال.

أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضر به بالماء و يقرأ عليه آية الكرسي ، ثم يحسو منه ثلاث حَسَوَات وَيَفْتَسِلُ بِهِ ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ عَنْهُ كُلُّ مَا بِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَهُوَ جَيِّدٌ لِلرَّجُلِ إِذَا حُبِسَ عَنْ أَهْلِهِ .

الرابعة عشرة - أنكر معظم المعتزلة الشياطين والجن ؛ ودلّ إنكارهم على قلة مبالاتهم وركاكة دياناتهم ، وليس في إثباتهم مستحيل عقلي ؛ وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على إثباتهم ، وحقّ على اللبيب المعتصم بحبل الله أن يثبت ما قضى العقل بجوازه ، ونصّ الشرع على ثبوته ؛ قال الله تعالى : « وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا » وقال : « وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ^(١) » إلى غير ذلك من الآي ، وسورة «الجن» تقضى بذلك ؛ وقال عليه السلام : « إِنْ الشَّيْطَانُ يَجْرِي مِنْ آبِنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ » . وقد أنكر هذا الخبر كثير من الناس ، وأحالوا روحين في جسد ؛ والعقل لا يحيل سلوكهم في الإنس إذا كانت أجسامهم رقيقة بسيطة على ما يقوله بعض الناس بل أكثرهم ؛ ولو كانوا كثافا لصحّ ذلك أيضا منهم ، كما يصح دخول الطعام والشراب في الفراغ من الجسم ، وكذلك الديدان قد تكون في بني آدم وهي أحياء .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : « وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ » « ما » نفى ؛ والواو للمطف على قوله : « وَمَا كَفَرُ سُلَيْمَانُ » وذلك أن اليهود قالوا : إن الله أنزل جبريل وميكائيل بالسحر ؛ فنفى الله ذلك . وفي الكلام تقديم وتأخير ، التقدير وما كفر سليمان ، وما أنزل على الملكين ، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر بسابل هاروت وماروت ؛ فهاروت وماروت بدل من الشياطين في قوله « وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا » . هذا أوّل ما حملت عليه الآية من التأويل ، وأصح ما قيل فيها ولا يلتفت إلى سواء ؛ فالسحر من استخراج الشياطين للطافة جوهرهم ، ودقة أفهامهم ؛ وأكثر ما يتعاطاه من الإنس النساء وخاصة في حال طمئنين ؛ قال الله تعالى : « وَمِنَ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ^(٢) » . وقال الشاعر :

أعوذ بربي من النّافثات ت

السادسة عشرة - - إن قال قائل : كيف يكون أثنان بدلا من جمع والبدل إنما يكون على حدّ المبدل منه ؛ فالجواب من وجوه ثلاثة ؛ الأول : أن الاثنين قد يطلق عليهما اسم

الجمع؛ كما قال تعالى : « فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ » ولا يحجبها عن الثلث إلى السُّدُس إلا أثنان من الإخوة فصاعداً؛ على ما يأتي بيانه في « النساء » . الثاني : أنها لما كانا الرأس في التعليم نصّ عليهما دون أتباعهما ؛ كما قال تعالى : « عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ » .^(١)
الثالث : إنما خصّ بالذكر من بينهما لتمتدّهما ؛ كما قال تعالى : « فِيهِمَا فَكَيْهٌ وَنُحْلٌ وَرَمَانٌ »^(٢) وقوله : « وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ » . وهذا كثير في القرآن وفي كلام العرب ، فقد ينصّ بالذکر على بعض أشخاص العموم إما لشرفه وإما لفضله ؛ كقوله تعالى : « إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا آلُ بَنِي » وقوله : « وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ » ، وإما لطيبه كقوله : « فَكَيْهٌ وَنُحْلٌ وَرَمَانٌ » ؛ وإما لأكثريته ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتَرَبَّتْهَا طَهُوراً » ، وإما لمتزده وعُتُوّه كما في هذه الآية ، والله تعالى أعلم . وقد قيل : إن « ما » عطف على السَّحَر وهي مفعولة ؛ فعل هذا يكون « ما » بمعنى الذي ، ويكون السحر متزلاً على الملّكين فتنة للناس وأمتحاناً . والله أن يمتحن عباده بما شاء ؛ كما أمتحن نهر طالوت ، ولهذا يقول الملّكان : إنما نحن فتنة ؛ أى محنة من الله ، نخبرك أن عمل الساحر كُفْران أطعنا نجوت ، وإن عصيتنا هلكت . وقد روى عن عليّ وآبن مسعود وآبن عباس وآبن عمرو كعب الأحبار والشّدّي والكلبي ما معناه : أنه لما كثّر الفساد من أولاد آدم عليه السلام - وذلك في زمن إدريس عليه السلام - عيّرهم الملائكة ؛ فقال الله تعالى : أما إنكم لو كنتم مكانهم ورَكِبْتُمْ فيكم ما رَكِبْتُمْ فيهم لعلّمتم مثل أعمالهم ؛ فقالوا : سبحانك ! ما كان ينبغي لنا ذلك ؛ قال : فأخاروا ملّكين من خياركم ، فأخاروا هاروت وماروت ، فأنزلهما إلى الأرض فركب فيهما الشّهوة ، فما مرّ بهما شهر حتى قُتِلَا بأمرأة اسمها بالبَطِيّة . « بيدخت »^(٣) وبالفارسية « ناهيل » وبالعربية « الزَّهْمَرَّة » اختصمت إليهما ، وراوداها عن نفسها فأبَتْ إلا أن يدخلا في دينها ويشربا الخمر ويقتلا النفس التي حرّم الله ؛ فأجاباها وشربا الخمر وألّما بها ، فزأهما رجل فقتلاه ، وسألتهما عن الأمّ الذي يصعدان به إلى السماء فعلماها فتكلّمت به

(١) راجع ج ٥ ص ٧٢ . (٢) راجع ج ١٩ ص ٧٧ . (٣) راجع ج ١٧ ص ١٨٥ .

(٤) راجع ج ٤ ص ١٠٩ . (٥) في بعض نسخ الأصل : « فاهيد » بالذال المهملة بدل اللام .

فَعَرَجَتْ فُسِحَتْ كَوْنًا . وقال سالم عن أبيه عن عبد الله : لَخَذْتُ كَعْبَ الْحَبَرِ أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَكْمِلَا يَوْمَهُمَا حَتَّى عَمِلَا بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا . وفي غير هذا الحديث : نَحْيًا بَيْنَ عَذَابِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ فَأَخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا فَهُمَا يُعَذَّبَانِ بِبَابِلَ فِي سَرَبٍ مِنَ الْأَرْضِ . قيل : بَابِلُ الْعِرَاقِ . وقيل : بَابِلُ نَهْأَوْنَدَ . وكان ابن عمر فيما يَرَوْنِي عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَأَى الزُّهْرَةَ وَسُهَيْلًا سَبَّهُمَا وَشَتَّمَهُمَا ؛ وَيَقُولُ : إِنَّ سُهَيْلًا كَانَ عَشَارًا بِالْمِثْلِ يَظْلِمُ النَّاسَ ، وَإِنَّ الزُّهْرَةَ كَانَتْ صَاحِبَةً هَارُوتَ وَمَارُوتَ .

قلنا : هذا كله ضعيف وبعيد عن ابن عمر وغيره ، لا يصح منه شيء ؛ فإنه قول تدفعه الأصول في الملائكة الذين هم أمناء الله على وحيه ، وسُفَرَاؤُهُ إِلَى رَسَلِهِ «لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ»^(٢) . «بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ . لَا يُسَبِّحُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ»^(٣) . «يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ»^(٤) . وأما العقل فلا ينكر وقوع المعصية من الملائكة ويوجد منهم خلاف ما كلفوه ، ويخلق فيهم الشهوات ؛ إذ في قدرة الله تعالى كل موهوم ؛ ومن هذا خوف الأنبياء والأولياء الفضلاء العلماء ، لكن وقوع هذا الجائز لا يدرك إلا بالسمع ولم يصح . وما يدل على علم صحته أن الله تعالى خلق النجوم وهذه الكواكب حين خلق السماء ؛ ففي الخبر : «أن السماء لما خلقت خلق فيها سبعة دَوَائِرَ رُحُلٍ وَالْمُشْتَرِئِ وَبَهْرَامٍ وَعُطَارِدَ وَالزُّهْرَةَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ» . وهذا معنى قول الله تعالى : «وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ»^(٥) . فثبت بهذا أن الزهرة وسهيلًا قد كانا قبل خلق آدم ؛ ثم إن قول الملائكة : «ما كان ينبغي لنا»^(٦) عورة : لا تقدر على فتننا ؛ وهذا كفر نعوذ بالله منه ومن نسبته إلى الملائكة الكرام صلوات الله عليهم أجمعين ؛ وقد زهناهم وهم المزهون عن كل ما ذكره ونقله المفسرون ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون .

السابعة عشرة — قرأ ابن عباس وأبن أُبَرَّى والضحاك والحسن : «الملكين» بكسر اللام . قال ابن أُبَرَّى : هما داود وسليمان . ف«ما» على هذا القول أيضا نافية ؛ وضعف هذا القول ابن العربي . وقال الحسن : هما عُلْجَانُ كَانَا بِبَابِلَ مَلِكَيْنِ ؛ ف«ما» على هذا القول مفعولة غير نافية .

(١) العشار: الذي يقبض عشر الأموال . (٢) راجع ١٨ ص ١٩٦ (٣) راجع ١١ ص ٢٨١ ، ٢٧٨ . (٤) كذا في ١ ، ب ، ج ، و ، ف ، ح ، ز : «عوده» . وكتب على هامش الأزهري : «لله : تقديره» . وقد تكون هذه الكلمة محرفة عن «غوره» وغور كل شيء : عمقه وبعده .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿بَابِلَ﴾ بابل لا ينصرف للتأنيث والتعريف والمجعة ، وهي قُطر من الأرض ؛ قيل : العراق وما والاها . وقال ابن مسعود لأهل الكوفة : أتم بين الحيرة وبابل . وقال قتادة : هي من نصيبين إلى رأس العين . وقال قوم : هي بالمغرب . قال ابن عطية : وهذا ضعيف . وقال قوم : هو جبل نهاوند ؛ فالله تعالى أعلم .

وآختلف في تسميته ببابل ؛ ف قيل : سُمي بذلك لتبليبل الألسن بها حين سقط صرح نمرود . وقيل : سُمي به لأن الله تعالى لما أراد أن يخالف بين ألسنة بني آدم بعث ريحا فحشرتهم من الآفاق إلى بابل ؛ فبليبل الله ألسنتهم بها ؛ ثم فرقهم تلك الرياح في البلاد . والبليلة : التفريق ، قال معناه الخليل . وقال أبو عمر بن عبد البر : من أخصر ما قيل في البليلة وأحسنه ما رواه داود بن أبي هند عن علباء بن أحرع عن عكرمة عن ابن عباس أن نوحا عليه السلام لما هبط إلى أسفل الجودي أبقى قرية وسمها ثمانين ؛ فأصبح ذات يوم وقد تبليبت ألسنتهم على ثمانين لغة . إحداهما اللسان العربي ، وكان لا يفهم بعضهم عن بعض .

التاسعة عشرة — روى عبد الله بن بشر المازني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **”اتقوا الدنيا فوالذي نفسي بيده إنها لأتخرق من هاروت وماروت“** . قال علماؤنا : إنما كانت الدنيا أحرر منهما لأنها تسحرك بخدعها ، وتكتمك فتنها ، فتدعوك إلى التحارص عليها والتنافس فيها ، والجمع لها والمنع ، حتى تفرق بينك وبين طاعة الله تعالى ، وتفرق بينك وبين رؤية الحق ورعايته ؛ فالدنيا أحرر منهما ، تأخذ بقلبك عن الله ، وعن القيام بحقوقه ، وعن وعده ووعيده . وسحر الدنيا : محبتها وتلذذك بشهواتها ، وتمنيك بأمانها الكاذبة حتى تأخذ بقلبك ؛ ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **”حُبُّك الشيء يُعْمى ويُصَم“** .

الموفية عشرين — قوله تعالى : ﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ لا ينصرف « هاروت » ؛ لأنه أعجمي معرّف ، وكذا « ماروت » ؛ ويجمع هواريت ومواريت ؛ مثل طواغيت ؛ ويقال : هوارية وهوار ، وموارنة وموار ، ومثله جالوت وطالوت ؛ فاعلم . وقد تقدّم هل هما ملكان أو غيرهما ؟ خلاف . قال الزجاج : وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال : أي والذي أنزل

على الملوك، وأن الملوك يعلمان الناس تعليم إنذار من السحر لا تعليم دعاء إليه . قال الزجاج : وهذا القول الذي عليه أكثر أهل اللغة والنظر، ومعناه أنهما يعلمان الناس على النهي فيقولان لهم : لا تفعلوا كذا، ولا تحتالوا بكذا لتفترقا بين المرء وزوجه . والذي أنزل عليهما هو النهي، كأنه قولاً للناس : لا تعملوا كذا، فـ « يُعَلِّمان » بمعنى يُعَلِّمان ؛ كما قال : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا^(١) بَنِي آدَمَ » أى أكرمنا .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ) « من » زائدة للتوكيد، والتقدير : وما يعلمان أحدا . (حَتَّى يَقُولَا) نصب بحتى فلذلك حذفت منه النون؛ ولغة هذيل وتقيف « عَتَى » بالعين غير المعجمة . والضمير فى « يُعَلِّمان » لهاروت وماروت . وفى « يُعَلِّمان » قولان؛ أحدهما : أنه على بابهِ من التعليم . الثانى : أنه من الإعلام لا من التعليم؛ فـ « يُعَلِّمان » بمعنى يُعَلِّمان، وقد جاء فى كلام العرب تعلّم بمعنى أعلم؛ ذكره ابن الأعرابي وابن الأثير . قال كعب بن مالك :

تعلّم رسول الله أنك مُدْرِكى • وأن وعيداً منك كالأخذ باليد
وقال القطامي :

تعلّم أن بعد النّفى رشدا • وأن لذلك النّفى أنقشاما
وقال زهير :

تَعَلَّمْنَ هَا لَعَنَ اللهُ ذَا قَمِيَا • فَأَقْدِرْ بِذِرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ^(٢)
وقال آخر :

تعلّم أنه لا طير إلا • على مُتَطَيَّرٍ وهو الثُّبُور
(إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ) لما أنبأ بفتنتهما كانت الدنيا اسمهما حين كتمت فتنتها . (فَلَا تَكْفُرْ)
قالت فرقة بتعليم السحر، وقالت فرقة بآستماله . وحكى المهدوى أنه آستهزاء؛ لأنهما إنما يقولانه لمن قد تحقّقاً ضلاله .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٩٣ (٢) فى البيت شاهد آخر، وهو تقديم « ها » التى للتنبية على « ذا »
وقد حال بينهما بقوله : « لعمر الله » والمعنى تعلمن لعمر الله هذا ما أقسم به . وفى الديوان : « فاقصد بذرعك » .

الثانية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ قال سيبويه : التقدير فهم يتعلمون ؛ قال ومثله « كُنْ فَيَكُونُ » . وقيل : هو معطوف على موضع « مَا يُعَلِّمَانِ » ؛ لأن قوله : « وَمَا يُعَلِّمَانِ » وإن دخلت عليه ما النافية فضمنه الإيجاب في التعليم . وقال الفراء : هي مردودة على قوله : « يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ » فيتعلمون ؛ ويكون « فَيَتَعَلَّمُونَ » متصلة بقوله « إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ » فيأتون فيتعلمون . قال السدي : كانا يقولان لمن جاءهما : إنما نحن فتنة فلا تكفر ؛ فإن أبي أن يرجع قال له : أنت هذا الرَّمَادُ قُبِلَ فيه ؛ فإذا بال فيه نخرج منه نور يسطع إلى السماء ، وهو الإيمان ؛ ثم يخرج منه دخان أسود فيدخل في أذنيه وهو الكفر ؛ فإذا أخبرهما بما رآه من ذلك علماه ما يفتقون به بين المرء وزوجه . ذهب طائفة من العلماء إلى أن الساحر ليس يقدر على أكثر مما أخبر الله عنه من التفرقة ؛ لأن الله ذكر ذلك في معرض الذم للسحر والغاية في تعليمه ؛ فلو كان يقدر على أكثر من ذلك لذكره . وقالت طائفة : ذلك خرج على الأغلب ، ولا ينكر أن السحر له تأثير في القلوب ، بالحب والبُغْضِ وبإلقاء الشرور حتى يفتق الساحر بين المرء وزوجه ، ويحول بين المرء وقلبه ، وذلك بإدخال الآلام وعظيم الأسقام ؛ وكل ذلك مدرك بالمشاهدة وإنكاره معاندة ؛ وقد تقدم هذا ، والحمد لله .

الثالثة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ « مَا هُمْ » إشارة إلى السحرة . وقيل إلى اليهود ، وقيل إلى الشياطين . « بِضَارِّينَ بِهِ » أى بالسحر . « مِنْ أَحَدٍ » أى أحدا ؛ ومن زائدة . « إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ » أى بإرادته وقضائه لا بأمره ؛ لأنه تعالى لا يأمر بالفحشاء ويقضى على الخلق بها . وقال الزجاج : « إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ » إلا بعلم الله . قال النحاس : وقول أبي إسحاق « إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ » إلا بعلم الله غلط ؛ لأنه إنما يقال في العلم أَذِنَ ، وقد أَذِنْتُ أَذَنًا . ولكن لما لم يحل فيما بينهم وبينه وظلوا يفعلونه كان كأنه أباحه مجازا .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ ﴾ يريد في الآخرة وإن أخذوا بها نفعا قليلا في الدنيا . وقيل : يضرهم في الدنيا ؛ لأن ضرر السحر والتفريق يعود

على الساحر في الدنيا إذا عثر عليه ؛ لأنه يؤذّب ويُزحّر، ويلحقه شؤم السحر . وبقى الآي بين لتقدّم معانيها . واللام في « وَلَقَدْ عَلِمُوا » لام توكيد . (لَمِنْ أَشْتَرَاهُ) لام بين ، وهي للتوكيد أيضا . وموضع « من » رفع بالابتداء ؛ لأنه لا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها . و« من » بمعنى الذى . وقال الفراء : هى للجازاة . وقال الزجاج : ليس هذا بموضع شرط ، و« من » بمعنى الذى ؛ كما تقول : لقد علمت ، لمن جاءك ما له عقل . (مِنْ خَلَقَ) « من » زائدة ، والتقدير ما له فى الآخرة خلق ، ولا تزداد فى الواجب ؛ هذا قول البصريين . وقال الكوفيون : تكون زائدة فى الواجب ؛ وأستدلوا بقوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » والخلاق : النصيب ؛ قاله مجاهد . قال الزجاج : وكذلك هو عند أهل اللغة ، إلا أنه لا يكاد يستعمل إلا للنصيب من الخير . وسئل عن قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ) فأخبر أنهم قد علموا ؛ ثم قال : (وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) فأخبر أنهم لا يعلمون ؛ فالجواب وهو قول قطرب والأخفش : أن يكون الذين يعلمون الشياطين ، والذين شَرَوْا أَنْفُسَهُمْ — أى باعوها — هم الإنس الذين لا يعلمون . قال الزجاج وقل على بن سليمان : الأجود عندى أن يكون « وَلَقَدْ عَلِمُوا » للكين ؛ لأنها أولى بأن يعلموا . وقال : « علموا » كما يقال : الزيدان قاموا . وقال الزجاج : الذين علموا علماء اليهود ؛ ولكن قيل : « لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » أى فدخلوا فى محل من يقال له : لست بعالم ؛ لأنهم تركوا العمل بعلمهم وأسترشدوا من الذين عملوا بالسحر .

قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَقْبَوْا لِمَثُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٦٢﴾

قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَقْبَوْا) أى آتوا السحر . (لِمَثُوبَةٍ) المثوبة الثواب ؛ وهى جواب « وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا » عند قوم . وقال الأخفش سعيد : ليس لـ « لَوْ » هنا جواب فى اللفظ ولكن فى المعنى ؛ والمعنى لأتينا . وموضع « أن » من قوله : « وَلَوْ أَنَّهُمْ » موضع رفع ؛ أى لو وقع إيمانهم ؛ لأن « لو » لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا ؛ لأنها بمنزلة حروف الشرط إذ كان لا بد له من جواب ؛ و« أن » يليه فعل . قال محمد بن يزيد :

وإنما لم يجاز بـ «تَو» لأن سبيل حروف المجازاة كلها أن تقلب الماضى إلى معنى المستقبل؛ فلما لم يكن هذا فى «تَو» لم يجز أن يجازى بها .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٤١﴾
فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا) ذكر شيئا آخر من جهالات اليهود؛ والمقصود نهى المسلمين عن مثل ذلك . وحقيقة « رَاعِنَا » فى اللغة أُرْعِنَا وَلَتَرَعَكْ ؛ لأن المفاعلة من اثنين ؛ فتكون من رعاك الله ، أى أحفظنا ولحفظك ، وأرقبنا ولترقيق . ويجوز أن يكون من أرعنا سمعك ؛ أى نزع سمعك لكلامنا . وفى المحاطبة بهذا جفاء ؛ فأمر المؤمنين أن يتخيروا من الألفاظ أحسنها ومن المعانى أرقها . قال ابن عباس : كان المسلمون يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم : راعنا . على جهة الطلب والرغبة - من المراعاة - أى آلتفت إلينا ؛ وكان هذا بلسان اليهود سباً ، أى أسمع لاسمعت ؛ فأغتموها وقالوا : كنا نُسِّبه سراً فالآن نُسِّبه جهراً ؛ فكانوا يخاطبون بها النبي صلى الله عليه وسلم ويضحكون فيها بينهم ، فسمعها سعد بن معاذ وكان يعرف لغتهم ؛ فقال لليهود : عليكم لعنة الله ! لئن سمعنا من رجل منكم يقولها للنبي صلى الله عليه وسلم لأضربن عنقه ؛ فقالوا : أولستم تقولونها ؟ فزلت الآية ، وهُوَ عنها لثلا تقتدى بها اليهود فى اللفظ وتقصد المعنى الفاسد فيه .

الثانية - فى هذه الآية دليلان : أحدهما - على تجنب الألفاظ المحتملة التى فيها التعريض للتنقيص والقَصْ ، ويخرج من هذا فهم القذف بالتعريض ، وذلك يوجب الحد عندنا خلافاً لأبى حنيفة والشافعى وأصحابهما حين قالوا : التعريض محتمل للقذف وغيره ، والحد مما يسقط بالشبهة . وسبأنى فى « النور »^(١) بيان هذا ، إن شاء الله تعالى .

الدليل الثانى : التمسك بسد الذرائع وحمايتها وهو مذهب مالك وأصحابه وأحمد ابن حنبل فى رواية عنه ؛ وقد دل على هذا الأصل الكتابُ والسنة . والذريعة عبارة عن أمر

(١) راجع ج ١٢ ص ١٧٥ (٢) الذرائع (جمع الذريعة) وهى لغة : الرسيلة والسبب إلى الشيء .

غير ممنوع لنفسه يخاف من ارتكابه الوقوع في ممنوع . أما الكتاب فهذه الآية ، ووجه التمسك بها أن اليهود كانوا يقولون ذلك وهي سب بلفظهم ، فلما علم الله ذلك منهم منع من إطلاق ذلك اللفظ ، لأنه ذريعة للسب ، وقوله تعالى : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ »^(١) فنع من سب آلهتهم مخافة مقابلتهم بمثل ذلك ، وقوله تعالى : « وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ »^(٢) الآية ، فحرم عليهم تبارك وتعالى الصيد في يوم السبت ، فكانت الحيتان ثانیهم يوم السبت شرعاً ، أى ظاهرة ، فسدوا عليها يوم السبت وأخذوها يوم الأحد ، وكان السد ذريعة للأصطياد ؛ فسخطهم الله عقوبة وخنازير ؛ وذكر الله لنا ذلك في معنى التحذير عن ذلك ؛ وقوله تعالى لآدم وحواء : « وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ » وقد تقدم^(٣) . وأما السنة فأحاديث كثيرة ثابتة صحيحة ، منها حديث عائشة رضی الله عنها أن أم حبيبة وأم سلمة رضی الله عنهن ذكرتا كنيسة رأياها بالحبيشة فيها تصاور [فذكرتا ذلك] لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فأتى قبره سجدوا وصوتوا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله » . أخرجه البخاري ومسلم . قال علماؤنا : ففعل ذلك أوائلهم ليتأسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدون كاجتهادهم ويبعدون الله عز وجل عند قبورهم ، فضمت لهم بذلك أزمان ، ثم أنهم خلف من بعدهم خلوف جهلوا أغراضهم ، ووسوس لهم الشيطان أن آباءكم وأجدادكم كانوا يعبدون هذه الصورة فيعبدوها ؛ فحذر النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك ، وشدد التكبير والوعيد على من فعل ذلك ، وسد الذرائع المؤدية إلى ذلك فقال : « اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم وحالحيم مساجد » وقال : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » . وروى مسلم عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه » الحديث . فنع من الإقدام

(١) راجع - ٧ ص ٦١ و ٢٠٤ (٢) راجع - ١ ص ٢٠٤

(٣) زيادة عن صحيح البخاري . (٤) ورد هذا في صحيح مسلم - كتاب البيوع - بعض اختلاف في ألفاظه .

على الشبهات مخافة الوقوع في المحرمات ؛ وذلك سدا للذريعة . وقال صلى الله عليه وسلم :
 ” لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما به البأس “ . وقال
 صلى الله عليه وسلم : ” إن من الكبائر شتم الرجل والديه “ قالوا : يا رسول الله وهل يشتم
 الرجل والديه ؟ قال : ” نعم يسبُّ أبا الرجل فيسبُّ أباه ويسبُّ أمه فيسبُّ أمه “ . فجعل
 التعرض لسب الآباء كسب الآباء . وقال صلى الله عليه وسلم : ” إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم
 أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه منكم حتى ترجعوا الى
 دينكم “ . وقال أبو عبيد المبرور : العينة هو أن يبيع الرجل من رجل سلعة بثن معلوم الى أجل
 مُسمى ، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذى باعها به . قال : فإن أشتري بمحضرة طالب العينة
 سلعة من آخر بثن معلوم وقبضها ثم باعها من طالب العينة بثن أكثر مما اشتراه الى أجل مسمى
 ثم باعها المشتري من البائع الأول بالقد بأقل من الثمن فهذه أيضا عينة ، وهى أهون من
 الأولى ، وهو جائز عند بعضهم . وسُميت عينة لحصول النقد لصاحب العينة ؛ وذلك لأن العين
 هو المال الحاضر والمشتري إنما يشتريها لبيعها بثن حاضر يصل اليه من فوره . وروى ابن
 وهب عن مالك أن أم ولد لزيد بن الأرقم ذكرت لعائشة رضى الله عنها أنها باعت من زيد
 عبدا بثمانئة الى العطاء ثم ابتاعته منه بستائة فقدا ؛ فقالت عائشة : بئس ما شريت ، وبئس
 ما أشرت ! أبلغني زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يقب .
 ومثل هذا لا يقال بالراى ؛ لأن إبطال الأعمال لا يتوصل الى معرفتها إلا بالوشى ؛ فثبت
 أنه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم . وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : دعوا الربا
 والرئية . ونهى ابن عباس رضى الله عنهما عن دراهم بدرهم بينهما حرزة .
 (١)

قلت : فهذه هى الأدلة التى لنا على سد الذرائع ، وعليه بنى المالكية كتاب الآجال
 وغيره من المسائل فى البيوع وغيرها . وليس عند الشافعية كتاب الآجال ؛ لأن ذلك عندهم

(١) كذا فى ١ . وفى ب : « جريرة » . وفى ج : « حريرة » . وفى ح : « جريرة » . ولم نوفق الى وجه

عقود مختلفة مستقلة، قالوا : وأصل الأشياء على الظواهر لا على الظنون . والمالكية جعلوا السَّلعة محالة لِيَتَوَصَّلَ بها إلى دراهم بأكثر منها ، وهذا هو الربا بعينه ؛ فأعلمه .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ﴾ نَهَى بِقَضَى التحريم ، على ما تقدم . وقرأ الحسن «راعنا» متونة . وقال : أى هَجَرًا من القول ، وهو مصدر ونصبه بالقول ؛ أى لا تقولوا رُعُونَةً . وقرأ يزِيد بن حُبَيْش والأعمش «راعونا» ؛ يقال لِمَا تَنَتَّ من الجبل : رَعْنٌ ؛ والجبل أَرَعَنَ . وَجَيْشٌ أَرَعَنَ ؛ أى متفرق . وكذا رجل أَرَعَنَ ؛ أى متفرق المجمع وليس عقله مجتمعاً ؛ عن النحاس . وقال ابن فارس : رَعْنُ الرجل يَرَعُنُ رَعْنًا فهو أَرَعَنُ ؛ أى أهْوَج . والمرأة رَعْنَاءُ . وَتُمَيَّتُ البصرة رَعْنَاءُ لأنها تُشَبَّه بِرَعْنِ الجبل ؛ قال ابن دُرَيْد ذلك ، وأنشد للفرزدق :
لولا ابن عتبة عمرو والرجاء له • ما كانت البصرة الرَعْنَاءُ لى وطننا

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا أَنْظِرْنَا ﴾ أَمَرُوا أَنْ يَخَاطَبُوهُ صلى الله عليه وسلم بالإجلال ؛ والمعنى : أَقْبِلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْ إِلَيْنَا ؛ فحذف حرف التعدية ؛ كما قال :
ظاهرات الجمال والحسن ينظر • ن كما ينظر الأَرَاكَ الطَّبَّاءُ
أى إلى الأَرَاك . وقال مجاهد : المعنى فَهَمْنَا وَبَيَّنَّا لَنَا . وقيل : المعنى أَنْتَظِرْنَا وَتَأَنَّنَا ؛ قال :
فإنكما إن تنظراني ساعة • من الدهر ينفعني لدى أم جندب

والظاهر استدعاء نظر العين المقترب بتدبر الحال ؛ وهذا هو معنى راعنا ، فبدلت اللفظة للمؤمنين وزال تعلق اليهود . وقرأ الأعمش وغيره « أَنْظِرْنَا » بقطع الألف وكسر الظاء ، بمعنى أَخْرَأْنَا وأهلنا حتى نفهم عنك ونتلقى منك ؛ قال الشاعر :

أباهنيد فلا تعجل علينا • وَأَنْظِرْنَا نَحْبِرْكَ اليقينا

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ وَأَسْمِعُوا ﴾ لَمَّا نَهَى وَأَمَرَ جل وعز ، حَضَّ عَلَى السَّمْعِ الذى فى صمته الطاعة . وأعلم أن لمن خالف أمره فكفر عذاباً أليماً .

(٢) هو عمرو بن كلثوم .

(١) القائل هو أمروء القيس ؛ كما فى ديوانه .

قوله تعالى : مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿١٠٩﴾

قوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ ﴾ أى ما يتمنى ، وقد تقدم ^(١) . ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ معطوف على « أهل » . ويجوز : ولا المشركون ، تعطفه على الذين ؛ قاله النحاس . ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ ﴾ « من » زائدة ، « خير » أسم ما لم يُسم فاعله . و « أن » فى موضع نصب ؛ أى بأن ينزل . ﴿ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ قال على بن أبى طالب رضى الله عنه : « يختص برحمته » أى بنبوته ، خص بها محمدا صلى الله عليه وسلم . وقال قوم : الرحمة القرآن . وقيل : الرحمة فى هذه الآية عامة لجميع أنواعها التى قد منحها الله عباده قديما وحديثا ؛ يقال : رَحِمَ يَرْحُمُ إذا رَقَّ . وَالرَّحْمُ وَالرَّحْمَةُ وَالرَّحْمَةُ بمعنى ؛ قاله ابن فارس . ورحمة الله لعباده : إنعامه عليهم وعفوه لهم . ﴿ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ « ذو » بمعنى صاحب .

قوله تعالى : مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١١٠﴾
فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ « نُنسِهَا » عطف على « نَنْسَخْ » ، وحذفت الياء للجرم . ومن قرأ « نُنسِهَا » حذف الضمة من الهمزة للجرم ؛ وسيأتى معناه . ﴿ نَأْتِ ﴾ جواب الشرط ، وهذه آية عظمى فى الأحكام . وسببها أن اليهود لما حسدوا المسلمين فى التوجه إلى الكعبة وطعنوا فى الإسلام بذلك ، وقالوا : إن محمدا يامر أصحابه ببنىء ثم ينهاهم عنه ؛ فما كان هذا القرآن إلا من جهته ، وهذا يناقض بعضه بعضا ؛ فانزل الله : « وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ^(٢) وَأَنْزَلَ » مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ .

الثانية — معرفة هذا الباب أكيدة وفائدته عظيمة ، لا يستغنى عن معرفته العلماء ، ولا ينكره إلا الجهالة الأغبياء ؛ لما يترتب عليه من التوازل في الأحكام ، ومعرفة الحلال من الحرام . روى أبو البختري قال : دخل على رضى الله عنه المسجد فإذا رجل يخوف الناس ؛ فقال : ما هذا ؟ قالوا : رجل يذكر الناس ؛ فقال : ليس برجل يذكر الناس ! لكنه يقول أنا فلان ابن فلان فأعرفوني ، فأرسل إليه فقال : أتعرف الناصح من المنسوخ ؟ ! فقال : لا ؛ قال : فأخرج من مسجدنا ولا تذكر فيه . وفي رواية أخرى : أعلمت الناصح والمنسوخ ؟ قال : لا ؛ قال : هلك وأهلك ! . ومثله عن ابن عباس رضى الله عنهما .

الثالثة — النسخ في كلام العرب على وجهين :

أحدهما — النقل ؛ كقتل كتاب من آخر . وعلى هذا يكون القرآن كله منسوخا ؛ أعنى من اللوح المحفوظ وإزاله إلى بيت العزة في السماء الدنيا ؛ وهذا لا مدخل له في هذه الآية ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ^(١) » أى نأمر بنسخه وإبتياله .

الثانى : الإبطال والإزالة ، وهو المقصود هنا ؛ وهو منقسم في اللغة على ضربين : أحدهما : إبطال الشيء وزواله وإقامة آخر مقامه ؛ ومنه نسخت الشمس الظل إذا أذهبت وحلت محله ؛ وهو معنى قوله تعالى : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا » . وفى صحيح مسلم : « لم تكن نبوة قط إلا تناسخت » أى تحولت من حال إلى حال ؛ يعنى أمر الأئمة . قال ابن فارس : النسخ نسخ الكتاب ، والنسخ أن تزيل أمرا كانت من قبل يعمل به ثم تنسخه بمحدث غيره ؛ كآية تنزل بأمر ثم ينسخ بأخرى . وكل شيء خلف شيئا فقد أنسخه ؛ يقال : أنسخت الشمس الظل ، والشيب الشباب . وتناسخ الورثة : أن تموت ورثة بعد ورثة وأصل الميراث قائم لم يقسم ؛ وكذلك تناسخ الأزمنة والقرون .

الثانى : إزالة الشيء دون أن يقوم آخر مقامه ؛ كقولهم : نسخت الريح الأثر ؛ ومن هذا المعنى قوله تعالى : « فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ^(٢) » أى يزيله فلا يتلى ولا يثبت فى المصحف بدله .

وزعم أبو عبيد أن هذا النسخ الثاني قد كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم السورة فترفع فلا تُتلى ولا تُكتب .

قلت : ومنه ما روى عن أبي بن كعب وعائشة رضي الله عنهما أن سورة « الأحزاب » كانت تعدل سورة البقرة في الطول ؛ على ما يأتي مبيّناً هناك ^(١) إن شاء الله تعالى . وما يدل على هذا ما ذكره أبو بكر الأنباري حدثنا أبي حدثنا نصر بن داود حدثنا أبو عبيد حدثنا عبد الله ابن صالح عن الليث عن يونس وعقيل عن ابن شهاب قال : حدثني أبو أمامة بن سهل ابن حنيف في مجلس سعيد بن المسيّب أن رجلاً قام من الليل ليقرأ سورة من القرآن فلم يقدر على شيء منها ، وقام آخر فلم يقدر على شيء منها ، وقام آخر فلم يقدر على شيء منها ، فغدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهم : قُتُّ الليلة يا رسول الله لأقرأ سورة من القرآن فلم أقدر على شيء منها ؛ فقام الآخر فقال : وأنا والله كذلك يا رسول الله ؛ فقام الآخر فقال : وأنا والله كذلك يا رسول الله ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما مما نَسَخَ الله البارحة » . وفي إحدى الروايات : وسعيد بن المسيّب يسمع ما يحدث به أبو أمامة فلا ينكره .

الرابعة - أنكرت طوائف من الممتنعين للإسلام المتأخرين جوازها ؛ وهم محجوجون بإجماع السلف السابق على وقوعه في الشريعة . وأنكرته أيضاً طوائف من اليهود ؛ وهم محجوجون بما جاء في توراتهم بزعمهم أن الله تعالى قال لنوح عليه السلام عند خروجه من السفينة : إني قد جعلت كل دابة مأكلاً لك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم كنبات العُشب ، ما خلا الدم فلا تأكلوه . ثم قد حرم على موسى وعلى بني إسرائيل كثيراً من الحيوان ؛ وبما كان آدم عليه السلام يزوّج الأخ من الأخت ؛ وقد حرم الله ذلك على موسى عليه السلام وعلى غيره ، وبأن إبراهيم الخليل أمر بذبح ابنه ثم قال له : لا تذبحه ؛ وبأن موسى أمر بني إسرائيل أن يقتلوا من عبّد منهم العجل ، ثم أمرهم برفع السيف عنهم ؛ وبأن نبيّونه غير متعبّدين بها قبل بعثه ؛ ثم تُعبّد بها بعد ذلك ، إلى غير ذلك . وليس هذا من باب البداء بل هو قتل العباد من عبادة إلى عبادة ، وحُكم إلى حكم ؛ لضرب من المصلحة ، إظهاراً لحكمته وكأل مملكته . ولا

خلاف بين العقلاء أن شرائع الأنبياء قصد بها مصالح الخلق الدينية والدنيوية ؛ وإنما كان يلزم البدء لو لم يكن عالماً بآل الأمور ؛ وأما العالم بذلك فإنما يتبدل خطاباته بمحسب تبدل المصالح ؛ كالطبيب المراعى أحوال العليل ؛ فراعى ذلك في خليقته بمشيئته وإرادته ، لا إله إلا هو ؛ فخطابه يتبدل ، وملمه وإرادته لا تتغير ، فإن ذلك محال في جهة الله تعالى .

وجعلت اليهود النسخ والبدء شيئاً واحداً ؛ ولذلك لم يجوزوه فضلاً . قال النحاس : والفرق بين النسخ والبدء أن النسخ تحويل العبادة من شيء إلى شيء . قد كان حلالاً فيحزم ، أو كان حراماً فيُحُل . وأما البدء فهو ترك ما عزم عليه ؛ كقولك : امض إلى فلان اليوم ؛ ثم نقول لا تمض إليه ؛ فيبدولك العدول عن القول الأول ؛ وهذا يلحق البشر لنقصانهم . وكذلك إن قلت : ازرع كذا في هذه السنة ؛ ثم قلت : لا تفعل ؛ فهو البدء .

الخامسة - اعلم أن الناسخ على الحقيقة هو الله تعالى ، ويسمى الخطاب الشرعى ناسخاً تجزئاً ، إذ به يقع النسخ ، كما قد يجوز فيسمى المحكوم فيه ناسخاً ، يقال : صوم رمضان ناسخ لصوم عاشوراء ؛ فالمسوخ هو المزال ، والمسوخ عنه هو المتعبد بالعبادة المزالة ، وهو المكف .

السادسة - اختلفت عبارات أئمتنا في حد الناسخ ؛ فالذى عليه الحدائق من أهل السنة أنه إزالة ما قد استقر من الحكم الشرعى بخطاب وارد متراجياً ؛ هكذا حده القاضى عبد الوهاب والقاضى أبو بكر ، وزادا : لولاه لكان السابق ثابتاً ؛ لحفاظاً على معنى النسخ اللغوى ، إذ هو بمعنى الرفع والإزالة ، وتجزئاً من الحكم العقلى ، وذكر الخطاب ليعم وجوه الدلالة من النص والظاهر والمفهوم وغيره ؛ وليخرج القياس والاجماع ، إذ لا يتصور النسخ فيهما ولا بهما . وقد أتى بالتراجيح ؛ لأنه لو اتصل به لكان بياناً لغاية الحكم لا ناسخاً ، أو يكون آخر الكلام يرفع أوله ؛ كقولك : قم لا تقم .

السابعة - المسوخ عند أئمتنا أهل السنة هو الحكم الثابت نفسه لا مثله ؛ كما يقوله المعتزلة بأنه الخطاب الدال على أن مثل الحكم الثابت فيما يستقبل بالنص المتقدم زائل . والذى

قادم إلى ذلك مذهبهم في أن الأوامر مرادة، وأن الحسن صفة نفسية للحسن، ومراد الله حسن؛ وهذا قد أبطله علماؤنا في كتبهم .

الثامنة — أختلف علماؤنا في الأخبار هل يدخلها النسخ؛ فالجمهور على أن النسخ إنما هو مخصص بالأوامر والنواهي، والخبر لا يدخله النسخ لاستحالة الكذب على الله تعالى .
وقيل : إن الخبر إذا تضمن حكماً شرعياً جاز نسخه؛ كقوله تعالى : « وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَفَثُونَ مِنْهُ سَكْرًا » . وهناك يأتي القول فيه إن شاء الله تعالى .^(١)

التاسعة — التخصيص من العموم يؤهم أنه نسخ وليس به؛ لأن المخصص لم يتناول العموم قط، ولو ثبت تناول العموم لشيء ما ثم أخرج ذلك الشيء عن العموم لكان نسخاً لا تخصيصاً؛ والمتقدمون يطلقون على التخصيص نسخاً توسعاً ومجازاً .

العاشرة — اعلم أنه قد يرد في الشرع أخبار ظاهرها الإطلاق والاستغراق؛ ويرد تقييدها في موضع آخر فيرفع ذلك الإطلاق؛ كقوله تعالى : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِ » . فهذا الحكم ظاهره خبر عن إجابة كل داع على كل حال؛ لكن قد جاء ما قيده في موضع آخر؛ كقوله « فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ » . فقد يظن من لا بصيرة عنده أن هذا من باب النسخ في الأخبار وليس كذلك، بل هو من باب الإطلاق والتقييد . وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان في موضعها إن شاء الله تعالى .

الحادية عشرة — قال علماؤنا رحمهم الله تعالى : جائز نسخ الأثقل إلى الأخف؛ كنسخ الثبوت لعشرة بالثبوت لأثنين^(٤) . ويجوز نسخ الأخف إلى الأثقل؛ كنسخ يوم عاشوراء والأيام المعدودة برمضان؛ على ما يأتي بيانه في آية الصيام . ويُنسخ المثل بمثله ثقلاً وخفة، كالقبلة . ويُنسخ الشيء لا إلى بدل كصدقة النجوى . ويُنسخ القرآن بالقرآن . والسنة بالعبارة؛ وهذه العبارة يراد بها الخبر المتواتر القطعي . ويُنسخ خبر الواحد بخبر الواحد .

وحُذِّقَ الأئمة على أن القرآن يُنسخ بالسنة، وذلك موجود في قوله عليه السلام :
” لا وصية لوارث “ . وهو ظاهر مسائل مالك . وأبى ذلك الشافعي وأبو الفرج المالكي؛

(١) راجع ج ١٠ ص ١٢٧ (٢) ص ٣٠٨ من هذا الجزء . (٣) ج ٦ ص ٤٢٣

(٤) وهو أن الله تعالى نسخ وقوف الواحد للعشرة في الجهاد بثبوت لأثنين . (٥) ص ٢٧٥ من هذا الجزء .

والأول أصح، بدليل أن الكل حكم الله تعالى ومن عنده وإن اختلفت في الأسماء. وأيضاً فإن الجلد ساقط في حد الزنى عن الثيب الذي يُرجم، ولا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا بين.

والحدّاق أيضاً على أن السنة تُنسخ بالقرآن وذلك موجود في القبلة، فإن الصلاة إلى الشام لم تكن في كتاب الله تعالى. وفي قوله تعالى: «فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ» ^(١) فإن رجوعهن إنما كان بصلح النبي صلى الله عليه وسلم لقريش.

والحدّاق على تجويز نسخ القرآن بخبر الواحد عقلاً، وأختلفوا هل وقع شرعاً؛ فذهب أبو المعالي وغيره إلى وقوعه في نازلة مسجد قباء، على ما يأتي بيانه؛ وأبى ذلك قوم. ولا يصح نسخ نصّ بقياس؛ إذ من شروط القياس ألا يخالف نصّاً.

وهذا كله في مدة النبي صلى الله عليه وسلم، وأما بعد موته واستقرار الشريعة فأجمعت الأمة أنه لا نسخ؛ ولهذا كان الإجماع لا ينسخ ولا يُنسخ به إذ انعقاده بعد انقطاع الوحي؛ فإذا وجدنا إجماعاً يخالف نصّاً فيعلم أن الإجماع استند إلى نص ناسخ لا نعلمه نحن، وأن ذلك النصّ المخالف متروك العمل به، وأن مقتضاه تُنسخ ويبقى سنة يُقرأ ويُروى؛ كما آية عذة السنة ^(٢) في القرآن تُنسخ؛ فتأمل هذا فإنه نفيس، ويكون من باب نسخ الحكم دون التلاوة؛ ومثله صدقة النجوى. وقد تُنسخ التلاوة دون الحكم كآية الرجم. وقد تُنسخ التلاوة والحكم معاً؛ ومنه قول الصديق رضي الله عنه: «كُتِبَ قُرْآنٌ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آيَاتِهِ فَإِنَّهُ كُفْرٌ» ومثله كثير.

والذي عليه الحدّاق أن من لم يبلغه النسخ فهو متعبّد بالحكم الأول؛ كما يأتي بيانه في تحويل القبلة.

والحدّاق على جواز نسخ الحكم قبل فعله، وهو موجود في قصة الذبيح، وفي فرض خمسين صلاة قبل فعلها بخمس؛ على ما يأتي بيانه في «الإسراء» و«الصافات» ^(٣)، إن شاء الله تعالى. الثانية عشرة — لمعرفة النسخ طُرُق؛ منها — أن يكون في اللفظ ما يدل عليه؛ كقوله عليه السلام: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ونهيتكم عن الأثرية إلا في ظروف

(١) راجع ج ١٨ ص ٦٣ (٢) ج ٨ ص ٢٥٩ (٣) يريد قوله تعالى: «متاعاً إلى الحول...» فإنه قد نسخ حكمها وبقيت تلاوتها. راجع ج ٣ ص ٢٢٦ (٤) ج ١٠ ص ٢١٠ (٥) ج ١٥ ص ١٠٧

الأدم فأشربوا في كل وعاء، غير ألا تشربوا مُسَكَّرًا» ونحوه. ومنها — أن يذكر الراوي التاريخ؛ مثل أن يقول: سمعت عام الخندق، وكان المنسوخ معلومًا قبله. أو يقول: نسخ حكم كذا بكذا. ومنها — أن تجمع الأمة على حكم أنه منسوخ وأن نسخه متقدم. وهذا الباب مبسوط في أصول الفقه، نبهنا منه على ما فيه لمن أقصر كفاية، والله الموفق للهداية.

الثالثة عشرة — قرأ الجمهور «مَا نَنْسَخُ» بفتح النون، من نَسَخَ، وهو الظاهر المستعمل على معنى: ما نرفع من حكم آية ونُبقي تلاوتها؛ كما تقدم. ويحتمل أن يكون المعنى: ما نرفع من حكم آية وتلاوتها؛ على ما ذكرناه. وقرأ ابن عامر «نُسخ» بضم النون، من أنسخت الكتاب؛ على معنى وجدته منسوخا. قال أبو حاتم: هو غلط. وقال الفارسي أبو علي: ليست لغة؛ لأنه لا يقال: نَسَخَ وأنسخ بمعنى، إلا أن يكون المعنى ما نجده منسوخا؛ كما تقول: أحدث الرجل وأبخلته، بمعنى وجدته محمودا وبخيلا. قال أبو علي: وليس نجده منسوخا إلا بأن ننسخه، فتفق القراءتان في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ. وقيل: «ما ننسخ» ما نجعل لك نسخه؛ يقال: نسخت الكتاب إذا كتبه، وأنسخته غيري إذا جعلت نسخه له. قال مكي: ولا يجوز أن تكون الهزمة للتعدي؛ لأن المعنى يتغير، وبصير المعنى ما ننسخك من آية يا محمد؛ وإنساخه إياها إزالتها عليه، فيصير المعنى ما نزل عليك من آية أو ننسخها نأت بغير منها أو مثلها؛ فيؤول المعنى إلى أن كل آية أنزلت أتى بغير منها؛ فيصير القرآن كله منسوخا وهذا لا يمكن؛ لأنه لم ينسخ إلا اليسير من القرآن. فلما امتنع أن يكون أفعِلَ وفَعَلَ بمعنى إذ لم يسمع، وأمتنع أن تكون الهزمة للتعدي لفساد المعنى، لم يبق ممكن إلا أن يكون من باب أحدثه وأبخلته إذا وجدته محمودا أو وبخيلا.

الرابعة عشرة — قوله تعالى: ﴿أَوْ نُنْسِئَهَا﴾ قرأ أبو عمرو وآبن كثير بفتح النون والسين والهمز، وبه قرأ عمر وآبن عباس وعطاء ومجاهد وأبي بن كعب وعبيد بن عمير والنخعي وآبن محيصة، من التأخير؛ أي تؤخر نسخ لفظها، أي تركه في آخر أم الكتاب فلا يكون. وهذا قول عطاء. وقال غير عطاء: معنى أو ننساها: تؤخرها عن النسخ إلى وقت معلوم؛ من قولهم: (١) كذا في نسخة ١ والذي في ب، ج، ح، ز: «في أم الكتاب». (٢) فح: «فلا تكن نسخا».

نسأت هذا الأمر إذا أخرته ؛ ومن ذلك قولهم : بعته نساءً إذا أخرته . قال ابن فارس : ويقولون : نسا الله في أهلك ، وأنسا الله أهلك . وقد أنسا القوم إذا تأخروا وتباعدوا ، ونسأتهم أنا أخرتهم . فالمعنى تؤخر زولها أو نسخها على ما ذكرنا . وقيل : نذهبها عنكم حتى لا تقرأ ولا تذكر . وقرأ الباقون «ننسا» بضم النون ، من النسيان الذي بمعنى الترك ، أى تركها فلا نبذلها ولا ننسخها ؛ قاله ابن عباس والسدي ؛ ومنه قوله تعالى : « نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ »^(١) أى تركوا عبادته فتركهم في العذاب . وأختار هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم ، قال أبو عبيد : سمعت أبا نعيم القارئ يقول : قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم في المنام بقراءة أبى عمرو فلم يغير على إلا حرفين ؛ قال ؛ قرأت عليه «أرنا» فقال : أرنا ؛ فقال أبو عبيد : وأحسب الحرف الآخر «أو ننساها» فقال : « أو ننساها » . وحكى الأزهري «ننساها» بأمر بتركها ؛ يقال : أنسيته الشيء أى أمرت بتركه ؛ ونسيته تركته ؛ قال الشاعر :

إن على عُنْقَبَةِ أَقْضِيهَا * لَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَا مُنْسِيهَا^(٢)

أى ولا أمر بتركها . وقال الزجاج : إن القراءة بضم النون لا يتوجه فيها معنى الترك ؛ لا يقال : أنسى بمعنى ترك ، وما روى على بن أبى طلحة عن ابن عباس « أو ننساها » قال : نتركها لا نبذلها ؛ فلا يصح . ولعل ابن عباس قال : تركها ؛ فلم يضبط . والذي عليه أكثر أهل اللغة والنظر أن معنى «أو ننساها» نبيح لكم تركها ؛ من نسي إذا ترك ، ثم تعذبه . وقال أبو على وغيره : ذلك متجه ؛ لأنه بمعنى نجعلك تركها . وقيل : من النسيان على بابة الذى هو عدم الذكر ، على معنى أو ننسخها يا محمد فلا تذكرها ؛ نقل بالهمز فتعدى الفعل إلى مفعولين ؛ وهما النبي والهواء ؛ لكن أسم النبي محذوف .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : (نَأَتْ يَحْيَى مِنْهَا) لفظة «نجير» هنا صفة تفضيل ، والمعنى بأففع لكم أيها الناس في عاجل إن كانت النسخة أخف ، وفي آجل إن كانت أثقل ، وبمثلا

(١) راجع ج ٨ ص ١٩٩ (٢) سياق الكلام عليها في ص ١٢٧ من هذا الجزء .

(٣) العقبة (بضم فسكون) من معانيها : الإبل يرعاها الرجل ويسبقها ، أى أنا أسوق عقبي وأحسن وصيا .

إن كانت مستوية . وقال مالك : مُحْكَمَةٌ مكان منسوخة . وقيل : ليس المراد بأخير التفضيل ؛ لأن كلام الله لا يتفاضل ، وإنما هو مثل قوله : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ^(١) » أى فله منها خير ، أى تقع وأجره لا الخير الذى هو بمعنى الأفضل ، ويدل على القول الأول قوله : « أَوْ مِثْلَهَا » .

قوله تعالى : **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٧﴾**

قوله تعالى : (أَلَمْ تَعْلَمْ) جزم بلم ، وحروف الاستفهام لا تغير عمل العامل ؛ وفتحت « أَنْ » لأنها فى موضع نصب . (لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) أى بالإيجاد والاختراع ، والملك والسلطان ، ونفوذ الأمر والإرادة . وارتفع « مُلْكُ » بالابتداء ، والخبر « له » والجملة خبر « أَنْ » . والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته ؛ لقوله : (وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) . وقيل : المعنى أى قل لهم يا محمد ألم تعلموا أن الله سلطان السموات والأرض وما لكم من دون الله من ولي ؛ من وليت أمر فلان ، أى قت به ؛ ومنه ولي العهد ، أى القيم بما عهد إليه من أمر المسلمين . ومعنى (مِنْ دُونِ اللَّهِ) سوى الله وبعد الله ؛ كما قال أمية بن أبى الصلت :

يا نفس ما لكِ دونَ الله من وائى * وما على حدّثان الدهر من باقى
وقراءة الجماعة « وَلَا نَصِيرٍ » بالخفض عطفا على « وَلِيٍّ » ويجوز « وَلَا نَصِيرٍ » بالرفع عطفا على الموضع ؛ لأن المعنى ما لكم من دون الله ولي ولا نصير .

قوله تعالى : **أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٨﴾**

قوله تعالى : (أَمْ تُرِيدُونَ) هذه « أَمْ » المنقطعة التى بمعنى بل ؛ أى بل تريدون ، ومعنى الكلام التوبيخ . (أَنْ تَسْأَلُوا) فى موضع نصب بـ « تريدون » . (كَمَا سُئِلَ) الكاف فى موضع

نصب نعت لمصدر، أى سؤالاً كما. و«موسى» فى موضع رفع على الملم بسم فاعله. «من قبل» : سؤالهم إياه أن يرهم الله جهرة، وسألوا مجداً أن يأتى بالله والملائكة قبيلاً. عن ابن عباس ومجاهد : سألوا أن يعمل لهم الصفاً ذهباً. وقرأ الحسن « كما سئل »، وهذا على لغة من قال : سَلْتُ أسأل؛ ويموز أن يكون على بدل الهمزة ياء ساكنة على غير قياس فانكسرت السين قبلها. قال النحاس : بدل الهمزة بعيد. والسواء من كل شئ : الوسط. قاله أبو عبيدة معمر بن المثنى؛ ومنه قوله : « فى سَوَاءِ الجَحِيمِ ». وحكى عيسى بن عمر قال : ما زلت أكتب حتى أقطع سوائى؛ وأنشد قول حسان يرثى رسول الله صلى الله عليه وسلم :
يَا وَتَجَّ أَصْحَابُ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ * بَعْدَ الْمُغَيَّبِ فى سَوَاءِ الْمُلْحَدِ

وقيل : السواء القصد؛ عن الفراء، أى ذهب عن قصد الطريق وسمته، أى طريق طاعة الله عز وجل. وعن ابن عباس أيضاً أن سبب نزول هذه الآية أن رافع بن خزيمة وهب ابن زيد قالاً للنبي صلى الله عليه وسلم : آثنا بكآب من السماء نقرؤه، وبغفر لنا أنهاراً تنبعك.

قوله تعالى : **وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴿١١٩﴾ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴿١٢٠﴾

قوله تعالى : (**وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ**) . فيه مسألتان :

الأولى - (**وَدَّ**) نعى ، وقد تقدم . (**كُفَّارًا**) مفعول ثان بـ « **يَرُدُّونَكُم** » . (**مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ**) قيل : هو متعلق : « **وَدَّ** » . وقيل : بـ « **حَسَدًا** » ؛ فالوقف على قوله : « **كُفَّارًا** » . و« **حسدًا** » مفعول له ؛ أى ودُّوا ذلك للحسد ، أو مصدر دلّ ما قبله على الفعل . ومعنى « **مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ** » أى من

تلقائهم من غير أن يجدوه في كتاب ولا أمروا به؛ ولفظة الحسد تُعطى هذا . فجاء « من عند أنفسهم » تأكيداً وإلزاماً كما قال تعالى : « يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِمْ ^(١) » ، « يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ » ، « وَلَا طَائِرُ يَبْطِرُ بِحَنَاجِهِ ^(٢) » . والآية في اليهود .

الثانية - الحسد نوعان : مذموم ومحمود ؛ فالمذموم أن تتقّى زوال نعمة الله عن أخيك المسلم ؛ وسواء تمتت مع ذلك أن تعود إليك أو لا ؛ وهذا النوع الذي ذمّه الله تعالى في كتابه بقوله : « أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ^(٣) » وإنما كان مذموماً لأن فيه تسفيه الحق سبحانه ، وأنه أنعم على من لا يستحق . وأما المحمود فهو ما جاء في صحيح الحديث من قوله عليه السلام : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ورجلٌ آتاهُ اللَّهُ مَالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار » . وهذا الحسد معناه الغبطة . وكذلك ترجم عليه البخاري « باب الاعتبار في العلم والحكمة » . وحقيقتها : أن تتقّى أن يكون لك ما لأخيك المسلم من الخير والنعمة ولا يزول عنه خيره ، وقد يجوز أن يسمى هذا منافسة ؛ ومنه قوله تعالى : « وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ^(٤) » . (مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ) أى من بعد ما تبين الحق لهم وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، والقرآن الذي جاء به .

قوله تعالى : (فَأَعْقُوا وَاصْفَحُوا) فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : (فَأَعْقُوا) والأصل أَعْقُوا حُذِفَت الضمة لثقلها ، ثم حذفت الواو لكثرة الساكنين . والعَقْوُ : ترك المؤاخاة بالذنب . والصفح : إزالة أثره من النفس . صفحت عن فلان إذا عرضت عن ذنبه . وقد ضربت عنه صفحاً إذا عرضت عنه وتركته ؛ ومنه قوله تعالى : « أَفْتَضِرُّ عَنْكُمْ الدَّرُّ ^(٥) صَفْحاً » .

الثانية - هذه الآية منسوخة بقوله : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ » إلى قوله : « صَاحِرُونَ ^(٦) » عن ابن عباس . وقيل : الناسخ لها « فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ^(٧) » . قال أبو عبيدة :

(١) راجع ج ٤ ص ٣٦٧ . (٢) ج ٦ ص ٤١٩ . (٣) ج ٥ ص ٢٥١ .

(٤) ج ١٩ ص ٢٦٤ . (٥) ج ١٦ ص ٦٢ . (٦) ج ٨ ص ١٠٩ . (٧) ج ٨ ص ٧٢ .

كل آية فيها تركٌ للقتال فهي مكّية منسوخة بالقتال . قال ابن عطية : وحُكِمَ بأن هذه الآية مكّية ضعيف ؛ لأن معاندات اليهود إنما كانت بالمدينة .

قلت : وهو الصحيح ، روى البخارى ومسلم عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب على حمار عليه قِطِيفَةٌ فَدَكِيَّةٌ وَأَسَامَةٌ ورائه ، يعود سعد بن عُبَادَةَ في بنى الحارث ابن الخزرج قبل وقعة بدرٍ فسارا حتى مرّا بمجلس فيه عبد الله بن أبيّ ابن سلول^(٢) — وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبيّ — فإذا في المجلس أخلاط من المسلمين والمشرّكين عِدَّة الأوثان واليهود ؛ وفي المسلمين عبد الله بن رَوَاحَةَ ؛ فلما غَشِيَتْ المجلس عَجَاجَةُ الدَّابَةِ نَحَرَ أَبْنِ أَبِيّ أَنْفَهُ بِرَدَائِهِ وَقَالَ : لَا تُغَبِّرُوا عَلَيْنَا ! فَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ وَقَفَ فَتَزَلَّ ، فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ ؛ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِيّ - أَبْنُ سَلُولَ : أَيُّهَا الْمَرْءُ ، لَا أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ إِنْ كَانَ حَقًّا ! فَلَا تُؤْذِنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا ، [ارجع إلى رَحْلِكَ] فَمِنْ جَاءَكَ فَأَقْصِصْ عَلَيْهِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَغَشَانَا فِي مَجَالِسِنَا ، فَإِنَّا نَحْبُ ذَلِكَ . فَاسْتَبَّ الْمَشْرُكُونَ وَالْمُسْلِمُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى كَادُوا يَنْتَابِرُونَ ؛ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا ؛ ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَابَّتَهُ فَسَارَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” [يَا سَعْدُ^(٥)] أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ — يَرِيدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِيّ — قَالَ كَذَا وَكَذَا ” فَقَالَ : أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ، بَأَيِّ أَنْتَ وَأَيُّ ! أَعَفٍ عَنْهُ وَأَصْفَحَ ، فَوَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لَقَدْ جَاءَكَ اللَّهُ بِالْحَقِّ الَّذِي أَنْزَلَ طَيْفِكَ ؛ وَلَقَدْ أَصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ^(٦) عَلَى أَنْ يَتَوَجَّوْهُ وَيُعْبُدُوهُ بِالْعِصَابَةِ ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ شَرِيقَ ذَلِكَ ، فَذَلِكَ فَعَلَ مَا رَأَيْتَ ؛ فَعَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ يَمُتُّونَ عَنِ الْمَشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ كَمَا

(١) فدكية : منسوبة إلى فدك (بالتحريك) قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان . (٢) سلول :

أم عبد الله بن أبي . (٣) العجاج : الغبار . (٤) نحر أفعه : غطاءه . (٥) زيادة عن

صحيح البخارى ومسلم يقتضيان السياق . والرحل : المنزل . (٦) البحيرة (تصغير البحرة) : مدينة الرسول

عليه السلام ؛ وقد جاء في رواية مكبرا .

أمرهم الله تعالى، ويصبرون على الأذى؛ قال الله عز وجل: «وَلَتَسْمَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا^(١)»، وقال: «وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» . فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتأول في العفو عنهم ما أمره الله به حتى أذن له فيهم؛ فلما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرًا فقتل الله به من قتل من صناديد الكفار وسادات قريش؛ فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه غانمين منصورين، معهم أسارى من صناديد الكفار وسادات قريش؛ قال عبد الله بن أبي بن سلول ومن معه من المشركين وعبد الأوثان: هذا أمر قد توجه؛ فابيعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام، فأسلموا.

قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ﴾ يعني قتل قُرَيْظَةَ وجلاء بني النضير. ﴿إِنْ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ تقدم. والحمد لله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ جاء في الحديث "أن العبد إذا مات قال الناس ما خلف وقال الملائكة ما قدم". وخرج البخاري والنسائي عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله". قالوا: يا رسول الله، ما منا من أحد إلا ماله أحب إليه من مال وارثه؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس منكم من أحد إلا مال وارثه أحب إليه من ماله. مالك ما قدمت ومال وارثك ما أخرت"؛ لفظ النسائي. ولفظ البخاري: قال عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله" قالوا: يا رسول الله، ما منا أحد إلا ماله أحب إليه؛ قال: "فإن ماله ما قدمت ومال وارثه ما أخر". وجاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر ببيع الفرقد فقال: السلام عليكم أهل القبور، أخبار ما عندنا أن نساءكم قد تزوجن، ودوركم قد سكنت، وأموالكم قد قُسمت. فأجابته هاتف: يا ابن الخطاب أخبار ما عندنا أن ما قدمناه وجدناه، وما أنفقناه فقد ربحناه، وما خلفناه فقد خسرناه. ولقد أحسن القائل:

قَدِمَ لِنَفْسِكَ قَبْلَ مَوْتِكَ صَالِحًا * وَأَعْمَلَ فَلَيسَ إِلَى الْخُلُودِ سَبِيلَ

(١) راجع ج ٤ ص ٣٠٣ (٢) أي ظهر وجهه . (٣) راجع ج ١ ص ١٦٤ وما بعدها ، ٢٢٤ ، ٢٤٣ وما بعدها ، طبعه ثانية . (٤) بيع الفرقد : مقبرة أهل المدينة .

وقال آخر :

قدم لنفسك توبةً مرجوة • قبل المات وقبل حبس الألسن

وقال آخر :

ولدتك إذ ولدتك أمك باكيًا • والقوم حولك يضحكون سرورًا

فاعمل ليوم تكون فيه إذا بكوا • في يوم موتك ضاحكًا سرورًا

وقال آخر :

سابق إلى الخير وبأدب به • فإنما خلقك ما تعلم

وقدم الخير فكل أمرئ • على الذي قدمه يقدم

وأحسن من هذا كله قول أبي العاتية :

استعد بمالك في حياتك إنما • يبقى وراءك مصلح أو مفسد

وإذا تركت لمفسد لم يبقه • وأخو الصلاح قليله يتردد

وإن استطعت فكن لنفسك وارتأ • إن الموت نفس له مسدد

(١) (إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) تقدم .

قوله تعالى : وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى

تِلْكَ أُمَانِيهِمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾

قوله تعالى : (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى) المعنى :

وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان يهوديًا . وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من
كان نصرانيًا . وأجاز الفراء أن يكون «هُودًا» بمعنى يهوديًا؛ حذف منه الزائد، وأن يكون

جمع هائد . وقال الأخفش سعيد : « إِنْ مَن كَانَ » جعل « كان » واحدا على لفظ « مَن » ، ثم قال هودا بجمع ؛ لأن معنى « مَن » جمع . ويجوز « تِلْكَ أَمَانِيهِمْ » ^(١) وتقدم الكلام في هذا ، والحمد لله .

قوله تعالى : (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ) أصل « هاتوا » هَاتُوا ، حُذِفَت الضمة لثقلها ثم حذفت الياء لانتفاء الساكنين ؛ يقال في الواحد المذكور : هات ، مثل رام ، وفي المؤنث : هاتي ، مثل رامي . والبرهان : الدليل الذي يوقع اليقين ، وجمعه براهين ؛ مثل قُرْبَان وقرايين ، وسُلْطَان وسلاطين . قال الطبري : طلب الدليل هنا يقضي إثبات النظر ويرد على من ينفيه . (إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) يعني في إيمانكم أو في قولكم تدخلون الجنة ؛ أي بينوا ما قلتم ببرهان ، ثم قال تعالى : (بَلَى) رَدًّا عليهم وتكذيبًا لهم ؛ أي ليس كما تقولون . وقيل : إن « بلى » محمولة على المعنى ؛ كأنه قيل أما يدخل الجنة أحد ؟ فقيل : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ) ومعنى « أسلم » أَسْلَمَ وخضع . وقيل : أخلص عمله . وخَصَّ الوجه بالذكر لكونه أشرف ما يرى من الإنسان ، ولأنه موضع الحواس ، وفيه يظهر العز والذل . والعرب تُخَبِّرُ بالوجه عن جملة الشيء . ويصح أن يكون الوجه في هذه الآية المقصد . (وَهُوَ مُحْسِنٌ) جملة في موضع الحال ، وعاد الضمير في « وجهه » و « له » على لفظ « مَنْ » وكذلك « أَجْرُهُ » وطاد في « عليهم » على المعنى ، وكذلك في « يحزنون » وقد تقدم ^(٢) .

قوله تعالى : وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٢٢﴾

معناه أَدْعَى كل فريق منهم أن صاحبه ليس على شيء ، وأنه أحق برحمة الله منه .
 ﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ بمعنى التوراة والإنجيل ، والجملة في موضع الحال . والمراد بـ « الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » في قول الجمهور : كفار العرب ؛ لأنهم لا تكتب لهم . وقال عطاء : المراد أمم كانت قبل اليهود والنصارى . الربيع بن أنس : المعنى كذلك قالت اليهود قبل النصارى .
 ابن عباس : قَدِمَ أهل نَجْرَان على النبي صلى الله عليه وسلم فأتتهم أجاري يهود ؛ فتنازعوا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالت كل فرقة منهم للأخرى : لستم على شيء ؛ فزلت الآية .

قوله تعالى : وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ « مَنْ » رفع بالابتداء ، و « أَظْلَمُ » خبره ؛ والمعنى لا أحد أظلم . و « أَنْ » في موضع نصب على البدل من « مساجد » ، ويجوز أن يكون التقدير : كراهية أن يُذْكَرَ ، ثم حذف . ويجوز أن يكون التقدير : من أن يذكر فيها ؛ وحرف الخفض يُحذف مع « أَنْ » لطول الكلام . وأراد بالمساجد هنا بيت المقدس ومحاربه . وقيل الكعبة ، وجمعت لأنها قبلة المساجد أو للتعظيم . وقيل : المراد سائر المساجد ؛ والواحد مَسْجِدٌ (بكسر الجيم) ، ومن العرب من يقول : مَسْجِدٌ ، (بفتحها) . قال الفراء : « كل ما كان على فَعَلٍ يَقَعُ ، مثل دخل يدخل ، فالفعل منه بالفتح أسما كان أو مصدرا ، ولا يقع فيه الفرق ، مثل دخل يدخل مَدْخَلًا ، وهذا مَدْخَلُهُ ؛ إلا أحرَفًا من الأسماء ألزموا كسر العين ؛ من ذلك : الْمَسْجِدُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَنْشِقُ وَالْمُفْرِقُ وَالْمُجْزِرُ وَالْمُسْكِنُ وَالْمُرْفِقُ (من رَفَقَ يَرْفُقُ) وَالْمُنْتَبِثُ وَالْمُنْثِكُ (من نَثَكَ يَنْثُكُ) ؛ ففعلوا

الكسر علامة للكسر، وُرِّبَما فتحه بعض العرب في الاسم . . والمسجَد (بالفتح) : جبهة الرجل حيث يصيبه نَدْبُ السجود . والآراب^(١) : السبعة مساجد؛ قاله الجوهري .

الثانية - وأختلف الناس في المراد بهذه الآية وفيمن نزلت؛ فذكر المفسرون أنها نزلت في بُحْت نصر؛ لأنه كان أحرب بيت المقدس . وقال ابن عباس وغيره : نزلت في النصاري؛ والمعنى كيف تدعون أيها النصاري أنكم من أهل الجنة ! وقد خربتم بيت المقدس ومنعم المصلين من الصلاة فيه . ومعنى الآية على هذا : التعجب من فعل النصاري بيت المقدس مع تعظيمهم له ، وإنما فعلوا ما فعلوا عداوة لليهود . روى سعيد عن قتادة قال : أولئك أعداء الله النصاري، حلمهم إغناض اليهود على أن أعانوا بُحْت نصر البالي - المجوسي على تخريب بيت المقدس . وروى أن هذا التخريب بقي إلى زمن عمر رضى الله عنه . وقيل : نزلت في المشركين إذ منعوا المصلين والنبي صلى الله عليه وسلم ، وصدّوهم عن المسجد الحرام عام الحديبية . وقيل : المراد من منع من كل مسجد إلى يوم القيامة ، وهو الصحيح؛ لأن اللفظ عام ورد بصيغة الجمع ، فتخصيصها ببعض المساجد وبعض الأشخاص ضعيف؛ والله تعالى أعلم .

الثالثة - خراب المساجد قد يكون حقيقة كتخريب بُحْت نصر والنصاري بيت المقدس على ما ذكر أنهم غزّوا بني إسرائيل مع بعض ملوكهم - قيل : أسمه نطوس بن^(٢) اسيسانوس الرومي فيما ذكر الفريزوي - فقتلوا وسبّوا، وحرقوا التوراة، وقذفوا في بيت المقدس المذبة وخرّبوه .

ويكون مجازاً كمنع المشركين المسلمين حين صدّوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الحرام؛ وعلى الجملة تعطيل المساجد عن الصلاة وإظهار شعائر الإسلام فيها خراب لها .

(١) الآراب (جمع إرب بكسر فسكون) : الأعضاء ، والمراد بالسبعة : الجهة واليدان والركبتان والقدمان .

(٢) اضطربت الأصول في رسم هذا الاسم ؛ ففى أ ، ح ، ز «نطوس» بالباء الموحدة التحتانية . وفى ب :

« نطوس » بالهاء المثناة من فوق ، وفى ج : « نطوس » بالنون .

الرابعة — قال علماءنا: ولهذا قلنا لا يجوز منع المرأة من الحج إذا كانت ضرورة^(١)، سواء كان لها محرم أو لم يكن؛ ولا تمنع أيضا من الصلاة في المساجد ما لم يخف عليها الفتنة؛ وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» ولذلك قلنا: لا يجوز نقض المسجد ولا بيعه ولا تعطيله. وإن خربت المحلة، ولا يمنع بناء المساجد إلا أن يقصدوا الشقاق والخلاف، بأن ينشأ مسجدا إلى جنب مسجد أو قربه؛ يريدون بذلك تفريق أهل المسجد الأول ونحابة واختلاف الكلمة، فإن المسجد الثاني ينقض ويمنع من بنيانه؛ ولذلك قلنا: لا يجوز أن يكون في المصر جامعان، ولا لمسجد واحد إمامان، ولا يصل في مسجد جماعتان. وسيأتي لهذا كله مزيد بيان في سورة «براءة»^(٢) إن شاء الله تعالى، وفي «التور»^(٣) حكم المساجد وبنائها بحول الله تعالى. ودلت الآية أيضا على تعظيم أمر الصلاة، وأنها لما كانت أفضل الأعمال وأعظمها أجرا كان منعها أعظم إثما.

الخامسة — كل موضع يمكن أن يعبد الله فيه ويسجد له يسمى مسجداً؛ قال صلى الله عليه وسلم: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، أخرجه الأئمة. واجمعت الأمة على أن البقعة إذا عيّنت للصلاة بالقول خرجت عن جملة الأملاك المختصة بربها وصارت عامة لجميع المسلمين؛ فلو بنى رجل في داره مسجداً وحجزه على الناس وأختص به لنفسه لبقى على ملكه ولم يخرج إلى حد المسجدية، ولو أباحه للناس كلهم كان حكمه حكم سائر المساجد العامة، ونخرج عن اختصاص الأملاك.

السادسة — قوله تعالى: (أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ) «أولئك» مبتدأ وما بعده خبره. «خائفين» حال؛ يعني إذا استولى عليها المسلمون وحصلت تحت سلطانهم فلا يتمكن الكافر حينئذ من دخولها. فإن دخلوها، فعلى خوف من إخراج المسلمين لهم، ونادبهم على دخولها. وفي هذا دليل على أن الكافر ليس له دخول المسجد بحال، على ما يأتي في «براءة» إن شاء الله تعالى. ومن جعل الآية في النصارى روى أنه مرّ زمان

(١) الضرورة: التي لم تنجح قط. (٢) راجع ج ٨ ص ٢٥٤ و ص ١٠٤ (٣) ١٢ ص ٢٦٥

بعد بناء عمر بيت المقدس في الإسلام لا يدخله نصراني إلا أوجع ضرباً بعد أن كان متعبد بهم .
ومن جعلها في قريش قال : كذلك نودى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم : « أَلَا لَا يَحْجُجُ بَعْدَ
الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ » . وقيل : هو خبر ومقصوده الأمر ؛ أي
جاهدوهم وأستأصلوهم حتى لا يدخل أحد منهم المسجد الحرام إلا خائفاً ، كقوله : « وَمَا كَانَ
لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ^(١) » فإنه نهي ورد بلفظ الخبر .

السابعة — قوله تعالى : (لَهْمُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ) قيل القتل للحري ، والجزية للذمي ،
عن قتادة . السدي : انخرى لهم في الدنيا قيام المهدي ، وفتح عمورية ورومية وقسطنطينية ،
وغير ذلك من مدنيهم ؛ على ما ذكرناه في كتاب التذكرة . ومن جعلها في قريش جعل الخزي
عليهم في الفتح ، والعذاب في الآخرة لمن مات منهم كافراً .

قوله تعالى : وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ
إِنَّ اللَّهَ وَسِعُ عِلْمٌ ^(١١٥)
فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ) « المشرق » موضع الشروق .
« والمغرب » موضع الغروب ؛ أي هما له ملك وما بينهما من الجهات والمخلوقات بالإيجاد
والاختراع ؛ كما تقدم . وخصهما بالذكر بالإضافة إليه تشريفاً ؛ نحو بيت الله ، وناقة الله ،
ولأن سبب الآية اقتضى ذلك ؛ على ما يأتي .

الثانية — قوله تعالى : (فَأَيْنَمَا تُولُوا) شَرَطٌ ، ولذلك حذف النون ، و « أين »
العامة ، و « ما » زائدة ، والجواب « فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ » . وقرأ الحسن « تُولُوا » بفتح التاء
واللام ، والأصل تُولُوا . و « فَمَّ » في موضع نصب على الظرف ، ومعناها البعد ؛ إلا أنها مبنية
على الفتح غير معربة لأنها مبهمة ، تكون بمنزلة هناك للبعد ، فإن أردت القرب قلت هنا .
الثالثة — اختلف العلماء في المعنى الذي نزلت فيه « فَأَيْنَمَا تُولُوا » على خمسة أقوال :

فقال عبد الله بن عامر بن ربيعة : نزلت فيمن صلى إلى غير القبلة في ليلة مظلمة ؛ أخرجه

الترمذى عنه عن أبيه قال : كُتِبَ للنبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم تدر أين القبلة ، فصلى كل رجل منا على حياله ؛ فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت : « فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ » . قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بذلك ، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّيَّان ، وأشعث بن سعيد أبو الربيع يُضَعَّفُ في الحديث . وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا ؛ قالوا : إذا صلى في الغيم لغير القبلة ثم استبان له بعد ذلك أنه صلى لغير القبلة فإن صلاته جائزة ؛ وبه يقول سفيان وآبن المبارك وأحمد وإسحاق . قلت : وهو قول أبي حنيفة ومالك ، غير أن مالكا قال : تُسْتَحَبُّ له الإعادة في الوقت ، وليس ذلك بواجب عليه ؛ لأنه قد آتَى فرضه على ما أُمر ، والكمال يُستدرك في الوقت ؛ استدلوا بالسنة فيمن صلى وحده ثم أدرك تلك الصلاة في وقتها في جماعة أنه يعيد معهم ؛ ولا يعيد في الوقت استحبابا إلا من استدبر القبلة أو شَرَقَ أو غَرَبَ جدًّا مجتهدًا ، وأما من تيامن أو تيامر قليلا مجتهدا فلا إعادة عليه في وقت ولا غيره . وقال المُصَنِّفُ والشافعي : لا يحزبه ؛ لأن القبلة شَرَطٌ من شروط الصلاة . وما قاله مالك أصح ؛ لأن جهة القبلة تبيح الضرورة تركها في المسابقة ، وتبيحها أيضا الرخصة حالة السفر . وقال آبن عمر : نزلت في المسافر يَتَقَلَّبُ حينما تَوَجَّهَتْ به راحلته . أخرجه مسلم عنه ؛ قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو مُقْبِلٌ من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه ، قال : وفيه نزلت « فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ » . ولا خلاف بين العلماء في جواز النافلة على الراحلة لهذا الحديث وما كان مثله . ولا يجوز لأحد أن يدَّعِ القبلة عامدًا بوجه من الوجوه إلا في شدة الخوف ؛ على ما يأتي .

وأختلف قول مالك في المريض يصلي على تحمُّله ؛ فَرَّةٌ قال : لا يصلي على ظهر البعير فريضة وإن آسَئِدَ مرضه . قال سُحْتُونُ : فإن فصل أعاد ؛ حكاه الباقي . ومَرَّةٌ قال : إن كان ممن لا يصلي بالأرض إلا إيماءً فَلْيُصَلِّ على البعير بعد أن يوقِفَ له ويستقبل القبلة .

وأجمعوا على أنه لا يجوز لأحد صحيح أن يصلي فريضة إلا بالأرض إلا في الخوف الشديد خاصة ؛ على ما يأتي بيانه .

وآختلف الفقهاء في المسافر سفرًا لا تقصر في مثله الصلاة ؛ فقال مالك وأصحابه والتوري : لا يتطوع على الرحلة إلا في سفر تقصر في مثله الصلاة ؛ قالوا : لأن الأسفار التي حكي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يتطوع فيها كانت مما تقصر فيه الصلاة . وقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والحسن بن حي والليث بن سعد وداود بن علي : يجوز التطوع على الرحلة خارج المصر في كل سفر ، وسواء كان مما تقصر فيه الصلاة أولاً ؛ لأن الآثار ليس فيها تخصيص سفر من سفر ، فكل سفر جائز ذلك فيه ، إلا أن يخص شيء من الأسفار بما يجب التسليم له . وقال أبو يوسف : يصلي في المصر على الدابة بالإيماء ؛ لحديث يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك أنه صلى على حمار في أزقة المدينة يومئذ إيماء . وقال الطبري : يجوز لكل راكب وماش حاضرًا كان أو مسافرًا أن يتنفل على دابته وراحته وعلى رجله [بالإيماء] . وحكى عن بعض أصحاب الشافعي أن مذهبهم جواز التنفل على الدابة في الحضر والسفر . وقال الأثرم : قيل لأحمد بن حنبل الصلاة على الدابة في الحضر ؛ فقال : أما في السفر فقد سمعتُ ، وما سمعتُ في الحضر . قال ابن القاسم : من تنفل في مجله تنفل جالسًا ، قيامه ترُبع ، يركع واضعًا يديه على ركبتيه ثم يرفع رأسه . وقال قتادة : نزلت في النجاشي ، وذلك أنه لما مات دعا النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين إلى الصلاة عليه خارج المدينة ، فقالوا : كيف نصلي على رجل مات ؟ وهو يصلي لغير قبلتنا ، وكان النجاشي ملك الحبشة — وأسمه أَمَّحَمَّة وهو بالعريضة عطية — يصلي إلى بيت المقدس حتى مات ، وقد صُرفت القبلة إلى الكعبة فنزلت الآية ، ونزل فيه : « وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ » فكان هذا عُذرًا للنجاشي ؛ وكانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه سنة تسع من الهجرة . وقد استدلل بهذا من أجاز الصلاة على الغائب ، وهو الشافعي . قال ابن العربي : ومن أغرب مسائل الصلاة على الميت ما قال الشافعي : يصلي على الغائب ؛ وقد كنت ببغداد

في مجلس الإمام نجر الإسلام فيدخل عليه الرجل من خراسان فيقول له : كيف حال فلان ؟ فيقول له : مات ؛ فيقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ! ثم يقول لنا : قوموا فلا تصل لكم ؛ فيقوم فيصلي عليه بنا ، وذلك بعد ستة أشهر من المدة ، وبينه وبين بلده ستة أشهر .

والأصل عندهم في ذلك صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي . وقال علماءنا رحمة الله عليهم : النبي صلى الله عليه وسلم بذلك مخصوص لثلاثة أوجه :

أحدها - أن الأرض دُحيث له جنوباً وشمالاً حتى رأى نعش النجاشي ، كما دُحيث له شمالاً وجنوباً حتى رأى المسجد الأقصى . وقال المخالف : وأى فائدة في رؤيته ، وإنما الفائدة في لحوق بركته .

الثاني - أن النجاشي لم يكن له هناك ولي من المؤمنين يقوم بالصلاة عليه . قال المخالف : هذا محال عادة ! ملك على دين لا يكون له أتباع ، والتأويل بالمحال محال .

الثالث - أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بالصلاة على النجاشي إدخال الرحمة عليه واستئلاف بقية الملوك بعده إذا رأوا الأهتمام به حياً وميتاً . قال المخالف : بركة الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم ومن سواه تلحق الميت باتفاق . قال ابن العربي : والذي عندي في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي أنه علم أن النجاشي ومن آمن معه ليس عندهم من سنة الصلاة على الميت أثر ، فعلم أنهم سيدفنونه بغير صلاة فيأدر إلى الصلاة عليه .

قلت : والتأويل الأول أحسن ؛ لأنه إذا رآه فما صلى على غائب وإنما صلى على مَرْتِي حاضر ، والغائب ما لا يرى . والله تعالى أعلم .

القول الرابع - قال ابن زيد : كانت اليهود قد استحسنت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس وقالوا : ما أهتدى إلا بنا ؛ فلما حُول إلى الكعبة قالت اليهود : ما وآلام عن قبلتهم التي كانوا عليها ؛ فنزلت : « وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ » فوجّه النظم على هذا القول : أن اليهود لما أنكروا أمر القبلة بين الله تعالى أن له أن يتعبد عباده بما شاء ، فإن شاء أمرهم بالتوجه إلى بيت المقدس ، وإن شاء أمرهم بالتوجه إلى الكعبة ، فعل^(١) لا حجة عليه ، ولا يُستل عما يفعل وهم يُستلون .

(١) في ب ، ج : « لا حجر » .

القول الخامس — أن الآية منسوخة بقوله : « وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » ذكره ابن عباس ؛ فكأنه كان يجوز في الابتداء أن يصلّى المرء كيف شاء ثم نسخ ذلك . وقال قتادة : النامع قوله تعالى : « قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » أى تلقاءه ؛ حكاه أبو عيسى الترمذى . وقول سادس — روى عن مجاهد والضحاك أنها مُحْكَمَةٌ ، المعنى : أينما كنتم من شرق وغرب فَمَنْ وَجْهَهُ الله الذى أمرنا باستقباله وهو الكعبة . وعن مجاهد أيضا وابن جبير لما نزلت : « أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » قالوا : إلى أين ؟ فتركت : « فَأَيَّمَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجْهَهُ الله » . وعن ابن عمر والنخعي : أينما تولّوا في أسفاركم ومنصرفاتكم فَمَنْ وَجْهَهُ الله . وقيل : هى متصلة بقوله تعالى : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ » الآية ؛ فالمعنى أن بلاد الله أيها المؤمنون تَسَعُكُمْ ، فلا يمنعكم تخريب من تحرب مساجد الله أن تولّوا وجوهكم نحو قبلة الله أينما كنتم من أرضه . وقيل : نزلت حين صُدَّ النبي صلى الله عليه وسلم عن البيت عام الحُدَيْبِيَّةِ فَأَغْنَمَ المسلمون لذلك . فهذه عشرة أقوال .

ومن جعلها منسوخة فلا أعترض عليه من جهة كونها خراباً ؛ لأنها محتملة لمعنى الأمر . يحتمل أن يكون معنى « فَأَيَّمَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجْهَهُ الله » : ولّوا وجوهكم نحو وجهه الله ؛ وهذه الآية هى التى تلا سعيد بن جبير رحمه الله لما أمر الجحاج بذبجه إلى الأرض .

الرابعة — اختلف الناس في تأويل الوجه المضاف إلى الله تعالى في القرآن والسنة ؛ فقال الحذّاق : ذلك راجع إلى الوجود ، والعبارة عنه بالوجه من مجاز الكلام ، إذ كان الوجه أظهر الأعضاء في الشاهد وأجلّها قدراً . وقال ابن فورك : قد تُدْكر صفة الشيء والمراد بها الموصوف توسّعاً ؛ كما يقول القائل : رأيت علم فلان اليوم ، ونظرت إلى علمه ؛ وإنما يريد بذلك رأيت العالم ونظرت إلى العالم ؛ كذلك إذا ذُكر الوجه هنا ، والمراد من له الوجه ، أى الوجود . وعلى هذا يتأول قوله تعالى : « إِنَّمَا تُطْعَمُونَ لَوَجْهِهِ » لأن المراد به : الله الذى له الوجه ؛ وكذلك قوله : « إِلَّا أَتَفَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى » أى الذى له الوجه . قال ابن عباس :

الوجه عبارة عنه عز وجل ؛ كما قال : « وَيَتَقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ »^(١) . وقال بعض الأئمة : تلك صفة ثابتة بالسمع زائدة على ما توجبه العقول من صفات القديم تعالى . قال ابن عطية : وضَعَفَ أبو المعالي هذا القول ، وهو كذلك ضعيف ؛ وإنما المراد وجوده . وقيل : المراد بالوجه هنا الجهة التي وَجَّهَهَا إليها أى القبلة . وقيل : الوجه القصد ؛ كما قال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ • رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وقيل : المعنى قَتَمَ رضا الله وثوابه ؛ كما قال : « إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ » أى لرضائه وطلب ثوابه ؛ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : ” من بنى مسجداً يبتنى به وجه الله بنى الله له مثله في الجنة “ . وقوله : ” يُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصُحُفٍ مُّخْتَمَةٍ فَيُنْصَبُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَقُولُ عز وجل للملائكة ألقوا هذا وأقبلوا هذا فتقول الملائكة وعزتك يا ربنا ما رأينا إلا خيراً وهو أعلم فيقول إن هذا كان لغير وجهي ولا أقبل من العمل إلا ما أبتنى به وجهي “ أى خالصاً إلى ؛ نخرجه الدارقطني . وقيل : المراد قَتَمَ الله ؛ والوجه صلة ؛ وهو بكتوله : « وَهُوَ مَعَكُمْ » . قاله الكلبي والقتيبي ، ونحوه قول المعتزلة .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَالِمٌ ﴾ أى يوسع على عباده في دينهم ، ولا يكلفهم ما ليس في وسعهم . وقيل : « واسع » بمعنى أنه يسع علمه كل شيء ؛ كما قال : « وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا » . وقال الفراء : الواسع هو الجواد الذى يسع عطاؤه كل شيء ؛ دليله قوله تعالى : « وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ »^(٢) . وقيل : واسع المغفرة أى لا يتعاطمه ذنب . وقيل : متفضل على العباد وغني عن أعمالهم ؛ يقال : فلان يسع ما يسئل ، أى لا ييخل ؛ قال الله تعالى : « لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ »^(٣) أى لينفق الغنى مما أعطاه الله . وقد آتينا عليه في الكتاب « الأسنى » والحمد لله .

قوله تعالى : وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَنُوتٌ^(٤)

(١١٦)

(١) راجع ج ١٧ ص ١٦٥ (٢) راجع ج ١١ ص ٢٤٣ (٣) راجع ج ٧ ص ٢٩٦

(٤) راجع ج ١٨ ص ١٧٠

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ هذا إخبار عن النصارى في قولهم : المسيح ابن الله . وقيل عن اليهود في قولهم : عزير ابن الله . وقيل عن كفرة العرب في قولهم : الملائكة بنات الله . وقد جاء مثل هذه الأخبار عن الجهلة الكفار في « مريم » و « الأنبياء »^(١) .

الثانية — قوله : ﴿ سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ ﴾ الآية . خرّج البخاري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله تعالى كَذَبَى ابْنُ آدَمَ ولم يكن له ذلك وَشَتَّى ولم يكن له ذلك فأما تكذيبه إياي فزعم أني لا أقدر أن أعيده كما كان وأما شتمه إياي فقوله لي ولد فسبحاني أن اتخذ صاحبة أو ولدا » .

الثالثة — « سُبْحَانَ » منصوب على المصدر ، ومعناه التبرئة والتزيه والمحاشاة ، من قولهم : اتخذ الله ولدا ؛ بل هو الله تعالى واحد في ذاته ، أحد في صفاته ، لم يلد فيحتاج إلى صاحبة ، « أُنْى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ » ولم يولد فيكون مسبوفاً ؛ بل وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً ! ﴿ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ « ما » رفع بالابتداء والخبر في المجرور ؛ أى كل ذلك له ملك بالإيجاد والاختراع . والقاتل بأنه اتخذ ولداً داخل في جملة السموات والأرض . وقد تقدّم أن معنى سبحان الله : براءة الله من سوء^(٢) .

الرابعة — لا يكون الولد إلا من جنس الوالد ، فكيف يكون للحق سبحانه أن يتخذ ولداً من مخلوقاته وهو لا يشبهه شيء ؛ وقد قال : « إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا » ، كما قال هنا : « بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » فالولدية تقتضى الجنسية والحدوث ، والتقدم يقتضى الوجدانية والثبوت ؛ فهو سبحانه القديم الأزلى الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . ثم إن البؤة تنافى الرقى والعبودية — على ما يأتى بيانه في سورة « مريم »^(١) إن شاء الله تعالى — فكيف يكون ولد عبداً ! هذا محال ، وما أدى إلى المحال محال .

(١) راجع ١١ ص ١٥٨ فا بعدها وص ٢٨١ (٢) راجع ج ١ ص ٢٧٦ طبعة ثانية .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ ابتداء وخبر، والتقدير كلهم، ثم حذف الهاء والميم . « قَانِتُونَ » أى مطيعون وخاضعون ؛ فالمخلوقات كلها تقنت لله ، أى تخضع وتطيع . والجمادات قنوتهم فى ظهور الصنعة عليهم وفيهم . فالقنوت الطاعة ، والقنوت السكوت ؛ ومنه قول زيد بن أرقم : كما شكتم فى الصلاة ، يكلم الرجل صاحبه إلى جنبه حتى تزلت : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . والقنوت : الصلاة ؛ قال الشاعر :

قَانِتًا لِلَّهِ يَتَلَوُّ كُتُبَهُ ■ وعلى عمد من الناس أَعْتَرَل

وقال السدى وغيره فى قوله : « كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ » أى يوم القيامة . الحسن : كل قائم بالشهادة أنه عبده . والقنوت فى اللغة أصله القيام ؛ ومنه الحديث : « أفضل الصلاة طول القنوت » قاله الزجاج . فالخلق قانتون ؛ أى قائمون بالمبودية إما إسرارا وإما أن يكونوا على خلاف ذلك ؛ فأثر الصنعة بين عليهم . وقبل : أصله الطاعة ؛ ومنه قوله تعالى : « وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ » . وسياق لهذا مزيد بيان عند قوله تعالى : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ^(١) » .

قوله تعالى : يَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾

فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿يَدِيعُ السَّمَوَاتِ﴾ فعل للبالغة ، وأرتفع على خبر ابتداء محذوف ، وأسم الفاعل مُبدِع ، كبصير من مُبصر . أبدعتُ الشيء لا عن مثال ؛ فأنه عز وجل بدع السموات والأرض ، أى منشئها وموجدتها ومبدعها ومخترعها على غير حد ولا مثال . وكل من أنشأ ما لم يسبق إليه قيل له مبدع ؛ ومنه أصحاب اليدع . وسميت اليدعة يدعة لأن فاعلها ابتدعها من غير فعل أو مقال إمام ؛ وفى البخارى « وَنِعِمَّتِ الْيَدْعَةُ هذه » يعنى قيام رمضان .

الثانية — كل بدعة صدرت من مخلوق فلا يخلو أن يكون لها أصل في الشرع أولاً؛ فإن كان لها أصل كانت وافعة تحت عموم ما نذب الله إليه وحض رسوله عليه؛ فهي في حيز المدح . وإن لم يكن مثاله . وجودا كنوع من الجود والسخاء وفعل المعروف ؛ فهذا فعله من الأفعال المحمودة ، وإن لم يكن الفاعل قد سبق إليه . ويعضد هذا قول عمر رضي الله عنه : نِعِمَّتِ البدعة هذه ؛ لما كانت من أفعال الخير وداخله في حيز المدح ، وهي وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد صلاها إلا أنه تركها ولم يحافظ عليها ، ولا جمع الناس عليها ؛ فحفاظة عمر رضي الله عنه عليها ، وجمعُ الناس لها ، ونَدْبُهُم إليها ، بدعةٌ لكنها بدعة محمودة ممدوحة . وإن كانت في خلاف ما أمر الله به ورسوله فهي في حيز الذم والإنكار ؛ قال معناه الخطابي وغيره .

قلت : وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم في خطبته : ” وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ” يريد ما لم يوافق كتاباً أو سنة ، أو عمل الصحابة رضي الله عنهم ، وقد بين هذا بقوله : ” مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ ” . وهذا إشارة إلى ما أبتدع من قبيح وحسن ، وهو أصل هذا الباب ، والله العصمة والتوفيق ، لا ربَّ غيره .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَلَا تَمَّا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ أي إذا أراد إحكامه وإتقانه — كما سبق في علمه — قال له كن . قال ابن عرفة : قضاء الشيء ، إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه ؛ ومنه سُمِّيَ القاضي ؛ لأنه إذا حكم فقد فرغ مما بين الخصمين . وقال الأزهري : قضى في اللغة على وجوه ، مرجعها إلى انقطاع الشيء وتسامه ؛ قال أبو ذؤيب :

وعليهما مسرودتان قضاهما * داودُ أو صنعُ السَّوَابِغِ تبع^(٢)

وقال الشَّامِي في عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

قُضِيَتْ أُمُورًا ثُمَّ غَادَرَتْ بَعْدَهَا * بَوَائِقُ فِي أَكْثَرِهَا لَمْ تُنْفَقْ

(١) يريد : قيام رمضان . (٢) مسرودتان : دعاء مخروّزان . والصنع : الحاذق بالعمل .

قال علماؤنا : « قَضَى » لفظ مشترك ، يكون بمعنى الخلق ؛ قال الله تعالى : « فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ^(١) » أى خلقهن . ويكون بمعنى الإعلام ؛ قال الله تعالى : « وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ^(٢) » أى أعلمنا . ويكون بمعنى الأمر ؛ كقوله تعالى : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ^(٣) » . ويكون بمعنى الإلزام وإمضاء الأحكام ؛ ومنه سُمِّيَ الحاكم قاضياً . ويكون بمعنى تَوْفِية الحق ؛ قال الله تعالى : « فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ ^(٤) » . ويكون بمعنى الإرادة ؛ كقوله تعالى : « فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ^(٥) » أى إذا أراد خلق شيء . قال ابن عطية : « قَضَى » معناه قدر ؛ وقد يحىء بمعنى أمضى ، ويُنَّجى في هذه الآية المعنيان على مذهب أهل السنة قدر في الأزل وأمضى فيه . وعلى مذهب المعتزلة أمضى عند الخلق والإيجاد .

الرابعة - قوله تعالى : « (أَمْرًا) الأمر واحد الأمور ، وليس بمصدر أمر يأمر . قال علماؤنا : والأمر في القرآن يتصرف على أربعة عشر وجهاً :

الأول - الدين ؛ قال الله تعالى : « حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ ^(٦) » يعنى دين الله الإسلام .

الثاني - القول ؛ ومنه قوله تعالى : « فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا » يعنى قولنا ، وقوله : « فَتَنَّا زُكْرًا وَأَمْرُهُمْ بَيْنَهُمْ ^(٧) » يعنى قولهم .

الثالث - العذاب ؛ ومنه قوله تعالى : « لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ ^(٨) » يعنى لما وجب العذاب بأهل النار .

الرابع - عيسى عليه السلام ؛ قال الله تعالى : « إِذَا قَضَى أَمْرًا ^(٩) » يعنى عيسى ، وكان في علمه أن يكون من غير أب .

الخامس - القتل ببدر ؛ قال الله تعالى : « فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ ^(١٠) » يعنى القتل ببدر ، وقوله تعالى : « لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ^(١١) » يعنى قتل كفار مكة .

السادس - فتح مكة ؛ قال الله تعالى : « فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ^(١٢) » يعنى فتح مكة .

(١) راجع ج ١٥ ص ٣٤٥ . (٢) راجع ج ١٠ ص ٢٣٦ ، ٢١٤ . (٣) راجع ج ١٣ ص ٢٨٠ . (٤) راجع ج ٨ ص ١٥٧ . (٥) راجع ج ٩ ص ٣٥٦ . (٦) راجع ج ٤ ص ٩٣ . (٧) راجع ج ١٥ ص ٣٣٤ . (٨) راجع ج ٨ ص ٢٠٢ . (٩) راجع ج ٨ ص ٩٥ .

السابع — قتل قريظة وجلاء بنى النضير؛ قال الله تعالى : « فَأَعْتُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ^(١) » .

الثامن — القيامة؛ قال الله تعالى : « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ^(٢) » .

التاسع — القضاء؛ قال الله تعالى : « يَدْبِرُ الْأَمْرَ ^(٣) » بمعنى القضاء .

العاشر — الوحي؛ قال الله تعالى : « يَدْبِرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ^(٤) » يقول :

يَتَرَلَّ الْوَحْيُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ، وقوله : « يَتَرَلَّ الْأَمْرَ ^(٥) يَنْهَن » بمعنى الوحي .

الحادى عشر — أمر الخلق؛ قال الله تعالى : « الْآ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ^(٦) » بمعنى أمور الخلاق .

الثاني عشر — النصر؛ قال الله تعالى : « يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ^(٧) » .

يعنون النصر ، « قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ » بمعنى النصر .

الثالث عشر — الذنب؛ قال الله تعالى : « فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا ^(٨) » بمعنى جزاء ذنبها .

الرابع عشر — الشأن والفعل؛ قال الله تعالى : « وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ^(٩) » أى فعله

وشأنه ، وقال : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ^(١٠) » أى فعله .

الخامسة — قوله تعالى : « كُنْ » قيل : الكاف من كَيْنُونَه ، والنون من نُورَه ،

وهى المراد بقوله عليه السلام : « أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ » . ويروى :

« بكلمة الله التامة » على الأفراد . فالجمع لما كانت هذه الكلمة فى الأمور كلها ، فإذا قال

لكل أمر كن ، ولكل شيء كن ، فهنّ كلمات . يدلّ على هذا ما روى عن أبى ذر عن

النبي صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن الله تعالى : « عطائى كلام وعذابى كلام » . خرجه

الترمذى فى حديث فيه طول . والكلمة على الأفراد بمعنى الكلمات أيضاً ؛ لكن لما تفرقت

الكلمة الواحدة فى الأمور فى الأوقات صارت كلمات وصرجهن إلى كلمة واحدة . وإنما

قيل « تامة » لأن أقل الكلام عند أهل اللغة على ثلاثة أحرف : حرف مبتدأ ، وحرف

تمتّى به الكلمة ، وحرف يُسكت عليه . وإذا كان على حرفين فهو عندهم منقوص ، كيد

وَدِيم وَفِيمَ ؛ وَإِنَّمَا نَقَصَ لَعَلَّه . فَهِيَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ مِنَ الْمَقْصُوصَاتِ لِأَنَّهَا عَلَى حَرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مَلْفُوظَةٌ بِالْأَدْوَاتِ . وَمِنْ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى ثَامَةً ؛ لِأَنَّهَا بغيرِ الْأَدْوَاتِ ، تَعَالَى عَنْ شِبْهِ الْمَخْلُوقِينَ .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَيَكُونُ ﴾ قُرئَ بِرَفْعِ النَّونِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ . قَالَ سَيُوبُ : فَهُوَ يَكُونُ ، أَوْ فَإِنَّهُ يَكُونُ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى « يَقُولُ » ؛ فَعِلَى الْأَوَّلِ كَأَنَّنا بَعْدَ الْأَمْرِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا فَإِنَّهُ بِمِثْلَةِ الْمَوْجُودِ إِذْ هُوَ عِنْدَهُ مَعْلُومٌ ؛ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ . وَعَلَى الثَّانِي كَأَنَّنا مَعَ الْأَمْرِ ؛ وَاخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ وَقَالَ : أَمْرُهُ لِلشَّيْءِ بِـ « كُنْ » لَا يَتَقَدَّمُ الْوُجُودُ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ ؛ فَلَا يَكُونُ الشَّيْءُ مَأْمُورًا بِالْوُجُودِ إِلَّا وَهُوَ مَوْجُودٌ بِالْأَمْرِ ، وَلَا مَوْجُودًا إِلَّا وَهُوَ مَأْمُورٌ بِالْوُجُودِ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ . قَالَ : وَنَظِيرُهُ قِيَامُ النَّاسِ مِنْ قِيُومِهِمْ لَا يَتَقَدَّمُ دَعَاءُ اللَّهِ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ ؛ كَمَا قَالَ « ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةُ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ^(١) » . وَضَعَفَ آبَنُ عَطِيَّةٍ هَذَا الْقَوْلَ وَقَالَ : هُوَ خَطَأٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْقَوْلَ مَعَ التَّكْوِينِ وَالْوُجُودِ .

وَتَلْخِصُ الْمَعْتَقِدُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَزَلْ أَمْرًا الْمَعْدُومَاتِ بِشَرَطِ وُجُودِهَا ، قَادِرًا مَعَ تَأَخُّرِ الْمَقْدُورَاتِ ، عَالِمًا مَعَ تَأَخُّرِ الْمَعْلُومَاتِ . فَكُلُّ مَا فِي الْآيَةِ يَقْتَضِي الْإِسْتِقْبَالَ فَهُوَ بِحَسَبِ الْمَأْمُورَاتِ ؛ إِذِ الْمَحْدَثَاتُ تَجِيءُ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ . وَكُلُّ مَا يُسْنَدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ قُدْرَةٍ وَعِلْمٍ فَهُوَ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ . وَالْمَعْنَى الَّتِي تَقْتَضِيهِه عِبَارَةٌ « كُنْ » : هُوَ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِالذَّاتِ .

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْمَسَاوِدِيُّ فَإِنْ قِيلَ : فَفِي أَيِّ حَالٍ يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ؟ أَوْ فِي حَالِ عَدَمِهِ ، أَمْ فِي حَالِ وُجُودِهِ ؟ فَإِنْ كَانَ فِي حَالِ عَدَمِهِ أَسْتَحَالُ أَنْ يَأْمُرَ إِلَّا مَأْمُورًا ، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ ؛ وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ وُجُودِهِ فَتِلْكَ حَالٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ فِيهَا بِالْوُجُودِ وَالْحُدُوثِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ حَادِثٌ ؟ قِيلَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ أَجُوبَةٌ ثَلَاثَةٌ :

أَحَدُهَا - أَنَّهُ خَبَرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ نَفْوُذِ أَوَامِرِهِ فِي خَلْقِهِ الْمَوْجُودِ ؛ كَمَا أَمَرَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَكُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ؛ وَلَا يَكُونُ هَذَا وَارِدًا فِي إِيجَادِ الْمَعْدُومَاتِ .

الثاني - أن الله عز وجل عالم بما هو كائن قبل كونه؛ فكانت الأشياء التي لم تكن وهي كائنة بعلمه قبل كونها مشابهة للتي هي موجودة؛ بخلاف أن يقول لها: كوني. وأمرها بالخروج من حال العدم إلى حال الوجود؛ لتصور جمعها له ولعلمه بها في حال العدم.

الثالث - أن ذلك خبر من الله تعالى عام عن جميع ما يحدثه ويكونه إذا أراد خلقه وإنشاء كان، ووجد من غير أن يكون هناك قول يقوله، وإنما هو قضاء يريد به؛ فعبّر عنه بالقول وإن لم يكن قولاً؛ كقول أبي النجم:

* قد قالت الأنساع للبطن الحقي *

ولا قول هناك، وإنما أراد أن الظهر قد لحق بالبطن، وكقول عمرو بن حمزة الدوسي:

فأصبحت مثل الشرطارت فراحه * إذا رام تطياراً يقل له قسج
وكما قال الآخر:

قالت جناحاه لسابقه الحق * ونجى لهما أن يمزنا

قوله تعالى: وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾

قوله تعالى: ((وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)) قال ابن عباس: هم اليهود. مجاهد: النصاري؛ ورتبهم الطبري؛ لأنهم المذكورون في الآية أولاً. وقال الربيع والسدي وقادة: مشركو العرب. و«لولا» بمعنى «هلا» تحضيض؛ كما قال الأزهري بن ربيعة:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمي المقتنا

(١) كذا في الأصول. وقال البغدادى صاحب خزنة الأدب: «نسب ابن السجري في أماليه للأشهب، والصحيح أنه من قصيدة بطرير، لا خلاف بين الرواة أنها له، وهي جواب عن قصيدة تقدمت للفرزدق على قافيتها». وقضية عفر الإبل مشهورة في التواريخ. والنيب (بكسر النون وسكون الباء جمع ناب): الناقة المسنة. وضوطرى: قيل: الرجل الضخم اللحم الذي لا غناء عنده. وقيل: الحق. والكمي: الشجاع. والمقتن: الذي على رأسه البيضة والمغفر. راجع خزنة الأدب في الشاهد الرابع والستين بعد المائة. وتكاتب المعنى في «لولا» والمقتنض ص ٨٣٣ طبع أوروبا، وذيل أمال القائل.

وليس هذه « لولا » التي تعطى منع الشيء لوجود غيره ؛ والفرق بينهما عند علماء اللسان أن « لولا » بمعنى الحضيض لا يليها إلا الفعل مُظهراً أو مقدراً ، والتي للامتناع يليها الابتداء ، وجرت العادة بحذف الخبر . ومعنى الكلام هلاً يكلنا الله بنبوته محمد صلى الله عليه وسلم فعلم أنه نبي فتؤمن به ، أو يأتينا بآية تكون علامة على نبوته . والآية : الدلالة والعلامة ؛ وقد تقدم . و ﴿ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ اليهود والنصارى في قول من جعل « الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » كفار العرب ، أو الأئم السالفة في قول من جعل « الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » اليهود والنصارى ، أو اليهود في قول من جعل « الذين لا يعلمون » النصارى . ﴿ تَسَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ قيل : في التعنيت والافتراء وترك الإيمان . وقال الفراء . « تَسَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ » في آتفاقهم على الكفر . ﴿ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (٢) تقدم .

قوله تعالى : إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴿١١١﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا ﴾ « بشيراً » نصب على الحال ، « وَنَذِيرًا » عطف عليه ؛ وقد تقدم معناهما . ﴿ وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ قال مقاتل : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أنزل الله بأسه باليهود لآمنوا » ؛ فأنزل الله تعالى : « وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ » برفع تسأل ، وهي قراءة الجمهور ، ويكون في موضع الحال بعطفه على « بَشِيرًا وَنَذِيرًا » . والمعنى إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير مسئول . وقال سعيد الأخفش : « وَلَا تُسْأَلُ » (بفتح التاء وضم اللام) ؛ ويكون في موضع الحال عطفاً على « بَشِيرًا وَنَذِيرًا » . والمعنى : إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير سائل عنهم ؛ لأن علم الله بكفرهم بعد إنذارهم يفتي عن سؤاله عنهم . هذا معنى غير سائل . ومعنى غير مسئول لا يكون مؤاخذاً بكفر من كفر بعد التبشير والإنذار . وقال ابن عباس ومحمد بن كعب : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم : « ليت شعري ما فعل أبواي » . فنزلت هذه الآية ؛ وهذا على قراءة من قرأ « وَلَا تُسْأَلُ » جزماً على التثنية ، وهي قراءة نافع وحده ؛ وفيه وجهان :

(١) راجع ج ١ ص ٦٦ طبعة ثانية . (٢) راجع ج ١ ص ١٨٠ طبعة ثانية .

(٣) راجع ج ١ ص ١٨٤ ، ٢٣٨ طبعة ثانية .

أحدهما - أنه نهى عن السؤال عن عصي وكفر من الأحياء ؛ لأنه قد يتغير حاله فينتقل عن الكفر إلى الإيمان ، وعن المعصية إلى الطاعة .

والثاني - وهو الأظهر ، أنه نهى عن السؤال عن مات على كفره ومعصيته ، تعظيما لحاله وتقليظا لشأنه ، وهذا كما يقال : لا تسأل عن فلان ! أى قد بلغ فوق ما تحسب . وقرا ابن مسعود « ولن تسأل » . وقرا أبي « وما تسأل » ؛ ومعناها موافق لقراءة الجمهور ، نهي أن يكون مستولا عنهم . وقيل : إنما سأل أى أبويه أحدث موتا ؛ فنزلت . وقد ذكرنا في كتاب « النذكرة » أن الله تعالى أحياله أباه وأمه وأمنابه ، وذكرنا قوله عليه السلام للرجل : « إن أبى وأباك في النار » ويثنا ذلك ، والحمد لله .

قوله تعالى : وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنْ هُدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ آتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾

قوله تعالى : (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ) . فيه مسألان :

الأولى - قوله تعالى : (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ)

المعنى : ليس غرضهم يا محمد بما يقترحون من الآيات أن يؤمنوا ، بل لو أتيتهم بكل ما يسألون لم يرضوا عنك ، وإنما يرضيهم ترك ما أنت عليه من الإسلام وأتباعهم . يقال : رَضِيَ رَضَى رِضًا وَرُضًا وَرِضْوَانًا وَرِضْوَانًا وَرِضَاةً ؛ وهو من ذوات الواو ؛ ويقال في الثنية : رِضْوَانٍ ، وحكى الكسائي : رِضْيَانٍ . وحكى رضاء ممدود ، وكأنه مصدر راضى يراضى مُرَاضَاةً وَرِضَاءً . و « تَتَّبِعَ » منصوب بأن ولكنها لا تظهر مع حتى ؛ قاله الخليل . وذلك أن حتى خافضة للأسم ؛ كقوله : « حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » وما يعمل في الأسم لا يعمل في الفعل أَلْبَتَهُ ، وما ينخفض أسما لا ينصب شيئا . وقال النحاس : « تَتَّبِعَ » منصوب بحتى ، و « حتى » بدل من أن . والمِلَّةُ : أَمَمٌ لما شرعه الله لعباده في كتبه وعلى ألسنة رسله .

فكانت الملة والشريعة سواء ؛ فأما الذين فقد فرق بينه وبين الملة والشريعة ؛ فإن الملة والشريعة ما دعا الله عباده إلى فعله ، والذين ما فعله العباد عن أمره .

الثانية - تمسك بهذه الآية جماعة من العلماء منهم أبو حنيفة والشافعي وداود وأحمد ابن حنبل على أن الكفر كله ملة واحدة ؛ لقوله تعالى : « يَلْتَمِمْ » فوحد الملة ، وبقوله تعالى : « لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ^(١) » ، وبقوله عليه السلام : « لا يتوارث أهل ملتين » على أن المراد به الإسلام والكفر ، بدليل قوله عليه السلام : « لا يرث المسلم الكافر » . وذهب مالك وأحمد في الرواية الأخرى إلى أن الكفر مللٌ ، فلا يرث اليهودي النصراني ، ولا يرثان المجوسى ؛ أخذاً بظاهر قوله عليه السلام : « لا يتوارث أهل ملتين » ؛ وأما قوله تعالى : « يَلْتَمِمْ » فالمراد به الكثرة وإن كانت موحدة في اللفظ بدليل إضافتها إلى ضمير الكثرة ؛ كما تقول : أخذت عن علماء أهل المدينة - مثلاً - علمهم ، وسمعت عليهم حديثهم ؛ يعنى علومهم وأحاديثهم . قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهَادِي ﴾ المعنى ما أنت عليه يا محمد من هدى الله الحق الذى يضعه في قلب من يشاء هو الهدى الحقيق ، لا ما يدعيه هؤلاء .

قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ الأهواء جمع هوى ؛ كما تقول : جمل وأجمال ، ولما كانت مختلفة جمعت ؛ ولو تحمل على أفراد الملة لقال هواهم . وفي هذا الخطاب وجهان : أحدهما - أنه للرسول ، لتوجه الخطاب إليه . والثانى - أنه للرسول والمراد به أتمته ؛ وعلى الأول يكون فيه تأديب لأتمته ، إذ منزلتهم دون منزلته . وسبب الآية أنهم كانوا يسألون المسألة والمُهدمة ، ويبدون النبي صلى الله عليه وسلم بالإسلام ؛ فأعلمه الله أنهم لن يرضوا عنه حتى يتبع ملتهم ، وأمره بمجاهدتهم .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ الْعِلْمِ ﴾ سئل أحمد بن حنبل عن يعنى يقول : القرآن مخلوق ؛ فقال : كافر ؛ ف قيل : بيم كفرته ؟ فقال : بآيات من كتاب الله تعالى : « وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ^(٢) » والقرآن من علم الله . فمن زعم أنه مخلوق فقد كفر .

قوله تعالى : الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٢١﴾
يَنْبَغِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٢٢﴾ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفْعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾

قوله تعالى : (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ) قال قتادة : هم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، والكتاب على هذا التأويل القرآن . وقال ابن زيد : هم من أسلم من بني إسرائيل . والكتاب على هذا التأويل : التوراة ؛ والآية تَعَمُّ . و « الذين » رفع بالابتداء ، « آتيناهم » صلته ، « يَتْلُونَهُ » خبر الابتداء ، وإن شئت كان الخبر « أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ » .

وأختلف في معنى (يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ) فقيل : يتبعونه حق اتباعه ، باتباع الأمر والنهي ؛ فيحلقون حلاله ، ويمتزمون حرامه ، ويعملون بما تضمنته ؛ قاله عكرمة . قال عكرمة : أما سمعت قول الله تعالى : « وَأَلْقَمُوا إِذَا تَلَّاهَا » أى أتبعها ؛ وهو معنى قول ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهما . وقال الشاعر :

• قَدْ جَعَلَتْ دَلْوِي تَسْتَلِينِي ^(١) •

وروى نصر بن عيسى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : « يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ » قال : « يتبعونه حق اتباعه » . في إسناده غير واحد من المجهولين فيما ذكر الخطيب أبو بكر أحمد ، إلا أن معناه صحيح . وقال أبو موسى الأشعري : من يتبع القرآن يهبط به على رياض الجنة . وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : هم الذين إذا مروا بآية رحمة سألوها من الله ، وإذا مروا بآية عذاب استعاذوا منها . وقد روى هذا المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم : كان إذا مر بآية رحمة سأل ، وإذا مر بآية عذاب

تَعَوَّذ . وقال الحسن : هم الذين يعملون مُجْتَهَكَه ، ويؤمنون بمشابهه ، ويَكُونُ ما أَشْكَلَ عليهم إلى عالمه . وقيل : يقرءونه حق قرأته .

قلت : وهذا فيه بُعْدٌ ، إلا أن يكون المعنى يرتلون ألفاظه ، ويضهمون معانيه ؛ فإن بفهم المعاني يكون الاتباع لمن وفق .

قوله تعالى : وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ^ط قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ^(١٢٤) فيه عشرون مسألة :

الأولى — لما جرى ذكر الكعبة والقبلة اتصل ذلك بذكر إبراهيم عليه السلام ، وأنه الذى بنى البيت ؛ فكان من حق اليهود — وهم من نسل إبراهيم — ألا يرغبوا عن دينه . والابتلاء : الامتحان والاختبار ؛ ومعناه أَمْرٌ وتَعَبُّدٌ . وإبراهيم تفسيره بالسريانية فيما ذكر الماوردى ، وبالعربية فيما ذكر ابن عطية : أبٌ رحيم . قال السهيلي : وكثيرا ما يقع الاتفاق بين السرياني والعربي أو يقاربه فى اللفظ ؛ ألا ترى أن إبراهيم تفسيره أب راحم ؛ لرحمته بالأطفال ؛ ولذلك جعل هو وسارة زوجته كافلين لأطفال المؤمنين الذين يموتون صغارا إلى يوم القيامة .

قلت : ومما يدل على هذا ما أخرجه البخارى من حديث الرؤيا الطويل عن سُمرة ، وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى فى الروضة إبراهيم عليه السلام وحوله أولاد الناس . وقد أتينا عليه فى كتاب التذكرة ، والحمد لله .

وإبراهيم هذا هو ابن تارخ بن ناخور فى قول بعض المؤرخين . وفى التبريل : « وَإِذِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ^(١) أَرَزْ » وكذلك فى صحيح البخارى ؛ ولا تناقض فى ذلك ، على ما يأتى فى « الأنعام » بيانه إن شاء الله تعالى . وكان له أربع سنين : إسماعيل وإسحاق ومدين ومدائن ؛ على ما ذكره السهيلي . وقدم على الفاعل للاهتمام ؛ إذ كون الرب تبارك وتعالى

مبتلياً معلوم ، وكون الضمير المفعول في العربية متصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول ؛
فإنما بُنِيَ الكلام على هذا الأهتمام ، فأعلمه . وقراءة العامة « إبراهيم » بالنصب ، « رَبُّهُ »
بالرفع على ما ذكرنا . وروى عن جابر بن زيد أنه قرأ على العكس ، وزعم أن ابن عباس
أقرأه كذلك . والمعنى دعا إبراهيم ربه وسأل ؛ وفيه بُعدٌ لأجل الباء في قوله : « بِكَلِمَاتٍ » .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ بِكَلِمَاتٍ ﴾ الكلمات جمع كلمة ، ويرجع تحقيقها إلى كلام
البارئ تعالى ، لكنه عبر عنها عن الوظائف التي كلفها إبراهيم عليه السلام ؛ ولما كان تكليفها
بالكلام مُثَبِّت به ، كما سُمِّيَ عيسى كلمة ؛ لأنه صدر عن كلمة وهي « كُنْ » . وتسمية الشيء
بمقدمته أحد قسمي المجاز ؛ قاله ابن العربي .

الثالثة - وأختلف العلماء في المراد بالكلمات على أقوال : أحدها - شرائع الإسلام ،
وهي ثلاثون سهماً ، عشرة منها في سورة براءة : « التَّائِبُونَ أَلْعَادُونَ » ^(١) إلى آخرها ، وعشرة
في الأحزاب : « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ » ^(٢) إلى آخرها ، وعشرة في المؤمنون : « قَدْ أَفْلَحَ
الْمُؤْمِنُونَ » ^(٣) إلى قوله : « عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ » وقوله في « سأل سائل » ^(٤) : « إِلَّا الْمُصَلِّينَ »
إلى قوله : « وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ » . قال ابن عباس رضى الله عنهما : ما أبطل
الله أحداً بين فقام بها كلها إلا إبراهيم عليه السلام ، أبطل بالاسلام فاتمه فكتب الله له البراءة
فقال : « وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى » ^(٥) . وقال بعضهم : بالأمر والنهي ، وقال بعضهم : بذبح ابنه ،
وقال بعضهم : بأداء الرسالة ؛ والمعنى متقارب . وقال مجاهد : هي قوله تعالى : إني مبتليكَ
بأمر ، قال : تجعلني للناس إماماً ؟ قال نعم . قال : ومن ذريتي ؟ قال : لا ينال عهدي
الظالمين ؛ قال : تجعل البيت مثابة للناس ؟ قال نعم . قال : وأمناً ؟ قال نعم . قال :
وُثْرِنَا مناسكاً وتوب علينا ؟ قال نعم . قال : وترزق أهلنا من الثمرات ؟ قال نعم . وعلى
هذا القول فالله تعالى هو الذي أتم . وأصح من هذا ما ذكره عبد الرزاق عن معمر عن

(١) راجع ج ٨ ص ٢٦٩ (٢) راجع ج ١٤ ص ١٨٥ (٣) راجع ج ١٢ ص ١٠٢

(٤) راجع ج ١٨ ص ٢٩١ (٥) راجع ج ١٧ ص ١١٣

آبن طاموس عن آبن عباس في قوله : « وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ » قال : آبتلاه الله بالطهارة ، خمس في الرأس وخمس في الجسد : قص الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وفرق الشعر . وفي الجسد : تقليم الأظفار ، وحلق العانة ، والاختتان ، وتنف الأبط ، وغسل مكان الفائط والبول بالماء ؛ وعلى هذا القول فالذي أتم هو إبراهيم ، وهو ظاهر القرآن . وروى مطر^(١) عن أبي الجلد أنها عشر أيضا ، إلا أنه جعل موضع الفرق غسل البراجم ، وموضع الاستنجاء الاستحداد . وقال قتادة : هي مناسك الحج خاصة . الحسن : هي الخلال الست : الكوكب ، والقمر ، والشمس ، والنار ، والهجرة ، والختان . قال أبو إسحاق الزجاج : وهذه الأقوال ليست بمتناقضة ؛ لأن هذا كله مما آبتل به إبراهيم عليه السلام .

قلت : وفي الموطأ وغيره عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : إبراهيم عليه السلام أول من آختن ، وأول من أضاف الضيف ، وأول من آستخذ ، وأول من قلم الأظفار ، وأول من قص الشارب ، وأول من شاب ؛ فلما رأى الشيب قال : ما هذا ؟ قال : وقار ؛ قال : يارب زدني وقارا . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة عن سعيد بن إبراهيم عن أبيه قال : أول من خطب على المنابر إبراهيم خليل الله . قال غيره : وأول من رد التريد ، وأول من ضرب بالسيف ، وأول من آستاك ، وأول من آستنجى بالماء ، وأول من لبس السراويل . وروى معاذ بن جبل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أُتِخِذَ الْمُنْبَرُ فَقَدْ آتَخَذَهُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَإِنْ أُتِخِذَ الْعَصَا فَقَدْ آتَخَذَهَا أَبِي إِبْرَاهِيمَ » .

قلت : وهذه أحكام يجب بيانها والوقوف عليها والكلام فيها ؛ فأقول ذلك « الختان » وما جاء فيه ، وهي المسألة :

الرابعة — أجمع العلماء على أن إبراهيم عليه السلام أول من آختن . وآختيف في السن التي آختن فيها ؛ ففي الموطأ عن أبي هريرة موقوفا : « وهو آبن مائة وعشرين سنة وعاش

(١) في ج : « مطر » . (٢) سيأتي الكلام على البراجم في المسألة العاشرة .

(٣) سيذكر المؤلف معنى الاستحداد عند المسألة التاسعة .

بعد ذلك ثمانين سنة . ومثل هذا لا يكون رأياً، وقد رواه الأوزاعي مرفوعاً عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أَخْتَنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ ابْنُ مِائَةِ وَعِشْرِينَ سَنَةً ثُمَّ عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِينَ سَنَةً» . ذكره أبو عمر . وروى مسنداً مرفوعاً من غير رواية يحيى من وجوه : «أنه أختن حين بلغ ثمانين سنة وأختن بالقدم^(١)» . كذا في صحيح مسلم وغيره «ابن ثمانين سنة» ؛ وهو المحفوظ في حديث ابن عجلان وحديث الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال عكرمة : أختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة . قال : ولم يطف بالبيت بعد على ملة إبراهيم إلا محتون ؛ هكذا قال عكرمة وقاله المسيب بن رافع ؛ ذكره المروزي . و «القدم» يروى مشدداً ومخففاً . قال أبو الزناد : القدم (مشدداً) : موضع .

الخامسة - وأختلف العلماء في الختان ؛ فمهورهم على أن ذلك من مؤكّدات السنن ومن فطرة الإسلام التي لا يسهو تركها في الرجال . وقالت طائفة : ذلك فرض ؛ لقوله تعالى : «أَنْ أُتْبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» . قال قتادة : هو الأختان ؛ وإليه مال بعض المالكيين ، وهو قول الشافعي . وأستدل ابن سريج على وجوبه بالإجماع على تحريم النظر إلى العورة ، وقال : لولا أن الختان فرض لما أبيع النظر إليها من المحتون . وأجيب عن هذا بأن مثل هذا يباح لمصلحة الجسم كنظر الطبيب ، والطب ليس بواجب إجماعاً ؛ على ما يأتي في «النحل» بيانه إن شاء الله تعالى . وقد أحتج بعض أصحابنا بما رواه المجاج بن أرتاة عن أبي المليح عن أبيه عن شداد بن أوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الختان سنة للرجال مكرمة للنساء» . والمجاج ليس ممن يحتج به .

(١) في ج : «ذكره عبد الرزاق» .

(٢) قال الترمذي : «رواه مسلم متفقون على تخفيف (القدم)» ، ووقع في روايات البخاري الخلاف في تشديده وتخفيفه ، قالوا : وآلة التجار يقال لها : قدم بالتخفيف لا غير ، وأما القدم مكان الشام ففيه التخفيف والتشديد . فمن رواه بالتشديد أراد القرية ، ورواية التخفيف تحتمل القرية والآلة ؛ والأكثر أن يكون على التخفيف وعلى إرادة الآلة .

(٣) في ١، ح : «ابن سريج» .

قلت : أعلى ما يحتج به في هذا الباب حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الفطرة خمس الاختان ... » الحديث ، وسيأتي . وروى أبو داود عن أم عطية أن امرأة كانت تختن النساء بالمدينة ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تنهكي فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للبعل » . قال أبو داود : وهذا الحديث ضعيف راويه مجهول . وفي رواية ذكرها رزين : « ولا تنهكي فإنه أنور للوجه وأحظى عند الرجل » .

السادسة — فإن ولد الصبي مختوناً فقد كفى مؤنة الختان . قال اليموني قال لي أحمد : إن هاهنا رجلاً ولد له ولد مختون ، فأغتم لذلك غمًا شديدًا ، فقلت له : إذا كان الله قد كفأك المؤنة فما غمك بهذا !

السابعة — قال أبو الفرج الجوزي حدثت عن كعب الأبحار قال : خلق من الأنبياء ثلاثة عشر مختونين : آدم وشيث وإدريس ونوح وسام ولوط ويوسف وموسى وشعيب وسليمان ويحيى وعيسى والنبي صلى الله عليه وسلم . وقال محمد بن حبيب الهاشمي : هم أربعة عشر : آدم وشيث ونوح وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وذكريا وعيسى وحنظلة بن صفوان (نبي أصحاب الرس) وعجم ، صلى الله عليه وعليهم أجمعين .

قلت : اختلفت الروايات في النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر أبو نعيم الحافظ في « كتاب الحلية » بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد مختونا . وأسند أبو عمر في التمهيد حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد حدثنا محمد بن عيسى حدثنا يحيى بن أيوب بن بادى العلاف حدثنا محمد بن أبي السري العسقلاني حدثنا الوليد بن مسلم عن شعيب عن عطاء الخراساني عن عكرمة عن ابن عباس : أن عبد المطلب حتن النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه ، وجعل له مادبة وسماء « محمدا » . قال أبو عمر : هذا حديث مسند غريب . قال يحيى بن أيوب : طلبت

(١) « لا تنهكي » أي لا تأتلفي في استقصاء الختان .

(٢) في اللسان : « قال الزجاج : يروى أن الرس ديار لطائفة من نمود ، قال و يروى أن الرس قرية باليمامة يقال لها فاج ، و يروى أنهم كذبوا نبينهم وروسه في بئر ، أي دسوه فيها حتى مات ، وروى أن الرس بئر ، وكل بئر عند العرب رس » . (٣) في الأصول : « زياد » والتصويب عن تهذيب التهذيب .

هذا الحديث فلم أجده عند أحد من أهل الحديث ممن لقيه إلا عند ابن أبي السرى . قال أبو عمر : وقد قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم ولد مختونا .

الثامنة — وأخلفوا متى يُختن الصبي ؛ فثبت في الأخبار عن جماعة من العلماء أنهم قالوا : ختن إبراهيم إسماعيل ثلاث عشرة سنة . وختن أبنه إسحاق لسبعة أيام . وروى عن فاطمة أنها كانت تختن ولدها يوم السابع ؛ وأنكر ذلك مالك وقال ذلك من عمل اليهود . ذكره عنه ابن وهب . وقال الليث بن سعد : يُختن الصبي ما بين سبع سنين إلى عشر . ونحوه روى ابن وهب عن مالك . وقال أحمد : لم أسمع في ذلك شيئا . وفي البخارى عن سعيد بن جبير قال : سئل ابن عباس : مثل من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أنا يومئذ مختون . قال : وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك أو يقارب الاحتلام .

وأستحب العلماء في الرجل الكبير يُسلم أن يختن ؛ وكان عطاء يقول : لا يتم إسلامه حتى يختن وإن بلغ ثمانين سنة . وروى عن الحسن أنه كان يرخّص للشيخ الذي يُسلم ألا يختن ، ولا يرى به بأسا ولا بشهادته وذبيحته وجمعه وصلاته ؛ قال ابن عبد البر : وعامة أهل العلم على هذا . وحديث بريرة في حج الأغلف لا يثبت . وروى عن ابن عباس وجابر ابن زيد وعكرمة : أن الأغلف لا تؤكل ذبيحته ولا تجوز شهادته .

التاسعة — قوله : « وأول من استحدث » فالاستحداث استعمال الحديد في حلق العانة . وروى أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أظلى^(١) ولّى عانته بيده . وروى ابن عباس أن رجلا ظلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا بلغ إلى عانته قال له : أخرج عني ، ثم ظلى عانته بيده . وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتنّور ، وكان إذا كثرت الشعر على عانته حلقه . قال ابن خزيمة منداد : وهذا يدل على أن الأكثر من فعله كان الحلق وإنما تنّور نادرا ، ليصح الجمع بين الحديثين .

(١) اظلى : يعنى بالنورة وهى حجر يخذ منه طلاء لإزالة الشعر من بواطن الجسد .

العاشرة - في تقليم الأظفار . وتقليم الأظفار : قَصَّهَا ؛ والقَلَامَةُ ما يزال منها . وقال مالك : أُحِبَّ للنساء من قص الأظفار وحلق العانة مثل ما هو على الرجال . ذكره الحارث ابن مسكين ومُخْتَوِّبٌ عن ابن القاسم . وذكر الترمذی الحكيم في « نواذر الأصول » له (الأصل التاسع والعشرون) : حَدَّثَنَا عمر بن أبى عمر قال حَدَّثَنَا إبراهيم بن العلاء الزبيدي عن عمر بن بلال الْفَزَارِيُّ قال سمعت عبد الله بن بشر المازني يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” قُصُّوا أَظْفَارَكُمْ وَأَدْفِنُوا قُلَامَاتَكُمْ وَتَقُوا بِرَأْسِكُمْ وَنَظَفُوا لِبَاسَكُمْ مِنَ الطَّعَامِ وَتَسْنِنُوا وَلَا تَدْخُلُوا عَلَى نَحْرٍ بَحْرًا ” ثم تكلم عليه فاحسن . قال الترمذی : فأما قص الأظفار فمن أجل أنه يَحْدُشُ وَيَحْجُسُ وَيَضُرُّ ، وهو مجتمع الوسخ ، فربما أجنب ولا يصل الماء إلى البشرة من أجل الوسخ فلا يزال جُنْبًا . ومن أجنب فبقي موضع إبرة من جسده بعد الغسل غير مغسول فهو جُنْبٌ على حاله حتى يتم الغسل جسده كله ؛ فلذلك نَدَبَهُمْ إلى قص الأظفار . والأظافر جمع الأظفر ، والأظفار جمع الظفر . وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سها في صلاته فقال : ” وما لي لا أُوهِمُ وَرَفَعُ أَحَدَكُمْ بَيْنَ ظَفَرِهِ وَأَمَلْتُهُ وَيَسْأَلُنِي أَحَدُكُمْ عَنْ خَبَرِ السَّمَاءِ فِي أَظْفَارِهِ الْجَنَابَةِ وَالتَّقَتْ “ . وذكر هذا الخبر أبو الحسن علي بن محمد الطبري المعروف باليكا في « أحكام القرآن » له ، عن سليمان بن فرج أبي واصل قال : أتيت أبا أيوب رضي الله عنه فصالحته ، فرأى في أظفاري طولاً فقال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن خبر السماء فقال : ” يحيى أحدكم يسأل عن خبر السماء وأظفاره كأظفار الطير حتى يجتمع فيها الوسخ والتَّقَتْ “ .

وأما قوله : ” أَدْفِنُوا قُلَامَاتَكُمْ “ فإن جسد المؤمن ذو حرمة ، فما سقط منه وزال عنه لحفظه من الحرمة قائم ، فيحق عليه أن يدفنه ، كما أنه لو مات دفن ، فإذا مات بعضه فكذلك أيضاً تقام حرمة بدفنه ؛ كي لا يتفرق ولا يقع في النار أو في مزابيل فذرة . وقد أمر رسول الله

(١) اضطربت الأصول في رسم هذه الكلمة ، والتصويب عن « نواذر الأصول » وسبق المؤلف رحمه الله

كلام الترمذی عن هذا الحديث . (٢) الرفع : الوسخ الذي بين الأظفار والظفر .

صلى الله عليه وسلم بدفن دمه حيث أحتمى كي لا تحت عنه الكلاب . حدثنا بذلك أبي رحمه الله تعالى قال حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا الهيثم بن القاسم بن عبد الرحمن بن ماعز قال سمعت عامر بن عبد الله بن الزبير يقول إن أباه حدثه أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محتجم، فلما فرغ قال : " يا عبد الله أذهب بهذا الدم فأهريقه حيث لا يراك أحد " . فلما برز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمد إلى الدم فشربه ؛ فلما رجع قال : " يا عبد الله ما صنعت به ؟ " . قال : جعلته في أخفى مكان ظننت أنه خافياً عن الناس . قال : " لملك شربته ؟ " قال نعم . قال : " لم شربت الدم [وَيَلُّ لِلنَّاسِ مِنْكَ وَ] وَيَلُّ لَكَ مِنَ النَّاسِ " . حدثني أبي قال حدثنا مالك بن سليمان الهروي قال حدثنا داود بن عبد الرحمن عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بدفن سبعة أشياء من الإنسان : الشعر، والظفر، والدم، والحيضة، والسن، والقلقة، والبشيمة . وأما قوله : " نَقُّوا بِرَاجِحِكُمْ " فالبراجم تلك الفضون من المفاصل، وهي مجتمع الدرن (واحدتها بُرْجَة) وهو ظهر عقدة كل مفصل؛ فظهر العقدة يسمى بُرْجَة، وما بين العقدتين تسمى راجبة، وجمعها رواجب؛ وذلك مما يلي ظهرها، وهي قصبه الأصبع؛ فلكل أصبع بُرْجَتان وثلاث رواجب إلا الإبهام فإن لها بُرْجَة وراجتين؛ فأمر بتنقيته لثلاث دَرَن فتبقى فيه الجنابة، ويحول الدرن بين الماء والبشرة .

وأما قوله : " نَقُّوا لِتَأْتِكُمْ " فاللثة واحدة، واللثات جماعة، وهي اللحمية فوق الأسنان ودون الأسنان، وهي منابتها . والعُمُور : اللحمية القليلة بين السنين، وأحداهما عُمر . فأمر بتنظيفها لثلاث يبق فيها وضر الطعام فتغير عليه النكهة وتندكر الرائحة، ويتأذى الملسكان؛ لأنه طريق القرآن، ومقعد المملكين عند نأبيه . ورُوي في الخبر في قوله تعالى : « مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ » (٢) قال : عند نأبيه . حدثنا بذلك محمد بن علي الشقيق قال سمعت أبي يذكر ذلك عن سفيان بن عيينة، وجاد ما قال ؛ وذلك أن اللفظ هو عمل الشفتين يلفظ

الكلام عن لسانه إلى البراز . وقوله : « لَدَيْهِ » أى عنده ، واللدى والعند في لغتهم السائرة بمعنى واحد ، وكذلك قولهم « لَدُنْ » فالنون زائدة . فكانت الآية تنبئ أن الرقيب عَتِيد عند معظ الكلام وهو الناب .

وأما قوله : « تَسْنُونَا » وهو السواك مأخوذ من السَّن ، أى نَظَّفُوا السِّن .

وقوله : « لَا تَدْخُلُوا عَلَى نَحْرًا بُحْرًا » فالمحفوظ عندى « قُلًّا وَقُلًّا » . وسمعت

الجارود يذكر عن النضر قال : الأفلح الذى قد أصفرت أسنانه حتى يَجَرَّت من باطنها ، ولا أعرف القَحْر . والبحر : الذى تجده له رائحة منكرة لبشرته ؛ يقال : رجل أبخر ، ورجل بُحْر . حدثنا الجارود قال حدثنا جرير عن منصور عن أبى على عن أبى جعفر بن تمام بن العباس عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَسْنَا كُوا مَالَكُمْ تَدْخُلُونَ عَلَى قُلًّا » .

الحادية عشرة — فى قص الشارب . وهو الأخذ منه حتى يبدو طَرْف الشَّفَّة وهو الإطَار ، ولا يجره فيمثل نفسه ؛ قاله مالك . وذكر ابن عبد الحكم عنه قال : وأرى أن يؤذّب من حلق شاربه . وذكر أشهب عنه أنه قال فى حلق الشارب : هذه بدع ، وأرى أن يُوجع ضرباً من فعله . وقال ابن خُوَيزٍ مندّد قال مالك : أرى أن يُوجع من حلقه ضرباً . كأنه يراه ممثلاً بنفسه ، وكذلك بنفسه الشعر ، وتقصره عنده أولى من حلقه . وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان ذالمة ؛ وكان أصحابه من بين وافر الشعر أو مُقَصَّر ؛ وإنما حَلَقُوا فى التُّسْك . وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقص أطافره وشاربه قبل أن يخرج إلى الجمعة . وقال الطحاوى : لم نجد عن الشافعى فى هذا شيئاً منصوباً ، وأصحابه الذين رأيناهم : المَزْنِيّ والربيع كانا يُحْفِيَان شواربهما ، ويدلّ ذلك أنهما أخذّا ذلك عن الشافعى رحمه الله تعالى . قال : وأما أبو حنيفة وزُفَر وأبو يوسف ومحمد فكان مذهبهم فى شعر الرأس والشارب أن الإحفاء أفضل من التقصير . وذكر ابن خُوَيزٍ مندّد عن الشافعى أن مذهبهم فى حلق الشارب كذهب أبى حنيفة سواء . وقال أبو بكر الأَثَرَم : رأيت أحمد بن حنبل يُحْفِي شاربه شديداً ، وسمعت سئل عن السنة فى إحفاء الشارب فقال : يُحْفَى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « احْفُوا الشَّوَارِب » . قال أبو عمر : إنما فى هذا الباب

أصلان : أحدهما - أُحْفُوا ، وهو لفظ محتمل التأويل . والثاني - قَصَّ الشارب ، وهو مفسر ، والمفسر يقضى على الجمل ، وهو عمل أهل المدينة ، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب . روى الترمذى عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من شاربته ويقول : ” إن إبراهيم خليل الرحمن كان يفعله “ . قال : هذا حديث حسن غريب . وخرج مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” الفطرة خمسُ الأختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط “ . وفيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” خالفوا المشركين أُحْفُوا الشوارب وأوقوا اللحي “^(١) . والأعاجم يقصون لحاهم ، ويوفرون شواربهم أو يوفرونها معاً ، وذلك عكس الجمال والنظافة . ذكر رزين عن نافع أن ابن عمر كان يُحْفِي شاربته حتى ينظر إلى الجلد ، ويأخذ هذين ، يعنى ما بين الشارب والحية . وفي البخارى : وكان ابن عمر يأخذ من طول لحيته ما زاد على القبضة إذا حج أو أعتمر . وروى الترمذى عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها . قال : هذا حديث غريب . الثانية عشرة - وأما الإبط فسنته التفت ، كما أن سنة العانة الحلق ، فلو عكس جاز لحصول النظافة ، والأول أولى ؛ لأنه المتيسر المعتاد .

الثالثة عشرة - وفرق الشعر : تفريقه فى المَفْرِق ، وفي صفته صلى الله عليه وسلم : إن أنفرت عَقبته فرق ؛ يقال : فرقت الشعرَ أَفْرُقَهُ فَرَقًا ؛ يقول : إن أنفرت شعر رأسه فرقه فى مَفْرِقه ، فإن لم ينفرق تركه وفرةً واحدةً^(٢) . خرج النسائى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُسَدِّل شعره ، وكان المشركون يفتشقون شعورهم ، وكان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، ثم فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ؛ أخرجه البخارى ومسلم عن أنس . قال القاضى عياض : سَدَّل الشعر إرساله ، والمراد به هاهنا عند العلماء إرساله على الجبين ، وأتخاذه كالفَصَّة ؛ والفرق فى الشعر سنة ؛ لأنه الذى رجع إليه النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى أن عمر بن عبد العزيز كان إذا أنصرف من الجمعة

(١) إخفاء الشوارب : قص ما طال منها . وإعفاء اللحي : توفيرها . (٢) الفرق : وسط الرأس .

(٣) العقبية : الشعر المقصوص ، وهو نحو من المصفور . (٤) الوفرة : الشعر المجتمع على الرأس .

أقام على باب المسجد حرساً يميزون ناصية كل من لم يفرق شعره . وقد قيل : إن الفرق كان من سنة إبراهيم عليه السلام ؛ فالله أعلم .

الرابعة عشرة — وأما الشَّيبُ فنُورٌ ويُكره تنفُّه ؛ ففي النسائي وأبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تنفثوا الشَّيب" ما من مسلم يشيب شَيْبَةً في الإسلام إلا كانت له نورا يوم القيامة وكتب الله له حسنة وحط عنه خطيئة " .

قلت : وكما يُكره تنفُّه كذلك يُكره تنفيره بالسواد ، فأما تغييره بغير السواد بخافز ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في حق أبي عُثَّافَة — وقد جرى به ولحيته كاللثغامة بياضا — : "غَيَّرُوا هذا بشيء ، وأجتنبوا السواد" . ولقد أحسن من قال :

يسودُّ أعلاها ويبيضُ أصلها • ولا خير في الأعلى إذا فسد الأصل
وقال آخر :

يا خاضبَ الشَّيبِ بالحناء تستره • سَلِ المليكَ له سِتْرًا من النار
الخامسة عشرة — وأما الثريد فهو أزكى الطعام وأكثره بركة ، وهو طعام العرب ، وقد شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالفضل على سائر الطعام فقال : "فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام" . وفي صحيح البُخَارِيِّ عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت إذا تَرَدَّتْ غَطَّتْهُ شَيْثًا حتى يذهب قُوْرُهُ وتقول : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "إنه أعظم للبركة" .

السادسة عشرة — قلت : وهذا كله في معنى ما ذكره عبد الرزاق عن ابن عباس ، وما قاله سعيد بن المسيَّب وغيره . وبإتي ذكر المضمضة والاستنشاق والسواك في سورة «النساء» وحكم الاستنجاء في «براءة»^(٣) وحكم الضيافة في «هود»^(٤) إن شاء الله تعالى . وخرج مسلم عن أنس قال : وُقِّتَ لنا في قصِّ الشارب وتقليم الأظفار ونَشْفِ الإبط وحلق العانة ألا نترك أكثر من أربعين ليلة . قال علماؤنا : هذا تحديد في أكثر المدة ،

(١) الثغامة : نبت أبيض الثمر والزهري يشبه بياض الشَّيب . (٢) راجع ج ٥ ص ٢١٢ .

(٣) راجع ج ٨ ص ٢٦٢ (٤) راجع ج ٩ ص ٦٤

والمستحب تفقد ذلك من الجمعة إلى الجمعة ؛ وهذا الحديث يرويه جعفر بن سليمان . قال العقيل : في حديثه نظر . وقال أبو عمر فيه : ليس بحجة ؛ لسوء حفظه وكثرة غلطه . وهذا الحديث ليس بالقوى من جهة النقل ، ولكنه قد قال به قوم ، وأكثرهم على ألا توقيت في ذلك ، وبالله التوفيق .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ الإمام : القدرة ، ومنه قيل لحيط البناء : إمام ، وللطريق : إمام ؛ لأنه يؤم فيه للسالك ، أى يقصد . فالمعنى : جعلناك للناس إماماً يأتون بك في هذه الحصال ، ويقتدى بك الصالحون . فجعله الله تعالى إماماً لأهل طاعته ؛ فلذلك آجتمعت الأنم على الدعوى فيه — والله أعلم — أنه كان حقيقاً .
الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ دعاء على جهة الرغاء إلى الله تعالى ؛ أى من ذُرِّيَّتِي يارب فأجعل . وقيل : هذا منه على جهة الاستفهام عنهم ؛ أى ومن ذُرِّيَّتِي يارب ماذا يكون ؟ فأخبره الله تعالى أن فيهم عاصياً وظالماً لا يستحق الإمامة . قال ابن عباس : سأل إبراهيم عليه السلام أن يجعل من ذُرِّيَّتِهِ إماماً ؛ فأعلمه الله أن في ذُرِّيَّتِهِ من يعصى فقال : « لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ » .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ أصل ذُرِّيَّة ، فعلية من الذر ، لأن الله تعالى أخرج الخلق من صلب آدم عليه السلام كالذر حين أشهدهم على أنفسهم . وقيل : هو مأخوذ من ذرأ الله الخلق يذرؤهم ذرأً خلقهم ؛ ومنه الذرية وهى نسل الثقلين ؛ إلا أن العرب تركت همزها ، والجمع الذرارى . وقرأ زيد بن ثابت « ذرية » بكسر الهمزة وبفتحة . قال ابن جني أبو الفتح عثمان : يحتمل أصل هذا الحرف أربعة ألفاظ : أحدها — ذرأ ، والثانى — دَرَر ، والثالث — ذرو ، والرابع ذرى ؛ فأما الهمزة فن ذرأ الله الخلق ، وأما دَرَر فن لفظ الذر ومعناه ، وذلك لما ورد في الخبر « أن الخلق كان كالذر » وأما الواو والياء ، فن ذَرَوْتُ الحَبَّ وَذَرَيْتُهُ يَقَالَانِ جميعاً ، وذلك قوله تعالى : « فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ^(١) أَلْيَاح » وهذا للطفه وخفته ، وتلك حال الذر أيضاً . قال الجوهري :

ذَرَّتْ الرِّيحُ التُّرابَ وَغَيْرُهُ تَذَرُّهُ وَتَذَرُّهُ ذُرُوءًا ذُرِّيًّا أَى سَفْتَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : ذَرَى النَّاسَ الْحَنَظَةَ ، وَأَذَرَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَلْقَيْتَهُ ، كَمَا لَقَاكَ الْحَبُّ لِلزَّرْعِ . وَطَعَنَهُ فَأَذَرَاهُ عَنْ ظَهْرِ دَابَّتِهِ ، أَى أَلْقَاهُ . وَقَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّمَا سُمُّوا ذُرِّيَّةً ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَرَأَهَا عَلَى الْأَرْضِ كَمَا ذَرَأَ الزَّارِعُ الْبَذْرَ . وَقِيلَ : أَصْلُ ذُرِّيَّةٍ ، ذُرُورَةٌ ، لَكِنْ لِمَا كَثُرَ التَّضْعِيفُ أَبْدَلَ مِنْ أَحَدَى الرَّمَاةِ يَاءً ، فَصَارَتْ ذُرُوءِيَّةً ، ثُمَّ أَدْغَمَتْ الْوَاوُ فِي الْيَاءِ فَصَارَتْ ذُرِّيَّةً . وَالْمُرَادُ بِالذَّرِيَّةِ هُنَا الْأَبْنَاءُ خَاصَّةً ، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ »^(١) يَعْنِي آبَاءَهُمْ .

الموفية عشرين — قوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ اختلف في المراد بالعهد ؛ فروى أبو صالح عن ابن عباس أنه النبوة ؛ وقاله السُّدِّيُّ . مجاهد : الإمامة . قتادة : الإيمان . عطاء : الرحمة . الضحاك : دين الله تعالى . وقيل : عهده أمره . ويطلق العهد على الأمر ، قال الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ^(٢) لِنَا » أَى أَمَرَنَا . وقال : « أَلَمْ أَعْهَدْ لَكُمْ يَا بَنِي آدَمَ » يعنى أَلَمْ أَقْدِمَ إِلَيْكُمْ الْأَمْرَ بِهِ ؛ وَإِذَا كَانَ عَهْدُ اللَّهِ هُوَ أَوْامِرُهُ فَقَوْلُهُ : « لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ » أَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا بِجُلٍ مِنْ يَقْبَلُ مِنْهُمْ أَوْامِرَ اللَّهِ وَلَا يَقِيمُونَ عَلَيْهَا ؛ عَلَى مَا بَاقَى بَيَانُهُ بَعْدَ هَذَا أَتَّفَقَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وروى معمر عن قتادة في قوله تعالى : « لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ » قال : لَا يَتَّأَلُ عَهْدَ اللَّهِ فِي آخِرَةِ الظَّالِمِينَ ؛ فَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَقَدْ نَالَهُ الظَّالِمُ فَاثْمَنَ بِهِ ، وَأَكَلَ وَعَاشَ وَأَبْصَرَ . قال الزجاج : وهذا قول حسن ، أَى لَا يَتَّأَلُ أَمَانِي الظَّالِمِينَ ، أَى لَا أَوْثَنَهُمْ مِنْ عَذَابِي . وقال سعيد بن جبير : الظالم هنا المشرك . وقرأ ابن مسعود وطلحة بن مُصَرِّف « لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ » برفع الظالمون . الباقر بالنصب . وأسكن حمزة وحفص وأَبْنُ مُحْيِصِنٍ الْيَاءَ فِي « عَهْدِي » ، وَفَتْحَهَا الْبَاقُونَ .

الحادية والعشرون — استدل جماعة من العلماء بهذه الآية على أن الإمام يكون من أهل العدل والإحسان والفضل مع القوة على القيام بذلك ، وهو الذى أمر النبي صلى الله عليه وسلم ألا ينازعوا الأمر أهله ؛ على ما تقدّم من القول فيه^(٣) . فأما أهل الفسوق والجور والظلم

(١) راجع ج ١٥ ص ٣٤ (٢) راجع ج ٤ ص ٢٩٥ (٣) ف ب ج : « ولا يفنون عليها » .
(٤) اتَّفَقَ : الْآنَ . وَضَلَّتِ الشَّيْءَ أَتَّفَقَ : أَى فِي أَوَّلِ وَقْتٍ يَقْرُبُ مِنْهُ . (٥) راجع ج ١ ص ٢٦٤ طبعة ثانية .

(١١) فليسوا له بأهل؛ لقوله تعالى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» ولهذا خرج ابن الزبير والحسين ابن علي رضي الله عنهم. وخرج خيار أهل العراق وعلمائهم على المجاج، وأخرج أهل المدينة بنى أمية وقاموا عليهم، فكانت الحزوة التي أوقعها بهم مسلم بن عقبة.

والذي عليه الأكثر من العلماء أن الصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وأنطلاق أيدي السفهاء، وشن الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض. والأول مذهب طائفة من المعتزلة، وهو مذهب الخوارج، فأعلمه.

الثانية والعشرون — قال ابن خُوَيْرِ مَنَاد: وكل من كان ظالماً لم يكن نبياً ولا خليفة ولا حاكماً ولا مُقْتَبِياً، ولا إمامَ صلاة، ولا يُقْبَلُ عنه ما يرويه عن صاحب الشريعة، ولا تُقْبَلُ شهادته في الأحكام، غير أنه لا يُعزل بفسقه حتى يعزله أهل الحَلِّ والعقد. وما تقدم من أحكامه موافقاً للصواب ماضٍ غير منقوض. وقد نص مالك على هذا في الخوارج والبلغاة أن أحكامهم لا تُنْقَضُ إذا أصابوا بها وجهاً من الاجتهاد، ولم يخرجوا الإجماع، أو يخالفوا النصوص. وإنما قلنا ذلك لإجماع الصحابة، وذلك أن الخوارج قد خرجوا في أيامهم ولم ينقل أن الأئمة تبعوا أحكامهم، ولا نقضوا شيئاً منها، ولا أعادوا أخذ الزكاة ولا إقامة الحدود التي أخذوا وأقاموا؛ فدل على أنهم إذا أصابوا وجه الاجتهاد لم يتعزز لأحكامهم.

الثالثة والعشرون — قال ابن خُوَيْرِ مَنَاد: وأما أخذ الأرزاق من الأئمة الظلمة فلذلك ثلاثة أحوال: إن كان جميع ما في أيديهم مأخوذاً على موجب الشريعة بجائز أخذه، وقد أخذت الصحابة والتابعون من يد المجاج وغيره. وإن كان مختلطاً حلالاً وظالماً كما في أيدي

(١) في ب، ج: «والحسن». (٢) الذي في الأصول: «عقبة بن مسلم» وهو تحريف. ويوم الحرة ذكره ابن الأثير في النهاية فقال: «وهو يوم مشهور في الإسلام أيام يزيد بن معاوية لما أتهب المدينة عسكروا من أهل الشام الذين ندبهم لقتال أهل المدينة من الصحابة والتابعين، وأمر عليهم مسلم بن عقبة المزني في ذي الحجة سنة ثلاث وستين، «عقبيا هلك يزيد. والحرة هذه: أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود كثيرة وكانت الوقعة بها». ويراجع تاريخ الطبري وابن الأثير والنجوم الزاهرة في حوادث سنة ثلاث وستين.

الأمراء اليوم فالورع تركه ، ويجوز للحتاج أخذه ، وهو كلص في يده مال مسروق ، ومال جيد حلال قد وكله فيه رجل بقاء اللص يتصدق به على إنسان فيجوز أن تؤخذ منه الصدقة ، وإن كان قد يجوز أن يكون اللص يتصدق ببعض ما سرق ، إذا لم يكن شيء معروف بنهب ، وكذلك لو باع أو اشترى كان العقد صحيحا لازما — وإن كان الورع التنزه عنه — وذلك أن الأموال لا تُحرم بأعيانها وإنما تُحرم بلحاتها . وإن كان ما في أيديهم ظلما صراحا فلا يجوز أن يؤخذ من أيديهم . ولو كان ما في أيديهم من المال مقصوبا غير أنه لا يعرف له صاحب ولا مطالب ، فهو كما لو وجد في أيدي اللصوص وقطاع الطريق ، ويجعل في بيت المال وينظر طالبا بقدر الاجتهاد ، فإذا لم يعرف صرفه الإمام في مصالح المسلمين .

قوله تعالى : **وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيبَتِ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾**

قوله تعالى : (**وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيبَتِ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا**) فيه مسائلتان :

الأولى — قوله تعالى : (**جَعَلْنَا**) بمعنى صيرنا لتعديده إلى مفعولين ، وقد تقدم . (**آلِيبَتِ**) يعني الكعبة (**مَثَابَةً**) أي مرجعا ، يقال : تاب يثوب مَثَابًا ومَثَابَةً وتُؤوَبًا وتُؤَابًا . فالمَثَابَةُ مصدر وُصف به ويراد به الموضع الذي يُتاب إليه ، أي يرجع إليه . قال ورقة بن نوفل في الكعبة :
مَثَابًا لِأَفْنَاءِ الْقَبَائِلِ كُلِّهَا • تَحُبُّ إِلَيْهَا الْعَمَلَاتُ الدَّوَامِلُ

وقرأ الأعشى « مَثَابَاتٍ » على الجمع . ويحتمل أن يكون من الثواب ، أي يثابون هناك . وقال مجاهد : لا يقضى أحد منه وطرا ، قال الشاعر :

جُعِلَ الْبَيْتُ مَثَابًا لَهُمْ * لَيْسَ مِنْهُ الدَّهْرُ يَقْضُونَ الْوَطَرَ

والأصل منوثة ، فُلبت حركة الواو على التاء فقلبت الواو ألفا أتباعا لثاب يثوب ، وانتصب على المفعول الثاني ، ودخلت الهاء للبالغة لكثرة من يثوب أي يرجع ، لأنه قل ما يفارق أحد البيت إلا وهو يرى أنه لم يقض منه وطرا ، فهي كمنسابة وعلامة ، قاله الأخفش . وقال غيره : هي هاء تأنيث المصدر وليست للبالغة .

فإن قيل : ليس كل من جاء يعود إليه ؛ قيل : ليس يختص بمن ورد عليه ، وإنما المعنى أنه لا يخلو من الجملة ، ولا يعدم قاصدا من الناس ؛ والله تعالى أعلم .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ﴾ استدّل به أبو حنيفة وجماعة من فقهاء الأمصار على ترك إقامة الحد في الحرم على المحصن والسارق إذا لحا إليه ؛ وعَضِدُوا ذلك بقوله تعالى : « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آيِنًا » كأنه قال : آمنوا من دخل البيت . والصحيح إقامة الحدود في الحرم ، وأن ذلك من المنسوخ ؛ لأن الاتفاق حاصل أنه لا يقتل في البيت ، ويقتل خارج البيت . وإنما الخلاف هل يقتل في الحرم أم لا ؟ والحرم لا يقع عليه اسم البيت حقيقة . وقد أجمعوا أنه لو قتل في الحرم قُتل به ، ولو أتى حداً أُقيد منه فيه ، ولو حارب فيه حُورب وقُتل مكانه . وقال أبو حنيفة : من لحا إلى الحرم لا يُقتل فيه ولا يُتابع ، ولا يزال يُضيق عليه حتى يموت أو يخرج . فنحن نقتله بالسيف ، وهو يقتله بالجوع والصّد ؛ فأى قتل أشد من هذا . وفي قوله : « وَأَمَّا » تأكيد للأمر باستقبال الكعبة ؛ أى ليس في بيت المقدس هذه الفضيلة ، ولا يمحج إليه الناس ، ومن استعاذ بالحرم آمن من أن يغار عليه . وسيأتى بيان هذا في « المائدة » ^(١) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : « وَاتَّخِذُوا » قرأ نافع وأبْن عامر بفتح الخاء على جهة الخبر عن اتخذه من متبى إبراهيم ، وهو معطوف على « جعلنا » أى جعلنا البيت مثابةً واتخذوه مُصَلًّى . وقيل هو معطوف على تقدير إذ ، كأنه قال : وإذ جعلنا البيت مثابةً وإذ اتخذوا ؛ فعلى الأول الكلام جملة واحدة ، وعلى الثانى جملتان . وقرأ جمهور القراء « واتخذوا » بكسر الخاء على جهة الأمر ، قطعوه من الأول وجعلوه معطوفا جملة على جملة . قال المهدوى : يجوز أن يكون معطوفا على « آذِكُرُوا نِعْمَتِي » كأنه قال ذلك لليهود ، أو على معنى إذ جعلنا البيت ؛ لأن معناه آذكروا إذ جعلنا . أو على معنى قوله : « مثابةً » لأن معناه ثوبوا .

الثانية - روى ابن عمر قال قال عمر : وافقتُ ربِّي في ثلاث : في مقام إبراهيم ، وفي الحجاب ، وفي أسارى بدر . أخرجه مسلم وغيره . وخَرَّجَه البخاري عن أنس قال قال عمر : وافقت الله في ثلاث ، أو وافقتني ربِّي في ثلاث ... الحديث ، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده فقال : حَدَّثَنَا حماد بن سلمة حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ عُمَرُ : وافقت ربِّي في أربع ؛ قلت يا رسول الله : لو صليت خلف المقام ؟ فترلت هذه الآية : « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » قلت : يا رسول الله ، لو ضربت على نساءك الحجاب فإنه يدخل عليهن البر والفاجر ؟ فأنزل الله : « وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ » ، ونزلت هذه الآية : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ » ؛ فلما نزلت قلت أنا : تبارك الله أحسن الخالقين ؛ فترلت : « فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ، ودخلتُ على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : لتنتهن أو ليلدنه الله بأزواج خير منكن ؛ فترلت الآية : « عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ » .

قلت : ليس في هذه الرواية ذكر للأسارى ، فتكون موافقة عمر في خمس .

الثالثة - قوله تعالى : (مِنْ مَّقَامٍ) المقام في اللغة : موضع القدمين . قال النحاس : « مَقَامٌ » من قام يقوم ، يكون مصدراً وأسمًا للموضع . ومَقَامٌ مِنْ أَقَامَ ؛ فأما قول زهير :
وفيهـم مقاماتٌ حسانٌ وجوههم .^(١)
وأنديةٌ يتباهى القولُ والفعلُ

فعناه : فيهم أهل مقامات . واختلف في تعيين المقام على أقوال ؛ أحصها - أنه الحجر الذي تعرفه الناس اليوم الذي يصلون عنده ركعتي طواف القدوم . وهذا قول جابر بن عبد الله وابن عباس وقتادة وغيرهم . وفي صحيح مسلم من حديث جابر الطويل أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى البيت استلم الركن فرمل ثلاثا ، ومشى أربعا ؛ ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ : « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » فصلى ركعتين قرأ فيهما بـ « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » و « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » . وهذا يدل على أن ركعتي الطواف وغيرهما من الصلوات

(١) راجع ج ١٤ ص ٢٢٧ (٢) راجع ج ١٢ ص ١٠٩ ، ١١٠ (٣) راجع ج ١٨ ص ١٩٣

(٤) في نسخ الأصل : « وجوهها » . والتصويب عن الديوان . (٥) في ب ، ج ، ز : « فقد » .

[لأهل مكة أفضل و] يدل من وجه على أن الطواف للفرباء أفضل ، على ما يأتي .
 وفي البخاري : أنه الحجر الذي أرتفع عليه إبراهيم حين ضُف عن رفع الحجارة التي كان إسماعيل
 يتناولها ليأه في بناء البيت ، وغُرقت قدماء فيه . قال أنس : رأيت في المقام أثر أصابعه
 وعقبه وأخص قدميه ، غير أنه أذهب مسح الناس بأيديهم ؛ حكاه القسيري . وقال السدي :
 المقام الحجر الذي وضعت زوجته إسماعيل تحت قدم إبراهيم عليه السلام حين غسلت رأسه .
 وعن ابن عباس أيضا ومجاهد وعكرمة وعطاء : الحج كله . وعن عطاء : عرفة ومزدلفة
 والحجاء ؛ وقاله الشعبي . النخعي : الحرم كله مقام إبراهيم ؛ وقاله مجاهد .

قلت : والصحيح في المقام القول الأول ، حسب ما ثبت في الصحيح . ونخرج أبو نعيم
 من حديث محمد بن سُوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : نظر النبي صلى الله عليه وسلم
 إلى رجل بين الركن والمقام ، أو الباب والمقام وهو يدعو ويقول : اللهم أغفر لفلان ؛ فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم : " ما هذا ؟ " فقال : رجل استودعني أن أدخوله في هذا
 المقام ؛ فقال : " أرجع فقد غُفر لصاحبك " . قال أبو نعيم : حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد
 ابن إبراهيم القاضي قال حدثنا محمد بن عاصم بن يحيى الكاتب قال حدثنا عبد الرحمن بن
 القاسم القطان الكوفي قال حدثنا الحارث بن عمران الجعفي عن محمد بن سُوقة ؛ فذكره .
 قال أبو نعيم : كذا رواه عبد الرحمن عن الحارث عن محمد عن جابر ؛ وإنما يعرف من حديث
 الحارث عن محمد عن عكرمة عن ابن عباس . ومعنى « مُصَلِّي » : مدعى يُدعى فيه ؛ قاله مجاهد .
 وقيل : موضع صلاة يصلّي عنده ؛ قاله قتادة . وقيل : قبلة يقف الإمام عندها ؛ قاله الحسن .
 قوله تعالى : ﴿ وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهْرًا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ
 وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَعَهْدَنَا ﴾ قيل : معناه أمرنا . وقيل : أوجبتنا . ﴿ أَنَّ
 طَهْرًا ﴾ « أن » في موضع نصب على تقدير حذف الخافض . وقال سيويه : إنما بمعنى أي
 (١) زيادة يقتضيه السياق ، وقد اعتمادنا في زيادتها على ما ورد في المسألة السادسة ص ١١٦ من هذا الجزء .
 (٢) هذا الاسم ساقط من ب ، ج ، ز .

مفسرة، فلا موضع لها من الإعراب . وقال الكوفيون : تكون بمعنى القول . و « طَهَّرَا » قيل معناه : من الأوثان ؛ عن مجاهد والزهرى . وقال عبيد بن عمير وسعيد بن جبير : من الآفات والريب . وقيل : من الكفار . وقال السدي : أبنياه وأسائه على طهارة ونية طهارة ؛ فيجىء مثل قوله : « أُسِّسَ عَلَى النَّقْوَى ^(١) » . وقال يمان : بَحْرَاءَ وَخَلْقَاهُ . (يَنْتَى) أضاف البيت إلى نفسه إضافة تشريف وتكريم ، وهى إضافة مخلوق إلى خالق ، ومملوك إلى مالك . وقرأ الحسن وآبن أبى إسحاق وأهل المدينة وهشام وحفص : « يَنْتَى » بفتح الياء ، والآخرين بإسكانها .

الثانية - قوله تعالى : (لِلطَّائِفِينَ) ظاهره الذين يطوفون به ؛ وهو قول عطاء . وقال سعيد بن جبير : معناه للغرباء الطائرين على مكة ؛ وفيه بُعد . (وَأَلْعَاكِفِينَ) المقيمين من بلدى وغريب ؛ عن عطاء . وكذلك قوله : « لِلطَّائِفِينَ » . والعكوف فى اللغة : اللزوم والإقبال على الشيء ؛ كما قال الشاعر ^(٢) :

* عَكَفَ النَّيِّيطُ يَلْعَبُونَ الْفَتْرَجَا ^(٣) *

وقال مجاهد : العاكفون المجاورون . آبن عباس : المصلون . وقيل : الجالسون بغير طواف ؛ والمعنى متقارب . (وَأَلْرُكَّجَ الشَّجُودِ) أى المصلون عند الكعبة . وخص الركوع والسجود بالذكر ؛ لأنهما أقرب أحوال المصلى إلى الله تعالى . وقد تقدّم معنى الركوع والسجود لغة والحمد لله .

الثالثة - لما قال الله تعالى « أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي » دخل فيه بالمعنى جميع بيوته تعالى ؛ فيكون حكمها حكمه فى التطهير والنظافة . وإنما خص الكعبة بالذكر لأنه لم يكن هناك غيرها ، أو لكونها أعظم حرمة ؛ والأول أظهر ، والله أعلم . وفى التزيل « فِي بُيُوتِ آذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعُ ^(٤) » وهناك يأتى حكم المساجد إن شاء الله تعالى . وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه

(١) راجع ج ٨ ص ٢٥٩ (٢) هو المعاج ، يصف نورا . ومصدر البيت : * فنه يكفن به إذا حجا *

(٣) الفتجة والفترج (فتح فسكون) : رفص العجم إذا أخذ بعضهم يد بعض وهم يرقصون .

(٤) راجع ج ١ ص ٢٩١ ، ٣٤٤ طبع ثانية . (٥) راجع ج ١٢ ص ٢٦٤

سمع صوت رجل في المسجد فقال : ما هذا ! أتدري أين أنت ! ؟ وقال حذيفة قال النبي صلى الله عليه وسلم : ” إن الله أوحى إلى يا أخا المنذرين يا أخا المرسلين أنذر قومك ألا يدخلوا بيوتا من بيوتى إلا بقلوب سليمة والسنة صادقة وأيد نقيّة وفروج طاهرة وآلا يدخلوا بيوتا من بيوتى ما دام لأحد عندهم مظلمة فإنى ألعنه ما دام قائما بين يديّ حتى يردّ تلك الظلامة إلى أهلها فاكون سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويكون من أوليائى وأصفيائى ويكون جارى مع التبيين والصديقين والشهداء والصالحين “ .

الرابعة - استدل الشافعى وأبو حنيفة والثورى وجماعة من السلف بهذه الآية على جواز الصلاة الفرض والنفل داخل البيت . قال الشافعى رحمه الله : إن صلى في جوفها مستقبلا حائطا من حيطانها فصلاته جائزة ، وإن صلى نحو الباب والباب مفتوح فصلاته باطلة ، وكذلك من صلى على ظهرها ؛ لأنه لم يستقبل منها شيئا . وقال مالك : لا يصلى فيه الفرض ولا السنن ، ويصلى فيه التطوع ؛ غير أنه إن صلى فيه الفرض أعاد في الوقت . وقال أصبغ : يعيد أبدا .

قلت : وهو الصحيح ؛ لما رواه مسلم عن ابن عباس قال : أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج منه ؛ فلما خرج ركع في قُبُل الكعبة ركعتين وقال : ” هذه القبلة “ وهذا نص .

فإن قيل : فقد روى البخارى عن ابن عمر قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة المحجّج البيت فأغلقوا عليهم الباب . فلما فتحو كنت أول من وُلج فقلت بلالاً فسأله : هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال ، نعم بين العمودين اليمانيين . وأخرجه مسلم ، وفيه قال : جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه ؛ وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة . قلنا : هذا يحتمل أن يكون صلى بمعنى دعا ، كما قال أسامة ؛ ويحتمل أن يكون صلى الصلاة العرفية ، وإذا أحتمل هذا وهذا سقط الاحتجاج به .

فإن قيل : فقد روى ابن المنذر وغيره عن أسامة قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم صوراً في الكعبة فكنت آتية بماء في الدلو يضرب به تلك الصور . وخبره أبو داود الطيالسي قال : حدثنا ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران قال حدثنا عمير مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد قال : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة ورأى صوراً قال : فدما بدلو من ماء فأتيته به بفعل يحوها ويقول : "قاتل الله قوماً يصورون ما لا يخلقون" . فيحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى في حالة مضى أسامة في طلب الماء فشاهد بلال ما لم يشاهده أسامة ، فكان من أثبت أولى من نفي ؛ وقد قال أسامة نفسه : فأخذ الناس بقول بلال وتركوا قولي . وقد روى مجاهد عن عبد الله بن صفوان قال قلت لعمر بن الخطاب : كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة؟ قال : صلى ركعتين . قلنا : هذا محمول على النافلة ، ولا نعم خلافاً بين العلماء في صحة النافلة في الكعبة ، وأما الفرض فلا ؛ لأن الله تعالى عين الجهة بقوله تعالى : « قُولُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » على ما يأتي بيانه ، وقوله صلى الله عليه وسلم لما خرج : "هذه القبلة" فعينها كما عينها الله تعالى . ولو كان الفرض يصح داخلها لما قال : "هذه القبلة" . وبهذا يصح الجمع بين الأحاديث ، وهو أولى من إسقاط بعضها ؛ فلا تعارض ، والحمد لله .

الخامسة — واختلفوا أيضاً في الصلاة على ظهرها ؛ فقال الشافعي ما ذكرناه . وقال مالك : من صلى على ظهر الكعبة أعاد في الوقت . وقد روى عن بعض أصحاب مالك : يعيد أبداً . وقال أبو حنيفة : من صلى على ظهر الكعبة فلا شيء عليه .

السادسة — واختلفوا أيضاً أيما أفضل الصلاة عند البيت أو الطواف به ؟ فقال مالك : الطواف لأهل الأمصار أفضل ، والصلاة لأهل مكة أفضل . وذكر عن ابن عباس وعطاء ومجاهد . والجمهور على أن الصلاة أفضل . وفي الخبر : "لولا رجال خُشع وشيوخ رُكع وأطفال رُضع وبهائم رُقع لصبنا عليكم العذاب صباً" . ذكر أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب في كتاب (السابق واللاحق) عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : "لولا فيكم رجال خُشِعَ وبهائم رُتِعَ وصبيات رُضِعَ لَصَبَّ العذاب على المذنبين صَبًّا" . لم يذكر فيه « وشيوخ ركع » . وفي حديث أبي ذر " الصلاة خير موضوع فاستكثروا استقل " . نرجه الآجری . والأخبار في فضل الصلاة والسجود كثيرة تشهد لقول الجمهور ، والله تعالى أعلم .

قوله تعالى : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَنِشَ الْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾
وفيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (بَلَدًا آمِنًا) يعني مكة ؛ فدعا لفرزته وغيرهم بالأمن وردغ العيش . فروى أنه لما دعا بهذا الدعاء أمر الله تعالى جبريل فأقطع الطائف من الشام طائف بها حول البيت أسبوعا ، فُسِّمَت الطائف لذلك ، ثم أنزلها تهامة ؛ وكانت مكة وما يليها حين ذلك قفرًا لا ماء ولا نبات ، فبارك الله فيما حولها كالطائف وغيرها ، وأنبث فيها أنواع الثمرات ، على ما يأتي بيانه في سورة « إبراهيم » ^(١) إن شاء الله تعالى .

الثانية - اختلف العلماء في مكة هل صارت حرمًا آمِنًا بسؤال إبراهيم أو كانت قبله كذلك على قولين :

أحدهما - أنها لم تزل حرمًا من الجبارة المسلطين ، ومن الخسوف والزلازل ، وسائر المثلات التي تحمل بالبلاد ، وجعل في النفوس المتمردة من تعظيمها والهيبة لها ما صار به أهلها مميّزين بالأمن من غيرهم من أهل القرى . ولقد جعل فيها سبحانه من العلامة العظيمة على توحيده ما شوهد من أمر الصيد فيها ؛ فيجتمع فيها الكلب والصيد فلا يبيع الكلب الصيد ولا ينفر منه ، حتى إذا خرجا من الحرم عدا الكلب عليه وعاد إلى النفور والهرب . وإنما سأل إبراهيم ربه أن يجعلها آمِنًا من القحط والجذب والغارات ، وأن يرزق أهله من الثمرات ؛ لا على ما ظنه بعض الناس أنه المنع من سفك الدم في حق من لزمه القتل ،

فإن ذلك يبعد كونه مقصودا لإبراهيم صلى الله عليه وسلم حتى يقال : طلب من الله أن يكون في شرعه تحريم قتل من التجأ إلى الحرم، هذا بعيد جدا .

الثاني - أن مكة كانت حلالا قبل دعوة إبراهيم عليه السلام كسائر البلاد ، وأن بدعوته صارت حراما آمنا كما صارت المدينة بتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنا بعد أن كانت حلالا .

احتج أهل المقالة الأولى بحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : " إن هذا البلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بمحرمة الله تعالى إلى يوم القيامة وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بمحرمة الله إلى يوم القيامة لا يُعْضَدُ شَوْكُهُ (١) ولا يُنْفَرُ صَيْدُهُ وَلَا تُلْقَطُ لُقَطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا وَلَا يُخْتَلَى خِلَاؤها " فقال العباس : يا رسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم وليبوتهم ؛ فقال : " إلا الإذخر " . ونحوه حديث أبي شريح ، أخرجهما مسلم وغيره .

وفي صحيح مسلم أيضا عن عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها وإنى حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة وإنى دَعَوْتُ في صاعها ومُدَّها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة " . قال ابن عطية : « ولا تعارض بين الحديثين ؛ لأن الأول إخبار بسابق علم الله فيها وقضائه ؛ وكون الحرمة مدة آدم وأوقات عمارة القطر بليمان . والثاني إخبار بتجديد إبراهيم لحرمتها وإظهاره ذلك بعد الدثور ، وكان القول الأول من النبي صلى الله عليه وسلم ثاني يوم الفتح إخبارا بتعظيم حرمة مكة على المؤمنين بإسناد التحريم إلى الله تعالى ، وذكر إبراهيم عند تحريم المدينة مثالا لنفسه ، ولا محالة أن تحريم المدينة هو أيضا من قبل الله تعالى ومن نافذ قضائه وسابق علمه » . وقال الطبري : كانت مكة حراما فلم يتعبد الله الخلق بذلك حتى سأله إبراهيم فخرمها .

(١) لا يعضد : لا يقطع . (٢) الخلى (مقصود) : النبات الرطب الرقيق ما دام رطبا ؛ واختلاؤه : قطعه .

(٣) الإذخر (بكر الهمزة والحاء) : حشيشة طبية الرائحة يسقف بها البيوت فوق الخشب ، ويحرق بدل الخشب

والنقم . والقين : الحذاد .

(١) الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ ﴾ تقدم معنى الرزق .
والثمرات جمع ثمرة ، وقد تقدم . ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ بدل من أهل ، بدل البعض من الكل .
والإيمان : التصديق ، وقد تقدم . ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ ﴿ مَنْ ﴾ في قوله « وَمَنْ كَفَرَ »
في موضع نصب ، والتقدير وأرزق من كفر ، ويجوز أن يكون في موضع رفع بالابتداء ،
وهي شرط والخبر « فَأَمْتَهُ » وهو الجواب .

وأختلف هل هذا القول من الله تعالى أو من إبراهيم عليه السلام ؟ فقال أبي بن كعب وآبن
إسحاق وغيرهما : هو من الله تعالى ، وقرءوا « فَأَمْتَهُ » بضم الهززة وفتح الميم وتشديد التاء .
﴿ ثُمَّ اضْطَرُّهُ ﴾ بقطع الألف وضم الراء ، وكذلك الفزاء السبعة خلا آبن عامر فإنه سكن
الميم وخفف التاء . وحكى أبو إسحاق الزجاج أن في قراءة أبي « فتمتعه قليلاً ثم مضطره »
بالنون . وقال آبن عباس ومجاهد وقتادة : هذا القول من إبراهيم عليه السلام . وقرءوا
« فَأَمْتَهُ » بفتح الهززة وسكون الميم ، « ثُمَّ اضْطَرُّهُ » بوصل الألف وفتح الراء ؛ فكان
إبراهيم عليه السلام دعا للمؤمنين وعلى الكافرين ، وعليه فيكون الضمير في « قال » لإبراهيم ،
وأعيد « قال » لطول الكلام ، أو لخروجه من الدعاء لقوم إلى الدعاء على آخرين . والفاعل
في « قال » على قراءة الجماعة أمم الله تعالى ، واختاره النحاس ، وجعل القراءة بفتح الهززة
وسكون الميم ووصل الألف شاذة ، قال : ونسق الكلام والتفسير جميعاً يدلان على غيرها ؛
أما نسق الكلام فإن الله تعالى أخبر عن إبراهيم عليه السلام أنه قال : « رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا
آمِنًا » ثم جاء بقوله عز وجل : « وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ » ولم يفصل بينه بقال ، ثم قال بعد : « قَالَ وَمَنْ كَفَرَ » فكان هذا جواباً من الله ،
ولم يقل بعد : قال إبراهيم . وأما التفسير فقد صح عن آبن عباس وسعيد بن جبير ومحمد بن
كعب . وهذا لفظ آبن عباس : دعا إبراهيم عليه السلام لمن آمن دون الناس خاصة ، فأعلم
الله عز وجل أنه يرزق من كفر كما يرزق من آمن ، وأنه يمتعه قليلاً ثم يضطره إلى عذاب

(١) راجع المسألة الثانية والعشرين ج ١ ص ١٧٧ (٢) راجع المسألة الرابعة ج ١ ص ٢٢٩

(٣) راجع المسألة الأولى ج ١ ص ١٦٢ طبعة ثانية .

النار . قال أبو جعفر : وقال الله عز وجل : « كَلَّا بُدْ هَؤُلَاءِ وَمَؤَلَاءِ مِنْ عَظَاءِ رَبِّكَ »^(١)
وقال جل ثناؤه : « وَأَمَّ سَنَمْتَهُمْ »^(٢) . قال أبو إسحاق : إنما علم إبراهيم عليه السلام أن
في ذريته كفارا نخص المؤمنين ؛ لأن الله تعالى قال : « لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ » .

قوله تعالى : وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا
تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾

قوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ) القواعد : أساسه ؛
في قول أبي عبيدة والقرءاء . وقال الكسائي : هي الحُدُرُ . والمعروف أنها الأساس .
وفي الحديث : " إن البيت لما هُدم أخرجت منه حجارة عظام " فقال ابن الزبير : هذه
القواعد التي رفعها إبراهيم عليه السلام . وقيل : إن القواعد كانت قد أندرست فأطلع الله
إبراهيم عليها . ابن عباس : وضع البيت على أركان رآها قبل أن تُخلق الدنيا بألفي عام
ثم دُحيت الأرض من تحته . والقواعد واحدها قاعدة . والقواعد من النساء واحدها قاعدة .

وآخلف الناس فيمن بنى البيت أولاً وأساسه ؛ فقيل : الملائكة . روى عن جعفر بن
محمد قال : سئل أبي وأنا حاضر عن بدء خلق البيت فقال : إن الله عز وجل لما قال :
« إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً » قالت الملائكة : « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ
الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ » فغضب عليهم ؛ فعادوا بعرشه وطافوا حوله سبعة
أشواط يسترضون ربهم حتى رضى الله عنهم ، وقال لهم : ابنوا لي بيتاً في الأرض يتعوذ به من
سخطت عليه من بنى آدم ، ويطوف حوله كما طفتم حول عرشي ، فأرضى عنه كما رضيت
عنكم ؛ فبنوا هذا البيت .

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء وابن المسيب وغيرهما أن الله عز وجل
أوحى إلى آدم : إذا هبطت ابن لي بيتاً ثم أحف به كما رأيت الملائكة تحف بعرشي الذي

في السماء . قال عطاء : فزعم الناس أنه بناء من خمسة أجيل : من حراء ، ومن طور سينا ، ومن لبنان ، ومن الجودي ، ومن طور زيتا ؛ وكان رُبُصه ^(١) من حراء . قال الخليل : والربض هاهنا الأساس المستدير بالبيت من الصخر ؛ ومنه يقال لما حول المدينة : ربص . وذكر الماوردي عن عطاء عن ابن عباس قال : لما أهبط آدم من الجنة إلى الأرض قال له : يا آدم ، أذهب فابن لي بيتاً وطُف به ، وأذكرني عنده كما رأيت الملائكة تصنع حول عرشى ؛ فأقبل آدم يخطى وطُويت له الأرض ، وقُبضت له المغازة ؛ فلا يقع قدمه على شيء من الأرض إلا صار عُمراناً حتى أتتهى إلى موضع البيت الحرام ، وأن جبريل عليه السلام ضرب بجانبه الأرض فأبرز عن أس ثابت على الأرض السابعة السفلى ، وقذفت إليه الملائكة بالصخر ، فما يطبق الصخرة منها ثلاثون رجلاً ، وأنه بناء من خمسة أجيل كما ذكرنا . وقد رُوِيَ في بعض الأخبار : أنه أهبط لآدم عليه السلام خيمة من خيام الجنة ، فُضِرت في موضع الكعبة ليسكن إليها ويطوف حولها ، فلم تزل باقية حتى قبض الله عز وجل آدم ثم رُفعت . وهذا من طريق وهب بن منبه . وفي رواية : أنه أهبط معه بيت فكان يطوف به والمؤمنون من ولده كذلك إلى زمان الفرق ، ثم رفعه الله فصار في السماء ، وهو الذي يدعى البيت المعمور . رُوِيَ هذا عن قتادة ذكره الحليمي في كتاب « منهاج الدين » له ، وقال : يجوز أن يكون معنى ما قال قتادة من أنه أهبط مع آدم بيت ، أي أهبط معه مقدار البيت المعمور طُولاً وعَرْضاً وُسْماً ، ثم قيل له : ابن بقدره ؛ وتحرى أن يكون بحِباله ، فكان حياله موضع الكعبة ، فبناها فيه . وأما الخيمة فقد يجوز أن تكون أُنزلت وُضِرت في موضع الكعبة ، فلما أمر ببنائها فبناها كانت حول الكعبة طمأنينة لقلب آدم صلى الله عليه وسلم ما عاش ثم رُفعت ؛ فتتفق هذه الأخبار . فهذا بناء آدم عليه السلام ، ثم بناء إبراهيم عليه السلام . قال ابن جريج وقال ناس : أرسل الله سبحانه فيها رأس ؛ فقال الرأس : يا إبراهيم ، إن ربك يأمرُك أن تأخذ بقدر هذه السحابة ؛ فجعل ينظر إليها ويخط قدرها ؛ ثم قال الرأس : إنه قد فعلت ؛ فحفر فأبرز عن أساس ثابت في الأرض . ورُوِيَ عن علي بن

(١) الربض (بضم الراء ، وبسكون الباء وضمها) : الأساس . وفتحهما : ما حول المدينة .

(٢) في ١ ، ج ، ز : « ويجوز أن يكون » .

أبى طالب رضى الله عنه : أن الله تعالى لما أمر إبراهيم بعمارة البيت نخرج من الشام ومعه ابنه إسماعيل وأمه هاجر ، وبعث معه السَّكِينَةَ^(١) لها لسان تتكلم به يقدُّو معها إبراهيم إذا غَدَت ، ويروح معها إذا راحت ، حتى آتته به إلى مكة ؛ فقالت لإبراهيم : ابن على موضعي الأساس ؛ فرفع البيت هو وإسماعيل حتى انتهى إلى موضع الرُّكن ؛ فقال لابنه : يا بُنَيَّ ، آفِئِّي حجرا أجعله علماً للناس ؛ بغناه بحجر فلم يرضه ؛ وقال : آفِئِّي غيره ؛ فذهب يلتمس ، بغناه وقد أتى بالركن فوضعه موضعه ؛ فقال : يا أبة ، من جاءك بهذا الحجر ؟ فقال : من لم يَكُنْ لي إليك . ابن عباس : صالح أبو قُبَيْس^(٢) : يا إبراهيم ، يا خليل الرحمن ، إن لك عندى ودعة نغذها ؛ فإذا هو بحجر أبيض من ياقوت الجنة كان آدم قد نزل به من الجنة ؛ فلما رفع إبراهيم وإسماعيل القواعد من البيت جاءت سحابة مربعة فيها رأس فنادت : أن أرفعا على تربيعى . فهذا بناء إبراهيم عليه السلام . وروى أن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت أعطاهما الله الخليل جزاء عن رفع قواعد البيت . روى الترمذى الحكيم حدثنا عمر بن أبى عمر حدثني نعيم بن حماد حدثنا عبد الوهاب بن همام أخو عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس قال : كانت الخليل وحشاً كسائر الوحش ، فلما أذن الله لإبراهيم وإسماعيل برفع القواعد قال الله تبارك اسمه : "إني معطيكما كثرًا آذخرته لكما" ثم أوحى إلى إسماعيل أن أخرج إلى أجياد فادع يأتك الكثر . فخرج إلى أجياد - وكانت وطناً - ولا يدرى ما الدعاء ولا الكثر ، فألهمه ؛ فلم يسق على وجه الأرض فرس بأرض العرب إلا جاءتة فأمكته من نواصيها وذللها له ، فأركبها وأطلقوها فإنها ميامين ، وهى ميراث أبيكم إسماعيل ؛ فانما سُمِّيَ الفرس عربياً لأنَّ إسماعيل أمر بالدعاء وإياه أتى . وروى عبد المنعم بن إدريس عن وهب بن مُتَبِّه ، قال : أول من بنى البيت بالطين والحجارة شِيت عليه السلام . وأما بذيان قريش له فمشهور ، وخبر الحية في ذلك المذكور ، وكانت تمنعهم من هدمه إلى أن اجتمعت قريش عند المقام فمَجَّؤا إلى الله تعالى وقالوا : ربنا ، لم تُرْعَ ! أردنا تشريف بيتك وتزيينه ، فإن كنت ترضى بذلك وإلا فما بدا لك فأفعل ، فسمعوا

(١) السكينة (فتح فكمز) : ربح نجوح ، أى سرية المهر . (٢) فى ج : « ابن على موضع الأساس » . وأبو قبيس : اسم الجليل المشرف على مكة . (٣) هكذا فى جميع النسخ التى بأيدينا .

خَوَاتًا من السماء - وَالْخَوَات : حفيف جناح الطير الضخم - فإذا هو بطائر أعظم من النسر ، أسود الظهر أبيض البطن والرجلين ؛ ففرز نخاليه في قفا الحية ، ثم أنطلق بها تجر ذنبها أعظم من كذا وكذا حتى أنطلق بها نحو أجساد ؛ فهدمتها قريش وجعلوا يبنونها بحجارة الوادى تحملها قريش على رقابها ، فرفعوها في السماء عشرين ذراعا ، فيينا النبي صلى الله عليه وسلم يحمل حجارة من أجساد وعليه نَمرة فضافت عليه النَمرة فذهب يرفع النَمرة على عاتقه ، فَرَى عورته من صغر النَمرة ؛ فنودى : يا محمد ، نمر عورتك ؛ فلم يرَ عرياناً بعد . وكان بين بزيان الكعبة وبين ما أنزل عليه خمس سنين ، وبين مخرجه وبنائها خمس عشرة سنة . ذكره عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن عثمان عن أبي الطفيل . وذكر عن معمر عن الزهري : حتى إذا بنوها وبلغوا موضع الركن آخضمت قريش في الركن ، أى القبائل تلى رفعه ؟ حتى شَجِرَ بينهم ؛ فقالوا : تمالؤا نحكم أول من يطلع علينا من هذه السكة ، فاصطلحوا على ذلك ؛ فأطلع عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلام عليه وشاح نَمرة ، فحكّموه فأمر بالركن فوضع في ثوب ، ثم أمر سيد كل قبيلة فأعطاه ناحية من الثوب ؛ ثم أرتقى هو فرفعوا إليه الركن ؛ فكان هو يضعه صلى الله عليه وسلم .

قال ابن إسحاق : وحُدثت أن قريشا وجدوا في الركن كتابا بالسريانية فلم يدروا ما هو ، حتى قرأه لهم رجل من يهود ، فإذا فيه : « أنا الله ذوبَكَة خلقتها يوم خلقت السموات والأرض وصورَت الشمس والقمر ، وحففتها بسبعة أملاك حنفاء لا تزول حتى يزول أخشابها ، مبارك لأهلها في الماء واللبن » . وعن أبي جعفر محمد بن علي قال : كان باب الكعبة على عهد المالحق وجرهم وإبراهيم عليه السلام بالأرض حتى بنى قريش . خرج مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إبلحدر أمن البيت هو ؟ قال : ^(١) « نعم » قلت : فلم لم يدخلوه [في البيت] ؟ قال : ^(٢) « إن قومك قصرت بهم النفقة » . قلت :

(١) النَمرة : كل شملة مخططة من مآزر العرب . (٢) الأخشيان : الجبلان المحيطان بمكة ، وما : أبو قيس ، والأحر . (٣) الجدر : (فتح الجيم وإسكان الدال) : حجر الكعبة (بكسر الحاء) . (٤) الزيادة عن صحيح مسلم .

فما شأن بابه مرتفعا ؟ قال : ” فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاموا ولولا أن قومك حديث عهد^(١) في الجاهلية فأخاف أن تُنكر قلوبهم لنظرتُ أن أدخل الجِندَر في البيت وأن الرِّق بابه بالأرض “ . وخرج عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنه قال : حدثتني خالتي (يعنى عائشة) رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم : ” يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد^(١) بشرك لهدمتُ الكعبة فالزقتها بالأرض وجعلتُ لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فإن قريشا أقنصرتها حيث بنت الكعبة “ . وعن عروة عن [أبيه عن] عائشة قالت قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لولا حدائنة^(١) [عهد] قومك بالكفر لنقضت الكعبة ولجعلتها على أساس إبراهيم فإن قريشا حين بنت الكعبة استقصرت^(١) ولجعلت لها خلفا “ . وفي البخارى قال هشام بن عروة : يعنى بابا . وفي البخارى أيضا : ” لجعلت لها خلفين “ يعنى بابين ؛ فهذا بناء قريش . ثم لما غزا أهل الشام عبد الله بن الزبير ووهت الكعبة من حريقهم ، هدمها ابن الزبير وبنائها على ما أخبرته عائشة ، وزاد فيه خمسة أذرع من الحجر ، حتى أبدى أسأ^(١) نظر الناس إليه ، فبنى عليه البناء ، وكان طول الكعبة ثمانى عشرة ذراعا ، فلما زاد فيه استقصره ، فزاد في طوله عشرة أذرع ، وجعل لها بابين أحدهما يدخل منه ، والآخر يخرج منه ؛ كذا في صحيح مسلم ، وألفاظ الحديث تختلف . وذكر سفيان عن داود بن شاور عن مجاهد قال : لما أراد ابن الزبير أن يهدم الكعبة ويبنيه قال للناس : أهدموا ؛ قال : فأبوا أن يهدموا وخافوا أن ينزل عليهم العذاب . قال مجاهد : فخرجنا إلى منى فاقفنا بها ثلاثا ننظر العذاب . قال : وآرتنى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه ؛ فلما رأوا أنه لم يصبه شيء آجرتهم على ذلك ؛ قال : فهدموا . فلما بناها جعل لها بابين : بابا يدخلون منه ، وبابا يخرجون منه ، وزاد فيه مما بلى الحجر ستة أذرع ، وزاد في طولها تسعة أذرع . قال مسلم في حديثه : فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك ابن مروان يخبره بذلك ، ويخبره أن ابن الزبير قد وضع البناء على أس^(١) نظر إليه العدول من أهل

(١) الزيادة عن صحيح مسلم . (٢) كذا في نسخ الأصل . ولعل تذكير الضمير على معنى البيت .

مكة ؛ فكتب إليه عبد الملك : إنا لسنا من تطليخ ابن الزبير في شيء ؛ أما ما زاد في طوله فأقره ، وأما ما زاد فيه من الحجر فردّه إلى بناءه ، وسدّ الباب الذي فتحه ؛ فنقضه وأعادّه إلى بناءه . في رواية : قال عبد الملك : ما كنت أظن أبا حُبيب (يعني ابن الزبير) سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمعه منها ؛ قال الحارث بن عبد الله : بلى ، أنا سمعته منها ؛ قال : سمعتها تقول ماذا ؟ قال : قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ^(١) " إن قومك استقصروا من بنيان البيت ولولا حادثة عهدهم بالشرك أعدت ما تركوا منه فإن بدا لقومك من بعدى أن ينسوه فهلمّ لي لأريك ما تركوا منه فأراها قريباً من سبعة أذرع " . في أخرى : قال عبد الملك : لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على ما بنى ابن الزبير . فهذا ما جاء في بناء الكعبة من الآثار .

وروي أن الرشيد ذكر لملك بن أنس أنه يريد هدم ما بنى الحجاج من الكعبة ، وأن فردّه على بناء ابن الزبير لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأمثله أبر الزبير ؛ فقال له مالك : ناشدك الله يا أمير المؤمنين ، ألا تجعل هذا البيت ملعباً للولوك ، لا يشاء أحد منهم إلا نقض البيت وبناءه ؛ فتذهب هيئته من صدور الناس . وذكر الواقدي : حدثنا معمر عن همام بن منبه سمع أبا هريرة يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سب أسعد الحميري ، وهو بُسّ ، وهو أول من كسا البيت ، وهو بُسّ الآخر . قال ابن إسحاق : كانت تُكسى القباطي ^(٢) ثم كسيت البرد ، وأول من كساها الديباج الحجاج .

قال العلماء : ولا ينبغي أن يؤخذ من كسوة الكعبة شيء ، فإنه مهدي إليها ، ولا ينقص منها شيء . روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكره أن يؤخذ من طيب الكعبة يستشفى به ؛ وكان إذا رأى الخادم يأخذ منه فقدها ففدّه ^(٣) لا يالو أن يوجعها . وقال عطاء : كان أحدنا إذا أراد أن يستشفى به جاء بطيب من عنده فمسح به الحجر ثم أخذه .

(١) قوله : إنا لسنا... الخ ، قال النوري : « يريد بذلك سبه وعيب فعله » ، يقال : لعلته أي ربه بأمر قبيح .

(٢) كان في صحيح مسلم . وفي نسخ الأصل : « تمامه » .

(٣) القباطي (جمع القبطية بضم القاف) : ثياب تخان بيض رفاق تعمل بمصر ، وهي منسوبة إلى القبط على غير قياس . (٤) القفد (فتح فسكون) - صفع الرأس يسط الكف من قبل القفا .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ المعنى : ويقولان « رَبَّنَا » ؛ غذف . وكذلك هي في قراءة أبي وعبد الله بن مسعود : « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ وَيَقُولَانِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا » .

ونفسر إسماعيل : اسمع يا الله ؛ لأن « إيل » بالسريانية هو الله ؛ وقد تقدم ^(١) . فقيل : إن إبراهيم لما دعا ربه قال : اسمع يا إيل ؛ فلما أجابه ربه ورزقه الولد سماه بما دعاه . ذكره الماوردي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ اسمان من أسماء الله تعالى قد أتينا عليهما في الكتاب « الأنبياء » في شرح أسماء الله الحسنى .

قوله تعالى : رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَإِرَانًا مَّنَاسِكًا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٢٦﴾

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ﴾ أى صيرنا ، و « مسلمين » مفعول ثان ؛ سالا التثيت والدوام . والإسلام في هذا الموضع : الإيمان والأعمال جميعا ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ » ففى هذا دليل لمن قال : إن الإيمان والإسلام شئ واحد ؛ وعَضُدُوا هذا بقوله تعالى فى الآية الأخرى : « فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » ^(٢) . وقرا ابن عباس وعوف الأهرابى « مسلمين » على الجمع .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ أى ومن ذريتنا فأجعل ؛ فيقال : إنه لم يدع نجي إلا لنفسه ولأمته إلا إبراهيم فإنه دعا مع دعائه لنفسه ولأمته ولهذا الأمة . و « من » فى قوله : « وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا » للتبميز ؛ لأن الله تعالى قد كان أعلمه أن منهم ظالمين . وحكى الطبرى : أنه أراد بقوله « وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا » العرب خاصة . قال السهلى : ^(٣) وذريتهما

(١) راجع ص ٣٦ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ٤ ص ٤٣ (٣) راجع ج ١٧ ص ٤٨

(٤) اضطربت الأصول في ذكر كلام السهلى ؛ وقد ذكر الطبرى في تاريخه خبر أولاد إسماعيل (ص ٣٥١ قسم

أول) ، وابن الأثير (ج ١ ص ٨٨) وابن هشام في سيرته (ص ٤) طبع أوروبا ؛ فراجع .

العرب؛ لأنهم بنو نَبْتِ بن إسماعيل، أو بنو تَمِينَ بن إسماعيل، ويقال: قَيْدَر بن نبت بن إسماعيل. أما العدنانية فن بن نبت، وأما القحطانية فن قيدر بن نبت بن إسماعيل، أو تَمِينَ على أحد القولين. قال ابن عطية: وهذا ضعيف؛ لأن دعوته ظهرت في العرب وفيمن آمن من غيرهم. والأئمة: الجماعة هنا، وتكون واحدا إذا كان يُقْتَدَى به في الخير؛ ومنه قوله تعالى: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ»^(١)، وقال صلى الله عليه وسلم في زيد بن عمرو بن نُفَيْل: «يُبْعَثُ أُمَّةٌ وَحْدَهُ»^(٢)، لأنه لم يشرك في دينه غيره، والله أعلم. وقد يطلق لفظ الأئمة على غير هذا المعنى؛ ومنه قوله تعالى: «إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ»^(٣) أى على دين وملة؛ ومنه قوله تعالى: «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً»^(٤). وقد تكون بمعنى الحين والزمان؛ ومنه قوله تعالى: «وَأَدْرَكَ بَعْدَ أُمَّةٍ»^(٥) أى بعد حين وزمان. ويقال: هذه أئمة زيد؛ أى أئمة زيد. والأئمة أيضا: القامة؛ يقال: فلان حسن الأئمة؛ أى حسن القامة؛ قال:

وإِنَّ معاويةَ الأَكْرَمِ • بن حسانَ الوجوه طَوَالُ الأُئِمَّةِ

وقيل: الأئمة الشجرة التي تبلغ أم الدماغ؛ يقال: رجل مأموم وأميم.

قوله تعالى: «وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا»^(٦) «أَرِنَا» من رؤية البصر، فتعدى إلى مفعولين؛ وقيل: من رؤية القلب؛ ويلزم قائله أن يتعدى الفعل منه إلى ثلاثة مفاعيل. قال ابن عطية: وينفصل بأنه يوجد معدى بالهمزة من رؤية القلب إلى مفعولين [كغير المعدى]^(٧)؛ قال حُطَّائِطُ بْنُ بَعْفَرٍ أَخُو الْأَسْوَدِ بْنِ بَعْفَرٍ:

أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَأَتِيَّ^(٨) أَرَى مَا تَرَيْتَ أَوْجِبِلًا مُحَلَّدًا

وقرأ عمر بن عبد العزيز وقادة وابن كثير وابن مُحَيِّصِينَ والسُّدِّي وَرُوحَ عَنْ يَعْقُوبَ وَرُوَيْسَ وَالسُّوسِي «أَرِنَا» بسكون الراء في القرآن؛ واختاره أبو حاتم. وقرأ أبو عمرو بآخلاس كسرة

(١) راجع ج ١٠ ص ١٩٧ (٢) راجع ج ١٦ ص ٧٤ (٣) راجع ج ١١ ص ٣٣٨

(٤) راجع ج ٩ ص ٢٠١ (٥) القائل هو الأعشى؛ كما في اللسان. (٦) قال أبو حيان في البحر: «وقوله: ينفصل... الخ. يعني أنه قد استعمل في اللسان العربي متعديا إلى اثنين ومنه هزة النقل كما استعمل متعديا إلى اثنين بغير الهمزة». (٧) زيادة من ابن عطية. (٨) ويرى «لعل»، ولأن معنى لعل.

الراء ، والباقون بكسرها ؛ وأختره أبو عبيد . وأصله أَرَيْنَا بِالْهَمْزِ ؛ فَن قَرَأَ بِالسُّكُونِ قَالَ :
ذهبت الهمزة وذهبت حركتها وبقيت الراء ساكنة على حالها ؛ وأستدل بقول الشاعر :

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلُؤُهَا • مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ إِنْ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِئُوا

ومن كسر فإنه نقل حركة الهمزة المحذوفة إلى الراء ؛ وأبو عمرو طلب الخفّة . وعن شُجَاعِ
ابن أبي نصر^(١) وكان أميناً صادقاً أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فذاكره أشياء
من حروف أبي عمرو فلم يرد عليه إلا حرفين : هذا ، والآخر « مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا »
مهموزاً .

قوله تعالى : ﴿ مَنَاسِكًا ﴾ يقال : إن أصل النّسك في اللغة الفصل ؛ يقال منه : نسك
ثوبه إذا غسله . وهو في الشرع اسم للعبادة ؛ يقال : رجل ناسك إذا كان عابداً .

وآختلف العلماء في المراد بالمناسك هنا ؛ ففيل : مناسك الحج ومعلمه ؛ قاله قتادة والسّدي .
وقال مجاهد وعطاء وآبن جريح : المناسك المذابح ؛ أي مواضع الذّبح . وقيل : جميع المتعبّدات .
وكل ما يُتعبّد به إلى الله تعالى يقال له مَنَسْكٌ وَمَنَسِكٌ . والناسك : العابد . قال النحاس :
يقال نَسَكَ يَنْسُكُ ، فكان يجب أن يقال على هذا : مَنَسُكٌ ، إلا أنه ليس في كلام العرب مَفْعُلٌ .
وعن زهير بن محمد قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت الحرام قال : أَيُّ رَبِّ ،
قد فرغتُ فأرنا مناسكاً ؛ فبعث الله تعالى إليه جبريل فحجّ به ، حتى إذا رجع من عرفة
وجاء يوم النّحر عرّض له إبليس ، فقال له : أحصبه ، فحصبه بسبع حصيات ، ثم الغد ثم
اليوم الثالث ، ثم علا نبيراً فقال : يا عباد الله ، أجيؤا ؛ فسمع دعوته من بين الأنجر من في قلبه
مثقال ذرّة من إيمان ، فقال : لَبَّيْكَ ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ؛ قال : ولم يزل على وجه الأرض سبعة
مسلمون فصاعداً ، لولا ذلك لأهلك الأرض ومن عليها . وأول من أجابه أهل اليمن .
وعن أبي مجلز قال : لما فرغ إبراهيم من البيت جاءه جبريل عليه السلام فأراه الطواف

(١) في ١ ، ب ، ز : « أبي نصر » . وفي ج ، ح : « أبي بصرة » . والتصويب عن طبقات القراء

وتهذيب التهذيب . (٢) نبيير : جبل بين مكة وميى وهو على بين الذهاب إلى مكة .

بالبیت — قال : وأحسبه قال : والصَّفا والمرّوة — ثم أنطلقا إلى العقبة فعرض لهما الشيطان ؛ فأخذ جبريل سبع حصيات وأعطى إبراهيم سبع حصيات ، فرمى وكبر ، وقال لإبراهيم : إرم وكبر ، فرميا وكبرا مع كل رمية حتى أقل الشيطان . ثم أنطلقا إلى الجمرة الوسطى ، فعرض لهما الشيطان ؛ فأخذ جبريل سبع حصيات وأعطى إبراهيم سبع حصيات ، وقال : إرم وكبر ؛ فرميا وكبرا مع كل رمية حتى أقل الشيطان . ثم أتيا الجمرة القصوى فعرض لهما الشيطان ؛ فأخذ جبريل سبع حصيات وأعطى إبراهيم سبع حصيات وقال : إرم وكبر ؛ فرميا وكبرا مع كل رمية حتى أقل الشيطان . ثم أتى به جمعا فقال : ها هنا يجمع الناس الصلوات . ثم أتى به عرفات فقال : عرفت ؟ فقال نعم ؛ فمن ثم سُمي عرفات . وروى أنه قال له : عرفت ، عرفت ، عرفت ؟ أى منى والجمع وهذا ؛ فقال نعم ؛ فسُمي ذلك المكان عرفات . وعن خُصيف بن عبد الرحمن أن مجاهدا حدثه قال : لما قال إبراهيم عليه السلام : « وَإِنَّا مَتَّاعُونَكَ » أى الصَّفا والمرّوة ، وهما من شعائر الله بنص القرآن ؛ ثم خرج به جبريل ، فلما مرَّ بجمرة العقبة إذا إبليس عليها ، فقال له جبريل : كبر وأرميه ؛ فأرتفع إبليس إلى الوسطى ، فقال جبريل : كبر وأرميه ؛ ثم فى الجمرة القصوى كذلك . ثم أنطلق به إلى المشعر الحرام ، ثم أتى به عرفة فقال له : هل عرفت ما أريتك ؟ قال نعم ؛ فسُميت عرفات لذلك فيما قيل ؛ قال : فأذن فى الناس بالجمعة ؛ قال : كيف أقول ؟ قال قل : يا أيها الناس ، أجيئوا ربكم ، ثلاث مرات ، ففعل ؛ فقالوا : لَبَّيْكَ ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ . قال : فمن أجاب يومئذ فهو حاج . وفى رواية أخرى : أنه حين نادى استدار فدعا فى كل وجه ، فلقى الناس من كل مشرق ومغرب ، وتطأطأت الجبال حتى بعد صوته . وقال محمد بن إسحاق : لما فرغ إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليه من بناء البيت الحرام جاءه جبريل عليه السلام فقال له : طُفَّ به سبعا ، فطاف به سبعا هو وإسماعيل عليهما السلام ، يستلمان الأركان كلها فى كل طواف ؛ فلما اكتملا سبعا صليا خلف المقام ركعتين . قال : فقام جبريل فأراه المناسك كلها : الصَّفا والمرّوة ومنى والمزدلفة . قال :

(١) جمع (فتح فسكون) : المزدلفة .

فلما دخل مَنِيَّ وهبط من العَقَبَةِ تَمَثَّلَ لَهُ إبليس ... ؛ فذكر نحو ما تقدَّم . قال ابن إسحاق : وبلغني أن آدم عليه السلام كان يستلم الأركان كلها قبل إبراهيم عليه السلام . وقال : حجَّ إسحاق وسارة من الشام ، وكان إبراهيم عليه السلام يحجُّه كل سنة على البراق ؛ وحجَّته بعد ذلك الأنبياء والأئم . وروى محمد بن سابط عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " كان النبي من الأنبياء إذا هلكت أمته لحق مكة فتعبد بها هو ومن آمن معه حتى يموتوا فمات بها نوح وهود وصالح وقبورهم بين زمزم والمجهر " . وذكر ابن وهب أن شُعَيْبًا مات بمكة هو ومن معه من المؤمنين ، فقبورهم في غربي مكة بين دار الندوة وبين بني سَهْم . وقال ابن عباس : في المسجد الحرام قبران ليس فيه غيرهما ، قبر إسماعيل وقبر شعيب عليهما السلام ؛ فقبر إسماعيل في المجهر ، وقبر شعيب مقابل المجهر الأسود . وقال عبد الله بن ضمرة السلولي : ما بين الركن والمقام إلى زمزم قبور تسعة وتسعين نبيًّا جاءوا حجاجًا فقبروا هنالك ، صلوات الله عليهم أجمعين .

قوله تعالى : ﴿ وَتَبَّ عَلَيْنَا ﴾ اختلف في معنى قول إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام : « وَتَبَّ عَلَيْنَا » وهم أنبياء معصومون ؛ فقالت طائفة : طلبا التثبيت والدوام ، لا أنهما كان لهما ذنب .

قلت : وهذا حسن ، وأحسن منه أنهما لما عرفا المناسك وبنا البيت أرادا أن يبيئا للناس ويعترفاهم أن ذلك الموقف وتلك المواضع مكان التنصّل من الذنوب وطلب التوبة . وقيل : المعنى وَتَبَّ على الظلمة منّا . وقد مضى الكلام في عصمة الأنبياء عليهم السلام في قصة آدم عليه السلام ، وتقدّم القول في معنى قوله : « إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » فأغنى عن إعادته .

قوله تعالى : رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٢٨﴾

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ يعني محمداً صلى الله عليه وسلم . وفي قراءة أبيّ « وَأَبْعَثْ فِي آخِرِهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ » . وقد روى خالد بن معدان : أن نقرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا له : يا رسول الله ، أخبرنا عن نفسك ؛ قال : « نعم أنا دعوة أبي إبراهيم وبُشْرَى عيسى » . و « رسولاً » أى مرسلًا ؛ وهو فعول من الرسالة . قال ابن الأنباري : يشبه أن يكون أصله من قولهم : نافقةٌ مرسلَةٌ ورسلَةٌ ؛ إذا كانت سهلة السير ماضية أمام الثوق . ويقال للجماعة المهملّة المرسلّة : رسلٌ ، وجهه إرسال . ويقال : جاء القوم أرسالا ، أى بعضهم في أثر بعض ؛ ومنه يقال للبن رسلٌ ؛ لأنه يرسل من الضرع .

قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ « الكتاب » : القرآن . و « الحكمة » : المعرفة بالدين ، والفقه في التأويل ، والفهم الذي هو سجيّة ونور من الله تعالى ؛ قاله مالك ، ورواه عنه ابن وهب ، وقاله ابن زيد . وقال قتادة : « الحكمة » السنة وبيان الشرائع . وقيل : الحكم والقضاء خاصّة ؛ والمعنى متقارب . وتُسبب التعليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حيث هو يعطى الأمور التي ينظر فيها ، ويعلم طريق النظر بما يلقى الله إليه من وحيه . ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾ أى يطهرهم من وضر الشرك ؛ عن ابن جرير وغيره . والزكاة : التطهير ، وقد تقدّم . وقيل : إن الآيات تلاوة ظاهر الألفاظ . والكتاب معاني الألفاظ . والحكمة الحكم ؛ وهو مراد الله بالخطاب من مطلق ومقيّد ، ومفسّر ومُجمل ، وعموم وخصوص ، وهو معنى ما تقدّم ، والله تعالى أعلم . ﴿ وَالْعَزِيزُ ﴾ معناه المنيع الذي لا ينال ولا يغالب . وقال ابن كيسان : معناه الذي لا يُعجزه شيء ؛ دليله : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ » . الكسائي : « العزيزُ » الغالب ؛ ومنه قوله تعالى : « وَعَزَّزْنِي فِي أَخْلَاطِي » . وفي التثنية : « مَنْ عَزَّزَ بَزَّ » أى من غلب سلب . وقيل : « العزيز » الذي لا مثل له ؛ بيانه « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » . وقد زدنا هذا المعنى بياناً في اسمه العزيز في كتاب « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » وقد تقدّم معنى « الحكيم » والحمد لله .

(١) الوضوح : (٢) راجع ج ١ ص ٣٥٣ طبعة ثانية . (٣) راجع ج ١ ص ١٤٤ (٤)

(٤) راجع ج ١ ص ١٧ : (٥) راجع ج ١ ص ٨ : (٦) راجع المسألة الثالثة ج ١ ص ٢٨٧ طبعة ثانية .

قوله تعالى : وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ
اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٣﴾

قوله تعالى : (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) « مَنْ » استفهام
في موضع رفع بالابتداء ، و « يَرْغَبُ » صيغة « مَنْ » . « إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ » في موضع
الخبير . وهو تقييد وتوبيخ وقع فيه معنى النفي ؛ أى وما يرغب ، قاله النحاس . والمعنى :
يزهد فيها وينأى بنفسه عنها ؛ أى عن الملة وهى الدين والشرع . « إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ »
قال قتادة : هم اليهود والنصارى ، رَغِبُوا عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَاتَّخَذُوا الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ بِدْعَةً
ليست من الله تعالى . قال الزجاج : « سَفِهَ » بمعنى جهل ؛ أى جهل أمر نفسه فلم يفكر
فيها . وقال أبو عبيدة : المعنى أهلك نفسه . وحكى ثعلب والمبرد أن « سَفِهَ » بكسر الفاء
يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدها . وحكى عن أبى الخطاب ويونس أنها لغة . وقال الأخفش :
« سَفِهَ نَفْسَهُ » أى فعل بها من السفه ما صار به سفيهاً . وعنه أيضاً هى لغة بمعنى سفه ؛
حكاها المهدوى ، والأول ذكره الماوردى . فأما سَفِهَ بضم الفاء فلا يتعدى ؛ قاله المبرد
وثعلب . وحكى الكسائى عن الأخفش أن المعنى جَهِلَ فى نفسه ، فحذفت « فى » فأتى بضم
قال الأخفش : ومثله « عُقْدَةُ النِّكَاحِ » ، أى على عقدة النكاح . وهذا يجرى على مذهب
سيبويه فيما حكاها من قولهم : ضَرَبَ فُلَانٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ ؛ أى فى الظهر والبطن . الفراء :
هو تمييز . قال ابن بحر : معناه جهل نفسه وما فيها من الدلالات والآيات الدالة على أن
لها صناعات ليس كمثلها شئ ، ؛ فيعلم به توحيد الله وقدرته .

قلت : وهذا هو معنى قول الزجاج ؛ يفكر فى نفسه مِنْ يَدَيْنِ يبطش بهما ، ورجلين يمشى
عليهما ، وعين يبصر بها ، وأذن يسمع بها ، ولسان ينطق به ، وأضراس تنبت له عند غناه
عن الرضاع وحاجته إلى الغذاء ليطحن بها الطعام ، ومعدة أعدت لطبخ الغذاء ، وكبد يصعد
إليها صفوه ، وعروق ومعارب ينفذ فيها إلى الأظراف ، وأمعاء يرسب إليها نفل الغذاء ويعبرز
من أسفل البدن ؛ فيستدل بهذا على أن له خالفا قادرا عليها حكما ؛ وهذا معنى قوله تعالى :

(١) أى فى قوله تعالى : « ولا تفرموا عقدة النكاح » راجع ج ٣ ص ١٩٢

« وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ » . أشار إلى هذا الخطأ رحمة الله تعالى . وسيأتي له مزيد بيان في سورة « والذاريات » إن شاء الله تعالى .

وقد استدلل بهذه الآية من قال : إن شريعة إبراهيم شريعة لنا إلا ما نُسَخ منها ؛ وهذا كقوله : « مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ » ، « أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ » . وسيأتي بيانه .

قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا » أي اخترناه للرسالة بجعلناه صافياً من الأنداس . والأصل في « أَصْطَفَيْنَاهُ » أصتفينا ، أبدلت التاء طاء لتناسبها مع الصاد في الإطباق . واللفظ مشتق من الصَّفوة ؛ ومعناه تخير الأصنى .

قوله تعالى : « وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لِمِنَ الصَّالِحِينَ » الصالح في الآخرة هو الفائز . ثم قيل : كيف جاز تقديم « فِي الْآخِرَةِ » وهو داخل في الصلوة ؛ قال النحاس : فالجواب أنه ليس التقدير إنه لمن الصالحين في الآخرة ، فتكون الصلوة قد تقدمت ؛ ولأهل العربية فيه ثلاثة أقوال : منها أن يكون المعنى وإنه صالح في الآخرة ، ثم حذف . وقيل : « في الآخرة » متعلق بمصدر محذوف ؛ أي صلاحه في الآخرة . والقول الثالث : أن « الصالحين » ليس بمعنى الذين صلحوا ، ولكنه اسم قائم بنفسه ؛ كما يقال الرجل والغلام .

قلت : وقول رابع أن المعنى وإنه في عمل الآخرة لمن الصالحين ؛ فالكلام على حذف مضاف . وقال الحسين بن الفضل : في الكلام تقديم وتأخير ، مجازه ولقد أصطفينا في الدنيا والآخرة وإنه لمن الصالحين . وروى حجاج بن حجاج — وهو حجاج الأسود ، وهو أيضاً حجاج الأخول المعروف بزق العسل — قال : سمعت معاوية بن قرة يقول : اللهم إن الصالحين أنت أصلحتهم ورزقتهم أن عملوا بطاعتك فرضيت عنهم ، اللهم كما أصلحتهم فأصلحننا ، وكما رزقتهم أن عملوا بطاعتك فرضيت عنهم فأرزقنا أن نعمل بطاعتك ، وأرض عنا .

(١) راجع ج ١٧ ص ٤٠

(٢) راجع ج ١٢ ص ١٠١

(٣) راجع ج ١٠ ص ١٩٨

(٤) في ١ : « لتناسبها ... »

قوله تعالى : إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣٢﴾

العامل في « إذ » قوله : « أَصْطَفَيْنَاهُ » أى أَصْطَفَيْنَاهُ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ . وكان هذا القول من الله تعالى حين ابتلاه بالكوكب والقمر والشمس . قال ابن كيسان والكلي : أى أخلص دينك لله بالتوحيد . وقيل : أخضع وأخضع . وقال ابن عباس : إنما قال له ذلك حين خرج من السَّرب^(١) ، على ما يأتى ذكره في « الأنعام » . والإسلام هنا على أتم وجوهه . والإسلام في كلام العرب : الخضوع والانقياد للاستسلم . وليس كل إسلام إيماناً ، وكل إيمان إسلاماً ؛ لأن من آمن بالله فقد استسلم وأقاد لله . وليس كل من أسلم آمن بالله ؛ لأنه قد يتكلم فزعاً من السيف^(٢) ، ولا يكون ذلك إيماناً ؛ خلافاً للقدرية والخواارج حيث قالوا : إن الإسلام هو الإيمان ؛ فكل مؤمن مسلم ، وكل مسلم مؤمن ؛ لقوله : « إِنَّمَا أَلدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ »^(٣) فدل على أن الإسلام هو الدين ، وأن من ليس بمسلم فليس بمؤمن . ودليلنا قوله تعالى : « قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا »^(٤) الآية . فأخبر الله تعالى أنه ليس كل من أسلم مؤمناً ؛ فدل على أنه ليس كل مسلم مؤمناً ؛ وقال صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص لما قال له : أعطيت فلاناً فإنه مؤمن ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَوْ مُسْلِمٌ » الحديث ، خرجه مسلم ؛ فدل على أن الإيمان ليس الإسلام ، فإن الإيمان باطن ، والإسلام ظاهر ، وهذا بين . وقد يطلق الإيمان بمعنى الإسلام ، والإسلام ويراد به الإيمان ؛ للزوم أحدهما الآخر وصدوره عنه ؛ كالإسلام الذى هو ثمرة الإيمان ودلالة على صحته ، فأعلمه . والله التوفيق .

قوله تعالى : وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَنْبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ

أَصْطَفَى لَكَ الَّذِينَ لَا تَمُوتُونَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾

(١) السرب (بالحرىك) : الحفير ، وبيت تحت الأرض .

(٢) راجع ٧ ص ٢٤ (٣) في ج : « فرقا » .

(٤) راجع ج ٤ ص ٤٣ (٥) راجع ج ١٦ ص ٢٤٨

قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ أى بالمِلَّة ؛ وقيل : بالكلمة التي هي قوله : « أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » وهو أصوب ؛ لأنه أقرب مذكور ، أى قولوا أسلمنا . ووصى وأوصى لفتان لقريش وغيرهم بمعنى ؛ مثل كَرَّمْنَا وأكرمنا ؛ وقرئ بهما . وفي مصحف عبد الله « وَوَصَّى » ، وفي مصحف عثمان « وَأَوْصَى » وهي قراءة أهل المدينة والشام . الباقيون « وَوَصَّى » فيه معنى التكثير . « وإبراهيم » رفع بفعله ، « ويعقوب » عطف عليه ؛ وقيل : هو مقطوع مستأنف ، والمعنى : وأوصى يعقوب وقال يا بني إن الله اصطفى لكم الدين ؛ فيكون إبراهيم قد وصى بنه ، ثم وصى بعده يعقوب بنه .

وبنو إبراهيم : إسماعيل ، وأمه هاجر القبطية ، وهو أكبر ولده ؛ نقله إبراهيم إلى مكة وهو رضيع . وقيل : كان له ستان ؛ وقيل : كان له أربع عشرة سنة ؛ والأقول أصح ؛ على ما يأتي في سورة « إبراهيم »^(١) بيانه إن شاء الله تعالى . وولد قبل أخيه إسحاق بأربع عشرة سنة ، ومات وله مائة وسبع وثلاثون سنة . وقيل : مائة وثلاثون . وكان سنة لما مات أبوه إبراهيم عليهما السلام تسعا وثمانين سنة ؛ وهو الذبيح في قول . وإسحاق أمه سارة ، وهو الذبيح في قول آخر ، وهو الأصح ، على ما يأتي بيانه في سورة « والصافات » إن شاء الله . ومن ولده الروم واليونان والأرمن ومن يجرى مجراهم وبنو إسرائيل . وعاش إسحاق مائة وثمانين سنة ، ومات بالأرض المقدسة ودُفن عند أبيه إبراهيم الخليل عليهما السلام . ثم لما توفيت سارة تزوج إبراهيم عليه السلام قنطورا بنت يقطن الكنعانية ، فولدت له مدين ومداين^(٢) ونهشان وزمران ونشيق وشيوخ ؛ ثم توفي عليه السلام . وكان بين وفاته وبين مولد النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ألفي سنة وستمائة سنة ؛ واليهود ينقصون من ذلك نحو من أربعمائة سنة . وسأني ذكر أولاد يعقوب في سورة « يوسف »^(٤) إن شاء الله تعالى . وقرأ عمرو بن فائد الأسواري وإسماعيل بن عبد الله المكي : « ويعقوب » بالنصب عطفاً على

(١) راجع ج ٩ ص ٣٦٨ (٢) راجع ج ١٥ ص ٩٩ (٣) كما وردت هذه الأسماء في نسخ الأصل . والذي في كتاب الرسل والملوك لابن جرير الطبري قسم أول ص ٣٤٥ طبع أوربا : « يقسان ، وزمران ، ومداين ، ويسبق ، وسوح ، وبسر » . وفي تاريخ ابن الأثير ج ١ ص ٨٧ طبع أوربا : « نقشان ، ومران ، ومداين ، ومدن ، ونشق ، وسرح » . (٤) راجع ج ٩ ص ١٣٠

« بنه » ؛ فيكون يعقوب داخلا فيمن أوصى . قال التفسيرى : وقرئ « يعقوب » بالنصب عطفاً على « بنه » وهو بعيد ؛ لأن يعقوب لم يكن فيما بين أولاد إبراهيم لما وُضاهم ، ولم ينقل أن يعقوب أدرك جده إبراهيم ، وإنما وُلد بعد موت إبراهيم ، وأن يعقوب أوصى بنه أيضاً كما فعل إبراهيم . وسيأتى تسمية أولاد يعقوب إن شاء الله تعالى .

قال الكلبي : لما دخل يعقوب إلى مصر رآهم يعبدون الأوثان واليران والبقر ، فجمع ولده وخاف عليهم وقال : ما تعبدون من بعدى ؟

ويقال : إنما سُمِّيَ يعقوب لأنه كان هو والعيص توأمين ، فخرج من بطن أمه أخذاً بعقب أخيه العيص . وفي ذلك نظر ؛ لأن هذا اشتقاق عربى ، ويعقوب اسم أعجمى ، وإن كان قد وافق العربية في التسمية به كذكر المحجل^(٢) . عاش عليه السلام مائة وسبعاً وأربعين سنة ومات بمصر ، وأوصى أن يُجمل إلى الأرض المقدسة ، ويدفن عند أبيه إسحاق ، فحمله يوسف ودفنه عنده .

قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِيَّ ﴾ معناه أن يا بني ؛ وكذلك هو في قراءة أبي وأبن مسعود والضحاك . قال الفراء : أُلغيت أن لأن التوصية كالقول ، وكل كلام يرجع إلى القول جاز فيه دخول أن وجاز فيه إلغاؤها . قال : وقول النحويين إنما أراد « أن » فألغيت ليس بشئ . التماس : « يَا بَنِيَّ » نداء مضاف ، وهذه ياء النفس لا يجوز هنا إلا فتحها ؛ لأنها لو سكنت لآتت ما كان ، ومثله « مُصْرِئِيَّ^(٣) » . ﴿ إِنْ أَلَّهِ ﴾ كُثرت « إن » لأن أوصى وقال واحد . وقيل : على إضمار القول . ﴿ أَصْطَفَى ﴾ اختار . قال الراجز :

يا بن ملوك وزنوا الأملاك . خلافة الله التي أعطاك

• لك أصطفاها ولها أصطفاكا •

﴿ لَكُمْ الدِّين ﴾ أى الإسلام ؛ والألف واللام في « الدين » للعهد ؛ لأنهم قد كانوا عرّفوه . ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ إيحاز بليغ . والمعنى : الزموا الإسلام ودوموا عليه ولا تفارقوه

(١) في ١ ، ب ، ز : « بل إن » . (٢) الجمل (بالتحريك) : طائر على قدر الحمام كالقطا ، أحر المقار والرجلين ، ويسمى دجاج البر . ويسمى الذكورة يعقوب وجمعه يعاقب ويعاقب . (٣) راجع ج ٩ ص ٣٥٧

حتى تموتوا . فأتى بلفظ موجز يتضمن المقصود ، ويتضمن وعظاً وتذكيراً بالموت ؛ وذلك أن المرء يتحقق أنه يموت ولا يدري متى ؛ فإذا أمر بأمر لا يأتيه الموت إلا وهو عليه ، فقد توجه الخطاب من وقت الأمر دائماً لازماً . و « لا » نهي « تموتن » في موضع جزم بالنهي ، أكد بالنون الثقيلة ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين . « إلاً وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ » ابتداء وخبر في موضع الحال ؛ أي محسنون بربكم الظن ، وقيل مخلصون ، وقيل مفوضون ، وقيل مؤمنون .

قوله تعالى : **أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهَا وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ** (١٣٣)

قوله تعالى : **(أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ)** « شهداء » خبر كان ، ولم يُصرف لأن فيه ألف التانيث ؛ ودخلت لتانيث الجماعة كما تدخل الهاء . والخطاب لليهود والنصارى الذين ينسبون إلى إبراهيم ما لم يُوص به بنيه ، وأنهم على اليهودية والنصرانية ؛ فرد الله عليهم قولهم وكذبهم ، وقال لهم على جهة التوبيخ : أشهدتم يعقوب وعلمتم بما أوصى فتدعون عن علم ؛ أي لم تشهدوا ، بل أنتم تفترون ! . و « أم » بمعنى بل ؛ أي بل أشهد أسلافكم يعقوب . والعامل في « إذ » الأولى معنى الشهادة ، و « إذ » الثانية بدل من الأولى . و « شهداء » جمع شاهد أي حاضر . ومعنى « حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ » أي مقدماته وأسبابه ؛ وإلا فلو حضر الموت لما أمكن أن يقول شيئا . وعبر عن المعبود بـ « حا » ولم يقل من ؛ لأنه أراد أن يختبرهم ؛ ولو قال « من » لكان مقصوده أن ينظر من لهم الأهداء منهم ؛ وإنما أراد تجربتهم فقال « ما » . وأيضا فالمعبودات المتعارفة من دون الله جمادات كالأوثان والنار والشمس والحجارة ؛ فأستفهم عما يعبدون من هذه . ومعنى « مِنْ بَعْدِي » أي من بعد موتي . وحكى أن يعقوب حين خير كما نُحْيِي الأبياء أختار الموت وقال : أمهلوني حتى أوصي بني وأهل ؛ فجمعهم وقال لهم هذا ؛ فأهدوا وقالوا : « نَعْبُدُ إِلَهَكَ » الآية . فأروه ثبوتهم على الدين ومعرفةهم بالله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَبَدُّ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ « إبراهيم وإسماعيل وإسحاق » في موضع خفض على البدل ، ولم تصرف لأنها أعجمية . قال الكسائي : وإن شئت صرفت « إسحاق » وجعلته من السَّحْق ، وصرفت « يعقوب » وجعلته من الطير . وتسمى الله كل واحد من العم والجدَّ أباً ، وبدأ بذكر الجدِّ ثم إسماعيل العم لأنه أكبر من إسحاق . و « إلهًا » بدل من « إلهك » بدل النكرة من المعرفة ؛ وكرره لفائدة الصفة بالوحدانية . وقيل : « إلهًا » حال . قال ابن عطية : وهو قول حسن ؛ لأنَّ الغرض إثبات حال الوحدانية . وقرأ الحسن ويحيى بن عُمَرُ والجددي وأبو رجاء العطاردي « وإلهَ أبيك » وفيه وجهان :

أحدهما — أن يكون أفرد وأراد إبراهيم وحده ، وكره أن يجعل إسماعيل أباً لأنه عم . قال النحاس : وهذا لا يجب ؛ لأن العرب تسمى العم أباً .

الثاني — على مذهب سيويه أن يكون « أبيك » جمع سلامة ؛ حكى سيويه أب وأبُون وأبين ؛ كما قال الشاعر :

• فقلنا أسلموا إنا أخوك^(١) •

وقال آخر :

فلم تبيِّن أصواتنا • بكين وفدينا بالأيتنا^(٢)

قوله تعالى : ﴿ وَتَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ ابتداء وخبر ؛ ويحتمل أن يكون في موضع الحال ، والفاعل « نعيد » .

قوله تعالى : تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ^ط وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٨﴾

(١) الشاهد فيه « أخوك » فإنه جمع بالواو والنون وحذفت النون للإضافة ليصح الإخبار به عن ضمير الجمع .

وتعام البيت : • فقد سلبت من الإحن الصدور •

وصف نساء سين فوفد عليهن من قوهن من بقادين فبكين إليهم وفديهم بأباهن سرورا بوفودهم عليهن . (عن

شرح الشواهد) . (٢) راجع نواة الأدب في الشاهد الثامن والعشرين بعد الثلاثة .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ « تلك » مبتدأ ، و « أُمَّةٌ » خبر ، « قَدْ خَلَتْ » نعت لأمة ، وإن شئت كانت خبر المبتدأ ، وتكون « أُمَّةٌ » بدلا من « تلك » . ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ « ما » في موضع رفع بالابتداء أو بالصفة على قول الكوفيين . ﴿ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ مثله ، يريد من خير وشر . وفي هذا دليل على أن العبد يضاف إليه أعمال وأكساب ؛ وإن كان الله تعالى أقدره على ذلك ، إن كان خيرا فبفضله وإن كان شرا فيعذله ؛ وهذا مذهب أهل السنة ؛ والآى في القرآن بهذا المعنى كثيرة . فالعبد مكنسب لأفعاله ، على معنى أنه خلقت له قدرة مقارئة للفعل ، يُدرك بها الفرق بين حركة الاختيار وحركة الزعشة مثلا ؛ وذلك التمكن هو مناط التكليف . وقالت الجبرية بنفى اكتساب العبد ، وإنه كالنبات الذى تصرفه الرياح . وقالت القدرية والمعتزلة خلاف هذين القولين ، وإن العبد يخلق أفعاله .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْأَلُونَنَا عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ أى لا يؤاخذ أحد بذنب أحد ؛ مثل قوله تعالى : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » أى لا تحمل حاملة ثقل أخرى ؛ وسيأتى .^(١)

قوله تعالى : وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ دعت كل فرقة إلى ما هى عليه ؛ فرد الله تعالى ذلك عليهم فقال : ﴿ بَلْ مِلَّةٌ ﴾ أى قل يا محمد : بل تتبع ملة ؛ فلهذا نصب الملة . وقيل : المعنى بل نهتدى بملة إبراهيم ؛ فلما حذف حرف الجز صار منصوبا . وقرأ الأعرج وآبن أبى عتبة : « بَلْ مِلَّةٌ » بالرفع ؛ والتقدير بل الهدى ملة ، أو ملتنا دين إبراهيم . و « حَنِيفًا » مانثلا عن الأديان المَكْرُوْهَة إلى الحق دين إبراهيم ؛ وهو في موضع نصب على الحال ؛ قاله الزجاج . أى بل تتبع ملة إبراهيم في هذه الحالة . وقال على بن سليمان : هو منصوب على أعنى ، والحال خطأ ، لا يجوز جاءنى غلام هندي مسرعة . وسُمِّي إبراهيم حنيفًا لأنه

حَنِفَ إِلَى دِينِ اللَّهِ وَهُوَ الْإِسْلَامُ . وَالْحَنَفَ : الْمَيْلُ ؛ وَمِنْهُ رَجُلٌ حَنَفَاءُ ، وَرَجُلٌ أَحَنَفٌ ، وَهُوَ الَّذِي تَمِيلُ قَدَمَاهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى أُخْتَاهَا بِأَصَابِعِهَا . قَالَتْ أُمُّ الْأَحْنَفِ :
وَاللَّهِ لَوْلَا حَنَفُ بَرَجِلِهِ • مَا كَانَ فِي فِتْيَانِكُمْ مِنْ مِثْلِهِ
وقال الشاعر :

إِذَا حَوَّلَ الظِّلَّ الْعَشَى رَأْيَتَهُ • حَنِيفًا وَفِي قَرْنِ الضَّحَى يَنْتَصِرُ

أَيُّ الْخِرْبَاءِ تَسْتَعْبِلُ الْقَبِيلَةَ بِالْعَشَى ، وَالْمَشْرِقَ بِالْفُجَاءِ ، وَهُوَ قَبِيلَةُ النَّصَارَى . وَقَالَ قُومٌ :
الْحَنَفُ الْأَسْتِقَامَةُ ؛ فَسَمَّى دِينَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا لِأَسْتِقَامَتِهِ . وَسَمَّى الْمَوْجَ الرَّجْلَيْنِ أَحْنَفَ
تَفَاوُلًا بِالْأَسْتِقَامَةِ ؛ كَمَا قِيلَ لِلدِّبْغِ سَلِيمَ ، وَلِلْهَلِكَةِ مَفَازَةً ؛ فِي قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ .

قوله تعالى : قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ
وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ
الْأَنْبِيَاءُ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٦٣﴾

قوله تعالى : (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ) خَرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ؛ فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا تَصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ " ^(١)
الآيَةُ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ : إِذَا قِيلَ لَكَ أَنْتَ مُؤْمِنٌ ؟ فَقُلْ : « آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا »
وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ « الْآيَةُ . وَكَرِهَ أَكْثَرُ السَّلَفِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ :
أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا ؛ وَسَيَاتِي يَسَانُهُ فِي « الْأَنْفَالِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَسُئِلَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ
عَنْ رَجُلٍ قِيلَ لَهُ : أَنْتَ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ ؛ فَسَمَّاهُ بِاسْمٍ لَمْ يَعْرِفْهُ ؛ فَلَوْ قَالَ نَعَمْ ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ
نَبِيًّا ، فَقَدْ شَهِدَ بِالنَّبَوَةِ لغيرِ نَبِيٍّ ، وَلَوْ قَالَ لَا ، فَلَعَلَّهُ نَبِيٌّ ، فَقَدْ بَحَّدَ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ؛ فَكَيْفَ
يَصْنَعُ ؟ فَقَالَ : يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : إِنْ كَانَ نَبِيًّا فَقَدْ آمَنْتُ بِهِ . وَالْخَطَابُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِهَذِهِ
الْأُمَّةِ ، عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ . قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ : جَاءَ نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فسألوه عن يؤمن به من الأنبياء، فنزلت الآية . فلما جاء ذكر عيسى قالوا : لا تؤمن بعيسى ولا من آمن به .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾ جمع إبراهيم إبراهيم ، وإسماعيل إسماعيل ، قاله الخليل وسيبويه ، وقاله الكوفيون ، وحكوا براهمة وإسماعلة ، وحكوا إبراهيم وإسماعيل . قال محمد بن يزيد : هذا غلط ؛ لأن الهزمة ليس هذا موضع زيادتها ، ولكن أقول : أباه وإسماع ، ويجوز أباه وإسماع . وأجاز أحمد بن يحيى براه ، كما يقال في التصغير بره . و جمع إسحاق إسماعيل ، وحكى الكوفيون إسماعلة وإسماع ، وكذا يعقوب ويعاقب ، ويعاقبة ويعاقب . قال النحاس : فأما إسرائيل فلا نعلم أحدا يميز حذف الهزمة من أوله ، وإنما يقال إسرائيل ، وحكى الكوفيون أسارة وإسرائيل . والباب في هذا كله أن يجمع مسلما فيقال : إبراهيمون وإسحاقون ويعقوبون ، والمسلم لا عمل فيه .

والأسباط : ولَّد يعقوب عليه السلام ، وهم اثنا عشر ولدا ، ولَّد لكل واحد منهم أمة من الناس ؛ واحدهم سبط . والسَّبَط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في ولد إسماعيل . وسُمُّوا الأسباط من السَّبَط وهو السَّابِغ ؛ فهم جماعة متتابعون . وقيل : أصله من السَّبَط (بالتحريك) وهو الشجر ؛ أي هم في الكثرة بمنزلة الشجر ، الواحدة سَبْطَة . قال أبو إسحاق الزجاج : ويُنَّ لك هذا ما حدثنا به محمد بن جعفر الأنباري قال حدثنا أبو مجاهد^(١) الذقاق قال حدثنا الأسود بن عامر قال حدثنا إسرائيل عن سيماء عن عكرمة عن ابن عباس قال : كل الأنبياء من بني إسرائيل إلا عشرة : نوحا وشعبيا وهودا وصالحا ولوطا وإبراهيم وإسحاق ويعقوب وإسماعيل ومهدا صلى الله عليه وسلم . ولم يكن أحده له آسمان إلا عيسى ويعقوب . والسَّبَط : الجماعة والقبيلة الراجعون إلى أصل واحد . وشعر سَبَط وسَيْط : غير جمعد . ﴿ لَا تَفَرَّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ قال الفراء : أي لا تؤمن ببعضهم وتكفر ببعضهم كما فعلت اليهود والنصارى .

(١) كذا في ج وتفسير ابن كثير في هذا الموضع . وفي سائر الأصول : « أبو مجاهد » بالميم .

قوله تعالى : فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آهَتُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٧٧﴾

قوله تعالى : (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آهَتُوا) الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم وأتته . المعنى : فإن آمنوا مثل إيمانكم ، وصدقوا مثل تصديقكم فقد آهتوا ؛ فالمسألة وقعت بين الإيمانين ، وقيل : إن الباء زائدة مؤكدة . وكان ابن عباس يقرأ فيها حكي الطبري : « فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد آهتوا » وهذا هو معنى القراءة وإن خالف المصحف ؛ فـ « مِثْل » زائدة كما هي في قوله : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » أي ليس كهو شيء . وقال الشاعر :^(٣)

* فَصَبِّرُوا مِثْلَ كَمَصْفٍ مَا كُول *

وروى بَقِيَّةُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حَزْزَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَا تَقُولُوا فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ ، وَلَكِنْ قُولُوا : بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ . تابعه علي بن نصر الجَهْضَمِيُّ عَنْ شُعْبَةَ ؛ ذكره البيهقي . والمعنى : أي فإن آمنوا بغيركم وبعامة الأنبياء ولم يفرقوا بينهم كما لم تفرقوا فقد آهتوا ، وإن أبوا إلا التفرق فهم الناكبون عن الدين إلى الشقاق « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ » . وحكي عن جماعة من أهل النظر قالوا : ويحتمل أن تكون الكاف في قوله : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » زائدة . قال : والذي روى عن ابن عباس من نهي عن القراءة العامة شيء ذهب إليه للبالغة في قبي التشبيه عن الله عز وجل . وقال ابن عطية : هذا من ابن عباس على جهة التفسير ؛ أي هكذا فليتناول . وقد قيل : إن الباء بمعنى على ، والمعنى : فإن آمنوا على مثل إيمانكم . وقيل : « مثل » على بابها أي بمثل المنزل ؛ دليله قوله : « وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ » ، وقوله : « وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ » .

(١) هذه الجملة من تمام القول الأول وليست قولاً آخر كما يتبادر من السياق . (٢) راجع ج ١٦ ص ٨

(٣) هو حيد الأرقط ؛ وصف قوما استوصلوا فنيهم بالصف الذي أكل حبه . والصف التبن . (عن شرح

النواهد) . (٤) في ج : « عن التبيين » . وفي ب ، ز : « عن الدين » .

(٥) راجع ج ١٦ ص ١٣ (٦) راجع ج ١٣ ص ٣٥١

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ أى عن الإيمان ﴿ فَأَتَمُّهُمْ فِي شِقَاقٍ ﴾ قال زيد بن أسلم : الشقاق المنازعة . وقيل : الشقاق المجادلة والمخالفة والتعادي . وأصله من الشَّق وهو الجانب ؛ فكان كل واحد من الفريقين في شَقٍّ غير شَقٍّ صاحبه . قال الشاعر :
 إلى كم تقتل العلماء قسرا * وتفجر بالشقاق وبالنفاق^(١)
 وقال آخر :

وإلا فاعلموا أنا وأتم * بُفَاةٌ ما بقينا في شِقَاقٍ

وقيل : إن الشقاق مأخوذ من فعل ما يَشَقُّ ويصعب ؛ فكان كل واحد من الفريقين يحرص على ما يشق على صاحبه .

قوله تعالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ أى فسيفي الله رسوله عدوه . فكان هذا وعدا من الله تعالى لنبيه عليه السلام أنه سيفيهم من عانده ومن خالفه من المتولين بمن يهديه من المؤمنين ، فأنجز له الوعد ؛ وكان ذلك في قتل بنى قينقاع وبنى قريظة وإجلاء بنى النضير . والكاف والماء والميم في موضع نصب مفعولان . ويجوز في غير القرآن : فسيفيك [أيهم]^(٢) . وهذا الحرف « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ » هو الذى وقع عليه دم عثمان حين قُتل بإخبار النبي صلى الله عليه وسلم إياه بذلك . و﴿ السميع ﴾ لقول كل قائل ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ بما ينفذه في عباده ويحريه عليهم . وحكى أن أبا دلامة دخل على المنصور وعليه قلنسوة طويلة ، ودزاعه مكتوب بين كنفها « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » ، وسيف معلق في وسطه ؛ وكان المنصور قد أمر الجند بهذا الزى ، فقال له : كيف جالك يا أبا دلامة ؟ قال : بشر يا أمير المؤمنين ! قال : وكيف ذاك ؟ قال : ما ظنك برجل وجهه في وسطه ، وسيفه في آسته ، وقد نبذ كتاب الله وراء ظهره ! فضحك المنصور منه ، وأمر بتغيير ذلك الزى من وقته .

(١) في ١ : « ... يقتل ... ويفجر ... » بالياء .

(٢) زيادة من إعراب القرآن للنحاس .

(٣) الدزاعة والمدرع : جبة مشقوقة المقدم .

قوله تعالى : صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ

عَبِيدُونَ ﴿١٢٨﴾

فيه مسائلان :

الأولى — قوله تعالى : (صِبْغَةَ اللَّهِ) قال الأخفش وغيره : دين الله ؛ وهو بدل من «ملة» . وقال الكسائي : وهى منصوبة على تقدير آتبعوا . أو على الإغراء أى آلموا . ولو قرئت بالرفع لحاز ؛ أى هى صبغة الله . وروى شيبان عن قتادة قال : إن اليهود تصبغ أبناءهم يهودا ، وإن النصارى تصبغ أبناءهم نصارى ؛ وإن صبغة الله الإسلام . قال الزجاج : ويدلُّك على هذا أن «صِبْغَةً» بدل من «ملة» . وقال مجاهد : أى فطرة الله التى فطر الناس عليها . قال أبو إسحاق الزجاج : وقول مجاهد هذا يرجع إلى الإسلام ؛ لأن الفطرة ابتداء الخلق ، وابتداء ما خلُقوا عليه الإسلام . وروى عن مجاهد والحسن وأبى العالية وقاتدة : الصبغة الدين . وأصل ذلك أن النصارى كانوا يصبغون أولادهم فى الماء ، وهو الذى يسمونه المعمودية ، ويقولون : هذا تطهير لهم . وقال ابن عباس : هو أن النصارى كانوا إذا وُلد لهم ولد فأتى عليه سبعة أيام غمسوه فى ماء لهم يقال له ماء المعمودية ، فصبغوه بذلك ليطهروه به مكاتب الختان ؛ لأن الختان تطهير ، فإذا فعلوا ذلك قالوا : الآن صار نصرانياً حقاً ؛ فردَّ الله تعالى ذلك عليهم بأن قال : «صِبْغَةَ اللَّهِ» أى صبغة الله أحسن صبغة وهى الإسلام ؛ فسمى الدين صبغة استعارة ومجازاً من حيث تظهر أعماله ويمتته على المتدين ، كما يظهر أثر الصبغ فى الثوب . وقال بعض شعراء ملوك قمران :

وكلُّ أناسٍ لهم صِبْغَةٌ * وصبغة همدان خير الصبغ

صَبَّغْنَا عَلَى ذَاكَ أَبْنَاءَنَا ۖ فَأَكْرِمِ يَصْبِغَتَنَا فِي الصَّبْغِ

وقيل : إن الصبغة الاغتسال لمن أراد الدخول فى الإسلام ، بدلاً من معمودية النصارى ؛ ذكره الماوردى .

قلت : وعلى هذا التأويل يكون غسل الكافر واجباً تعبدًا ، وهى المسألة :

الثانية - لأن معنى « صبغة الله » غُسل الله ؛ أى اغتسلوا عند إسلامكم الغسل الذى أوجبه الله عليكم . وبهذا المعنى جاءت السنة الثابتة فى قيس بن عاصم وثُمَامَةُ بن أَثَال حين أسلما . روى أبو حاتم البُسْتِيّ فى صحيح مسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن ثُمَامَةَ ^(١) الحنْظِيّ أُسْرِفَتْ به النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم يوماً فأسلم ؛ فبعث به إلى حائظ أبي طَلْحَةَ فأمره أن يغتسل فأغتسل وصلى ركعتين ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حَسَنَ إِسْلَامُ صَاحِبِكُمْ » . وخرج أيضاً عن قيس بن عاصم أنه أسلم ، فأمره النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم أن يغتسل بماء وسِدْر . ذكره النسائى وصحّحه أبو محمد عبد الحق . وقيل : إن القُرْبَةَ إلى الله تعالى يقال لها صِبْغَةٌ ؛ حكاه ابن فارس فى المُجَمَل . وقال الجوهرى : « صبغة الله » دينه . وقيل : إن الصَّبْغَةَ الخِطَانُ ، آخِثَنَ إبراهيم بخرت الصبغة على الختان لصبغهم الغلمان فى الماء ؛ قاله الفراء . زُيِّنَ لَهُ عَائِدُونَ بِإِبتداء وخبر .

قوله تعالى : قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ ^(١٢٩)

قال الحسن : كانت الحاجة أن قالوا : نحن أولى بالله منكم ؛ لأننا أبناء الله وأحباؤه . وقيل : لتقدم آبائنا وكتبنا ، ولأننا لم نعبد الأوثان . فعنى الآية : قل لهم يا محمد ، أى قل لمؤلاى اليهود والنصارى الذين زعموا أنهم أبناء الله وأحباؤه وأدعوا أنهم أولى بالله منكم لقدم آبائهم وكتبهم : « أتُحَاجُّونَنَا » أى اتُجَادِبُونَنَا المجعة على دعواكم والربُّ واحد ، وكلُّ مجازى بعمله ؛ فإى تأثير لقدم الدين . ومعنى « فى الله » أى فى دينه والقُرْب منه والمخطوطة له . وقراءة الجماعة : « أتُحَاجُّونَنَا » . وجاز اجتماع حرفين مثلين من جنس واحد متحركين ؛ لأن الثانى كالمفصل . وقرأ ابن مُحِيصَن « أتُحَاجُّونَنَا » بالإدغام لأجتماع المثليين . قال النحاس : وهذا

(١) ثُمَامَةُ الحنْظِيّ هو ثُمَامَةُ بن أَثَال المُتَقَدِّم . (٢) الحائِظ : البستان من النخل إذا كان عليه جدار .

(٣) كَذَا فى الأصول ، ولعل سوابه : « والمخطوطة عنده » .

جائز إلا أنه مخالف للسواد . ويجوز « اتَّحَاجُونَ » بحذف النون الثانية ، كما قرأ نافع « فَيَمِّشُونَ ^(١) » .

قوله تعالى : « وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ » أى مخلصون العباد ، وفيه معنى التوبيخ ؛ أى ولم تخلصوا أتم فكيف تدعون ما نحن أولى به منكم ! . والإخلاص حقيقة تصفية الفعل عن ملاحظة المخلوقين ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى يقول أنا خير شريك فمن أشرك معي شريكاً فهو لشريكي بإيما الناس أخلصوا أعمالكم لله تعالى فإن الله تعالى لا يقبل إلا ماخلص له ولا تقولوا هذا لله وللرحم فإنها للرحم وليس لله منها شيء ولا تقولوا هذا لله ولوجوهكم فإنها لوجوهكم وليس لله تعالى منها شيء » . رواه الضحاك بن قيس الفهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره ؛ ترجمه الدارقطني . وقال رُويم : الإخلاص من العمل هو ألا يريد صاحبه عوضاً في الدارين ولا حظاً من الملكين . وقال الجنيّد : الإخلاص سريين العبد وبين الله ، لا يعلمه ملك فيكتبه ، ولا شيطان يفسده ، ولا هوى فيميله . وذكر أبو القاسم القشيري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سألت جبريل عن الإخلاص ما هو فقال سألت رب العزة عن الإخلاص ما هو قال سِرٌّ من سِرِّي أستودعته قلب من أحببته من عبادي » .

قوله تعالى : « أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾ »

قوله تعالى : « أَمْ تَقُولُونَ » ^(٢) بمعنى قالوا . وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص « تقولون » بالتاء وهي قراءة حسنة ؛ لأن الكلام منسق ، كأن المعنى : اتَّحَاجُونَا فِي اللَّهِ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ كَانُوا عَلَى دِينِكُمْ ؛ فهي أم المتصلة ، وهي على قراءة من قرأ بالياء منقطعة ؛ فيكون

(١) راجع ج ١٠ ص ٣٥ (٢) هذا القول بأن « أَمْ » منقطعة .

كلامين وتكون « أم » بمعنى بل . (هُودًا) خبر كان ، وخبر « إن » في الجملة . ويجوز في غير القرآن رفع « هودا » على خبر « إن » ، وتكون كان ملغاة ؛ ذكره النحاس .

قوله تعالى : (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ) تقرير وتوبيخ في آذعائهم بأنهم كانوا هودا أو نصارى . فرد الله عليهم بأنه أعلم بهم منكم ؛ أى لم يكونوا هودا ولا نصارى .

قوله تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ) لفظه الاستفهام ، والمعنى : لا أحد أظلم . (يَمُنُّ كَتَمَ شَهَادَةً) يريد علمهم بأن الأنبياء كانوا على الإسلام . وقيل : ما كتموه من صفة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ قاله قتادة ، والأقول أشبه بسياق الآية . (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) وعيد وإعلام بأنه لم يترك أمرهم سدى وأنه يجازيهم على أعمالهم . والغافل : الذى لا يَفْطُنُ للأمور إهمالاً منه ؛ مأخوذ من الأرض الغفل وهى التى لا علم بها ولا أثر عمارة . وناقَةٌ غُفْلٌ : لا سِمةَ بها . ورجل غُفْلٌ : لم يحزب الأمور . وقال الكسائي : أرض غُفْلٌ لم تُحطَر . غَفَلْتُ عن الشيء غَفْلَةً وَغُفُولًا ، وأغفلت الشيء : تركته على ذكر منك .

قوله تعالى : تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾

كررها لأنها تضمنت معنى التهديد والتخويف ؛ أى إذا كان أولئك الأنبياء على إمامتهم وفضلهم يجازون بكسبهم فاتم أخرى ؛ فوجب التأكيد ، فلذلك كررها .

قوله تعالى : سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٢٢﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ) أعلم الله تعالى أنهم سيقولون في تحويل المؤمنين من الشام إلى الكعبة : ما ولّاهم . و«سيقول» بمعنى قال ؛ جعل المستقبل

موضع الماضي، دلالة على استدامة ذلك وأنهم يستمرون على ذلك القول . وخص بقوله : « مِنْ النَّاسِ » لأن السَّفَه يكون في جمادات وحوانات . والمراد من « السفهاء » جميع من قال « ما ولّاهم » . والسُّفَهاء جمع ، واحده سفهه ، وهو الخفيف العقل ؛ من قولهم : ثَوَّبَ سَفِيهٌ إِذَا كَانَ خَفِيفَ النَّسْجِ ، وقد تقدّم . والنساء سفاهه ^(١) . وقال المؤرّج : السَّفِيه البهات الكذاب المتعمّد خلاف ما يعلم . قُطِرَب : الظلوم الجهول . والمراد بالسفهاء هنا اليهود الذين بالمدينة ؛ قاله مجاهد . السُّدَى : المنافقون . الزَّجَاج : كفار قريش لما أنكروا تحويل القبلة قالوا : قد أشناق محمد إلى مولده وعن قريب يرجع إلى دينكم . وقالت اليهود : قد ألبس عليه أمره وتخيّر . وقال المنافقون : ما ولّاهم عن قبلتهم ! وأسّتهزءوا بالمسلمين . و « ولّاهم » يعني عدّهم وصرفهم .

الثانية — روى الأئمة واللفظ لمالك عن ابن عمر قال : بينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها ؛ وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة . وخرج البخاري عن البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا ، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت ، وإنه صلى أول صلاة صلاها العصر وصلى معه قوم ؛ فخرج رجل ممن كان صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فتر على أهل المسجد وهم راكعون فقال : أشهد بالله ، لقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل مكة ؛ فداروا كما هم قبل البيت . وكان الذي مات على القبلة قبل أن تحول قبل البيت رجال قتلوا لم ندر ما تقول فيهم ؛ فأنزل الله عز وجل : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ » ؛ ففى هذه الرواية صلاة العصر ، وفي رواية مالك صلاة الصبح . وقيل : نزل ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بنى سَلَيْمة وهو في صلاة الظهر بعد ركعتين منها فتحول في الصلاة ؛ فسمّى ذلك

(١) يراجع ج ١ ص ٢٠٥ طبعة ثانية . (٢) قباة (بالضم) : قرية على ميلين من المدينة على يسار

القاصد إلى مكة بها أثر بيان كثير ، وهناك مسجد النوى . (عن معجم ياقوت) .

(٣) رواية البخاري كما في صحيحه : « وإنه صلى — أو صلاها — صلاة العصر » .

المسجد مسجد القبلتين . وذكر أبو الفرج أن عباد بن نهيك كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الصلاة . وذكر أبو عمر في التمهيد عن نُوَيْلَةَ بنت أسلم وكانت من المهاجرات ؛ قالت : كما في صلاة الظهر فأقبل عباد بن بشر بن قَيْظَى فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقبل القبلة — أو قال : البيت الحرام — فتحوّل الرجال مكان النساء ، وتحوّل النساء مكان الرجال . وقيل : إن الآية نزلت في غير صلاة ؛ وهو الأكثر . وكان أول صلاة إلى الكعبة العصر ؛ والله أعلم . وروى أن أول من صلى إلى الكعبة حين صُرِفَت القبلة عن بيت المقدس أبو سعيد بن المَعْلَى ؛ وذلك أنه كان مجتازاً على المسجد فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بتحويل القبلة على المنبر وهو يقرأ هذه الآية : « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ » حتى فرغ من الآية ؛ فقلت لصاحبي : تعالَ نركع ركعتين قبل أن ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكون أول من صلى فتَوَارَيْنَا نَعْمَا فصليناها ؛ ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس الظهر يومئذ . قال أبو عمر : ليس لأبي سعيد بن المعلى غير هذا الحديث ، وحديث : « كنت أصلي » في فضل الفاتحة ؛ خرجه البخاري ، وقد تقدم .

الثالثة — وأختلف في وقت تحويل القبلة بعد قدومه المدينة ؛ فقيل : حُوِّلَتْ بعد ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ؛ كما في البخاري . وخرجه الدارقطني عن البراء أيضاً ، قال : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً نحو بيت المقدس ، ثم علم الله هَوَى نِيَّهِ فنزلت : « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ » الآية . ففي هذه الرواية ستة عشر شهراً من غير شك . وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن تحويلها كان قبل غَزْوَةِ بَدْرٍ بشهرين . قال إبراهيم بن إسحاق : وذلك في رجب من سنة

(١) في كتاب الاستيعاب والقاموس : « نولة » بالنون ، وقال صاحب القاموس : « أرمي بكهينة » . وقد ذكرت في كتاب الإصابة مصغرة في حرفي التاء والنون ، وهي بالنون رواية لإسحاق بن إدريس عن جعفر بن محمود وباتاه رواية إبراهيم بن حزة ؛ قال صاحب الإصابة : « وهي أوثق » . (٢) هذه الكلمة ساقطة من أ — والنعم — فبتحتين — واحد الأفعال ، الإبل والشاة أو الإبل خاصة ؛ يذكر ويؤنث . (٣) راجع ج ١ ص ١٠٨ طبعة ثانية .

أَمْنَيْنِ . وقال أبو حاتم البستي: صلى المسلمون إلى بيت المقدس سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام سواء؛ وذلك أن قدومه المدينة كان يوم الإثنين لأتت عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول، وأمره الله عز وجل باستقبال الكعبة يوم الثلاثاء للنصف من شعبان .

الرابعة - وأختلف العلماء أيضا في كيفية استقباله بيت المقدس على ثلاثة أقوال؛ فقال الحسن: كان ذلك منه عن رأى واجتهاد، وقاله عكرمة وأبو العالية . الثاني - أنه كان غيرا بينه وبين الكعبة، فأختار القدس طمعا في إيمان اليهود واستمالتهم؛ قاله الطبري . وقال الزجاج: امتعانا للشركين لأنهم ألقوا الكعبة . الثالث - وهو الذي عليه الجمهور: ابن عباس وغيره، وجب عليه استقباله بأمر الله تعالى ووحيه لا محالة، ثم نسخ الله ذلك وأمره الله أن يستقبل بصلاته الكعبة؛ وأستدلوا بقوله تعالى: «وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ» الآية .

الخامسة - وأختلفوا أيضا حين فرضت عليه الصلاة أولا بمكة؛ هل كانت إلى بيت المقدس أو إلى مكة، على قولين؛ فقالت طائفة: إلى بيت المقدس وبالمدينة سبعة عشر شهرا، ثم صرفه الله تعالى إلى الكعبة؛ قاله ابن عباس . وقال آخرون: أول ما أقرضت الصلاة عليه إلى الكعبة، ولم يزل يصل إليها طول مقامه بمكة على ما كانت عليه صلاة إبراهيم وإسماعيل؛ فلما قدم المدينة صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا، على الخلاف، ثم صرفه الله إلى الكعبة . قال أبو عمر: وهذا أصح القولين عندى . قال غيره: وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أراد أن يستألف اليهود فتوجه [إلى] قبلتهم ليكون ذلك أدعى لهم؛ فلما تبين عنادهم وأيس منهم أحب أن يحول إلى الكعبة فكان ينظر إلى السماء؛ وكانت محبة إلى الكعبة لأنها قبلة إبراهيم؛ عن ابن عباس . وقيل: لأنها كانت أدعى للعرب إلى الإسلام، وقيل: مخالفة لليهود؛ عن مجاهد . وروى عن أبي العالية

الزياحي أنه قال : كانت مسجد صالح عليه السلام وقبته إلى الكعبة ؛ قال : وكان موسى عليه السلام يصلّي إلى الصخرة نحو الكعبة ، وهي قبلة الأنبياء كلهم ؛ صلوات الله عليهم أجمعين .

السادسة - في هذه الآية دليل واضح على أن في أحكام الله تعالى وكتابه نسخاً ومنسوخاً ، وأجمعت عليه الأمة إلا من شذّ ، كما تقدّم . وأجمع العلماء على أن القبلة أول ما نُسخ من القرآن ، وأنها نُسخت مرتين ، على أحد القولين المذكورين في المسألة قبل .

السابعة - ودلت أيضا على جواز نسخ السنة بالقرآن ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس ؛ وليس في ذلك قرآن ، فلم يكن الحكم إلا من جهة السنة ثم نسخ ذلك بالقرآن ؛ وعلى هذا يكون : « كُنْتَ عَلَيْنَا » بمعنى أنت عليها .

الثامنة - وفيها دليل على جواز القطع بخبر الواحد ؛ وذلك أن استقبال بيت المقدس كان مقطوعاً به من الشريعة عندهم ، ثم أن أهل قُبَاء لما أتاهم الآتي وأخبرهم أن القبلة قد حُوّلت إلى المسجد الحرام قَبِلُوا قوله وأستداروا نحو الكعبة ؛ فتركوا المتواتر بخبر الواحد وهو مظنون .

وقد اختلفت العلماء في جوازه عقلاً ووقوعه ؛ فقال أبو حاتم : والمختار جواز ذلك عقلاً لو تعبد الشرع به ، ووقوعاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل قصة قُبَاء ، وبدليل أنه كان عليه السلام يُنفذ آحاد الولاة إلى الأطراف وكانوا يلبقون الناسخ والمنسوخ جميعاً . ولكن ذلك ممنوع بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، بدليل الإجماع من الصحابة على أن القرآن والمتواتر المعلوم لا يُرفع بخبر الواحد ، فلا ذاهب إلى تجويزه من السلف والخلف . أحتج من منع ذلك بأنه يُفرض إلى المحال وهو رفع المقطوع بالمظنون . وأما قصة أهل قُبَاء

(١) العبارة هنا غير واضحة . والذي في تفسير الطبري (ج ٢ ص ٢١ طبع بولاق) : « ... قال الربيع : إن يهوديا خاسم أبا العالية فقال : إن موسى عليه السلام كان يصلّي إلى صخرة بيت المقدس ؛ فقال أبو العالية : كان يصلّي عند الصخرة إلى البيت الحرام . قال قال : فبينى وبينك مسجد صالح فإنه نحت من الجبل ؛ قال أبو العالية : قد صلبت فيه وقبته إلى البيت الحرام ؛ قال الربيع : وأخبرني أبو العالية أنه مر على مسجد ذى القرنين وقبته إلى الكعبة » .

(٢) عند قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها » ص ٦١ من هذا الجزء .

وولاية النبي صلى الله عليه وسلم فمحمول على قرائن إفادة العلم إما نقلاً وتحقيقاً، وإما احتمالاً وتقديراً. وتتم هذا سؤالاً وجواباً في أصول الفقه .

التاسعة — وفيها دليل على أن من لم يبلغه النسخ إنه متعبد بالحكم الأول؛ خلافاً لمن قال : إن الحكم الأول يرتفع بوجود النسخ لا بالعلم به ، والأقول أصح ؛ لأن أهل قضاء لم يزالوا يصلون إلى بيت المقدس إلى أن أتاهم الآتي فأخبرهم بالنسخ فزالوا نحو الكعبة . فالنسخ إذاً حصل في الوجود فهو رافع لا محالة لكن بشرط العلم به ؛ لأن النسخ خطاب ، ولا يكون خطاباً في حق من لم يبلغه . وفائدة هذا الخلاف في عبادات فعلت بعد النسخ وقبل البلاغ هل تعاد أم لا ؛ وعليه تنبني مسألة الوكيل في تصرفه بعد عزل مؤكّله أو موته وقبل علمه بذلك على قولين . وكذلك المقارض^(١) ، والحاكم إذا مات من ولّاه أو عزل . والصحيح أن ما فعله كل واحد من هؤلاء ينفذ فعله ولا يرتد حكمه . قال القاضي عياض : ولم يختلف المذهب في أحكام من أعتق ولم يعلم بعقده أنها أحكام حُرِّفياً بينه وبين الناس ؛ وأما بينه وبين الله تعالى بخاترة . ولم يختلفوا في المعتقد أنها لا تعيد ما صلت بعد عقدها وقبل علمها بغير سر ، وإنما اختلفوا فيمن يطراً عليه موجب يغير حكم عبادته وهو فيها ، قياساً على مسألة قضاء ؛ فمن صلى على حال ثم تغيرت به حاله تلك قبل أن يتم صلاته إنه يتمها ولا يقطعها ويؤجزه ما مضى . وكذلك كمن صلى عرياناً ثم وجد ثوباً في الصلاة ، أو ابتدأ صلاته صحيحاً ففرض ، أو مرّيضاً فصّح ، أو قاعداً ثم قدر على القيام ، أو أمة عتقت وهى في الصلاة إنها تأخذ قناعها وتبني .

قلت : ولكن دخل في الصلاة بالتيمم فطراً عليه الماء إنه لا يقطع ، كما يقوله مالك والشافعي — رحمهما الله — وغيرهما . وقيل : يقطع ؛ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وسيأتي .
المانثرة — وفيها دليل على قبول خبر الواحد ، وهو مجمع عليه من السلف معلوم بالتواتر من عادة النبي صلى الله عليه وسلم في توجيه ولّاته ورسله أحاداً للآفاق ؛ ليعلموا الناس دينهم فيبلغهم سنة رسولهم صلى الله عليه وسلم من الأوامر والنواهي .

(١) القراض (بكر القاف) عند المالكية هو ما يسمي بالمضاربة عند الحنفية ؛ وهو إعطاء المقارض (بكر الرا. وهو رب المال) المقارض (بفتح الرا. وهو العامل) ما لا يتجر به على أن يكون له جزء من الربح .

الحادية عشرة - وفيها دليل على أن القرآن كان ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً بعد شيء وفي حال بعد حال ، على حسب الحاجة إليه ، حتى أكل الله دينه ؛ كما قال : « أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ^(١) » .

قوله تعالى : (قُلِ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ) أقامه حجة ؛ أي له ملك المشرق والمغرب وما بينهما ؛ فله أن يأمر بالتوجه إلى أى جهة شاء ، وقد تقدم .

قوله تعالى : (يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) إشارة إلى هداية الله تعالى هذه الأمة إلى قبلة إبراهيم ؛ والله تعالى أعلم . والصرط . الطريق . والمستقيم : الذى لا أعوجاج فيه ؛ وقد تقدم ^(٢) .

قوله تعالى : وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عَمَلَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٤٢﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) المعنى : وكما أن الكعبة وسط الأرض كذلك جعلناكم أمةً وسطًا ؛ أى جعلناكم دون الأنبياء وفوق الأمم . والوسط : العدل ؛ وأصل هذا أن أحمد الأنبياء أوسطها . وروى الترمذى عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » قال : « مَدَلًا » . قال : هذا حديث حسن صحيح . وفى التزويل : « قَالَ أَوْسَطُهُمْ ^(٣) » أى أعدلهم وخيرهم . وقال زهير :

هُمْ وَسَطٌ يَرْضَى الْإِهَامُ بِحُكْمِهِمْ • إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي يُعْظَمُ

آخر:

أَنْتُمْ أَوْسَطُ حَتَّى عَلِمُوا • بصغير الأمر أو إحدى الكبير
وقال آخر:

لَا تَذْهَبِينَ فِي الْأُمُورِ قَرَطًا • لَا تَمْلَأَنَّ إِنْ سَأَلْتَ شَطَطًا
• وَكُنِّي مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا وَسَطًا •

ووسط الوادي : خير موضع فيه وأكثره كلاً وماء . ولما كان الوسط مجانباً للغلو والتقصير كان محموداً ، أى هذه الأمة لم تَقُلْ غُلُو النصارى في أنبيائهم ، ولا قَصَرُوا تقصير اليهود في أنبيائهم . وفي الحديث : ” خير الأمور أوسطها ” . وفيه عن علي رضي الله عنه : « طَيْبُكُمْ بِالْمُطَةِ الْأَوْسَطِ ، فَإِلَيْهِ يَنْزِلُ الْعَالِي ، وَإِلَيْهِ يَرْفَعُ النَّازِلُ » . وفلان من أوسط قومه ، وإنه لو اسطة قومه ، ووسط قومه ؛ أى من خيارهم وأهل الحسب منهم . وقد وَسَطَ وَسَاطَةً وَسِطَةً ، وليس من الوَسَطِ الذى بين شيئين فى شئ . والوَسَطُ (بسكون السين) الظرف ؛ تقول : صَلَّيْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ . وجلست وَسَطَ الدَّارِ (بالتحريك) لأنه آسَم . قال الجوهري : وكل موضع صَلَحَ فيه « بَيْنَ » فهو وَسَطٌ ، وإن لم يصلح فيه « بَيْنَ » فهو وَسَطٌ بالتحريك ، وربما يَسْكُنُ وليس بالوجه .

الثانية — قوله تعالى : (لَتَكُونُوا) نصب بلام كي ؛ أى لأن تكونوا . (شُهَدَاءَ) خبر كان . (عَلَى النَّاسِ) أى في المحشر للأنبياء على أممهم ؛ كما ثبت في صحيح البخارى عن أبى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” يُدْعَى نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ لِيَتَكُنْ سَعْدُكَ يَا رَبِّ فَيَقُولُ هَلْ بَلَّغْتَ فَيَقُولُ نَعَمْ فَيَقَالُ لَأَتَمَّتْ هَلْ بَلَّغْتُمْ فَيَقُولُونَ مَا أَنَا مِنْ نَذِيرٍ فَيَقُولُ مَنْ يَشْهَدُ لَكَ فَيَقُولُ مُحَمَّدٌ وَأَتَمَّتْ فَيَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ... ” . وذكر هذا الحديث مطولاً ابن المبارك بمعناه ،

(١) في اللسان والنهاية : « ... خير هذه الأمة النمط الأوسط ، يلحق بهم الثال ، ويرجع إليهم الغالب » والنمط : جماعة من الناس أمرهم واحد . وقيل : هو الطريقة .

وفيه : ”فتقول تلك الأمم كيف يشهد علينا من لم يُدركنا فيقول لهم الرب سبحانه كيف تشهدون على من لم تُدركوا فيقولون ربنا بعثت إلينا رسولاً وأنزلت إلينا عهدك وكتابك وقصصت علينا أنهم قد بلغوا فشهدنا بما عاهدت إلينا فيقول الرب صدقوا فذلك قوله عز وجل وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا - وَالْوَسْطَ الْعَدْلُ - لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ آرْسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا“ . قال ابن أنعم : فيلغى أنه شهد يومئذ أمة محمد عليه السلام ، إلا من كان في قلبه حينة على أخيه . وقالت طائفة : معنى الآية يشهد بعضكم على بعض بعد الموت ، كما ثبت في صحيح مسلم عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حين مرت به جنازة فأثنى عليها خير فقال : ”وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ“ . ثم مر عليه بأخرى فأثنى عليها شراً فقال : ”وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ“ . فقال عمر : فإدى لك أبي وأُمي ! مرَّ بجنازة فأثنى عليها خير فقلت : ”وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ“ ومرَّ بجنازة فأثنى عليها شراً فقلت : ”وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ“ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”من أثنيت عليه خيراً وَجِبَتْ له الجنة ومن أثنيت عليه شراً وَجِبَتْ له النار أتم شهداء الله في الأرض أتم شهداء الله في الأرض أتم شهداء الله في الأرض“ . أخرجه البخاري بمعناه . وفي بعض طرقه في غير الصحيحين وتلا : « لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ آرْسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » . وروى أبان وليث عن مهران حوشب عن عبادة بن الصامت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”أُعْطِيَتْ أُمَّتِي ثلاثاً لم تُعط إلا الأنبياء كان الله إذا بعث نبياً قال له ادعني أستجب لك وقال لهذه الأمة ادعوني أستجب لكم وكان الله إذا بعث النبي قال له ما جعل عليك في الدين من حرج وقال لهذه الأمة وما جعل عليكم في الدين من حرج وكان الله إذا بعث النبي جعله شهيداً على قومه وجعل هذه الأمة شهداء على الناس“ . أخرجه الترمذي الحكيم أبو عبد الله في « نواذر الأصول » .

الثالثة — قال علماؤنا : أنبأنا ربنا تبارك وتعالى في كتابه بما أنعم علينا من تفضيله لنا بأسم العدالة وتولية خطير الشهادة على جميع خلقه ، فجعلنا أولاً مكاناً وإن كنا آخراً زماناً ؛ كما قال (١) الجنة (بكر الحاء) : العدارة ؛ وهي لغة قليلة في الإحنة .

عليه السلام : "نحن الآخرون الأولون". وهذا دليل على أنه لا يشهد إلا العدول ، ولا ينفذ قول الغير على الغير إلا أن يكون عدلاً . وسيأتى بيان العدالة وحكمها في آخر السورة إن شاء الله تعالى .^(١)

الرابعة - وفيه دليل على صحة الإجماع ووجوب الحكم به ؛ لأنهم إذا كانوا عدولا شهدوا على الناس . فكل عصر شهيد على من بعده ؛ فقول الصحابة حجة وشاهد على التابعين ، وقول التابعين على من بعدهم . وإذا جعلت الأمة شهداء فقد وجب قبول قولهم . ولا معنى لقول من قال : أريد به جميع الأمة ؛ لأنه حينئذ لا يثبت مجمع عليه إلى قيام الساعة . وبيان هذا في كتب أصول الفقه .

قوله تعالى : (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) قيل : معناه بأعمالكم يوم القيامة . وقيل : «عليكم» بمعنى لكم ؛ أى يشهد لكم بالإيمان . وقيل : أى يشهد عليكم بالتبليغ لكم . قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا آفِئَةً آلِي كُنْتَ عَلَيْهَا) قيل : المراد بالقبلة هنا القبلة الأولى ؛ لقوله «كنت عليها» . وقيل : الثانية ؛ فتكون الكاف زائدة ، أى أنت الآن عليها ، كما تقدم ، وكما قال «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» أى أتم ، فى قول بعضهم ، وسيأتى . قوله تعالى : (إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ) قال على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه : معنى «لنعلم» لئرى . والعرب تضع العلم مكان الرؤية ، والرؤية مكان العلم ؛ كقوله تعالى : «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ»^(٢) . والمعنى ألا لتعلموا أننا نعلم ؛ فإن المنافقين كانوا فى شك من علم الله تعالى بالأشياء قبل كونها . وقيل : المعنى لتمييز أهل اليقين من أهل الشك ؛ حكاية ابن فورك ، وذكره الطبرى عن ابن عباس . وقيل : المعنى ألا يعلم النبي وأتباعه ، وأخبر تعالى بذلك عن نفسه ؛ كما يقال : فعل الأمير كذا ، وإنما فصله أتباعه ؛ ذكره المهدي وهو جيد . وقيل : معناه يعلم عهد ؛ فأضاف علمه إلى نفسه تعالى تخصيصاً وتفضيلاً ؛ كما كفى عن نفسه سبحانه فى قوله : «يَا بَنِي آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي»^(٣)

(١) راجع ج ٣ ص ٢٨٢ (٢) راجع ج ٤ ص ١٧٠ (٣) راجع ج ٢٠ ص ٤٤

(٤) أضاف المرض إليه سبحانه وتعالى والمراد العبد تشريفا للعبد وتقربا له . وفى الحديث : "قال يارب وكيف أعوزك وأنت رب العالمين قال أما علمت أنت عبدى فلانا مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني منه..." . راجع صحيح مسلم «فضل عيادة المريض» .

الحديث . والأوّل أظهر، وأن معناه علم المعاينة الذى يوجب الجزاء، وهو سبحانه عالم الغيب والشهادة، عليم ما يكون قبل أن يكون، تختلف الأحوال على المعلومات وعلمه لا يختلف بل يتعلق بالكل تعلّقاً واحداً . وهكذا كل ما ورد فى الكتاب من هذا المعنى من قوله تعالى : « وَلَيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ » ، « وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّائِرِينَ » وما أشبهه . والآية جواب لقريش فى قولهم : « مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ آلِي كَانُوا عَلَيْهَا » وكانت قريش تألف الكعبة، فأراد الله عز وجل أن يمتحنهم بغير ما ألفوه ليظهر من يتبع الرسول ممن لا يتبعه . وقرأ الزهرى « إِنْ لَيُعْلَمَ » فى « حَنَ » فى موضع رفع على هذه القراءة ؛ لأنها اسم ما لم يُسم فاعله . وعلى قراءة الجماعة فى موضع نصب على المفعول . (يَتَّبِعُ أَرْسُولَ) يعنى فيما أمر به من استقبال الكعبة . (يَمِّنُ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ) يعنى ممن يرتد عن دينه ؛ لأن القبلة لما حُوِّلَت ارتدت من المسلمين قوم ووافق قوم ؛ ولهذا قال : « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » أى تحويلها ؛ قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة . والتقدير فى العربية : وإن كانت التحويلة . قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) ذهب الفراء إلى أن « إِنْ » واللام بمعنى ما وإلا ، والبصريون يقولون : هى إن الثقلية خُفِّفَتْ . وقال الأخفش : أى وإن كانت القبلة أو التحويلة أو التولية لكبيرة . (إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) أى خلق الهدى الذى هو الإيمان فى قلوبهم ؛ كما قال تعالى : « أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ » .

قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ) اتفق العلماء على أنها نزلت فيمن مات وهو يصلّى إلى بيت المقدس ؛ كما ثبت فى البخارى من حديث البراء بن عازب، على ما تقدم . ونرجح الترمذى عن ابن عباس قال : لما وَجَّهَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْكَعْبَةِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَفْ بِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؟ فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ » الآية، قال : هذا حديث حسن صحيح . فسعى الصلاة إيماناً لا شتمالها على نية وقول وعمل . وقال مالك : إني لأذكر بهذه الآية قول المُرْجئة : إن الصلاة ليست من الإيمان . وقال محمد بن إسحاق : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ » أى

(١) راجع ج ٤ ص ٢١٨ (٢) راجع ج ١٦ ص ٢٥٣ (٣) راجع ج ١٧ ص ٣٠٨

(٤) راجع ج ١٤٨ من هذا الجزء .

بالتوجه إلى القبلة وتصديقكم لبيكم؛ وعلى هذا معظم المسلمين والأصوليين . وروى ابن وهب
 وآبن القاسم وآبن عبد الحكم وأشهب عن مالك «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ» قال : صلاتكم .
 قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ) الرأفة أشد من الرحمة . وقال أبو عمرو بن
 العلاء : الرأفة أكثر من الرحمة ؛ والمعنى متقارب . وقد أتينا على لغته وأشعاره ومعانيه
 في الكتاب « الأنسى في شرح أسماء الله الحسنى » فلينظر هناك . وقرأ الكوفيون وأبو عمرو
 « لَرَّوْفٌ » على وزن فَعْل ، وهى لغة بنى أسد ؛ ومنه قول الوليد بن عُقبة :
 وَشَرُّ الطَّالِبِينَ فَلَا تَكُنْهُ • يقاتل عمه الرُّؤفَ الرحيم

وحكى الكسائى أن لغة بنى أسد «لَرَّافٌ» ، على فَعْل . وقرأ أبو جعفر بن الفعقاق «لَرُوفٌ»
 مثقلاً بغير همز ؛ وكذلك سهل كل همزة فى كتاب الله تعالى ، ساكنة كانت أو متحركة .

قوله تعالى : قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً
 تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا
 وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ
 رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٥﴾

قال العلماء : هذه الآية مقدمة فى النزول على قوله تعالى : «سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ» .
 ومعنى «تَقَلُّبَ وَجْهِكَ» : نحول وجهك إلى السماء ؛ قاله الطبرى . الزجاج : تقلب عينيك
 فى النظر إلى السماء ؛ والمعنى متقارب . وخَصَّ السماء بالذكر إذ هى مختصة بتعظيم ما أضيف
 إليها ويعود منها كالطر والرحمة والوحي . ومعنى «تَرْضَاهَا» تحبها . قال السدى : كان إذا
 صلى نحو بيت المقدس رفع رأسه إلى السماء ينظر ما يؤمر به ، وكان يحب أن يصل إلى قبل
 الكعبة فانزل الله تعالى : « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ » . وروى أبو إسحاق عن البراء
 قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر
 شهراً ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يوجه نحو الكعبة ؛ فانزل الله تعالى :
 « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ » . وقد تقدم هذا المعنى والقول فيه ، والحمد لله .

قوله تعالى : (قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (قَوْلَ) أمر (وَجْهِكَ شَطْرَ) أى ناحية (الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)
يعنى الكعبة ، ولا خلاف فى هذا . قيل : حيال البيت كله ، عن ابن عباس . وقال ابن
عمر : حيال الميزاب من الكعبة ، قاله ابن عطية . والميزاب : هو قبلة المدينة وأهل الشام ،
وهناك قبلة أهل الأندلس .

قلت : قد روى ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : ” البيت قبلة لأهل المسجد والمسجد قبلة لأهل الحرم والحرم قبلة
لأهل الأرض فى مشارقها ومغاربها من أمتي “ .

الثانية — قوله تعالى : (شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) الشطر له عامل : يكون الناحية
والجهة ، كما فى هذه الآية ، وهو ظرف مكان ، كما تقول : تلقاء وجهته . وانتصب الظرف
لأنه فضلة بمنزلة المفعول [به ^(١)] ، وأيضا فإن الفعل واقع فيه . وقال داود بن أبى هند :
إن فى حرف ابن مسعود « قَوْلَ وَجْهِكَ تِلْقَاءَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » . وقال الشاعر ^(٢) :

أقول لأَمْ زِنْبَاعٍ أَقِيمِ • صُدُورَ الْعِيسِ شَطْرَ بَنِي نَمِيمِ

وقال آخر :

وقد أَظْلَكُمُ مِنْ شَطْرِ نَعْرِكُمْ • هَوْلٌ لَهُ ظُلْمٌ يَفْشَاكُمْ قَطْعًا

وقال آخر :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَمْرًا رَسُولًا • وَمَا تَغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرٍو

وَشَطْرُ النِّئْيِ : نِصْفُهُ ، ومنه الحديث : ” الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ “ . ويكون من الأضداد ،
يقال : شَطْرَ إِلَى كَذَا إِذَا أَقْبَلَ نَحْوَهُ ، وَشَطْرَ عَنْ كَذَا إِذَا أَبْعَدَ مِنْهُ وَأَعْرَضَ عَنْهُ . فأما
الشاطر من الرجال فلائنه قد أخذ فى نحو غير الاستواء ، وهو الذى أعيا أهله حُبْنًا ، وقد
شَطَرَ وَشَطُرَ (بالضم) شطارةً فيهما . وسئل بعضهم عن الشاطر ، فقال : هو من أخذ
فى البعد عما نهى الله عنه .

(١) الفكرة عن إعراب القرآن للنحاس . (٢) هو أبو زبناح الجذائى ، (عن اللسان) .

الثالثة - لا خلاف بين العلماء أن الكعبة قبلة في كل أمة ، وأجمعوا على أن من شاهدها وعانها فَرَضَ عليه استقبالها ، وأنه إن ترك استقبالها وهو معانٍ لها وعالمٌ بجهتها فلا صلاة له ، وعليه إعادة كل ما صلى ؛ ذكره أبو عمر . وأجمعوا على أن كل من غاب عنها أن يستقبل ناحيتها وشطرها وتلقاها ؛ فإن خَفِيت عليه فعلية أن يستدل على ذلك بكل ما يمكنه من النجوم والرياح والجبال وغير ذلك مما يمكن أن يستدل به على ناحيتها . ومن جلس في المسجد الحرام فليكن وجهه إلى الكعبة وينظر إليها إيماناً واحتساباً ؛ فإنه يروى أن النظر إلى الكعبة عبادة ؛ قاله عطاء ومجاهد .

الرابعة - واختلفوا هل فَرَضَ الغائب استقبال العين أو الجهة ؛ فذهب من قال بالأول . قال ابن العربي : وهو ضعيف ؛ لأنه تكليف لما لا يصل إليه . ومنهم من قال بالجهة ؛ وهو الصحيح لثلاثة أوجه : الأول - أنه الممكن الذي يرتبط به التكليف . الثاني - أنه المأمور به في القرآن ؛ لقوله تعالى : « قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ » يعني من الأرض من شَرَقٍ أو غَرْبٍ « قَوْلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » . الثالث - أن العلماء احتجوا بالصف الطويل الذي يُعلم قطعاً أنه أضعاف عرض البيت .

الخامسة - في هذه الآية حجة واضحة لما ذهب إليه مالك ومن وافقه في أن المصلِّي حَكَه أن ينظر أمامه لا إلى موضع سجوده . وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي والحسن بن حي : يستحب أن يكون نظره إلى موضع سجوده . وقال شريك القاضي : ينظر في القيام إلى موضع السجود ، وفي الركوع إلى موضع قدميه ، وفي السجود إلى موضع أنفه ، وفي القعود إلى حجره . قال ابن العربي : إنما ينظر أمامه فإنه إن حَتَّى رأسه ذهب بعض القيام المقرض عليه في الرأس وهو أشرف الأعضاء ، وإن أقام رأسه وتكلف النظر ببصره إلى الأرض فتلك مشقة عظيمة وحرَج ، وباجعل علينا في الدين من حرَج ؛ أما إن ذلك أفضل لمن قدر عليه .

(١) كذا في كتاب الأحكام لابن العربي . وفي الأصول : « ما لا يوصل إليه » .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ يريد اليهود والنصارى ﴿ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ بمعنى تحويل القبلة من بيت المقدس . فإن قيل : كيف يعلمون ذلك وليس من دينهم ولا في كتابهم ؟ قيل عنه جوابان : أحدهما — أنهم لما علموا من كتابهم أن محمدا صلى الله عليه وسلم نبي عليم أنه لا يقول إلا الحق ولا يامر إلا به . الثاني — أنهم علموا من دينهم جواز النسخ وإن حمده بعضهم ؛ فصاروا عالمين بجواز القبلة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) تقدم معناه . وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي « تعملون » بالناء على مخاطبة أهل الكتاب أو أمة محمد صلى الله عليه وسلم . وعلى الوجهين فهو إعلام بأن الله تعالى لا يهمل أعمال العباد ولا يغفل عنها ، وضمنه الوعيد . وقرأ الباقون بالياء من تحت .

قوله تعالى : وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنْ آتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٥٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ لأنهم كفروا وقد تبين لهم الحق ، وليس تنفعهم الآيات ؛ أى العلامات . وجمع قِبْلَةٌ في التكسير : قِبْلٌ . وفي التسليم : قِبَلَاتٌ . ويجوز أن تبدل من الكسرة فتحة ، فتقول قِبَلَات . ويجوز أن تحذف الكسرة وتسكن الباء فتقول قِبَلَات . وأجيب « لئن » بجواب « لو » وهى ضدها فى أن « لو » تطلب فى جوابها المضى والوقوع ، و « لئن » تطلب الاستقبال ؛ فقال الفراء والأخفش : أجيب بجواب « لو » لأن المعنى : ولو أتيت . وكذلك ثجاب « لو » بجواب « لئن » ، تقول : لو أحسنت أحسن إليك ؛ ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴾ ^(٢) أى ولو أرسلنا ريحا . وخالفهما سيبويه فقال : إن معنى « لئن » مخالف

(١) راجع ج ١ ص ٤٦٦ (٢) فى ب : « بأن الله تعالى يعلم أعمال ... » .

(٣) راجع ج ١٤ ص ٤٥

لمعنى « لو » فلا يدخل واحد منهما على الآخر ؛ فالمعنى : ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية لا يتبعون قبلك . قال سيبويه : ومعنى « وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَّاهُ مُضْفَرًا لَظَلُّوا » ليظللن .

قوله تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قَبْلَتَهُمْ) لفظ خبر ويتضمن الأمر ؛ أى فلا تركز إلى شيء من ذلك . ثم أخبر تعالى أن اليهود ليست متبعة قبلة النصارى ولا النصارى متبعة قبلة اليهود ؛ عن السدى وآبن زيد . فهذا إعلام باختلافهم وتدابيرهم وضلالهم . وقال قوم : المعنى وما من أتبعك من أسلم منهم بمتبع قبلة من لم يسلم ، ولا من لم يسلم قبلة من أسلم . والأقول أظهر ، والله تعالى أعلم .

قوله تعالى : (وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد أمته ممن يجوز أن يتبع هواه فيصير باتباعه ظالماً ، وليس يجوز أن يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يكون به ظالماً ؛ فهو محمول على إرادة أمته لعصمة النبي صلى الله عليه وسلم وقطعنا أن ذلك لا يكون منه ، وخوطب النبي صلى الله عليه وسلم تعظيماً للأمر ولأنه المنزل عليه . والأهواء : جمع هوى ، وقد تقدم^(١) ؛ وكذا « مِنَ الْعِلْمِ » تقدم أيضاً ، فلا معنى للإعادة .

قوله تعالى : الَّذِينَ أَتَيْنَهُمُ الْكَتَبَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٦٦﴾

قوله تعالى : (الَّذِينَ أَتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ) « الذين » فى موضع رفع بالابتداء والخبر « يعرفونه » . ويصح أن يكون فى موضع خفض على الصفة لـ « للظالمين » ، و « يَعْرِفُونَ » فى موضع الحال ؛ أى يعرفون نبوته وصدق رسالته ؛ والضمير حائد على محمد صلى الله عليه وسلم ؛ قاله مجاهد وقتادة وغيرهما . وقيل : « يعرفون » تحويل القبلة عن بيت المقدس إلى الكعبة أنه حق ؛ قاله آبن عباس وآبن جريج والربيع وقتادة أيضاً .

(٢) راجع ص ٩٥ من هذا الجزء .

(١) راجع ص ٩٤ من هذا الجزء .

وخص الأبناء في المعرفة بالذِّكر دون الأنفس وإن كانت الصِّق لأن الإنسان يَمُتُّ عليه من زمنه بُرْهة لا يعرف فيما نفسه ، ولا يَمُتُّ عليه وقت لا يعرف فيه أبنته . وَرَوَى أَن عُمَرَ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ : أَتَعْرِفُ عِمْدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا تَعْرِفُ أَبْنَكَ؟ فَقَالَ : نَعَمْ وَأَكْثَرُ ، بَعَثَ اللَّهُ أَمِينَهُ فِي سَمَائِهِ إِلَى أَمِينِهِ فِي أَرْضِهِ بَنِعْتَهُ فَمَرَقْتُهُ ، وَأَبْنَى لَا أَدْرِي مَا كَانَ مِنْ أُمَّةٍ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾ يعني عِمْدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قاله مجاهد وقتادة وخُصِيف . وقيل : استقبال الكعبة ، على ما ذكرنا آنفاً .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ظاهر في صحة الكفر عناداً ، ومثله : « وَبِحَدِّوْهَا وَأَسْتَيْقِظْهَا أَنْفُسَهُمْ »^(١) وقوله : « فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ » .

قوله تعالى : الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُحْمِلِينَ ﴿١٦٧﴾

قوله تعالى : ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ يعني استقبال الكعبة ، لا ما أخبرك به اليهود من قبليتهم . وروى عن علي رضي الله عنه أنه قرأ « الحق » منصوباً بـ « يعلمون » أي يعلمون الحق . ويصح نصبه على تقدير ألزم الحق . والرفع على الابتداء أو على إضمار مبتدأ ، والتقدير هو الحق ، أو على إضمار فعل ، أي جاءك الحق . قال النحاس : فأما الذي في « الأنبياء » « الْحَقُّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ »^(٢) فلا نعلم أحداً قرأه إلا منصوباً ، والفرق بينهما أن الذي في سورة « البقرة » مبتدأ آية ، والذي في الأنبياء ليس كذلك .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُحْمِلِينَ ﴾ أي من الشاكين . والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أُمَّتُهُ . يقال : أَمَرَى فلان [في] كذا إذا عترضه اليقين مرّةً والشك أخرى فدافع إحداها بالآخرى ، ومنه المراء لأن كل واحد منهما يشك في قول صاحبه . والامتراء في الشيء الشك فيه ، وكذا التمازى . وأشد الطبري شاهداً على أن المحتملين الشاكون قول الأعشى :

تَدِرُّ عَلَى أَسْوَقِ الْمُحْتَرِ « ن رَحْضًا إِذَا مَا السَّرَابُ أَرْجَحَتْ

قال ابن عطية : وَوَيْمَ فِي هَذَا ، لِأَن أَبَا عَيْيْدَةَ وَغَيْرَهُ قَالَ : الْمُتَمَرُّونَ فِي الْبَيْتِ هُم الَّذِينَ يَمَرُّونَ الْخَلِيلَ بِأَرْجُلِهِمْ هَمَزًا لَتَجْرِي كَأَنَّهُمْ يَحْتَلِبُونَ الْحَرَى مِنْهَا ، وَلَيْسَ فِي الْبَيْتِ مَعْنَى الشَّكِّ كَمَا قَالَ الطَّبْرِيُّ .

قلت : مَعْنَى الشَّكِّ فِيهِ مَوْجُودٌ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَخْتَبِرَ الْفَرَسَ صَاحِبُهُ هَلْ هُوَ عَلَى مَا عَهْدَ مِنْهُ مِنَ الْجَرَى أَمْ لَا ؛ لِثَلَا يَكُونُ أَصَابُهُ شَيْءٌ ، أَوْ يَكُونُ هَذَا عِنْدَ أَوَّلِ شِرَائِهِ فَيُجَرِّيه لِيَعْلَمَ مِقْدَارَ جَرِّهِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَمَرَّيْتُ الْفَرَسَ إِذَا اسْتَخْرَجْتَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْجَرَى بِسُوطٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَالْأَكْسَمُ الْمَرِيَّةُ (بِالْكَسْرِ) وَقَدْ تَضَمَّ . وَمَرَّيْتُ النَّاقَةَ مَرَّتِيًّا : إِذَا مَسَحَتْ ضَرْعَهَا لِتَلِيزَ . وَأَمَرْتُ هِيَ إِذَا دَوَّ لَبَنُهَا ؛ وَالْأَكْسَمُ الْمَرِيَّةُ (بِالْكَسْرِ) ، وَالضَّمُّ غَلَطٌ . وَالْمَرِيَّةُ : الشَّكُّ ، وَقَدْ تَضَمَّ ، وَقُرِئَ بِهِمَا .

قوله تعالى : وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ) الْوَجْهَةُ وَزَنَاهَا فِعْلَةٌ مِنَ الْمَوَاجِهةِ . وَالْوَجْهَةُ بِالْجِهَةِ وَالْوَجْهَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَالْمُرَادُ الْقِبْلَةُ ؛ أَيْ إِنَّهُمْ لَا يَتَّبِعُونَ قِبْلَتَكَ وَأَنْتَ لَا تَتَّبِعُ قِبْلَتَهُمْ ، وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ إِنَّمَا بِحَقِّ وَإِنَّمَا بِهِوَ .

الثانية — قوله تعالى : (هُوَ مُوَلِّيُّهَا) « هُوَ » عَائِدٌ عَلَى لَفْظِ كُلِّ لَاعِلٍ مَعْنَاهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى الْمَعْنَى لَقَالَ : هُم مُوَلِّوُهَا وَجْهَتُهُمْ ؛ فَالْهَاءُ وَالْأَلْفُ مَفْعُولُ أَوَّلِ وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ ، أَيْ هُوَ مُوَلِّيُهَا وَجْهَهُ وَنَفْسَهُ . وَالْمَعْنَى : وَلِكُلِّ صَاحِبٍ مِلَّةٍ قِبْلَةٌ ، صَاحِبِ الْقِبْلَةِ مُوَلِّيُّهَا وَجْهَهُ ، عَلَى لَفْظِ كُلِّ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الرَّبِيعِ وَعَطَاءُ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ : « مُوَلِّيُّهَا » أَيْ مُتَوَلِّيُّهَا . وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ عَامِرٍ « مُوَلَّاها » عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلَهُ . وَالضَّمِيرُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِوَاحِدٍ أَيْ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ قِبْلَةٌ ، الْوَاحِدُ مُوَلَّاها أَيْ مَصْرُوفٌ إِلَيْهَا ؛ قَالَهُ الرَّجَاجُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ « هُوَ » ضَمِيرُ آيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنْ لَمْ يَحْرُلْهُ ذِكْرُهُ ، إِذْ

معلوم أن الله عز وجل فاعل ذلك ، والمعنى : لكل صاحب ملة قبله الله مؤتميا إياه . وحكى الطبري : أن قوما قرعوا « ولكل وجهة » بإضافة كل إلى وجهة . قال ابن عطية : وخطأها . الطبري ، وهي متجهة ؛ أي فاستبقوا الخيرات لكل وجهة ولا كُفوها ، ولا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه ؛ أي إنما عليكم الطاعة في الجميع . وقدم قوله « ولكل وجهة » على الأمر في قوله : « فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ » للاهتمام بالوجهة كما يُقدم المفعول ؛ وذكر أبو عمرو الداني هذه القراءة عن ابن عباس رضي الله عنهما . وسألت الواو في « وجهة » للفرق بين عِدَّة وَزَيَّة ؛ لأن جهة ظرف ، وتلك مصادر . وقال أبو علي : ذهب قوم إلى أنه مصدر شذ عن القياس فسلم . وذهب قوم إلى أنه اسم وليس بمصدر . وقال خير أبي علي : وإذا أردت المصدر قلت جهة ، وقد يقال الجهة في الظرف .

الثالثة - قوله تعالى : (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) أي إلى الخيرات ، لحذف الحرف ؛ أي بادروا ما أمركم الله عز وجل من استقبال البيت الحرام ؛ وإن كان يتضمن الحث على المبادرة والاستعجال إلى جميع الطاعات بالعموم ، فالمراد ما ذكر من الاستقبال لسياق الآي . والمعنى المراد المبادرة بالصلاة أول وقتها ، والله تعالى أعلم . روى النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّمَا مَثَلُ الْمُهِجَرِ إِلَى الصَّلَاةِ كَمَثَلِ الذِّي يُهْدَى الْبَدَنَةُ ثُمَّ الذِّي عَلَى أَثَرِهِ كَالَّذِي يُهْدَى الْبَقَرَةُ ثُمَّ الذِّي عَلَى أَثَرِهِ كَالَّذِي يُهْدَى الْكَبِشُ ثُمَّ الذِّي عَلَى أَثَرِهِ كَالَّذِي يُهْدَى الذَّجَاجَةُ ثُمَّ الذِّي عَلَى أَثَرِهِ كَالَّذِي يُهْدَى الْبَيْضَةُ » . وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أَحَدَكُمْ لِيَصِلَ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا وَقَدْ تَرَكَ مِنَ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ » . وأخرجه مالك عن يحيى بن سعيد قوله . وروى الدارقطني أيضا عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خَيْرُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا » . وفي حديث ابن مسعود « أَوَّلُ وَقْتِهَا » بإسقاط « فِي » . وروى أيضا عن إبراهيم بن عبد الملك عن أبي مخنف عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَوَسْطُ الْوَقْتِ رَحْمَةُ اللَّهِ »

وآخر الوقت عفو الله . زاد ابن العربي : فقال أبو بكر : رضوان الله أحب إلينا من عفوهِ ؛ فإن رضوانه عن المحسنين وعفوهِ عن المُقصرين ؛ وهذا اختيار الشافعي . وقال أبو حنيفة : آخر الوقت أفضل ؛ لأنه وقت الوجوب . وأما مالك ففصل القول ؛ فاما الصبح والمغرب فأول الوقت فيهما أفضل ؛ أما الصبح فلحديث عائشة رضي الله عنها قالت : ” إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء مُتَلَفَعَاتٍ بِمِرْوَطِهِنَّ ما يُعرفن من القَلَس ” — في رواية — ” متلفعات ” . وأما المغرب فلحديث سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالمحجَاب ؛ أخرجهما مسلم . وأما العشاء فتأخيرها أفضل لمن قَدَّر عليه . روى ابن عمر قال : مكثنا ذات (١) ليلة ننظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة ؛ فخرج إلينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده ، فلا ندرى أشيء شغله في أهله أو غير ذلك ؛ فقال حين خرج : ” إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن يتقَل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ” . وفي البخاري عن أنس قال : أخر النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء إلى نصف الليل ثم صلى ... ؛ وذكر الحديث . وقال أبو بَرَزَة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب تأخيرها . وأما الظهر فإنها تأتي الناس [على] غَفْلَةٍ فيستحب تأخيرها قليلاً حتى يتأهبوا ويحتموا . قال أبو الفرج قال مالك : أول الوقت أفضل في كل صلاة إلا للظهر في شدة الحر . وقال ابن أبي أُوَيْس : وكان مالك يكره أن يصلي الظهر عند الزوال ولكن بعد ذلك ، ويقول : تلك صلاة الخوارج . وفي صحيح البخاري وصحيح الترمذي عن أبي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سَفَر فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” أبرد ” ثم أراد أن يؤذن فقال له : ” أبرد ” حتى رأينا قُبَّةَ التَّلَوِّ ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ” . وفي صحيح مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس . والذي يجمع بين الحديثين ما رواه أنس أنه إذا كان الحر أبرد بالصلاة ، وإذا كان البرد تجل .

(٢) الزيادة عن أحكام القرآن لابن العربي .

(١) الزيادة عن صحيح مسلم وسنن الترمذي .

(٣) الفيح : سطوح الحر وفرواه .

قال أبو عيسى الترمذى: « وقد أختار قوم [من أهل العلم] تأخير صلاة الظهر في شدة الحر ، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق . قال الشافعى : إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان [مسجداً] ينتاب أهله من البعد ، فأما المصلّى وحده والذي يصلّى في مسجد قومه فالذى أحبّ له ألا يؤخر الصلاة في شدة الحر . قال أبو عيسى : ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحر هو أولى وأشبه بالاتباع ، وأما ما ذهب إليه الشافعى رحمه الله أن الرخصة لمن ينتاب من البعد وللشفقة على الناس ، فإن في حديث أبي ذر رضى الله عنه ما يدل على خلاف ما قال الشافعى . قال أبو ذر : كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأذن بإلّا بصلاة الظهر ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : [يا بلال] أبرّ د ثم أبرّ د . فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعى لم يكن للإبراد في ذلك الوقت معنى ؛ لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد . وأما العصر فتقدمها أفضل . ولا خلاف في مذهبنا أن تأخير الصلاة رجاء الجماعة أفضل من تقدمها ؛ فإن فضل الجماعة معلوم ، وفضل أول الوقت مجهول وتحصيل المعلوم أولى ؛ قاله ابن العربي .

الرابعة - قوله تعالى : (أَلَيْسَ تَكُونُوا) شرط ، وجوابه : (يَأْتِيكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا) يعنى يوم القيامة . ثم وصف نفسه تعالى بالقدرة على كل شئ ، لتناسب الصفة مع ما ذكر من الإعادة بعد الموت والى .

قوله تعالى : وَمَنْ حَيْثُ نَخَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٥٩﴾ وَمَنْ حَيْثُ نَخَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأَتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٦٠﴾

(١) الزيادة من صحيح الترمذى . (٢) آتاب : قصد .

(٣) كذا في صحيح الترمذى . وفي الأصول : « تأخير الصلاة » .

قوله تعالى : (**وَمِنْ حَيْثُ نَزَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**) قيل : هذا تأكيد للأمر باستقبال الكعبة وأهتام بها ؛ لأن موقع التحويل كان صعباً في نفوسهم جداً ؛ فأكد الأمر ليرى الناس الأهتمام به فيخفف عليهم وتسكن نفوسهم إليه . وقيل : أراد بالأقول : **وَلَّ وجهك** شطر الكعبة ؛ أى عاينها إذا صليت تلقاءها . ثم قال : (**وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ**) معاشر المسلمين في سائر المساجد بالمدينة وغيرها (**فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ**) . ثم قال : (**وَمِنْ حَيْثُ نَزَجْتَ**) يعنى وجوب الاستقبال في الأسفار ؛ فكان هذا أمراً بالتوجه إلى الكعبة في جميع المواضع من نواحي الأرض .

قلت : هذا القول أحسن من الأول ؛ لأن فيه حمل كل آية على فائدة . وقد روى الدارقطني عن أنس بن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فاراد أن يصلى على راحلته أستقبل القبلة وكبر ثم صلى حيث توجهت به . أخرجه أبو داود أيضاً ، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور . وذهب مالك إلى أنه لا يلزمه الاستقبال ؛ لحديث ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته ، قال : وفيه نزل « **فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَمَّ وَجْهَ اللَّهِ** » وقد تقدم .

قلت : ولا تمارض بين الحديثين ؛ لأن هذا من باب المطلق والمقيد ؛ بقول الشافعي أولى ، وحديث أنس في ذلك حديث صحيح . ويروى أن جعفر بن محمد سئل ما معنى تكرير القصص في القرآن ؟ فقال : علم الله أن كل الناس لا يحفظ القرآن ، فلولم تكن القصة مكررة لحاز أن تكون عند بعض الناس ولا تكون عند بعض ؛ فكرر لتكون عند من حفظ البعض . قوله تعالى : (**لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**) قال مجاهد : هم مشركو العرب . وجمهم قولهم : راجعت قبلتنا ؛ وقد أجبوا عن هذا بقوله : « **قُلْ لِلَّهِ الشَّرِيقُ وَالْمَغْرِبُ** » . وقيل : معنى « **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ** » لئلا يقولوا لكم : قد أدرتم باستقبال الكعبة ولستم ترونها ؛ فلما قال عز وجل : « **وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا** »

وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» زال هذا . وقال أبو عبيدة : إن «إلا» هاهنا بمعنى الواو ، أى والذين ظلموا ؛ فهو استثناء بمعنى الواو ؛ ومنه قول الشاعر ^(١) :

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدة • دار الخليفة إلا دارُ مرواناً

كانه قال : إلا دار الخليفة ودارُ مروان ؛ وكذا قيل في قوله تعالى : «إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ» ^(٢) أى الذين آمنوا . وأبطل الزجاج هذا القول وقال : هذا خطأ عند الحذاق من النحويين ، وفيه بطلان المعاني ، وتكون «إلا» وما بعدها مستغنى عن ذكرهما . والقول عندهم أن هذا استثناء ليس من الأول ؛ أى لكن الذين ظلموا منهم فإنهم يمتحنون . قال أبو إسحاق الزجاج : أى عرفكم الله أمر الاحتجاج في القبلة في قوله : «وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا» ، «لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ» إلا من ظلم بأحتجابه فيما قد وضع له ؛ كما نقول : مالك على حجة إلا الظلم أو إلا أن تظلمنى ؛ أى مالك حجة البتة ولكلك تظلمنى ؛ فسمى ظلمه حجة لأن المحتج به سماه حجة وإن كانت داحضة . وقال قُطْرُب : يجوز أن يكون المعنى لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا على الذين ظلموا ؛ فالذين بدل من الكاف والميم في «عليكم» . وقالت فرقة : «إِلَّا الَّذِينَ» استثناء متصل ؛ روى معناه عن ابن عباس وغيره ، واختاره الطبرى وقال : نفى الله أن يكون لأحد حجة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في استقبالهم الكعبة . والمعنى : لا حجة لأحد عليكم إلا المحجة الداحضة . حيث قالوا : ما وآلام ، وتحير عجد في دينه ، وما توجه إلى قبلتنا إلا أنا كما أهدى منه ؛ وغير ذلك من الأقوال التي لم تنبعث إلا من عابد وثني أو يهودى أو منافق . والمحجة بمعنى المحاجة التي هي المخاصمة والمجادلة . وسماها الله حجة وحكم بفسادها حيث كانت من ظلمة . وقال ابن عطية : وقيل إن الاستثناء منقطع ؛ وهذا على أن يكون المراد بالناس اليهود ، ثم استثنى كفار العرب ، كأنه قال : لكن الذين ظلموا يحاجونكم ؛ وقوله «منهم» يرد هذا التأويل . والمعنى لكن الذين ظلموا ، يعنى كفار قريش في قولهم : رجع عجد إلى قبلتنا

(١) هو الفرزدق ؟ وأراد مروان بن الحكم . (عن شرح الشواهد) .

(٢) راجع ج ٢٠ ص ١١٦

وسيرجع إلى ديننا كله . ويدخل في ذلك كل من تكلم في النازلة من غير اليهود . وقرا ابن عباس وزيد بن علي وابن زيد « أَلَا الَّذِينَ ظَلَمُوا » بفتح الهمزة وتخفيف اللام على معنى « استفتاح الكلام ، فيكون « الذين ظلموا » ابتداء ، أو على معنى الإغراء ، فيكون « الذين » منصوباً بفعل مقدر .

قوله تعالى : (فَلَا تَخْشَوْهُمْ) يريد الناس (وَأَخْشَوْنِي) الخشية أصلها طمأنينة في القلب تبعث على التوقي . والخوف : فرع القلب يخف له الأعضاء ، ولحقة الأعضاء به سمي خوفاً . ومعنى الآية التحقير لكل من سوى الله تعالى ، والأمر بآطراح أمرهم ومراعاة أمر الله تعالى . قوله تعالى : (وَلَآتُمْ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ) معطوف على « لَيْسَ يَكُونَ » أى ولأن أنتم ؛ قاله الأخفش . وقيل : مقطوع في موضع رفع بالابتداء والخبر مضمرة ، التقدير : ولأنتم نعمتي عليكم عزفكم قبلي ؛ قاله الزجاج . وإتمام النعمة الهداية إلى القبلة ، وقيل : دخول الجنة . قال سعيد بن جبير : ولم تتم نعمة الله على عبد حتى يدخله الجنة . و (لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) تقدم .

قوله تعالى : كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكَ رَسُولًا مِنْكَ يَتْلُوا عَلَيْكَ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ (١٥١)

قوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا) الكاف في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف ؛ المعنى : ولأنتم نعمتي عليكم إتماماً مثل ما أرسلنا ؛ قاله الفراء . قال ابن عطية : وهذا أحسن الأقوال ؛ أى ولأنتم نعمتي عليكم في بيان سنة إبراهيم عليه السلام مثل ما أرسلنا . وقيل : المعنى ولعلكم تهتدون أهتداء مثل ما أرسلنا . وقيل : هى في موضع نصب على الحال ، والمعنى : ولأنتم نعمتي عليكم في هذه الحال . والتشبيه واقع على أن النعمة في القبلة كالنعمة في الرسالة ، وأن الذكر المأمور به في عظمه كيعظم النعمة . وقيل : معنى الكلام على التقديم والتأخير ؛ أى فاذكرونى (١) نص البارة في البحر المحیط لأبى حيان : « وقيل : تتلقى اللام بفعل مؤنر ، التقدير : ولأنتم نعمتي عليكم عرفتم قبلى » . (٢) راجع ج ١ ص ١٦٠ طبعة ثانية .

كما أرسلنا . روى عن علي رضي الله عنه وأختاره الزجاج . أى كما أرسلنا فيكم رسولا تعرفونه بالصدق فأذكروني بالتوحيد والتصديق به . والوقف على « تَهْتَدُونَ » على هذا القول جائز .

قلت : وهذا اختيار الترمذي الحكيم في كتابه ؛ أى كما فعلت بكم هذا من المنز التي عدتها عليكم فأذكروني بالشكر أذكركم بالمزيد ؛ لأن في ذكركم ذلك شكرا لى ، وقد وعدتكم بالمزيد على الشكر ، وهو قوله : « لَنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ » ؛ فالكاف في قوله « كما » هنا ، وفي الأنفال « كَمَا أُنْزِلَتْ رَبُّكَ » وفي آخر الحجر « كَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ » متعلقة بما بعده ؛ على ما يأتى بيانه .^(٢)

قوله تعالى : فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾

يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٢﴾
قوله تعالى (فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ) أمر وجوابه ، وفيه معنى المجازاة فذلك جزم .

وأصل الذكر التنبه بالقلب للذكور واليقظ له . وسمى الذكر باللسان ذكرا لأنه دلالة على الذكر القلبي ؛ غير أنه لما كثرت إطلاق الذكر على القول اللسانى صار هو السابق للفهم .

ومعنى الآية : أذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب والمغفرة ؛ قاله سعيد بن جبير . وقال أيضا : الذكر طاعة الله ؛ فمن لم يطعمه لم يذكره وإن أكثر التسبيح والتهليل وقرأة القرآن ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من أطاع الله فقد ذكر الله وإن أقل صلاته وصومه وصنيعه للخير ومن عصى الله فقد نسي الله وإن أكثر صلاته وصومه وصنيعه للخير » ؛ ذكره أبو عبد الله محمد بن خُوَيْرِ مَتَدَاد في « أحكام القرآن » له . وقال أبو عثمان النهدي : إني لأعلم الساعة التي يذكرنا الله فيها ؛ قيل له : ومن أين تعلمها ؟ قال يقول الله عز وجل : « فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ » . وقال السدي : ليس من عيد يذكر الله إلا ذكره الله عز وجل ، لا يذكره مؤمن إلا ذكره الله برحمته ، ولا يذكره كافر إلا ذكره الله بعذابه . وسئل أبو عثمان فقيل له : نذكر الله ولا نجد في قلوبنا حلاوة ؟ فقال : أحمدا الله تعالى على أن زين جارحة من جواركم بطاعته . وقال ذو الثون المصري رحمه الله : من ذكر الله تعالى ذكرا على الحقيقة نسي في جنب ذكره

كل شيء، وحفظ الله عليه كل شيء، وكان له عوضاً من كل شيء. وقال معاذ بن جبل رضى الله عنه : ما عمل ابن آدم من عمل أنجي له من عذاب الله من ذكر الله . والأحاديث في فضل الذكر وثوابه كثيرة نخرجها الأئمة . روى ابن ماجه عن عبد الله بن بسر أن أعرابياً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن شرائع الإسلام قد كثرت على فأنبئني منها بشيء، أنشئت به؛ قال : " لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله عز وجل " . وخرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله عز وجل يقول أنا مع عبدي إذا هو ذكرني وتحركت بي شفتاه " وسأقي لهذا الباب مزيد بيان عند قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ^(١) » وأن المراد ذكر القلب الذي يجب استدامته في عموم الحالات . قوله تعالى : (وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ) قال الفراء يقال : شكرتك وشكرت لك ، ونصحتك ونصحت لك ؛ والفصيح الأول ^(٢) . والشكر معرفة الإحسان والتحدث به ؛ وأصله في اللغة الظهور ؛ وقد تقدم . فشكر العبد لله تعالى ثناؤه عليه بذكر إحسانه إليه ، وشكر الحق سبحانه للعبد ثناؤه عليه بطاعته له ؛ إلا أن شكر العبد نطق باللسان وإقرار بالقلب بإنعام الرب مع الطاعات .

قوله تعالى : (وَلَا تَكْفُرُونِ) نهي ؛ ولذلك حذفت منه نون الجماعة ، وهذه نون المتكلم . وحذفت الياء لأنها رأس آية ، وإثباتها أحسن في غير القرآن ؛ أى لا تكفروا نعمتي وأيادي . فالكفر هنا ستر النعمة لا التكذيب . وقد مضى القول في الكفر لغة ، ومضى القول في معنى الاستعانة بالصبر والصلاة ، فلا معنى للإعادة .

قوله تعالى : وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٥٤﴾

(١) راجع ج ١٤ ص ١٩٧ (٢) الذى فى معارج اللغة أن الفصحى الثانى . (٣) تراجع المسألة الثالثة وما بعدها ج ١ ص ٣٩٧ طبعة ثانية . (٤) راجع ج ١ ص ١٨٣ . (٥) راجع ج ١ ص ٣٧١ طبعة ثانية .

هذا مثل قوله تعالى في الآية الأخرى : « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ » ، وهناك يأتي الكلام في الشهداء وأحكامهم ، إن شاء الله تعالى .

وإذا كان الله تعالى يحيمهم بعد الموت ليرزقهم — على ما يأتي — فيجوز أن يحمي الكفار ليعذبهم ، ويكون فيه دليل على عذاب القبر . والشهداء أحياء كما قال الله تعالى ، وليس معناه أنهم سيحيون ؛ إذ لو كان كذلك لم يكن بين الشهداء وبين غيرهم فرق إذ كل أحد سَيِّحًا . ويدل على هذا قوله تعالى : « وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ » والمؤمنون يشعرون أنهم سيحيون . وارتفع « أموات » على إضمار مبتدأ ، وكذلك « بل أحياء » أى هم أموات وهم أحياء ، ولا يصح إعمال القول فيه لأنه ليس بينه وبينه تناسب ؛ كما يصح في قولك : قلت كلاما وحجة .

قوله تعالى : وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾

قوله تعالى : « وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ » هذه الواو مفتوحة عند سيبويه لاكتفاء الساكنين . وقال غيره : لما حُتمت إلى النون الثقيلة بُني الفعل فصار بمنزلة خمسة عشر . والبلاء يكون حسنا ويكون سيئا . وأصله المحنة ؛ وقد تقدم . والمعنى لنتجنتكم لنعلم المجاهد والصابر علم معاينة حتى يقع عليه الجزاء ؛ كما تقدم . وقيل : إنما أبتلوا بهذا ليكون آية لمن بعدهم فيعلموا أنهم إنما صبروا على هذا حين وضع لهم الحق . وقيل : أعلمهم بهذا ليكونوا على يقين منه أنه يصيبهم ؛ فيوطنوا أنفسهم عليه فيكونوا أبعد لهم من الجزع ؛ وفيه تعجيل ثواب الله تعالى على العزم وتوطين النفس .

قوله تعالى : « (بَشِّرِ) » لفظ مفرد ومعناه الجمع . وقرأ الضحاك « بأشياء » على الجمع . وقرأ الجمهور بالتوحيد ؛ أى بشيء من هذا وشيء من هذا ؛ فأكتفى بالأوّل إيجازا « مِّنَ الْخَوْفِ » أى خوف العدو والفرع في القتال ، قاله ابن عباس . وقال الشافعي : هو خوف

الله عز وجل . (والجوع) يعني المجاعة بالجذب والقحط ؛ في قول ابن عباس . وقال الشافعي : هو الجوع في شهر رمضان (وَنَقِصَ مِنَ الْأَمْوَالِ) بسبب الاشتغال بقتال الكفار . وقيل : بالجوائح المتلفة . وقال الشافعي : بالزكاة المفروضة . (وَالْأَنْفُسِ) قال ابن عباس : بالقتل والموت في الجهاد . وقال الشافعي : يعني بالأمراض . (وَالثَّمَرَاتِ) قال الشافعي : المراد موت الأولاد ، وولد الرجل ثمرة قلبه ؛ كما جاء في الخبر ، على ما يأتي . وقال ابن عباس : المراد قلة النبات وانقطاع البركات .

قوله تعالى : (وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) أي بالثواب على الصبر . والصبر أصله الحبس ، وثوابه غير مقدّر ؛ وقد تقدّم^(١) . لكن لا يكون ذلك إلا بالصبر عند الصدمة الأولى ؛ كما روى البخاري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” إنما الصبر عند الصدمة الأولى ” . وأخرجه مسلم أتم منه ؛ أي إنما الصبر الشاق على النفس الذي يعظم الثواب عليه إنما هو عند هجوم المصيبة وحرارتها ؛ فإنه يدل على قوة القلب وتبته في مقام الصبر ، وأما إذا بردت حرارة المصيبة فكل أحد يصبر إذ ذاك ؛ ولذلك قيل : يجب على كل عاقل أن يلتزم عند المصيبة ما لا بد للأحمق منه بعد ثلاث . وقال سهل بن عبد الله التستري : لما قال تعالى : « وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ » صار الصبر عيشاً^(٢) . والصبر صبران : صبر عن معصية الله ، فهذا مجاهد ، وصبر على طاعة الله ، فهذا عابد . فإذا صبر عن معصية الله وصبر على طاعة الله أورثه الله الرضا بقضائه ؛ وعلامة الرضا سكون القلب بما ورد على النفس من المكروهات والمحبات . وقال الخواص : الصبر الثبات على أحكام الكتاب والسنة . وقال رؤم : الصبر ترك الشكوى . وقال ذو النون المصري : الصبر هو الاستعانة بالله تعالى . وقال الأستاذ أبو علي : الصبر حذّ ألا تعترض على التقدير ؛ فأما إظهار البسوى على غير وجه الشكوى فلا ينافي الصبر ؛ قال الله تعالى في قصة أيوب : « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ^(٣) » مع ما أخبر عنه أنه قال : « مَسْنَى الضَّرِّ » .

(١) راجع ج ١ ص ٣٧١ (٢) هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا . (٣) راجع ج ١ ص ١٥٥

قوله تعالى : الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾

فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (مُصِيبَةٌ) المصيبة : كل ما يؤذى المؤمن ويصنيه ؛ يقال : أصابه إصابة ومُصابة ومُصابا . والمصيبة واحدة المصائب . والمُصُوبَة (بضم الصاد) مثل المصيبة . واجمعت العرب على همز المصائب ، وأصله الواو ؛ كأنهم شبهوا الأصل بالزائد ، ويجمع على مصاوب ، وهو الأصل . والمصائبُ الإصابة ؛ قال الشاعر :

أُسْلِمَ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا • أَهْدَى السَّلامِ نَحْيَةً ظُلُمَ

وصاب السهمُ القرطاسُ يَصِيبُ صَيًّا ، لفة في أصابه . والمصيبة : النكبة ينكبا الإنسان وإن صغرت ؛ وتستعمل في الشر ؛ روى عكرمة أن مصباح رسول الله صلى الله عليه وسلم آنفطا ذات ليلة فقال : « إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » فقيل : أمصيبة هي يا رسول الله ؟ قال : « نعم كل ما آذى المؤمن فهو مصيبة » .

قلت : هذا ثابت معناه في الصحيح ، خرج مسلم عن أبي سعيد وعن أبي هريرة رضى الله عنهما أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما يصيب المؤمن من وَصَب ولا نَقَص ولا سَقَم ولا حَزَن حتى المَمِّمْهُ^(١) إلا كُفِّرَ به من سيئاته » .

الثانية - خرج ابن ماجه في سننه حدثنا أبو بكر بن أبي شبة حدثنا وكيع بن الجراح عن هشام بن زياد عن أمه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أصيب بمصيبة فذكر مصيبته فأحدث استرجاعا وإن تقادم عهدها كتب الله له من الأجر مثله يوم أصيب » .

(١) قال النوى في شرحه على صحيح مسلم : « قال القاسمى : هو بضم الياء وفتح الهاء على ما لم يسم فاعله ،

وضبطه غيره بفتح الياء وضم الهاء ، أى بضمه ، وكلاهما صحيح » .

الثالثة - من أعظم المصائب المصيبة في الدين؛ ذكر أبو عمر عن الفريابي قال حدثنا فطر بن خليفة حدثنا عطاء بن أبي رباح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصابه بي فإنها من أعظم المصائب". أخرجه السمرقندي أبو محمد في مسنده ، أخبرنا أبو نعيم قال : أنبأنا فطر ... ؛ فذكر مثله سواء . وأسند مثله عن مكحول مرسل . قال أبو عمر : وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن المصيبة به أعظم من كل مصيبة يصاب بها المسلم بعده إلى يوم القيامة ؛ انقطع الوحي ومات النبوة . وكان أول ظهور الشر بارتداد العرب وغير ذلك ، وكان أول انقطاع الخبر وأول نقصانه . قال أبو سعيد : ما نفضنا أيدينا من التراب من قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أنكرنا قلوبنا . ولقد أحسن أبو العتاهية في نظمه معنى هذا الحديث حيث يقول :

اصبر لكل مصيبة وتجدد * وأعلم بأن المرء غير محمد
أو ما ترى أن المصائب جمعة * وترى المنيّة للعباد بمرصد
من لم يصب ممن ترى بمصيبة؟ * هذا سبيل لست فيه بأوحد
فإذا ذكرت عدا ومصابه * فأذكر مصابك بالنبي محمد

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ جعل الله تعالى هذه الكلمات ملجأ لذوى المصائب ، وعصمة للمتقين ؛ لما جمعت من المعاني المباركة ؛ فإن قوله : « إِنَّا لِلَّهِ » توحيد وإقرار بالعبودية والملك . وقوله : « وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » إقرار بالهلك على أنفسنا والبعث من قبورنا ؛ واليقين أن رجوع الأمر كله إليه كما هو له . قال سعيد ابن جبير رحمه الله تعالى : لم تعط هذه الكلمات نبيا قبل نبينا ، ولو عرفها يعقوب لما قال : يا أسقى على يوسف .

الخامسة - قال أبو سنان : دفنت أبني سنانا ، وأبو طلحة الحولاني على شفير القبر ؛ فلما أردت الخروج أخذ بيدي فأنشطني وقال : ألا أبشرك يا أبا سنان ، حدثني الضحاك عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا مات ولد العبد قال الله للملائكة أقبضتم ولد عبدي فيقولون نعم فيقول أقبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول فإذا قال عبدي

فيقولون حمدك وأسترجع فيقول الله تعالى أبشوا لعبدى بيتاً فى الجنة وسموه بيت الحمد .
وروى مسلم عن أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من مسلم
نصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله عز وجل إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرنى فى مصيبتى
وأخلف لى خيراً منها إلا أخلف الله له خيراً منها » . فهذا تنبيه على قوله تعالى : « وَبَشِّرِ
الصَّابِرِينَ » إنا بالخلف كما أخلف الله لأُم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه تزوجها
لما مات أبو سلمة زوجها . وإنا بالثواب الجزيل ؛ كما فى حديث أبى موسى ، وقد
يكون بهما .

السادسة - قوله تعالى : (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) هذه نعم من
الله عز وجل على الصابرين المسترجعين . وصلاة الله على عبده : غفوه ورحمته وبركته وتشريفه
إياه فى الدنيا والآخرة . وقال الزجاج : الصلاة من الله عز وجل الغفران والثناء الحسن .
ومن هذا الصلاة على الميت إنما هو الثناء عليه والدعاء له ؛ وكرر الرحمة لما اختلف اللفظ
تأكيداً وإشباعاً للنعى ؛ كما قال : « مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُحْذَى » ، وقوله « أَمْ يَحْسُبُونَ أَنَا
لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ » . وقال الشاعر :

صَلِّ عَلَى يَحْيَى وَأَشْيَاعِهِ * رَبِّ كَرِيمٍ وَشَفِيعٍ مُطَاعٍ

وقيل : أراد بالرحمة كشف الكربة وقضاء الحاجة . وفى البخارى وقال عمر رضى الله عنه :
نعم العبدان ونعم العِلاوة : « الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » .
أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ » . أراد بالعدلين الصلاة والرحمة ،
وبالعِلاوة الاهتداء . قيل : إلى استحقاق الثواب وإجزال الأجر ، وقيل : إلى تسهيل
المصائب وتخفيف الحزن .

قوله تعالى : إِنَّ الصَّافَةَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ
أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ
شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - روى البخارى - عن عاصم بن سليمان قال : سألت أنس بن مالك عن الصفا والمروة فقال : كنا نرى أنهما من أمر الجاهلية ، فلما كان الإسلام أمسكنا عنهما ؛ فأنزل الله عز وجل : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا » .
 وخرج الترمذى عن عروة قال : « قلت لعائشة ما أرى على أحد لم يطف بين الصفا والمروة شيئا ، وما أبالى ألا أطوف بينهما . فقالت : بنس ما قلت يا بن أختى ! طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون ، وإنما كان من أهل لِمَنَاءِ الطاغية التي بالمُثَلَّل (١) لا يطوفون بين الصفا والمروة ؛ فأنزل الله تعالى : « فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا » ولو كانت كما تقول لكانت : « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » . قال الزهري : فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك وقال : إن هذا لَعِلْمٌ ، ولقد سمعت رجالا من أهل العلم يقولون : إنما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يقولون إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية . وقال آخرون من الأنصار : إنما أمرنا بالطواف [بالبيت] (٢) ولم نؤمر به بين الصفا والمروة ؛ فأنزل الله تعالى : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » قال أبو بكر بن عبد الرحمن : فأراها قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء . قال : « هذا حديث حسن صحيح » . أخرجه البخارى بمعناه ، وفيه بعد قوله فأنزل الله تعالى « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » : « قالت عائشة وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما » ؛ ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال : إن هذا لَعِلْمٌ ما كنت سمعته ، ولقد سمعت رجالا من أهل العلم يذكرون أن الناس - إلا من ذكرت عائشة - ممن كان يهمل بمناء كانوا يطوفون كلهم بالصفا والمروة ؛ فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن قالوا : يا رسول الله ، كنا نطوف بالصفا والمروة ، وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا ، فهل علينا من حرج أن

(١) مناء : اسم صنم في جهة البحر مما يلي قديدا بالمثلل (وهو جبل بهبط منه إلى قديد من ناحية البحر) على سبعة أميال من المدينة . وكانت الأزبد وغسان يهلون له ويحجون إليه ، وكانت أزل من نصب عمرو بن لحي الخزاعي .
 (راجع معجم ياقوت في اسم مناء) . (٢) زيادة عن الترمذى .

نطوف بالصفاء والمروة ؟ فأنزل الله عز وجل : « إن الصفا والمروة من شعائر الله » الآية . قال أبو بكر : فاسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما : في الذين كانوا يتحزجون أن يطوفوا في الجاهلية بالصفاء والمروة ، والذين يطوفون ثم تحزجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام ، من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت ، ولم يذكر الصفا حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت . وروى الترمذي عن عاصم بن سليمان الأحول قال : « سألت أنس بن مالك^(١) عن الصفا والمروة فقال : كانا من شعائر الجاهلية ، فلما كان الإسلام أسسكنا عنهما ، فأنزل الله عز وجل : « إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو أعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » قال : هما تطوع ، « وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ » . قال : هذا حديث حسن صحيح . نخرجه البخاري أيضا . وعن ابن عباس قال : كان في الجاهلية شياطين تعزف الليل كله بين الصفا والمروة وكان بينهما آلهة ، فلما ظهر الإسلام قال المسلمون : يارسول الله ، لا نطوف بين الصفا والمروة لأنهما شرك ، فنزلت . وقال الشعبي : كان على الصفا في الجاهلية صنم يُسَمَّى « إِسَافًا » وعلى المروة صنم يُسَمَّى « نائلة » فكانوا يسبحونهما إذا طافوا ، فامتنع المسلمون من الطواف بينهما من أجل ذلك ، فتركت الآية .

الثانية — أصل الصفا في اللغة الحجر الأملس ، وهو هنا جبل بمكة معروف ، وكذلك المروة جبل أيضا ، ولذلك أخرجهما بلفظ التعريف . وذكر الصفا لأن آدم المصطفى صل الله عليه وسلم وقف عليه فُسِّمَ به ، ووقفت حواء على المروة فُسِّمَت بِأَسْمِ المرأة ، فأنت لذلك ، والله أعلم . وقال الشعبي : كان على الصفا صنم يُسَمَّى « إِسَافًا » وعلى المروة صنم يدعى « نائلة » فأطرد ذلك في التذكير والتأنيث وقدم المذكر ، وهذا حسن ، لأن الأحاديث المذكورة تدل على هذا المعنى . وما كان كراهة من كره الطواف بينهما إلا من أجل هذا ، حتى رفع الله الحرج في ذلك . وزعم أهل الكتاب أنهما زَنَيَا في الكعبة فسخهما الله حجرين

(١) كذا في الأصول وصحيح البخاري وتفسير الطبري . والذي في صحيح الترمذي : « أنس بن سيرين ... » وهو مول أنس بن مالك وعن روى عنه .

فوضعهما على الصفا والمروة يُعتبر بهما؛ فلما طالت المدة عُيدا من دون الله؛ والله تعالى أعلم .
والصفا (مقصود) : جمع صفاة ، وهى الحجارة الملس . وقيل : الصفا أسم مفرد ، وجمعه
صُفْيَى (بضم الصاد) وأصفاء على مثل أرحاء . قال الرازي :
كَأَنَّ مَنَّهُ مِنَ النَّفْيِ * مواقع الطير على الصُفْيِ

وقيل : من شروط الصفا البياض والصلابة ؛ وأشتقاقه من صفا يصفو ، أى خَلَصَ من
التراب والطين . والمروة (واحدة المَرَوْ) وهى الحجارة الصغار التى فيها لين . وقد قيل إنها
الصلاب . والصحيح أن المرو الحجارة صليها ورخوها الذى يتشظى وترق حاشيته ؛ وفى هذا
يقال : المرو أكثر ويقال فى الصليب . قال الشاعر :

وتوتى الأرض خفا ذابلاً * فإذا ماصادف المرو رضح

وقال أبو ذؤيب :

حتى كَأَنى للحوادث مَرَوَةٌ * بصفا المُشَقَّر كل يوم تُقَرَّعُ

وقد قيل : إنها الحجارة السود . وقيل : حجارة بيض برانة تكون فيها النار .

الثالثة - قوله تعالى : (مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) أى من معالمه ومواضع عباداته ؛ وهى
جمع شعيرة . والشعائر : المتعبدات التى أشعرها الله تعالى ؛ أى جعلها أعلاما للناس ، من
الموقف والسعى والتحرر . والشمار : العلامة ؛ يقال : أشعر الهدى أعلمه بفرز حديدة
فى ستامه ؛ من قولك : أشعرت أى أعلمت ، وقال الكُتَيْب :

نُفِّلَهُمْ جَيْلاً خَيْلاً تَرَاهُمْ * شعائرُ قُرْبَانٍ بهم يُتَقَرَّبُ

(١) هو الأخیل ؛ كما فى اللسان . (٢) فى اللسان : « قال ابن سبويه : كذا أشده أبو على ، وأشدّه

ابن دريد فى الجهرة : « كأن معنى » قال : وهو الصحيح ، لقوله بعده : من طول إشراق على الطوى . والنبي :
تطائر الماء عن الرشاء عند الاستقاء . ونفى المطر : ما تنفیه وترشه . قال صاحب اللسان : « وفسره نعلب فقال :
شبه الماء . وقد وقع على من المستنقذ بذوق الطائر على الصفي » . (٣) المشقر : حصن بالبحرين عظيم لعبد القيس
على حصان لم آخر يقال له الصفا قبل مدينة حجر . ويروى « بصفا المشرق » قال أبو عبيدة : المشرق سوق الطائف .
وقال الأصمى : المشرق المصل . (عن شرح الديوان ومعجم ياقوت) .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ قَرْنَ حَاجَّ الْبَيْتِ ﴾ أى قصد . وأصل الحج القصد ، قال الشاعر ^(١) :

فأشهد من عوفٍ حُلُولًا كثيرةً * يحجون سب الزبير فان المزعفر
السب : لفظ مشترك . قال أبو عبيدة : السب (بالكسر) الكثير السباب . وسبك
أيضا الذى يُسَابِكُ ؛ قال الشاعر ^(٢) :

لا تُسَبِّحْنِي فلست يسبي * إن سبي من الرجال الكريم
والسب أيضا الخمار ، وكذلك الهامة ؛ قال المخبل السعدي :

* يحجون سب الزبير فان المزعفر

والسب أيضا الحبل فى لغة هذيل ؛ قال أبو ذؤيب :

تدلى عليها بين سب وخيطة * مجرداء مثل الوكف يكبو غرابها
والسبوب : الحبال . والسب : شقة تكان رقيقة ، والسبيبة مثله ؛ والجمع السبوب والسباب ؛
قاله الجوهري . وجم الطيب الشجة إذا سبرها بالليل ؛ قال الشاعر ^(٣) :

* يحج مأومة فى قعرها لحف

الحلف : الخسف . تلجفت البئر : أنخسف أسفلها . ثم أختص هذا الأسم بالقصد إلى
البيت الحرام لأفعال مخصوصة .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ اعْتَمِر ﴾ أى زار . والعمره : الزيارة ؛ قال الشاعر ^(٤) :
لقد سما ابن معمر حين أعتمر * مغزى بعيدا من بعيد وضبر ^(٥)

(١) هو المخبل السدي كاسيجي . (٢) الحلول : الأحياء المجتمعة ، وهو جمع حال . والمزفر : الملون
بالزفران ، وسادات العرب تصنع عمامتها بالزفران . (٣) هو عبد الرحمن بن حسان يهجو سبكتنا الدارمي .
(٤) هو عذار بن دزة الطائي ؛ كما فى اللسان . وتمام البيت :
* فأست الطيب قنذاها كالغاريب

(٥) المأومة : الشجة التى بلغت أم الرأس ، وهى الجلدة التى تجمع الدماغ . وفى اللسان : « وفمر ابن دريد
هذا الشعر فقال : وصف هذا الشاعر طيبا يداوى شجة بعيدة القعر فهو يجزع من هولها ؛ فاقضى يتساقط من آسته
كالغاريب » . والغاريب : جمع مفرد وهو صمغ معروف .

(٦) هو المجاج يمدح عمر بن عبد الله القرشي . عن اللسان . (٧) خبر : جمع قوائمه ليثب .

السادسة - قوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ) أى لا إثم . وأصله من الجنوح وهو الميل ؛ ومنه الجوانح للأعضاء لأعوجاجها . وقد تقدم تأويل عائشة لهذه الآية . قال ابن العربي : « وتحقيق القول فيه أن قول القائل : لا جناح عليك أن تفعل ؛ إباحة الفعل . وقوله : لا جناح عليك ألا تفعل ؛ إباحة لترك الفعل ؛ فلما سمع صرورة قول الله تعالى : « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » قال : هذا دليل على أن ترك الطواف جائز ، ثم رأى الشريفة مطبقة على أن الطواف لا رخصة في تركه فطلب الجمع بين هذين المتعارضين . فقالت له عائشة : ليس قوله : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا » دليلا على ترك الطواف ، إنما كان يكون دليلا على تركه لو كان « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » فلم يأت هذا اللفظ لإباحة ترك الطواف ، ولا فيه دليل عليه ؛ وإنما جاء لإفادة إباحة الطواف لمن كان يمتنع منه في الجاهلية ، أو لمن كان يطوف به في الجاهلية قصدا للأصنام التي كانت فيه ؛ فأعلمهم الله سبحانه أن الطواف ليس بمحظور إذا لم يقصد الطائف قصدا باطلا . »

فإن قيل : فقد روى عطاء عن ابن عباس أنه قرأ « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » وهي قراءة ابن مسعود ، ويرى أنها في مصحف أبي كذلك ، ويرى عن أنس مثل هذا . والجواب أن ذلك خلاف ما في المصحف ، ولا يترك ما قد ثبت في المصحف إلى قراءة لا يدرى أصح أم لا ؛ وكان عطاء يكثر الإرسال عن ابن عباس من غير سماع . والرواية في هذا عن أنس قد قيل إنها ليست بالمضبوطة ؛ أو تكون « لا » زائدة للتوكيد ؛ كما قال :
وما ألوم البيض ألا تسخرا . لما رأين الشحط^(١) القفندرا

السابعة - روى الترمذي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فطاف بالبيت سبعا فقرأ : « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » وصلى خلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه ثم قال : « نبدأ بما بدأ الله به » فبدأ بالصفاء وقال : « إن الصفا والمروة من

(١) القفندر : القبح المنظر . (٢) الذي في صحيح الترمذي : « وقرأ » .

شعائره » قال : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم أنه يبدأ بالصفة قبل المروة ؛ فإن بدأ بالمروة قبل الصفا لم يميزه ويبدأ بالصفة .

الثامنة - وأختلف العلماء في وجوب السمي بين الصفا والمروة ؛ فقال الشافعي وآبن حنبل : هو ركن ؛ وهو المشهور من مذهب مالك ؛ لقوله عليه السلام : « **أَسْمُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّمِيَّ** » خرجه الدارقطني . وكتب بمعنى أوجب ؛ لقوله تعالى : « **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ** » ، وقوله عليه السلام : « **خمس صلوات كتبهن الله على العباد** » . وخرج آبن ماجه عن أم ولد لشيبة قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمي بين الصفا والمروة وهو يقول : « **لَا يَقْطَعُ الْأَبْطَحُ إِلَّا شِدًّا** » ^(١) فن تركه أو شوطا منه ناسيا أو عامدا رجع من بلده أو من حيث ذكر إلى مكة ، فيطوف ويسمي ؛ لأن السمي لا يكون إلا متصلا بالطواف . وسواء عند مالك كان ذلك في حج أو عمره وإن لم يكن في العمرة فرضا ، فإن كان قد أصاب النساء فعليه عمره وهدي عند مالك مع تمام مناسكه . وقال الشافعي : عليه هدي ، ولا معنى للعمرة إذا رجع وطاف وسمى . وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي : ليس بواجب ، فإن تركه أحد من الحاج حتى يرجع إلى بلاده جبره بالدم ؛ لأنه سنة من سنن الحج . وهو قول مالك في العتية ^(٢) . وروى عن آبن عباس وآبن الزبير وأنس بن مالك وآبن سيرين أنه تطوع ؛ لقوله تعالى : « **وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا** » . وقرا حمزة والكسائي « **يطوع** » مضارع مجزوم ، وكذلك « **فمن تطوع خيرا فهو خير له** » ^(٣) الباقون « **تطوع** » ماض ؛ وهو ما يأتيه المؤمن من قبل نفسه فمن أتى بشيء من النوافل فإن الله يشكره . وشكر الله للعبد إنابته على الطاعة . والصحيح ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى لما ذكرنا ، وقوله عليه السلام : « **خذوا عني مناسككم** » فصار بيانًا لمجمل الحج ؛ فالواجب أن يكون فرضا ؛ كيانه لعدد الركعات ، وما كان مثل ذلك إذا لم يتفق على أنه سنة أو تطوع . وقال طليح : رأى آبن عباس قوما يطوفون بين الصفا والمروة فقال : هذا ما أورشتمكم أم إسماعيل .

(١) شدا : أي تدرا . (٢) العتية : تخاب في مذهب الإمام مالك ، نسبت إلى مؤلفها فقيه الأندلس

محمد بن أحمد بن عبد العزيز المتوفى سنة ٢٥٤ هـ .

قلت : وهذا ثابت في صحيح البخارى ، على ما يأتى بيانه في سورة « إبراهيم »^(١) .
 التاسعة — ولا يجوز أن يطوف أحد بالبيت ولا بين الصفا والمروة راكباً إلا من عذر ؛
 فإن طاف معذوراً فعليه دم ، وإن طاف غير معذور أعاد إن كان بمحضرة البيت ، وإن غاب
 عنه أهدي . وإنما قلنا ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بنفسه وقال : ” خذوا عني
 مناسككم “ . وإنما جوزنا ذلك من العذر ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعيره وأستلم
 الركن بمحجته^(٢) ، وقال لعائشة وقد قالت له : إني أشكى ؛ فقال : ” طوفي من وراء الناس
 وأنت راكبة “ . وفترق أصحابنا بين أن يطوف على بعير أو يطوف على ظهر إنسان ؛ فإن طاف
 على ظهر إنسان لم يجزه ؛ لأنه حينئذ لا يكون طائفاً ، وإنما الطائف الحامل . وإذا طاف
 على بعير يكون هو الطائف . قال ابن خُوَيزِمَةَ : وهذه تفرقة اختيار ، وأما الإجزاء فيجزئ ؛
 ألا ترى أنه لو أغمى عليه فطيف به محمولا ، أو وقف به بعرفات محمولا كان مجزئاً عنه .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ**
مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّهٖ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۖ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ
الْمَلَائِكَةُ ۚ

فيه سبع مسائل :

الأولى — أخبر الله تعالى أن الذي يكتم ما أنزل من البينات والهدى ملعون . وأختلفوا
 من المراد بذلك ؛ فقيل : أحبار اليهود ورجال النصارى الذين كتموا أمر محمد صلى الله عليه
 وسلم ، وقد كتم اليهود أمر الرجم . وقيل : المراد كل من كتم الحق ؛ فهي عامة في كل من
 كتم علماً من دين الله يحتاج إلى بَيِّنَةٍ ، وذلك مفسر في قوله صلى الله عليه وسلم : ” من سئل عن
 علم [يعلمه]^(٣) فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار “ . رواه أبو هريرة وعمر بن العاص ،
 أخرجه ابن ماجه . ويعارضه قول عبد الله بن مسعود : ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه
 عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة . وقال عليه السلام : ” حدث الناس بما يفهمون أعجبون أن

(١) راجع ج ٩ ص ٢٦٨ (٢) المحجن : عصا موعة الرأس يتناول بها الراكب ماسقط له .

(٣) الزيادة عن سنن ابن ماجه .

يكذب الله ورسوله . وهذا محمول على بعض العلوم ، كعلم الكلام أو ما لا يستوى في فهمه جميع العوام ؛ فحكم العالم أن يُحدث بما يفهم عنه ، ويترل كل إنسان منزلته ؛ والله تعالى أعلم .

الثانية — هذه الآية هي التي أراد أبو هريرة رضي الله عنه في قوله : ^(١) لولا آية في كتاب الله تعالى ما حدثتكم حديثا . وبها استدلت العلماء على وجوب تبليغ العلم الحق ، وتبيان العلم على الجملة ، دون أخذ الأجرة عليه ؛ إذ لا يستحق الأجرة على ما عليه فعله ، كما لا يستحق الأجرة على الإسلام . وقد مضى القول في هذا ^(٢) .

وتحقيق الآية هو : أن العالم إذا قصد كتمان العلم عسى ، وإذا لم يقصده لم يلزمه التبليغ إذا عرف أنه مع غيره . وأما من سئل فقد وجب عليه التبليغ لهذه الآية وللحديث . أما أنه لا يجوز تعليم الكافر القرآن والعلم حتى يُسلم ، وكذلك لا يجوز تعليم المبتدع الجحدال والمحتاج ليجادل به أهل الحق ، ولا يُعلم الخصم على خصمه حجة يقطع بها ماله ، ولا السلطان تأويلا يتطرق به إلى مكاره الرعية ، ولا ينشر الرخص في السفهاء فيجعلوا ذلك طريقا إلى ارتكاب المحظورات ، وترك الواجبات ونحو ذلك . يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تمنوا الحكمة أهلها فتظلموهم ولا تضموهم في غير أهلها فتظلموها » . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تعلقوا الدر في أعناق الخنازير » ؛ يريد تعليم الفقه من ليس من أهله . وقد قال مُنحَنون : إن حديث أبي هريرة وعمر بن العاص إنما جاء في الشهادة . قال ابن العربي : والصحيح خلافه ؛ لأن في الحديث « مَنْ سئل عن علم » ولم يقل عن شهادة ، والبقاء على الظاهر حتى يرد عليه ما يزيله ؛ والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ﴾ يعم المنصوص عليه والمستنبط ؛ لشمول أسم الهدى للجميع . وفيه دليل على وجوب العمل بقول الواحد ؛ لأنه لا يجب عليه البيان إلا وقد وجب قبول قوله ، وقال : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوا » فحكم بوقوع البيان بخبرهم .

(١) الذي في صحيح البخاري وسنن ابن ماجه : « لولا آيتان » .

(٢) راجع المسألة الثانية ج ١ ص ٣٣٥ طبعة ثانية .

فإن قيل : إنه يجوز أن يكون كل واحد منهم منياً عن الكتمان وأموراً بالبيان ليكثر المخبرون ويتواتر بهم الخبر . قلنا : هذا غلط ؛ لأنهم لم ينهوا عن الكتمان إلا وهم ممن يجوز عليهم التواطؤ عليه ، ومن جاز منهم التواطؤ على الكتمان فلا يكون خبرهم موجباً للعلم ؛ والله تعالى أعلم .

الرابعة - لما قال : « مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى » دل على أن ما كان من غير ذلك جائز كتمه ، لا سيما إن كان مع ذلك خوف فإن ذلك أكد في الكتمان . وقد ترك أبو هريرة ذلك حين خاف فقال : حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَامَنَ ؛ فَمَا أَحَدُهُمَا فَبِثْنَتْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثْنَتْهُ قُطِعَ هَذَا الْبُؤْمُومُ . أخرجه البخارى . قال أبو عبد الله : ^(١) البلموم مجرى الطعام . قال علماؤنا : وهذا الذى لم يثقه أبو هريرة وخاف على نفسه فيه الفتنة أو القتل إنما هو مما يتعلق بأمر الفتن والنص على أعيان المرتدين والمنافقين ، ونحو هذا مما لا يتعلق بالبينات والهدى ؛ والله تعالى أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ ﴾ الكاية في « بيناه » ترجع إلى ما أنزل من البينات والهدى . والكتاب : اسم جنس ؛ فالمراد جميع الكتب المتصلة .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْكَ يَلْمَنُهُمُ اللَّهُ ﴾ أى يتبرأ منهم ويبعدهم من ثوابه ويقول لهم : عليكم لعنتى ؛ كما قال للمين : « وَإِنِّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي » . وأصل اللعن في اللغة الإبعاد والطرده ؛ وقد تقدم ^(٢) .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَوَلَّيْنَاهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ قال قتادة والربيع : المراد به « اللاعنون » الملائكة والمؤمنون . قال ابن عطية : وهذا واضح جار على مقتضى الكلام . وقال مجاهد وعكرمة : هم الحشرات والبهائم يصيبهم الجذب بذنوب علماء السوء الكاذمين فيلعنونهم . قال الزجاج : والصواب قول من قال : « اللاعنون » الملائكة والمؤمنون ؛ فاما أن يكون ذلك لدواب الأرض فلا يوقف على حقيقته إلا بنص أو خبر لازم ولم نجد من ذنبك شيئا .

(١) أبو عبد الله : كنية البخارى رضى الله عنه . (٢) راجع ص ٢٥ من هذا الجزء .

قلت : قد جاء بذلك خبر رواه البراء بن عازب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : « يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ » قال : « دواب الأرض » . أخرجه ابن ماجه عن محمد بن الصباح أنبأنا عمار بن محمد عن ليث عن أبي المنهال عن زاذان عن البراء ؛ إسناده حسن .

فإن قيل : كيف جمع من لا يعقل بجمع من يعقل ؟ . قيل : لأنه أسند إليهم فعل من يعقل ؛ كما قال « رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ » ^(١) ولم يقل ساجدات ، وقد قال : « لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا » ^(٢) ، وقال : « وَتَرَأْتُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ » ^(٣) ، ومثله كثير ، وسيأتي إن شاء الله تعالى . وقال البراء بن عازب وابن عباس : « اللاعنون » كل المخلوقات ما صدا الثقلين : الجن والإنس ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الكافر إذا ضرب في قبره فصاح سمعه الكل إلا الثقلين ولعنه كل سامع » . وقال ابن مسعود والسدي : هو الرجل يلعن صاحبه فترفع اللعنة إلى السماء ثم تتحدّر فلا تجد صاحبها الذي قبلت فيه أهلاً لذلك ، فترجع إلى الذي تكلم بها فلا تجده أهلاً فتنتقل فتقع على اليهود الذين كتموا ما أنزل الله تعالى ؛ فهو قوله : « وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ » فمن مات منهم أرتفعت اللعنة عنه فكانت فيمن بقى من اليهود .

قوله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا فَاوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » ^(٤)

قوله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا » استغنى تعالى التائبين الصالحين لأعمالهم وأقوالهم المتبين لتوبتهم . ولا يكفي في التوبة عند علمائنا قول القائل : قد تبت ، حتى يظهر منه في الثاني خلاف الأول ؛ فإن كان مرتدًا رجع إلى الإسلام مظهرًا شرائعه ، وإن كان من أهل المعاصي ظهر منه العمل الصالح ، وجانب أهل الفساد والأحوال التي كان عليها . وإن كان من أهل الأوثان جانبهم وخالف أهل الإسلام ، وهكذا يظهر عكس ما كان عليه . وسيأتي بيان التوبة وأحكامها في « النساء » ^(٥) إن شاء الله تعالى . وقال بعض العلماء في قوله :

(١) راجع ج ٩ ص ١٢٢ (٢) راجع ج ١٥ ص ٣٥٠ (٣) راجع ج ٧ ص ٢٤٤

(٤) راجع ج ٥ ص ٩١

(وَيَتُونَا) أى بكسر الخمر وإراقتها . وقيل : « يَتُونَا » يعنى ما فى التوراة من نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ووجوب اتباعه . والعموم أولى على ما بيناه ؛ أى يتنوا خلاف ما كانوا عليه ؛ والله تعالى أعلم . (فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) ^(١) تقدم والحمد لله .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿١٦٢﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَهُمْ كُفَّارٌ) الواو واو الحال . قال ابن العربى : قال لى كثير من أشياخى إن الكافر المعين لا يجوز لعنه ؛ لأن حاله عند الموافاة لا تُعلم ، وقد شرط الله تعالى فى هذه الآية فى إطلاق اللعنة : الموافاة على الكفر ؛ وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن أقواما بأعيانهم من الكفار فإنما كان ذلك لعلمه بهم . قال ابن العربى : والصحيح عندى جواز لعنه لظاهر حاله ولجواز قتله وقتاله ؛ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اللَّهُمَّ إِنْ عَمِرُوا بِنَاصِيَةِ الْعَصَى هَجَانِي وَقَدْ عَلِمْتُ أَنِّ لَسْتُ بِشَاعِرٍ فَأَلْعَنُهُ وَأَهْجُهُ عِدَّة مَا هَجَانِي » . فلعنه ، وإن كان الإيمان والدِّين والإسلام ماله . وأنتصف بقوله : « عدد ما هجاني » ولم يرد ليعلم العدل والإنصاف ، وأضاف الهَجَوَ إلى الله تعالى فى باب الجزاء دون الابتداء بالوصف بذلك ؛ كما يضاف إليه المكر والاستهزاء والخديعة . سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

قلت : أما لعن الكفار جملة من غير تعيين فلا خلاف فى ذلك ؛ لما رواه مالك عن داود ابن الحصين أنه سمع الأعرج يقول : ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة فى رمضان . قال علماؤنا : وسواء كانت لهم ذمة أم لم تكن ، وليس ذلك بواجب ، ولكنه مباح لمن

فعله ؛ لمجدهم الحق وعداوتهم للذين وأهله . وكذلك كل من جاهر بالمعاصي كشراب الخمر وأكلة الربا ، ومن تشبه من النساء بالرجال ومن الرجال بالنساء ، إلى غير ذلك مما ورد في الأحاديث لعنه .

الثانية — ليس لعن الكافر بطريق الزجر له عن الكفر ؛ بل هو جزاء على الكفر وإظهار قبح كفره ؛ كان الكافر ميتاً أو مجنوناً . وقال قوم من السلف : إنه لا فائدة في لعن من جُنَّ أو مات منهم ، لا بطريق الجزاء ولا بطريق الزجر ، فإنه لا يثأر به .

والمراد بالآية على هذا المعنى أن الناس يلعنونه يوم القيامة ليتأثر بذلك ويتضرر ويتألم قلبه ؛ فيكون ذلك جزاء على كفره ؛ كما قال تعالى : « ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضاً ^(١) » ، ويدل على هذا القول أن الآية دالة على الإخبار عن الله تعالى بلعنهم ، لا على الأمر . وذكر ابن العربي أن لعن المعاصي المعين لا يجوز إتفاقاً ؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أُتِيَ بِشَارِبِ خمر مراراً ، فقال بعض من حضره : لعنه الله ، ما أكثر ما يؤتى به ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تكونوا عونَ الشيطان على أخيك » فجعل له حرمة الأخوة ؛ وهذا يوجب الشفقة ، وهذا حديث صحيح .

قلت : خرج البخاري ومسلم . وقد ذكر بعض العلماء خلافاً في لعن المعاصي المعين ؛ قال : وإنما قال عليه السلام : « لا تكونوا عونَ الشيطان على أخيك » في حق نعميان ^(٢) بعد إقامة الحد عليه ؛ ومن أقیم عليه حد الله تعالى فلا ينبغي لعنه ، ومن لم يُقَمْ عليه الحد فلعمته جائزة سواء سُمِّيَ أو عِيِّنَ أم لا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلعن إلا من تجب عليه اللعنة مادام على تلك الحالة الموجبة للعن ؛ فإذا تاب منها وأقلع وطهره الحد فلا لعنة تتوجه عليه . وبين هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد ولا يثرب ^(٣) » .

(١) راجع ج ١٣ ص ٢٣٩ (٢) نعميان : هو ابن عمرو بن رفاعه ، شهد العقبة وبدرا والمشاهد بعدها وكان كثير المزاح ، يضحك النبي صلى الله عليه وسلم من مزاحه . (عن أسد الغابة) .

(٣) قال ابن الأثير في النهاية : « أي لا يوبخها ولا يقرعها بالزنا بعد الضرب . وقيل : أراد لا يفتح في عقوبتها بالثرب بل يضربها الحد » .

فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ مَعَ صَحَّتِهِ عَلَى أَنَّ التَّزْيِيبَ وَاللَّعْنَ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ اخْتِذَاكَ الْحَذِّ وَقَبْلَ التَّوْبَةِ ؛
وَلِلَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : وَأَمَّا لَعْنُ الْعَاصِي مُطْلَقًا فَيَجُوزُ إِجْمَاعًا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «لَعْنُ اللَّهِ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَيُتَّقَطِعُ بِهِ» .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾
أَيُ إِعَادَتِهِمْ مِنْ رَحْمَتِهِ . وَأَصْلُ اللَّعْنِ : الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ^(١) . فَاللَّعْنَةُ مِنَ الْعِبَادِ الطَّرْدُ ،
وَمِنْ اللَّهِ الْعَذَابُ . وَقَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ «وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ» بِالرَّفْعِ . وَتَأْوِيلُهَا :
أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنَهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَيَلْعَنَهُمُ النَّاسُ أَجْمَعُونَ ؛ كَمَا تَقُولُ : كَرِهْتَ قِيَامَ
زَيْدٍ وَعَمْرُوٍّ وَخَالِدٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : كَرِهْتَ أَنْ قَامَ زَيْدٌ . وَقِرَاءَةُ الْحَسَنِ هَذِهِ مُخَالَفَةٌ لِلصَّاحِفِ .

فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ يَلْعَنُهُمْ جَمِيعُ النَّاسِ لِأَنَّ قَوْمَهُمْ لَا يَلْعَنُونَهُمْ ؛ قِيلَ عَنْ هَذَا ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ ؛
أَحَدُهَا — أَنَّ اللَّعْنَةَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَلَيْهَا لَعْنَةُ النَّاسِ تَقْلِيْبًا لِحُكْمِ الْأَكْثَرِ عَلَى الْأَقْلِ .

الثاني — قَالَ السُّدِّيُّ : كُلُّ أَحَدٍ يَلْعَنُ الظَّالِمَ ، وَإِذَا لَعِنَ الْكَافِرُ الظَّالِمَ فَقَدْ لَعِنَ نَفْسَهُ .

الثالث — قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ : الْمُرَادُ بِهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَلْعَنُهُمْ قَوْمُهُمْ مَعَ جَمِيعِ النَّاسِ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى :
«ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمُ بَعْضًا وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»^(٢) . ثُمَّ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ :

﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ بِعَنَى فِي اللَّعْنَةِ ؛ أَيْ فِي جَزَائِهَا . وَقِيلَ : خُلُودُهُمْ فِي اللَّعْنَةِ أَنَّهَا مُؤَبَّدَةٌ
عَلَيْهِمْ ﴿وَلَا هُمْ يُنْتَظَرُونَ﴾ أَيْ لَا يُؤْتَوْنَ عَنْ الْعَذَابِ وَقَتًا مِنَ الْأَوْقَاتِ . وَ«خَالِدِينَ»
نَصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَاءِ وَالْمِيمِ فِي «عَلَيْهِمْ» ؛ وَالْعَامِلُ فِيهِ الظَّرْفُ مِنْ قَوْلِهِ : «عَلَيْهِمْ»
لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى اسْتِقْرَارِ اللَّعْنَةِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّكَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَرْحَمُنُ الرَّحِيمِ﴾^(٣)
فِيهِ مَسْأَلَتَانِ :

الأولى — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّكَ وَاحِدٌ﴾ لِمَا حَذَرَ تَعَالَى مِنْ كِتْمَانِ الْحَقِّ بَيْنَ أَنْ
أَوَّلَ مَا يَجِبُ إِظْهَارُهُ وَلَا يَجُوزُ كِتْمَانُهُ أَمْرُ التَّوْحِيدِ ، وَوَصَلَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْبِرْهَانِ ، وَعَلِمَ طَرِيقَ

النظر، وهو الفكر في عجائب الصنع؛ ليعلم أنه لا بد له من فاعل لا يشبهه شيء. قال ابن عباس رضي الله عنهما: قالت كفار قريش: يا محمد أنسب لنا ربك؛ فأنزل الله تعالى سورة «الإخلاص» وهذه الآية. وكان للشركين ثلثمائة وستون صنماً؛ فبين الله أنه واحد.

الثانية - قوله تعالى: **(لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) تَقَى** وإثبات. أولاً كفر وآثرها إيمان، ومعناه لا معبود إلا الله. وحكى عن الشبل رحمه الله أنه كان يقول: الله؛ ولا يقول: لا إله؛ فسئل عن ذلك فقال أخشى أن آخذ في كلمة الجحود ولا أصل إلى كلمة الإقرار.

قلت: وهذا من علومهم الدقيقة، التي ليست لها حقيقة؛ فإن الله جلَّ اسمه ذكر هذا المعنى في كتابه نفيًا وإثباتًا وكرره، ووعد بالثواب الجزيل لقائله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم؛ خرجه الموطأ والبخاري ومسلم وغيرهم. وقال صلى الله عليه وسلم: "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة". خرجه مسلم. والمقصود القلب لا اللسان؛ فلو قال: لا إله ومات ومعتقه وضيمه الواحدانية وما يجب له من الصفات لكان من أهل الجنة باتفاق أهل السنة. وقد أنينا على معنى اسمه الواحد، ولا إله إلا هو والرحمن الرحيم في «الكتاب الأسنى»، في شرح أسماء الله الحسنى. والحمد لله.

قوله تعالى: **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** (١٦٥)

فيه أربع عشرة مسألة:

الأولى - قال عطاء: لما نزلت «وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ» قالت كفار قريش: كيف يسع الناس إله واحد! فترت: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ». ورواه سفيان عن أبيه

عن أبي الضحى قال : لما نزلت « وإلهم إله واحد » قالوا هل من دليل على ذلك ؟
فأنزل الله تعالى « إن في خلق السموات والأرض » فكأنهم طلبوا آية فينبى لهم دليل التوحيد ،
وأن هذا العالم والبناء العجيب لا بد له من بان وصانع . وجمع السموات لأنها أجناس مختلفة
كل سماء من جنس غير جنس الأخرى . ووحد الأرض لأنها كلها تراب ؛ والله تعالى أعلم .
فآية السموات : ارتفاعها بغير عمد من تحتها ولا علائق من فوقها ؛ ودل ذلك على القدرة
ونعق العادة . ولو جاء نبى فتحدى بوقوف جبل في الهواء دون علاقة كان معجزاً . ثم ما فيها
من الشمس والقمر والنجوم السائرة والكواكب الزاهرة شارقة وظاربة نيرة ومحموة
آية ثانية .

وآية الأرض : بحارها وأنهارها ومعادنها وشجرها وسهلها ووعرها .

الثانية — قوله تعالى : (وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) قيل : اختلافهما بإقبال أحدهما
وإدبار الآخر من حيث لا يعلم . وقيل : اختلافهما في الأوصاف من النور والظلمة والطول
والقصر . والليل جمع ليلة ؛ مثل تمر وتمر ونخل ونخل . وجمع أيضا ليالى وليال بمعنى ، وهو
مما شذ عن قياس الجمع ؛ كشبه ومشابه وحواشي وذكر ومذاكر ؛ وكأن ليالى
في القياس جمع ليلة . وقد استعملوا ذلك في الشعر قال :

* في كل يوم وكل ليلة *

وقال آخر :

في كل يوم ما وكلَّ ليلاه * حتى يقول كل راءٍ إذ رآه

* يَا وَيْحَهُ مِنْ جَلِّ مَا أَشْغَاه *

قال ابن فارس في المحمل : ويقال إن بعض الطير يسمى ليلا ؛ ولا أعرفه .^(١) والنهار جمع
نهر وأنهر . قال أحمد بن يحيى ثعلب : نهر جمع نهر وهو جمع [الجمع] للنهار ، وقيل النهار أسم^(٢)

(١) قال الجوهري في الصحاح : « وذكر قوم أن الليل وله الكروان ، وأن النهار وله الحبارى ؛ وقد جاء ذلك
في بعض الأشعار » . (٢) زيادة عن اللسان .

مفرد لم يجمع لأنه بمعنى المصدر، كقولك الضياء، يقع على القليل والكثير . والأول أكثر؛ قال الشاعر :

لولا التَّريدانِ هَلَكَا بالضمُر * تَرِيدُ لَيْلٍ وَتَرِيدُ بالنَّهْرِ

قال ابن فارس : النهار معروف ، والجمع نهر وأنهار . ويقال : إن النهار يجمع على النهار . والنهار : ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس . وَرَجُلٌ نَهْرٌ : صاحب نهار . ويقال : إن النَّهارَ قَرْنُ الحُبَارَى . قال النَّصْرَبِنْ شُمَيْلٌ : أول النهار طلوع الشمس ، ولا يُعَدُّ ما قبل ذلك من النهار . وقال ثعلب : أوله عند الغرب طلوع الشمس ؛ وأمنتشهد بقول أمية بن أبي الصلت .

والشمس تطلع كُلَّ آخرِ ليلةٍ * حمراء يُصبح لوْنُها يتوزد

وأنشد قول عدي بن زيد :

وجاعلُ الشمسِ مِصْرًا لاخفاء به ^(١) * بين النهار وبين الليل قد فَصَلَا

وأنشد الكسائي :

إذا طلعت شمس النهار فإنها * أمانة تسليمى عليك فسألى

قال الزجاج في كتاب الأنواء : أول النهار ذرور الشمس . وقسم ابن الأنباري الزمن ثلاثة أقسام : قسمًا جعله ليلاً محضًا ؛ وهو من غروب الشمس إلى طلوع الفجر . وقسمًا جعله نهارًا محضًا ؛ وهو من طلوع الشمس إلى غروبها . وقسمًا جعله مشتركًا بين النهار والليل ؛ وهو ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، لبقايا ظلمة الليل ومبادئ ضوء النهار .

قلت : والصحيح أن النهار من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ؛ كما رواه ابن فارس في المجمل ؛ يدل عليه ما ثبت في صحيح مسلم عن عدي بن حاتم قال : لما نزلت « حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطِيطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَطِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » قال له عدي : يا رسول الله ، إني أجعل تحت وسادتي عقالين : عقلاً أبيض وعقلاً أسود ، أعرف بهما الليل من النهار . فقال

(١) المصدر : الحاجز بين الشيئين .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنْ سَادَكَ لَمَرِيضٌ إِنْمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ " .
 فهذا الحديث يقضى أن النهار من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ؛ وهو مقتضى الفقه
 في الإيمان ، وبه ترتب الأحكام . فمن حلف ألا يُكَلِّمَ فلانا نهارا فكلمته قبل طلوع الشمس
 حَنِثَ ؛ وعلى الأَوَّلِ لا يَحْنَثُ . وقولُ النبي صلى الله عليه وسلم هو الفيصل في ذلك والحكم .
 وأما على ظاهر اللغة وأخذه من السُّنَّةِ فهو من وقت الإسفار إذا اتسع وقت النهار ؛ كما قال :
 مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنهَرْتُ فَتَقَهَا • يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا
 وقد جاء عن حذيفة ما يدل على هذا القول ؛ خرجه النسائي . وسيأتي في آي الصيام إن شاء
 الله تعالى .

الثالثة — قوله تعالى : (وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) الفلك : السفن ، وإفراده
 وجمعه بلفظ واحد ، ويدكر ويؤنث . وليست الحركات في المفرد تلك بأعيانها في الجمع ،
 بل كأنه بنى الجمع بناء آخر ؛ يدل على ذلك توسط التنزيه في قولهم : فُلُكَان . والفلك المفرد
 مذكر ؛ قال تعالى : « فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ » بغاء به مذكرا ، وقال : « وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي
 فِي الْبَحْرِ » فأنث . ويحتمل واحدا وجمعا ؛ وقال : « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ
 بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ » بجمع ؛ فكانه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى السفينة
 فيؤنث . وقيل : واحده فلك ؛ مثل أسد وأسد ، وخشب وخشب ، وأصله من الدوران ،
 ومنه : فلك السماء التي تدور عليه النجوم . وفلكت الجارية أستدار نديها ؛ ومنه فلكتة الميزل .
 وتسميت السفينة فُلُكًا لأنها تدور بالماء أسهل دور .

ووجه الآية في الفلك : تسخير الله إياها حتى تجرى على وجه الماء ووقوفها فوقه مع نقلها .
 وأول من عملها نوح عليه السلام كما أخبر تعالى ؛ وقال له جبريل : اصنعها على جَوْجُو الطَّائِرِ
 فعملها نوح عليه السلام وراثته في العالمين بما أراه جبريل . فالسفينة طائر مقلوب والماء
 في أسفلها نظير الهواء في أعلاها ؛ قاله ابن العربي .

(١) هو قيس بن الخطيم ، يصف طمعة . (٢) راجع ص ٢٧٣ من هذا الجزء . (٣) راجع ص ١٥٥
 ص ٣٤ . (٤) راجع ص ٨٠ ص ٣٢٤ . (٥) الجَوْجُو : الصدر . وقيل : عظامه .

الرابعة - هذه الآية وما كان مثلها دليل على جواز ركوب البحر مطلقاً لتجارة كان أو عبادة ؛ كالج والجهاد . ومن السنة حديث أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء . الحديث . وحديث أنس بن مالك في قصة أم حرام ؛ أنرجهما الأئمة : مالك وغيره . روى حديث أنس عنه جماعة عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، ورواه بشر بن عمر عن مالك عن إسماعيل عن أنس عن أم حرام ؛ جعله من مسند أم حرام لا من مسند أنس . هكذا حدث عنه به بُنْدَار محمد بن بشار ؛ ففيه دليل واضح على ركوب البحر في الجهاد للرجال والنساء ؛ وإذا جاز ركوبه للجهاد فركوبه للحج المفترض أولى وأوجب . وروى عن عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما المنع من ركوبه . والقرآن والسنة يرد هذا القول ؛ ولو كان ركوبه يكره أو لا يجوز لنهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم الذين قالوا له : إنا نركب البحر . وهذه الآية وما كان مثلها نص في الفرض وإلها المفرع . وقد تَوَلَّى ما روى عن العُمَريْن في ذلك بأن ذلك محمول على الاحتياط وترك التفرير بالمهيج في طلب الدنيا والاستكثار منها ؛ وأما في أداء الفرائض فلا . وما يدل على جواز ركوبه من جهة المعنى أن الله تعالى ضرب البحر وسط الأرض وجعل الخلق في العُدوتين ^(١) ، وقسم المنافع بين الجهتين فلا يوصل إلى جلبها إلا بَشَقَّ البحر لها ؛ فسبَل الله سبيله بالقُلُق ؛ قاله ابن العربي . قال أبو عمر : وقد كان مالك يكره للرأة الركوب للحج في البحر ، وهو للجهاد لذلك أكره . والقرآن والسنة يردّ قوله ، إلا أن بعض أصحابنا من أهل البصرة قال : إنما كره ذلك مالك لأن السفن بالمجاز صغار ، وأن النساء لا يقدرن على الاستتار عند الخلاء فيها لضيقها وتراحم الناس فيها ؛ وكان الطريق من المدينة إلى مكة على البر ممكناً ؛ فلذلك كره مالك ذلك . وأما السفن الكبار نحو سفن أهل البصرة فليس بذلك بأس . قال : والأصل أن الحج على كل من استطاع إليه سبيلاً من الأحرار البالغين ، نساء كانوا أو رجالاً ، إذا كان الأغلب من الطريق الأمن ، ولم يخصّ بجزراً من برّ .

قلت : فدل الكتاب والسنة والمعنى على إباحة ركوبه للعنيين جميعا : العباداة والتجارة ؛
فهي الحجة وفيها الأسوة . إلا أن الناس في ركوب البحر تختلف أحوالهم ؛ فرب ركب
يسهل عليه ذلك ولا يشق ، وآخر يشق عليه ويضعف به ؛ كالمئات المفروط المبد ، ومن لم
يقدر معه على أداء فرض الصلاة ونحوها من الفرائض ؛ فالأول ذلك له جائز ، والثاني
يحرم عليه ويمتنع منه . ولا خلاف بين أهل العلم وهي :

الخامسة - إن البحر إذا أخرج^(١) لم يحزم ركوبه لأحد بوجه من الوجوه في حين
إرتجائه ولا في الزمن الذي الأغلب فيه عدم السلامة ؛ وإنما يجوز عندهم ركوبه في زمن
تكون السلامة فيه الأغلب ؛ فإن الذين يركبونه حال السلامة وينجون لا حاصر لهم ، والذين
يهلكون فيه محصورون .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ يَمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾ أى بالذى ينفعهم من التجارات
وسائر المآرب التى تصلح بها أحوالهم . وبركوب البحر تكتسب الأرباح ، وينفع من يحمل
إليه المتاع أيضا . وقد قال بعض من طعن في الدين : إن الله تعالى يقول في كتابكم :
« مَا قَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ »^(٢) فإين ذكر التوابل المصلحة للطعام من الملح والفلفل وغير
ذلك ؟ ف قيل له في قوله : ﴿ يَمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ » .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْزَلَهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ ﴾ يعنى بها الأمطار التى
بها إنعاش العالم وإخراج النبات والأرزاق ، وجعل منه المخزون عُدّة للارتفاع في غير وقت
نزوله ؛ كما قال تعالى : « فَاسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ »^(٣) .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾ أى فرق ونشر؛ ومنه « كَالْفَرَاشِ
الْمَبْثُوثِ »^(٤) . ودابة تجمع الحيوان كله ؛ وقد أخرج بعض الناس الطير ، وهو مردود ؛

(١) المائدة : الذى يركب البحر فتش نفسه حتى يدار به ويكاد يغشى عليه . (٢) أخرج البحر : إذا هاج .

وقيل : إذا كثرت أثاره ثم كل شئ . (٣) راجع ج ٦ ص ٤٢٠ (٤) راجع ج ١٢ ص ١١٢

(٥) راجع ج ٢٠ ص ١٦٥

قال الله تعالى : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا » ^(١) فَإِنَّ الطَّيْرَ يَدْبُ عَلَى رِجْلَيْهِ فِي بَعْضِ حَالَاتِهِ ؛ قَالَ الْأَعْمَشُ :

* دَيْبٌ قَطَا الطَّحَاءِ فِي كُلِّ مَنَهْلٍ *

وقال علقمة بن عبدة :

* صَوَاعِقُهَا لَطِيرُهُنَّ دَيْبٌ *

التاسعة - قوله تعالى : (وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ) تصريفها : إرسالها عقياً ومُلقِحةً ، وَصِراً وَنَصْراً وهلاكاً ، وحارةً وباردةً ، ولينةً وعاصفةً . وقيل : تصريفها إرسالها جنوباً وشمالاً ، ودبوراً وصَباً ، وَنَكْباءً ، وهى التى تأتى بين مَهَبَيَّ ريحين . وقيل : تصريفها أن تأتى السفن الكبار بقدر ما تحملها ، والصغار كذلك ؛ ويصرف عنهما ما يضر بهما ، ولا اعتبار بكبر القلاع ولا صغرها ؛ فإن الريح لو جاءت جسداً واحداً لصدمت القلاع وأغرقت . والرياح جمع ريح سُميت به لأنها تأتى بالروح غالباً . روى أبو داود عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ فَإِذَا رَأَيْتُهَا فَلَا تَسُبُّوْهَا وَأَسْأَلُوا اللَّهَ خَيْرَهَا وَاسْتَغِذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا “ . وأخرجه أيضاً ابن ماجه فى سُنَنِهِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا ثَابِتُ الزَّرْقِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ فَإِنَّهَا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَالْعَذَابِ وَلَكِنْ سَلُّوا اللَّهَ مِنْ خَيْرِهَا وَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا “ . وروى عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ فَإِنَّهَا مِنْ نَفْسِ الرَّحْمَنِ “ . والمعنى : أن الله تعالى جعل فيها التفریح والتنفيس والترويح ؛ والإضافة من طريق الفعل . والمعنى : أن الله تعالى جعلها كذلك . وفى صحيح مسلم عن ابن عباس عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” نَصْرَتْ بِالصَّبَا وَأَهْلِكَتْ عَادٌ بِالْذُّبُورِ “ . وهذا معنى ما جاء فى الخبر أن الله سبحانه وتعالى

(١) راجع ج ٩ ص ٦ (٢) كذا ورد فى سنن أبي داود . والذى فى الأصول : « الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ

الله . قال سلية : فروح الله عز وجل تأتى ... » الخ وسلية هذا أحد من روى عنهم أبو داود هذا الحديث .

(٣) أى يوم الأحزاب . وسبأى معنى « الصبا والذبور » .

فُتِحَ عَنْ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالرَّيْحِ يَوْمَ الْأَحْزَابِ ؛ فَقَالَ تَعَالَى : « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ^(١) » . وَيَقَالُ : نَفَسَ اللَّهُ عَنْ فُلَانٍ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ الدُّنْيَا ؛ أَيْ فُتِحَ عَنْهُ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ » أَيْ فُتِحَ عَنْهُ . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

كَانَ الصَّبَا رِيحًا إِذَا مَا تَنَسَّمَتْ • عَلَى كَيْدٍ مَهْمُومٍ تَجَلَّتْ هُمُومُهَا

قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : النَّسِيمُ أَوَّلُ هَيُوبِ الرِّيحِ . وَأَصْلُ الرِّيحِ رُوحٌ ؛ وَلِهَذَا قِيلَ فِي جَمْعِ الْقَلَةِ أُرُوحٌ ، وَلَا يُقَالُ : أُرِيَاخٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : رِيَاخٌ مِنْ جِهَةِ الْكَثْرَةِ وَطَلَبِ تَنَاسُبِ الْيَاءِ مَعَهَا . وَفِي مَصْخَفِ حَفْصَةَ « وَتَصْرِيفِ الْأُرُوحِ » .

الْعَاشِرَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ ﴾ قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَاءُ « الرِّيحِ » عَلَى الْإِفْرَادِ ، وَكَذَا فِي الْأَعْرَافِ وَالْكَهْفِ وَإِبْرَاهِيمَ وَالتَّمْلِ وَالرُّومِ وَفَاطِرَ وَالشُّورَى وَالْجَالِيَةِ ؛ لِاخْتِلَافِ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ . وَوَافَقَهُمَا ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْأَعْرَافِ وَالتَّمْلِ وَالرُّومِ وَفَاطِرَ وَالشُّورَى . وَأَفْرَدَ حَمْزَةُ « الرِّيحَ لَوَائِحَ ^(٢) » . وَأَفْرَدَ ابْنُ كَثِيرٍ « وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ ^(٣) » فِي الْفُرْقَانِ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْجَمْعِ فِي جَمِيعِهَا سِوَى الَّذِي فِي إِبْرَاهِيمَ وَالشُّورَى فَلَمْ يَقْرَأْهَا بِالْجَمْعِ سِوَى نَافِعٍ ؛ وَلَمْ يَخْتَلِفِ السَّبْعَةُ فِيهَا سِوَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ . وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الرُّومِ هُوَ الثَّانِي « اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ ^(٤) » . وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي « الرِّيَّاحِ مُبَشِّرَاتٍ » . وَكَانَ أَبُو جَعْفَرٍ يُزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ يَجْمَعُ الرِّيَّاحَ إِذَا كَانَ فِيهَا أَلْفٌ وَلَامٌ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ ؛ سِوَى « تَهَوَّى بِهِ الرِّيحُ ^(٥) » وَ« الرِّيحُ الْعَقِيمُ » . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَلْفٌ وَلَامٌ أَفْرَدَ . فَفِي وَحْدِ الرِّيحِ فَلِأَنَّهُ أَسْمٌ لِلْجِنْسِ يَدُلُّ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ . وَمَنْ جَمَعَ فَلَا خِلَافَ الْجِهَاتِ الَّتِي تَهَبُّ مِنْهَا الرِّيَّاحُ . وَمَنْ جَمَعَ مَعَ الرَّحْمَةِ وَوَحَّدَ مَعَ الْعَذَابِ فَإِنَّهُ فَصَلَ ذَلِكَ أَعْتَابًا بِالْأَغْلَبِ فِي الْقُرْآنِ ؛ نَحْوُ : « الرِّيَّاحِ مُبَشِّرَاتٍ » وَ« الرِّيحِ الْعَقِيمِ » . لِحَاثَمَاتِ فِي الْقُرْآنِ مَجْمُوعَةٌ مَعَ الرَّحْمَةِ مَفْرَدَةٌ مَعَ الْعَذَابِ ؛ إِلَّا فِي يُونُسَ فِي قَوْلِهِ : « وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَوِيلَةٍ » . وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاخًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا » . وَذَلِكَ لِأَنَّ رِيحَ الْعَذَابِ شَدِيدَةً مُلْتَثِمَةً الْأَجْزَاءَ كَأَنَّهَا جَسَمٌ

(١) راجع ج ١٤ ص ١٤٣ (٢) راجع ج ١٠ ص ١٥

(٣) راجع ج ١٣ ص ٣٩ (٤) راجع ج ١٤ ص ٤٤

واحد ، وريح الرحمة لينة متقطعة فلذلك هي رياح . فأفتردت مع الفلك في « يونس » ؛ لأن ريح إجراء السفن إنما هي ريح واحدة متصلة ثم وصفت بالطيب فزال الاشتراك بينها وبين ريح العذاب .

الحادية عشرة - قال العلماء : الريح تحرك الهواء ، وقد يشتد ويضعف . فإذا بدت حركة الهواء من تجاه القبلة ذاهبة إلى سمت القبلة قبل تلك الريح : « الصبا » . وإذا بدت حركة الهواء من وراء القبلة وكانت ذاهبة إلى تجاه القبلة قبل تلك الريح : « الدبور » . وإذا بدت حركة الهواء عن يمين القبلة ذاهبة إلى يسارها قيل لها : « ريح الجنوب » . وإذا بدت حركة الهواء عن يسار القبلة ذاهبة إلى يمينها قيل لها : « ريح الشمال » . ولكل واحدة من هذه الرياح طبع ، فتكون منفعتها بحسب طبعها ؛ فالصبا حارة يابسة ، والدبور باردة رطبة ، والجنوب حارة رطبة ، والشمال باردة يابسة . واختلاف طباعها كاختلاف طبائع فصول السنة . وذلك أن الله تعالى وضع للزمان أربعة فصول مرجعها إلى تغير أحوال الهواء ؛ بفعل الربيع الذي هو أول الفصول حاراً رطباً ، ورتب فيه النشء والنمو فتزل فيه المياه ، وتخرج الأرض زهرتها وتظهر نباتها ، يأخذ الناس في غرس الأشجار وكثير من الزرع ، وتتوالد فيه الحيوانات وتكثر الألبان . فإذا آنقضى الربيع تلاه الصيف الذي هو مشا كل للربيع في إحدى طبيعته وهي الحرارة ، ومباين له في الأخرى وهي الرطوبة ؛ لأن الهواء في الصيف حار يابس ، فتتضح فيه الثمار وتيبس فيه الحبوب المزروعة في الربيع . فإذا آنقضى الصيف تبعه الخريف الذي هو مشا كل للصيف في إحدى طبيعته وهي اليبس ، ومباين له في الأخرى وهي الحرارة ؛ لأن الهواء في الخريف بارد يابس ، فيتناهى فيه صلاح الثمار وتيبس وتجف فتصير إلى حال الآذخار ، فتقطف الثمار وتُحصَد الأعقاب وتفرغ من جمعها الأشجار . فإذا آنقضى الخريف تلاه الشتاء وهو ملائم للخريف في إحدى طبيعته وهي البرودة ، ومباين له في الأخرى وهو اليبس ؛ لأن الهواء في الشتاء بارد رطب ، فتكثر الأمطار والتلوج وتهمد الأرض كالجسد المستريح ، فلا تحرك إلا أن يعبد الله تبارك وتعالى إليها حرارة

الربيع ، فإذا اجتمعت مع الرطوبة كان عند ذلك النَّشْرُ والنَّشْوُ بإذن الله سبحانه وتعالى . وقد تهبَّ رياح كثيرة سوى ما ذكرناه ، إلا أن الأصول هذه الأربع . فكل ريح تهبَّ بين ريحين فحكما حكم الريح التي تكون في هبوبها أقرب إلى مكانها وتسمى « النَّبْكَاء » .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ سُمِّي السحاب سحاباً لأنسحابه في الهواء . وسحبت ذبلي سحباً . ونسحب فلان على فلان : اجتراً . والنسحب : شدة الأكل والشرب . والمسخر : المذلَّل ؛ وتسخيره بعثه من مكان إلى آخر . وقيل : تسخيره ثبوته بين السماء والأرض من غير عمد ولا علائق ؛ والاول أظهر . وقد يكون بماء وعذاب ؛ روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " بينا رجل بفلاة من الأرض فسمع صوتاً في صحابة أسقى حديقة فلان فتحنى ذلك السحاب فأفرغ ماءه في حرة فإذا شجرة^(١) قد استوعبت ذلك الماء كله فتبع الماء فإذا رجل قائم في حديقته يحول الماء بمسحاته فقال له يا عبد الله ما أسمك قال فلان للاسم الذي سمع في السحابة فقال له يا عبد الله لم تسألني عن اسمي فقال إني سمعت صوتاً في السحاب الذي هذا ماؤه يقول أسقى حديقة فلان لأسمك فما تصنع [فيها]^(٢) قال أما إذ قلت هذا فإني أنظر إلى ما يخرج منها فأتصدق بثلثه وأكل أنا وعيالي ثلثاً وأردت فيها ثلثه " . وفي رواية " وأجعل ثلثه في المساكين والسائلين وأبني السبيل " . وفي التزييل : « والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلد ميت^(٣) » ، وقال : « حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت^(٤) » وهو في التزييل كثير . وخرج ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى سحاباً مقبلاً من أنق من الآفاق ترك ما هو فيه وإن كان في صلاة حتى يستقبله فيقول : " اللهم إنا نعوذ بك من شر ما أرسل به " فإن أمطر قال : " اللهم سيئاً نافعاً " مرتين أو ثلاثة ، وإن كشفه الله ولم يمطر حمد الله على ذلك . أخرجه مسلم بمعناه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم التزييع والغيم عُبرف ذلك في وجهه

(١) الحرة : أرض ذات أجار سود . والشجرة : طريق الماء . ومسيبه . (٢) الزيادة عن صحيح مسلم .

(٣) راجع ج ١٤ ص ٢٢٦

(٤) راجع ج ٧ ص ٢٢٩

وأقبل وأذبر؛ فإذا مَطَرَتْ سُرَّ به وذهب عنه ذلك . قالت عائشة : فسأله فقال : "إني خشيت أن يكون مذاباً سُلط على أمتي". ويقول إذا رأى المطر : "رحمة". في رواية فقال : "لعله بإعائشة كما قال قوم عاد «فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمِطِرُنَا»". فهذه الأحاديث والآي تدل على صحة القول الأول وأن تسخيرها ليس ثبوتها؛ والله تعالى أعلم . فإن الثبوت يدل على عدم الاستتال؛ فإن أريد بالثبوت كونها في الهواء ليست في السماء ولا في الأرض فصحيح؛ لقوله «بين» وهي مع ذلك مسخرة محمولة، وذلك أعظم في القدرة، كالطير في الهواء؛ قال الله تعالى : «أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْاءِ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا أَلَهُ»^(٢١)، وقال : «أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِدٌ وَفَیْضٌ مَّا يُمِیْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ»^(٢٢) .

الثالثة عشرة — قال كعب الأحبار : السحاب غربال المطر ، لولا السحاب حين ينزل الماء من السماء لأفسد ما يقع عليه من الأرض؛ رواه عنه ابن عباس . ذكره الخطيب أبو بكر أحمد بن علي عن معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني قال : رأيت ابن عباس مرًا على بنطة وأنا في بني سلمة ، فتر به بُنِيعُ ابن أمراء كعب فسلم على ابن عباس فسأله ابن عباس : هل سمعت كعب الأحبار يقول في السحاب شيئًا ؟ قال : نعم ؛ قال : السحاب غربال المطر ، لولا السحاب حين ينزل الماء من السماء لأفسد ما يقع عليه من الأرض . قال : سمعت كعبًا يقول في الأرض تنبت العمام نباتًا ، وتنبت حاما قابلاً غيره ؟ قال نعم ، سمعته يقول : إن البذر ينزل من السماء . قال ابن عباس : وقد سمعت ذلك من كعب .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿لَا يَأْتِ﴾ أي دلالات تدل على وحدانيته وقدرته ؛ لذلك ذكر هذه الأمور عقيب قوله : «وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَاحِدٌ» ليدل بها على صدق الخبر بما ذكره قبلها من وحدانيته سبحانه ، وذكر رحمته ورأفته بخلق . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ آيَةَ فَتَجَّ بِهَا" أي لم يتفكر فيها ولم يتبرها .

فإن قيل : فما أنكرت أنها أحدثت أنفسها . قيل له : هذا محال ؛ لأنها لو أحدثت أنفسها لم تحل من أن تكون أحدثتها وهي موجودة أو هي معدومة ؛ فإن أحدثتها وهي

معدومة كان محالا ؛ لأن الإحداث لا يتأتى إلا من حى عالم قادر مرید ، وما ليس بموجود لا يصح وصفه بذلك ، وإن كانت موجودة فوجودها يعنى عن إحداث أنفسها . وأيضا فلو جاز ما قالوه لحاز أن يحدث البناء نفسه ؛ وكذلك التجارة والنسج ، وذلك محال ، وما أدى إلى المحال محال . ثم أن الله تعالى لم يقتصر بها في وحدانيته على مجرد الأخبار حتى قرن ذلك بالنظر والاعتبار في آى من القرآن ؛ فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم : « قُلِ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(١) » والخطاب للكفار ؛ لقوله تعالى : « وما تُفْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ » ، وقال : « أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(٢) » يعنى بالملكوت الآيات . وقال : « وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ^(٣) » . يقول : أو لم ينظروا في ذلك نظر تفكر وتدبر حتى يستدلوا بكونها محلا للحوادث والتغيرات على أنها محدثات ، وأن المحدث لا يستغنى عن صانع يصنعه ، وأن ذلك الصانع حكيم عالم قدير مرید سميع بصير متكلم ؛ لأنه لو لم يكن بهذه الصفات لكان الإنسان أكل منه وذلك محال . وقال تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ^(٤) » يعنى آدم عليه السلام ، « ثُمَّ جَعَلْنَاهُ ^(٥) أَى جَعَلْنَا نسله وذريته » نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ » إلى قوله : « تُبْصِرُونَ » . فالإنسان إذا تفكر بهذا التنبيه بما جعل له من العقل في نفسه وآها مدبرة وعلى أحوال شتى مصرفة . كان نُطْفَةً ثم علقة ثم مُضْغَةً ثم لحما وعظما ؛ فيعلم أنه لم ينقل نفسه من حال النقص إلى حال الكمال ؛ لأنه لا يقدر على أن يحدث لنفسه في الحال الأفضل التي هي كمال عقله وبلوغ أشده عضوا من الأعضاء ، ولا يمكنه أن يزيد في جوارحه جارحة ؛ فيدله ذلك على أنه في حال نقصه وأوان ضعفه عن فصل ذلك أعجز . وقد يرى نفسه شابا ثم كهلا ثم شيخا وهو لم ينقل نفسه من حال الشباب والقوة إلى حال الشيخوخة والهرم ، ولا اختاره لنفسه ولا في وسعه أن يزايد حال المشيب ويراجع قوة الشباب ؛ فيعلم بذلك أنه ليس هو الذى فعل تلك الأفعال بنفسه ، وأن له صانعا صنعه وناقلا نقله من حال إلى حال ؛ ولولا ذلك لم تبدل أحواله بلا ناقل ولا مدبر . وقال بعض الحكماء : إن كل شئ في العالم الكبير له نظير في العالم الصغير ، الذى هو بدن الإنسان ؛ ولذلك قال تعالى : « لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » وقال : « وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا

(١) راجع ج ٨ ص ٣٨٦ (٢) ج ٧ ص ٣٣٠ (٣) ج ١٧ ص ٤٠ (٤) ج ١٢ ص ١٠٩

تُبْصِرُونَ» . فغواص الإنسان أشرف من الكواكب المضيئة ، والسمع والبصر منها بمنزلة الشمس والقمر في إدراك المدرجات بها ، وأعضاؤه نصير عند الليل تراباً من جنس الأرض ؛ وفيه من جنس الماء العرق وسائر طويات البدن ، ومن جنس الهواء فيه الروح والنفس ، ومن جنس النار فيه الميزة الصفراء . وعروقه بمنزلة الأنهار في الأرض ، وكبدته بمنزلة العيون التي تستمد منها الأنهار ؛ لأن العروق تستمد من الكبد . ومثانته بمنزلة البحر ؛ لأنصاب مافي أوعية البدن إليها كما تنصب الأنهار إلى البحر . وعظامه بمنزلة الجبال التي هي أوتاد الأرض . وأعضاؤه كالاشجار ؛ فكما أن لكل شجر ورقاً أو ثمرًا فكذلك لكل عضو فعل أو أثر . والشعر على البدن بمنزلة النبات والحشيش على الأرض . ثم إن الإنسان يحكي بلسانه كل صوت حيوان ، ويحاكي بأعضائه صنع كل حيوان ؛ فهو العالم الصغير مع العالم الكبير مخلوق محدث لصانع واحد ؛ لا إله إلا هو .

قوله تعالى : وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾

لما أخبر الله سبحانه وتعالى في الآية قبل ما دل على وحدانيته وقدرته وعظم سلطانه أخبر أن مع هذه الآيات القاهرة لنوى العقول من يتخذ معه أنداداً ؛ واحداً ندباً وقد تقدم^(١) . والمراد الأوثان والأصنام التي كانوا يعبدونها كعبادة الله مع عجزها ؛ قاله مجاهد .

قوله تعالى : ﴿ يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ أي يحبون أصنامهم على الباطل كحب المؤمنين لله على الحق ؛ قاله المبرد ، وقال معناه الزجاج . أي أنهم مع عجز الأصنام يحبونهم كحب المؤمنين لله مع قدرته . وقال ابن عباس والسدي : المراد بالأنداد الرؤساء المتبعون ؛ يطيعونهم في معاصي الله . وجاء الضمير في « يُحِبُّونَهُمْ » على هذا على الأصل ، وعلى الأول جاء ضمير الأصنام

ضمير من يعقل على غير الأصل . وقال ابن كيسان والزجاج أيضا : معنى « يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ » أى يسوّون بين الأصنام وبين الله تعالى في المحبة . قال أبو إسحاق : وهذا القول الصحيح ؛ والدليل على صحته : « وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ » . وقرأ أبو رجاء « يُحِبُّونَهُمْ » بفتح الياء . وكذلك ما كان منه في القرآن ، وهى لغة ؛ يقال : حبيت الرجل فهو محبوب . قال الفراء : أنشدنى أبو تراب :

أحبّ لحبها السودان حتى • حبيت لحبها سود الكلاب

و« من » فى قوله « مَنْ يَتَّخِذْ » فى موضع رفع بالابتداء ، و« يتخذ » على اللفظ ، ويموز فى غير القرآن « يتخذون » على المعنى ، و« يحبونهم » على المعنى ، و« يحبهم » على اللفظ ، وهو فى موضع نصب على الحال من الضمير الذى فى « يتخذ » أى محبين ، وإن شئت كان نعتا للأنداد ؛ أى محبوبة . والكاف من « كحب » نعت لمصدر محذوف ؛ أى يحبونهم حبا كحب الله . (وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ) أى أشد من حب أهل الأوثان لأوثانهم والتابعين لمبتوعهم . وقيل : إنما قال (وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ) لأن الله تعالى أحبهم أولا ثم أحبوه . ومن شهد له محبوبه بالمحبة كانت محبته أتم ؛ قال الله تعالى : « يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ » . وسياق بيان حب المؤمنين لله تعالى وحبه لهم فى سورة « آل عمران ^(١) » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : (وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ) قراءة أهل المدينة وأهل الشام بالثاء ، وأهل مكة وأهل الكوفة وأبو عمرو بالياء ؛ وهو اختيار أبى عبيد . وفى الآية إشكال وحذف ؛ فقال أبو عبيد : المعنى لو يرى الذين ظلموا فى الدنيا عذاب الآخرة لعلموا حين يرونه أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا . و« يرى » على هذا من رؤية البصر . قال النحاس فى كتاب « معانى القرآن » له : وهذا القول هو الذى عليه أهل التفسير . وقال فى كتاب « إعراب القرآن » له : وروى عن محمد بن يزيد أنه قال : هذا التفسير الذى جاء به أبو عبيد بعيد ، وليست عبارته فيه بالحيطة ؛ لأنه يقدر : ولو يرى الذين ظلموا العذاب ؛ فكأنه يجعله شكوكا فيه وقد أوجبه الله تعالى ؛ ولكن التقدير وهو قول الأخفش :

ولو يرى الذين ظلموا أن القوة لله . و « يرى » بمعنى يعلم ؛ أى لو يعلمون حقيقة قوة الله عز وجل وشدة عذابه ؛ ف « يرى » واقعة على أن القوة لله ، وسدت مسد المفعولين . و « الذين » فاعل « يرى » ، وجواب « لو » محذوف ؛ أى ليتبينوا ضرر اتخاذهم الآلهة ؛ كما قال عز وجل . « وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ » ^(١) ، « وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ » ولم يأت . « لَوْ » جواب . قال الزهرى وقتادة : الإضمار أشد للوعيد ؛ ومثله قول القائل : لو رأيت فلاناً والسياط تأخذه ! ومن قرأ بالنساء فالتقدير : ولو ترى يا محمد الذين ظلموا في حال رؤيتهم العذاب وفزعهم منه وأستعظاءهم له لأقروا أن القوة لله ؛ فالجواب مضمرة على هذا النحو من المعنى وهو العامل في « أت » . وتقدير آخر : ولو ترى يا محمد الذين ظلموا في حال رؤيتهم العذاب وفزعهم منه لعلمت أن القوة لله جميعاً . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم علم ذلك ، ولكن خوطب والمراد أمته ؛ فإن فيهم من يحتاج إلى تقوية علمه بمشاهدة مثل هذا . ويموز أن يكون المعنى : قل يا محمد للظالم هذا . وقيل : « أت » في موضع نصب مفعول من أجله ؛ أى لأن القوة لله جميعاً . وأنشد سيويه :

وأغفر عسواء الكريم آذخاره * وأعيرض عن شتم اللئيم تكراً

أى لآذخاره ؛ والمعنى : ولو ترى يا محمد الذين ظلموا في حال رؤيتهم للعذاب لأن القوة لله لعلمت مبلغهم من النكال ولاستعظمت ماحل بهم . ودخلت « إذ » وهى لما مضى في إثبات هذه المستقبلات تقريباً للأمر وتصحيحاً لوقوعه . وقرأ ابن عامر وحده « يرون » بضم الياء ، والباقون بفتحها . وقرأ الحسن ويعقوب وشيبة وسلام وأبو جعفر « إن القوة » ، وإن الله « بكسر الهمزة فيهما على الاستئناف أو على تقدير القول ؛ أى ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب يقولون إن القوة لله . وثبت بنص هذه الآية القوة لله ، بخلاف قول المعتزلة في نفيتهم معاني الصفات القديمة ؛ تعالى الله عن قولهم .

قوله تعالى : إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ

وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ^(١١١)

قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾ يعنى السادة والرؤساء تبرءوا ممن اتبعهم على الكفر؛ عن قتادة وعطاء والربيع . وقال قتادة أيضا والسدى : هم الشياطين المضلون تبرءوا من الإنس . وقيل : هو عام فى كل متبوع . ﴿ وَرَأَوْا الْعَذَابَ ﴾ يعنى التابعين والمتبوعين ؛ قيل : بتيقنهم له عند المعاناة فى الدنيا . وقيل : عند العرض والمساءلة فى الآخرة .

قلت : كلاهما حاصل ، فهم يعاينون عند الموت ما يصيرون إليه من الهوان ؛ وفى الآخرة يذوقون أليم العذاب والنكال .

قوله تعالى : ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ أى الوصلات التى كانوا يتواصلون بها فى الدنيا من رحم وغيره ؛ عن مجاهد وغيره . الواحد سبب ووصلة . وأصل السبب الجبل يشد بالشيء فيجذبه ؛ ثم جعل كل ماجر شيئا سبباً . وقال السدى وآبن زيد : إن الأسباب أعمالهم . والسبب الناحية ؛ ومنه قول زهير :

ومن هاب أسباب المنايا ينلته • ولو رام أسباب السماء بسلم

قوله تعالى : وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿١٣٧﴾

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ « أن » فى موضع رفع ؛ أى لو ثبت أن لنا رجعة ﴿ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾ جواب التنى . والكرة : الرجعة والعودة إلى حال قد كانت ؛ أى قال الاتباع : لو رُدُّدنا إلى الدنيا حتى نعمل صالحا ونتبرأ منهم ﴿ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ﴾ أى تبرأ كما ؛ فالكاف فى موضع نصب على النعت لمصدر محذوف . ويجوز أن يكون نصبا على الحال ، تقديرها متبرئين ؛ والتبرؤ الانفصال .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ الكاف فى موضع رفع ؛ أى الأمر كذلك . أى كما أراهم الله العذاب كذلك يريهم الله أعمالهم . و« يُرِيهِمُ اللَّهُ » قيل :

هى من رؤية البَصَر؛ فيكون متعدياً لمفعولين : الأول المَاء والميم فى « يريهم » ، والثانى « أعمالهم » ؛ وتكون « حَسَرَاتٍ » حال . ويحتمل أن يكون من رؤية القلب ؛ فتكون « حَسَرَاتٍ » المفعول الثالث . « أعمالهم » قال الربيع : أى الأعمال الفاسدة التى آرتكبوها فوجبت لهم بها النار . وقال ابن مسعود والسدى : الأعمال الصالحة التى تركوها ففاتهاهم الجنة؛ ورويت فى هذا القول أحاديث . قال السدى : ترفع لهم الجنة فينظرون إليها وإلى بيوتهم فيها لو أطاعوا الله تعالى ، ثم تقسم بين المؤمنين فذلك حين يندمون . وأضيفت هذه الأعمال إليهم من حيث هم مأمورون بها ، وأما إضافة الأعمال الفاسدة إليهم فمن حيث عملوها . والحسرة واحدة الحسرات ؛ كتيرة وتمرات ، وجفنة وجفئات ، وشهوة وشهوات . هذا إذا كان أسماً ، فإن نعتة سكنت ؛ كقولك : فحمة وفحمت ، وعجلة وعجلات . والحسرة أعلام درجات الندامة على شئ فائت . والتحسر : التلهف ؛ يقال : حَسِرْتُ عليه (بالكسر) أحسِرَ حَسِيراً وحَسِرَةً . وهى مشتقة من الشئ الحسير الذى قد أقطع وذهبت قوته ؛ كالبعير إذا عَيِيَ . وقيل : هى مشتقة من حَسِرَ إذا كشف ؛ ومنه الحاسر فى الحرب : الذى لا درع معه . والانعصار : الانكشاف .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِتَّائِبِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ دليل على خلود الكفار فيها وأنهم لا يخرجون منها . وهذا قول جماعة أهل السنة ؛ لهذه الآية ، ولقوله تعالى : « وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ » . وسباني .

قوله تعالى : يَتَأَيَّبُ النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِى الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُرْ عَدُوٌّ مَبِينٌ ﴿١٧٨﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّبُ النَّاسُ ﴾ الآية . قيل : إنها نزلت فى ثقيف ونخاعة وبني مدليج فيما حرموه على أنفسهم من الأنعام ؛ واللفظ عام . والطيب هنا الحلال ؛ فهو تأكيد لاختلاف اللفظ ؛ وهذا قول مالك فى الطيب . وقال الشافعى : الطيب المستأذ ؛ فهو

تنوع، ولذلك يمنع أكل الحيوان القدير. وسيأتى بيان هذا في « الأنعام » و « الأعراف »^(١)
 إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ « حلالاً » حال، وقيل مفعول . وسمى
 الحلال حلالاً لانهلال عقدة الحظر عنه . قال سهل بن عبد الله : النجاة في ثلاثة : أكل
 الحلال ، وأداء الفرائض ، والآقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . وقال أبو عبد الله الساجي
 وآسمه سعيد بن يزيد : خمس خصال بها تمام العلم ، وهى : معرفة الله عز وجل ، ومعرفة الحق
 وإخلاص العمل لله ، والعمل على السنة ، وأكل الحلال ؛ فإن فقدت واحدة لم يرفع العمل .
 قال سهل : ولا يصح أكل الحلال إلا بالعلم ، ولا يكون المال حلالاً حتى يصفو من ست
 خصال : الربا والحرام والسحت - وهو آسم مجمل - والغلول والمكروه والشبهة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا ﴾ نَهَى ﴿ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ ﴾ « خُطُوات »
 جمع خُطوة وخُطوة بمعنى واحد . قال الفراء : الخطوات جمع خُطوة ؛ بالفتح . وخُطوة
 (بالضم) : ما بين القدمين . وقال الجوهري : وجمع القيلة خُطُوات وخُطُوات وخُطُوات ،
 والكثير خُطَا . والخطوة (بالفتح) : المرة الواحدة ، والجمع خُطُوات (بالتحريك) وخُطَاء ؛
 مثل ركوة وركاء ؛ قال امرؤ القيس :

لَهَا وَتَبَاتُ كَوْتَبُ الطَّاءِ * فَوَادٍ خِطَاءٌ وَوَادٍ مَطَرٌ^(٢)

وقرأ أبو السَّمَالِ المَدَوِيُّ وعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ « خُطُوات » بفتح الخاء والطاء . وروى عن
 علي بن أبي طالب وقتادة والأعرج وعمرو بن ميمون والأعمش « خُطُوات » بضم الخاء والطاء
 والمهمزة على الواو . قال الأخفش : وذهبوا بهذه القراءة إلى أنها جمع خطيئة ، من الخطأ لا من
 الخطو . والمعنى على قراءة الجمهور : ولا تقفوا أثر الشيطان وعمله ؛ وما لم يرد به الشرع فهو
 منسوب إلى الشيطان . قال ابن عباس : « خُطُوات الشيطان » أعماله . مجاهد : خطاياهم .
 السُّدِّي : طاعته . أبو مجلز : هى النذور فى المعاصى .

(١) راجع ص ٧٥ ص ١١٥ ٢٠٠

(٢) يقول : مرة تخطو فتكف عن العدو . ومرة تعدو غدوا يشبه المطر . عن شرح الديوان .

قلت - والصحيح أن اللفظ عام في كل ما عدا السنن والشرائع من البدع والمعاصي .
وتقدم القول في « الشيطان » مستوفى ^(١) .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ أخبر تعالى بأن الشيطان عدو، وخبره حق وصدق . فالواجب على العاقل أن يأخذ حذره من هذا العدو الذي قد أبان عداوته من زمن آدم، وبذل نفسه وعمره في إفساد أحوال بني آدم؛ وقد أمر الله تعالى بالحنو منه فقال جل من قائل : « وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ » ، « إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » وقال : « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » وقال : « وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا » وقال : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْغَيْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » وقال : « إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ » وقال : « إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ » . وهذا غاية في التحذير، ومثله في القرآن كثير . وقال عبد الله ابن عمر : إن إبليس مُؤْتَق في الأرض السفلى ، فإذا تحرك فإن كل شر في الأرض بين آسِنين فصاعداً من تحركه . ونرجح الترمذي من حديث أبي مالك الأشعري وفيه : « وأمركم أن تذكروا الله فإن مثل ذلك كمثل رجل خرج العدو في أثره سراعاً حتى إذا أتى على حصن حصين فأحرز نفسه منهم كذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان إلا بذكر الله » الحديث . وقال فيه : حديث حسن صحيح غريب .

قوله تعالى : إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ ﴾ سُمِّي السُّوء سوؤاً لأنه يسوء صاحبه بسوء عواقبه . وهو مصدر ساءه يسوءه سوؤاً ومساءة إذا أضرته . وسُوؤته فيسوء إذا أضرته لحزنه؛ قال الله تعالى : « سَيَبْتَ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا » . وقال الشاعر ^(٢) :

(١) تراجع المسألة العاشرة ج ١ ص ٩٠ مطبعة ثمانية . (٢) راجع ج ٣ ص ٣٢٨ . (٣) راجع ج ٦ ص ٢٩٢ .
(٤) راجع ج ١٢ ص ٢٦١ . (٥) راجع ج ١٤ ص ٣٢٣ . (٦) راجع ج ١٨ ص ٢٢٠ .

إِنَّكَ هَذَا الدَّهْرُ قَدْ سَاءَ نِي • فَطَالَمَا قَدْ سَرَّني الدَّهْرُ
الأمر عِنْدِي فِيهِمَا وَاحِدٌ • لَذاكَ شُكْرٌ وَلَذاكَ صَبْرٌ
وَالْفَحْشَاءُ أَصْلُهُ قَبِحَ الْمَنْظَرِ ؛ كَمَا قَالَ :

وَجِدِّ يَكِيدُ الرِّيمَ لَيْسَ بِفَاحِشٍ ^(١) •

ثمَّ اسْتَعْمَلْتُ اللَّفْظَةَ فِيمَا يَقْبَحُ مِنَ الْمَعَانِي • وَالشَّرْعُ هُوَ الَّذِي يَحْسَنُ وَيَقْبِئُ ؛ فَكُلُّ مَا نَهَتْ
عَنْهُ الشَّرِيعَةُ فَهُوَ مِنَ الْفَحْشَاءِ • وَقَالَ مُقَاتِلٌ : إِنَّ كُلَّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ الْفَحْشَاءِ فَإِنَّهُ
الزُّنَى ؛ إِلَّا قَوْلُهُ : « الشَّيْطَانُ يَعِدُّكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » فَإِنَّهُ مَنَعَ الزَّكَاةَ •

قُلْتُ : فَعَلَى هَذَا قِيلَ : السُّوءُ مَا لَا حَدَّ فِيهِ ، وَالْفَحْشَاءُ مَا فِيهِ حَدٌّ • وَحَكَى عَنْ أَبِي
عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ ؛ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ •

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ قَالَ الطَّبْرِيُّ : يَرِيدُ مَا حَرَّمَ مِنَ الْبَحِيرَةِ ^(٢)
وَالسَّائِبَةِ وَنَحْوَهَا مِمَّا جَعَلُوهُ شَرْعًا • « وَأَنْ تَقُولُوا » فِي مَوْضِعِ خَفَضٍ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى :
« بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ » •

قَوْلُهُ تَعَالَى : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ
مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾
فِيهِ سَبْعُ مَسَائِلَ :

الأولى — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ يَعْنِي كُفَّارِ الْعَرَبِ • أَبِي عَبَّاسٍ : نَزَلَتْ
فِي الْيَهُودِ . الطَّبْرِيُّ : الضَّمِيرُ فِي « لَهُمْ » عَائِدٌ عَلَى النَّاسِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُفُّوا » •

(١) الرِّيمُ : الطَّيْرُ الْأَبْيَضُ الْخَالِصُ الْبَيَاضُ • (٢) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ النَّحْوِيُّ : « أَثْبَتَ مَا رَوَيْنَا عَنْ أَهْلِ
اللُّغَةِ فِي الْبَحِيرَةِ أَنَّهَا النَّاقَةُ كَانَتْ إِذَا نَجَتْ نَحْمَةً أَبْطَنَ فَكَانَ آخِرُهَا ذِكْرًا بِجُرْأِ أَذْنِهَا أَيْ شَقْوَاهُ ، وَأَغْفَا ظَهْرُهَا مِنْ
الرَّكْبِ وَالْجَلِّ وَالذَّمِّ ، وَلَا تَحْلَأُ (تَلْزُقُ) عَنْ مَاءٍ تَرَدُّهُ ، وَلَا تَمْنَعُ مِنْ مَرَعَى ، وَإِذَا لَقِيَاهُ الْمَعْنَى الْمَنْقُوعَ بِهِ لَمْ يَرْكَبْهَا » •
(٣) كَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا قَدَّمَ مِنْ سَفَرٍ يَبِيدُ ، أَوْ بَرَى مِنْ عِلَّةٍ ، أَوْ نَجَتْ دَابَّةٌ مِنْ مَشَقَّةٍ أَوْ حَرْبٍ قَالَ :
نَاقَتِي سَائِبَةٌ ، أَيْ تَسْبِيغٌ فَلَا يَنْتَفِعُ بِظَهْرِهَا وَلَا تَحْلَأُ عَنْ مَاءٍ ، وَلَا تَمْنَعُ مِنْ كَلٍّ وَلَا تَرْكَبُ (عَنِ السَّانِ) •

وقيل : هو عائذ على « من » في قوله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ » الآية .
وقوله : « أَتَبِعُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ » أى بالقبول والعمل . « قَالُوا بَلَى نَتَّبِعُ مَا أُنْفِئْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا »
ألفينا : وجدنا . وقال الشاعر :

فَالْفَيْتُهُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ • وَلَا ذَاكَ إِلهَ إِلَّا قَلِيلًا

الثانية — قوله تعالى : « أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمُ » الألف للاستفهام ، ونُصحت الواو لأنها
واو عطف ، عطفت جملة كلام على جملة ؛ لأن غاية الفساد في الالتزام أن يقولوا : نتبع آباءنا
ولو كانوا لا يعقلون ؛ فقررروا على التزامهم هذا ، إذ هي حال آبائهم .

مسألة — قال علماؤنا : وقوة ألفاظ هذه الآية تعطى إبطال التقليد ؛ ونظيرها :
« وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا » الآية .
وهذه الآية والتي قبلها مرتبطة بما قبلهما ؛ وذلك أن الله سبحانه أخبر عن جهالة العرب فيما
تحكمت فيه بأرائها السفهية في البهيرة والسائبة والوصيلة^(١) ؛ فأحتجوا بأنه أمر وجدوا عليه آبائهم
فاتبعوهم في ذلك ، وتركوا ما أنزل الله على رسوله وأمر به في دينه ؛ فالضمير في « لهم » عائذ
عليهم في الآيتين جميعا .

الثالثة — تعلق قوم بهذه الآية في ذم التقليد لزم الله تعالى الكفار باتباعهم لآبائهم
في الباطل ، وأقندائهم بهم في الكفر والمعصية . وهذا في الباطل صحيح ، أما التقليد في الحق
فأصل من أصول الدين ، وعصمة من عصم المسلمين يلجأ إليها الجاهل المقصر عن ذلك النظر .
وآختلف العلماء في جوازه في مسائل الأصول على ما يأتي ؛ وأما جوازه في مسائل الفروع
فصحيح .

الرابعة — التقليد عند العلماء حقيقته قبول قول بلا حجة ؛ وعلى هذا فنقبل قول النبي
صلى الله عليه وسلم من غير نظر في معجزته يكون مقلدا ؛ وأما من نظر فيها فلا يكون مقلدا .

(١) قال المفسرون : الوصلة كانت في الشاة خاصة ؛ كانت الشاة إذا ولدت أثني فهي لهم ، وإذا ولدت ذكرا
جملوه لآلهم ، فإذا ولدت ذكرا وأنثى قالوا : وصلت أخاها ؛ فلم يذبحوا الذكرا لأنهم . وفيها معان أخر .
(يراجع اللسان مادة « وصل ») . وتقدم معنى « البهيرة والسائبة » ص ٢١٠

وقيل : هو اعتقاد صحة فُتْيَا مَنْ لا يعلم صحة قوله . وهو في اللغة مأخوذ من قِلَادَة البعير ؛ فإن العرب تقول : قَلَدْتُ البعير إذا جعلت في عنقه جِلًّا يُقَاد به ؛ فكان المقلد يحمل أمره كله لمن يقوده حيث شاء ؛ وكذلك قال شاعرهم :

وَقَلَّدُوا أَمْرَكُمْ اللَّهُ دَرَكُمْ ■ ثَبَّتَ الْجَنَانُ بِأَمْرِ الْحَرْبِ مَضْطَعًا

الخامسة — التقليد ليس طريقاً للعلم ولا موصولاً له ، لا في الأصول ولا في الفروع ؛ وهو قول جمهور العقلاء والعلماء ؛ خلافاً لما يحكى عن جهال الحشوية والتعلبية من أنه طريق إلى معرفة الحق ؛ وأن ذلك هو الواجب ؛ وأن النظر والبحث حرام ؛ والاحتجاج عليهم في كتب الأصول .

السادسة — فرض العامى الذى لا يشتغل باستنباط الأحكام من أصولها لعدم أهليته فيها لا يعلمه من أمر دينه ويحتاج إليه أن يقصد أعلم من في زمانه وبلده فيسأله عن نازله فيمثل فيها فتواه ؛ لقوله تعالى : « فَاسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ^(١) » ، وعليه الاجتهاد في أعلم أهل وقته بالبحث عنه ، حتى يقع عليه الاتفاق من الأكثر من الناس . وعلى العالم أيضاً فرض أن يقلد عالماً مثله في نازلة خفى عليه فيها وجه الدليل والنظر ، وأراد أن يحدد الفكر فيها والنظر حتى يقف على المطلوب ، فضايق الوقت عن ذلك ، وخاف على العبادة أن تفوت ، أو على الحكم أن يذهب ، سواء كان ذلك المجتهد الآخر صحابياً أو غيره ؛ وإليه ذهب القاضي أبو بكر وجماعة من المحققين .

السابعة — قال ابن عطية : أجمعت الأمة على إبطال التقليد في العقائد . وذكر فيه غيره خلافاً كالقاضي أبى بكر بن العربى وأبى عمرو عثمان بن عيسى بن درباس الشافعى . قال ابن درباس في كتاب « الانتصار » له : وقال بعض الناس يجوز التقليد في أمر التوحيد ؛ وهو خطأ لقوله تعالى : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ^(٢) » . فذمتهم بتقليدهم آباءهم وتركهم اتباع الرسل ؛ كصنيع أهل الأهواء في تقليدهم كبارهم وتركهم اتباع محمد صلى الله عليه وسلم في دينه ؛ ولأنه فرض على كل مكلف تعلم أمر التوحيد والقطع به ؛ وذلك لا يحصل إلا من جهة الكتاب والسنة ، كما بيناه في آية التوحيد ، والله يهدي من يريد .

قال ابن درباس : وقد أكثر أهل الزيغ القول على من تمسك بالكتاب والسنة أنهم مقلدون . وهذا خطأ منهم ، بل هو بهم أليق وبمذاهبهم أخلق ؛ إذ قبلوا قول ساداتهم وكبرائهم فيما خالفوا فيه كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الصحابة رضي الله عنهم ؛ فكانوا داخلين فيمن ذمهم الله بقوله : « رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا » إلى قوله : « كِبَرًا »^(١) وقوله : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ »^(٢) ثم قال لنبيه : « قَالَ أُولُو حِجَّتِكُمْ بَاهِدِي مَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ »^(٣) ثم قال لنبيه عليه السلام : « فَاتَّبَعْنَاهُمْ مِنْهُ » الآية . فبين تعالى أن الهدى فيما جاءت به رسله عليهم السلام . وليس قول أهل الأثرى عقائدهم : إنا وجدنا آمنتنا وآباءنا والناس على الأخذ بالكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح من الأمة ، من قولهم : إنا وجدنا آباءنا وأطعنا ساداتنا وكبراءنا بسبيل ؛ لأن هؤلاء نسبوا ذلك إلى التزليل وإلى متابعة الرسول ؛ وأولئك نسبوا إفكهم إلى أهل الأباطيل ، فأزدادوا بذلك في التزليل ؛ ألا ترى أن الله سبحانه أنهى على يوسف عليه السلام في القرآن حيث قال : « إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ . وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ » . فلما كان آباؤه عليه وعليهم السلام أنبياء متبعين للوحى وهو الدين الخالص الذى أرضاه الله ، كان أتباعه آباءه من صفات المدح . ولم يحمى فيما جاءوا به ذكر الأعراض وتعلقها بالجواهر وأقلاها فيها ؛ فدل على أن لا هدى فيها ولا رشد في واضعها . قال ابن الحصار : وإنما ظهر التلقظ بها في زمن المأمون بعد الماسئين لما تراجعت كتب الأوائل وظهر فيها اختلافهم في قدم العالم وحدوثه ، واختلافهم في الجوهر وشبوته ، والقرض وماهيته ؛ فسارع المبتدعون ومن في قلبه زيغ إلى حفظ تلك الاصطلاحات ، وقصدوا بها الإغراب على أهل السنة ، وإدخال الشبه على الضمفاء من أهل الملة . فلم يزل الأمر كذلك إلى أن ظهرت البدعة ، وصارت للبتدعة شيعة ، وألتبس الأمر على السلطان ؛ حتى قال الأمير بخلق القرآن ، وجبر الناس عليه ، وضرب أحمد بن حنبل على ذلك .

فانتدب رجال من أهل السنة كالشيخ أبي الحسن الأشعري وعبد الله بن كلاب وآبن مجاهد والمحاسبي وأصراهم ؛ فغاضوا مع البتيدة في اصطلاحاتهم ، ثم قاتلهم وقتلهم بسلاحهم . وكان من درج من المسلمين من هذه الأمة متمسكين بالكتاب والسنة ، معرضين عن شبه الملحدين ، لم ينظروا في الجوهر والعرض ؛ على ذلك كان السلف .

قلت : ومن نظر الآن في اصطلاح المتكلمين حتى يناضل بذلك عن الدين فقرئته قريبة من النبين . فأنما من يهجن من غلاة المتكلمين طريق من أخذ بالأثر من المؤمنين ، ويحصى على درس كتب الكلام ، وأنه لا يعرف الحق إلا من جهتها بتلك الاصطلاحات فصاروا مذمومين لنقضهم طريق المتقدمين من الأئمة الماضين ؛ والله أعلم . وأما المحاصمة والجدال بالدليل والبرهان فذلك بين في القرآن ؛ وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .^(١)

قوله تعالى : وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْرٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧﴾

شبه تعالى واعظ الكفار وداعبهم وهو محمد صلى الله عليه وسلم بالراعي الذي ينق بالغنم والإبل فلا تسمع إلا دعاءه ونداءه ، ولا تفهم ما يقول ؛ هكذا فسر آبن عباس ومجاهد وعكرمة والسدي والزجاج والقراء وسيبويه ؛ وهذه نهاية الإيجاز . قال سيبويه : لم يشبهوا بالناعق إنما شبهوا بالمنعوق به . والمعنى : ومثلك يا محمد ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به من البهائم التي لا تفهم ؛ لحذف لدلالة المعنى . وقال آبن زيد : المعنى مثل الذين كفروا في دعائهم الآلهة الجهاد كمثل الصائح في جوف الليل فيجيبه الصدى ؛ فهو يصيح بما لا يسمع ، ويحييه مالا حقيقة فيه ولا متفع . وقال فطرب : المعنى مثل الذين كفروا في دعائهم مالا يفهم ، يعني الأصنام ، كمثل الراعي إذا نعى بغنمه وهو لا يدرى أين هي . قال الطبري : المراد مثل الكافرين في دعائهم آلهتهم كمثل الذي ينق بشيء بعيد فهو لا يسمع من أجل

(١) في الأصول : « وأبى عبد الله » والتصويب عن القاموس وشرحه ، وهو عبد الله بن سعيد بن كلاب التميمي

البصري ، وهو رأس الطائفة الكلامية من أهل السنة . (٢) راجع ج ١٢ ص ٩٤ ، ج ١٣ ص ٣٥٠

البعث ؛ فليس للناس من ذلك إلا النداء الذي يُتبعه ويُنصبه . ففي هذه التأويلات الثلاثة يشبه الكفار بالناعق الصائح ، والأصنام بالمنعوق به . والتعيق : زجر الغنم والصحاح بها ؛ يقال : نَمَقَ الراعي بغمته يَنعِقُ نَعِيقًا ونَعَاقًا ونَعَقَاتًا ؛ أى صاح بها وزجرها . قال الأخطل :
انْعَيْقُ بِضَانِكَ يَا جَرِيرُ فَإِنَّمَا • مَتَّكَ نَفْسَكَ فِي الْخِلَاءِ ضَلَالًا

قال القتيبي : لم يكن جرير راعي ضان ، وإنما أراد أن بنى كليب يُعَيِّرُون رعى الضان ، وجرير منهم ؛ فهو في جهلهم . والعرب تضرب المثل براعى الغنم في الجهل ويقولون : « أجهل من راعي ضان » . قال القتيبي : ومن ذهب إلى هذا في معنى الآية كان مذهباً ، غير أنه لم يذهب إليه أحد من العلماء فيما نعلم .

والنداء للبعث ، والنداء للقريب ؛ ولذلك قيل للأذان بالصلاة نداء لأنه لا يبعد . وقد تضمّ النون في النداء والأصل الكسر . ثم شبه تعالى الكافرين بأنهم صُمُّ بكم عمى . وقد تقدّم في أوّل السورة .

قوله تعالى : يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٦﴾

هذا تأكيد للأمر الأول ، وخصّ المؤمنين هنا بالذكر تفضيلاً . والمراد بالأكل الانتفاع من جميع الوجوه . وقيل : هو الأكل المعتاد . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيها الناس إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال « يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ » وقال « يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ » ثم ذكر الرجل يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثُ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَارَبِّ يَارَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ [ومشربه حرام] ومَلْسُهُ حَرَامٌ [وغذّى بالحرام] فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ « . (وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) تقدّم معنى الشكر فلا معنى للإعادة .

(١) راجع ١ ص ٢١٤ طبعة ثانية . (٢) هذه الجملة من كلام الراوى ، والضمر للنبي صلى الله عليه وسلم . و« الرجل » بالرفع مبتدأ ، مذكور على الحكاية من لفظ الرسول عليه السلام . ويجوز أن ينصب على أنه مفعول « ذكر » . (٣) الزيادة عن صحيح مسلم . (٤) تراجع المسألة الثالثة وما بعدها ج ١ ص ٣٩٧ طبعة ثانية .

قوله تعالى : **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا إِهْلَ بِهِ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ** (١٧٣) فيه أربع وثلاثون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**) « إِنَّمَا » كلمة موضوعة للحصر ، تتضمن النفي والإثبات ؛ فنثبت ما تناوله الخطاب وتنهى ما عداه ، وقد حصرت ما هنا التحريم ، لا سيما وقد جاءت عقيب التحليل في قوله تعالى : « **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ** » فافادت الإباحة على الإطلاق ، ثم عقبها بذكر المحرم بكلمة « **إِنَّمَا** » الحاصرة ، فأقتضى ذلك الإيجاب للقسمين ؛ فلا محرم يخرج عن هذه الآية ، وهى مدنية ، وأكدها بالآية الأخرى التى روى أنها نزلت بعرفة : « **قُلْ لَا أَعِدُّ فِيهَا أَوْحَى إِلَى مُحْرَمًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعُمُهُ** » إلى آخرها ؛ فاستوفى البيان أولا وآخرا ؛ قاله ابن العربى . وسيأتى الكلام فى تلك فى « الأنعام » إن شاء الله تعالى .

الثانية — « **الْمَيْتَةَ** » نصب بـ « **حَرَّمَ** » ، و « ما » كافة . ويجوز أن تجعلها بمعنى الذى ، منفصلة فى الخط ، وترفع « **الميتة والدّم ولحم الخيزر** » على خبر « **لأن** » وهى قراءة ابن أبى عملة . وفى « **حَرَّمَ** » ضمير يعود على الذى ؛ ونظيره قوله تعالى : « **إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ** » . وقرأ أبو جعفر « **حُرِّمَ** » بضم الحاء وكسر الراء ورفع الأسماء بعدها ، إما على ما لم يسم فاعله ، وإما على خبر إن . وقرأ أبو جعفر بن القمّاع أيضا « **الميتة** » بالتشديد . الطبرى : وقال جماعة من اللغويين : التشديد والتخفيف فى مَيِّت ومَيِّت لفتان . وقال أبو حاتم وغيره : ما قد مات فيقالان فيه ، وما لم يمّت بعدُ فلا يقال فيه « **مَيِّت** » بالتخفيف ؛ دليله قوله تعالى : « **إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ** » . وقال الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميت * إنما الميت ميت الأحياء

(١) اضطربت جميع نسخ الأصل فى ذكر هذه المسائل ، فبعثنا أسقط الثانية ، وأخرى « **الحادية والعشرين** » .

وأخرى « **الرابعة والعشرين** » . (٢) راجع ج ٧ ص ١١٥ (٣) راجع ج ١١ ص ٢٢٣ (٤) راجع ج ١٥ ص ٢٥٤

ولم يقرأ أحد بتخفيف ما لم يمت ؛ إلا ما روى البزّي عن ابن كثير ^(١) « وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ »
والمشهور عنه التثقيل ؛ وأما قول الشاعر :

إذا ما مات مَيِّتٌ من تميم • فَمَرَكْ أَنْ يَعِيشَ بِنَجِيٍّ بَرَادِ

فلا أبلغ في الهجاء من أنه أراد الميت حقيقة ؛ وقد ذهب بعض الناس إلى أنه أراد من
شارف الموت ؛ والأوّل أشهر .

الثالثة - الميتة : ما فارقه الروح من غير ذكاة مما يذبح ؛ وما ليس بما كول فذكاته
كونه ؛ كالسباع وغيرها ، على ما يأتي بيانه هنا وفي « الأنعام » ^(٢) إن شاء الله تعالى .

الرابعة - هذه الآية عامة دخلها التخصيص بقوله عليه السلام : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ
الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ وَدَمَانِ الْكَبْدُ وَالطَّحَالُ » . أخرجه الدارقطني ، وكذلك حديث جابر في العنبر ^(٣)
يخصص عموم القرآن بصحة سنده . أخرجه البخاري ومسلم مع قوله تعالى : « أُحِلَّ لَكُمْ
صَيْدُ الْبَحْرِ » ، على ما يأتي بيانه هناك ، ^(٤) إن شاء الله تعالى .

وأكثر أهل العلم على جواز أكل جميع دواب البحر حياً وميتاً ؛ وهو مذهب مالك .
وتوقف أن يجب في خنزير الماء وقال : أنتم تقولون خنزيراً ! قال ابن القاسم : وأنا أتقيه
ولا أراه حراماً .

الخامسة - وقد اختلف الناس في تخصيص كتاب الله تعالى بالسنة ، ومع اختلافهم
في ذلك انفقوا على أنه لا يجوز تخصيصه بحديث ضعيف ؛ قاله ابن العربي . وقد يستدل
على تخصيص هذه الآية أيضاً بما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال : غزونا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات كنا نأكل الجراد معه . وظاهره أكله كيف
ما مات بعلاج أو حتف أنفه ؛ وبهذا قال ابن نافع وابن عبد الحكم وأكثر العلماء ،
وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما . ومنع مالك وجمهور أصحابه من أكله إن مات
حتف أنفه ؛ لأنه من صيد البر ، ألا ترى أن المحرم يجزئه إذا قتله ؛ فأشبه الغزال . وقال

(١) راجع ج ٩ ص ٢٥٢ (٢) راجع ج ٧ ص ١١٦ (٣) العنبر : سمكة كبيرة بحرية تطفو
من جلدها الأتراس ، ويقال للترس : عنبر ، وسمى هذا الحوت بالعنبر لوجوده في جوفه . (عن القسطلاني واللسان) .
(٤) راجع ج ٦ ص ٣١٨ .

أشهب: إن مات من قطع رجل أو جناح لم يؤكل؛ لأنها حالة قد يعيش بها ويسئل. وسيأتي الحكم الجراد مزيد بيان في « الأعراف » عند ذكره، إن شاء الله تعالى .

السادسة - وأختلف العلماء هل يجوز أن يتفع بالميتة أو بشيء من النجاسات، وأختلف عن مالك في ذلك أيضا؛ فقال مرة: يجوز الانتفاع بها؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على شاة ممّونة فقال: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا» الحديث . وقال مرة: جعلها هزما، فلا يجوز الانتفاع بشيء منها، ولا بشيء من النجاسات على وجه من وجوه الانتفاع؛ حتى لا يجوز أن يسقى الزرع ولا الحيوان الماء النجس، ولا تُعلف البهائم النجاسات، ولا تُطعم الميتة الكلاب والسباع، وإن أكلتها لم تمتع . ووجه هذا القول ظاهر قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ» ولم يخصّ وجهًا من وجهه، ولا يجوز أن يقال: هذا الخطاب مجمل؛ لأن المجمل ما لا يفهم المراد من ظاهره، وقد فهمت العرب المراد من قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ»، وأيضًا فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تتفعدوا من الميتة بشيء» . وفي حديث عبد الله بن عكيم «لا تتفعدوا من الميتة بإهاب ولا عصب» . وهذا آخر ما ورد به كتابه قبل موته بشهر؛ وسيأتي بيان هذه الأخبار والكلام عليها في « النحل » إن شاء الله تعالى .

السابعة - فأما الناقة إذا نُحِرت، أو البقرة أو الشاة إذا ذُبِحت، وكان في بطنها جنين ميت فخُزَّ أكله من غير تذكية له في نفسه، إلا أن يخرج حيًّا فيذكي، ويكون له حكم نفسه؛ وذلك أن الجنين إذا خرج منها بعد الذبح ميتًا جرى مجرى المعضو من أعضائها . ومما يبين ذلك أنه لو باع الشاة وأستثنى ما في بطنها لم يحز، كما لو أستثنى عضوًا منها، وكان ما في بطنها تابعًا لها كسائر أعضائها . وكذلك لو أعتقها من غير أن يوقع على ما في بطنها عتقًا مبتدأ؛ ولو كان منفصلًا عنها لم يتبعها في بيع ولا عتق . وقد روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن البقرة والشاة تذبح، والناقة تقر فيكون في بطنها جنين ميت؛ فقال: «إن شئتم فكلوه لأن ذكاته ذكاة أمه» . خرجه أبو داود بمعناه من حديث

(١) راجع ج ٧ ص ٢٦٨ . (٢) في قوله تعالى: «إنسأرحم عليكم الميتة . . .» آية ١١٥ ولم يذكر المؤلف فيها شيئًا، بل أحال على ما هنا؛ راجع ج ١٠ ص ١٩٥ .

(١١) أبى سعيد الخدري وهو نص لا يحتمل . وسيأتى لهذا مزيد بيان في سورة « المائدة » إن شاء الله تعالى .

الثامنة - وأختلفت الرواية عن مالك في جلد الميتة هل يطهر بالذباغ أولاً؛ فروى عنه أنه لا يطهر، وهو ظاهر مذهبه . وروى عنه أنه يطهر؛ لقوله عليه السلام « أَيُّمَا لِحَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طُهِرَ » . ووجه قوله : لا يطهر؛ بأنه جزء من الميتة لو أخذ منها في حال الحياة كان نجساً، فوجب ألا يطهره الذباغ قياساً على اللحم . وتحمل الأخبار بالطهارة على أن الذباغ يُزيل الأوساخ عن الجلد حتى يُتَفَعَّ به في الأشياء اليابسة وفي الجلوس عليه، ويجوز أيضاً أن يُتَفَعَّ به في الماء بأن يجعل سقاء؛ لأن الماء على أصل الطهارة مالم يتغير له وصف على ما يأتي من حكمة في سورة « الفرقان » . والطهارة في اللغة متوجهة نحو إزالة الأوساخ كما تتوجه إلى الطهارة الشرعية ، والله تعالى أعلم .

التاسعة - وأما شعر الميتة وصوفها فطاهر؛ لما روى عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا بأس بَمَسْكِ الميتة إذا دُبِغَ وصوفها وشعرها إذا غُسلَ » . ولأنه كان طاهراً لو أخذ منها في حال الحياة فوجب أن يكون كذلك بعد الموت، إلا أن اللحم لما كان نجساً في حال الحياة كان كذلك بعد الموت؛ فيجب أن يكون الصوف خلافه في حال الموت كما كان خلافه في حال الحياة استدلالاً بالمكس . ولا يلزم على هذا اللبن والبيضة من الدجاجة الميتة؛ لأن اللبن عندنا طاهر بعد الموت، وكذلك البيضة؛ ولكنهما حصلا في وعاء نجس فتنجسا بمجاورة الوعاء لا أنهما نُجِسَا بالموت . وسيأتى مزيد بيان لهذه المسألة والتي قبلها وما للعلماء فيهما من الخلاف في سورة « النمل » (١٢) إن شاء الله تعالى .

العاشرة - وأما ما وقعت فيه الفأرة فله حالتان : حالة تكون إن أخرجت الفأرة حية فهو طاهر . وإن ماتت فيه فله حالتان : حالة يكون مائماً فإنه نجس جميعه . وحالة يكون جامداً فإنه نجس ما جاودرهما، فتطرح وما حولها، ويُتَفَعَّ بما بقي وهو على طهارته؛ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن الفأرة تقع في السمن فتموت؛ فقال عليه السلام :

(١) راجع ج ٦ ص ٥٠ . (٢) راجع ج ١٢ ص ٢٩ فما بعدها . (٣) راجع ج ١٠ ص ١٩٥ .

”إن كان جامدًا فأطرحوها وما حَوَّلَهَا وإن كان مائعا فإْرِبِقُوهُ“. وأختلف العلماء فيه إذا غُسل؛ فقيل : لا يطهر بالفسل؛ لأنه مانع نجس فأشبهه الدم والخمر والبول وسائر النجاسات . وقال ابن القاسم : يطهر بالفسل ؛ لأنه جسم تتجس بجواره النجاسة فأشبهه الثوب ؛ ولا يلزم على هذا الدم؛ لأنه نجس بعينه، ولا الخمر والبول لأن الفسل يستهلكهما ولا يتأتى فيه .

الحادية عشرة — فإذا حكتا بطهارته بالفسل رجع إلى حاله الأولى في الطهارة وسائر وجوه الاستفاد ؛ لكن لا يبيعه حتى يبين؛ لأن ذلك عيب عند الناس تأباه نفوسهم . ومنهم من يمتدح تحريره ونجاسته ؛ فلا يجوز بيعه حتى يبين العيب كسائر الأشياء المعيبة . وأما قبل الفسل فلا يجوز بيعه بحال ؛ لأن النجاسات عنده لا يجوز بيعها ، ولأنه مانع نجس فأشبهه الخمر، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ثمن الخمر فقال : ”لئن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم ^(١) ففعلوها فباعوها واكلوا أثمانها“ . وأن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه . وهذا المانع محرم لنجاسته فوجب أن محرم ثمنه بحكم الظاهر .

الثانية عشرة — وأختلف إذا وقع في القدر حيوان ، طائر أو غيره [فمات] فروى ابن وهب عن مالك أنه قال : لا يؤكل مافي القدر ، وقد تتجس بنخالطة الميتة إياه . وروى ابن القاسم عنه أنه قال : يُفسل اللحم ويُرَاق المرق . وقد سئل ابن عباس عن هذه المسألة فقال : يفسل اللحم ويؤكل . ولا يخالف له في المرق من أصحابه ؛ ذكره ابن خُوَيْرِمَدَاد .

الثالثة عشرة — فأما أنفحة الميتة ولبن الميتة فقال الشافعي : ذلك نجس لمعوم قوله تعالى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ » . وقال أبو حنيفة بطهارتهما ؛ ولم يجعل موضع الخلقة أثرا في تتجس ما جاوره مما حدث فيه خلقة، قال : ولذلك يؤكل اللحم بما فيه من العروق، مع القطع بجواره الدم لدواخلها من غير تطهير ولا غسل إجماعا . وقال مالك نحو قول أبي حنيفة إن ذلك لا ينجس بالموت ، ولكن ينجس بجواره الوعاء النجس وهو مما لا يتأتى فيه الفسل .

(١) جل الشحم وأجله : إذا به وأستخرج دهنه . (٢) في بعض الأصول والنسخة الأزهرية : « ولا يخالف له في الصحابة » .

وكذلك الدجاجة تخرج منها البيضة بعد موتها؛ لأن البيضة لينة في حكم المائع قبل خروجها، وإنما تجدد وتصلب بالهواء .

قال ابن خُوَزَيْمَةَ مَتَدَادٌ فَإِنْ قِيلَ : فَقُولُكُمْ يُؤَدِّي إِلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُ كَانُوا يَأْكُلُونَ الْجَبْنَ وَكَانَ مَجْلُوبًا إِلَيْهِمْ مِنْ أَرْضِ الْعَجَمِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَبَائِحَ الْعَجَمِ وَهُمْ مَجُوسٌ مَيْتَةٌ، وَلَمْ يَمْتَدُوا بِأَنْ يَكُونَ تَجْدَادًا بِأَنْفَعَةِ مَيْتَةٍ أَوْ ذُكَّى . قِيلَ لَهُ : قَدَرُ مَا يَقَعُ مِنَ الْأَنْفَعَةِ فِي اللَّبَنِ الْمَجِينِ يَسِيرٌ؛ وَالْيَسِيرُ مِنَ النَّجَاسَةِ مَعْفُوفٌ عَنْهُ إِذَا خَالَطَ الْكَثِيرُ مِنَ الْمَائِغِ . هَذَا جَوَابٌ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يُمْكِنُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ أَنَّ الصَّحَابَةَ أَكَلَتِ الْجَبْنَ الْمَحْمُولَ مِنْ أَرْضِ الْعَجَمِ، بَلِ الْجَبْنَ لَيْسَ مِنْ طَعَامِ الْعَرَبِ؛ فَلَمَّا انْتَشَرَ الْمُسْلِمُونَ فِي أَرْضِ الْعَجَمِ بِالْفَتْوحِ صَارَتِ الذَّبَائِحُ لَهُمْ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةَ أَكَلَتِ جَبْنًا فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا مِنْ أَرْضِ الْعَجَمِ وَمَعْمُولًا مِنْ أَنْفَعَةِ ذَبَائِحِهِمْ ! .

وقال أبو عمر : وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ طَعَامِ عِبْدَةِ الْأَوْتَانِ وَالْمَجُوسِ وَسَائِرِ مَنْ لَا تَكَلِّبُ لَهُ مِنَ الْكَفَّارِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَبَائِحِهِمْ وَلَمْ يَجْعَلْ إِلَى ذِكَاةِ إِلَّا الْجَبْنَ لِمَا فِيهِ مِنْ أَنْفَعَةِ الْمَيْتَةِ . وَفِي سَنَنِ أَبِي مَاجَةَ « الْجَبْنَ وَالسَّمْنُ » حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى السَّدِّيُّ حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ : سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّمْنِ وَالْجَبَنِ وَالْفِرَاءِ . فَقَالَ : « الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ » .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : (وَالْدَّمُ) آتَفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الدَّمَ حَرَامٌ نَجَسٌ لَا يُؤْكَلُ وَلَا يَنْفَعُ بِهِ . قَالَ ابْنُ خُوَزَيْمَةَ مَتَدَادٌ : وَأَمَّا الدَّمُ فَحَرَّمٌ مَا لَمْ تَمُتْ بِهِ الْبَلْوَى، وَمَعْفُوفٌ عَمَّا تَمُتُ بِهِ الْبَلْوَى . وَالَّذِي تَمُتُ بِهِ الْبَلْوَى هُوَ الدَّمُ فِي اللَّحْمِ وَعُرُوقُهُ، وَيُسِيرُهُ فِي الْبَدَنِ وَالتَّوْبُ يُصَلِّي فِيهِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ »، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : « قُلْ لَا أَعْبُدُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا »^(١)

فحرم المسفوح من الدم . وقد روت عائشة رضى الله عنها قالت : كنا نطبخ البُرمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلوها الصفرة من الدم فنأكل ولا ننكره ؛ لأن التحفظ من هذا إضرؤ فيه مشقة ، والإضرؤ والمشقة في الدين موضوع . وهذا أصل في الشرع ، أن كلما حُرِّجَت الأمة في أداء العباداة فيه وتُقَلَّ عليها سقطت العباداة عنها فيه ؛ ألا ترى أن المضطر يأكل الميتة ، وأن المريض يُفطر ويَتَبَيَّم في نحو ذلك .

قلت : ذكر الله سبحانه وتعالى الدم هاهنا مطلقاً ، وقيدته في الأنعام بقوله « سَفُوحاً ^(١) » وحمل العلماء هاهنا المطلق على المقيد إجماعاً . فالدم هنا يراد به المسفوح ؛ لأن ما خالط اللحم فغير محرم إجماع ، وكذلك الكبد والطحال مجمع عليه . وفي دم الحوت المزابل له اختلاف ؛ ورؤى عن القاسي أنه طاهر ، ويلزم على طهارته أنه غير محرم . وهو اختيار ابن العربي ، قال : لأنه لو كان دم السمك نجساً لشرعت ذكاته .

قلت : وهو مذهب أبي حنيفة في دم الحوت ؛ سمعت بعض الحنفية يقول : الدليل على أنه طاهر أنه إذا بيس أبيض بخلاف سائر الدماء فإنه يسود . وهذه النكته لهم في الاحتجاج على الشافعية .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَحِمَّ الْخَيْزِرِ ﴾ خص الله تعالى ذكر اللحم من الخيزر ليدل على تحريم عينه ذُكِّيَ أو لم يُدَكِّ ، وليعم الشحم وما هنالك من الغضاريف وغيرها . ^(٢)

السادسة عشرة — أجمعت الأمة على تحريم شحم الخيزر . وقد استدل مالك وأصحابه على أن من حلف ألا يأكل شحماً فأكَل لحمًا لم يَحْتِثْ بأكل اللحم . فإن حلف ألا يأكل لحمًا فأكَل شحماً حَثَّ ؛ لأن اللحم مع الشحم يقع عليه اسم اللحم ؛ فقد دخل الشحم في اسم اللحم ولا يدخل اللحم في اسم الشحم . وقد حرم الله تعالى لحم الخيزر فتاب ذكر لحمه عن شحمه ؛ لأنه دخل تحت اسم اللحم . وحرم الله تعالى على بني إسرائيل الشحوم بقوله : « حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا » فلم يقع بهذا عليهم تحريم اللحم ولم يدخل في اسم الشحم ؛ فلهذا فرق مالك بين الحالف

(١) راجع ج ٧ ص ١٢٢ . (٢) الفصروف والفروض : كل عظم لين رَخَص في أى موضع كان .

في الشحم والخالف في اللحم ؛ إلا أن يكون للحالف نية في اللحم دون الشحم فلا يحنت ؛ والله تعالى أعلم . ولا يحنت في قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي إذا حلف ألا يأكل لحماً فأكل شحمًا . وقال أحمد : إذا حلف ألا يأكل لحماً فأكل الشحم لا بأس به إلا أن يكون أراد اجتناب التسم .

السابعة عشرة - لا خلاف أن جملة الخنزير عزمة إلا الشعر فإنه يجوز الخرازة به . وقد روى أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخرازة بشعر الخنزير ؛ فقال : " لا بأس بذلك " ذكره ابن خزيمة متدداً ، قال : ولأن الخرازة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ، وبعده موجودة ظاهرة ، لا نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكرها ولا أحد من الأئمة بعده . وما أجازاه الرسول صلى الله عليه وسلم فهو كابتداء الشرع منه .

الثامنة عشرة - لا خلاف في تحريم خنزير البركيا ذكرنا ؛ وفي خنزير الماء خلاف . وأبي مالك أن يجيب فيه بشيء ، وقال : أتم ققولون خنزيرا ! وقد تقدم ؛ وسيأتي بيانه في « المائدة »^(١) إن شاء الله تعالى .

التاسعة عشرة - ذهب أكثر اللغويين إلى أن لفظة الخنزير رباعية . وحكى ابن سيده عن بعضهم أنه مشتق من خَزَرَ العَيْن ؛ لأنه كذلك ينظر ، واللفظة على هذا ثلاثية . وفي الصحاح : وتَحَارَزَ الرَّجُلُ إِذَا ضَيَّقَ جَفَنَهُ لِيَحْدُدَ النَّظَرَ . وَخَزَرَ : ضَيَّقَ الْعَيْنَ وَصَغَرَهَا . رَجُلٌ أَنْزَرَ بَيْنَ الْخَزَرِ . ويقال : هو أن يكون الإنسان كأنه ينظر بمؤخرها . وجمع الخنزير خنازير . والخنازير أيضا علة معروفة ، وهي قروح صلبة تحدث في الرقبة .

الموقية عشرين - قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلُ بِهِ لَبِئْسَ اللَّهُ ﴾ أى ذكر عليه غير أسم الله تعالى ، وهى ذبيحة الجوسى والوثنى والمُعْطَل . فالوثنى يذبح للوثن ، والجوسى للنار ، والمُعْطَل لا يعتد شيئا فيذبح لنفسه . ولا خلاف بين العلماء أن ما ذبحه الجوسى لناره والوثنى لوثنه لا يؤكل ، ولا تؤكل ذبيحتهما عند مالك والشافعي وغيرهما وإن لم يذبحا لناره ووثنه ؛ وأجازهما ابن المسيب وأبو ثور إذا ذبح لمسلم بأمره . وسيأتي لهذا مزيد بيان

إن شاء الله تعالى في سورة « المائدة »^(١) . والإِهْلَال : رفع الصوت ؛ يقال : أَهْلَ بكذا ؛ أى رفع صوته . قال ابن أحمر يصف فلاة :

يَهْلُ بِالْفَرْقَدِ رُكْبَانُهَا ■ كَمَا يَهْلُ الرَّكَّابُ الْمُعْتَمِرُ

وقال النابغة :

أَوْ دُرَّةٌ صَدْفِيَّةٌ غَوَاصُهَا * بَهَجٌ مَتَى يَرَاهَا يَهْلُ وَيَسْجُدُ

ومنه إهلال الصبي واستهلاله ، وهو صياحه عند ولادته . وقال ابن عباس وغيره : المراد ما دُيِّجَ لِلْأَنْصَابِ وَالْأَوْتَانِ ، لا ما ذُكِرَ عَلَيْهِ أَسْمُ الْمَسِيحِ ، على ما يأتي بيانه في سورة « المائدة »^(١) . إن شاء الله تعالى . وجرت عادة العرب بالصباح باسم المقصود بالذبيحة ، وغلب ذلك في استعمالهم حتى عبر به عن النية التي هي علة التحريم ، ألا ترى أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه راعى النية في الإبل التي نحرها غالب أبو الفرزدق فقال : إنها مما أَهْلَ لغير الله به ؛ فتركها الناس . قال ابن عطية : ورأيت في أخبار الحسن بن أبي الحسن أنه سئل عن امرأة مترفة صنعت للعبها عرسا فنحرت جزورا ؛ فقال الحسن : لا يحل أكلها فإنها إنما نُحِرَتْ لهنم .

قلت : ومن هذا المعنى ما رويناه عن يحيى بن يحيى التميمي شيخ مسلم قال : أخبرنا جرير عن قابوس قال : أرسل أبي امرأة إلى عائشة رضى الله عنها وأمرها أن تقرأ عليها السلام منه ، وتسألها آية صلاة كانت أعجب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدوم عليها . قالت : كان يصلى قبل الظهر أربع ركعات يطيل فيهن القيام ويحسن الركوع والسجود ، فأما ما لم يدع قط ، صحيحا ولا مريضا ولا شاهدا ، ركعتين قبل صلاة الغداة . قالت امرأة عند ذلك من الناس : يا أم المؤمنين ، إن لنا أظفارا من العجم لا يزال يكون لهم عيد فيهدون لنا منه ، أفأكل منه شيئا ؟ قالت : أما ما دُيِّجَ لذلك اليوم فلا تأكلوا ولكن كلوا من أشجارهم . الحادية والعشرون — قوله تعالى : (فَمَنْ أَضْطَرُّ) قرئ بضم النون للاتباع وبالكسر وهو الأصل لانتفاء الساكنين ، وفيه إضمار ؛ أى فمن أضطر إلى شيء من هذه

المحرمات أى أُحوج إليها ؛ فهو أفتل من الضرورة . وقرا ابن مُحَيِّصَن « فن أطر » بإدغام الضاد فى الطاء . وأبو السَّمال « فن أضرط » بكسر الطاء . وأصله أضرطر فلما أدغمت نقلت حركة الراء إلى الطاء .

الثانية والعشرون — الاضطرار لا يخلو أن يكون بإكراه من ظالم أو مجموع فى تَحْصَة . والذى عليه الجمهور من الفقهاء والعلماء فى معنى الآية هو من صيره التَّدْم والقَرَتْ وهو الجوع إلى ذلك ؛ وهو الصحيح . وقيل : معناه أكرهه وغُلِبَ على أكل هذه المحرمات . قال مجاهد : يعنى أكره عليه كالرجل يأخذه العدو فيكرهونه على أكل لحم الخنزير وغيره من معصية الله تعالى ؛ إلا أن الإكراه يبيح ذلك إلى آخر الإكراه .

وأما التَّحْصَة فلا يخلو أن تكون دائمة أولا ؛ فإن كانت دائمة فلا خلاف فى جواز الشيع من الميتة ؛ إلا أنه لا يحل له أكلها وهو يبعد مال مسلم لا يخاف فيه قطعاً ؛ كالتمر المعلق وحريسة الجبل^(١) ، ونحو ذلك مما لا قطع فيه ولا أدنى . وهذا مما لا اختلاف فيه ؛ لحديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر إذ رأينا إبلاً مصرورة^(٢) بعوض الشجر فثبنا إليها فنأدانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعنا إليه فقال : « إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم ويمتصهم بعد الله أيسر^(٣)كم لو رجعتم إلى مزارعكم فوجدتم ما فيها قد ذهب به أترون ذلك عدلاً » قالوا لا ؛ فقال : « إن هذه كذلك » . قلنا : أفرأيت إن آحجتنا إلى الطعام والشراب ؟ فقال : « كل ولا تحمل وأشرب ولا تحمل » . خرجه ابن ماجه رحمه الله ؛ وقال : هذا الأصل عندى . وذكره ابن المنذر قال : قلنا يارسول الله ، ما يحل لأحدنا من مال أخيه إذا اضططر إليه ؟ قال : « يأكل ولا يحمل ويشرب ولا يحمل » قال ابن المنذر : وكل مختلف فيه بعد ذلك فردود إلى تحريم الله الأموال . قال أبو عمر : وجملة القول فى ذلك أن المسلم إذا تعين عليه رد رَمَقٍ مُهْجَةٍ المسلم ، وتوجه

(١) الحريسة : الناة تسرق ليلاً . وفى الحديث « لا قطع فى حريسة الجبل » أى ليس فيما يحرس بالجبل قطع ؛ لأنه ليس بحزم . (٢) مصرورة : مربوطة الضروع ؛ وكان عادة العرب أنهم إذا أرسلوا الخلووات إلى المراعى ربطوا ضرعوها . (٣) كذا فى سنن أبى ماجه ؛ أى يركبهم وغيرهم . وفى الأصول « قيمهم » .

الفرض في ذلك بالألا يكون هناك غيره قضى عليه بترقيق تلك المهجة الأدمية . وكان للمتنوع منه ماله من ذلك محاربة من منعه ومقاتلته ، وإن أتى ذلك على نفسه ؛ وذلك عند أهل العلم إذا لم يكن هناك إلا واحد لا غير ؛ فحينئذ يتعين عليه الفرض . فإن كانوا كثيراً أو جماعةً وعدداً كان ذلك عليهم فرضاً على الكفاية . والماء في ذلك وغيره مما يرد نفس المسلم ويمسكها سواء . إلا أنهم اختلفوا في وجوب قيمة ذلك الشيء على الذي ردت به مهجته ورمى به نفسه ؛ فأوجبها موجبون ، وأبأها آخرون ؛ وفي مذهبنا القولان جميعاً . ولا خلاف بين أهل العلم متأخريهم ومتقدميهم في وجوب رد مهجة المسلم عند خوف الذهاب والتلف بالشيء اليسير الذي لا مضرة فيه على صاحبه وفيه البلغة .

الثالثة والعشرون - خرج ابن ماجه أنبأنا أبو بكر بن أبي شيبة أنبأنا شعبة ^(١) (ح) وحدثنا محمد بن بشار ومحمد بن الوليد قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر جعفر بن إياس قال : سمعت عباد بن شرحبيل - رجلاً من بني عُبر - قال : أصابنا عام نخصة فأتيت المدينة فأتيت حائطاً من حيطانها فأخذت سنبلاً ففركته وأكلته وجعلته في كسائي ؛ فجاء صاحب الحائط فضر بني وأخذ ثوبي ؛ فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ؛ فقال للرجل : " ما أطمعته إذ كان جائعاً أو ساعياً ولا علمته إذ كان جاهلاً " فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فرد إليه ثوبه ، وأمر له بوسق من طعام أو نصف وسق .

قلت : هذا حديث صحيح آتفق على رجاله البخاري ومسلم ؛ إلا ابن أبي شيبة فإنه لمسلم وحده . وعباد بن شرحبيل العُبري البشكري لم يُخرج له البخاري ومسلم شيئاً ، وليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذه القصة فيما ذكر أبو عمر رحمه الله ، وهو ينفي القطع والأدب في المخضمة . وقد روى أبو داود عن الحسن عن سُرّة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه فإن أذن له فليحتلب وليشرب وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثاً فإن أجاب فليستأذنه فإن أذن له وإلا فليحتلب وليشرب

(١) إذا كان الحديث إسناده أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناده إلى إسناده : « ح » وهي مأخوذة من التحول ... الخ . راجع كتب المصطلح . (٢) الحائط : البستان من التخليل وغيره إذا كان عليه جدار .

ولا يحمل". وذكر الترمذى عن يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من دخل حائطا فليأكل ولا يتخذ خُبْنَةً". قال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم. وذكر من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر المعلق؛ فقال: "من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خُبْنَةً فلا شيء عليه". قال فيه: حديث حسن. وفي حديث عمر رضى الله عنه: "إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ ثِيَابًا". قال أبو عبيد قال أبو عمر: وهو الوطاء الذى يُحمل فيه الشيء؛ فإن حملته بين يديك فهو ثِيَابٌ؛ يقال: قد تَلَبَّثْتُ ثِيَابًا؛ فإن حملته على ظهرك فهو الحال؛ يقال منه: قد تَحَوَّلْتُ كِسَائِي إذا جعلت فيه شيئا ثم حملته على ظهرك. فإن جعلته فى حِضْنِكَ فهو خُبْنَةٌ؛ ومنه حديث عمرو بن شعيب المرفوع "ولا يتخذ خُبْنَةً". يقال منه: حَبَنْتُ أَخِي خُبْنًا. قال أبو عبيد: وإنما يوجه هذا الحديث أنه رُخِصَ فيه للجائع المضطر الذى لا شيء معه يشتري به ألا يحمل إلا ما كان فى بطنه قدر قوته.

قلت: لأن الأصل المتفق عليه تحريم مال الغير إلا بطيب نفس منه؛ وإن كانت هناك عادة بعمل ذلك كما كان فى أول الإسلام، أو كما هو الآن فى بعض البلدان، فذلك جائز. ويُحمل ذلك على أوقات المجاعة والضرورة، كما تقدم والله أعلم.

وإن كان الثَّانِى وهو النادر فى وقت من الأوقات؛ فاختلف العلماء فيها على قولين: أحدهما - أنه يأكل حتى يشبع ويتَضَلَّعُ^(٢)؛ ويتزوَّد إذا خشي الضرورة فيما بين يديه من مفازة وقفر، وإذا وجد عنها غنى طرَحَهَا. قال معناه مالك فى موطئه؛ وبه قال الشافعى وكثير من العلماء. والجمعة فى ذلك أن الضرورة ترفع التحريم فيعود مباحًا. ومقدار الضرورة إنما هو فى حالة عدم القوت إلى حالة وجوده. وحديث العنبر نص فى ذلك؛ فإن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما رجعوا من سفرهم وقد ذهب عنهم الزاد، أنطلقوا إلى ساحل البحر فرُفِعَ

(١) يريد بالثانى أحد فرضي الخصة الذى تقدم فى المسألة «الناية والعشرين» وهو غير الهائمة.

(٢) تَضَلَّع: أَمَلًا شَبَا أَوْ بَأً.

لهم على ساحله كهيفة الكتيب الضخم؛ فلما أتوه إذا هي دابة تدعى العنبر؛ فقال أبو عبيدة أميرهم : مَيِّتة . ثم قال : لا ، بل نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله ، وقد أضطررتم فكلوا . قال : فاقفنا عليها شهرا ونحن ثلثائة حتى سَمِنَّا ، الحديث . فاكلوا وشبعوا — رضوان الله عليهم — مما اعتقدوا أنه ميتة وتزودوا منها إلى المدينة، وذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه حلال وقال : «هل معكم من لحم شيء نطعمونا» فأرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منه فأكله . وقالت طائفة . يا كل بقدر سد الرمق . وبه قال ابن الماجشون وابن حبيب وقرئ أصحاب الشافعي بين حالة المقيم والمسافر فقالوا : المقيم يأكل بقدر ما يسد رمقه ، والمسافر يتضلع ويتزود : فإذا وجد غنى عنها طرحها ، وإن وجد مضطرا أعطاه إياها ولا يأخذ منه عوضا ؛ فإن الميتة لا يجوز بيعها .

الرابعة والعشرون — فإن أضطر إلى خمر فإن كان بلا كراه شرب بلا خلاف ، وإن كان بجوع أو عطش فلا يشرب ؛ وبه قال مالك في العتبية قال : ولا يزيده الخمر إلا عطشا . وهو قول الشافعي ؛ فإن الله تعالى حرّم الخمر تحريما مطلقا ، وحرّم الميتة بشرط عدم الضرورة . وقال الأبهري : إن ردت الخمر عنه جوعا أو عطشا شربها ؛ لأن الله تعالى قال في التحذير «فإنه رجس» ثم أباحه للضرورة . وقال تعالى في الخمر إنها «رجس» فتدخل في إباحة التحذير للضرورة بالمعنى الحلّي الذي هو أقوى من القياس ، ولا بد أن تروى ولو ساعة ، وترد الجوع ولو مدة .

الخامسة والعشرون — روى أصبغ عن ابن القاسم أنه قال : يشرب المضطرّ الدّم ولا يشرب الخمر ، وبأكل الميتة ولا يقرب ضوآل الإبل — وقاله ابن وهب — ويشرب البول ولا يشرب الخمر ؛ لأن الخمر يلزم فيها الحد فهي أغلظ . نص عليه أصحاب الشافعي .

السادسة والعشرون — فإن غصّ بلقمة فهل يسفها بخر أولا ؛ فقليل . لا ؛ مخافة أن يدعى ذلك . وأجاز ذلك ابن حبيب ؛ لأنها حالة ضرورة . ابن العربي : «أما الغاص بلقمة

فإنه يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى ، وأما فيما بيننا فإن شاهدناه فلا نخفى علينا بقرائن الحال صورة النُصبة من غيرها ، فيصدق إذا ظهر ذلك ، وإن لم يظهر حَدَدناه ظاهراً وسَلِمَ من العقوبة عند الله تعالى باطناً . ثم إذا وجد المضطرُّ مَبْنَةً وخزيراً ولحمَ آبن آدم أكل الميتة ؛ لأنها حلال في حال . والخزيرُ وآبن آدم لا يحل بحال . والتحریم المخفف أولى أن يقتحم من التحريم المثل ؛ كما لو أكره أن يطأ أخته أو أجنبية ، وطأ الأجنبية لأنها تحل له بحال . وهذا هو الضابط لهذه الأحكام . ولا يأكل آبن آدم ولو مات ؛ قاله علماءنا ، وبه قال أحمد وداود . احتج أحمد بقوله عليه السلام : "كُتِرَ عَظِيمُ الْمَيْتِ كَكُومِهِ حَيًّا" . وقال الشافعي : يأكل لحم آبن آدم . ولا يجوز له أن يقتل ذِمِّيًّا لأنه محترم الدم ، ولا مسلماً ولا أسيراً لأنه مال الغير . فإن كان حربياً أو زانياً مُحْصَناً جاز قتله والأكل منه . وشنع داود على الْمُزْنَى بأن قال : قد أبحت أكل لحوم الأنبياء ! فغلب عليه آبن شريح بأن قال : فانت قد تعرّضت لقتل الأنبياء إذ منعته من أكل الكافر . قال آبن العربي : الصحيح عندي ألا يأكل الآدمي إلا إذا تحقق أن ذلك ينجيه ويحييه ؛ والله أعلم .

السابعة والعشرون — سئل مالك عن المضطر إلى أكل الميتة وهو يبعد مال الغير تَمَرًا أو زرعًا أو غَنًا ؛ فقال : إن أمن الضرر على بدنه بحيث لا يُعَدُّ سارقاً ويصدق في قوله ، أكل من أمي ذلك وجد ما يردّ جوعه ولا يحمل منه شيئاً ، وذلك أحبّ إلى من أن يأكل الميتة ؛ وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . وإن هو خَشِيَ ألا يصدقوه وأن يعتوه سارقاً فإن أكل الميتة أجوز عندي ، وله في أكل الميتة على هذه المتلة سعة .

الثامنة والعشرون — روى أبو داود قال حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد عن سِمَاك بن حرب عن جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحِزَّةَ^(١) ومعه أهله وولده ، فقال رجل : إن ناقة لي ضَلَّتْ فإني وجدتُها فأسكها ؛ فوجدوها فلم يجد صاحبها فبرضت ، فقالت أمراءته : أنحرها ، فإني فَتَقَّتْ . فقالت : أسلخها حتى تُقَدِّدَ لحماً وشحمها ونأكله ، فقال : حتى أسأل

(١) الحِزَّة (بفتح الحاء والراء المشددة) : أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود .

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتاه فسأله ، فقال : ” هل عندك غني يغنيك “ قال لا ، قال :
 ” فكلوها “ قال : فجاء صاحبها فأخبره الخبر ؛ فقال : هلا كنت نحرتهما ! فقال : استحييت
 منك . قال ابن خُوَيْرِمَنْدَاد : في هذا الحديث دليلان : أحدهما — أن المضطر يأكل من
 الميتة وإن لم يخف التلف ؛ لأنه سأله عن الغني ولم يسأله عن خوفه على نفسه . والثاني —
 يأكل ويشبع ويدخر ويترود ؛ لأنه أباحه الأذخار ولم يشترط عليه ألا يشبع . قال أبو داود :
 وحدثننا هارون بن عبد الله قال حدثنا الفضل بن دكين قال أنبأنا عقبه بن وهب بن عقبة
 العامري قال : سمعت أبي يحدث عن الفُجَّيع العامري أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال : ما يحل لنا الميتة ؟ قال : ” ما طعامكم “ قلنا : نَتَّقِي ونصطيع . قال أبو نعيم :
 فسره لي عقبه : قَدَحٌ غُدُوَّةٌ وقَدَحٌ عَشِيَّةٌ . قال : ” ذاك وأبي الجوع “ . قال : فأحل لهم الميتة
 على هذه الحال . قال أبو داود : الغبوق من آخر النهار والصبح من أول النهار . وقال
 الخطابي : الغبوق العشاء ، والصبح الغداء ، والقَدَح من اللبن بالغداء ، والقَدَح بالعشي يمسك
 الرَّمق ويُقيم النفس ، وإن كان لا يُغْدَى البدن ولا يُشَبِّع الشبع التام ؛ وقد أباح لهم مع ذلك
 تناول الميتة ؛ فكان دلالة أن تناول الميتة مباح إلى أن تأخذ النفس حاجتها من القوت .
 وإلى هذا ذهب مالك وهو أحد قولي الشافعي . قال ابن خُوَيْرِمَنْدَاد : إذا جاز أن يصطحبوا
 ويتغلبوا جاز أن يشبعوا ويترودوا . وقال أبو حنيفة والشافعي في القول الآخر : لا يجوز له أن
 يتناول من الميتة إلا قدر ما يمسك ريقه ؛ وإليه ذهب المزني . قالوا : لأنه لو كان في الابتداء
 بهذه الحال لم يجزله أن يأكل منها شيئا ؛ فكذلك إذا بلغها بعد تناولها . وروى نحوه عن
 الحسن . وقال قتادة : لا يتضلع منها بشيء . وقال مقاتل بن حيان : لا يزداد على ثلاث
 لُقْم . والصحيح خلاف هذا ؛ كما تقدم .

التاسعة والعشرون — وأما التداوى بها فلا يخلو أن يحتاج إلى استعمالها قائمة العين أو محرقة ؛
 فإن تغيرت بالإحراق فقال ابن حبيب : يجوز التداوى بها والصلاة . وخففه ابن الماسجون

بناء على أن الحرق تطهير لتغير الصفات، وفي العُتْبِيَّة من رواية مالك في المَرْتَكُ يُصنع من عظام الميتة إذا وضعه في جرحه لا يصل به حتى يفسله. وإن كانت الميتة قائمة بعينها فقد قال مُحَنُّون: لا يتداوى بها بحال ولا بالخزير؛ لأن منها عوضاً حلالاً بخلاف المجاعة. ولو وُجد منها عوض في المجاعة لم تؤكل. وكذلك الخمر لا يتداوى بها، قاله مالك، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وهو اختيار ابن أبي هريرة من أصحابه. وقال أبو حنيفة: يجوز شربها للتداوى دون العطش؛ وهو اختيار القاضي الطبري من أصحاب الشافعي، وهو قول الثوري. وقال بعض البغداديين من الشافعية: يجوز شربها للعطش دون التداوى؛ لأن ضرر العطش عاجل بخلاف التداوى. وقيل: يجوز شربها للأمرين جميعاً. ومنع بعض أصحاب الشافعي التداوى بكل محترم إلا بأبوال الإبل خاصة؛ لحديث المُرَيَّين. ومنع بعضهم التداوى بكل محرم؛ لقوله عليه السلام: "إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حُرِّم عليهم"، ولقوله عليه السلام لطارق بن سويد وقد سأله عن الخمر فنهاه أو كرهه أن يصنعها فقال: إنما أصنعها للدواء؛ فقال: "إنه ليس بدواء ولكنه داء". رواه مسلم في الصحيح. وهذا يحتمل أن يقيد بحالة الاضطراب؛ فإنه يجوز التداوى بالسّم ولا يجوز شربه؛ والله أعلم.

الموقية ثلاثين — قوله تعالى: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ «غير» نصب على الحال، وقيل: على الاستثناء. وإذا رأيت «غير» يصلح في موضعها «في» فهي حال، وإذا صلح موضعها «إلا» فهي استثناء، ففس عليه. و«باغ» أصله باغى، نقلت الضمة على الياء فسكنت والتنوين ساكن، فحذفت الياء والكسرة تدل عليها. والمعنى فيما قال قتادة والحسن والربيع وابن زيد وعكرمة «غير باغ» في أكله فوق حاجته، «ولا عادٍ» بأن يجد عن هذه المحرمات مندوحة ويأكلها. وقال السدي: «غير باغ» في أكلها شهوة وتلدأ، «ولا عادٍ» باستيفاء الأكل إلى حد الشبع. وقال مجاهد وابن جبير وغيرهما: المعنى «غير باغ» على المسلمين «ولا عادٍ» عليهم؛ فيدخل في الباغي والعادي قطاع الطريق والخارج على السلطان والمسافر في قطع الرحم والغارة على

المسلمين وما شاكله . وهذا صحيح ؛ فإن أصل البنى في اللغة فصد الفساد ؛ يقال : بقت المرأة تبنى بقاء إذا بقرت ؛ قال الله تعالى : « وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ » . وربما استعمل البنى في طلب غير الفساد . والعرب تقول : خرج الرجل في بقاء إلى له ، أى في طلبها ؛ ومنه قول الشاعر :

لَا يَمْنَعُنِكَ مِنْ بَغَا • الْحَبِيرُ تَفْقَادُ الرِّثَامِ

إِنْ الْأَشْأَمُ كَالْأَيَا • مِنْ وَالْأَيَامُ كَالْأَشْأَمِ

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : « وَلَا عَادَ » أصل « عاد » عائد ؛ فهو من المقلوب ، كشأكي السلاح وهَارٍ وَلَآئِثَ . والأصل شائك وهائر ولآئث ؛ من ثُثتِ العمامة . فأباح الله في حالة الاضطراب أكل جميع المحرمات لمعجزه عن جميع المباحات كما بينا ؛ فصار عدم المباح شرطاً في استباحة المحرم .

الثانية والثلاثون — واختلف العلماء إذا اقترن بضرورته معصية ، بقطع طريق وإخافة سبيل ؛ فحظرها عليه مالك والشافعي في أحد قوليه لأجل معصيته ؛ لأن الله سبحانه أباح ذلك عوناً ، والعاصي لا يحمل أن يعان ؛ فإن أراد الأكل فليتب وليأكل . وإباحها له أبو حنيفة والشافعي في القول الآخر له ، وسوياً في استباحته بين طاعته ومعصيته . قال ابن العربي : وعجبا ممن يبيع له ذلك مع التماس على المعصية ، وما أظن أحداً يقوله ، فإن قاله فهو مخطئ قطعاً .

قلت : الصحيح خلاف هذا ؛ فإن إلتاف المرء نفسه في سفر المعصية أشد معصية مما هو فيه ، قال الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » وهذا عام ، ولعله يتوب في ثاني حال فتمحو التوبة عنه ما كان . وقد قال مسروق : من أضطر إلى أكل الميتة والدم ولحم الخنزير فلم يأكل حتى مات دخل النار ، إلا أن يعفو الله عنه . قال أبو الحسن الطبري المعروف بالكيكا : وليس أكل الميتة عند الضرورة رخصة بل هو عزيمة واجبة ، ولو امتنع من أكل الميتة كان طاصياً ،

وليس [تناول] الميتة من رخص السفر أو متعلقا بالسفر بل هو من نتائج الضرورة سفرًا كان أو حضرًا ، وهو كالإفطار للمعاصي المقيم إذا كان مريضًا ، وكالتيمم للمعاصي المسافر عند عدم الماء . قال : وهو الصحيح عندنا .

قلت : واختلفت الروايات عن مالك في ذلك ؛ فالمشهور من مذهبه فيما ذكره الباجي في المتقي : أنه يجوز له الأكل في سفر المعصية ولا يجوز له القصر والفطر . وقال ابن خُوَيْرِمَتَداد : فأما الأكل عند الاضطرار فالطائع والمعاصي فيه سواء ؛ لأن الميتة يجوز تناولها في السفر والحضر ، وليس بخروج الخارج إلى المعاصي يسقط عنه حكم المقيم بل أسوأ حالة من أن يكون مقيمًا ؛ وليس كذلك الفطر والقصر ؛ لأنهما رخصتان متعلقتان بالسفر . فتى كان السفر سفر معصية لم يجز أن يقصر فيه ؛ لأن هذه الرخصة تختص بالسفر ، ولذلك قلنا : إنه يتيم إذا عدم الماء في سفر المعصية ؛ لأن التيمم في الحضر والسفر سواء . وكيف يجوز منعه من أكل الميتة والتيمم لأجل معصية ارتكبتها ، وفي تركه الأكل تلف نفسه ، وتلك أكبر المعاصي ، وفي تركه التيمم إضاعة للصلاة . أيجوز أن يقال له : ارتكبت معصية فارتكبت أخرى ! أيجوز أن يقال لشارب الخمر : ازن ، وللزاني : اكفر ! أو يقال لها : ضيعا الصلاة ؟ ذكر هذا كله في أحكام القرآن له ، ولم يذكر خلافاً عن مالك ولا عن أحد من أصحابه . وقال الباجي : « وروى زياد بن عبد الرحمن الأندلسي أن العاصي بسفره يقصر الصلاة ، ويفطر في رمضان . فسوى بين ذلك كله ، وهو قول أبي حنيفة . ولا خلاف أنه لا يجوز له قتل نفسه بالإمساك عن الأكل ، وأنه مأمور بالأكل على وجه الوجوب ؛ ومن كان في سفر معصية لا تسقط عنه الفروض والواجبات من الصيام والصلاة ، بل يلزمه الإتيان بها ؛ فكذا ما ذكرناه . وجه القول الأول أن هذه المعاني إنما أبيض في الأسفار لحاجة الناس إليها ، فلا يباح له أن يستعين بها على المعاصي وله سبيل إلى ألا يقتل نفسه . قال ابن حبيب : وذلك بأن يتوب ثم يتناول لحم الميتة بعد توبته . وتعلق ابن حبيب في ذلك بقوله تعالى : « لَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ » فاشتراط في إباحة الميتة للضرورة ألا يكون باغياً . والمسافر

على وجه الحراية أو القطع، أو فى قطع رَحِم أو طالب إثم - باج ومعتد؛ فلم توجد فيه شروط الإباحة، والله أعلم .

قلت : هذا استدلال بمفهوم الخطاب، وهو مختلف فيه بين الأصوليين . ومنظوم الآية أن المضطر غير باج ولا عاد لا إثم عليه، وغيره مسكوت عنه، والأصل عموم الخطاب؛ فمن أدعى زواله لأمرٍ ما فعليه الدليل .

الرابعة والثلاثون ^(١) - قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ أى يغفر المعاصى؛ فأولى ألا يؤاخذ بما رخص فيه، ومن رحمته أنه رخص .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٩﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ ﴾ يعنى علماء اليهود، كتموا ما أنزل الله فى التوراة من صفة محمد صلى الله عليه وسلم وصحة رسالته . ومعنى « أنزل » : أظهر؛ كما قال تعالى : « وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ » ^(٢) أى سأظهر . وقيل : هو على بابه من النزول؛ أى ما أنزل به ملائكته على رسله . ﴿ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ﴾ أى بالكتوم (ثمنًا قليلًا) يعنى أخذ الرشاء . وسماء قليلًا لانقطاع مدته وسوء عاقبته . وقيل : لأن ما كانوا يأخذونه من الرشاء كان قليلًا .

قلت : وهذه الآية وإن كانت فى الأخبار فلأنها تناول من المسلمين من كتم الحق مختارًا لذلك بسبب دنيا يصيبها؛ وقد تقدّم هذا المعنى ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ فِي بُطُونِهِمْ ﴾ ذكر البطون دلالةً وتأكيدًا على حقيقة الأكل؛ إذ قد يستعمل مجازًا فى مثل أكل فلان أرضى ونحوه . وفى ذكر البطون أيضًا تنبيه على جشعهم

(١) يلاحظ أن نسخ الأمل اضطررت فى مد هذه المسائل .

(٢) راجع ج ٧ ص ٤٠ .

(٣) راجع ج ١ ص ٣٣٤ ، ص ٩ من هذا الجزء .

وأنهم باعوا آثرتهم بحظهم من المطعم الذي لا خطر له . ومعنى « إِلَّا النَّارَ » أى إنه حرام يعذبهم الله عليه بالنار ؛ فُسِّمَى ما أكلوه من الرشاء ناراً لأنه يؤديهم إلى النار ؛ هكذا قال أكثر المفسرين . وقيل : أى إنه يعاقبهم على كتمانهم بأكل النار في جهنم حقيقة . فآخبر عن المال بالحال ؛ كما قال تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا » (١) أى أن عاقبته تؤول إلى ذلك ؛ ومنه قولهم :

• لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ (٢)

قال :

• فللموت ما تلد الوالده .

آخر :

• ودورنا لخراب الدهر نينها .

وهو في القرآن والشعر كثير .

قوله تعالى : « وَلَا يَكْلَهُمْ اللَّهُ » عبارة عن الغضب عليهم وإزالة الرضا عنهم ؛ يقال : فلان لا يكلم فلاناً إذا غضب عليه . وقال الطبري : المعنى « وَلَا يَكْلَهُمْ » بما يحبونه . وفي التزييل : « اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا » (٣) . وقيل : المعنى ولا يرسل إليهم الملائكة بالتحية . « وَلَا يُزَكِّيهِمْ » أى لا يصلح أعمالهم الخبيثة فيطهرهم . وقال الزجاج : لا يثنى عليهم خيراً ولا يسميهم أزكيا . و « أَلِيمٌ » بمعنى مؤلم ؛ وقد تقدم . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكِّيهم ولا ينظر إليهم ولم يذهب ألمهم شيعر زان ومك كذاب وعائل مستكبر » . وإنما خص هؤلاء بأليم العذاب وشدة العقوبة لمحض المعاندة والاستخفاف الحامل لهم على تلك المعاصي ؛ إذ لم يحملهم على ذلك حاجة ، ولا دعوتهم إليه ضرورة كما تدعو من لم يكن مثلهم . ومعنى « لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ » لا يرحمهم ولا يعطف عليهم . وسيأتى في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

(١) راجع ج ٥ ص ٥٣ (٢) اختلف في أنه حديث أو غير حديث . راجع كشف الخفاء ج ٢ ص ١٤٠

(٣) راجع ج ١٢ ص ١٥٣ (٤) راجع ج ١ ص ١٩٨ (٥) راجع ج ٤ ص ١١٩

قوله تعالى : **أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ**^ج
فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ (١٧٥)

قوله تعالى : **(أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ)** تقدم القول فيه . ولما كان العذاب تابعا للضلالة وكانت المغفرة تابعة للهدى الذى أطرحوه دخلا فى تجاوز الشراء .

قوله تعالى : **(فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)** مذهب الجمهور — منهم الحسن ومجاهد — أن « ما » معناه التعجب ؛ وهو مردود إلى المخلوقين ، كأنه قال : أعجبوا من صبرهم على النار ومكثهم فيها . وفى التزييل : **« قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ »** و **« أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ »** . وبهذا المعنى صدر أبو على . قال الحسن وقتادة وابن جبير والربيع : ما لم والله عليها من صبر ، ولكن ما أجراهم على النار ! وهى لفظة يمنية معروفة . قال الفراء : أخبرنى الكسائى قال : أخبرنى قاضى اليمن أن خصمين أختصما إليه فوجبت اليمين على أحدهما لحلف ؛ فقال له صاحبه : ما أصرك على الله ؟ أى ما أجراك عليه . والمعنى : ما أشجعهم على النار إذ يعملون عملا يؤذى إليها . وحكى الزجاج أن المعنى ما أبقاهم على النار ؛ من قولهم : ما أصبر فلانا على الحبس ! أى ما أبقاه فيه . وقيل : المعنى فما أقل جرعههم من النار ؛ فجعل قلة الجزع صبرا . وقال الكسائى وقطرب : أى ما أدومهم على عمل أهل النار . وقيل : « ما » استفهام معناه التوبيخ ؛ قاله ابن عباس والسدى وعطاء وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، ومعناه : أى أى شئ صبرهم على عمل أهل النار ؟ ! وقيل : هذا على وجه الاستهانة بهم والاستخفاف بأمرهم .

قوله تعالى : **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَزَلَّ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا**^ط
فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ (١٧٦)

قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ « ذاك » في موضع رفع ، وهو إشارة إلى الحكم ، كأنه قال : ذاك الحكم بالنار . وقال الزجاج : تقديره الأمر ذاك ، أو ذلك الأمر ، أو ذلك العذاب لهم . قال الأخفش : وخبر « ذاك » مضمر ، معناه ذلك معلوم لهم . وقيل : محله نصب ، معناه فعلنا ذلك بهم . ﴿ يَأْنِ أَنْ نَزَلَ الْكِتَابَ ﴾ يعني القرآن في هذا الموضع ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ أى بالصدق . وقيل بالجملة . ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ ﴾ يعني التوراة ؛ فأدعى النصارى أن فيها صفة عيسى ، وأنكر اليهود صفته . وقيل : خالفوا آباءهم وسلفهم في التمسك بها . وقيل : خالفوا ما في التوراة من صفة محمد صلى الله عليه وسلم واختلفوا فيها . وقيل : المراد القرآن ، والذين اختلفوا كفار قريش ؛ يقول بعضهم : هو سحر ، وبعضهم يقول : أساطير الأولين . وبعضهم : مفترى ؛ إلى غير ذلك . وقد تقدم القول في معنى الشقاق ، والحمد لله .

قوله تعالى : لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآلَمَلَئِكَةٍ وَآلِكُتُبٍ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ ﴾ أخلف من المراد بهذا الخطاب ؛ فقال قتادة : ذكر لنا أن رجلاً سأل نبي الله صلى الله عليه وسلم عن البر ؛ فأنزله الله هذه الآية . قال : وقد كان الرجل قبل الفرائض إذا شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ؛ ثم مات على ذلك وجبت له الجنة ؛ فأنزله الله هذه الآية . وقال الربيع وقاتة أيضاً : الخطاب لليهود

والنصارى لأنهم اختلفوا في التوجه والتسوى ؛ فاليهود إلى المغرب قِبَل بيت المقدس ، والنصارى إلى المشرق مطلع الشمس ؛ وتكلموا في تحويل القبلة وفضلت كل فرقة توليتها ؛ فقليل لهم : ليس البر ما أتم فيه ، ولكن البر من آمن بالله .

الثانية — قرأ حمزة وحفص « البر » بالنصب ؛ لأن ليس من أخوات كان ، يقع بعدها المعرفتان فتجعل أيهما شئت الأسم أو الخبر ؛ فلما وقع بعد « ليس » : « البر » نصبه ؛ وجعل « أن تُؤلوا » الأسم ، وكان المصدر أولى بأن يكون أسماً لأنه لا يتنكر ، والبر قد يتنكر والفعل أقوى في التعريف . وقرأ الباقون « البر » بالرفع على أنه أسم ليس ، وخبره « أن تُؤلوا » ، تقديره : ليس البر توليتكم وجوهكم ؛ وعلى الأول ليس توليتكم وجوهكم البر ، كقوله : « مَا كَانَ مُحِجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا » ، « ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا » (٢) « فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ » (٣) وما كان مثله . ويقسوى قراءة الرفع أن الثاني معه الباء إجماعاً في قوله : « وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا » ولا يجوز فيه إلا الرفع ؛ فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له . وكذلك هو في مصحف أبيّ بالباء « ليس البر بأن تُؤلوا » وكذلك في مصحف ابن مسعود أيضاً ؛ وعليه أكثر القراء ، والقراءتان حسنتان .

الثالثة — قوله تعالى : « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ » البرها هنا أسم جامع للخير ، والتقدير : ولكن البر من آمن ؛ فحذف المضاف ؛ كقوله تعالى : « وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ » ، « وَأَثِيرُؤُا فِي قُلُوبِهِمُ السَّجَلُ » (٤) قاله الفراء وقطرب والزجاج . وقال الشاعر :

• فإتما هي إقبال وإدبار •

أى ذات إقبال وذات إدبار . وقال النابغة :

وكيف تُواصل من أصبحت • خلّلته كأي مَرَحِبٍ (٥)

(١) راجع ج ١٦ ص ١٧٣ (٢) راجع ج ١٤ ص ١٠ (٣) راجع ج ١٨ ص ٤٢

(٤) راجع ج ٩ ص ٢٤٦ (٥) راجع ص ٣١ من هذا الجزء .

(٦) الخللة : (فتح الحاء وكسرهما وضهما ، جمع الخلّة) : الصداقة . وأبو مرحب : كنية الظل ، ويقال : هو كنية مرحوب . يقول : خلّة هذه المرأة ووصالها لا يثبت كما لا تثبت خلّة أبي مرحب ؛ فلا ينبغي أن نستانس إليها وبعث بها . (عن اللسان وشرح الشواهد) .

أى نكلالة أبى مَرَحِبْ، لحذف . وقيل : المعنى ولكن ذا البر ، كقوله تعالى : « مُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ »^(١) أى ذوو درجات . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة وفُرِضَت الفرائض وصُرفت القبلة إلى الكعبة وحُدَّت الحدود أنزل الله هذه الآية فقال : ليس البر كله أن تصلوا ولا تعملوا غير ذلك ، ولكن البر — أى ذا البر — من آمن بالله ، إلى آخرها ، قاله ابن عباس ومجاهد والضحاك وعطاء وسفيان والزجاج أيضا . ويموز أن يكون « البر » بمعنى الباز والبرّة ، والفاعل قد يُسَمَّى بمعنى المصدر ، كما يقال : رجل عدل ، وصوم وفطر . وفى الترتيل : « إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا »^(٢) أى غائرا ، وهذا اختيار أبى عبيدة . وقال المبرد : لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت « ولكن البر » بفتح الباء .

الرابعة — قوله تعالى : (وَالْمُؤْمِنُونَ يَهْدِيهِمْ إِذَا هَاهُنَا وَالصَّابِرِينَ) ف قيل : يكون « المؤمنون » عطفا على « من » لأن من فى موضع جمع ومحل رفع ، كأنه قال : ولكن البر المؤمنون والمؤمنون ، قاله الفراء والأخفش . « والصابرين » نصب على المدح ، أو بإضمار فعل . والعرب تنصب على المدح وعلى الذم كأنهم يريدون بذلك أفراد المدوح والمذموم ولا يتبعونه أول الكلام ، وينصبونه . فأما المدح فقوله : « والمقيمين الصلاة »^(٣) . وأنشد الكسائى :

وكل قوم أطاعوا أمرَ مُرْشِدِهِمْ • إلا تُمَيِّزًا أطاعت أمرَ غَاوِيهَا

الظاعنين ولما يُظْلَعُوا أَحَدًا • والقائلون لِمَنْ دَارَ مُخْلِيهَا

وأنشد أبو عبيدة :

لا يَتَعَدَّنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ • سَمُّ الصُّدَاةِ وآفَةُ الْحَزَرِ^(٤)

النازلين بكلِّ مُعْتَرِكٍ • والطيبون معَاقِدَ الْأَزْرِ

وقال آخر :

* نحن بنى ضَبَّةَ أصحاب الجَمَلِ •

(١) راجع ج ٤ ص ٢٦٣ (٢) راجع ج ١٨ ص ٢٢٢ (٣) راجع ج ٦ ص ١٣

(٤) راجع كتاب سيوبه وتوجيه الاعراب فيه (ج ١ ص ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩) طبع بولاق .

فنصب على المدح . وأما الـم فـقوله تعالى : « مَلْعُونَيْنِ أَيَّمَا أَلَمِيٍّ قُفُّوا » الآية . وقال عروة ابن الورد :

سَقَوْنِي الخمر ثم تَكْفُونِي * عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبِ زُورٍ

وهذا مهج في النعوت ، لا مطمئن فيه من جهة الإعراب ، موجود في كلام العرب كما بينا . وقال بعض من تعسف في كلامه : إن هذا غلط من الكتاب حين كتبوا مصحف الإمام ؛ قال : والدليل على ذلك ما روى عن عثمان أنه نظر في المصحف فقال : أرى فيه لحناً وستقيمه العرب بالسنتها . وهكذا قال في سورة النساء « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » ، وفي سورة المائدة « وَالصَّابِرِينَ » . والجواب ما ذكرناه . وقيل : « الموفون » رفع على الابتداء والخبر محذوف ، تقديره وهم الموفون . وقال الكسائي : « والصابرين » عطف على « ذوى القربى » كأنه قال : وأتى الصابرين . قال النحاس : « وهذا القول خطأ وغلط بين ؛ لأنك إذا نصبت « والصابرين » ونسقت على « ذوى القربى » دخل في صلة « من » وإذا رفعت « والموفون » على أنه نسق على « من » فقد نسقت على « من » من قبل أن تم الصلاة ، وفزت بين الصلاة والموصول بالمعطوف . وقال الكسائي : وفي قراءة عبدالله « والموفين ، والصابرين » . وقال النحاس : « يكونان منسوقين على « ذوى القربى » أو على المدح . قال القراء : وفي قراءة عبد الله في النساء « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » . وقرأ يعقوب والأعمش « والموفون والصابرون » بالرفع فيهما . وقرأ

(١) راجع ج ١٤ ص ٢٤٧ . (٢) المهي : الطريق الـواسع البين . (٣) هذا القول من أخيت ما وضع الرضا عن علي بن عثمان رضي الله عنه ، وقد أنكر العلماء صحة نسبه إليه . على أن حيان لم يستقل بجمع المصحف بل شاركه كبار الصحابة في جمعه وكتابه ولم يشروه بين المسلمين حتى قابله على الصحف التي جمع القرآن فيها على عهد أبي بكر رضي الله عنه ، فلم يتداوله المسلمون إلا وهو بإجماع الصحابة موافق تمام الموازنة للعرضة الأخيرة التي عرض فيها النبي صلى الله عليه وسلم القرآن على جبريل عليه السلام . وهل يظن ظان أن عثمان رضي الله عنه وهو ثالث الخلفاء الراشدين يرى في المصحف لحناً يخالف ما أنزل الله ويتركه ويقول : ستقيمه العرب بالسنتها ! وكيف يفعل أن يقول ذلك في حضرة الصحابة ولا يقفون في وجهه ويردون عليه قوله وهم أنصار الدين وحماته . ومن أنكر نسبة هذا القول إلى عثمان المصنف والخمشرى وأبو حيان والآلوسي في سورة « النساء » عند قوله تعالى : « والمقيمين الصلاة » آية ١٦٢ ، راجع ج ٦ ص ١٣ . (٤) راجع ج ٦ ص ٢٤٦ . (٥) كذا في كتاب « إعراب القرآن » للنحاس ، وما يدل عليه سياق الكلام في البحر المحيوط لأبي حيان في سورة « النساء » . وفي الأصول : « والمقيمين ... والمؤتين » .

الْمُحْدَرِيَّ « بيهودهم » . وقد قيل : إن « الْمُؤْفُونَ » عطف على الضمير الذي في « آمن » .
وأَنكره أبو علي وقال : ليس المعنى عليه ؛ إذ ليس المراد أن البرَّيرَ من آمن بالله هو والمؤفون ؛
أي آمننا جميعاً . كما يقول : الشجاع من أقدم هو وعمره ؛ وإنما الذي بعد قوله « من آمن »
تعداد لأفعال من آمن وأوصافهم .

الخامسة — قال علماؤنا : هذه آية عظيمة من أمهات الأحكام ؛ لأنها تضمنت
ست عشرة قاعدة : الإيمان بالله وبأسماؤه وصفاته — وقد آتينا عليها في « الكتاب الأسنى » —
والنشر والحشر والميزان والصراط والحوض والشفاعة والجنة والنار — وقد آتينا عليها
في كتاب « التذكرة » — والملائكة والكتب المتلة وأنها حق من عند الله — كما تقدم —
والتبيين وإنفاق المال فيما يَمُنُّ من الواجب والمنسوب وإيصال القرابة وترك قطعهم وتفقد
البنيم وعدم إهماله والمساكين كذلك ، ومراعاة ابن السبيل — قيل المقتطع به ، وقيل :
الضيف — والسؤال وفك الرقاب . وسيأتى بيان هذا في آية الصدقات ، والمحافظة على الصلاة
 وإيتاء الزكاة والوفاء بالمهود والصبر في الشدائد . وكل قاعدة من هذه القواعد تحتاج إلى كتاب .
وتقدم التنبيه على أكثرها ، وإتى بيان باقيها بما فيها في مواضعها إن شاء الله تعالى .

وأختلف هل يُعطى اليتيم من صدقة التطوع يجوز اليتيم على وجه الصلاة وإن كان غنياً ،
أو لا يعطى حتى يكون فقيراً ؛ قولان للعلماء . وهذا على أن يكون إيتاء المال غير الزكاة
الواجبة ، على ما نَبَّهْنَا أَنفَاً^(١) .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ استدل به من قال : إن في المال
حقاً سوى الزكاة وبها كمال البرِّ . وقيل : المراد الزكاة المفروضة ، والأول أصح ؛ لما خرجه
الدارقطني عن فاطمة بنت قيس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن في المال
حقاً سوى الزكاة » ثم تلا هذه الآية « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ » إلى آخر الآية . وأخرجه
أبن ماجه في سننه والترمذي في جامعه وقال : « هذا حديث ليس إسناده بذلك ، وأبو حمزة

ميمون الأعور يُضعف . وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله وهو أصح .

قلت : والحديث وإن كان فيه مقال فقد دلّ على صحته معنى ما في الآية نفسها من قوله تعالى : « وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ » فذكر الزكاة مع الصلاة، وذلك دليل على أن المراد بقوله : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » ليس الزكاة المفروضة، فإن ذلك كان يكون تكراراً، والله أعلم . وأنفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها . قال مالك رحمه الله : يجب على الناس فداء أسراهم وإن آسغرق ذلك أموالهم . وهذا إجماع أيضاً، وهو يقوى ما اخترناه، والموفق الإله .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ عَلَى حُبِّهِ ﴾ الضمير في « حُبِّهِ » آخلف في عوده؛ فقيل : يعود على المعطى للمال، وحذف المفعول وهو المال . ويمحوز نصب « ذَوِي الْقُرْبَى » بالحب، فيكون التقدير على حبّ المعطى ذوى القربى . وقيل : يعود على المال، فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول . قال ابن عطية : ويحتمل قوله « على حُبِّهِ » اعتراضاً بليغاً أثناء القول . قلت : ونظيره قوله الحق : « وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً ^(١) » فإنه جمع المعنيين، الاعتراض وإضافة المصدر إلى المفعول؛ أى على حب الطعام . ومن الاعتراض قوله الحق : « وَمَنْ يَمَسَّ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُتِيَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ ^(٢) » وهذا عندهم يسمى التتميم، وهو نوع من البلاغة، ويُسمى أيضاً الاحتراس والاحتياط، فتمّ بقوله « على حُبِّهِ » وقوله : « وهو مؤمن »؛ ومنه قول زهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا • يَلْقَى السَّاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

وقال امرؤ القيس :

عَلَى هَيْكَلٍ يُعْطِيكَ قَبْلَ سُؤَالِهِ • أَفَانَيْنَ جَرِيٍّ غَيْرِ كَرٍّ وَلَا وَاِنٍ

فقوله : « على علاته » و « قبل سؤاله » تميم حسن؛ ومنه قول عنترة :

أُتِيَ عَلَىَّ بِمَا عَلِمْتُ لِأَنِّي • سَهْلٌ مُخَالَفَتِي إِذَا لَمْ أَظْلَمَ

فقوله : « إذا لم أظلم » تتم حسن . وقال طرفة :

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مَفْسِدِهَا • صَوَّبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةُ نَهْيِ

وقال الربيع بن ضبيح الغزاري :

فَنَيْتَ وَمَا يَفِي صُلْبِي وَمَنْطَقِي • وَكُلَّ أَمْرِي إِلَّا أَحَادِيثَهُ فَان

فقوله : « غير مفسدها » ، و « إلا أحاديثه » تتم وأحتراس . وقال أبو هقان :

فَأَفْنَى الزُّدَى أَرْوَاحَنَا غَيْرَ ظَالِمٍ • وَأَفْنَى النَّدَى أَمْوَالَنَا غَيْرَ غَابِ

فقوله : « غير ظالم » ، و « غير غائب » تتم وأحتياط ، وهو في الشعر كثير . وقيل : يعود

على الإيتاء ، لأن الفعل يدل على مصدره ، وهو كقوله تعالى : « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ

يَمًا آثَامَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لِمُمْ^(١) » أى البخل خيراً لهم ، فإذا أصابت الناس حاجة

أو فاقة فإيتاء المال حبيب إليهم . وقيل : يعود على اسم الله تعالى في قوله : « مَنْ آمَنَ

بِاللَّهِ » . والمعنى المقصود أن يتصدق المرء في هذه الوجوه وهو صحيح صحيح يخشى الفقر ويأمن البقاء .

الثامنة - قوله تعالى : « وَالْمُؤْمِنُونَ يَهْدِيهِمْ إِذَا عَاهَدُوا » أى فيما بينهم وبين الله تعالى

وفيا بينهم وبين الناس . « وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ » البأساء : الشدة والفقر . والضراء :

المرض والزمانة ؛ قاله ابن مسعود . وقال طيبة السلام : « يقول الله تعالى أيماناً عبيد من عبادى

أبليت به بلاء في فراشه فلم يشك إلى عواده أبدلته لحماً خيراً من لحمه ودماً خيراً من دمه فإن قبضته

فألى رحمى وإن عافيته عافيته وليس له ذنب » قيل : يا رسول الله ، ما لحم خيراً من لحمه ؟

قال : « لحم لم يذنب » قيل : فما دم خيراً من دمه ؟ قال : « دم لم يذنب » . والبأساء والضراء

أسمان بُنِيَ على قملاء ، ولا فعل لها ؛ لأنهما أسمان وليسا بنعت . « وَحِينَ الْبَأْسِ » أى

وقت الحرب .

قوله تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ » وصفهم بالصدق والتقوى

في أمورهم والوفاء بها ، وأنهم كانوا جاذبين في الدين ؛ وهذا غاية الثناء . والصدق : خلاف

الكذب . ويقال : صدّوهم القتال . والصدّيق : الملازم للصدق ؛ وفي الحديث : « عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً » .

قوله تعالى : يَتَّابِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْءُ بِالْحَرْءِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾

فيه سبع عشرة مسألة :

الأولى - روى البخارى والنسائى والدارقطنى عن ابن عباس قال : « كان في بني اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية ؛ فقال الله لهذه الأمة : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْءُ بِالْحَرْءِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ » فالمفوّ أن يقبل الدية في العمد « فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » يتبع بالمعروف ويؤدى بإحسان « ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ » ما كتب على من كان قبلكم « فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ » قتل بعد قبول الدية . هذا لفظ البخارى : حدّثنا الحميدى حدّثنا سفيان حدّثنا عمرو [قال] سمعت مجاهدا [قال] سمعت ابن عباس [يقول] . وقال الشعبي في قوله تعالى : « الْحَرْءُ بِالْحَرْءِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى » قال : أنزلت في قبيلتين من قبائل العرب آفتلتا فقالوا ؛ قتل بعدنا فلان بن فلان ، وبأمتنا فلانة بنت فلان ؛ ونحوه عن قتادة .

الثانية - قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ) « كُتِبَ » معناه فُرض وأثبت ؛ ومنه قول عمر بن أبى ربيعة :

كُتِبَ القتل والقتال علينا * وعلى الغايات جرّ الذبول

وقد قيل : إن « كُتِبَ » هنا إخبار عما كُتِبَ في اللوح المحفوظ وسبق به القضاء . والقصاص مأخوذ من قَصَّ الأثر وهو أتباعه ؛ ومنه القاص لأنه يتبع الآثار والأخبار . وقَصَّ الشعر أتباع أثره ؛ فكان القاتل سلك طريقاً من القتل فقص أثره فيها ومضى على سبيله في ذلك ؛ ومنه « فَأَرْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا » . وقيل : القَصَّ القطع ؛ يقال : قصصت ما بينهما . ومنه أخذ القصاص ؛ لأنه يجرحه مثل جرحه أو يقتله به ؛ يقال : أقص الحاكم فلاناً من فلان وأباه به فأمثله فأمثل منه ؛ أى أقصص منه .

الثالثة — صورة القصاص هو أن القاتل فُرض عليه إذا أراد الولي القتل الاستسلام لأمر الله والالتزام بقصاصه المشروع ، وأن الولي فُرض عليه الوقوف عند قاتل وليه وترك التمدي على غيره ؛ كما كانت العرب تتمدى فتقتل غير القاتل ؛ وهو معنى قوله عليه السلام : « إِنْ مِنْ أَقْبَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ رَجُلٌ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَرَجُلٌ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ وَرَجُلٌ أَخَذَ بِذُحُولِ الْجَاهِلِيَّةِ » . قال الشعبي وقتادة وغيرهما : إن أهل الجاهلية كان فيهم بنى وطاعة للشيطان ؛ فكان الحى إذا كان فيه عزم ومنعة فقتل لم عبد ؛ قتله عبد قوم آخرين قالوا : لا تقتل به إلا حراً ، وإذا قُتلت منهم امرأة قالوا : لا تقتل بها إلا رجلاً ، وإذا قُتل لم وضع قالوا : لا تقتل به إلا شريعاً ؛ ويقولون : « القتل أَوْقَى للقتل » بالواو والقاف ، ويروى « أبقى » بالباء والقاف ، ويروى « أنفى » بالنون والقاف ؛ فنهاهم الله عن البغى فقال : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ » الآية ، وقال « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . وبين الكلامين في الفصاحة والجزل بونٌ عظيم .

الرابعة — لا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر ، فرض عليهم النهوض بالقصاص وإقامة الحدود وغير ذلك ؛ لأن الله سبحانه خاطب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتنبأ للمؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على القصاص ؛ فأقاموا السلطان مقام أنفسهم

(١) الذحل (يفتح فسكون) : قيل هو العداوة والحقد ، وقيل : التأرد طلب المكافأة بمجانبة جنيت عليه من قتل

أوجرح ، ونحو ذلك .

في إقامة القصاص وغيره من الحدود. وليس القصاص بلازم إنما اللازم ألا يتجاوز القصاص وغيره من الحدود إلى الاعتداء ؛ فأما إذا وقع الرضا بدون القصاص من دية أو عفو فذلك مباح ، على ما يأتي بيانه .

فإن قيل : فإن قوله تعالى « كُتِبَ عَلَيْكُمْ » معناه فرض والزم ؛ فكيف يكون القصاص غير واجب ؟ قيل له : معناه إذا أردتم ؛ فاعلم أن القصاص هو الغاية عند التشاح . والقتل جمع قتل ، لفظ مؤنث تأنيث الجماعة ، وهو مما يدخل على الناس كرها ؛ فلذلك جاء على هذا البناء بجرحى وزمنى وحمقى وصرعى وغرقى ؛ وشبههن .

الخامسة — قوله تعالى : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى) الآية . اختلف في تأويلها ؛ فقالت طائفة : جاءت الآية مبينة لحكم النوع إذا قتل نوعه ؛ فبينت حكم الحر إذا قتل حراً ، والعبد إذا قتل عبداً ، والأنثى إذا قتلت أنثى ، ولم تتمرر لأحد النوعين إذا قتل الآخر ؛ فالآية مُحْكَمَةٌ وفيها إجمال بينته قوله تعالى : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » ، وبيته النبي صلى الله عليه وسلم بسنته لما قتل اليهودى بالمرأة ؛ قاله مجاهد ، وذكره أبو عبيد عن ابن عباس . وروى عن ابن عباس أنها منسوخة بآية « المائدة » (١) وهو قول أهل العراق .

السادسة — قال الكوفيون والثوري : يُقتل الحر بالعبد ، والمسلم بالذمي ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ » فعم ، وقوله : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » ، قالوا : والذمي مع المسلم متساويان في الحرمة التي تكفي في القصاص وهي حرمة الدم الثابتة على التأبيد ؛ فإن الذي يحققون الدم على التأبيد ، والمسلم كذلك ، وكلاهما قد صار من أهل دار الإسلام ؛ والذي يحقق ذلك أن المسلم يُقطع بسرقة مال الذمي ، وهذا يدل على أن مال الذمي قد ساوى مال المسلم ؛ فدل على مساواته لدمه إذ المال إنما يحرم بجرمة مالكه . وأتفق أبو حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى على أن الحر يُقتل بالعبد كما يُقتل العبد به ؛ وهو قول داود ، وروى ذلك عن علي وابن مسعود (١) راجع ج ٦ ص ١٩١ . (٢) في ب ، ج ، ز ١ « مع الحر » .

رضي الله عنهما، وبه قال سعيد بن المسيب وقتادة وإبراهيم النخعي والحكم بن عيينة. والجمهور من العلماء لا يقتلون الحر بالعبد؛ للتبويب والتقسيم في الآية. وقال أبو نؤر: لما آتفق جميعهم على أنه لا قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفوس كانت النفوس أخرى بذلك، ومن فترق منهم بين ذلك فقد ناقض. وأيضاً بالإجماع فيمن قتل عبداً خطأ أنه ليس عليه إلا القيمة، فكما لم يشبه الحر في الخطأ لم يشبهه في العمد. وأيضاً فإن العبد سلعة من السلع يباع ويشترى، ويتصرف فيه الحر كيف شاء، فلا مساواة بينه وبين الحر ولا مقاومة.

قلت: هذا الإجماع صحيح، وأما قوله أولاً: «ولما آتفق جميعهم» - إلى قوله - فقد ناقض «فقد قال ابن أبي ليل وداود بالقصاص بين الأحرار والعبيد في النفس وفي جميع الأعضاء، وأستدل داود بقوله عليه السلام: "المسلمون متكافؤ دماؤهم" فلم يفرق بين حر وعبد. وسيأتي بيانه في «النساء» إن شاء الله تعالى.

السابعة - والجمهور أيضاً على أنه لا يقتل مسلم بكافر؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقتل مسلم بكافر" أخرجه البخاري عن علي بن أبي طالب. ولا يصح لم ما رَوَّه من حديث ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يوم خيبر مسلماً بكافر؛ لأنه منقطع، ومن حديث ابن البيهقي وهو ضعيف عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً. قال الدارقطني: «لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث. والصواب عن ربيعة عن ابن البيهقي مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وابن البيهقي ضعيف الحديث لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله».

قلت: فلا يصح في الباب إلا حديث البخاري، وهو يخص عموم قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ» الآية، وعموم قوله: «النَّفْسُ بِالنَّفْسِ».

الثامنة - روى عن علي بن أبي طالب والحسن بن أبي الحسن البصري أن الآية نزلت مبينة حكم المذكورين، ليدل ذلك على الفرق بينهم وبين أن يقتل حر عبداً أو عبداً حراً، أو ذكر أنثى أو أنثى ذكراً، وفالا: إذا قتل رجل امرأة فإن أراد أولياؤها قتلوا صاحبهم ووقوا

أولياءه نصف الذية، وإن أرادوا استحيوه وأخذوا منه ذية المرأة . وإذا قتلت امرأة رجلاً فإن أراد أولياؤه قتلها قتلوها وأخذوا نصف الذية ، وإلا أخذوا ذية صاحبهم واستحيوها . روى هذا الشعبي عن عليّ ، ولا يصح ؛ لأن الشعبي لم يلق علياً . وقد روى الحكم عن عليّ وعبد الله قالا : إذا قتل الرجل المرأة متعمداً فهو بها قودٌ ، وهذا يعارض رواية الشعبي عن عليّ . وأجمع العلماء على أن الأعور والأشَل إذا قتل رجلاً سالم الأعضاء أنه ليس لوليّه أن يقتل الأعور ، ويأخذ منه نصف الذية من أجل أنه قتل ذا عيين وهو أعور ، وقَتَلَ ذا يدين وهو أشَل ؛ فهذا يدل على أن النفس مكافئة للنفس ، ويكافئ الطفل فيها الكبير .

ويقال لقائل ذلك : إن كان الرجل لا تكافئه المرأة ولا تدخل تحت قول النبي صلى الله عليه وسلم : "المسلمون متكافؤ دماؤهم" فلم تقتل الرجل بها وهي لا تكافئه ثم تأخذ نصف الذية ، والعلماء قد أجمعوا أن الذية لا تجتمع مع القصاص ، وأن الذية إذا قبلت حُرِّم الدم وارتفع القصاص ؛ فليس قولك هذا بأصل ولا قياس ، قاله أبو عمر رضي الله عنه . وإذا قتل الحرُّ العبد ، فإن أراد سيّد العبد قتل وأعطى ذية الحر لا قيمة العبد ، وإن شاء استحيا وأخذ قيمة العبد ؛ هذا مذكور عن عليّ والحسن ؛ وقد أنكر ذلك عنهم أيضاً .

التاسعة — وأجمع العلماء على قتل الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل ؛ والجمهور لا يرون الرجوع بشيء . وفرقة ترى الاتباع بفضل الذيات . قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وأبو ثور : وكذلك القصاص بينهما فيما دون النفس . وقال حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة : لا قصاص بينهما فيما دون النفس بالنفس وإنما هو في النفس بالنفس ؛ وهما معجوجان بإلحاق ما دون النفس بالنفس على طريق الأخرى والأولى ، على ما تقدم .

العاشرة — قال ابن العربي : « ولقد بلغت الجهالة بأقوام إلى أن قالوا : يُقتل الحرُّ بعبد نفسه ، ورووا في ذلك حديثاً عن الحسن عن سُمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من قتل عبده قتلناه" وهو حديث ضعيف . ودليلنا قوله تعالى : « وَمَنْ قُتِلَ

مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ^(١) » والوَلَى ها هنا السَّيِّدُ ؛ فكيف يعمل له سلطان على نفسه . وقد اتَّفَقَ الجميع على أن السَّيِّدَ لو قتل عبده خطأ أنه لا تؤخذ منه قيمته لبيت المال ؛ وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً بغلده النبي صلى الله عليه وسلم ونفاه سنةً وعَمَّا سَهِمَهُ من المسلمين ولم يُقَدِّه به .

فإن قيل : فإذا قتل الرجل زوجته لم لم تقولوا : ينصب النكاح شبهة في درء القصاص عن الزوج ، إذ النكاح ضرب من الرِّقِّ ، وقد قال ذلك اللَّيْث بن سعد . قلنا : النكاح ينقذ لها عليه ، كما ينقذ له عليها ؛ بدليل أنه لا يترقَّح اختها ولا أربماً سواها ، وتطالبه في حق الوطء بما يطالبها ، ولكن له عليها فضل القَوَّامة التي جعل الله له عليها بما اتَّفَقَ من ماله ؛ أى بما وجب عليه من صداق ونفقة ؛ فلو أورث شبهة لأورثها في الجانيين .

قلت : هذا الحديث الذي ضَعَفَهُ ابنُ العربي وهو صحيح ، أخرجه النسائي وأبو داود ، وتقيم مَتْنُهُ : ” وَمَنْ جَدَعَهُ جَدَعَاهُ وَمَنْ أَخْصَاهُ أَخْصِيئَاهُ “ . وقال البخاري عن علي بن المديني : سَمِعَ الْحَسَنَ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٍ ؛ وَأَخَذَ هَذَا الْحَدِيثَ . وقال البخاري : وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ ؛ فَلَوْ لَمْ يَصِحَّ الْحَدِيثُ لَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَانِ الْإِمَامَانِ ، وَحَسْبُكَ بَعْدُ ! . وَيُقْتَلُ الْحَرْبُ بَعْدَ نَفْسِهِ . قال النَّخَعِيُّ وَالتَّوْرِيُّ في أحد قوليه وقد قيل : إن الحسن لم يسمع من سَمُرَةَ إلا حديثَ الْعِيقَةِ ؛ والله أعلم . [وَأَخْتَلَفُوا فِي الْقَصَاصِ بَيْنَ الْعَبِيدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ؛ هَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَسَلَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالزُّهْرِيِّ وَقُرَّانَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبُو ثَوْرٍ . وقال الشعبي والنخعي والتَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا قَصَاصَ بَيْنَهُمْ إِلَّا فِي النَّفْسِ . قال ابنُ المنذر : الْأَوَّلُ أَصَحُّ] .

الحادية عشرة – روى الدَّارَقُطْنِيُّ وَأَبُو عِيْسَى الترمذی عن سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ قال : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقَيِّدُ الْأَبَ مِنْ آبَنِهِ ، وَلَا يُقَيِّدُ الْآبَنَ مِنْ آبِيهِ . قال أبو عيسى : « هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُرَّاقَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ ، رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ ، وَالْمُثَنَّى يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٥٤ (٢) ما بين المربعين ساقط من ب ، ج ، ز .

(٣) قرآن (بضم الفاف وتشديد الراء) بن تمام الأسدي ، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة .

الحديث أبو خالد الأحمر عن المجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد رُويَ هذا الحديث عن عمرو بن شعيب مرسلًا ، وهذا الحديث فيه اضطراب ؛ والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأب إذا قتل أبنته لا يُقتل به ، وإذا قُذِفَ لا يُحَدِّثُ . وقال ابن المنذر : اختلف أهل العلم في الرجل يقتل أبنته عمداً ؛ فقالت طائفة : لا قودَ عليه وعليه ديةٌ ؛ وهذا قول الشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي ، وروى ذلك عن عطاء ومجاهد . وقال مالك وآبن نافع وآبن عبد الحكم : يُقتل به . وقال ابن المنذر : وبهذا نقول لظاهر الكتاب والسنة ؛ فإما ظاهر الكتاب فقوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ » ، والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون تكافأ دماؤهم » ولا نعلم خبراً ثابتاً يجب به استثناء الأب من جملة الآية ، وقد رويناه في خبرنا غير ثابتة . وحكى السيكا الطبري عن عثمان البتي أنه يقتل الوالد بولده ؛ للعمومات في القصاص . وروى مثل ذلك من مالك ، ولعلهما لا يقبلان أخبار الآحاد في مقابلة عمومات القرآن .

قلت : لا خلاف في مذهب مالك أنه إذا قتل الرجل أبنته متعمداً مثل أن يضجعه ويذبحه أو يصيره^(١) بما لا مذر له فيه ولا شبهة في آدماء الخطأ ، أنه يُقتل به قولاً واحداً . فإما إن رماه بالسلاح أدباً أو حَقّاً فقتله ، ففيه في المذهب قولان : يُقتل به ، ولا يُقتل به وتُملَظُ الدية ؛ وبه قال جماعة العلماء . ويُقتل الأجنبي بمثل هذا . آبن العربي : « سمعت شيخنا نخر الإسلام الشاشي يقول في النظر : لا يُقتل الأب بآبنته ؛ لأن الأب كان سبب وجوده ، فكيف يكون هو سبب عدمه ؟ وهذا يبطل بما إذا زنى بآبنته فإنه يُرجم ، وكان سبب وجودها وتكون هي سبب عدمه ؛ [ثم أيّ فقه تحت هذا ، ولم لا يكون سبب عدمه إذا عصى الله تعالى في ذلك] . وقد أئروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقاد الوالد^(٢) »

(١) صبر الإنسان وغيره على القتل : أت يحبس ويرى حتى يموت . وفي ١ ، ج : « أو يضربه » .

(٢) أثبتنا كلام آبن العربي هنا كما ورد في كتابه « أحكام القرآن » ، وقد ورد في الأصول بنقص ونحرير

من التسامح . (٣) زيادة عن آبن العربي .

بولده " وهو حديث باطل ، ومتعلقهم أن عمر رضى الله عنه قضى بالدية مغلظة في قاتل
أبنته ولم ينكر أحد من الصحابة عليه ؛ فأخذ سائر الفقهاء رضى الله عنهم المسألة مسجلة^(١) ،
[وقالوا : لا يقتل الوالد بولده] ؛ وأخذها مالك بحكمة مفصلة فقال : إنه لو حذفه بالسيف^(٢)
وهذه حالة محتملة لقصد القتل وعدمه ، وشفقة الأبوة شبهة منتصبة شاهدة بعدم القصد إلى
القتل تُسقط القود ، فإذا أجمعه كشف الغطاء عن قصده فالتحق بأصله . قال ابن المنذر :
وكان مالك والشافعي وأحمد وإسحاق يقولون : إذا قتل الأب قتل به .

الثانية عشرة — وقد استدل الإمام أحمد بن حنبل بهذه الآية على قوله : لا تقتل الجماعة
بالواحد ، قال : لأن الله سبحانه شرط المساواة ولا مساواة بين الجماعة والواحد . وقد قال
تعالى : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ » . والجواب أن المراد بالقصاص
في الآية قتل مَنْ قَتَلَ كائناً من كان ؛ رداً على العرب التي كانت تريد أن تقتل بمن قُتِل من لم
يقتل ، وتقتل في مقابلة الواحد مائة ؛ أفتخاراً وأستظهاراً بالجاه والمقدرة ، فأمر الله سبحانه
بالعدل والمساواة ، وذلك بأن يُقتل مَنْ قَتَلَ ، وقد قتل عمر رضى الله عنه سبعةً برجل بصنعاء^(٣)
وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً . وقُتِل على رضى الله عنه الحرورية
بعبد الله بن خباب ؛ فإنه توقف عن قتالهم حتى يُحدِّثوا ، فلما ذبحوا عبد الله بن خباب كما
تُذبح الشاة ، وأخبر على بذلك قال : الله أكبر ! نادوهم أن أخرجوا إلينا قاتل عبد الله بن
خباب ؛ فقالوا : كلنا قتله ، ثلاث مرات ، فقال على لأصحابه : دونكم القوم ، فما لبث أن
قتلهم على وأصحابه . خرج الحديثين الدارقطني في سننه . وفي الترمذي عن أبي سعيد وأبي هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لو أن أهل السماء وأهل الأرض أشتركوا في دم مؤمن
لا كبَّهم الله في النار " . وقال فيه : حديث غريب . وأيضا فلو علم الجماعة أنهم إذا قتلوا
الواحد لم يقتلوا لتعاون الأعداء على قتل أعدائهم بالاشتراك في قتلهم وبلغوا الأمل من التشنى ،

(١) أى مرسلة مطلقة . (٢) زيادة عن ابن العربي . (٣) الحرورية : طائفة من

الخوارج نسبوا إلى حروراء (موضع قريب من الكوفة) لأن أول مجدهم وتحكيمهم فيها .

ومراعاة هذه القاعدة أولى من مراعاة الألفاظ، والله أعلم . [وقال ابن المنذر: وقال الزهري وحبيب بن أبي ثابت وأبن سيرين : لا يُقتل أثنان بواحد . روي ذلك عن معاذ بن جبل وأبن الزبير وعبد الملك ، قال ابن المنذر : وهذا أصح ، ولا حجة مع من أباح قتل جماعة بواحد . وقد ثبت عن ابن الزبير ما ذكرناه ^(١)] .

الثالثة عشرة — روى الأئمة عن أبي شريح الكعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أَلَا إِنَّكُمْ مَعَشَرٌ خِرَاعَةٌ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هُدَيْلٍ وَإِنِّي عَاقِلُهُ فَمَنْ قَتَلَ لَهُ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ يَقْتُلُوا " ، لفظ أبي داود . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وروى عن أبي شريح الخزاعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَغْنَمَ أَوْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ " . وذهب إلى هذا بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق .

الرابعة عشرة — اختلف أهل العلم في أخذ الدية من قاتل العمد، فقالت طائفة : وليُّ المقتول بالخيار إن شاء أقتص وإن شاء أخذ الدية وإن لم يرض القاتل . يروى هذا عن سعيد ابن المسبب وعطاء والحسن ، ورواه أشهب عن مالك ، وبه قال الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وحجتهم حديث أبي شريح وما كان في معناه ، وهو نص في موضع الخلاف ، وأيضا من طريق النظر فإنما لزمته الدية بغير رضا ، لأن فرضا عليه إحياء نفسه ، وقد قال الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » . وقوله : « قَتَلَ عُنَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ » أي ترك له دمه ، في أحد التأويلات ، ورضى منه بالدية « فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ » أي فعل صاحب الدم أتباع بالمعروف في المطالبة بالدية ، وعلى القاتل أداء إليه بإحسان ، أي من غير معاملة وتأخير عن الوقت (ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ) أي أن من كان قبلنا لم يفرض الله عليهم غير النفس بالنفس ، فتفضل الله على هذه الأمة بالدية إذا رضى بها ولي الدم ؛ على ما يأتي بيانه . وقال

(١) ما بين المربعين ساقط من ب ، ج ، ز . (٢) أبو شريح الخزامي : هو أبو شريح الكعبي ، واختلف

في اسمه ، والمشهور أنه خويلد بن عمرو بن صفير ، أسلم يوم الفتح . (٣) راجع ج ٥ ص ١٥٦

آخرون : ليس لولى المقتول إلا القصاص ، ولا يأخذ الذية إلا إذا رضى القاتل ؛ رواه ابن القاسم عن مالك وهو المشهور عنه ، وبه قال الثورى والكوفيون . واحتجوا بحديث أنس في قصة الربيع حين كسرت ثيبة المرأة ؛ رواه الأئمة قالوا : فلما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص وقال : " القصاص كتاب الله ، القصاص كتاب الله " ولم يغير المحبى عليه بين القصاص والذية ثبت بذلك أن الذى يجب بكتاب الله وسنة رسوله في العمد هو القصاص ، والأول أصح ؛ لحديث أبى شريح المذكور . وروى الربيع عن الشافعى قال : أخبرنى أبو حنيفة ابن سيمك بن الفضل الشهابى قال : وحدثنى ابن أبى ذئب عن المعمرى عن أبى شريح الكعبى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح : " مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِنْ أَحَبَّ أَخَذَ الْعَقْلَ وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوْدُ " . فقال أبو حنيفة : فقلت لأبى ذئب : أنت الذى أخذته يا أبا الحارث ! ف ضرب صدرى وصاح على صياحا كثيرا ونال منى وقال : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول : تأخذ به ! نعم أخذ به ، وذلك الفرض على وعلى من سمعه ، إن الله عز وجل ثأؤه آختر أمدا صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه ، وآختر لهم ما آختره له وعلى لسانه ؛ فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داهرين ، لا يخرج لمسلم من ذلك ؛ قال : وما سكت عنى حتى تمت أن يسكت .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ اختلف العلماء في تأويل « مَنْ » و « عَفَى » على ثلاث نحس :

أحدها - أن « مَنْ » يراد بها القاتل ، و « عَفَى » تتضمن عافيا ؛ هو لولى الدم ، والأخ هو المقتول ، و « شَيْءٌ » هو الدم الذى يُعْفَى عنه ويرجع إلى أخذ الذية ؛ هذا قول ابن عباس وقتادة ومجاهد وجماعة من العلماء . والعفو في هذا القول على بابه الذى هو الترك . والمعنى : أن القاتل إذا عفا عنه لولى المقتول عن دم مقتوله وأسقط القصاص فإنه يأخذ الذية وينبع بالمعروف ، ويؤدى إليه القاتل بإحسان .

(١) الربيع (بضم الراء) وضع الموحدة وتشديد المثناة المكسورة بعدها عن مهلة (وهي عمدة أسرن مالك .

الثاني - وهو قول مالك أن « مَنْ » يراد به الولي « وَعُفِيَ » يُتْرَ، لا على بابها في العفو، والأخ يراد به القاتل، و« شئ » هو الذية، أي أن الولي إذا جنع إلى العفو عن القصاص على أخذ الذية فإن القاتل غير بين أن يعطيها أو يسلم نفسه؛ فترد تُتْرَ ومرة لا تيسر. وغير مالك يقول: إذا رضى الأولياء بالذية فلا خيار للقاتل بل تلزمه. وقد روى عن مالك هذا القول، ورتبه كثير من أصحابه. وقال أبو حنيفة: إن معنى « عُفِيَ » بُدِلَ، والعفو في اللغة: البذل؛ ولهذا قال الله تعالى: « خُذِ الْعَفْوَ ^(١) » أي ماسهل. وقال أبو الأسود الدؤلي:

• خُذِ الْعَفْوَ مَنِّي تَسْتَدِي مَوْذَقِي •

[وقال صلى الله عليه وسلم: «أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله» يعني شهد الله على عباده. فكانه قال: مَنْ بُدِلَ له شيء من الذية فليقبل وليتبع بالمعروف. وقال قوم: ولْيُوْذِ إليه القاتل بإحسان؛ فندبه تعالى إلى أخذ المال إذا سهل ذلك من جهة القاتل، وأخبر أنه تخفيف منه ورحمة؛ كما قال ذلك عقب ذكر القصاص في سورة «المائدة» «فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» ^(٢) فندب إلى رحمة العفو والصدقة، وكذلك ندب فيما ذكر في هذه الآية إلى قبول الذية إذا بذلها الجاني بإعطاء الذية، ثم أمر الولي باتباع وأمر الجاني بالأداء بالإحسان].

وقد قال قوم: إن هذه الألفاظ في المعينين الذين نزلت فيهم الآية كلها وتساقطوا الذيات فيما بينهم مقاصصة. ومعنى الآية: فمن فضل له من الطائفتين على الأخرى شيء من تلك الذيات؛ ويكون «عُفِيَ» بمعنى فضل.

[روى سفيان بن حسين بن شعبة عن الشعبي قال: كان بين حيتين من العرب قتال؛ فقتل من هؤلاء وهؤلاء. وقال أحد الحيتين: لا نرضى حتى يقتل بالمرأة الرجل وبالرجل المرأة؛ فأرتموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال عليه السلام: «القتل سواء» فأصطلحوا على الذيات، ففضل أحد الحيتين على الآخر؛ فهو قوله: «كُتِبَ» إلى قوله: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ» يعني فمن فضل له على أخيه فضل فليؤذه بالمعروف؛ فأخبر الشعبي عن السبب في نزول الآية، وذكر سفيان العفو هنا الفضل؛ وهو معنى يحتمله اللفظ.]

(١) راجع ج ٧ ص ٣٤٤ (٢) ما بين المربعين في ح، وساقط من سائر النسخ. (٣) ج ٦ ص ٢٠٨

وتأويل خامس ^(١) — وهو قول علي رضي الله عنه والحسن في الفضل بين دية الرجل والمرأة والحز والعبد ، أى من كان له ذلك الفضل فأتباع بالمعروف ؛ و « عُنِيَ » في هذا الموضع أيضا بمعنى فُضِّل .

السادسة عشرة — هذه الآية حُصَّ من الله تعالى على حسن الاقتضاء من الطالب ، وحسن القضاء من المؤدى ؛ وهل ذلك على الوجوب أو الندب . فقراءة الرفع تدل على الوجوب ؛ لأن المعنى فعليه اتباع بالمعروف . قال النحاس : « قَنَّ عُنِيَ لَهُ » شرط والجواب « فأتباع » وهو رفع بالابتداء ، والتقدير فعليه اتباع بالمعروف . ويجوز في غير القرآن « فأتباعاً ، وأداءً » يجعلهما مصدرين . قال ابن عطية : وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة « فأتباعاً » بالنصب . والرفع سبيل للواجبات ؛ كقوله تعالى : « فَأَمَّا سَاءُ بِمَعْرُوفٍ ^(٢) » . وأما المندوب إليه فيأتى منصوباً ؛ كقوله : « فَضْرَبَ الرَّقَابِ ^(٣) » .

السابعة عشرة — قوله تعالى : (ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ) لأن أهل التوراة كان لهم القتل ولم يكن لهم غير ذلك ، وأهل الإنجيل كان لهم العفو ولم يكن لهم قود ولا دية ؛ فجعل الله تعالى ذلك تخفيفاً لهذه الأمة ؛ فمن شاء قتل ، ومن شاء أخذ الدية ، ومن شاء عفا . قوله تعالى : (فَمَنْ أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ) شرط وجوابه ؛ أى قتل بعد أخذ الدية وسقوط [الدم] قاتل وليه . (فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) قال الحسن : كان الرجل في الجاهلية إذا قتل قتيلاً فز إلى قومه فيجىء قومه فيصالحون بالدية فيقول ولي المقتول : إني أقبل الدية ؛ حتى يأمن القاتل ويخرج ، فيقتله ثم يرى إليهم بالدية .

وآختلف العلماء فيمن قتل بعد أخذ الدية ؛ فقال جماعة من العلماء منهم مالك والشافعي : هو كمن قتل ابتداءً ، إن شاء الولي قتله وإن شاء عفا عنه وعذابه في الآخرة . وقال قتادة وعكرمة والسدي وغيرهم : عذابه أن يُقتل اللَّبَنَةُ ، ولا يمكن الحاكم الولي من العفو . وروى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا أَعْنَى ^(٥) مِنْ قَتْلِ بَعْدَ أَخْذِ

(١) يلاحظ أن المؤلف رحمه الله لم يذكر التأويل الثالث والرابع . (٢) راجع ج ٣ ص ١٢٧

(٣) راجع ج ١٦ ص ٢٢٥ (٤) زيادة يقتضها السياق . (٥) أعنى : من عفا الشيء .

إذا كثرت زادات وهذا دما عليه ؛ أى لا كثرت ماله ولا استغنى .

الذية “ . وقال الحسن : عذابه أن يردّ الذية فقط ويبقى إثمه إلى عذاب الآخرة . وقال عمر بن عبد العزيز : أمره إلى الإمام يصنع فيه ما يرى . وفي سنن الدارقطني عن أبي شريح الخزازي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : “ من أصيب بدم أو خبل — والنخيل عرج — فهو بالخيار بين إحدى ثلاث فإن أراد الراحة فخذوا على يديه بين أن يقتص أو يعفو أو يأخذ العقل فإن قيل شيئاً من ذلك ثم عدا بعد ذلك فله النار خالداً فيها مخلداً “ .

قوله تعالى : وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٨﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ هذا من الكلام البالغ الوجيز كما تقدم . ومعناه : لا يقتل بعضكم بعضاً ؛ رواه سفيان عن السدي عن أبي مالك . والمعنى : أن القصاص إذا أقيم وتحقق الحكم فيه أزدجر من يريد قتل آخر ، مخافة أن يقتص منه حياً بذلك نمأ . وكانت العرب إذا قتل الرجل الآخر حمي قبيلاهما وتقاتلوا ، وكان ذلك داعياً إلى قتل العدد الكثير ؛ فلما شرع الله القصاص قنع الكل به وتركوا الاقتال ؛ فلهم في ذلك حياة .

الثانية — أتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من أحد حقه دون السلطان ، وليس للناس أن يقتص بعضهم من بعض ؛ وإنما ذلك للسلطان أو من نصبه السلطان لذلك ؛ ولهذا جعل الله السلطان ليقبض أيدي الناس بعضهم عن بعض .

الثالثة — وأجمع العلماء على أن على السلطان أن يقتص من نفسه إن تعدى على أحد من رعيته ، إذ هو واحد منهم ؛ وإتمامه مزية النظر لهم كالوصي والوكيل ، وذلك لا يمنع القصاص ، وليس بينهم وبين العامة فرق في أحكام الله عز وجل ؛ لقوله جل ذكره : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ » ، وثبت عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل شكاً إليه أن عاملاً قطع يده : لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه . وروى النسائي عن أبي سعيد الخدري

قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شيئا إذا كتب عليه رجل ، فطلعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرجون كان معه ، فصاح الرجل ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « [تعال] فاستقد » . قال : بل عفوت يا رسول الله . وروى أبو داود الطيالسي عن أبي فراس قال : خطب عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : ألا من ظلمه أميره فليرفع ذلك إلى أقبده منه . فقام عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين ، لئن أذنب رجل منا رجلا من أهل رعيته لتقصته منه ؟ قال : كيف لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه ! . ولفظ أبي داود السجستاني عنه قال : خطبنا عمر بن الخطاب فقال : إني لم أبعث عمالي ليضربوا آبشاركم ولا يأخذوا أموالكم ؛ فمن فعل ذلك به فليرفعه إلى أقصه منه . وذكر الحديث بمعناه .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ^(١) تقدم معناه . والمراد هنا « تتقون » القتل فتسلمون من القصاص ، ثم يكون ذلك داعية لأنواع التقوى في غير ذلك ؛ فإن الله يثيب بالطاعة على الطاعة . وقرأ أبو الجوزاء أوس بن عبد الله الربيعي « ولكم في القصص حياة » . قال النحاس : قراءة أبي الجوزاء شاذة . قال غيره : يحتمل أن يكون مصدرا كالقصاص . وقيل : أراد بالقصص القرآن ؛ أى لكم في كتاب الله الذى شرع فيه القصص حياة ؛ أى نجاة .

قوله تعالى : كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾
فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) هذه آية الوصية ، وليس في القرآن ذكر للوصية إلا في هذه الآية ، [وفي « النساء » : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ » ^(٣) وفي « المائدة » : « حِينَ الْوَصِيَّةِ » ^(٤) . والتي في البقرة أنها وأكملها] ونزلت قبل نزول الفرائض والموارث ؛ على ما يأتي

(١) يراجع ج ١ ص ٢٢٦ وما بعدها ، طبعة ثانية . (٢) ما بين المربعين ساقط في ب ، ج ، ز .

(٣) يراجع ج ٥ ص ٧٣ . (٤) يراجع ج ٦ ص ٣٤٨ .

بيانه . وفي الكلام تقدير واو العطف ؛ أى وكتب عليكم ، فلما طال الكلام أسقطت الواو . ومثله في بعض الأقوال : « لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى »^(١) أى والذي ؛ حذف . وقيل : لما ذكر أن لولى الدم أن يقتص ؛ فهذا الذى أشرف على أن يقتص منه وهو سبب الموت فكأنما حضره الموت ، فهذا أو ان الوصية ؛ فالآية مرتبطة بما قبلها ومتصلة بها فلذلك سقطت واو العطف . و « كُتِبَ » معناه فُرض وأُثبت ؛ كما تقدم . وحضور الموت : أسبابه ، ومتى حضر السبب كُتِبَ به العرب عن المسبب ؛ قال شاعرهم :

يا أيها الراكب المزرى مطيته . سائل بنى أسد ما هذه الصوت^(٢)

وقل لم بادروا بالعذر واتمسوا * قولاً يبرئكم إني أنا الموت

وقال عنتره :

وإن الموت طوح يدي إذا ما * وصلت بنانها بالهندوان

وقال جرير في مهاجاة الفرزدق :

أنا الموت الذى حدثت عنه * فليس لها رب مئى نجاء

الثانية — إن قيل : لم قال « كُتِبَ » ولم يقل كُتِبَتْ ، والوصية مؤنثة ؟ قيل له : إنما ذلك لأنه أراد بالوصية الإيصاء . وقيل : لأنه تخلل فاصل ؛ فكان الفاصل كالعوض من تاء التأنيث ؛ تقول العرب : حضر القاضى اليوم امرأة . وقد حكى سيبويه : قام امرأة . ولكن حُسن ذلك إنما هو مع طول الحائل .

الثالثة — قوله تعالى : (إِنْ تَرَكَ خَيْرًا) « إن » شرط ، وفي جوابه لأبى الحسن الأخفش قولان ؛ قال الأخفش : التقدير فالوصية ، ثم حذفت الفاء ؛ كما قال الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَسْكُرْهَا * وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

والجواب الآخر : أن الماضى يجوز أن يكون جوابه قبله وبعده ؛ فيكون التقدير الوصية للوالدين والأقربين إن ترك خيرا . فإن قدرت الفاء فالوصية رفع بالابتداء ، وإن لم تقدّر

(١) راجع ٢٠ ص ٨٦ . (٢) راجع ص ٢٤٤ من هذا الجزء .

(٣) الصوت مذكر ، وإنما أنت ها هنا لأنه أراد به الضوضاء . والجلبة ، على معنى الصبغة . (من اللسان) .

الفاء جاز أن ترفعها بالابتداء ، وأن ترفعها على ما لم يُسمَّ فاعله ؛ أى كتب عليكم الوصية . ولا يصح عند جمهور النحاة أن تعمل « الوصية » في « إذا » لأنها في حكم الصلة للصدر الذى هو الوصية وقد تقدمت ، فلا يجوز أن تعمل فيها متقدمة . ويجوز أن يكون العامل في « إذا » : « كُتِبَ » والمعنى : توجه بإيجاب الله إليكم ومقتضى كتابه إذا حضر ؛ فعبّر عن توجه الإيجاب بكتب ليتنظم إلى هذا المعنى أنه مكتوب في الأزل . ويجوز أن يكون العامل في « إذا » الإيصاء يكون مقدرًا دلّ على الوصية ، المعنى : كتب عليكم الإيصاء إذا .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ خَيْرًا ﴾ الخير هنا المال من غير خلاف ، واختلفوا في مقداره ؛ فقيل : المال الكثير ؛ روى ذلك عن علي وعائشة وآبن عباس وقالوا في سبعمائة دينار إنه قليل . قتادة عن الحسن : الخير ألف دينار فما فوقها . الشعبي : ما بين خمسمائة دينار إلى ألف . والوصية عبارة عن كل شيء يؤمر بفعله ويعهد به في الحياة وبعد الموت . وخصصها العرف بما يهد بفعله وتنفيذه بعد الموت ، والجمع وصايا كالتقضايا جمع قضية . والوصى يكون الموصى والموصى إليه ؛ وأصله من وصى غفقا . وتوآصى التبت توآصيا إذا اتصل . وأرض واصمة : متصلة النبات . وأوصيت له بشيء وأوصيت إليه إذا جعلته وصيك . والأسم الوصاية والوصاية (بالكسر والفتح) . وأوصيته ووصيته أيضا توصية بمعنى ؛ والأسم الوصاة . وتوآصى القوم أوصى بعضهم بعضا . وفي الحديث : " آستوصوا بالنساء خيرا فإنهن عوان^(١) عندكم " . ووصيت الشيء بكذا إذا وصلته به .

الخامسة - اختلف العلماء في وجوب الوصية على من خلف مالا ، بعد إجماعهم على أنها واجبة على من قبله ودائع وعليه ديون . وأكثر العلماء على أن الوصية غير واجبة على من ليس قبله شيء من ذلك ، وهو قول مالك والشافعي والثوري ، مومرا كان الموصى أو فقيرا . وقالت طائفة : الوصية واجبة على ظاهر القرآن ؛ قاله الزهري وأبو حنبل ؛ قليلا كان المال أو كثيرا . وقال أبو ثور : ليست الوصية واجبة إلا على رجل عليه دين أو عنده مال

(١) عوان (جمع غانية) : وهي الأسيرة . يقول : إنما هن عندكم بمنزلة الأمرى .

لقوم ؛ فواجب عليه أن يكتب وصيته ويخبر بما عليه . فأما من لا دين عليه ولا وديعة عنده فليست بواجبة عليه إلا أن يشاء . قال ابن المنذر : وهذا حسن ؛ لأن الله فرض أداء الأمانات إلى أهلها ؛ ومن لاحق عليه ولا أمانة قبيله فليس واجب عليه أن يوصى . احتج الأولون بما رواه الأئمة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده “ وفي رواية ” يبيت ثلاث ليل “ وفيها قال عبد الله بن عمر : ما مرت علي ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك إلا وعندي وصيتي . احتج من لم يوجبها بأن قال : لو كانت واجبة لم يجعلها إلى إرادة الموصي ، ولكن ذلك لازماً على كل حال ، ثم لو سلم أن ظاهره الوجوب فالقول بالموجب يرذو ؛ وذلك فيمن كانت عليه حقوق للناس يخاف ضياعها عليهم ؛ كما قال أبو ثور . وكذلك إن كانت له حقوق عند الناس يخاف تلفها على الورثة ؛ فهذا يجب عليه الوصية ولا يختلف فيه .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُم » وكُتِبَ بمعنى فرض ؛ فدل على وجوب الوصية . قيل لهم : قد تقدم الجواب عنه في الآية قبل ، والمعنى : إذا أردتم الوصية ؛ والله أعلم . وقال النخعي : مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص ، وقد أوصى أبو بكر ، فإن أوصى فحسن ، وإن لم يوص فلا شيء عليه .

السادسة — لم يبين الله تعالى في كتابه مقدار ما يوصى به من المال ، وإنما قال : « إِنْ تَرَكَ خَيْرًا » والخير المال ؛ كقوله : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ » ، « وَإِنَّهُ لَحُبُّ الْخَيْرِ » ^(٢) . فاختلف العلماء في مقدار ذلك ؛ فروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أوصى بالخمس . وقال علي رضي الله عنه من غنائم المسلمين بالخمس . وقال معمر بن قتادة : أوصى عمر بالربع . وذكره البخاري عن ابن عباس . وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال : لأن أوصى بالخمس أحب إلي من أن أوصى بالربع ، ولأن أوصى بالربع أحب إلي من أوصى بالثلث .

وآختر جماعة لمن ماله قليل وله ورثة ترك الوصية ؛ روى ذلك عن علي وابن عباس وعائشة رضوان الله عليهم أجمعين . روى ابن أبي شيبة من حديث ابن أبي مليكة عن

مأشئة قال لها : إني أريد أن أوصي ، قالت : وكم مالك ؟ قال : ثلاثة آلاف . قالت : فكم عيالك ؟ قال أربعة . قالت : إن الله تعالى يقول : « إِنْ تَرَكَ خَيْرًا » وهذا شيء يسير فدمه لعيالك فإنه أفضل لك .

السابعة — ذهب الجمهور من العلماء إلى أنه لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث إلا أبا حنيفة وأصحابه فإنهم قالوا : إن لم يترك الموصي ورثة جاز له أن يوصي بماله كله . وقالوا : إن الاكتصار على الثلث في الوصية إنما كان من أجل أن يدع ورثته أغنياء ، لقوله عليه السلام : « إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتِكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ » الحديث ، رواه الأئمة . ومن لا وارث له فليس ممن غني بالحديث ؛ روى هذا القول عن ابن عباس ، وبه قال أبو عبيدة ومسروق ، وإليه ذهب إصحاق ومالك في أحد قوليه ، وروى عن علي . وسبب الخلاف مع ما ذكرنا ، الخلاف في بيت المال هل هو وارث أو حافظ لما يُعمل فيه ؟ قولان .

الثامنة — أجمع العلماء على أن من مات وله ورثة فليس له أن يوصي بجميع ماله . وروى عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال حين حضرته الوفاة لأبنته عبد الله : إني قد أردت أن أوصي ؛ فقال له : أوص ومالك في مالي ؛ فذما كاتباً فأمل ؛ فقال عبد الله : فقلت له ما أراك إلا وقد أتيت علي مالي ومالك ، ولو دعوت إخوتي فأستحللتهم .

التاسعة — وأجمعوا أن للإنسان أن يغير وصيته ويرجع فيما شاء منها ؛ إلا أنهم اختلفوا من ذلك في المدبر ؛ فقال مالك رحمه الله : الأمر المجمع عليه عندنا أن الموصي إذا أوصى في صحته أو مرضه بوصية فيها عتاقة رقيق من رقيقه أو غير ذلك فإنه يغير من ذلك ما بدا له ويصنع من ذلك ما شاء حتى يموت ، وإن أحب أن يطرح تلك الوصية ويسقطها فعل ، إلا أن يدبر فإن دبر مملوكا فلا سبيل له إلى تغيير مادبر ؛ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما حق أمرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » . قال أبو الفرج المالكي : المدبر في القياس كالمعتق إلى شهر ؛ لأنه أجل آت

لا محالة . وأجمعوا ألا يرجع في اليمين بالعتق والعتق إلى أجل فكذلك المدبر ؛ وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : هو وصية ؛ لإجماعهم أنه في الثلث كسائر الوصايا . وفي إجازتهم وطء المدبرة ما ينقض قياسهم المدبر على العتق إلى أجل ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم باع مدبرة ، وأن عائشة دبرت جارية لها ثم باعها ، وهو قول جماعة من التابعين . وقالت طائفة : يغير الرجل من وصيته ما شاء إلا العتاقة . وكذلك قال الشعبي وآبن سيرين وآبن شُبْرمة والنخعي ، وهو قول سفيان الثوري .

العاشرة — وأختلفوا في الرجل يقول لعبد : أنت حرُّ بعد موتي ، وأراد الوصية ؛ فله الرجوع عند مالك في ذلك . وإن قال : فلان مدبرٌ بعد موتي ؛ لم يكن له الرجوع فيه . وإن أراد التدبير بقوله الأول لم يرجع أيضا عند أكثر أصحاب مالك . وأما الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور فكل هذا عندهم وصية ؛ لأنه في الثلث ، وكل ما كان في الثلث فهو وصية ؛ إلا أن الشافعي قال : لا يكون الرجوع في المدبر إلا بأن يخرج عن ملكه ببيع أو هبة . وليس قوله : « قد رجعت » وجوبا ؛ وإن لم يخرج المدبر عن ملكه حتى يموت فإنه يعتق بموته . وقال في القديم : يرجع في المدبر كما يرجع في الوصية . واختاره المزني قياساً على إجماعهم على الرجوع فيمن أوصى بعتقه . وقال أبو ثور : إذا قال قد رجعت في مدبري فقد بطل التدبير ، فإن مات لم يعتق . وأختلف آبن القاسم وأشهب فيمن قال : عبدى حرُّ بعد موتي ؛ ولم يرد الوصية ولا التدبير ؛ فقال آبن القاسم : هو وصية . وقال أشهب : هو مدبر وإن لم يرد الوصية .

الحادية عشرة — اختلف العلماء في هذه الآية هل هي منسوخة أو مُحْكَمَةٌ ؛ فقيل :

هي محكمة ، ظاهرها العموم ومعناها المخصوص في الوالدين اللذين لا يرثان كالكافرين والعبدان وفي القرابة غير الورثة ؛ قاله الضحاك وطاوس والحسن ، واختاره الطبري . وعن الزهري أن الوصية واجبة فيما قلَّ أو أكثر . وقال آبن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الوصية للوالدين اللذين لا يرثان والأقرباء اللذين لا يرثون جائزة . وقال آبن عباس والحسن أيضا وقتادة : الآية عامة . وتقرر الحكم بها برهنة من الدهر ، ونسخ منها كل من كان يرث بآية

الفرائض . وقد قيل : إن آية الفرائض لم تستقل بنسخها بل بضميمة أخرى ، وهي قوله عليه السلام : « إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » . رواه أبو أمامة ، أخرجه الترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح . فنسخ الآية إنما كان بالسنة الثابتة لا بالإرث ، على الصحيح من أقوال العلماء . ولولا هذا الحديث لأمكن الجمع بين الآيتين بأن يأخذوا المال عن المورث بالوصية ، والميراث إن لم يوص ، أو ما بقى بعد الوصية ؛ لكن منع من ذلك هذا الحديث والإجماع . والشافعى وأبو الفرج وإن كانا منعنا من نسخ الكتاب بالسنة فالصحيح جوازه بدليل أن الكل حكم الله تبارك وتعالى ومن عنده وإن اختلفت في الأسماء ، وقد تقدم هذا المعنى ^(١) . ونحن وإن كان هذا الخبر بلغنا آحاداً لكن قد انضم إليه إجماع المسلمين أنه لا تجوز وصية لوارث . فقد ظهر أن وجوب الوصية للأقربين للوارثين منسوخ بالسنة وأنها مستند المجمعين . والله أعلم .

وقال ابن عباس والحسن : نسخت الوصية للوالدين بالفرض في سورة « النساء » وثبتت للأقربين الذين لا يرتون ، وهو مذهب الشافعى وأكثر المالكيين وجماعة من أهل العلم . وفى البخارى عن ابن عباس قال : كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين ؛ فنسخ من ذلك ما أحب ، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن والربع ، وللزوجة الشطر والربع .

وقال ابن عمر وابن عباس وابن زيد : الآية كلها منسوخة ، وبقيت الوصية ندباً ، ونحو هذا قول مالك رحمه الله ، وذكره النحاس عن الشعبي والنخعي . وقال الربيع بن خثيم ^(٢) : لا وصية . قال عمرو بن ثابت : قلت للربيع بن خثيم أوص لى بمصحفك ؛ فنظر إلى ولده وقرأ « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » ^(٣) . ونحو هذا صنع ابن عمر رضى الله عنه .

(١) راجع ٦٥ من هذا الجزء . (٢) خثيم : بضم أوله وفتح المثلثة ، كذا في التقريب . وفي الخلاصة بفتح المعجمة والمثلثة بينهما مخانة ساكنة . (٣) راجع ج ٨ ص ٥٨ .

الثانية عشرة - قوله تعالى : (وَالْأَقْرَبِينَ) الأقربون جمع أقرب . قال قوم : الوصية للأقربين أولى من الأجانب ؛ لنص الله تعالى عليهم ؛ حتى قال الضحاك : إن أوصى لغير قرابته فقد ختم عمله بمصيبة . وروى عن ابن عمر ^(١) أنه أوصى لأمهات أولاده لكل واحدة بأربعة آلاف . وروى أن عائشة وصّت لمولاة لها بأثاث البيت . وروى عن سالم ابن عبد الله بمثل ذلك . وقال الحسن : إن أوصى لغير الأقربين ردت الوصية للأقربين ؛ فإن كانت لأجنبي فمهم ، ولا تجوز لغيرهم مع تركهم . وقال الناس حين مات أبو العالية : عجبا له ! اعتقته امرأة من رباح وأوصى بماله لبنى هاشم . وقال الشعبي : لم يكن له ذلك ولا كرامة . وقال طاووس : إذا أوصى لغير قرابته ردت الوصية إلى قرابته ونقض فعله ؛ وقاله جابر بن زيد ، وقد روى مثل هذا عن الحسن أيضا ، وبه قال إسماعيل بن راهوييه . وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والأوزاعي وأحمد بن حنبل : من أوصى لغير قرابته وترك قرابته محتاجين فبئسا صنع ! وفعله مع ذلك جائز ماض لكل من أوصى له من غنى وفقر ، قريب وبعيد ، مسلم وكافر . وهو معنى ما روى عن ابن عمر وعائشة ، وهو قول ابن عمر وابن عباس .

قلت : القول الأول أحسن ، وأما أبو العالية رضى الله عنه فلعله نظر إلى أن بنى هاشم أولى من معتقته لصحبته ابن عباس وتعليمه إياه وإلحاقه بدرجة العلماء في الدنيا والأخرى . وهذه الأبوة وإن كانت معنوية فهي الحقيقية ، ومعتقته غايتها أن ألحقته بالأحرار في الدنيا ؛ فحسبها نواب عتقها ؛ والله أعلم .

الثالثة عشرة - ذهب الجمهور من العلماء إلى أن المريض يُحجر عليه في ماله ؛ وشذّ أهل الظاهر فقالوا : لا يُحجر عليه وهو كالصحيح ؛ والحديث والمعنى يردّ عليهم . قال سعد : عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من وجع أشفيت منه على الموت ^(٢) فقلت يا رسول الله ، بلغ بي ما ترى من الوجع ، وأنا ذو مال ولا يرثني إلا بنت واحدة ،

(١) في ب ، ج : « عن عمر » . والمعروف أن سيدنا عمر مات مدينا .

(٢) رباح (كتاب) : قبلة . (٣) أشفى على الشيء : أشفى .

أَفَاتَصَدَّقَ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: "لَا"؛ قُلْتُ: أَفَاتَصَدَّقَ بِسَطْرِهِ؟ قَالَ: "لَا، الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ إِنِّي تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ" الْحَدِيثُ .

وَمَنْعَ أَهْلِ الظَّاهِرِ أَيْضًا الْوَصِيَّةُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ وَإِنْ أَجَازَهَا الْوَرِثَةُ . وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكَافَّةُ إِذَا أَجَازَهَا الْوَرِثَةُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ إِنَّمَا مَنَعَ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِزِيَادَةِ عَلَى الثُّلُثِ لِحَقِّ الْوَارِثِ؛ فَإِذَا أَسْقَطَ الْوَرِثَةُ حَقَّهُمْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا صَحِيحًا، وَكَانَ كَالْهَبَةِ مِنْ عِنْدِهِمْ . وَرَوَى الذَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ" . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ تُجِيزَ الْوَرِثَةُ" .

الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ - وَاخْتَلَفُوا فِي رَجُوعِ الْمُحْيِزِينَ لِلْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي بَعْدَ وَفَاتِهِ؛ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: ذَلِكَ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ لَهُمُ الرُّجُوعُ فِيهِ . هَذَا قَوْلُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَطَاوُسٍ وَالْحَسَنِ وَأَبْنِ سِيرِينَ وَأَبْنِ أَبِي لَيْلَى وَالزَّهْرِيُّ وَرَبِيعَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَهُمُ الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ إِنْ أَحْبَبُوا . هَذَا قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ وَشُرَيْحٍ وَالْحَكَمُ وَطَاوُسٌ وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ؛ وَآخِثَارُهُ أَبُو الْمُنْذِرِ . وَفَرَّقَ مَالِكٌ فَقَالَ: إِذَا أَذْنَوْا فِي صَحَّتْ فَلَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا، وَإِنْ أَذْنَوْا لَهُ فِي مَرَضِهِ حِينَ يُحْبَجُّ عَنْ مَالِهِ فَذَلِكَ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ؛ وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . أَحْتَجُّ أَهْلَ الْمَقَالَةِ الْأُولَى بِأَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْ أَجْلِ الْوَرِثَةِ؛ فَإِذَا أَجَازَهُ جَازَ . وَقَدْ اتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا أَوْصَى بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةٍ لِأَجْنَبِي جَازَ بِإِجَازَتِهِمْ؛ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا . وَأَحْتَجُّ أَهْلَ الْقَوْلِ الثَّانِي بِأَنَّهُمْ أَجَازُوا شَيْئًا لَمْ يَمْلِكُوهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ الْمَالُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَقَدْ يَمُوتُ الْوَارِثُ الْمُسْتَأْذِنُ قَبْلَهُ وَلَا يَكُونُ وَارِثًا وَقَدْ يَرِثُهُ غَيْرُهُ؛ فَقَدْ أَجَازَ مِنْ لَحَقٍ لَهُ فِيهِ فَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ . وَأَحْتَجُّ مَالِكًا بِأَنَّهُ قَالَ: إِنْ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ صَحِيحًا فَهُوَ أَحَقُّ بِمَالِهِ كُلِّهِ يَصْنَعُ فِيهِ مَا شَاءَ؛ فَإِذَا أَذْنَوْا لَهُ فِي صَحَّتْ فَقَدْ تَرَكَوا شَيْئًا لَمْ يَحِبِّ لَهُمْ، وَإِذَا أَذْنَوْا لَهُ فِي مَرَضِهِ فَقَدْ تَرَكَوا مَا وَجِبَ لَهُمْ مِنَ الْحَقِّ؛ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا فِيهِ إِذَا كَانَ قَدْ أَنْفَذَهُ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ .

الْحَامِسَةُ عَشْرَةَ - فَإِنْ لَمْ يُنْفِذِ الْمَرِيضُ ذَلِكَ كَانَ لِلْوَارِثِ الرُّجُوعُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَفُتْ بِالتَّنْفِيزِ؛ قَالَ الْأَبْهَرِيُّ . وَذَكَرَ أَبُو الْمُنْذِرِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهَ أَنَّ قَوْلَ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

أشبه بالسنة من غيره . قال ابن المنذر : وأتفق قول مالك والنورى والكوفيين والشافعى وأبى نور أنهم إذا أجازوا ذلك بعد وفاته لزمهم .

السادسة عشرة — وأختلفوا فى الرجل يوصى لبعض ورثته بمال ، ويقول فى وصيته : إن أجازها الورثة فهى له ، وإن لم يميزوه فهو فى سبيل الله ؛ فلم يميزوه . فقال مالك : إن لم تُميز الورثة ذلك رجع إليهم . وفى قول الشافعى وأبى حنيفة ومعمّر صاحب عبد الرزاق يمضى فى سبيل الله .

السابعة عشرة — لا خلاف فى وصية البالغ العاقل غير المحجور عليه ، وأختلف فى غيره ؛ فقال مالك : الأمر المجمع عليه عندنا أن الضعيف فى عقله والستفیه والمصاب الذى يُفنى أحياناً تجوز وصاياهم إذا كان منهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به . وكذلك الصبي الصغير إذا كان يعقل ما أوصى به ولم يأت بمنكر من القول فوصيته جائزة ماضية . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا تجوز وصية الصبي . وقال المزنى : وهو قياس قول الشافعى ، ولم أجد للشافعى فى ذلك شيئاً ذكره ونص عليه . وأختلف أصحابه على قولين : أحدهما كقول مالك ، والثانى كقول أبى حنيفة . ومجتهم أنه لا يجوز طلاقه ولا عتاقه ولا يقتص منه فى جناية ولا يحد فى قذف ؛ فليس كالبالغ المحجور عليه ، فكذلك وصيته . قال أبو عمر : قد أتفق هؤلاء على أن وصية البالغ المحجور عليه جائزة . ومعلوم أن من يعقل من الصبيان ما يوصى به فخاله حال المحجور عليه فى ماله ؛ وعلة الحجر تنذير المال وإتلافه ، وتلك علة مرفعة عنه بالموت ، وهو بالمحجور عليه فى ماله أشبه منه بالمجنون الذى لا يعقل ؛ فوجب أن تجوز وصيته مع الأمر الذى جاء فيه عن عمر رضى الله عنه . وقال مالك : إنه الأمر المجمع عليه عندهم بالمدينة ؛ وبالله التوفيق . وقال محمد بن شريح : من أوصى من صغير أو كبير فأصاب الحق فالله قضاءه على لسانه ليس للحق مدفع .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ يعنى بالعدل ، لا وكس فيه ولا شطط ؛ وكان هذا موكولاً إلى آجتهد الميت ونظر الموصى ، ثم تولى الله سبحانه تقدير ذلك على لسان

نبيه عليه السلام، فقال عليه السلام: "الثالث والثالث كثير"؛ وقد تقدّم ما للعلماء في هذا . وقال صلى الله عليه وسلم: "إن الله تصدّق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة لكم في حسناتكم ليجعلها لكم زكاة". أخرجه الدارقطني عن أبي أمامة عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحسن: لا تجوز وصية إلا في الثلث؛ وإليه ذهب البخاري وأحتج بقوله تعالى: «وَأَن آخُذَكُمْ بَيِّنَتٍ مِّمَّا أَنزَلَ اللَّهُ» وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بأن الثلث كثير هو الحكم بما أنزل الله . فمن تجاوز ما حدّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد على الثلث فقد أتى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه؛ وكان بفعله ذلك عاصياً إذا كان بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عالمًا . وقال الشافعي: وقوله "الثالث كثير" يريد أنه غير قليل .

التاسعة عشرة - قوله تعالى: (حَقًّا) يعني ثابتاً ثبوت نظر وتحصين، لاثبوت فرض وجوب؛ بدليل قوله: «عَلَى الْمُتَّقِينَ» وهذا يدل على كونه ندباً؛ لأنه لو كان فرضاً لكان على جميع المسلمين، فلما خصّ الله من يتقى، أى يخاف تقصيراً، دلّ على أنه غير لازم إلا فيما يتوقع تلفه إن مات، فيلزمه فرضاً المبادرة بكتبه والوصية به؛ لأنه إن سكت عنه كان تضييعاً له وتقصيراً منه؛ وقد تقدّم هذا المعنى . وأتتصب «حقاً» على المصدر المؤكّد، ويجوز في غير القرآن «حق» بمعنى ذلك حق .

الموقية عشرين - قال العلماء: المبادرة بكتب الوصية ليست مأخوذة من هذه الآية وإنما هي من حديث ابن عمر . وفائدتها: المبالغة في زيادة الاستيثاق وكونها مكتوبة مشهوداً بها وهى الوصية المتفق على العمل بها؛ فلو أشهد العدول وقاموا بتلك الشهادة لفظاً لعمل بها وإن لم تكتب خطأ؛ فلو كتبها بيده ولم يُشهد فلم يختلف قول مالك أنه لا يعمل بها إلا فيما يكون فيها من إقرار بحق لمن لا يتهم عليه فيلزمه تنفيذه .

الحادية والعشرون - روى الدارقطني عن أنس بن مالك قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم «هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،

وَأَنْ يَحْدَا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، وَأَنْ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنْ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ. وَأَوْصَى مَنْ تَرَكَ بَعْدَهُ مِنْ أَهْلِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ حَقَّ تَقَاتِهِ وَأَنْ يُصَلِّحُوا ذَاتَ بَيْنِهِمْ، وَيَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ، وَأَوْصَاهُمْ بِمَا وَصَّى بِهِ إِبْرَاهِيمُ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبَ : يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ .

قوله تعالى : **فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَمَّا إِمَّهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ**
إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾
 فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(فَمَنْ بَدَّلَهُ) شَرَطٌ**، وجوابه **(فَأَمَّا إِمَّهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ)** و « ما » كافة لـ « إِنْ » عن العمل . و « إِمَّهُ » رفع بالابتداء ، « عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ » موضع الخبر . والضمير في « بَدَّلَهُ » يرجع إلى الإيصاء ؛ لأن الوصية في معنى الإيصاء ، وكذلك الضمير في « سَمِعَهُ » ، وهو كقوله : **« فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ »** أى وعظ ، وقوله : **« إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ »** أى المال ، بدليل قوله « منه » . ومثله قول الشاعر :

* ما هذه الصَّوْتُ *
 أى الصبيحة . وقال آخرؤ القيس :

بَرْهَرَةً رُؤْدَةً رَخْصَةً * تَخْرُوعِيَّةَ الْبَانَةِ الْمُفْطِرِ^(١)

والمفطر المنفتح بالورق ، وهو أنهم ما يكون ؛ ذهب إلى القضيبي وترك لفظ الخرعوبة . و « سَمِعَهُ » يحتمل أن يكون سَمِعَهُ من الوصى نفسه ، ويحتمل أن يكون سَمِعَهُ ممن يثبت به ذلك عنده ، وذلك عدلان . والضمير في « إِمَّهُ » عائد على التبديل ، أى إثم التبديل عائد على المبدل لا على الميت ؛ فإن الموصى يخرج بالوصية عن اللوم وتوجهت على الوارث أو الولي . وقيل : إن هذا الموصى إذا غير فترك الوصية أو لم يُجْزَها على ما رُسِمَ له في الشرع فعليه الإثم .

(١) راجع ج ٣ ص ٢٥٩ . (٢) راجع ج ٥ ص ٤٨ .

(٣) البرهمة : الرقيقة الجلد ، أرمى النساء المترجبة . الرؤدة والريودة : الثابتة الحسنة ، السومة الشباب مع حسن غذاء . والرخصة : البينة الخلق . والخرعوبة : القضيبي الفض اللدن . والبانة : يريد شجر البان .

الثانية - في هذه الآية دليل على أن الدين إذا أوصى به الميت خرج به عن ذمته وحصل الولي مطلوباً به، له الأجر في قضائه، وعليه الوزر في تأخيره . وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : « وهذا إنما يصح إذا كان الميت لم يفترط في أذائه ، وأما إذا قدر عليه وتركه ثم وصى به فإنه لا يزيله عن ذمته فتريط الولي فيه » .

الثالثة - ولا خلاف أنه إذا أوصى بما لا يجوز ، مثل أن يوصى بخمر أو خنزير أو شيء من المعاصي أنه يجوز تبديله ولا يجوز إمضاؤه ، كما لا يجوز إمضاء ما زاد على الثلث ؛ قاله أبو عمر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ صفتان لله تعالى لا يخفى معهما شيء من جنف الموصين وتبديل المعتدين .

قوله تعالى : ﴿ مَن خَافَ مِنْ مُّوْسَ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١٨٢) فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ مَن خَافَ ﴾ « مَنْ » شرط ، و « خاف » بمعنى خشي . وقيل : علم . والأصل خَوْف ، فُلبت الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما قبلها . وأهل الكوفة يملون « خاف » ليدلوا على الكسرة من فعلت . « مِنْ مُّوْسَ » بالتشديد قراءة أبي بكر عن عاصم وحمة والكسائي ، وخفف الباقون ، والتخفيف أئين ؛ لأن أكثر النحويين يقولون « مُّوْسَ » للتكثير . وقد يجوز أن يكون مثل كَرَمٍ وَاكْرَمَ . « جَنَفًا » من جَنَفَ يَجْنَفُ إذا جار ، والأسم منه جَنْفٌ وجانف ؛ عن النحاس . وقيل : الجَنْف الميل . قال الأعشى :

تَجَانَفْتُ عَنْ حِجْرِ الْإِمَامَةِ نَاقِي * وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ

وفي الصحاح : « الْجَنْفُ » الميل . وقد جَنَفَ بالكسر يَجْنَفُ جَنْفًا إذا مال ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ مَن خَافَ مِنْ مُّوْسَ جَنَفًا ﴾ . قال الشاعر (٢) :

هَمُّ الْمَوْتَى وَإِنْ جَنَفُوا عَلَيْنَا * وَإِنَّا مِنْ لِقَائِهِمْ لَزُورُ

(١) في الصبح المنير والسان : « جز » . (٢) هو عامر الخنص .

قال أبو عبيدة : المَوَلَّى هاهنا في موضع المَوَالِي ، أى بنى السَّم ؛ كقوله تعالى « ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ ^(١) طِفْلاً » . وقال لَيْد :

إني أَسْرُؤُ مَنَعْتُ أَرْوَمَةً عامري * ضَيَّيْتُ وَقَدْ جَنَفْتُ عَلَى خَصْمِي

قال أبو عبيدة : وكذلك الجَانِثُ (بالهمز) وهو المائل أيضا . ويقال : أجنف الرجل ؛ أى جاء بالجنف . كما يقال : أَلَامَ ؛ أى أتى بما يلام عليه . وأَحَسَّ ؛ أى أتى بخسيس . وتجانف لإثم ؛ أى مال . ورجلٌ أجنف ؛ أى منحى الظهر . وجُنَفَى (على فُعْلَ بضم الفاء وفتح العين) : أَسَم موضع ؛ عن ابن السكيت . ورُوي عن عليّ أنه قرأ « حَقِيقًا » بالحاء والياء ؛ أى ظلمًا . وقال مجاهد : « فَن خَاف » أى من خشي أن يحنف الموصى ويقطع ميراث طائفة ويتعمد الأذية ^(٢) ، أو يأتيها دون تعمّد ، وذلك هو الجنف دون إثم ، فإن تعمّد فهو الجنف في إثم . فاللغني من وعظ في ذلك وردّ عنه فأصلح بذلك ما بينه وبين ورثته وبين الورثة في ذاتهم فلا إثم عليه . (إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ) عن الموصى إذا عملت فيه الموعظة ورجع عما أراد من الأذية . وقال ابن عباس وقتادة والزبيعي وغيرهم : معنى الآية من خاف أى علم ورأى وأتى علمه عليه بعد موت الموصى أن الموصى جنف وتعمّد أذية بعض ورثته فأصلح ما وقع بين الورثة من الاضطراب والشقاق « فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » ؛ أى لا يلحقه إثم المبدل المذكور قبل . وإن كان في فعله تبديلٌ ما ولا بدّ ، ولكنه تبديل لمصلحة . والتبديل الذي فيه الإثم إنما هو تبديل الموى .

الثانية — الخطاب بقوله : (فَن خَاف) لجميع المسلمين . قيل لهم : إن خفتم من مؤيّدٍ مَيَّلاً في الوصية وعدولاً عن الحق ووقوعاً في إثم ولم يخرجها بالمعروف ، وذلك بأن يوصى بالمال إلى زوج أبنته أو لولد أبنته لينصرف المال إلى أبنته ، أو إلى ابن أبنه والغرض أن ينصرف المال إلى أبنه ، أو أوصى لبيد وترك القريب ؛ فبادروا إلى السعي في الإصلاح بينهم ؛ فإذا وقع الصلح سقط الإثم عن المصلح . والإصلاح فرض على الكفاية ، فإذا قام أحدهم به سقط عن الباقي ، وإن لم يفعلوا أثم الكل .

(١) راجع ج ١٥ ص ٢٢٠ (٢) في الأصول هنا رفعا سبأ « الأذية » .

الثالثة - في هذه الآية دليل على الحكم بالظن ؛ لأنه إذا ظن قصد الفساد وجب السعي في الإصلاح ، وإذا تحقق الفساد لم يكن صلحا إنما يكون حكما بالدفع وإبطالا للفساد وَحَسْمًا لَهُ .

قوله تعالى : ﴿ فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ ﴾ عطف على « خاف » ، والكفاية عن الورثة ، ولم يحرم لهم ذكر لأنه قد عرف المعنى ، وجواب الشرط « فلا إثم عليه » .

الرابعة - لا خلاف أن الصدقة في حال الحياة والصحة أفضل منها عند الموت ؛ لقوله عليه السلام وقد سئل : أى الصدقة أفضل ؟ فقال : « أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ » الحديث ، أخرجه أهل الصحيح . وروى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَأَنْ يَتَصَدَّقَ الْمَرْءُ فِي حَيَاتِهِ بِدَرَاهِمٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ عِنْدَ مَوْتِهِ بِمِائَةِ » . وروى النسائي عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَثَلُ الَّذِي يَنْفَقُ أَوْ يَتَصَدَّقُ عِنْدَ مَوْتِهِ مَثَلُ الَّذِي يَهْدِي بَعْدَ مَا يَسِيرُ » .

الخامسة - من لم يضّر في وصيته كانت كفارة لما ترك من زكاته . روى الدارقطني عن معاوية بن قرة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَأَوْصَى فكَانَتْ وَصِيَّتُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا تَرَكَ مِنْ زَكَاتِهِ » . فَإِنْ ضَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ وَهِيَ :

السادسة - فقد روى الدارقطني أيضا عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الْإِضْرَارُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكِبَائِرِ » . وروى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنْ الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ لِعَمَلٍ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِينَ سَنَةً ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَازَانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَجِبَ لَهَا النَّارُ » . وترجم النسائي « الصلاة على من جَنَفَ ^(١) فِي وَصِيَّتِهِ » أخبرنا علي بن حجر أنبأنا هشيم عن منصور وهو ابن زاذان عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال

(١) في سنن النسائي : « حيف » بالخاء والياء .

(٢) كذا في النسائي وفي الأصول : « من الحسن عن سمرة عن عمران » .

غيرهم؛ فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب من ذلك وقال : " لقد هممت ألا أصلي عليه " [ثم دعا مملوكيه] فجزاهم ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم فأعقق اثنين وأرق أربعة . وأخرجه مسلم بمعناه إلا أنه قال في آخره : وقال له قولاً شديداً ؛ بدل قوله : " لقد هممت ألا أصلي عليه " .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) لما ذكر ما كتب على المكلفين من القصاص والوصية ذكر أيضاً أنه كتب عليهم الصيام وألزمهم إياه وأوجبه عليهم ، ولا خلاف فيه ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " بُنِيَ الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج " رواه ابن عمر . ومعناه في اللغة : الإمساك ، وترك التنقل من حال إلى حال . ويقال للصَّمت صوم ؛ لأنه إمساك عن الكلام ؛ قال الله تعالى مخبراً عن مريم : « إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً » أى سكوتاً عن الكلام . والصوم : ركود الريح ؛ وهو إمساكها عن المبوب . وصامت الدابة على آريتها^(١) : قامت وثبتت فلم تتعلف . وصام النهار : اعتدل . ومَصَّامُ الشمس حيث تستوى في منتصف النهار ؛ ومنه قول النابغة :

خَبِلُ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ * تَحْتَ الْعَجَاجِ وَخَيْلٌ تَعْلُكُ الْجُمَا

(١) الزيادة عن سنن النسائي . (٢) راجع ج ١١ ص ٩٧

(٣) الأرى : حبل مثق به الدابة في محبسها ، ويسى الأغبية .

أى خيل ثابتة ممسكة عن الجرى والحركة ؛ كما قال ^(١) :

• كَأَنَّ الثَّرْيَا عُلِقَتْ فِي مَصَامِيهَا •

أى هى ثابتة فى مواضعها فلا تنتقل ؛ وقوله :

• وَالْبَكَرَاتُ شَرِهْنَ الصَّائِمَةَ ^(٢) •

يعنى التى لا تدور .

وقال امرؤ القيس :

فَدَعَهَا وَسَلَّ الِهْمَّ عَنْكَ بِجَسْرَةٍ • ذَمُولٍ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجْرًا ^(٣)

أى أبطأت الشمس عن الانتقال والسير فصارت بالإبطاء كالممسكة .

وقال آخر :

حتى إذا صام النهار وأعتدل • وسال للشمس لعباً فتزل

وقال آخر :

نَعَامًا بِوَجْهَةٍ صَفَرٍ الْخُدُورِ • دِيمَا تَطْعَمُ النَّوْمَ إِلَّا صِيَامًا ^(٤)

أى قائمة . والشعر فى هذا المعنى كثير .

والصوم فى الشرع : الإمساك عن المفطرات مع اقتران النية به من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، وتماه وكاله بأجتناب المحظورات وعدم الوقوع فى المحرمات ؛ لقوله عليه السلام : " من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه " .

الثانية — فضل الصوم عظيم ، وثوابه جسيم ، جاءت بذلك أخبار كثيرة صحاح وحصان ذكرها الأئمة فى مسانيدهم ، وسيأتى بعضها ، ويكفيك الآن منها فى فضل الصوم أن خصه الله بالإضافة إليه ؛ كما ثبت فى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مخبراً عن ربه :

(١) هو امرؤ القيس ؛ كما فى اللسان والمعلقات ، وتماه البيت : * بأمراس تكان على صم جندل •

(٢) قبله : * شر الدلاء الولة الملازمة • (٣) فى الأصول : « فدع ذا » والصوب عن الديوان

واللسان . (٤) تقدم الكلام على هذا البيت ج ١ ص ٢٣ ؛ طبعة ثانية ، فراجع .

”يقول الله تبارك وتعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به“ الحديث .
 وإنما خص الصوم بأنه له وإن كانت العبادات كلها له لأمرين بآين الصوم بهما سائر العبادات .
 أحدهما — أن الصوم يمنع من ملاذ النفس وشهواتها ما لا يمنع منه سائر العبادات .
 الثاني — أن الصوم سترين العبد وبين ربه لا يظهر إلا له ؛ فلذلك صار مختصاً به .
 وما سواه من العبادات ظاهرة ، ربما فعله تصنعاً ورياء ؛ فلهذا صار أخص بالصوم من غيره .
 وقيل غير هذا .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ ﴾ الكاف في موضع نصب على النعت ، التقدير
 كتاباً كما ، أو صوماً كما . أو على الحال من الصيام ؛ أى كتب عليكم الصيام مشبهاً كما كتب
 على الذين من قبلكم . وقال بعض النحاة : الكاف في موضع رفع نعتاً للصيام ؛ إذ ليس تعريفه
 بمحض ؛ لمكان الإجمال الذى فيه بما فسرتة الشريعة ، فذلك جاز نعته بـ « كما » إذ لا يُنعت بها
 إلا التكرات ، فهو بمنزلة كُتِبَ عليكم صيام ؛ وقد ضُعمف هذا القول . و « ما » في موضع
 خفض ، وصلتها : « كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » . والضمير في « كُتِبَ » يعود على « ما » .
 وأختلف أهل التأويل في موضع التشبيه وهى :

الرابعة — فقال الشعبي وقتادة وغيرهما : التشبيه يرجع إلى وقت الصوم وقدر الصوم ؛
 فإن الله تعالى كتب على قوم موسى وعيسى صوم رمضان ففوتوا ، وزاد أحبارهم عليهم عشرة
 أيام ثم مريض بعض أحبارهم فنذر إن شفاه الله أن يزيد في صومهم عشرة أيام ففعل ؛ فصار
 صوم النصارى خمسين يوماً ؛ فصُعب عليهم في الحز فنقلوه إلى الربيع . وأختار هذا القول
 النحاس وقال : وهو الأشبه بما في الآية . وفيه حديث يدل على صحته أسنده عن دَعْقَل
 ابن حنظلة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” كان على النصارى صوم شهر فمريض رجل
 منهم فقالوا لئن شفاه الله لتزيدن عشرة ثم كان آخرفا كل لحماً فأوجع فاه فقالوا لئن شفاه
 الله لتزيدن سبعة ثم كان ملك آخر فقالوا لئن تمن هذه السبعة الأيام ونجعل صومنا في الربيع قال
 فصار نحسين “ . وقال مجاهد : كتب الله عز وجل صوم شهر رمضان على كل أمة . وقيل :

(١) أخذوا بالوثيقة فصاموا قبل الثلاثين يوماً وبعدها يوماً، قرناً بعد قرن؛ حتى بلغ صومهم خمسين يوماً؛ فصعب عليهم في الحزف فقلوه إلى الفصل الشمسي. قال النقاش: وفي ذلك حديث عن دَعْقَل بن حنظلة والحسن البصري والسدي.

قلت: ولهذا — والله أعلم — كره الآن صوم يوم الشك والستة من شوال بإثر يوم الفطر متصلًا به. قال الشعبي: لو صمت السنة كلها لأفطرت يوم الشك؛ وذلك أن النصارى فرض عليهم صوم شهر رمضان كما فرض علينا، فقلوه إلى الفصل الشمسي؛ لأنه قد كان يوافق القيظ فعصوا ثلاثين يوماً، ثم جاء بعدهم قرن فأخذوا بالوثيقة لأنفسهم فصاموا قبل الثلاثين يوماً وبعدها يوماً؛ ثم لم يزل الآخريستن بسنة من كان قبله حتى صاروا إلى خمسين يوماً فذلك قوله تعالى: «كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ». وقيل: التشبيه راجع إلى أصل وجوبه على من تقدم، لا في الوقت والكيفية. وقيل: التشبيه واقع على صفة الصوم الذي كان عليهم من منعهم من الأكل والشرب والنكاح، فإذا حان الإفطار فلا يفعل هذه الأشياء من نام. وكذلك كان في النصارى أولاً وكان في أول الإسلام، ثم نسخ الله تعالى بقوله: «أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ» على ما يأتي بيانه؛ قاله السدي وأبو العالية والربيع. وقال معاذ بن جبل وعطاء: التشبيه واقع على الصوم لا على الصفة ولا على العدة وإن اختلف الصيامان بالزيادة والنقصان. المعنى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ» أي في أول الإسلام ثلاثة أيام من كل شهر ويوم عاشوراء؛ «كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ» وهم اليهود. في قول ابن عباس — ثلاثة أيام ويوم عاشوراء. ثم نسخ هذا في هذه الأمة بشهر رمضان. وقال معاذ بن جبل: نسخ ذلك «بِأَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ» ثم نسخت الأيام بـرمضان.

(٢) الخامسة — قوله تعالى: «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) «لعل» ترج في حقهم، كما تقدم. (٣) «تَتَّقُونَ» قيل: معناه هنا تضعفون؛ فإنه كلما قل الأكل ضعفت الشهوة، وكلما ضعفت

(١) الوثيقة في الأمر: إحكامه والأخذ بالثقة.

(٢) راجع ص ٣١٤ من هذا الجزء.

(٣) راجع ج ١ ص ٢٢٦ طبعة ثانية.

الشهوة قَلَّتْ المعاصي . وهذا وجه مجازي حسن . وقيل : لتقوا المعاصي . وقيل : هو على العموم ؛ لأن الصيام كما قال عليه السلام : « الصيامُ جُنَّةٌ ^(١) وَجَاءَ » وسبب تقوى ؛ لأنه يُبَيِّت الشهوات . السادسة — قوله تعالى : « أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ » « أَيَّامًا » مفعول ثانٍ بـ « كُتِبَ » ؛ قاله الفراء . وقيل : نصب على الظرف لـ « كُتِبَ » ؛ أى كتب عليكم الصيام في أيام . والأيام المعدودات : شهر رمضان ؛ وهذا يدل على خلاف ما روى عن معاذ ، والله أعلم . قوله تعالى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » فيه ست عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : « (مَرِيضًا) لِمَرِيضٍ » حالتان : إحداهما — ألا يطبق الصوم بحال ؛ فليحظره الفطر واجباً . الثانية — أن يقدر على الصوم بضرر ومشقة ؛ فهذا يُسْتَحَبُّ له الفطر ولا يصوم إلا جاهل . قال ابن سيرين : متى حصل الإنسان في حالٍ يستحق بها اسم المرض مع الفطر ، قياساً على المسافر لعلَّ السفر ، وإن لم تدع إلى الفطر ضرورة . قال طريف ابن تمام العطاردي : دخلت على محمد بن سيرين في رمضان وهو يأكل ؛ فلما فرغ قال : إنه وجعت أصبى هذه . وقال جمهور من العلماء : إذا كان به مرض يؤلمه ويؤذيه أو يخاف تمانيه أو يخاف زيده مع له الفطر . قال ابن عطية : وهذا مذهب حذاق أصحاب مالك وبه يناظرون . وأما لفظ مالك فهو المرض الذي يشق على المرء ويبلغ به . وقال ابن خُوَيْرِ مَنَادٍ : وأختلفت الرواية عن مالك في المرض المبيح للفطر ؛ فقال مرة : هو خوف التلف من الصيام . وقال مرة : شدة المرض والزيادة فيه والمشقة الفادحة . وهذا صحيح مذهبه وهو مقتضى الظاهر ؛ لأنه لم يخص مرضاً من مرض فهو مباح في كل مرض ، إلا ما خصه الدليل من الصداع والحمى والمرض اليسير الذي لا كلفة معه في الصيام . وقال الحسن : إذا لم يقدر من المرض على الصلاة قائماً أفطر ؛ وقاله النخعي . وقالت فرقة : لا يفطر بالمرض إلا مَنْ

(١) وجاء : أن تُرَضَّ أنثى الفحل رَضًا شديداً يذهب شهوة الجماع ، و ينزل في قطعه مثزلة الخصى . أراد أن

الصوم يقطع النكاح كما يقطعه الرجاء .

دعته ضرورة المرض نفسه إلى الفطر ، ومتى احتمل الضرورة معه لم يفطر . وهذا قول الشافعي رحمه الله تعالى .

قلت : قول ابن سيرين أعدل شيء في هذا الباب إن شاء الله تعالى . قال البخاري : أَعْتَلْتُ بَنِيْسَابُورَ عَلَّةً خَفِيفَةً وَذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ فَعَادَنِي إِسْحَاقُ بْنُ رَافِئٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ لِي : أَفْطَرْتُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ؟ فَقُلْتُ نَعَمْ . فَقَالَ : خَشِيتَ أَنْ تَضَعِفَ عَنْ قَبُولِ الرَّخْصَةِ . قُلْتُ : حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ قَالَ قُلْتُ لِعَطَاءٍ : مِنْ أَىِّ الْمَرَضِ أَفْطَرَ ؟ قَالَ : مِنْ أَىِّ مَرَضٍ كَانَ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا » قَالَ الْبُخَارِيُّ : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ إِسْحَاقَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا خَافَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ صَائِمٌ إِنْ لَمْ يُفْطَرْ أَنْ تَزْدَادَ عَيْنُهُ وَجَعًا أَوْ حُمَاهُ شَدَّةً أَفْطَرَ .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ اختلف العلماء في السفر الذي يجوز فيه الفطر والقصر ، بعد إجماعهم على سفر الطاعة كالجهاد ، ويتصل بهذين سفر صلة الرحم وطلب المعاش الضروري . أما سفر التجارات والمباحات فختلف فيه بالمنع والإجازة ، والقول بالجواز أرجح . وأما سفر العاصي فيختلف فيه بالجواز والمنع ، والقول بالمنع أرجح ، قاله ابن عطية . ومسافة الفطر عند مالك حيث تقصر الصلاة . واختلف العلماء في قدر ذلك ؛ فقال مالك : يوم وليلة ؛ ثم رجع فقال : ثمانية وأربعون ميلاً . قال ابن خُوَيْرِ مَتَدَادٌ : وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِهِ ؛ وَقَالَ مَرَّةً : اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا ؛ وَقَالَ مَرَّةً سِتَّةً وَثَلَاثُونَ مِيلًا ؛ وَقَالَ مَرَّةً : مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ؛ وَرَوَى عَنْهُ يَوْمَانِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَفَصَلَ مَرَّةً بَيْنَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ؛ فَقَالَ فِي الْبَحْرِ مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَفِي الْبَرِّ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا ، وَفِي الْمَذْهَبِ ثَلَاثُونَ مِيلًا ؛ وَفِي غَيْرِ الْمَذْهَبِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ . وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالثَّوْرِيُّ : الْفِطْرُ فِي سَفَرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؛ حَكَاهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ .

قلت : والذي في البخاري : وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَبَّاسٍ يَفْطِرَانِ وَيَقْصِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بَرْدٍ ، وَهِيَ سِتَّةٌ عَشْرَ فَرَسَمًا .

الثالثة - أفتق العلماء على أن المسافر في رمضان لا يجوز له أن يبيت الفطر؛ لأن المسافر لا يكون مسافراً بالنية بخلاف المقيم، وإنما يكون مسافراً بالعمل والنهوض، والمقيم لا يفتقر إلى عمل، لأنه إذا نوى الإقامة كان مقيماً في الحين، لأن الإقامة لا تفتقر إلى عمل فافتقرا. ولا خلاف بينهم أيضاً في الذي يؤمل السفر أنه لا يجوز له أن يفطر قبل أن يخرج؛ فإن أفطر فقال ابن حبيب: إن كان قد تأهب لسفره وأخذ في أسباب الحركة فلا شيء عليه؛ وحكى ذلك عن أصبغ وابن الماجشون؛ فإن عاقبه عن السفر عائق كان عليه الكفارة، وحسبه أن يجو إن سافر. وروى عيسى عن ابن القاسم أنه ليس عليه إلا قضاء يوم؛ لأنه متأول في فطره. وقال أشهب: ليس عليه شيء من الكفارة سافر أو لم يسافر. وقال سُحنون: عليه الكفارة سافر أو لم يسافر؛ وهو بمنزلة المرأة تقول: غداً تأتيني حيضتي، فتفطر لذلك. ثم رجع إلى قول عبد الملك وأصبغ وقال: ليس مثل المرأة؛ لأن الرجل يحدث السفر إذا شاء، والمرأة لا تحدث الحيضة.

قلت: قول ابن القاسم وأشهب في نفي الكفارة حسن؛ لأنه فعل ما يجوز له فعله، والذمة بريئة، فلا يثبت فيها شيء إلا بيقين ولا يقين مع الاختلاف، ثم إنه مقتضى قوله تعالى: «أَوْ عَلَى سَفَرٍ». وقال أبو عمر: هذا أصح أقوالهم في هذه المسألة؛ لأنه غير منتهك لحرمه الصوم بقصد إلى ذلك وإنما هو متأول، ولو كان الأكل مع نية السفر يوجب عليه الكفارة لأنه كان قبل خروجه ما أسقطها عنه خروجه؛ فتأمل ذلك تجده كذلك، إن شاء الله تعالى. وقد روى الدارقطني: حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا إسماعيل بن إسحاق بن سهل بمصر قال حدثنا ابن أبي مريم حدثنا محمد بن جعفر أخبرني زيد بن أسلم قال: أخبرني محمد بن المنكدر عن محمد ابن كعب أنه قال: أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد السفر وقد رُحلت دابته ولبس ثياب السفر وقد تقارب غروب الشمس، فدعا بطعام فأكل منه ثم ركب. فقلت له: سُنّة؟ قال نعم. وروى عن أنس أيضاً قال قال لي أبو موسى: ألم أتيتك إذا خرجت خرجت صائماً، وإذا دخلت دخلت صائماً؛ فإذا خرجت فأخرج مفطراً، وإذا دخلت فأدخل

مفطراً . وقال الحسن البصري : يُفطر إن شاء في بيته يوم يريد أن يخرج . وقال أحمد : يفطر إذا برز عن البيوت . وقال إسحاق : لا ، بل حين يضع رجله في الرجل . قال ابن المنذر : قول أحمد صحيح ؛ لأنهم يقولون لمن أصبح صحيحاً ثم أعتل : إنه يُفطر بقية يومه ، وكذلك إذا أصبح في الحضر ثم خرج إلى السفر فله كذلك أن يفطر . وقالت طائفة : لا يفطر يومه ذلك وإن نهض في سفره ؛ كذلك قال الزهري ومكحول ويحيى الأنصاري ومالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . واختلفوا إن فعل ؛ فكلهم قال يقضي ولا يكفر . قال مالك : لأن السفر عذر طارئ ، فكان كالمرض بطراً عليه . وروى عن بعض أصحاب مالك أنه يقضي ويكفر ؛ وهو قول ابن كنانة والخزومي ، وحكاها الباجي عن الشافعي ، واختاره ابن العربي وقال به ؛ قال : لأن السفر عذر طرأ بعد لزوم العبادة ويخالف المرض والحيض ؛ لأن المرض يبيح له الفطر ، والحيض يُحرم عليها الصوم ، والسفر لا يبيح له ذلك فوجب عليه الكفارة لهتك حرمة . قال أبو عمر : وليس هذا بشيء ؛ لأن الله سبحانه قد أباح له الفطر في الكتاب والسنة . وأما قولهم « لا يفطر » فإنما ذلك استحباب لما عقده فإن أخذ برخصة الله كان عليه القضاء ، وأما الكفارة فلا وجه لها ، ومن أوجبها فقد أوجب ما لم يوجب الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن ابن عمر في هذه المسألة : يفطر إن شاء في يومه ذلك إذا خرج مسافراً ؛ وهو قول الشعبي وأحمد وإسحاق .

قلت : وقد ترجم البخاري رحمه الله على هذه المسألة « باب من أفطر في السفر ليراه الناس » وساق الحديث عن ابن عباس قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصام حتى بلغ عُسْفَانَ ، ثم دعا بماء فرفعه إلى يديه ليريه الناس فأفطر حتى قدم مكة وذلك في رمضان . وأخرجه مسلم أيضاً عن ابن عباس وقال فيه : ثم دعا بماء فيه شراب شربه نهائراً ليراه الناس ثم أفطر حتى دخل مكة . وهذا نص في الباب فسقط ما خالفه ، وبالله التوفيق . وفيه أيضاً حجة على من يقول : إن الصوم لا ينعقد في السفر . روى عن عمر وابن عباس

(١) عسفان (بضم العين وسكون السين المهملة) : قرية بينها وبين مكة ثمانية وأربعون ميلاً .

وأبي هريرة وآبن عمر . قال آبن عمر : من صام في السفر قضى في الحضر . وعن عبد الرحمن ابن عوف : الصائم في السفر كالْمُفْطَر في الحضر . وقال به قوم من أهل الظاهر ؛ وأحتجوا بقوله تعالى : «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ» على ما يأتي بيانه ، وبما روى كعب بن عاصم قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ» . وفيه أيضا حجة على من يقول : إن من يَتَّ الصوم في السفر فله أن يُفْطِر وإن لم يكن له عذر ؛ وإليه ذهب مُطَرِّف ، وهو أحد قولي الشافعي وعليه جماعة من أهل الحديث . وكان مالك يوجب عليه القضاء والكفارة لأنه كان مخيراً في الصوم والْفِطْر ، فلما اختار الصوم وبيته لزمه ولم يكن له الفطر ؛ فإن أفطر عامداً من غير عذر كان عليه القضاء والكفارة . وقد روى عنه أنه لا كفارة عليه ؛ وهو قول أكثر أصحابه إلا عبد الملك فإنه قال : إن أفطر بجماع كفر ؛ لأنه لا يقوى بذلك على سفره ولا عذر له ؛ لأن المسافر إنما أبيع له الفطر ليقوى بذلك على سفره . وقال سائر الفقهاء بالعراق والمجاز : إنه لا كفارة عليه ؛ منهم الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفة ؛ قاله أبو عمر .

الرابعة — وأختلف العلماء في الأفضل من الفطر أو الصوم في السفر ؛ فقال مالك والشافعي في بعض ما روى عنهما : الصوم أفضل لمن قَوِيَ عليه . وجُلَّ مذهب مالك التخيير وكذلك مذهب الشافعي . قال الشافعي ومن أتبعه : هو مخير ؛ ولم يفصل ، وكذلك آبن عُتَيْبَة ؛ لحديث أنس قال : سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ؛ خرجه مالك والبخاري ومسلم . وروى عن عثمان بن أبي العاص الثقفي وأنس بن مالك صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهما قالوا : الصوم في السفر أفضل لمن قدر عليه ؛ وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وروى عن آبن عمر وآبن عباس : الرخصة أفضل ، وقال به سعيد بن المسيب والشعبي وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق . كل هؤلاء يقولون الفطر أفضل ؛ لقول الله تعالى : «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» .

الخامسة - قوله تعالى : « **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ** » في الكلام حذف ؛ أى من يكن منكم مريضاً أو مسافراً فافطر فليَقْضِ . والجمهور من العلماء على أن أهل البلد إذا صاموا تسعة وعشرين يوماً وفي البلد رجل مريض لم يَصِحَّ فإنه يقضى تسعة وعشرين يوماً . وقال قوم منهم الحسن بن صالح بن حي : إنه يقضى شهراً بشهر من غير مراعاة عدد الأيام . قال الكيّ الطبري : وهذا بعيد ؛ لقوله تعالى : « **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ** » ولم يقل فشهر من أيام أخر . وقوله : « **فَعِدَّةٌ** » يقتضى استيفاء عدد ما أفطر فيه ، ولا شك أنه لو أفطر بعض رمضان وجب قضاء ما أفطر بعده بعده ؛ كذلك يجب أن يكون حكم إفطاره جميعه في اعتبار عدده .

السادسة - قوله تعالى : « **فَعِدَّةٌ** » أرتفع « **عِدَّةٌ** » على خبر الابتداء ، تقديره فالحكم أو فالواجب عِدَّةٌ ، ويصح فعليه عِدَّةٌ . وقال الكسائي : ويجوز فعِدَّةٌ ؛ أى فليصم عِدَّةٌ من أيام . وقيل : المعنى فعليه صيام عِدَّةٍ ؛ لحذف المضاف وأقيمت العِدَّة مقامه . والعِدَّة فعلية من العَدَّ ، وهى بمعنى المعداد ؛ كالطَّعْن بمعنى المطحون ، نقول : أسمعُ جَمْعَةً ولا أرى طَحْنًا . ومنه عِدَّة المرأة . (**مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ**) لم ينصرف « **أُخَرٍ** » عند سيبويه ، لأنها معدولة عن الألف واللام ، لأن سبيل فعل من هذا الباب أن يأتى بالألف واللام ؛ نحو الكُتِبَ والفُضِّل . وقال الكسائي : هى معدولة عن آخر ، كما نقول : حمراء وحمراء ؛ فلذلك لم تنصرف . وقيل : نعت من الصرف لأنها على وزن جُمع وهى صفة لأيام ؛ ولم تجز أخرى لثلاثي الشكل بأنها صفة للعِدَّة . وقيل : إن « **أُخَرٍ** » جمع أخرى كأنه أيام أخرى ثم كثرت فقليل : أيام أخر . وقيل : إن نعت الأيام يكون مؤنثاً فلذلك نعتت بأُخَرٍ .

السابعة - اختلف الناس في وجوب متابعتها على قولين ذكرهما الدارقطني في « سننه » ؛ فروى عن عائشة رضى الله عنها قالت : نزلت « **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ** متتابعات » فسقطت (٢) « **متتابعات** » قال هذا إسناد صحيح . وروى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله

(١) مثل يضرب للرجل الذى يكثر الكلام ولا يعمل ، والذي يبد ولا يفعل .

(٢) قال الزرقاني في شرح الموطأ : معنى « سقطت » نسخت ، قال : وليس بين الراحين « متابعات » أى ليس في المصحف كلمة « متابعات » . وقال الدارقطني : إن كلمة « سقطت » انفرد بها هريرة .

عليه وسلم : « من كان عليه صومٌ من رمضان فليسرده ولا يقطعه »^(١) في إسناده عبد الرحمن ابن إبراهيم ضعيف الحديث . وأسنده عن ابن عباس في قضاء رمضان « صمه كيف شئت » . وقال ابن عمر : « صمه كما أفطرته » . وأسنده عن أبي عبيدة بن الجراح وابن عباس وأبي هريرة ومعاذ بن جبل وعمر بن العاص . وعن محمد بن المنكدر قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع صيام رمضان فقال : « ذلك إليك أرايت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاءه الله أحق أن يعفو ويغفر » . إسناده حسن إلا أنه مرسل ولا ثبت متصلاً . وفي موطأ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : يصوم رمضان متتابعاً من أفطره متابعاً من مرض أو في سفر . قال الباقر^(٢) في « المتقى » : « يحتمل أن يريد الإخبار عن الوجوب ، ويحتمل أن يريد الإخبار عن الاستحباب ؛ وعلى الاستحباب جمهور الفقهاء . وإن فترقه أجزاء ، وبذلك قال مالك والشافعي . والدليل على صحة هذا قوله تعالى : « فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » ولم يخص متفرقة من متتابعة ، وإذا أتى بها متفرقة فقد صام عدة من أيام أخر ، فوجب أن يجزئيه » . ابن العربي : إنما وجب التتابع في الشهر لكونه معيناً ، وقد عدم التعين في القضاء بخلاف التفريق .

الثامنة — لما قال تعالى : « فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » دل ذلك على وجوب القضاء من غير تعيين لزمان ؛ لأن اللفظ مسترسل على الأزمان لا يختص ببعضها دون بعض . وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ، الشغل من رسول الله ، أو برسول الله صلى الله عليه وسلم . في رواية : وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا نص وزيادة بيان للآية . وذلك رد على داود قوله : إنه يجب عليه قضاؤه ثانی شوال . ومن لم يصمه ثم مات فهو آثم عنده ؛ وبني عليه أنه لو وجب عليه عتق رقبة فوجد رقبة تباع بثمن فليس له أن يتعدها ويشتري غيرها ؛ لأن الفرض عليه أن يعتق أول رقبة يجدها فلا يجزئيه غيرها . ولو كانت عنده رقبة فلا يجوز له أن يشتري

(١) أي يتابعه . (٢) عبارة الموطأ : « يصوم قضاء رمضان متابعاً من أفطره من مرض أو سفر » .

(٣) قال النووي : هو مرفوع على أنه فاعل لفعل مقدر ؛ أي يعتق الشغل .

غيرها، ولو مات الذى عنده فلا يبطل العتق؛ كما يبطل فيمن نذر أن يعتق رقبة بعينها فمات يبطل نذره، وذلك يفسد قوله . وقال بعض الأصوليين : إذا مات بعد مضي اليوم الثانى من شؤال لا يعصى على شرط العزم . والصحيح أنه غير آثم ولا مفترط ، وهو قول الجمهور، غير أنه يستحب له تعجيل القضاء لئلا تدركه المنية فيبقى عليه الفرض .

التاسعة - من كان عليه قضاء أيام من رمضان فضت عليه عدتها من الأيام بعد الفطر أمكنه فيها صيامه فأخر ذلك ثم جاءه مانع منعه من القضاء إلى رمضان آخر فلا إطعام عليه ، لأنه ليس بمفطر حين فعل ما يجوز له من التأخير. هذا قول البغداديين من المالكيين ، ويروونه قول ابن القاسم فى المدونة .

العاشرة - فإن أقر قضاءه عن شعبان الذى هو غاية الزمان الذى يقضى فيه رمضان فهل يلزمه لذلك كفارة أو لا؟ فقال مالك والشافعى وأحمد وإسحاق : نعم . وقال أبو حنيفة والحسن والنخعي وداود : لا .

قلت : وإلى هذا ذهب البخارى لقوله ، ويذكر عن أبي هريرة مرسلًا وابن عباس أنه يطعم ، ولم يذكر الله الإطعام ، إنما قال : « قَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر » .

قلت : قد جاء عن أبي هريرة مُسْنَدًا فيمن فطر فى قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر قال : يصوم هذا مع الناس ، ويصوم الذى فطر فيه ويطعم لكل يوم مسكينًا . أخرجه الدارقطني وقال : إسناده صحيح . وروى عنه مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فى رجل أفطر فى شهر رمضان من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال : " يصوم الذى أدركه ثم يصوم الشهر الذى أفطر فيه ويطعم لكل يوم مسكينًا " . فى إسناده ابن نافع وابن وجيه ضعيفان .

الحادية عشرة - فإن تَمَادَى به المرض فلم يَصَحَّ حتى جاء رمضان آخر؛ فروى الدارقطني عن ابن عمر أنه يطعم مكان كل يوم مسكينًا مُدًّا من حنطة، ثم ليس عليه قضاء . وروى أيضا عن أبي هريرة أنه قال : إذا لم يَصَحَّ بين الرمضانين صام عن هذا وأطعم عن الثانى

ولا قضاء عليه ، وإذا صح فلم يصم حتى إذا أدركه رمضان آخر صام عن هذا وأطعم عن الماضي ؛ فإذا أفطر قضاء ؛ إسناده صحيح . قال علماءنا : وأقوال الصحابة على خلاف القياس قد يحتاج بها . وروى عن ابن عباس أن رجلا جاء إليه فقال : مرضت رمضانين ؟ فقال له ابن عباس : استمر بك مرضك ، أو صححت بينهما ؟ فقال : بل صححت ؛ قال : صم رمضانين وأطعم ستين مسكينا . وهذا يدل من قوله : إنه لو تبادى به مرضه لا قضاء عليه . وهذا يشبه مذهبهم في الحامل والمرضع أنهما يطمان ولا قضاء عليهما ؛ على ما يأتي^(١) .

الثانية عشرة — وأختلف من أوجب عليه الإطعام في قدر ما يجب أن يطعم ؛ فكان أبو هريرة والقاسم بن محمد ومالك والشافعي يقولون : يُطعم عن كل يوم مَدًّا . وقال الثوري : يُطعم نصف صاع عن كل يوم .

الثالثة عشرة — وأختلفوا فيمن أفطر أو جامع في قضاء رمضان ماذا يجب عليه ؛ فقال مالك : من أفطر يوماً من قضاء رمضان ناسياً لم يكن عليه شيء غير قضاؤه ، ويستحب له أن يتبادى فيه للاختلاف ثم يقضيه ، ولو أفطره عامداً أثم ولم يكن عليه غير قضاء ذلك اليوم ولا يتبادى ؛ لأنه لا معنى لكفه عما يكف الصائم هاهنا إذ هو غير صائم عند جماعة العلماء لإفطاره عامداً . وأما الكفارة فلا خلاف عند مالك وأصحابه أنها لا تجب في ذلك ، وهو قول جمهور العلماء . قال مالك : ليس على من أفطر يوماً من قضاء رمضان بإصابة أهله أو غير ذلك كفارة ، وإنما عليه قضاء ذلك اليوم . وقال قتادة : على من جامع في قضاء رمضان القضاء والكفارة . وروى ابن القاسم عن مالك أن من أفطر في قضاء رمضان فعليه يومان ؛ وكان ابن القاسم يفتي به ثم رجع عنه ثم قال : إن أفطر عمداً في قضاء القضاء كان عليه مكانه صيام يومين ؛ كمن أفسد حجه بإصابة أهله ، وحج قابلاً فأفسد حجه أيضاً بإصابة أهله كان عليه حجتان . قال أبو عمر : قد خالفه في الحج ابن وهب وعبد الملك ، وليس يجب القياس على أصل يختلف فيه . والصواب عندى — والله أعلم — أنه ليس عليه في الوجهين إلا قضاء يوم واحد ؛ لأنه يوم واحد أفسده مرتين .

قلت : وهو مقتضى قوله تعالى : « قَعِدَةُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » ففى أنى يسوم تام بدلاً عما أفطره فى قضاء رمضان فقد أتى بالواجب عليه ، ولا يجب عليه غير ذلك ، والله أعلم .
 الرابعة عشرة - والجمهور على أن من أفطر فى رمضان لعلة فأت من طهته تلك ، أو سافر فات فى سفره ذلك أنه لا شىء عليه . وقال طاووس وقتادة فى المريض يموت قبل أن يصبح : يُطعم عنه .

الخامسة عشرة - وأختلفوا فىمن مات وعليه صوم من رمضان لم يقضه ؛ فقال مالك والشافعى والثورى : لا يصوم أحد عن أحد . وقال أحمد وإسحاق وأبو نر والليث وأبو عبيد وأهل الظاهر : يصام عنه ؛ إلا أنهم خصصوه بالنذر ؛ وروى مثله عن الشافعى . وقال أحمد وإسحاق فى قضاء رمضان : يُطعم عنه . أحتج من قال بالصوم بما رواه مسلم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » . إلا أن هذا عام فى الصوم ، يخصه ما رواه مسلم أيضا عن ابن عباس قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن أمى قد مات وعليها صوم نذر - وفى رواية صوم شهر - أفأصوم عنها ؟ قال : « رأيت لو كان على أمك دين قفصيته أكان يؤدى ذلك عنها » قالت : نعم ؛ قال : « فصى عن أمك » . أحتج مالك ومن وافقه بقوله سبحانه : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » وقوله : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » وقوله : « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا » وبما خرجه النسائى عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يصلى أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مئدا من حنطة » .

قلت : وهذا الحديث عام ، فيحتمل أن يكون المراد بقوله : « لا يصوم أحد عن أحد » صوم رمضان . فأما صوم النذر فيجوز ؛ بدليل حديث ابن عباس وغيره ، فقد جاء فى صحيح مسلم أيضا من حديث بريدة نحو حديث ابن عباس ، وفى بعض طرقه : صوم شهرين أفأصوم عنها ؟ قال : « صومى عنها » قالت : إنها لم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال :

”مُجِّئٌ عَنْهَا“. فقولها : شهرين ، يبعد أن يكون رمضان ، والله أعلم . وأقوى ما يمتنع به لما لك أنه عمل أهل المدينة ، ويغضده القياس الجلي ، وهو أنه عبادة بدنية لا مدخل للال فيها فلا تفعل عمن وجبت عليه كالصلاة . ولا ينقض هذا بالجماع لأن للال فيه مدخلا .

السادسة عشرة — استدلل بهذه الآية من قال : إن الصوم لا ينعقد في السفر وعليه القضاء أبداً ؛ فإن الله تعالى يقول : « قَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » أى فعله عدة ، ولا حذف في الكلام ولا إضمار . [وبقوله عليه الصلاة والسلام : ” ليس من البرِّ الصيام في السفر “ قال : ما لم يكن من البرِّ فهو من الإثم ، فيدل ذلك على أن صوم رمضان لا يجوز في السفر] . والجمهور يقولون : فيه محذوف فأفطر ؛ كما تقدم . وهو الصحيح ، لحديث أنس قال : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ؛ رواه مالك عن حميد الطويل عن أنس . وأخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست عشرة مضت من رمضان فمتنا من صام ومنا من أفطر ، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم . قوله تعالى : (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) فيه خمس مسائل :

الأولى قوله تعالى : (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ) قرأ الجمهور بكسر الطاء وسكون الياء ، وأصله يطوقونه نقلت الكسرة إلى الطاء وأقبلت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وقرأ حميد على الأصل من غير اعتلال ، والقياس الاعتلال . ومشهور قراءة ابن عباس « يطوقونه » بفتح الطاء تخفيفاً وتشديد الواو بمعنى يكلفونه . وقد روى مجاهد « يطيقونه » بالياء بعد الطاء على لفظ « يكلونه » وهى باطلة ومحال ؛ لأن الفعل مأخوذ من الطوق ، فالواو لازمة واجبة فيه ولا مدخل للياء في هذا المثال . قال أبو بكر الأنباري : وأنشدنا أحمد بن يحيى النحوي لأبي ذؤيب :

فَقِيلَ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِنْهَا * مُطَبَّعَةٌ مِنْ يَانِهَا لَا يَضِيرُهَا ^(٢)

(١) ما بين المربعين في ج . وساقط من سائر نسخ الأصل .

(٢) مطبعة : مملوءة .

فأظهر الواو في الطوق، وصح بذلك أن واضع الباء مكانها يفارق الصواب. وروى ابن الأنباري عن ابن عباس «يَطْبِقُونَهُ» بفتح الباء وتشديد الطاء والباء مفتوحين بمعنى يطبقونه؛ يقال : طاق وأطاق وأطبق بمعنى. وعن ابن عباس أيضا وعائشة وطاوس وعمرو بن دينار «يطوقونه» بفتح الباء وشد الطاء مفتوحة، وهي صواب في اللغة؛ لأن الأصل يتطوقونه فأسكنت التاء وأدغمت في الطاء فصارت طاء مشددة، وليست من القرآن، خلافاً لمن أنبتا قرآناً، وإنما هي قراءة على التفسير. وقرأ أهل المدينة والشام «فدية طعام» مضافاً، «مساكين» جمعاً. وقرأ ابن عباس «طعام مسكين» بالفراد فيما ذكر البخاري وأبو داود والنسائي عن عطاء عنه. وهي قراءة حسنة؛ لأنها بينت الحكم في اليوم؛ واختارها أبو عبيد، وهي قراءة أبي عمرو وحزرة والكسائي. قال أبو عبيد: فينت أن لكل يوم إطعام واحد؛ فالواحد مترجم عن الجميع، وليس الجميع بمترجم عن واحد. وجمع المساكين لا يدري كم منهم في اليوم إلا من غير الآية. وتخرج قراءة الجمع في «مساكين» لما كان الذين يطبقونه جمع وكل واحد منهم يلزمه مسكين بجمع لفظه؛ كما قال تعالى: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً» أي أجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة؛ فليست الثمانون متفرقة في جميعهم، بل لكل واحد ثمانون؛ قال معناه أبو علي. واختار قراءة الجمع النحاس قال: وما اختاره أبو عبيد مردود؛ لأن هذا إنما يعرف بالدلالة؛ فقد علم أن معنى «وعلى الذين يُطْبِقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ» أن لكل يوم مسكيناً، فأختيار هذه القراءة لترد جمعاً على جمع. قال النحاس: واختار أبو عبيد أن يقرأ «فدية طعام» قال: لأن الطعام هو الفدية، ولا يجوز أن يكون الطعام نعتاً لأنه جوهر ولكنه يجوز على البذل، وأبين منه أن يقرأ «فدية طعام» بالإضافة؛ لأن «فدية» مبهمة تقع للطعام وغيره، فصار مثل قولك: هذا ثوبٌ خزٌّ.

الثانية - وأختلف العلماء في المراد بالآية؛ فقليل؛ هي منسوخة. روى البخاري: «وقال ابن عمر حدثنا [الأعمش حدثنا] عمرو بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم: نزل رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم ممن

يطبقه ورخص لهم في ذلك فنسختها « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » . وعلى هذا قراءة الجمهور « يطبقونه » أى يقدرون عليه ؛ لأن فرض الصيام هكذا : من أراد صام ومن أراد أطمع مسكيناً . وقال ابن عباس : نزلت هذه الآية رخصة للشيخ والعجزة خاصة إذا أفطروا وهم يطبقون الصوم ، ثم نسخت بقوله « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ » فزالت الرخصة إلا لمن عجز منهم . قال القراء : الضمير في « يطبقونه » يجوز أن يعود على الصيام ؛ أى وعلى الذين يطبقون الصيام أن يطعموا إذا أفطروا ، ثم نسخ بقوله : « وَأَنْ تَصُومُوا » . ويجوز أن يعود على الفداء ؛ أى وعلى الذين يطبقون الفداء فدية . وأما قراءة « يُطَوَّقُونَهُ » على معنى يكفونه مع المشقة اللاحقة لهم ؛ كالمريض والحامل فإنهما يقدران عليه لكن بمشقة تلحقهم في أنفسهم ، فإن صاموا أجزأهم وإن أفندوا فلهم ذلك . ففهم ابن عباس — إن كان الإسناد عنه صحيحاً — « يطبقونه » يُطَوَّقُونَهُ ويتكفونه فأدخله بعض النقلة في القرآن . روى أبو داود عن ابن عباس « وعلى الذين يطبقونه » قال : أثبت للحبل والمرضع . وروى عنه أيضاً « وعلى الذين يُطَبِّقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامَ مِسْكِينٍ » قال : كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطبقان الصوم أن يُفطرا ويُطعما مكان كل يوم مسكيناً ، والحبل والمرضع إذا خافا على أولادهما أفطرا وأطعما . وخرج الذارقطني عنه أيضاً قال : رخص للشيخ الكبير أن يُفطر ويُطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه ؛ هذا إسناد صحيح . وروى عنه أيضاً أنه قال : « وعلى الذين يُطَبِّقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامَ » ليست بمنسوخة ، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما ، فيطعما مكان كل يوم مسكيناً ، وهذا صحيح . وروى عنه أيضاً أنه قال لأم ولد له حبل أو مريض : أنت من الذين لا يطيقون الصيام ، عليك الجزاء ولا عليك القضاء ؛ وهذا إسناد صحيح . وفي رواية : كانت له أم ولد ترضع — من غير شك — فأجهدت فأمرها أن تُفطر ولا تقضى ؛ هذا صحيح .

قلت : فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وأنها مُحْكَمَةٌ في حق من ذكر . والقول الأول صحيح أيضاً ، إلا أنه يحتمل أن يكون النسخ هناك

بمعنى التخصيص، فكثيرا ما يطلق المتقدمون النسخ بمعناه، والله أعلم . وقال الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح والضحاك والنخعي والزهرى وربيعه والأوزاعي وأصحاب الرأي : الحامل والمرضع يُفطران ولا إطعام عليهما ؛ بمنزلة المريض يُفطر ويقضى ؛ وبه قال أبو عبيد وأبو نور . وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي ثور، وأختره ابن المنذر وهو قول مالك في الحبل إن أفطرت ، فأما المرضع إن أفطرت فعليها القضاء والإطعام . وقال الشافعي وأحمد : يُفطران ويُطعمان ويقضيان ، وأجمعوا على أن المشايخ والعجائز الذين لا يطيقون الصيام أو يطيقونه على مشقة شديدة أن يفطروا . وأختلفوا فيما عليهم ؛ فقال ربيعة ومالك : لا شيء عليهم ، غير أن مالكا قال : لو أطعموا عن كل يوم مسكينا كان أحب إلى . وقال أنس وأبن عباس وقيس بن السائب وأبو هريرة : عليهم الفدية . وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق ؛ اتباعا لقول الصحابة رضى الله عن جميعهم ، وقوله تعالى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » ثم قال : « وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ » وهؤلاء ليسوا بمرضى ولا مسافرين ، فوجب عليهم الفدية . والدليل لقول مالك : أن هذا مفطر لعذر موجود فيه وهو الشيخوخة والكبر فلم يلزمه إطعام كالمسافر والمريض . وروى هذا عن الثوري ومكحول ، وأختره ابن المنذر .

الثالثة - وأختلف من أوجب الفدية على من ذكر في مقدارها ؛ فقال مالك : مُدٌّ مَبْدُ النبي صلى الله عليه وسلم عن كل يوم أفطره ؛ وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : كفارة كل يوم صاع تمر أو نصف صاع بُر . وروى عن ابن عباس نصف صاع من حنطة ؛ ذكره الدارقطني . وروى عن أبي هريرة قال : من أدركه الكبر فلم يستطع أن يصوم فعليه لكل يوم مُدٌّ من قمح . وروى عن أنس بن مالك أنه ضُفِّع عن الصوم عاما فصنع جفنة من طعام ثم دعا بثلاثين مسكينا فأشبعهم .

الرابعة - قوله تعالى : « فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ » قال ابن شهاب : من أراد الإطعام مع الصوم . وقال مجاهد : من زاد في الإطعام على المُدِّ . ابن عباس : « فمن تطوع

خيرا» قال : مسكيناً آخر فهو خير له . ذكره الدارقطني وقال : إسناد صحيح ثابت . و «خير»^١ الثاني صفة تفضيل ، وكذلك الثالث و «خير» الأول . وقرأ عيسى بن عمرو بجي بن وثاب وحزرة والكسائي «يَطْوَعُ خيرا» مشدداً وجزم العين على معنى يتطوع . الباقر «نَطْوَعُ» بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين على الماضي .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ أى والصيام خير لكم . وكذا قرأ أبيّ؛ أى من الإفطار مع القدية وكان هذا قبل النسخ . وقيل : «وأن تصوموا» فى السفر والمرض غير الشاق ، والله أعلم . وعلى الجملة فإنه يقتضى الحض على الصوم ؛ أى فأعلموا ذلك وصوموا .

قوله تعالى : شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُم وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾

فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ قال أهل التاريخ : أول من صام رمضان نوح عليه السلام لما خرج من السفينة . وقد تقدم قول مجاهد : كتب الله رمضان على كل أمة^(١) ، ومعلوم أنه كان قبل نوح أمم ؛ والله أعلم . والشهر مشتق من الإشهار لأنه مشتهر لا يتعذر علمه على أحد يريده ؛ ومنه يقال : شهرت السيف إذا سلته . ورمضان مأخوذ من رمض الصائم يرمض إذا حرّ جوفه من شدة العطش . والرمضاء (ممدودة) : شدة الحر ؛ ومنه الحديث : «صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال»^(٢) . وخرج مسلم . ورمض الفصال أن تحرق الرمضاء أخفافها فتبرك من شدة حرها . فرمضان - فبادركوا - وافق شدة الحر ؛ فهو مأخوذ من الرمضاء . قال

(١) راجع ص ٢٧٤ من هذا الجزء . (٢) هي الصلاة التى سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وقت الضحى .

الجوهري : وشهر رمضان يُجمع على رَمَضانات وأرمضاء ؛ يقال إنهم لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سَمَّوها بالأزمنة التي وقعت فيها ، فوافق هذا الشهر أيام رَمَضِ الحَرِ فُسِّمَ بذلك . وقيل : إنما سُمِّيَ رمضان لأنه يرمض الذنوب أي يحرقها بالأعمال الصالحة ، من الإرماض وهو الإحراق ؛ ومنه رَمَضْتُ قَدْمَهُ من الرَّمْضاء أي أحترقت . وأرمَضْتُ الرَّمْضاء أي أحترقت ؛ ومنه قيل : أَرَمَضَنِي الأمر . وقيل : لأن القلوب تأخذ فيه من حرارة الموعظة والفكرة في أمر الآخرة كما يأخذ الرمل والمجارة من حر الشمس . والرمضاء : المجارة الحُمأة . وقيل : هو من رَمَضْتُ النصل أَرَمَضُهُ وَأَرَمُضُهُ رَمَضًا إذا دَفَقْتَهُ بين حجرين ليرِقَ . ومنه نَصَلَ رَمِيضٌ ومرموض — عن ابن السكيت — ؛ وتسمى الشهر به لأنهم كانوا يرمضون أسلحتهم في رمضان ليحاربوا بها في شتال قبل دخول الأشهر الحُرُم . وحكى الماوردي أن اسمه في الجاهلية « نائق » وأنشد للفضل :

وَفِي نَائِقٍ أَجَلْتُ لَدَى حَوْمَةِ الْوَعَى * وَوَلَّتْ عَلَى الْأَدْبَارِ قُرْسَاتٌ خَتَمًا

و « شهر » بالرفع قراءة الجماعة على الابتداء ، والخبر « الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » . أو يرتفع على إضمار مبتدأ ، المعنى : المفروض عليكم صومه شهر رمضان ، أو فيما كتب عليكم شهر رمضان . ويجوز أن يكون « شهر » مبتدأ ، و « الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » صفة ، والخبر « فَنَنْشِئَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ » . وأعيد ذكر الشهر تعظيمًا ، كقوله تعالى : « الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ » . وجاز أن يدخله معنى الجزاء ، لأن شهر رمضان وإن كان معرفة فليس معرفة بعينها لأنه شائع في جميع القابل ؛ قاله أبو علي . وروى عن مجاهد وشهر بن حوشب نصب « شهر » ، ورواها هارون الأعمش عن أبي عمرو ، ومعناه : الزموا شهر رمضان أو صوموا . و « الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » نعت له ، ولا يجوز أن ينتصب بتصوموا ؛ لثلاث يفرق بين الصلة والموصول بخبر أن وهو « خير لكم » . الزماني : يجوز نصبه على البذل من قوله « أَبَاطًا مَعْدُودَاتٍ » .

الثانية — وأختلف هل يقال « رمضان » دون أن يضاف إلى شهر ؛ فكره ذلك مجاهد وقال : يقال كما قال الله تعالى . وفي الخبر : « لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ بَلْ أَنْسِبُوهُ كَمَا أَنْسَبَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ

فقال شهر رَمَضَانَ . وكان يقول : بلغني أنه أسم من أسماء الله . وكان يكره أن يجمع لفظه لهذا المعنى . ويحتج بما روى : رمضان أسم من أسماء الله تعالى ، وهذا ليس بصحيح فإنه من حديث أبي معشر نجيع وهو ضعيف . والصحيح جواز إطلاق رمضان من غير إضافة كما ثبت في الصحيح وغيره . روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاء رمضان فتحت أبواب الرحمة وغلقت أبواب النار وصُفدت الشياطين » . وفي صحيح البُخاري عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا كان رمضان فتحت له أبواب الرحمة وغلقت أبواب جهنم وسُليست الشياطين » . وروى عن ابن شهاب عن أنس بن أبي أنس أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول ... ، فذكره . قال البُخاري : أنس بن أبي أنس هذا هو والد مالك بن أنس ، وأسم أبي أنس مالك بن أبي عامر من ثقات أهل المدينة ، وهو مالك ابن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن جثيل بن عمرو من ذى أصبح من أقبال اليمن . وروى النسائي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتاكم رمضان شهر مبارك فرض الله عز وجل عليكم صيامه تفتح فيه أبواب السماء وتُغلق فيه أبواب الجحيم وتُغفل فيه مردة الشياطين لله فيه ليلة خير من ألف شهر من حُرِم خيرها فقد حُرِم » . وأخرجه أبو حاتم البُخاري أيضا وقال : فقلوه « مردة الشياطين » تقييد لقوله : « صُفدت الشياطين وسُليست » . وروى النسائي أيضا عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة من الأنصار : « إذا كان رمضان فاعتصري فإن عمره فيه تعدل حجة » . وروى النسائي أيضا عن عبد الرحمن بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى فرض صيام رمضان [عليكم] وسننت لكم قيامه فمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا أخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . والآثار في هذا كثيرة ، كلها بإسقاط شهر . وربما أسقطت العرب ذكر الشهر من رمضان .

(١) الذي في ابن خلكان : « غيان — بنين معجبة وياة تحتها نقطتان — ويقال عثمان — بين مهملة وناه — ابن جثيل — بجيم وناه — ثلثة وياة ساكة تحتها نقطتان . وقال ابن سعد : هو خليل بن جاه معجبة » . وقد ورد هذا النسب في الأصول محرفا .

قال الشاعر :

جارية في درعها الفَضْفَاضِ • أبيض من أخت بني إِبَاضِ

جارية في رمضان المَاضِي • تُقَطِّعُ الحديثَ بالإِمْبَاضِ

وفضلُ رمضان عظيم ، وثوابه جسيم ؛ يدلُّ على ذلك معنى الاشتقاق من كونه محرقاً للذنوب ، وما كتبناه من الأحاديث .

الثالثة — فرض الله صيام شهر رمضان أى مدة هلاله ، وبه سُمِّيَ الشهر ؛ كما جاء في الحديث : ” فإن عُثْمَى عليكم الشهر “ أى الهلال ، وسيأتي ؛ وقال الشاعر :

أَخَوَانِ مِنْ تَجْدِيدِ عَلَى تَقَّةِ • وَالشَّهْرُ مِثْلُ قُلَامَةِ الظُّفْرِ

حتى تكامل في استدارته • في أربع زادت على عشر

وفرض علينا عند نُحْمَةِ الهلال إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً ؛ وإكمال عدة رمضان ثلاثين يوماً ، حتى ندخل في العبادة بيقين ونخرج عنها بيقين ؛ فقال في كتابه « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » . وروى الأئمة الأثبات عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غُم عليكم فاكلوا العدة “ في رواية ” فإن عُثِمَ عليكم الشهر فعدُّوا ثلاثين “ . وقد ذهب مطَّرف بن عبد الله بن الشَّخِير وهو من كبار التابعين وأبن قتيبة من اللغويين فقالا : يُعَوَّلُ على الحساب عند الغيم بتقدير المنازل واعتبار حسابها في صوم رمضان ، حتى إنه لو كان محصوا لرؤى ؛ لقوله عليه السلام : ” فإن أُغْمِيَ عليكم فآقدروا له “ أى استدلوا عليه بمنازله ، وقدروا إتمام الشهر بحسابه . وقال الجمهور : معنى ” فآقدروا له “ فاكلوا المقدار ؛ يفسره حديث أبي هريرة ” فاكلوا العدة “ . وذكر الداؤدي أنه قيل في معنى قوله ” فآقدروا له “ : أى قدروا المنازل . وهذا لا نعلم أحداً قال به إلا بعض أصحاب الشافعي أنه يُعتبر في ذلك بقول المنجمين ، والإجماع حجة عليهم . وقد روى ابن نافع عن مالك في الإمام لا يصوم لرؤية الهلال ولا يُفطر لرؤيته ، وإنما يصوم ويُفطر على الحساب : إنه لا يُقنَدَى به

ولا يُتَّبَع . قال ابن العربي : وقد زَلَّ بعض أصحابنا فحكي عن الشافعي أنه قال : يقول على الحساب ، وهي عَثَرَةٌ ^(١) لا لَعَا لها .

الرابعة — وأختلف مالك والشافعي هل يثبت هلال رمضان بشهادة واحد أو شاهدين ؛ فقال مالك : لا يُقبل فيه شهادة الواحد لأنها شهادة على هلال فلا يُقبل فيها أقل من اثنين ؛ أصله الشهادة على هلال شَوَّال وذى الحجة . وقال الشافعي وأبو حنيفة : يُقبل الواحد ؛ لما رواه أبو داود عن ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال فأخبرت به رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى رأيته ؛ فصام وأمر الناس بصيامه . وأخرجه الدارقطني وقال : تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة . روى الدارقطني « أن رجلاً شهد عند علي بن أبي طالب على رؤية هلال رمضان فصام ؛ أحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان . قال الشافعي : فإن لم تر العاظة هلال شهر رمضان ورآه رجل عدل رأيت أن أقبله للأثر والاحتياط . وقال الشافعي بعد : لا يجوز على رمضان إلا شاهدان . قال الشافعي وقال بعض أصحابنا : لا أقبل عليه إلا شاهدين ، وهو القياس على كل مغيب » .

الخامسة — وأختلفوا فيمن رأى هلال رمضان وحده أو هلال شوال ؛ فروى الربيع عن الشافعي : من رأى هلال رمضان وحده فليصمه ، ومن رأى هلال شوال وحده فليفطر ، وليُخَفْ ذلك . وروى ابن وهب عن مالك في الذي يرى هلال رمضان وحده أنه يصوم ؛ لأنه لا ينبغي له أن يفطر وهو يعلم أن ذلك اليوم من شهر رمضان . ومن رأى هلال شوال وحده فلا يفطر ؛ لأن الناس يتهمون على أن يفطر منهم من ليس مأموراً ، ثم يقول أولئك إذا ظهر عليهم : قد رأينا الهلال . قال ابن المنذر : وبهذا قال الليث بن سعد وأحمد بن حنبل . وقال عطاء وإسحاق : لا يصوم ولا يفطر . قال ابن المنذر : يصوم ويفطر .

(١) كذا في أ ، ب ، ج ، ز ، و « لها » بالتونين : كلمة يدعى بها للعازر ، معناها الارتفاع والإفالة من العثرة ، فإذا أريد الدعاء عليه قيل : لا لها . وفي ح : « لا يقال لها » . وفي أحكام القرآن لابن العربي : « لا يقال لها » .

السادسة - وأختلفوا إذا أخبر بخبر عن رؤية بلد، فلا يخلو أن يقرب أو يبعد، فإن قرب فالحكم واحد، وإن بعد فلا أهل كل بلد رؤيتهم، روى هذا عن عكرمة والقاسم وسالم، وروى عن ابن عباس، وبه قال إسماعيل، وإليه أشار البخاري حيث يوب: «لأهل كل بلد رؤيتهم». وقال آخرون. إذا ثبت عند الناس أن أهل بلد قد رأوه فعليهم قضاء ما أفطروا؛ هكذا قال الليث بن سعد والشافعي. قال ابن المنذر: ولا أعلمه إلا قول المزني والكوفي.

قلت: ذكر اليكما الطبري في كتاب «أحكام القرآن» له: وأجمع أصحاب أبي حنيفة على أنه إذا صام أهل بلد ثلاثين يوماً للرؤية، وأهل بلد تسعة وعشرين يوماً أن على الذين صاموا تسعة وعشرين يوماً قضاء يوم. وأصحاب الشافعي لا يرون ذلك؛ إذ كانت المطالع في البلدان يجوز أن تختلف. وحجة أصحاب أبي حنيفة قوله تعالى: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» وثبت برؤية أهل بلد أن المدة ثلاثون فوجب على هؤلاء إكمالها. ومخالفهم يحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» الحديث، وذلك يوجب اعتبار عادة كل قوم في بلدهم. وحكى أبو عمر الإجماع على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كالأندلس من نجران، قال: ولكل بلد رؤيتهم، إلا ما كان كالمصر الكبير وما تقاربت أقطاره من بلدان المسلمين. روى مسلم عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعته إلى معاوية بالشام قال: قدمت الشام فقضيت حاجتها وأسئلت على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة. فقال: أنت رأيته؟ فقلت نعم، وراه الناس وصاموا وصام معاوية. فقال: لكنا رأيناه ليلة السبت فلا تزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه. فقلت: أولا تكفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال لا، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال علماؤنا: قول ابن عباس «هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» كلمة تصرح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبأمره. فهو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من الحجاز فالواجب على أهل كل بلد أن تعمل على رؤيته دون رؤية غيره، وإن ثبت ذلك

عند الإمام الأعظم، ما لم يحمل الناس على ذلك، فإن حمل فلا تجوز مخالفته. وقال اليكا الطبري: قوله «هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» يحتمل أن يكون تأويل فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». وقال ابن العربي: «وأختلف في تأويل [قول] ابن عباس [هذا]؛ فقيل: رده لأنه خبر واحد، وقيل: رده لأن الأقطار مختلفة في المطالع؛ وهو الصحيح، لأن كُتِبَ لم يشهد وإنما أخبر عن حكم ثبت بالشهادة، ولا خلاف في الحكم الثابت أنه يميز فيه خبر الواحد. ونظيره ما لو ثبت أنه أهل ليلة الجمعة بأُغْمَات^(٢) وأهل بأشيلية^(٣) ليلة السبت فيكون لأهل كل بلد رؤيتهم؛ لأن سُهَيْلا^(٤) يكشف من أُغْمَات ولا يكشف من أشيلية؛ وهذا يدل على اختلاف المطالع».

قلت: وأما مذهب مالك رحمه الله في هذه المسألة فروى ابن وهب وأبن القاسم عنه في المجموعة أن أهل البصرة إذا رأوا هلال رمضان ثم بلغ ذلك إلى أهل الكوفة والمدينة واليمن أنه يلزمهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء. وروى القاضي أبو إسحاق عن ابن الماجشون أنه إن كان ثبت بالبصرة بأمر شائع ذائع يستغنى عن الشهادة والتعديل له فإنه يلزم غيرهم من أهل البلاد القضاء، وإن كان إنما ثبت عند حاكمهم بشهادة شاهدين لم يلزم ذلك من البلاد إلا من كان يلزمه حكم ذلك الحاكم ممن هو في ولايته، أو يكون ثبت ذلك عند أمير المؤمنين فيلزم القضاء جماعة المسلمين. قال: وهذا قول مالك.

السابعة - قرأ جمهور الناس «شهر» بالرفع على أنه خبر ابتداء مضمر؛ أي ذلك شهر؛ أو المقترض عليكم صيامه شهر رمضان، أو الصوم أو الأيام. وقيل: أرتفع على أنه مفعول لم يُسم فاعله بـ «كُتِبَ» أي كُتِبَ عليكم شهر رمضان. و«رمضان» لا ينصرف لأن النون فيه زائدة. ويموز أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وخبره «الذي أنزل فيه القرآن». وقيل: خبره «فَنَ شَهِدَ»، و«الذي أنزل» نعت له. وقيل: ارتفع على البدل من الصيام. فمن قال: إن الصيام في قوله «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ» هي ثلاثة أيام وعاشوراء قال هنا

(١) الزيادة عن «أحكام القرآن» لابن العربي. (٢) أُغْمَات: ناحية في بلاد البربر من أرض المغرب قرب مراکش. (٣) أشيلية: مدينة كبيرة عظيمة بالأندلس. (٤) سُهَيْلا: سبيل: كوكب.

بالابتداء . ومن قال : إن الصيام هناك رمضان قال هنا بالابتداء أو بالبدل من الصيام ، أى كُتِبَ عليكم شهر رمضان . وقرأ مجاهد وشهر بن حوشب « شَهْر » بالنصب . قال الكسائي : المعنى كُتِبَ عليكم الصيام ، وأن تصوموا شهر رمضان . وقال الفراء : أى كُتِبَ عليكم الصيام أى أن تصوموا شهر رمضان . قال النحاس : « لا يجوز أن ينصب » شهر رمضان « تصوموا » لأنه يدخل في الصلة ثم يفرق بين الصلة والموصول ، وكذلك إن نصبته بالصيام ؛ ولكن يجوز أن تنصبه على الإغراء ؛ أى ألزموا شهر رمضان ، وصوموا شهر رمضان ، وهذا بعيد أيضا لأنه لم يتقدم ذكر الشهر فيغرى به » .

قلت : قوله « كُتِبَ عليكم الصيام » يدل على الشهر بغاز الإغراء ؛ وهو اختيار أبي عبيد . وقال الأخفش : انتصب على الظرف . وحكى عن الحسن وأبي عمرو إدغام الراء في الراء ؛ وهذا لا يجوز لثلاثي مجتمع سا كان ؛ ويجوز أن تُقلب حركة الراء على الهاء فتضم الهاء ثم تُدغم ، وهو قول الكوفيين .

الثامنة - قوله تعالى : ((الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)) نص في أن القرآن نزل في شهر رمضان ، وهو بين قوله من جل : « حَمَّ . وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ » . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ ^(١) . بمعنى ليلة القدر ، ولقوله : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . وفي هذا دليل على أن ليلة القدر إنما تكون في رمضان لا في غيره . ولا خلاف أن القرآن أنزل من اللوح المحفوظ ليلة القدر ^(٢) - على ما بيناه - جملة واحدة ، فوضع في بيت العزة في سماء الدنيا ، ثم كان جبريل صلى الله عليه وسلم ينزل به تنجيما تنجيما في الأواسر والنواهي والأسباب ، وذلك في عشرين سنة . وقال ابن عباس : أنزل القرآن من اللوح المحفوظ جملة واحدة إلى الكتبة في سماء الدنيا ، ثم نزل به جبريل عليه السلام نجوماً - - بمعنى الآية والآيتين - في أوقات مختلفة في إحدى وعشرين سنة . وقال مقاتل في قوله تعالى : « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » قال أنزل من اللوح المحفوظ كل عام في ليلة القدر إلى سماء الدنيا ، ثم نزل إلى السفرة من اللوح المحفوظ في عشرين شهراً ، ونزل به جبريل في عشرين سنة .

(١) راجع ج ١٦ ص ١٢٥ (٢) راجع ج ٢٠ ص ١٢٩

(٣) راجع ج ١ ص ٩٠ (٤) السورة : الملائكة .

قلت : وقول مُقاتل هذا خلاف ما نقل من الإجماع « أن القرآن أنزل جملة واحدة » والله أعلم . وروى وأئمة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أنزلت مصحف إبراهيم أول ليلة من شهر رمضان والتوراة ليست مضين منه والإنجيل ثلاث عشرة والقرآن لأربع وعشرين » .

قلت : وفي هذا الحديث دلالة على ما يقوله الحسن أن ليلة القدر تكون ليلة أربع وعشرين . وسيأتى إن شاء الله تعالى بيان هذا ^(١) .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ الْقُرْآنُ ﴾ « القرآن » : اسم لكلام الله تعالى ، وهو بمعنى المقروء ، كالمشروب يُسمى شرباً ، والمكتوب يُسمى كتاباً ، وعلى هذا قيل : هو مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرأنا بمعنى : قال الشاعر :

صَحَّحُوا بِأَشْطَطِ عُنْوَانِ السَّجُودِ بِهِ • يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقِرَاءَنَا

أى قراءة . وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر أن في البحر شياطين مسجونة أوثقها سليمان عليه السلام يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآناً ، أى قراءة . وفي التزويل : « وَقُرْآنَ الْقَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْقَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » ^(٢) أى قراءة الفجر . ويُسمى المقروء قرآناً على عادة العرب في تسميتها المفعول بأسم المصدر ، كتسميتهم للعلوم علماً وللضروب ضرباً وللشروب شرباً ، كما ذكرنا ؛ ثم أشتهر الاستعمال في هذا واقترب به العُرف الشرعى ، فصار القرآن آمناً لكلام الله ، حتى إذا قيل : القرآن غير مخلوق ، يراد به المقروء لا القراءة لذلك . وقد يُسمى المصحف الذى يكتب فيه كلام الله قرآناً توسعاً ؛ وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو » أراد به المصحف . وهو مشتق من قرأت الشيء جمعته . وقيل : هو أسم علم لكتاب الله ، غير مشتق كالتوراة والإنجيل ؛ وهذا يُحكى عن الشافعى . والصحيح الاشتقاق في الجميع ، وسيأتى .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِلنَّاسِ ﴾ « هدى » في موضع نصب على الحال من القرآن ، أى هادياً لهم . ﴿ وَيَنَاتٍ ﴾ عطف عليه . و﴿ الْهُدًى ﴾ الإرشاد والبيان ، كما تقدم ؛ ^(٣)

(١) نابع ج ٢٠ ص ١٣٤ (٢) رابع ج ١٠ ص ٣٠٥ (٣) رابع ج ١ ص ١٦٠ طبعة ثانية .

أى بيانا لهم وإرشادا. والمراد القرآن بجملة من مُحْكَمٍ ومُتَشَابِهٍ وناسخ ومنسوخ؛ ثم شرف بالذكر والتخصيص البيئات منه، يعنى الحلال والحرام والمواظع والأحكام . « وَيَتَنَبَّاتٍ » جمع بَيِّنَةٌ، من بان الشيء بين إذا وضح. (وَالْفَرْقَانِ) مافرق بين الحق والباطل، أى فصل؛ وقد تقدم.

الحادية عشرة — قوله تعالى : (فَنَنْشِئْ مِنْكُمْ الشَّهَرَ فَلْيَصُمْهُ) قراءة العامة يجزم اللام . وقرأ الحسن والأعرج بكسر اللام، وهى لام الأمر وَحَقَّهَا الكسر إذا أُفردت ؛ فإذا وصلت بشيء ففيها وجهان : الجزم والكسر . وإنما تُوصل بثلاثة أحرف : بالفاء كقوله « فَلْيَصُمْهُ » « فَلْيَعْبُدُوا » . والواو كقوله : « وَلْيُؤْنُوا » . « ثُمَّ لْيَقْضُوا » . و« شَهِدَ » بمعنى حَضَرَ، وفيه إضمار؛ أى من شهد منكم الشهر عاقلاً بالغاً صحيحاً مقياً فليصمه ، وهو يقال عام فيخصص بقوله : « فَنَنْشِئْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ » الآية . وليس الشهر بمفعول وإنما هو ظرف زمان . وقد اختلف العلماء في تأويل هذا ؛ فقال على بن أبى طالب وابن عباس وسويد بن غفلة وعائشة — أربعة من الصحابة — وأبو جابر لاحق بن حُميد وعبيدة السلماني : من شهد أى من حضر دخول الشهر وكان مقياً فى أوله فى بلده وأهله فليكمل صيامه ، سافر بعد ذلك أو أقام ، وإنما يُفطر فى السفر من دخل عليه رمضان وهو فى سفر . والمعنى عندهم : من أدركه رمضان مسافراً أفطر وعليه عِدَّة من أيام آخره ، ومن أدركه حاضراً فليصمه . وقال جمهور الأمة : من شهد أول الشهر وآخره فليصم مادام مقياً ، فإن سافر أفطر ؛ وهذا هو الصحيح وعليه تدل الأخبار الثابتة . وقد ترجم البخارى رحمه الله ردّاً على القول الأول « باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر » حدّثنا عبد الله بن يوسف قال أنبأنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة فى رمضان فصام حتى بلغ الكَدِيدَ أفطر فافطر الناس . قال أبو عبد الله : والكَدِيد ما بين عُسْفَانَ وقَدِيد .

(١) برآبع ج ١ ص ٢٨٧ طبع ثانية . (٢) الكديد (فتح الكاف وكسر الدال) : موضع بين وبين المدينة سبع مراحل أرغوما ، وبينه وبين مكة نحو مرحلتين . (٣) عسفان : قرية بها مزارع ونخل على مرحلتين من مكة . وقديد (بضم القاف) : اسم موضع قرب مكة .

قلت : قد يحتمل أن يحمل قول علي رضي الله عنه ومن وافقه على السفر المندوب كزيارة الإخوان من الفضلاء والصالحين ، أو المباح في طلب الرزق الزائد على الكفاية . وأما السفر الواجب في طلب القوت الضروري ، أو فتح بلد إذا تحقق ذلك ، أو دفع مدو ، فالمرء فيه غير ولا يجب عليه الإمساك ؛ بل الفطر فيه أفضل للتقوى ، وإن كان شهد الشهر في بلده وصام بعضه فيه ؛ لحديث ابن عباس وغيره ، ولا يكون في هذا خلاف إن شاء الله ، والله أعلم . وقال أبو حنيفة وأصحابه : من شهد الشهر بشروط التكليف غير مجنون ولا مغمى عليه فليصمه ، ومن دخل عليه رمضان وهو مجنون وتماذى به طول الشهر فلا قضاء عليه ؛ لأنه لم يشهد الشهر بصفة يجب بها الصيام . ومن جُنَّ أول الشهر وآخره فإنه يقضى أيام جنونه . ونُصِب الشهر على هذا التأويل هو على المفعول الصريح بـ « شهد » .

الثانية عشرة — قد قرر أن فرض الصوم مستحق بالإسلام والبلوغ والعلم بالشهر؛ فإذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي قبل الفجر لزمهما الصوم صبيحة اليوم، وإن كان بعد الفجر استحب لهما الإمساك، وليس عليهما قضاء الماضي من الشهر ولا اليوم الذي بلغ فيه أو أسلم . وقد اختلف العلماء في الكافر يُسلم في آخر يوم من رمضان، هل يجب عليه قضاء رمضان كله أولاً ؟ وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه ؟ فقال الإمام مالك والجمهور : ليس عليه قضاء ماضى ؛ لأنه إنما شهد الشهر من حين إسلامه . قال مالك : وأحب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه . وقال عطاء والحسن : يصوم ما بقى ويقضى ماضى . وقال عبد الملك بن الماجشون : يكف عن الأكل في ذلك اليوم ويقضيه . وقال أحمد وإسحاق مثله . وقال ابن المنذر : ليس عليه أن يقضى ما مضى من الشهر ولا ذلك اليوم . وقال الباجي : من قال من أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع الإسلام — وهو مقتضى قول مالك وأكثر أصحابه — أوجب عليه الإمساك في بقية يومه . ورواه في المدونة ابن نافع عن مالك ، وقاله الشيخ أبو القاسم . ومن قال من أصحابنا ليسوا مخاطبين قال : لا يلزمه الإمساك في بقية يومه ؛ وهو مقتضى قول أشهب وعبد الملك بن الماجشون ، وقاله ابن القاسم .

قلت : وهو الصحيح لقوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» فغاطب المؤمنين دون غيرهم ؛ وهذا واضح ، فلا يجب عليه الإمساك في بقية اليوم ولا قضاء ما مضى . وتقدم الكلام في معنى قوله : « وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » والحمد لله .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ » قراءة جماعة « اليسر » بضم السين لغتان ، وكذلك « العسر » . قال مجاهد والضحاك : « اليسر » الفطر في السفر ، و « العسر » الصوم في السفر . والوجه عموم اللفظ في جميع أمور الدين ؛ كما قال تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « دين الله يسر » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا » . واليسر من السهولة ، ومنه اليسار للفتى . وسميت اليد اليسرى تافلاً ، أولاً لأنه يسهل له الأمر بمعاونتها لليمنى ؛ قولان . وقوله : « وَلَا يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْعُسْرَ » هو بمعنى قوله « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ » فكرر تأكيداً .

الرابعة عشرة - دلت الآية على أن الله سبحانه يريد بإرادة قديمة أزلية زائدة على الذات . هذا مذهب أهل السنة ؛ كما أنه عالم بعلم ، قادر بقدره ، حي بجياة ، سميعٌ بسمع ، بصيرٌ ببصر ؛ متكلمٌ بكلام . وهذه كلها معاني وجودية أزلية زائدة على الذات . وذهب الفلاسفة والشيعية إلى نقيضها ؛ تعالى الله عن قول الزائنين وإبطال المبطلين . والذي يقطع دابر أهل التعطيل أن يقال : لو لم يصدق كونه ذا إرادة لصدق أنه ليس بذى إرادة ، ولو صح ذلك لكان كل ما ليس بذى إرادة ناقصاً بالنسبة إلى من له إرادة ؛ فإن من كانت له الصفات الإرادية فله أن يخصص الشيء وله ألا يخصصه ؛ فالعقل السليم يقضى بأن ذلك كمال له وليس بنقصان ، حتى أنه لو قدر بالوهم سلب ذلك الأمر عنه لقد كان حاله أولاً أكمل بالنسبة إلى حاله ثانياً ، فلم يبق إلا أن يكون مالم يتصف أنقص مما هو متصف به ، ولا يخفى ما فيه من المحال ؛ فإنه كيف يتصور أن يكون المخلوق أكمل من الخالق ، والخالق أنقص منه ، والبدية تقضى برده وإبطاله . وقد وصف نفسه جل جلاله وتقدست أسماؤه بأنه يريد فقال تعالى :

(١) تراجع المسألة الأولى وما بعدها من ٢٧٦ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ١٢ ص ١٠٠ .

«فَعَالٌ لَّيًّا يُرِيدُ» وقال سبحانه : «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» وقال : «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» ، إذا أراد أمراً فإنما يقول له كن فيكون. ثم إن هذا العالم على غاية من الحكمة والإتقان والأنظام والإحكام ، وهو مع ذلك جائز وجوده وجائز عدمه ، فالذى خصصه بالوجود يجب أن يكون مريداً له قادراً عليه عالمٌ به ؛ فإن لم يكن عالمٌ قادراً لا يصح منه صدور شيء ؛ ومن لم يكن عالمٌ وإن كان قادراً لم يكن ما صدر منه على نظام الحكمة والإتقان ، ومن لم يكن مريداً لم يكن تخصيص بعض الجائزات بأحوال وأوقات دون البعض بأولى من العكس ؛ إذ نسبتها إليه نسبة واحدة . قالوا : وإذ ثبت كونه قادراً مريداً وجب أن يكون حياً ؛ إذ الحياة شرط هذه الصفات ؛ ويلزم من كونه حياً أن يكون سمياً بصيراً متكلاً ؛ فإن لم تثبت له هذه الصفات فإنه لا محالة متصف بأضدادها كالعمى والطرش والخرس على ما صرف في الشاهد ؛ والبارئ سبحانه وتعالى يتقدس عن أن يتصف بما يوجب في ذاته نقصاً .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ فيه تأويلان : أحدهما — لإكمال عدة الأداء لمن أفطر في سفره أو مرضه . الثاني — عدة الهلال سواء كانت تسعاً وعشرين أو ثلاثين . قال جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم : «إن الشهر يكون تسعاً وعشرين» . وفي هذا ردٌ لتأويل من تأول قوله صلى الله عليه وسلم : «شهرًا عيِّد لا ينقصان رمضان وذو الحجة» أنهما لا ينقصان عن ثلاثين يوماً ، أخرجه أبو داود . وتأوله جمهور العلماء على معنى أنهما لا ينقصان في الأجر وتكفير الخطايا ، سواء كانا من تسع وعشرين أو ثلاثين .

السادسة عشرة — ولا اعتبار برؤية هلال شوال يوم الثلاثين من رمضان نهاراً بل هو لليلة التي تأتي ، هذا هو الصحيح . وقد اختلف الرواة عن عمر في هذه المسألة فروى الدارقطني عن شقيق قال : جاءنا كتاب عمرو بن بخاقين قال في كتابه : إن الأهلة بعضها أكبر من بعض ، فإذا رأيتم الهلال نهاراً فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس .

وذكره أبو عمر من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن أبي وأئيل قال : كتب إلينا عمر ...؛ فذكره . قال أبو عمر : وروى عن علي بن أبي طالب مثل ما ذكره عبد الرزاق أيضاً ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وأنس بن مالك ، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن والليث والأوزاعي ، وبه قال أحمد وإسحاق . وقال سفيان الثوري وأبو يوسف : إن رُوي بعد الزوال فهو ليلة التي تأتي ، وإن رُوي قبل الزوال فهو ليلة الماضية . وروى مثل ذلك عن عمر ، ذكره عبد الرزاق عن الثوري عن مغيرة عن شبك عن إبراهيم قال : كتب عمر إلى عتبة بن فرقد « إذا رأيتم الهلال نهائراً قبل أن تزول الشمس لتسام ثلاثين فافطروا ، وإذا رأيتموه بعد ما تزول الشمس فلا تظفروا حتى تمسوا » ؛ وروى عن علي مثله . ولا يصح في هذه المسألة شيء من جهة الإسناد عن علي . وروى عن سليمان بن ربيعة مثل قول الثوري ، وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب ، وبه كان يفتي بقرطبة . واختلف عن عمر بن عبد العزيز في هذه المسألة ؛ قال أبو عمر : والحديث عن عمر بمعنى ما ذهب إليه مالك والشافعي وأبو حنيفة متصل ، والحديث الذي روى عنه بمذهب الثوري منقطع ، والمصير إلى المتصل أولى . وقد أخرج من ذهب بمذهب الثوري بأن قال : حديث الأعمش مجمل لم يخص فيه قبل الزوال ولا بعده ، وحديث إبراهيم مفسر ، فهو أولى أن يقال به .

قلت : قد روى مرفوعاً معنى ما روى عن عمر متصلاً موقوفاً روته عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً صبح ثلاثين يوماً ، فرأى هلال شوال نهائراً فلم يَظفر حتى أمسى . أخرجه التارقطني من حديث الواقدي وقال : قال الواقدي حدثنا معاذ بن محمد الأنصاري قال : سألت الزهري عن هلال شوال إذا رُوي باكراً ؛ قال سمعت سعيد بن المسيب يقول : إن رُوي هلال شوال بعد أن طلع الفجر إلى العصر أو إلى أن تغرب الشمس فهو من الليلة التي تليها ؛ قال أبو عبد الله : وهذا جمع عليه .

السابعة عشرة - روى الدارقطني عن ربيع بن حراش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : اختلف الناس في آخر يوم من رمضان فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وسلم بالله لأهلاً للهِلال^(١) أمس عَشِيَّةً ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم [الناس]^(٢) أن يفطروا وأن يندوا إلى مُصَلَّاهم . قال الدارقطني : هذا إسناد حسن ثابت . قال أبو عمر : لا خلاف من مالك وأصحابه أنه لا تُصَلَّى صلاة العيد في غير يوم العيد ولا في يوم العيد بعد الزوال ؛ وحكى عن أبي حنيفة . واختلف قول الشافعي في هذه المسألة ؛ فزعم قال بقول مالك ، وأختره المزني وقال : إذا لم يميز أن تُصَلَّى في يوم العيد بعد الزوال فالיום الثاني أبعد من وقتها وأخرى الأُصَلَّى فيه . وعن الشافعي رواية أخرى أنها تُصَلَّى في اليوم الثاني تُحْتَمَى . وقال البويطي : لا تُصَلَّى إلا أن يثبت في ذلك حديث . قال أبو عمر : لو قُضِيَتْ صلاة العيد بعد خروج وقتها لأشبهت الفرائض ، وقد أجمعوا في سائر السنن أنها لا تُقضى ؛ فهذه مثلها . وقال الثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل : يخرجون من الغد ، وقاله أبو يوسف في الإجماع . وقال الحسن بن صالح بن حتح : لا يخرجون في الفطر ويخرجون في الأضحية . قال أبو يوسف : وأما في الأضحية فيصلبها بهم في اليوم الثالث . قال أبو عمر : لأن الأضحية أيام عيد وهي صلاة عيد ، وليس الفطر يوم عيد إلا يوم واحد ، فإذا لم تُصَلَّ فيه لم تُقَضَّ في غيره ؛ لأنها ليست بفريضة تُقضى . وقال الليث بن سعد : يخرجون في الفطر والأضحية من الغد .

قلت : والقول بالخروج إن شاء الله أصح ؛ للسنن الثابتة في ذلك ، ولا يمتنع أن يستثنى الشارع من السنن ما شاء فيأمر بقضائه بعد خروجه وقته . وقد روى الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّهَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ " . صححه أبو محمد . قال الترمذي : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وابن المبارك . وروى عن عمر أنه فعله .

(١) أهل الرجل الهلال : رآه . (٢) زيادة عن سنن الدارقطني .

قلت : وقد قال علماؤنا : من ضاق عليه الوقت وصلى الصبح وترك ركعتي الفجر فإنه يصلّيها بعد طلوع الشمس إن شاء . وقيل : لا يصلّيها حينئذ . ثم إذا قلنا : يصلّيها فهل ما يفعله قضاء ، أو ركعتان ينوب له نوابهما عن نواب ركعتي الفجر . قال الشيخ أبو بكر : وهذا الجارى على أصل المذهب ، وذكر القضاء تجوز .

قلت : ولا يبعد أن يكون حكم صلاة الفطر في اليوم الثاني على هذا الأصل ، لا سيما مع كونها مرة واحدة في السنة مع ما ثبت من السنة . روى النسائي قال : أخبرني عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا شعبة قال حدثني أبو بشر عن أبي عمير بن أنس عن عمومة له : أن قوماً رأوا الهلال فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم أن يفطروا بعد ما أرتفع النهار وأن يخرجوا إلى العيد من الغد . في رواية : ويخرجوا لمصلّاهم من الغد .

الثامنة عشرة - قرأ أبو بكر عن عاصم وأبو عمرو - في بعض ما روى عنه - والحسن وقادة والأعرج « وَلِتُكْلُوا الْعِدَّةَ » بالتشديد . والباقون بالتخفيف . واختار الكسائي التخفيف ؛ كقوله عز وجل : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » . قال النحاس : وهما لغتان بمعنى واحد ؛ كما قال عز وجل : « فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْمُ لَهُمْ زُيْدًا » . ولا يجوز « وَلِتُكْلُوا » بإسكان اللام ، والفرق بين هذا وبين ما تقدّم أن التقدير : ويريد لأن تكلوا ، ولا يجوز حذف أن والكسرة ؛ هذا قول البصريين ، ونحوه قول كثير أبو حنيفة :
 * أريد لأنسى ذكرها *

أى لأن أنسى ، وهذه اللام هي الداخلة على المفعول ؛ كالتى في قولك : ضربت لزيد؛ المعنى ويريد إكمال العدة . وقيل : هي متعلقة بفعل مضمر بعد ، تقديره : ولأن تكلوا العدة رخص لكم هذه الرخصة . وهذا قول الكوفيين وحكاها النحاس عن الفراء . قال النحاس : وهذا قول حسن ؛ ومثله : « وَكَذَلِكَ يُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيْكُونَ مِنَ الْمُؤَقِّنِينَ »^(٣) أى وليكون من الموقنين فعلنا ذلك . وقيل : الواو مقحمة . وقيل : يحتمل أن تكون هذه اللام لام الأمر ، والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام . وقال أبو إسحاق إبراهيم

(١) راجع ج ٦ ص ٦١ (٢) راجع ج ٢٠ ص ١٢ (٣) راجع ج ٧ ص ٢٣

أَبْنُ السَّرِيِّ : هو محمول على المعنى ، والتقدير : فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتلكوا العدة ، قال : ومثله ما أنشده سيبويه .

بادت وغير آيهن مع اليلي • إلا رواكده بجرهق هباء
ومشجع أنا سواء قذاله • فبدا وغيب ساره المعزاء^(١)^(٢)

شاده يشيده شيداً جصصه ؛ لأن معناه بادت إلا رواكده بها رواكده ، فكأنه قال : وبها مشجع أو تم مشجع .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ ﴾ عطف عليه ، ومعناه الحض على التكبير في آخر رمضان في قول جمهور أهل التأويل . وأختلف الناس في حده ؛ فقال الشافعي : روى عن سعيد بن المسيب وعروة وأبي سلمة أنهم كانوا يكبرون ليلة الفطر ويمجدون ، قال : وتشبه ليلة النحر بها . وقال ابن عباس : حق على المسلمين إذا رأوا هلال شوال أن يكبروا . وروى عنه : يكبر المرء من رؤية الهلال إلى آقضاء الخطبة ، ويمسك وقت خروج الإمام ويكبر بتكبيره . وقال قوم : يكبر من رؤية الهلال إلى خروج الإمام للصلاة . وقال سفيان : هو التكبير يوم الفطر . زيد بن أسلم : يكبرون إذا خرجوا إلى المصلي فإذا آقضت الصلاة آقضى العيد . وهذا مذهب مالك ، قال مالك : هو من حين يخرج من داره إلى أن يخرج الإمام . وروى ابن القاسم وعلي بن زياد : أنه إن خرج قبل طلوع الشمس فلا يكبر في طريقه

(١) في نسخ الأصل وكتاب سيبويه وإعراب القرآن للنحاس : « غير » بالراء . والتصويب عن اللسان مادة « شجع » . (٢) كذا في كتاب سيبويه وإعراب القرآن للنحاس واللسان . وساره يريد « ساره » تخفف بحذف الهزة ، ومثله هار وأسله هائر ، وشاك وأسله شاك . وفي الأصول « شاده » بالشين المعجمة والدال وهو تصحيف . وبهذا يعلم أن تفسير المؤلف وقع لكلمة مصحفة .

والآي (جمع آية) وهي علامات الديار . والرواكده : الأثافي . والهباء هنا : الغبار . وأراد بالمنهج وتدأمن أوتاد الخيام ، وتشجيجه ضرب رأسه ليثبت . وسواء قذاله : وسطه . ويروى : سواد قذاله ، وسواد كل شيء شخصه . وأراد بالقذال أعلاه ، وهو أيضاً جاع مؤخر الرأس من الإنسان . والمعزاء : أرض صلبة ذات حمى . (راجع شرح الشواهد للشنمري) .

ولا جلوسه حتى تطلع الشمس ، وإن غدا بعد الطلوع فليُكَبَّرَ في طريقه إلى المصلّى وإذا جلس حتى يخرج الإمام . والفطر والأضحية في ذلك سواء عند مالك ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُكَبَّرُ في الأضحية ولا يُكَبَّرُ في الفطر ؛ والدليل عليه قوله تعالى : « وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ » ولأن هذا يوم عيد لا يتكرر في العام فسنّ التكبير في الخروج إليه كالأضحية . وروى الدارقطني عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : كانوا في التكبير في الفطر أشدّ منهم في الأضحية . وروى عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلّى . وروى عن ابن عمر : أنه كان إذا غدا يوم الأضحية ويوم الفطر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلّى ثم يكبر حتى يأتي الإمام . وأكثر أهل العلم على التكبير في عيد الفطر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم فيما ذكر ابن المنذر قال : وحكى ذلك الأوزاعي عن إلياس . وكان الشافعي يقول إذا رأى هلال شوال : أحبت أن يكبر الناس جماعة وفرادى ، ولا يزالون يكبرون ويظهرون التكبير حتى ينفدوا إلى المصلّى وحين يخرج الإمام إلى الصلاة ، وكذلك أحب ليلة الأضحية لمن لم يحج . وسيأتي حكم صلاة العيدين والتكبير فيهما في « سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » و« الكوثر » إن شاء الله تعالى .

الموقفة عشرين — ولفظ التكبير عند مالك وجماعة من العلماء : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، ثلاثا ؛ وروى عن جابر بن عبد الله . ومن العلماء من يكبر ويهلل ويسبح أثناء التكبير . ومنهم من يقول : الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا . وكان ابن المبارك يقول إذا خرج من يوم الفطر : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا . قال ابن المنذر : وكان مالك لا يحدّ فيه حدّا . وقال أحمد : هو واسع . قال ابن العربي : « وأختار علماؤنا التكبير المطلق ، وهو ظاهر القرآن وإليه أميل » .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : « (عَلَى مَا هَدَاكُمْ) » قيل : لما ضلّ فيه النصاري من تبديل صيامهم . وقيل : بدلا عما كانت الجاهلية تفعله من التفاخر بالأباء والتظاهر

بالأحساب وتعديد المناقب . وقيل : لتعظموه على ما أرشدكم إليه من الشرائع؛ فهو عام .
وتقدم معنى « ولعلكم تشكرون »^(١) .

قوله تعالى : وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَإِذَا سَأَلَكَ) المعنى وإذا سألك عن المعبود فأخبرهم أنه قريب يثيب على الطاعة ويحيب الداعي ، ويعلم ما يفعله العبد من صوم وصلاة وغير ذلك . وأختلف في سبب نزولها ؛ فقال مقاتل : إن عمر رضى الله عنه واقع امرأته بعدما صلى العشاء فندم على ذلك وبكى ، وجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك ورجع مغتماً ، وكان ذلك قبل نزول الرخصة ؛ فنزلت هذه الآية : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ) . وقيل : لما وجب عليهم في الابتداء ترك الأكل بعد النوم فأكل بعضهم ثم ندم ؛ فنزلت هذه الآية في قبول التوبة ونسخ ذلك الحكم ؛ على ما يأتي بيانه^(٢) . وروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : قالت اليهود كيف يسمع ربنا دعاءنا ، وأنت تزعم أن بيننا وبين السماء خمسمائة عام ، وغلظ كل سماء مثل ذلك ؟ فنزلت هذه الآية . وقال الحسن : سبها أن قومًا قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أفریب ربنا فنناجیه ، أم بعيد فتنادیه ؟ فنزلت . وقال عطاء وقتادة : لما نزلت : « وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ »^(٣) قال قوم : في أى ساعة ندعوه ؟ فنزلت .
الثانية — قوله تعالى : (فَإِنِّي قَرِيبٌ) أى بالإجابة . وقيل بالعلم . وقيل : قريب من أوليائي بالإفضال والإنعام .

الثالثة — قوله تعالى : (أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) أى أقبل عبادة من عبدني ؛ فالدعاء بمعنى العبادة ، والإجابة بمعنى القبول . دليله ما رواه أبو داود عن الثعلبان بن بشير عن

(١) راجع ج ١ ص ٢٢٧ ، ٢٩٧ طبع ثانياً . (٢) راجع ص ٢١٤ من هذا الجزء .

(٣) راجع ج ١ ص ١٥٠

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الدعاء هو العبادة قال ربكم أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » فَمَسَى الدعاء عبادة ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ » (١) أى دعائى . فأمر تعالى بالدعاء وحض عليه وسماء عبادة ، ووعد بأن يستجيب لهم . روى لَيْث عن شهر بن حَوْشَب عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أُعْطِيتُ أَمْتِي ثَلَاثًا لَمْ تُطْعَمْ إِلَّا الْإِنْبِيَاءَ كَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ نَبِيًّا قَالَ أَدْعُنِي أَسْتَجِبْ تِلْكَ وَقَالَ لَهُذِهِ الْأُمَّةِ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ وَكَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ النَّبِيَّ قَالَ لَهُ مَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَقَالَ لَهُذِهِ الْأُمَّةُ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَكَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ النَّبِيَّ جَعَلَهُ شَهِيدًا عَلَى قَوْمِهِ وَجَعَلَ هَذِهِ الْأُمَّةَ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » . وَكَانَ خَالِدُ الرَّبِيعِيِّ يَقُولُ : عَجِبْتُ لَهُذِهِ الْأُمَّةِ فِي « أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » أَمْرِهِمُ بِالْإِجَابَةِ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ . قَالَ لَهُ قَاتِلُ مِثْلُ مَاذَا ؟ قَالَ مِثْلُ قَوْلِهِ : « وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » فَهَذَا هُنَا شَرْطٌ ، وَقَوْلُهُ : « وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَمْ يَكُنْ قَدَمَ صِدِّيقٍ » فَلَيْسَ فِيهِ شَرْطُ الْعَمَلِ ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ : « فَأَدْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » فَهَذَا هُنَا شَرْطٌ ، وَقَوْلُهُ : « أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » لَيْسَ فِيهِ شَرْطٌ . وَكَانَتِ الْأُمَمُ تَفْزَعُ إِلَى أَنْبِيَائِهَا فِي حَوَائِجِهِمْ حَتَّى تَسْأَلَ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ ذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا لِلدَّاعِي قَدْ يَدْعُو فَلَا يُجَابُ ؟ فَالْجَوَابُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ الْحَقُّ فِي الْآيَتَيْنِ « أَجِيبْ » « أَسْتَجِبْ » لَا يَفْتَضِي الْأَسْتِجَابَةَ مُطْلَقًا لِكُلِّ دَاعٍ عَلَى التَّفْصِيلِ ، وَلَا بِكُلِّ مَطْلُوبٍ عَلَى التَّفْصِيلِ ، فَقَدْ قَالَ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى : « أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » (٥) وَكُلُّ مُصِرٍّ عَلَى كِبَرَةِ عَالَمِيَّاتِهَا أَوْ جَاهِلًا فَهُوَ مُعْتَدٍ ، وَقَدْ أَخْبَرْنَا أَنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ فَكَيْفَ يَسْتَجِيبُ لَهُ . وَأَنْوَاعُ الْإِعْتِدَاءِ كَثِيرَةٌ ؛ بَاقِي بَيَانِهَا هُنَا فِي « الْأَعْرَافِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : أَجِيبْ إِنْ شَلْتُ ؛ كَمَا قَالَ : « فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ » (٦) فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ الْمَطْلُوقِ وَالْمَقِيدِ . وَقَدْ دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثٍ فَأُعْطِيَ آتَيْنِ وَمُنْعٌ وَاحِدَةٌ ، عَلَى مَا بَاقِي بَيَانِهِ فِي « الْأَنْعَامِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَقِيلَ : إِنَّمَا مَقْصُودُ هَذَا الْإِخْبَارِ

تعريف جميع المؤمنين أن هذا وصف ربهم سبحانه أنه يجيب دعاء الداعين في الجملة ، وأنه قريب من العبد يسمع دعاءه ويعلم اضطرابه فيجيبه بما شاء وكيف شاء « وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ ^(١) » الآية . وقد يجيب السيد عبده والوالد ولده ثم لا يعطيه سؤله . فالإجابة كانت حاصلة لا محالة عند وجود الدعوة ؛ لأن أجيب وأستجب خبر لا ينسخ فيصير المخبر كذا . يدل على هذا التأويل ما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قُنع له في الدعاء فُتحت له أبواب الإجابة » . وأوحى الله تعالى إلى داود : أن قل للظلمة من عبادى لا يدعونى فلانى أوجبت على نفسى أن أجيب من دعائى وإنى إذا أجبتم الظلمة لعنتهم . وقال قوم : إن الله يجيب كل الدعاء ؛ فإما أن تظهر الإجابة في الدنيا ، وإما أن يكفر عنه ، وإما أن يتخرله في الآخرة ؛ لما رواه أبو سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رَحِمَ إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث إما أن يُعجل له دعوته وإما أن يتخرله وإما أن يكف عنه من السوء بمنها » . قالوا : إذن نُكثر؟ قال : « الله أكثر » . خرجه أبو عمر بن عبد البر ، وصححه أبو محمد عبد الحق ، وهو في الموطأ منقطع السند . قال أبو عمر : وهذا الحديث يخرج في التفسير المسند لقول الله تعالى « أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » فهذا كله من الإجابة . وقال ابن عباس : كل عبد دعا أَسْتَجِبَ له ؛ فإن كان الذى يدعو به رزقاً له في الدنيا أعطيه ، وإن لم يكن رزقاً له في الدنيا دُخر له .

قلت : وحديث أبى سعيد الخدرى وإن كان إذناً بالإجابة في إحدى ثلاث فقد دلل على صحة ما تقدم من اجتناب الاعتداء المانع من الإجابة حيث قال فيه : « ما لم يدعُ بِلِإِثْمٍ أَوْ قِطِيعَةٍ رَحِمَ » وزاد مسلم : « ما لم يستعجل » . رواه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يزال يُستجاب للعبد ما لم يدعُ بِلِإِثْمٍ أَوْ قِطِيعَةٍ رَحِمَ ما لم يستعجل » — قيل : يا رسول الله ، ما الاستعجال ؟ قال — يقول قد دعوتُ وقد دعوتُ فلم أر يستجيب لى فيستحسر عند ذلك ويدعُ الدعاء » . وروى البخارى ومسلم وأبو دارود عن أبى هريرة أن رسول

(٢) يستحسر : يقطع عن الدماء ويملة .

(١) راجع ج ١٦ ص ١٨٣ .

الله صلى الله عليه وسلم قال: "يُستجاب لأحدكم ما لم يعجل يقول دعوتُ فلم يُستجب لي".
 قال علماؤنا رحمه الله عليهم: يحتمل قوله "يُستجاب لأحدكم" الإخبار عن [وجوب] وقوع
 الإجابة، والإخبار عن جواز وقوعها، فإذا كان بمعنى الإخبار عن الوجوب والوقوع فإن الإجابة
 تكون بمعنى الثلاثة الأشياء المتقدمة. فإذا قال: قد دعوت فلم يُستجب لي، بطل وقوع أحد
 هذه الثلاثة الأشياء وعبرى الدعاء من جميعها. وإن كان بمعنى جواز الإجابة فإن الإجابة
 حينئذ تكون بفعل ما دعا به خاصة، ويمنع من ذلك قول الداعي: قد دعوتُ فلم يُستجب
 لي؛ لأن ذلك من باب القنوط وضعف اليقين والسخط.

قلت: ويمنع من إجابة الدعاء أيضاً أكل الحرام وما كان في معناه؛ قال صلى الله عليه
 وسلم: "الرجل يُطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء ياربّ ياربّ ومطعمه حرام
 ومشربه حرام وملبسه حرام وغذّي بالحرام فأنّ يُستجاب لذلك" وهذا آستفهام على جهة
 الاستبعاد من قبول دعاء من هذه صفته، فإن إجابة الدعاء لا بد لها من شروط في الداعي
 وفي الدعاء وفي الشيء المدعوب به. فمن شرط الداعي أن يكون عالماً بأن لا قادر على حاجته إلا الله،
 وأن الوسائط في قبضته ومسخره بتسخيره، وأن يدعو بنية صادقة وحضور قلب، فإن الله
 لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه، وأن يكون مجتنباً لأكل الحرام، وألا يملّ من الدعاء.
 ومن شرط المدعوب فيه أن يكون من الأمور الجائزة الطلب والفعل شرعاً؛ كما قال: "ما لم يدعُ
 بلأثم أو قطيعة رَحِم" فيدخل في الإثم كل ما يآثم به من الذنوب، ويدخل في الرَحِم جميع
 حقوق المسلمين ومظالمهم. وقال سهل بن عبد الله التستري: شروط الدعاء سبعة: أولها
 التضرع والخوف والرجاء والمداومة والخشوع والعموم وأكل الحلال. وقال ابن عطاء: إن
 للدعاء أركاناً وأجنحة وأسباباً وأوقافاً؛ فإن وافق أركانه قوي، وإن وافق أجنحته طار في السماء،
 وإن وافق مواقيته فاز، وإن وافق أسبابه أنجح. فأركانه حضور القلب والرأفة والاستكانة
 والخشوع، وأجنحته الصدق، ومواقيته الأسمار، وأسبابه الصلاة على محمد صلى الله عليه

وسلم . وقيل : شرائطه أربع - أولها حفظ القلب عند الوحدة ، وحفظ اللسان مع الخلق ، وحفظ العين عن النظر إلى ما لا يحل ، وحفظ البطن من الحرام . وقد قيل : إن من شَرَط الدماء أن يكون سليماً من الفَن ، كما أنشد بعضهم :

ينادى رَبِّهِ بِالْفَن لَيْتُ • كَذَاكَ إِذَا دُمَاءُ لَا يَجِيبُ

وقيل لإبراهيم . أذهم : ما بالنا ندعو فلا يُستجاب لنا ؟ قال : لأنكم عرقتُم الله فلم تطيعوه ، وعرقتُم الرسول فلم تتبعوا سُنته ، وعرقتُم القرآن فلم تعملوا به ، وأكلتم نِعَمَ الله فلم تَوْقِدُوا شكرها ، وعرقتُم الجنة فلم تطلبوها ، وعرقتُم النار فلم تهربوا منها ، وعرقتُم الشيطان فلم تحاربوه ووافقتُموه ، وعرقتُم الموت فلم تستعذوا له ، ودفنتُم الأموات فلم تعتبروا ، وتركتم عيوبكم واشتغلتُم بعبوب الناس . قال عليّ - رضي الله عنه لنُوفِ الْيَكَاَلِيْ : يَا نُوفُ ، إن الله أوحى إلى داود أن مُرْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا يَدْخُلُوا بَيْتًا مِنْ بِيوتِي إِلَّا بِقُلُوبٍ طَاهِرَةٍ ، وَأَبْصَارٍ خَاشِعَةٍ ، وَأَيْدٍ قَتِيَةٍ ، فَإِنِّي لَا أَسْتَجِيبُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ ، مَا دَامَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِي مَظْلَمَةٌ . يَا نُوفُ ، لَا تَكُونَنَّ شَاعِرًا وَلَا غَيْرِيًّا وَلَا شَرِطِيًّا وَلَا جَابِيًّا وَلَا عَشَارًا ، فَإِنْ دَاوُدَ قَامَ فِي سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ : إِنَّمَا سَاعَةٌ لَا يَدْخُو عَبْدٌ إِلَّا أَسْتَجِيبُ لَهُ فِيهَا ، إِلَّا أَنِّي يَكُونُ غَيْرِيًّا أَوْ شَرِطِيًّا أَوْ جَابِيًّا أَوْ عَشَارًا ، أَوْ صَاحِبَ عَرِطَةٍ ، وَهُوَ الطُّبْنُورُ ، أَوْ صَاحِبَ كُوبَةٍ ، وَهُوَ الطُّبْلُ . قَالَ عَلِمَاؤُنَا : وَلَا يَقُلْ الدَّاعِي : اللَّهُمَّ اعْطِنِي إِنْ شِئْتَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ ؛ بَلْ يَمُرُّ سَوَالُهُ وَدُعَاؤُهُ مِنْ لَفْظِ الْمَشِيشَةِ ، وَيَسْأَلُ سَوَالًا مِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ . وَأَيْضًا فَإِنْ فِي قَوْلِهِ : « إِنْ شِئْتَ » نَوْعٌ مِنَ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنْ مَغْفِرَتِهِ وَعَطَانِهِ وَرَحْمَتِهِ ؛ كَقَوْلِ الْقَائِلِ : إِنْ شِئْتَ أَنْ تَعْطِنِي كَذَا فَأَفْعَلُ ؛ لَا يَسْتَعْمَلُ هَذَا إِلَّا مَعَ الْغَنَى عَنْهُ ، وَأَمَّا الْمَضْطَرُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَعْزِمُ فِي مَسْأَلَتِهِ وَيَسْأَلُ سَوَالًا قَبِيرَ مَضْطَرٍ إِلَى مَا سَأَلَهُ . وَرَوَى الْأَيْمَةُ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا دُمَا أَحَدُكُمْ فَلْيُعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ وَلَا يَقُولَنَّ

(١) العريف : الذي على أمور طائفة من الناس ويتوزع أمورها ويلقبها للأمر . والشرط (كترى وبحسن) :

م أعوان الحاكم . والشار : من يتولى أخذ أعيان الأموال .

اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِنِي فَإِنَّهُ لَا مُسْتَكْرِهَ لَهُ . وفي الموطأ : « اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ ، اللَّهُمَّ أَرْحَمِي إِنْ شِئْتَ » . قال علماؤنا : قوله « فليغفر المسألة » دليل على أنه ينبغي للؤمن أن يجتهد في الدعاء ويكون على رجاء من الإجابة ، ولا يقنط من رحمة الله ، لأنه يدعو كريماً . قال سفيان ابن عيينة : لا يمنع أحدنا من الدعاء ما يعلمه من نفسه فإن الله قد أجاب دعاء شر الخلق إبليس ؛ قال : رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ؛ قال فإنك من المنظرين . والدعاء أوقات وأحوال يكون الغالب فيها الإجابة ، وذلك كالسحر ووقت الفطر ، وما بين الأذان والإقامة ، وما بين الظهر والعصر في يوم الأربعاء ؛ وأوقات الاضطراب وحالة السفر والمرض ، وعند نزول المطر والصف في سبيل الله . كل هذا جاءت به الآثار ، وإتى بيانها في مواضعها . وروى شهر بن حوشب أن أُمّ الذرداء قالت له : يا شهر ، ألا تجد القشعريرة ؟ قلت نعم . قالت : فادع الله فإن الدعاء مستجاب عند ذلك . وقال جابر بن عبد الله : دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفتح ثلاثاً يوم الاثنين ويوم الثلاثاء فاستجاب له يوم الأربعاء بين الصلاتين فرفت السرور في وجهه . قال جابر : ما نزل بي أمرٌ مهيّمٌ غليظٌ إلا تَوَخَّيْتُ تلك الساعة فادعوا فيها فأعزف الإجابة .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ﴾ قال أبو رجاء الخراساني : فليدعوا لي . وقال ابن عطية : المعنى فليطلبوا أن أجيبهم . وهذا هو باب « أستعمل » أي طلب الشيء إلا ما شدد ؛ مثل أستغنى الله . وقال مجاهد وغيره : المعنى فليجيبوا لي فيما دعوتهم إليه من الإيمان ؛ أي الطاعة والعمل . ويقال : أجاب وأستجاب بمعنى ؛ ومنه قول الشاعر :

* فلم يستجبه عند ذلك عجيب *

أي لم يجبه . والسین زائدة واللام لام الأمر . وكذا « وَلْيُؤْمِنُوا » وجرمت لام الأمر لأنها تجعل الفعل مستقبلاً لا غير ، فاشتبهت إن التي للشرط . وقيل : لأنها لا تقع إلا على الفعل . والرشاد خلاف التی . وقد رَشَدَ يَرشُدُ رُشْدًا . ورَشِدَ (بالكسر) يَرشُدُ رَشْدًا ، لغة فيه . وأرشده الله . والمرأشِد : مقاصد الطرق . والطريق الأَرشُد : نحو الأَقصد . وتقول :

هو لرشدة . خلاف قولك : لزنية . وأم راشد : كنية للقارة . وبنو رَشْدَان : بطن من العرب ؛ عن الجوهري . وقال الهروي : الرشد والرشد والرشد : الهدى والاستقامة ؛ ومنه قوله : « لَمَلَهُمْ يَرشُدُونَ » .

قوله تعالى : **أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يبينُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾** فيه ست وثلاثون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : **(أَحِلَّ لَكُمْ)** لفظ « أحل » يقتضى أنه كان محرماً قبل ذلك ثم نسخ . روى أبو داود عن ابن أبي ليلى قال وحدثنا أصحابنا قال : وكان الرجل إذا أفطر فنام قبل أن يأكل لم يأكل حتى يصبح ، قال : بغاء عمر فأراد أمرأته فقالت : إني قد نمت ، فظن أنها تمتل فأتاها . بغاء رجل من الأنصار فأراد طعاماً فقالوا : حتى نسجن لك شيئاً فنام ، فلما أصبحوا أنزلت هذه الآية ، وفيها « **أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ** » . وروى البخارى عن البراء قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي ، وأن قيس ابن صرمة الأنصارى كان صائماً - وفي رواية : كان يعمل في التخليل بالنهار وكان صائماً - فلما حضر الإفطار أتى أمرأته فقال لها : أعندك طعام ؟ قالت لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، وكان يومه يعمل ، فغلبته عيناه ، بغاءته أمرأته فلما رآته قالت : خيبة لك ! فلما

(١) بكسر الراء وقد فتح وسمناه : إذا كان لنكاح صحيح .

(٢) الذى في سند أبي داود : « إذا صام فنام ... » .

آتَ صَفَ النَّهَارِ غُثَيَّ عَلَيْهِ ؛ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَزَلَّتْ هَذِهِ لَايَةً « أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَّامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » فَفَرَحُوا فَرَحًا شَدِيدًا ، وَتَزَلَّتْ : « وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَبِطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَبِطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » . وَفِي الْبُخَارِيِّ أَيْضًا عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : لَمَّا نَزَلَ صَوْمُ رَمَضَانَ كَانُوا لَا يَقْرَبُونَ النِّسَاءَ رَمَضَانَ كُلَّهُ ، وَكَانَ رِجَالٌ يَخُونُونَ أَنْفُسَهُمْ ؛ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ » . يُقَالُ : خَانَ وَآخَتَانُ بَعْثَى مِنَ الْخِيَانَةِ ، أَيْ تَخُونُونَ أَنْفُسَكُمْ بِالْمُبَاشَرَةِ فِي لَيَالِي الصَّوْمِ . وَمَنْ عَصَى اللَّهَ فَقَدْ خَانَ نَفْسَهُ إِذَا جَلَبَ إِلَيْهَا الْعُقَابَ . وَقَالَ الْقَتَبِيُّ : أَصْلُ الْخِيَانَةِ أَنْ يُؤْتَمَنَ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ فَلَا يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ فِيهِ . وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ : أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ رَجَعَ مِنَ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ سَمِعَ عِنْدَهُ لَيْلَةً فَوَجَدَ أَمْرَاتِهِ قَدْ نَامَتْ فَأَرَادَهَا فَقَالَتْ لَهُ : قَدْ نَمْتُ ؛ فَقَالَ لَهَا : مَا نَمْتُ ، فَوَقَعَ بِهَا . وَصَنَعَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ مِثْلَهُ ؛ فَقَدَا عُمَرَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَعْتَذِرُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكَ ؛ فَإِنْ نَفْسِي زَيْنَتْ لِي فَوَاقَعْتُ أَهْلِي ، فَهَلْ تَجِدُ لِي مِنْ رَخْصَةٍ ؟ فَقَالَ لِي : « لَمْ تَكُنْ حَقِيقًا بِذَلِكَ يَا عُمَرُ » فَلَمَّا بَلَغَ بَيْتَهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فَأَنبَاهَ بِعَذْرِهِ فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ . وَذَكَرَهُ النَّحَاسُ وَمَكِّي ، وَأَنَّ عُمَرَ نَامَ ثُمَّ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ ، وَأَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ فَتَزَلَّتْ : « عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ » الْآيَةَ .

الثانية - قوله تعالى : (لَيْلَةَ الصَّيَّامِ الرَّفَثُ) « لَيْلَةَ » نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِ ، وَهِيَ أَسْمٌ جِنْسٌ فَلِذَلِكَ أُفْرِدَتْ . وَالرَّفَثُ : كَلَامَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ كَرِيمٌ يَكْنِي ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالسُّدِّيُّ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : الرَّفَثُ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لِكُلِّ مَا يَرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَاتِهِ ؛ وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ أَيْضًا . وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : الرَّفَثُ هَا هُنَا الْجَمَاعُ . وَالرَّفَثُ : التَّصْرِيعُ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ وَالْإِعْرَابُ بِهِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَيُرِينَ مِنْ أَسْرِ الْحَدِيثِ زَوَانِيَا * وَبَهَنَ عَنْ رَفَثِ الرِّجَالِ نِفَارُ

وقيل: الرفث أصله قول الفحش؛ يقال: رفث وأرفث إذا تكلم بالفحش؛ ومنه قول الشاعر:

وَرُبَّ أَسْرَابٍ تَجِيحُ كُظَيْمٍ * عَنْ اللَّغَا وَرَقَّتِ التَّكْلِيمُ

وتعذى « الرقت » بآلى فى قوله تعالى جده : « الرقتُ إِلَى نِسَائِكُمْ » . وأنت لا تقول : رقت إلى النساء ، ولكنه جرى به مجولاً على الإنشاء الذى يراد به الملابس فى مثل قوله : « وَقَدْ أَقْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ^(١) » . ومن هذا المعنى : « وَإِنَّا خَلَوْنَا إِلَى شَيْطَانِهِمْ » كما تقدم . وقوله : « يَوْمَ يَجْمَعُ عَلَيْهِمْ » أى يوقد ، لأنك تقول : أحبت الحديد فى النار ، وسياق ، ومنه قوله : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ^(٢) » حمل على معنى يفرقون عن أمره أو يروغون عن أمره ، لأنك تقول : خالفت زيدا ومثله قوله تعالى : « وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ^(٣) » حمل على معنى رءوف فى نحو « بِالْمُؤْمِنِينَ رَمُوفٌ رَحِيمٌ ^(٤) » ألا ترى أنك تقول : رؤفت به ، ولا تقول رحمت به ، ولكنه لما وافقه فى المعنى نزل مترلته فى التعدية . ومن هذا الضرب قول أبى كبير الهذلى :
حَلَمْتُ بِهِ فِى لَيْلَةٍ مَزْمُودَةٍ * كَرَّمَا وَعَقْدَ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلِّ

عذى « حَلَمْتُ » بالياء ، وحقه أن يصل إلى المفعول بنفسه ، كما جاء فى التزويل : « حَلَمَتْهُ أُمُّ كُرَّمَا وَوَضَعَتْهُ كُرَّمَا ^(٥) » ولكنه قال : حَلَمْتُ بِهِ ؛ لأنه فى معنى حَلَمْتُ بِهِ .

الثالثة — قوله تعالى : « هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ » ابتداء وخبر ، وشُدَّتْ النون من « هُنَّ » لأنها بمنزلة الميم والواو فى المذكر . « وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَّهُنَّ » أصل اللباس فى الثياب ، ثم سُمِّيَ امتزاج كل واحد من الزوجين بصاحبه لباساً ، لأنضمام الجسد وامتزاجهما وتلازمهما تسببهما بالثوب . وقال النابغة الجعدي :

إِذَا مَا الضَّجِيجُ فَتَنَى جِيدَهَا * تَدَاعَتْ فَكَانَتْ طَلَبَهُ لِيَاسًا

وقال أيضا :

لَيْسْتُ أَنَا فَاغْنِيْهُمْ * وَأَقْنِيْتُ بَعْدَ أَنَا أَنَا

وقال بعضهم : يقال لما ستر الشئ وداراه : لباس . بخلاف أن يكون كل واحد منهما سترًا لصاحبه عما لا يحل ، كما ورد فى الخبر . وقيل : لأن كل واحد منهما سترٌ لصاحبه فيما يكون بينهما من الجماع من أبصار الناس . وقال أبو عبيد وغيره : يقال للمرأة هى لباسك وفراشك وإزارك . قال رجل لعمر بن الخطاب :

(١) راجع ج ٥ ص ١٠٢ (٢) ج ١ ص ٢٠٦ (٣) ج ٨ ص ١٢٩ (٤) ج ١٢ ص ٢٢٢
(٥) ج ١٤ ص ١٩٨ (٦) ج ٨ ص ٢٠٢ (٧) مزودة : فزة . (٨) ج ١٦ ص ١٩٣

أَلَا أُنَبِّئُ أَبَا حَفِصٍ رَسُولًا * فَتَى لَكَ مِنْ أُمِّي ثِقَةٍ إِذْ أَرَى

قال أبو عبيد : أى نسائى . وقيل نفسى . وقال الربيع : هن فراش لكم ، وأتم لحاف لمن . مجاهد : أى سكن لكم ، أى يسكن بضعكم إلى بعض .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ يستأمر بضعكم بعضاً في مواضع المحذور من الجماع والأكل بعد النوم في ليالى الصوم ؛ كقوله تعالى : « تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ » يعنى يقتل بضعكم بعضاً . ويحتمل أن يريد به كل واحد منهم في نفسه بأنه يخونها ، وسماء خائناً لنفسه من حيث كان ضرره عائداً عليه ، كما تقدم . وقوله : ﴿ قَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ يحتمل معنيين : أحدهما - قبول التوبة من خيانتهم لأنفسهم . والآخر - التخفيف عنهم بالرخصة والإباحة ؛ كقوله تعالى : « عَلِمَ أَنَّ لَنَا مَحْصُوهً قَتَابَ عَلَيْكُمْ » يعنى خفف عنكم . وقوله عقيب القتل الخطأ : « قَتْنٌ لَمْ يَجِدْ فَيَصِيأْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ » يعنى تخفيفاً ؛ لأن القتال خطأ لم يفعل شيئاً يلزمه التوبة منه ، وقال تعالى : « لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ » وإن لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب التوبة منه . وقوله : ﴿ فَفَعَا عَنْكُمْ ﴾ يحتمل المغفر من الذنب ، ويحتمل التوسعة والتسهيل ؛ كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أَزِلُ الْوَقْتَ رِضْوَانُ اللَّهِ وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ » يعنى تسهيله وتوسعته . فعنى « عَلِمَ اللَّهُ » أى علم وقوع هذا منكم مشاهدة « قَتَابَ عَلَيْكُمْ » بعد ما وقع ، أى خفف عنكم « وَعَفَا » أى سهل . و « تَخْتَانُونَ » من الخيانة ، كما تقدم . قال ابن العربى : « وقال علماء الزهد : وكذا فلتكن العناية وشرف المتزلة ، خان نفسه عمر رضى الله عنه فجعلها الله تعالى شريعة ، وخفف من أجله عن الأمة فرضى الله عنه وأرضاه » .

قوله تعالى : ﴿ قَالَانِ بَا شِرُّوهُنَّ ﴾ كناية عن الجماع ؛ أى قد أحل لكم ما حرم عليكم . وسمى الوقاع مباشرة لتلاصق البشريتين فيه . قال ابن العربى : « وهذا يدل على أن سبب الآية جماع عمر رضى الله عنه لاجوع قيس ؛ لأنه لو كان السبب جوع قيس لقال : فالآن كلوا ، ابتداءً به لأنه المهم الذى نزلت الآية لأجله » .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ قال ابن عباس ومجاهد والحكم ابن عيينة وعكرمة والحسن والسدي والربيع والضحاك : معناه وابتغوا الولد ؛ يدل عليه أنه عقيب قوله : « فَأَلَا نَبَاِشْرُهُنَّ » . وقال ابن عباس : ما كتب الله لنا هو القرآن . الزجاج : أى ابتغوا القرآن بما أبيع لكم فيه وأمرهم به . وروى عن ابن عباس ومعاذ بن جبل أن المعنى وابتغوا ليلة القدر . وقيل : المعنى اطلبوا الرخصة والتوسعة ؛ قاله قتادة . قال ابن عطية : وهو قول حسن . وقيل : « ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ » من الإماء والزوجات . وقرأ الحسن البصرى والحسن بن قرة « وابتعوا » من الاتباع ، وجوزها ابن عباس ، ورجح « ابتغوا » من الابتغاء .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ هذا جواب فآلة قيس ، والأول جواب عمر ، وقد ابتدأ بنازلة عمر لأنه المهم فهو المقدم .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ « حتى » غاية للتبيين ، ولا يصح أن يقع التبيين لأحد ويمحرم عليه الأكل إلا وقد مضى لطلوع الفجر قدر . واختلف في الحذف الذى يتبينه يجب الإمساك ؛ فقال الجمهور : ذلك الفجر المعترض في الأفق بمتة وبسرة ؛ وبهذا جاءت الأخبار ومضت عليه الأمصار . روى مسلم عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يفترنكم من سحوركم أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا » .^(١) وحكاه حماد بيديه قال : يعنى معترضاً . وفي حديث ابن مسعود : « إن الفجر ليس الذى يقول^(٢) هكذا - وجمع أصابعه ثم نكسها إلى الأرض - ولكن الذى يقول هكذا - ووضع المسبحة على المسبحة ومد يديه » . وروى الدارقطني عن عبد الرحمن بن عباس أنه بلغه أن رسول الله

(١) يستطير : أى يتشترضوه . ويعترض في الأفق بخلاف المستطيل ، والاستطارة هذه تكون بعد غيوبة ذلك المستطيل . (٢) حماد هذا هو حماد بن زيد أحد رجال سند هذا الحديث . (٣) قال ابن الأثير في النهاية : « العرب تحمّل القول عبارة عن جميع الأفعال وتطلق على غير الكلام واللسان ، فتقول : قال بيده ، أى أخذ . وقال برجله ، أى مشى . وقال شوبه ، أى رضه » وكل ذلك على المجاز والانتساع « ففى يقول هنا : يظهر

صلى الله عليه وسلم قال : " هما بخران فأما الذى كأنه ذئب السرحان فإنه لا يُحَلَّ شيئاً ولا يحزمه وأما المستطيل الذى عارض الأفق فيه يحل الصلاة ويحرم الطعام " هذا مرسل .
وقالت طائفة : ذلك بعد طلوع الفجر وتبينه فى الطرق والبيوت ؛ روى ذلك عن عمر^(١) وحذيفة وابن عباس وطلق بن على وعطاء بن أبى رباح والأعمش سليمان وغيرهم أن الإمساك يجب بتبين الفجر فى الطرق وعلى رموس الجبال . وقال مسروق : لم يكن يعدون الفجر بخرم إنما كانوا يعدون الفجر الذى يملأ البيوت . وروى النسائي عن عاصم عن زُر قال قلنا لحذيفة : أى ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع . وروى الدارقطني عن طلق بن على أن نبي الله قال : " كلوا وأشربوا ولا يفسرتمكم الساطع المصعد وكلوا وأشربوا حتى يعرض لكم الأحمر " . قال الدارقطني : [قيس بن طلق] ليس بالقوى . وقال أبو داود : هذا مما تفرد به أهل الإمامة . قال الطبرى :
والذى قادم إلى هذا أن الصوم إنما هو فى النهار ، والنهار عندهم من طلوع الشمس ، وآخره غروبها ، وقد مضى الخلاف فى هذا بين اللغويين . وتفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله : " إنما هو سواد الليل وبياض النهار " الفيصل فى ذلك ، وقوله « أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ » .
وروى الدارقطني عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له " . تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل بن فضالة بهذا الإسناد ؛ وكلهم ثقات . وروى عن حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " . رفعه عبد الله بن أبى بكر وهو من الثقات الرفعاء ، وروى عن حفصة مرفوعاً من قولها . ففى هذين الحديثين دليل على ما قاله الجمهور فى الفجر ، ومنع من الصيام دون نية قبل الفجر ، خلافاً لقول أبى حنيفة ، وهى :

الثامنة - وذلك أن الصيام من جملة العبادات فلا يصح إلا بنية ، وقد وقتها الشارع قبل الفجر ؛ فكيف يقال : إن الأكل والشرب بعد الفجر جائز . وروى البخارى ومسلم عن

(١) السرحان (بكر فسكون) : الذئب ، وقيل : الأسد ؛ وجمعه سراح وسراحين .

(٢) فى بعض النسخ : « عيان » . (٣) التكلة عن سنن الدارقطني يقتضيا السياق .

(٤) تراجع المسألة الثانية ص ١٩٢ من هذا الجزء .

سهل بن سعد قال: نزلت «وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ» ولم يزل «من الفجر» وكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل الله بعد «مِنَ الْفَجْرِ» فدلوا أنه إنما يعني بذلك بياض النهار. وعن عدي بن حاتم قال قلت: يا رسول الله، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود، أهما الخيطان؟ قال: «إنك لمرضى الفقا إن أبصرت الخيطين — ثم قال — لا بل هو سواد الليل وبياض النهار». أخرجه البخاري. وسمى الفجر خيطاً لأن ما يبدو من البياض يرى ممتداً كالخيط. قال الشاعر:

الخَيْطُ الْأَبْيَضُ ضَوْءُ الصَّبْحِ مُتَقَلِّبٌ * وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ جَنَحُ اللَّيْلِ مَكْتُومٌ

والخيط في كلامهم عبارة عن اللون. والفجر مصدر بقرت الماء أبقره بقرًا إذا جرى وأنبعث، وأصله الشق؛ فلذلك قيل للطالع من تبشير ضياء الشمس من مطلعها: بقرًا لأنبعاث ضوئه، وهو أول بياض النهار الظاهر المستطير في الأفق المنتشر، تسميه العرب الخيط الأبيض؛ كما بينا. قال أبو ذؤاد الإبادي:

فَلَمَّا أَضَاءَتْ لَنَا سُدْفَةٌ * وَلاحَ مِنَ الصَّبْحِ خَيْطٌ أَثَارًا

وقال آخر:

قَدْ كَادَ يَبْدُو وَبَدَتْ تَبَاشِرُهُ * وَسَدَفُ اللَّيْلِ الْبَهِيمُ سَاتِرُهُ

وقد تسميه أيضا الصديق؛ ومنه قولهم: أنصدع الفجر. قال بشر بن أبي خازم أو عمرو ابن معديكرب:

تَرَى السَّرْحَانَ مَفْتَرِشًا يَدِيهِ * كَأَن بَيَاضَ لَبَنِهِ صَدِيقُهُ

وشبهه الشباخ بمفرق الرأس فقال:

إِذَا مَا اللَّيْلِ كَانَ الصَّبْحَ فِيهِ * أَشَقُّ كَفَرَقِ الرَّأْسِ التَّهْنِ

(١) الفقا المريض يستدل به على قلة ضلة الرجل. (٢) السدة (بضم السين وفتحها وسكون الهال): في لغة نجد ظلة الليل، وفي لغة غيرهم الضوء، وهو من الأضداد.

ويقولون في الأمر الواضح : هذا كفَلَقَ الصَّبح ، وكانبلاج الفجر ، وتباشير الصبح .
قال الشاعر :

فوردت قبل أنبلاج الفجر * وأبْنُ ذكاه كَلِمٌ في كَفْرِ^(١)

التاسعة - قوله تعالى : (ثُمَّ آتَيْنَا النَّبِيَّ الْبَيِّنَاتِ) جعل الله جل ذكره الليل طَرَفًا للأكل والشرب والجماع ، والنهار طرفًا للصيام ؛ فبين أحكام الزمانين وغاير بينهما . فلا يجوز في اليوم شيء مما أباحه بالليل إلا لمسافر أو مريض ، كما تقدم بيانه . فن أفطر في رمضان من غير من ذكر فلا يخلو إما أن يكون عامدًا أو ناسيًا ؛ فإن كان الأول فقال مالك : من أفطر في رمضان عامدًا باكل أو شرب أو جماع فعليه القضاء والكفارة ؛ لما رواه مالك في موطنه ، وسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينًا ، الحديث . وبهذا قال الشافعي . وقال الشافعي وغيره : إن هذه الكفارة إنما تختص بمن أفطر بالجماع ؛ لحديث أبي هريرة أيضا قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ! قال : « وما أهلكك » قال : وقعت على امرأتى في رمضان ، الحديث . وفيه ذكر الكفارة على الترتيب ؛ أخرجه مسلم . وحملوا هذه القضية على القضية الأولى فقالوا : هي واحدة ؛ وهذا غير مسلم به بل هما قضيتان مختلفتان ؛ لأن مساقهما مختلف ، وقد علق الكفارة على من أفطر مجزئًا عن القيود فلزم مطلقًا . وبهذا قال مالك وأصحابه والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور والطبري وآبن المنذر ، وروى ذلك عن عطاء في رواية ، وعن الحسن والزهري . ويلزم الشافعي القول به فإنه يقول : ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال يدل على عموم الحكم . وأوجب الشافعي عليه مع القضاء العقوبة لانتهاك حربة الشهر .

العاشرة - وأختلفوا أيضا فيما يجب على المرأة يطؤها زوجها في شهر رمضان ؛ فقال مالك وأبو يوسف وأصحاب الرأي : عليها مثل ما على الزوج . وقال الشافعي : ليس عليها

(١) قائل هذا البيت هو حيد الأرقط ؛ كما في الصحاح . وذكاه . (بالضم) : اسم الشمس ، ويقال للصبح : أبْنُ ذكاه لأنه من ضوئها . والكفر (بالفتح) : ظلة الليل وسواده .

إلا كفارة واحدة ، وسواء طأوعته أو أكرهها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب السائل بكفارة واحدة ولم يفصل . وروى عن أبي حنيفة : إن طأوعته فعل كل واحد منهما كفارة ، وإن أكرهها فعليه كفارة واحدة لا غير . وهو قول ثُمْنُون بن سعيد المالكي . وقال مالك : عليه كفارتان ؛ وهو تحصيل مذهبه عند جماعة أصحابه .

الحادية عشرة — وأختلفوا أيضا فيمن جامع ناسيا لصومه أو أكل ؛ فقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق : ليس عليه في الوجهين شيء ، لا قضاء ولا كفارة . وقال مالك والليث والأوزاعي : عليه القضاء ولا كفارة ؛ وروى مثل ذلك عن عطاء . وقد روى عن عطاء أن عليه الكفارة إن جامع ، وقال : مثل هذا لا يُنسى . وقال قوم من أهل الظاهر : سواء وطئ ناسيا أو عامدا فعليه القضاء والكفارة ؛ وهو قول ابن الماجشون عبد الملك ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ؛ لأن الحديث الموجب للكفارة لم يفرق فيه بين الناسي والعامد . قال ابن المنذر : لا شيء عليه .

الثانية عشرة — قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي : إذا أكل ناسيا فظن أن ذلك قد فطره بجامع عامدا أن عليه القضاء ولا كفارة عليه . قال ابن المنذر : وبه نقول . وقيل في المذهب : عليه القضاء والكفارة إن كان قاصدا لهتك حرمة صومه جرأة وتهاونا . قال أبو عمر : وقد كان يجب على أصل مالك ألا يكفر ، لأن من أكل ناسيا فهو عنده مفطر يقضى يومه ذلك ؛ فأى حرمة هناك وهو مفطر . وعند غير مالك : ليس بمفطر كل من أكل ناسيا لصومه .

قلت : وهو الصحيح ، وبه قال الجمهور : إن من أكل أو شرب ناسيا فلا قضاء عليه وإن صومه تام ؛ لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فإنما هو رزق ساقه الله تعالى [إليه] ولا قضاء عليه — في رواية — وليتم صومه فإن الله أطعمه وسقاه " . أخرجه الدارقطني . وقال : إسناده صحيح وكلهم ثقات . قال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسئل عن من أكل ناسيا في رمضان ؛

قال : ليس عليه شيء على حديث أبي هريرة . ثم قال أبو عبد الله مالك : وزعموا أن مالكاً يقول عليه القضاء ! وصححك . وقال ابن المنذر : لا شيء عليه ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن أكل أو شرب ناسياً : ”يَتِمُّ صَوْمُهُ“ وإذا قال ”يَتِمُّ صَوْمُهُ“ فاتمه فهو صوم تام كامل . قلت : وإذا كان من أفطر ناسياً لا قضاء عليه وصومه صوم تام فعليه إذا جامع عامداً القضاء والكفارة - والله أعلم - كمن لم يفطر ناسياً . وقد أحتج علماؤنا على إيجاب القضاء بأن قالوا : المطلوب منه صيام يوم تام لا يقع فيه نحرم ؛ لقوله تعالى : ”ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ“ وهذا لم يأت به على التمام فهو باقٍ عليه ؛ ولعل الحديث في صوم التطوع لحفته . وقد جاء في صحيح البخاري ومسلم : ”مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمِّ صَوْمَهُ“ فلم يذكروا قضاء ولا تعرض له ، بل الذي تعرض له سقوط المؤاخذه والأمر بمضيه على صومه وإتمامه ؛ هذا إن كان واجباً فدل على ما ذكرناه من القضاء . وأما صوم التطوع فلا قضاء فيه لمن أكل ناسياً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : ”لا قضاء عليه“ .

قلت : هذا ما أحتج به علماؤنا وهو صحيح ، لولا ما صحح عن الشارع ما ذكرناه ، وقد جاء بالنص الصريح الصحيح وهو ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ”من أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة“ أخرجه الدارقطني . وقال : تغرد به ابن مرزوق وهو ثقة عن الأنصاري ؛ فزال الاحتمال وأرتفع الإشكال ، والحمد لله ذي الجلال والكمال .

الثلاثة عشرة - لما بين سبحانه محظورات الصيام وهي الأكل والشرب والجماع ، ولم يذكر المباشرة التي هي اتصال البشرة بالبشرة كالثقلبة والجنسة وغيرها ، دل ذلك على صحة صوم من قبل وباشر ؛ لأن نحوى الكلام إنما يدل على تحريم ما أباحه الليل وهو الأشياء الثلاثة ، ولا دلالة فيه على غيرها بل هو موقوف على الدليل ؛ ولذلك شاع الاختلاف فيه ، واختلف علماء السلف فيه ؛ فمن ذلك المباشرة . قال علماؤنا : يُكره لمن لا يأمن على نفسه ولا يملكها ؛ لئلا يكون سبباً إلى ما يفسد الصوم . روى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان

يَنْهَى عَنِ الْقُبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ ، وَهَذَا — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — خَوْفٌ مَا يَحْدُثُ عَنْهَا ، فَإِنْ قَبَّلَ وَسَلَّمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ بَاشَرَ . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ . وَمَنْ كَرِهَ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَهُرَيْرَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ يَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِيهَا لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَلَيْهِ مِنْهَا مَا يُفْسِدُ صَوْمَهُ ، فَإِنْ قَبَّلَ فَأَمْنَى فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَلَا كُفَّارَةٌ ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَقَالَ : لَيْسَ لِمَنْ أَوْجِبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ حُجَّةٌ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَلَوْ قَبَّلَ فَأَمْدَى لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ . وَقَالَ أَحْمَدُ : مَنْ قَبَّلَ فَأَمْدَى أَوْ أَمْنَى فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَلَا كُفَّارَةٌ عَلَيْهِ ، إِلَّا عَلَى مَنْ جَامَعَ فَأَوَّلَجَ صَامِدًا أَوْ نَاسِيًا . وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ قَبَّلَ أَوْ بَاشَرَ فَأَنْقَطَ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ مَاءٌ جَمَلَةً عَلَيْهِ الْقَضَاءُ . وَرَوَى أَبُو وَهَبٍ عَنْهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ حَتَّى يُمْدَى . قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ : وَاتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ مَتَانًا فَهَلْ تَلَزَمَ الْكُفَّارَةُ مَعَ الْقَضَاءِ ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَبْلَ قُبْلَةٍ وَاحِدَةً فَأَنْزَلَ ، أَوْ قَبْلَ قَالَتْ ذَ فَعَاوَدَ فَأَنْزَلَ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ قُبْلَةٍ وَاحِدَةً أَوْ بَاشَرَ أَوْ لَمَسَ مَرَّةً فَقَالَ أَشْهَبَ وَمُحْضَنُونَ : لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَكْرُرَ . وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : يَكْفُرُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، إِلَّا فِي النَّظَرِ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَكْرُرَ . وَمَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَيْهِ إِذَا قَبَّلَ أَوْ بَاشَرَ أَوْ لَاعَبَ أَمْرًا أَوْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَأَمْنَى : الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَبُو نُورٍ وَإِسْحَاقُ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمَدُونَةِ . وَحُجَّةُ قَوْلِ أَشْهَبَ : أَنْ الْأَسَّ وَالْقُبْلَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ لَيْسَتْ تُقْطِرُ فِي نَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا يَبْقَى أَنْ تَتَوَلَّى إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفَطْرُ ، فَإِذَا فَعَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَقْصِدِ الْإِنْزَالَ وَإِفْسَادَ الصَّوْمِ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ كَالنَّظَرِ إِلَيْهَا ، وَإِذَا كَرَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ قَصِدَ إِفْسَادَ صَوْمِهِ فَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ كَمَا لَوْ تَكَرَّرَ النَّظَرُ . قَالَ الْقَتِيبِيُّ : وَاتَّفَقَ جَمِيعُهُمْ فِي الْإِنْزَالِ عَنِ النَّظَرِ أَنْ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَتَابَعَ . وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ إِلَّا عَلَى مَنْ قَصِدَ الْفَطْرَ وَاتَّهَكَ حُرْمَةَ الصَّوْمِ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى عَادَةِ مَنْ نَزَلَ بِهِ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ شَأْنَهُ أَنْ يُنْزَلَ عَنْ قُبْلَةٍ أَوْ مُبَاشَرَةٍ مَرَّةً ، أَوْ كَانَتْ عَادَتُهُ مُخْتَلِفَةً : مَرَّةً يُنْزَلَ ،

ومرة لا يُنزل، رأيت عليه الكفارة ؛ لأن فاعل ذلك قاصد لانتهاك صومه أو متعرض له . وإن كانت عاداته السلامة ففُقد أن كان منه خلاف العادة لم يكن عليه كفارة، وقد يحتمل قول مالك في وجوب الكفارة ؛ لأن ذلك لا يجرى إلا من يكون ذلك طبعه وأكتفى بما ظهر منه . وحمل أشهب الأمر على الغالب من الناس أنهم يسلمون من ذلك، وقولهم في النظر دليل على ذلك .

قلت : ما حكاه من الاتفاق في النظر وجعله أصلاً ليس كذلك ؛ فقد حكى الباجي في المتن^(١) « فإن نظر نظرة واحدة يقصد بها اللذة [فأنزل] فقد قال الشيخ أبو الحسن : عليه القضاء والكفارة . قال الباجي : وهو الصحيح عندي ؛ لأنه إذا قصد بها الاستمتاع كانت كالقُبلة وغير ذلك من أنواع الاستمتاع ؛ والله أعلم » . وقال جابر بن زيد والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي فيمن ردد النظر إلى المرأة حتى أمتى : فلا قضاء عليه ولا كفارة ؛ قاله ابن المنذر . قال الباجي : وروى في المدينة ابن نافع عن مالك أنه إن نظر إلى امرأة متجوزة فالتذ فأنزل عليه القضاء دون الكفارة .

الرابعة عشرة — والجمهور من العلماء على صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : « وذلك جائز إجماعاً ، وقد كان وقع فيه بين الصحابة كلام ثم استقر الأمر على أن من أصبح جنباً فإن صومه صحيح » .

قلت : أما ما ذكر من وقوع الكلام فصحيح مشهور، وذلك قول أبي هريرة : من أصبح جنباً فلا صوم له ؛ أخرجه الموطأ وغيره . وفي كتاب النسائي أنه قال لما روجع : والله ما أنا قلته ، عهد صلى الله عليه وسلم والله قاله . وقد اختلف في رجوعه عنها ؛ وأشهر قوليه عند أهل العلم أنه لا صوم له ؛ حكاه ابن المنذر، وروى عن الحسن بن صالح . وعن أبي هريرة أيضاً قول ثالث قال : إذا علم بجنبته ثم نام حتى يصبح فهو مفطر، وإن لم يعلم حتى أصبح

(١) زيادة عن كتاب « المتن » يقتضيا السياق .

فهو صائم؛ روى ذلك عن عطاء وطاوس وعروة بن الزبير . وروى عن الحسن والنخعي أن ذلك يجزى في التطوع ويقضى في الفرض .

قلت : فهذه أربعة أقوال للعلماء فيمن أصبح جنباً ، والصحيح منها مذهب الجمهور ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها وأُم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم ؛ أخرجهما البخاري ومسلم . وهو الذي يفهم من ضرورة قوله تعالى : « فَأَلَّا نَبَاشِرُوهُمْ » الآية ؛ فإنه لما مذباحة الجماع إلى طلوع الفجر بالضرورة يعلم أن الفجر يطلع عليه وهو جنب ، وإنما يتأتى الغسل بعد الفجر . وقد قال الشافعي : ولو كان الذكر داخل المرأة فترزه مع طلوع الفجر أنه لا قضاء عليه . وقال المزني : عليه القضاء لأنه من تمام الجماع ؛ والأوّل أصح لما ذكرناه ، وهو قول علمائنا .

الخامسة عشرة - وأختلفوا في الحائض تطهر قبل الفجر وتترك التطهر حتى تُصبح ؛ فجمهورهم على وجوب الصوم عليها وإجزائه ، سواء تركته عمدًا أو سهوًا كالجنب ؛ وهو قول مالك وأبن القاسم . وقال عبد الملك : إذا طهرت الحائض قبل الفجر فاتحرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر ؛ لأنها في بعضه غير طاهرة ، وليست كالجنب لأن الاحتلام لا ينقض الصوم ، والحائض تنقضه . هكذا ذكره أبو الفرج في كتابه عن عبد الملك . وقال الأوزاعي : تقضى لأنها فطر في الأغستال . وذكر ابن الجلاب عن عبد الملك أنها إن طهرت قبل الفجر في وقت يمكنها فيه الغسل ففطرته ولم تغتسل حتى أصبحت لم يضرها كالجنب ، وإن كان الوقت ضيقًا لا تدرك فيه الغسل لم يجز صومها ويومها يوم فطر ؛ وقاله مالك ، وهي كمن طلع عليها الفجر وهي حائض . وقال محمد بن مسلمة في هذه : تصوم وتقضى ؛ مثل قول الأوزاعي . وروى عنه أنه شذّ فأوجب على من طهرت قبل الفجر ففطرته وتوانت وتأنّرت حتى تُصبح - الكفارة مع القضاء .

السادسة عشرة - وإذا طهرت المرأة ليلاً في رمضان فلم تَدْرِ أكان ذلك قبل الفجر أو بعده ، صامت وقضت ذلك اليوم احتياطاً ، ولا كفارة عليها .

السابعة عشرة - رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أفطر الحاجم والمحجوم " . من حديث ثوبان وحديث شذاد بن أوس وحديث رافع بن خديج ؛ وبه قال أحمد وإسحاق ، وصحح أحمد حديث شذاد بن أوس ، وصحح علي بن المديني حديث رافع بن خديج . وقال مالك والشافعي والثوري : لا قضاء عليه ، إلا أنه يكره له ذلك من أجل التفرير . وفي صحيح مسلم من حديث أنس أنه قيل له : أكنتم تكرهون الحجامَةَ للصائم ؟ قال لا ، إلا من أجل الضعف . وقال أبو عمر : حديث شذاد ورافع وثوبان عندنا منسوخ بحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحْتَجَمَ صائماً مُحَرِّماً ، لأن في حديث شذاد بن أوس وغيره أنه صلى الله عليه وسلم مرة عام الفتح على رجل يحتجم لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال : " أفطر الحاجم والمحجوم " . وأحْتَجَمَ هو صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع وهو مُحَرَّمٌ صائم ؛ فإذا كانت حجته صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فهي ناسخة لا محالة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يدرك بعد ذلك رمضان ؛ لأنه تَوَفَّى في ربيع الأول ، صلى الله عليه وسلم .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ أمرٌ يقتضي الوجوب من غير خلاف . و « إلى » غاية ، فإذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها فهو داخل في حكمه ؛ كقولك : أشتريت الفدان إلى حاشيته ، أو أشتريت منك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة - والمبيع شجر ؛ فإن الشجرة داخلة في المبيع . بخلاف قولك : أشتريت الفدان إلى الدار ؛ فإن الدار لا تدخل في المحدود إذ ليست من جنسه . فشرط تعالى تمام الصوم حتى يتبين الليل ، كما جُوزَ الأكل حتى يتبين النهار .

التاسعة عشرة - ومن تمام الصوم استصحاب النية دون رفعها ، فإن رفعها في بعض النهار ونوى الفطر إلا أنه لم يأكل ولم يشرب بفعله في المدونة مفطراً وعليه القضاء . وفي كتاب ابن حبيب أنه على صومه ؛ قال : ولا يخرج من الصوم إلا الإفطار بالفعل وليس بالنية .

وقيل : عليه القضاء والكفارة . وقال سُحَون : إنما يكفر من يَتَّ الفطر ، فأما من نواه في نهاره فلا يضره ، وإنما يقضى استحساناً .
قلت : هذا حسن .

المؤيدة عشرين — قوله تعالى : ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ إذا تَبَيَّن الليل سنَّ الفطر شرعاً ، أكل أو لم يأكل . قال ابن العربي : وقد سئل الإمام أبو إسحاق الشيرازي عن رجل حلف بالطلاق ثلاثاً أنه لا يَفطر على حار ولا بارد ، فأجاب أنه بغروب الشمس مفطرٌ لاشيء عليه ، واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم : ” إذا جاء الليل من ها هنا وأدبر النهار من ها هنا فقد أفطر الصائم “ . وسئل عنها الإمام أبو نصر بن الصباح صاحب الشامل فقال : لا بد أن يفطر على حار أو بارد . وما أجاب به الإمام أبو إسحاق أولى ، لأنه مقتضى الكتاب والسنة .

الحادية والعشرون — فإن ظن أن الشمس قد غَرَبَت لَغَمٍ أو غيره فافطرمْ ظهرت الشمس فعليه القضاء في قول أكثر العلماء . وفي البخاري عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : أفطرنَا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يومَ غَمٍ ثم طلعت الشمس ، قيل لمشام : ^(١) فَأَمْرُوا بالقضاء ، قال : لا بد من قضاء ؟ . قال عمر في الموطأ في هذا : الخطب يسير ، وقد أجتهدنا [في الوقت] ^(٢) يريد القضاء . وروى عن عمر أنه قال : لا قضاء عليه ، وبه قال الحسن البصري : لا قضاء عليه كالناسي ، وهو قول إسحاق وأهل الظاهر . وقول الله تعالى : «إِلَى اللَّيْلِ» ردُّ هذا القول ، والله أعلم .

الثانية والعشرون — فإن أفطرو وهو شكٌّ في غروبها كفر مع القضاء ، قاله مالك ، إلا أن يكون الأغلب عليه غروبها . ومن شكَّ عنده في طلوع الفجر لزمه الكف عن الأكل ، فإن أكل مع شكِّه فعليه القضاء كالناسي ، لم يختلف في ذلك قوله . ومن أهل العلم بالمدينة وغيرها من لا يرى عليه شيئاً حتى يتبين له طلوع الفجر ، وبه قال ابن المنذر . وقال إبيك الطبري : « وقد ظن قوم أنه إذا أبيع له الفطر إلى أول الفجر فإذا أكل على ظن أن الفجر لم يطلع فقد أكل بإذن الشرع في وقت جواز الأكل فلا قضاء عليه ، كذلك قال مجاهد وجابر

(١) هو ابن مروة ، أحد رجال سند هذا الحديث . (٢) زيادة من الموطأ .

ابن زيد . ولا خلاف في وجوب القضاء إذا غُم عليه الهلال في أول ليلة من رمضان فأكَل ثم بان أنه من رمضان، والذي نحن فيه مثله . وكذلك الأسير في دار الحرب إذا أكل ظناً أنه من شعبان ثم بان خلافه . »

الثالثة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ فيه ما يقتضى النهى عن الوصال ؛ إذ الليل غاية الصيام ؛ وقالته عائشة . وهذا موضع اختلف فيه ؛ فمن واصل عبد الله بن الزبير وإبراهيم التيمي وأبو الجوزاء وأبو الحسن الدينوري وغيرهم . كان ابن الزبير يواصل سبعا ، فإذا أفطر شرب السمن والصبر حتى يفتق أمعائه ، قال : وكانت تيبس أمعاؤه . وكان أبو الجوزاء يواصل سبعة أيام وسبع ليال ولو قبض على ذراع الرجل الشديد لحطماها . وظاهر القرآن والسنة يقتضى المنع ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « إذا غابت الشمس من هاهنا وجاء الليل من هاهنا فقد أفطر الصائم » . أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى . ونهى عن الوصال ، فلما أبوا أن يتنهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال : « لو تأخر الهلال زدتمكم » كالمثكل لم حين أبوا أن يتنهوا . أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وفي حديث أنس : « لو مُدَّتْ لنا الشهر لواصلنا وصلا يدع المتعمقون تعمقهم » . أخرجه مسلم أيضا . وقال صلى الله عليه وسلم : « إياكم والوصال إياكم والوصال » تأكيداً في المنع لم منه ، وأخرجه البخاري . وعلى كراهية الوصال — لما ذكرنا ولما فيه من ضعف القوى وإنهاك الأبدان — جمهور العلماء . وقد حرّمه بعضهم لما فيه من مخالفة الظاهر والتشبه بأهل الكآب ، قال صلى الله عليه وسلم : « إن فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكآب أَكَلَةُ السَّحَر » . أخرجه مسلم وأبو داود . وفي البخاري عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السَّحَر » قالوا : فإك تواصل يارسول الله ؟ قال : « لست كهيتكم إني أبيت لي مُطعم يُطعمني وساقٍ يسقيني » . قالوا : وهذا إباحة لتأخير الفطر إلى السحر ، وهو الغاية في الوصال لمن أراد ، ومنع من اتصال يوم بيوم ، وبه قال أحمد

(١) كذا في صحيح مسلم بالصاد المهملة ، بمعنى الفاعل . وفي سنن أبي داود بالضاد المعجمة .

وإسحاق وآبن وهب صاحب مالك . واحتج من أجاز الوصال بأن قال : إنما كان النهي عن الوصال لأنهم كانوا حديثي عهد بالإسلام ، فغنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتكلفوا الوصال وأعلى المقامات فيفتروا أو يضعفوا عما كان أنفع منه من الجهاد والقوة على العدو، ومع حاجتهم في ذلك الوقت . وكان هو يلتمز في خاصة نفسه الوصال وأعلى مقامات الطاعات ، فلما سألوه عن وصالهم أبدى لهم فارقا بينه وبينهم ، وأعلمهم أن حالته في ذلك غير حالاتهم فقال : ” لَسْتُ مِثْلَكُمْ إِنِّي أَبَيْتُ يَطْعَمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي “ . فلما كمل الإيمان في قلوبهم واستحكم في صدورهم ورسخ ، وكثر المسلمون وظهروا على عدوهم ، واصل أولياء الله وألزموا أنفسهم أعلى المقامات ، والله أعلم .

قلت : ترك الوصال مع ظهور الإسلام وقهر الأعداء أولى ، وذلك أرفع الدرجات وأعلى المنازل والمقامات ؛ والدليل على ذلك ما ذكرناه . وأن الليل ليس بزمان صوم شرعى ، حتى لو شرع إنسان فيه الصوم بنية ما أئيب عليه ، والنهي صلى الله عليه وسلم ما أخبر عن نفسه أنه واصل ، وإنما الصحابة ظنوا ذلك فقالوا : إنك تواصل ؛ فأخبر أنه يطعم ويسقى . وظاهر هذه الحقيقة : أنه صلى الله عليه وسلم يؤتى بطعام الجنة وشراها . وقيل : إن ذلك محمول على ما يرد على قلبه من المعاني واللطائف ، وإذا احتمل اللفظ الحقيقة والحجاز فالأصل الحقيقة حتى يرد دليل يزيلها . ثم لما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم وهو على عادته كما أخبر عن نفسه ، وهم على عادتهم حتى يضعفوا ويقل صبرهم فلا يواصلوا . وهذه حقيقة التنكيل حتى يدعوا تعمقهم وما أرادوه من التشديد على أنفسهم . وأيضا لو تزلنا على أن المراد بقوله : ” أَطْعَمَ وَأَسْقَى “ المعنى لكان مفطراً حُكماً ؛ كما أن من أغتاب في صومه أو شهد بزور مفطراً حُكماً ، ولا فرق بينهما ، قال صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ “ . وعلى هذا الحد ما واصل النبي صلى الله عليه وسلم ولا أمر به ، فكان تركه أولى . وبالله التوفيق .

الرابعة والعشرون — ويستحب للصائم إذا أفطرت أن يفطر على رطبات أو تمرات أو حَسَوَاتٍ مِنَ الْمَاءِ ؛ لما رواه أبو داود عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يُفْطَرُ عَلَى رُطْبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطْبَاتٌ فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمْرَاتٌ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ . وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَقَالَ فِيهِ : إِسْنَادٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي عِبَاسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ : ” لَكَ صُحْنًا وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا فَتَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ “ . وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا أَفْطَرَ : ” ذَهَبَ الظَّمَا وَأَبْتَلَتِ الْعُرُوقُ وَثَبَتَ الْأَجْرَانِ شَاءَ اللَّهُ “ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا . وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : تَفَرَّدَ بِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ إِسْنَادَهُ حَسَنٌ . وَرَوَى أَبُو مَاجَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْرِ قَالَ : أَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ فَقَالَ : ” أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ وَأَكَلَ طَعَامُكُمْ الْأَبْرَارُ وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ “ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا “ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” إِنْ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ لِدَعْوَةٍ مَأْتَرَدٌ “ . قَالَ أَبُو أَبِي مَلِيكَةَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ إِذَا أَفْطَرَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ أَنْ تَغْفِرَ لِي . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” لِلصَّائِمِ فَرَحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ “ .

الخامسة والعشرون — ويستحب له أن يصوم من شوال ستة أيام؛ لما رواه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ لَهُ كَصِيَامِ الدَّهْرِ “ هذا حديث حسن صحيح من حديث سعد بن سعيد الأنصاري المدني ، وهو ممن لم يُنْزَجْ له البخاري شيئاً ، وقد جاء بإسناد جيد مفسراً من حديث أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” جعل الله الحسنه بعشر أمثالها فشهر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بعد الفطر تمام السنة “ . رواه النسائي . واختلف في صيام هذه الأيام؛ فذكرها مالك في موطئه خوفاً أن يلحق أهل الجهالة بـرمضان

ما ليس منه ؛ وقد وقع ما خافة حتى أنه كان في بعض بلاد خراسان يقومون لسحورها على عاداتهم في رمضان . وروى مُطَرِّف عن مالك أنه كان يصومها في خاصة نفسه . وأستحب صيامها الشافعي ، وكرهه أبو يوسف .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ بينَ جَلَّ تعالى أن الجماع يُفسد الاعتكاف . وأجمع أهل العلم على أن من جامع أمرأته وهو معتكف عامداً لذلك في فرجها أنه مفسد لأعتكافه ؛ وأختلفوا فيما عليه إذا فعل ذلك ، فقال الحسن البصري - والزهري - : عليه ما على المواقع أهله في رمضان . فأما المباشرة من غير جماع فإن قصد بها التأذ فهي مكروهة ، وإن لم يقصد لم يكره ؛ لأن عائشة كانت تُرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معتكف ، وكانت لا محالة تمسُّ بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدها ؛ فدلَّ بذلك على أن المباشرة بغير شهوة غير محظورة ؛ هذا قول عطاء والشافعي وأبن المنذر . قال أبو عمر : وأجمعوا على أن المعتكف لا يباشر ولا يُقبَّل . وأختلفوا فيما عليه إن فعل ؛ فقال مالك والشافعي : إن فعل شيئاً من ذلك فسد أعتكافه ؛ قاله المزني . وقال في موضع آخر من مسائل الاعتكاف : لا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد ؛ وأخاره المزني قياساً على أصله في الحج والصوم .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ ﴾ جملة في موضع الحال . والاعتكاف في اللغة : الملازمة ؛ يقال عَكَفَ على الشيء إذا لازمه مقبلاً عليه . قال الراجز :
 * عَكَفَ النَّبِيطُ يَلْعَبُونَ الْقَرْجَا ^(١)

وقال الشاعر :

وظل بنات الليل حولي عَكَفَا • عَكَفَ البواكي بدين صريح

ولما كان المعتكف ملازماً للعمل بطاعة الله مدة أعتكافه لزمه هذا الاسم . وهو في عرف الشرع : ملازمة طاعة مخصوصة في وقت مخصوص على شرط مخصوص في موضع

(١) تقدم صدر هذا البيت وقائله ومعناه في هامش ص ١١٤ من هذا الجزء .

مخصوص . وأجمع العلماء على أنه ليس بواجب ، وهو قُرْبَة من القُرْب ونافلة من النوافل عمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأزواجه ، ويلزمه إن ألزمه نفسه ، ويكره الدخول فيه لمن يخاف عليه العجز عن الوفاء بحقوقه .

الثامنة والعشرون — أجمع العلماء على أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد ؛ لقول الله تعالى « فِي الْمَسَاجِدِ » . واختلفوا في المراد بالمساجد ؛ فذهب قوم إلى أن الآية خرجت على نوع من المساجد ، وهو ما بنى نبي كالمسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد إيلياء^(١) ؛ روى هذا عن حذيفة بن اليمان وسعيد بن المسيب ، فلا يجوز الاعتكاف عندهم في غيرها . وقال آخرون : لا اعتكاف إلا في مسجد تُجمع فيه الجمعة ؛ لأن الإشارة في الآية عندهم إلى ذلك الجنس من المساجد ؛ روى هذا عن علي بن أبي طالب وأبن مسعود ، وهو قول عروة والحكم وحماد والزهري وأبي جعفر محمد بن علي ، وهو أحد قول مالك . وقال آخرون : الاعتكاف في كل مسجد جائز ؛ يروى هذا القول عن سعيد بن جبير وأبي قلابة وغيرهم ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما . ومجتهم حمل الآية على عمومها في كل مسجد له إمام ومؤذن ، وهو أحد قول مالك ، وبه يقول ابن هلبة ودาวود بن علي والطبري وأبن المنذر . وروى الدارقطني عن الضحاك عن حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كُلُّ مسجد له مؤذن وإمام فالاعتكاف فيه يصلح » . قال الدارقطني : والضحاك لم يسمع من حذيفة .

التاسعة والعشرون — وأقل الاعتكاف عند مالك وأبي حنيفة يوم وليلة ، فإن قال : لله على اعتكاف ليلة لزمه اعتكاف ليلة ويوم . وكذلك إن نذر اعتكاف يوم لزمه يوم وليلة . وقال مَحْنُون : من نذر اعتكاف ليلة فلا شيء عليه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن نذر يوما فعليه يوم بغير ليلة ، وإن نذر ليلة فلا شيء عليه ؛ كما قال مَحْنُون . قال الشافعي : عليه ما نذر ، إن نذر ليلة فليلاً ، وإن نذر يوما فيوماً . قال الشافعي : أقله لحظة ولا حداً أكثره . وقال بعض

(١) إيلياء . (بكر أوله واللام) : اسم مدينة بيت المقدس .

أصحاب أبي حنيفة : يصح الاعتكاف ساعة . وعلى هذا القول فليس من شرطه صوم؛ وروى عن أحمد بن حنبل في أحد أقواله، وهو قول داود بن علي وآبن عُلَيْة ، وأختره آبن المنذر وآبن العربي . واحتجوا بأن اعتكاف رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في رمضان، ومحال أن يكون صوم رمضان لرمضان ولغيره . ولو نوى المعتكف في رمضان بصومه التطوع والفرص فسد صومه عند مالك وأصحابه . ومعلوم أن ليل المعتكف يلزمه فيه من اجتناب مباشرة النساء ما يلزمه في نهاره، وأن ليله داخل في اعتكافه، وأن الليل ليس بموضع صوم، فكذلك نهاره ليس بمفتقر إلى الصوم، وإن صام فحسن . وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في القول الآخر : لا يصح إلا بصوم . وروى عن آبن عمر وآبن عباس وعائشة رضی الله عنهم . وفي الموطأ عن القاسم بن محمد ونافع مولى عبد الله بن عمر : لا اعتكاف إلا بصيام؛ لقول الله تعالى في كتابه : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا » إلى قوله : « فِي الْمَسَاجِدِ » وقالوا : فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام . قال يحيى قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا . واحتجوا بما رواه عبد الله بن بُدَيْل عن عمرو بن دينار عن آبن عمر أن عمر جعل عليه [أن يعتكف] في الجاهلية ليلة أو يومًا [عند الكعبة] فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أعتكف وصم » . أخرجه أبو داود . وقال الدارقطني : تفرد به آبن بُدَيْل عن عمرو وهو ضعيف . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا اعتكاف إلا بصيام » . قال الدارقطني : تفرد به سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة . وقالوا : ليس من شرط الصوم عندنا أن يكون للاعتكاف، بل يصح أن يكون الصوم له ولرمضان ولنذر ولغيره، فإذا نذره الناذر فإنما ينصرف نذره إلى مقتضاه في أصل الشرع، وهذا كمن نذر صلاة فإنها تلزمه، ولم يكن عليه أن يتطهر لها خاصة بل يجزئه أن يؤذيها بطهارة لغيرها .

الموفية ثلاثين — وليس للمعتكف أن يخرج من معتكفه إلا لما لا بد له منه، لما روى الأئمة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يُدْنِي إلى رأسه

فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ؛ تريد الغائط والبول . ولا خلاف في هذا بين الأمة ولا بين الأئمة ؛ فإذا خرج المعتكف لضرورة وما لا بد له منه ورجع في قوره بعد زوال الضرورة بنى على ما مضى من اعتكافه ولا شئ عليه . ومن الضرورة المرض البين والحيض . واختلفوا في خروجه لما سوى ذلك ؛ فذهب مالك ما ذكرنا ، وكذلك مذهب الشافعي وأبي حنيفة . وقال سعيد بن جبير والحسن والنخعي : يعود المريض ويشهد الجنازة ؛ وروى عن عليّ وليس بثابت عنه . وفوق إجماع بين الاعتكاف الواجب والتطوع ، فقال في الاعتكاف الواجب : لا يعود المريض ولا يشهد الجنازة ، وقال في التطوع : يشترط حين يتدبّر حضور الجنازة وعيادة المرضى والجمعة . وقال الشافعي : يصح اشتراط الخروج من معتكفه لزيادة مريض وشمود الجنازة وغير ذلك من حوائجه . واختلف فيه عن أحمد ، فنع منه مرة ، وقال مرة : أرجو ألا يكون به بأس . وقال الأوزاعي كما قال مالك : لا يكون في الاعتكاف شرط . قال ابن المنذر : لا يخرج المعتكف من اعتكافه إلا لما لا بد له منه ، وهو الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج له .

الحادية والثلاثون — واختلفوا في خروجه للجمعة ؛ فقالت طائفة : يخرج للجمعة ويرجع إذا سلم ؛ لأنه خرج إلى فرض ولا ينتقض اعتكافه . ورواه ابن الجهم عن مالك ، وبه قال أبو حنيفة ، وأخاره ابن العربي وابن المنذر . ومشهور مذهب مالك أن من أراد أن يعتكف عشرة أيام أو نذر ذلك لم يعتكف إلا في المسجد الجامع ، وإذا اعتكف في غيره لزمه الخروج إلى الجمعة وبطل اعتكافه . وقال عبد الملك : يخرج إلى الجمعة فيشهدا ويرجع مكانه ويصح اعتكافه .

قلت : وهو صحيح لقوله تعالى : « وَأَنْتُمْ حَاكِمُونَ فِي الْمَسَاجِدِ » فعم . وأجمع العلماء على أن الاعتكاف ليس بواجب وأنه سنة ، وأجمع الجمهور من الأئمة على أن الجمعة فرض على الأعيان ، ومتى اجتمع واجبان أحدهما أكد من الآخر فقدم الآكد ؛ فكيف إذا اجتمع مندوب وواجب ، ولم يقل أحد بترك الخروج إليها ، فكان الخروج إليها في معنى حاجة الإنسان .

الثانية والثلاثون — المعتكف إذا أتى كبيرة فسد اعتكافه ؛ لأن الكبيرة ضد العبادة ؛ كما أن الحديث ضد الطهارة والصلاة ، وترك ما حرم الله تعالى عليه أعلى منازل الاعتكاف في العبادة . قاله ابن خُوَيزِمَة متناد عن مالك .

الثالثة والثلاثون — روى مسلم عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه...؛ الحديث . وأختلف العلماء في وقت دخول المعتكف في اعتكافه ؛ فقال الأوزاعي بظاهر هذا الحديث ، ورؤى عن الثوري والليث ابن سعد في أحد قوليهِ ، وبه قال ابن المنذر وطائفة من التابعين . وقال أبو ثور : إنما يفعل هذا من نذر عشرة أيام ، فإن زاد عليها فقبل غروب الشمس . وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر ، دخل المسجد قبل غروب الشمس من ليلة ذلك اليوم . قال مالك : وكذلك كل من أراد أن يعتكف يوماً أو أكثر . وبه قال أبو حنيفة وآبن الماجشون عبد الملك ؛ لأن أول ليلة أيام الاعتكاف داخله فيها ، وأنه زمن للاعتكاف فلم يتبعض كالיום . وقال الشافعي : إذا قال لله على يوم دخل قبل طلوع الفجر وخرج بعد غروب الشمس ؛ خلاف قوله في الشهر . وقال الليث في أحد قوليهِ وزُفر : يدخل قبل طلوع الفجر ؛ والشهر واليوم عندهم سواء . وروى مثل ذلك عن أبي يوسف ، وبه قال القاضي عبد الوهاب ، وأن الليلة إنما تدخل في الاعتكاف على سبيل التبع ؛ بدليل أن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم وليس الليل زمن للصوم . فثبت أن المقصود بالاعتكاف هو النهار دون الليل .

قلت : وحديث عائشة يرد هذه الأقوال وهو الحق عند التنازع ، وهو حديث ثابت لا خلاف في صحته .

الرابعة والثلاثون — استحب مالك لمن اعتكف العشر الأواخر أن يبيت ليلة الفطر في المسجد حتى يعدو منه إلى المصلّى ، وبه قال أحمد . وقال الشافعي والأوزاعي : يخرج إذا غابت الشمس ؛ ورواه مُحَنُّون عن ابن القاسم ؛ لأن العشر يزول بزوال الشهر ، والشهر ينقضي

بغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان . وقال مَحْنُون : إن ذلك على الوجوب ؛ فإن خرج ليلة الفطر بطل اعتكافه . وقال ابن الماجشون : وهذا يرد ما ذكرنا من أقضاء الشهر ، ولو كان المقام ليلة الفطر من شرط صحة الاعتكاف لما صح اعتكاف لا يتصل بليلة الفطر ؛ وفي الإجماع على جواز ذلك دليل على أن مقام ليلة الفطر للعتكف ليس شرطاً في صحة الاعتكاف . فهذه جملة كافية من أحكام الصيام والاعتكاف الالفة بالآيات ، فيها لمن اقتصر عليها كفاية ، والله الموفق للهداية .

الخامسة والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ أى هذه الأحكام حدود الله فلا تخالفوها ؛ ذ « تلك » إشارة إلى هذه الأوامر والنواهي . والحدود : الحواجز . والحد : المنع ؛ ومنه سُمِّيَ الحديد حديدًا ؛ لأنه يمنع من وصول السلاح إلى البدن . وسُمِّيَ البُواب والسَّجَان حُدَادًا ؛ لأنه يمنع من الدار من الخروج منها ، ويمنع الخارج من الدخول فيها . وسُمِّيَتْ حدود الله لأنها تمنع أن يدخل فيها ما ليس منها ، وأن يخرج منها ما هو منها ؛ ومنها سُمِّيَتْ الحدود في المعاصي ؛ لأنها تمنع أصحابها من العود إلى أمثالها . ومنه سُمِّيَتْ الحَادَات في العدة ؛ لأنها تمنع من الزينة .

السادسة والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ ﴾ أى كما بين هذه الحدود يُبَيِّنُ جميع الأحكام لتتقوا مجاوزتها . والآيات : العلامات الهادية إلى الحق . و ﴿ أَلَمْ لَهُمْ ﴾ تَرَجَّحَ في حقهم ؛ فظاهر ذلك عموم ومعناه خصوص فيمن يسره الله للهدى ؛ بدلالة الآيات التي تتضمن أن الله يفضل من يشاء .

قوله تعالى : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾
فيه ثمان مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ ﴾ قيل : إنه نزل في عبدان ابن أشوع الحضرمي ، أذعى مالاً على امرئ القيس الكندي وأختصما إلى النبي صلى الله عليه

وسلم؛ فانكر أمرؤ القيس وأراد أن يحلف فتزلت هذه الآية؛ فكف عن اليمين وحكم عبدان في أرضه ولم يخاصمه .

الثانية — الخطاب بهذه الآية يتضمن جميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم؛ والمعنى : لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق . فيدخل في هذا : القمار والخداع والفصوب ومحمد الحقوق، ومالا تطيب به نفس مالكة، أو حرمته الشريعة وإن طابت به نفس مالكة؛ كبر البنيّ وحلوان الكاهن وأثمان الخمر والخنازير وغير ذلك. ولا يدخل فيه الغبن في البيع مع معرفة البائع بحقيقة ما باع لأن الغبن كأنه هبة، على ما يأتي بيانه في سورة « النساء »^(١) . وأضيف الأموال إلى ضمير النهي لما كان كل واحد منهما منياً ومنهياً عنه؛ كما قال : « تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ »^(٢) . وقال قوم : المراد بالآية « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ »^(٣) أي في الملاهي واليقان والشرب والبطالة؛ فيجىء على هذا إضافة المال إلى ضمير المالكين .

الثالثة — من أخذ مال غيره لا على وجه إذن الشرع فقد أكله بالباطل، ومن الأكل بالباطل أن يقضى القاضي لك وأنت تعلم أنك مبطل؛ فالحرمان لا يصير حلالاً بقضاء القاضي؛ لأنه إنما يقضى بالظاهر . وهذا إجماع في الأموال، وإن كان عند أبي حنيفة قضاؤه ينفذ في الفروج باطلاً، وإذا كان قضاء القاضي لا يغير حكم الباطل في الأموال فهو في الفروج أولى . وروى الأئمة عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو مما أسمع فمن قطع له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من نار » — في رواية — « فليحملها أو يتركها » . وعلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وأئمة الفقهاء . وهو نص في أن حكم الحاكم على الظاهر لا يغير حكم الباطل، وسواء كان ذلك في الأموال والدماء والفروج؛ إلا ما حكي عن أبي حنيفة في الفروج، وزعم أنه لو شهد شاهداً زوراً على رجل بطلاق زوجته وحكم الحاكم بشهادتهما لعدتهما عنده فإن فرجها يحل لمتروجها — ممن يعلم أن القضية باطل — بعد العدة . وكذلك لو تزوجها أحد الشاهدين جاز عنده؛ لأنه لما حلت للأزواج في الظاهر كان الشاهد وغيره

(١) راجع ج ٥ ص ١٥٢ (٢) راجع ص ١٩ من هذا الجزء . (٣) راجع ج ٥ ص ١٥٠

سواء ؛ لأن قضاء القاضى قطع عصمتها ، وأحدث فى ذلك التحليل والتحرير فى الظاهر والباطن جميعا ، ولولا ذلك ما حلت للأزواج . وأحتج بحكم اللعان وقال : معلوم أن الزوجة إنما وصلت إلى فراق زوجها باللعان الكاذب ، الذى لو علم الحاكم كذبتها فيه لحدها وما فرق بينهما ؛ فلم يدخل هذا فى عموم قوله عليه السلام : "فن قضيتُ له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه" الحديث .

الرابعة — وهذه الآية متمسكة كل مؤلف ومخالف فى كل حكم يدعونه لأنفسهم بأنه لا يجوز ؛ فيستدل عليه بقوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » . لجوابه أن يقال له : لا نسلم أنه باطل حتى تبيته بالدليل ، وحينئذ يدخل فى هذا العموم ؛ فهى دليل على أن الباطل فى المعاملات لا يجوز ، وليس فيها تعيين الباطل .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ بِالْبَاطِلِ ﴾ الباطل فى اللغة : الذاهب الزائل ؛ يقال : بَطُلَ يَبْطُلُ بطولا وبُطْلانا ، وجمع الباطل بواطِل . والأباطيل جمع البطولة . وتَبَطَّل أى أتبع اللهو . وأبطل فلان إذا جاء بالباطل . وقوله تعالى : « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ ^(١) » قال قتادة : هو إبليس ، لا يزيد فى القرآن ولا ينقص . وقوله : « وَيَمِصُّ اللَّهُ ^(٢) الْبَاطِلَ » يعنى الشرك . والبطلة : السحرة .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَتَدُلُّوْهَا إِلَى الْحُكْمِ ﴾ الآية . قيل : يعنى الوديدة وما لا تقوم فيه بينة ؛ عن ابن عباس والحسن . وقيل : هو مال اليتيم الذى فى أيدي الأوصياء ، يرفعه إلى الحكم إذا طول به ليقطع بعضه وتقوم له فى الظاهر حجة . وقال الزجاج : تعملون ما يوجب ظاهرا الأحكام وتتركون ما علمتم أنه الحق . يقال : أدلى الرجل بمجته أو بالأمر الذى يرجو النجاح به ؛ تشبيهاً بالذى يرسل الدلو فى البرء ؛ يقال : أدلى دلوّه : أرسلها . ودلاها : أخرجها . وجمع الدلو والدلاء : أدلٍ ودلاءٌ ودُلِيٌّ . والمعنى فى الآية : لا تجمعوا بين أكل المال بالباطل وبين الإدلاء إلى الحكم بالجمع الباطلة ؛ وهو كقوله : « وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا ^(٣) الْحَقَّ » . وهو من قبيل قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وقيل :

المعنى لا تصانوا بأموالكم الحكام وتزومهم ليقضوا لكم على أكثر منها؛ فالباء إزاء مجزء .
قال ابن عطية: وهذا القول يترجح؛ لأن الحكام مِطْنَةُ الرِّشَاءِ إلا من عصم وهو الأقل . وأيضاً
فإن اللفظين متناسبان : تدلوا من إرسال الدلو ، والرشوة من الرِّشَاءِ ؛ كأنه يمد بها ليقضى
الحاجة .

قلت : ويقوى هذا قوله : « وَتَدُلُّوْا بِهَا » تدلوا في موضع جزم عطفاً على تأكلوا كما
ذكرنا . وفي مصحف أبي « ولا تدلوا » بتكرار حرف النهي ، وهذه القراءة تؤيد جزم « تَدُلُّوْا »
في قراءة الجماعة . وقيل : « تدلوا » في موضع نصب على الظرف ، والذي ينصب في مثل هذا
عند سيويه « أن » مضمرة . والهاء في قوله « بها » ترجع إلى الأموال ، وعلى القول الأول
إلى المحبة ولم يجر لها ذكر ؛ فقوى القول الثاني لذكر الأموال ، والله أعلم . في الصحاح :
« والرِّشْوَةُ معروفة ، والرِّشْوَةُ بالضم مثله ، والجمع رُشًى ورِشًى ، وقد رشاه يرشوه . وآرِشًى ،
أخذ الرشوة . وآسَرِشًى في حكمه : طلب الرشوة عليه » .

قلت — فالحكام اليوم عين الرِّشَاءِ لا مِطْنَتَهُ ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ! .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ لِنَأْكُلُوا ﴾ نصب بلام كي . ﴿ قَرِيبًا ﴾ أى قطعة وجزءاً ،
فعبّر عن الفريق بالقطعة والبعض . والفريق : القطعة من الغنم تَشَدُّ عن معظمها . وقيل :
في الكلام تقديم وتأخير ، التقدير لتأكلوا أموال فريق من الناس . ﴿ بِالْإِثْمِ ﴾ معناه بالظلم
والتعدي ؛ وسمى ذلك إثمًا لما كان الإثم يتعلق بفاعله . ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ أى بطلان ذلك
وإثمه ، وهذه مبالغة في الجرأة والمعصية .

الثامنة — اتفق أهل السنة على أن من أخذ ما وقع عليه آثم مالٍ قل أو كثر أنه يُفْسَقُ
بذلك ، وأنه محرم عليه أخذه . خلافاً لبشرى المعتز ومن تابعه من المعتزلة حيث قالوا :
إن المكلف لا يُفْسَقُ إلا بأخذ مائتى درهم ولا يُفْسَقُ بدون ذلك . وخلافاً لابن الجبائى حيث
قال : إنه يفسق بأخذ عشرة دراهم ولا يفسق بدونها . وخلافاً لابن الهذيل حيث قال :
يفسق ' فذ خمسة دراهم . وخلافاً لبعض قدرية البصرة حيث قال : يفسق بأخذ درهم فما

فوق، ولا يفتق بما دون ذلك . وهذا كله مردود بالقرآن والسنة وباتفاق علماء الأمة، قال صلى الله عليه وسلم : " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام " الحديث ، متفق على صحته .

قوله تعالى : **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ۚ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴿١٨٨﴾
فيه اثنا عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : **(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ)** هذا مما سأل عنه اليهود وأعرضوا به على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال معاذ : يا رسول الله ، إن اليهود تشنانا ويكثرُونَ مسألتنا عن الأهلَة ، فما بال الهلال يبدو دقيقاً ثم يزيد حتى يستوى ويستدير ، ثم ينقص حتى يعود كما كان ؟ فأنزل الله هذه الآية . وقيل : إن سبب نزولها سؤال قوم من المسلمين النبي صلى الله عليه وسلم عن الهلال وما سبب محاقه وكاله ومخالفته لحال الشمس ؛ قاله ابن عباس وقتادة والزبيح وغيرهم .

الثانية — قوله تعالى : **(عَنِ الْأَهْلَةِ)** الأهلَة جمع الهلال ، وجميع وهو واحد في الحقيقة من حيث كونه هلالاً واحداً في شهر ، غير كونه هلالاً في آخر ؛ فإنما جمع أحواله من الأهلَة . ويريد بالأهلَة شهورها ، وقد يعبر بالهلال عن الشهر لحلوله فيه ؛ كما قال :
أَخْوَانٌ مِنْ نَجْدٍ عَلَى ثِقَةٍ • وَالشَّهْرُ مِثْلُ قَلَامَةِ الظُّفْرِ

وقيل : سُمِّيَ شهراً لأن الأيدي تشير بالإشارة إلى موضع الرؤية ويدلّون عليه . ويطلق لفظ الهلال لليلتين من آخر الشهر ، وليلتين من أوله . وقيل : لثلاث من أوله . وقال الأصمعي : هو هلال حتى يحجّر ويستديره كالخيط الرقيق . وقيل : بل هو هلال حتى يبهّر بضوئه

(١) الحاق (بتلث الميم) : أن ينسَر القمر ليلتين فلا يرى غدوة ولا عشيّة .

السماء، وذلك ليلة سبع . قال أبو العباس : وإنما قيل له هلال لأن الناس يرفعون أصواتهم بالإخبار عنه . ومنه استهلّ الصبي إذا ظهرت حياته بصراخه . واستهلّ وجهه فرحاً وتهللاً إذا ظهر فيه السرور . قال أبو كبير :

وإذا نظرت إلى أسرة وجهه • برقت كبرق العارض المتهلل

ويقال : أهلنا الهلال إذا دخلنا فيه . قال الجوهري : « وأهل الهلال وأستهل على ما لم يُسم فاعله . ويقال أيضاً : استهل بمعنى تين ، ولا يقال : أهل . ويقال : أهلنا عن ليلة كذا ، ولا يقال : أهلناه فهل ؟ كما يقال : أدخلناه فدخل ، وهو قياسه » : قال أبو نصر عبد الرحيم القشيري في تفسيره : ويقال : أهل الهلال وأستهل وأهلنا الهلال وأستهلنا .

الثالثة — قال علمائنا : من حلف ليضين غيره أو ليفعل كذا في الهلال أو رأس الهلال أو عند الهلال ، ففعل ذلك بعد رؤية الهلال بيوم أو يومين لم يحث . وجميع الشهور تصلح لجميع العبادات والمعاملات على ما يأتي .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ تبين لوجه الحكمة في زيادة القمر وتقصانه ، وهو زوال الإشكال في الآجال والمعاملات والأيمان والجم والعدد والصوم والفطر ومدة الحمل والإجازات والأكرية ، إلى غير ذلك من مصالح العباد . ونظيره قوله الحق : « وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ لِّمَنْ حَسَنَ الْبَالِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ » على ما يأتي . وقوله : « هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِّتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ » . وإحصاء الأهلة أسير من إحصاء الأيام .

الرابعة — وبهذا الذي قترناه يرد على أهل الظاهر ومن قال بقولهم : إن المساقاة تجوز إلى الأجل المجهول سنين غير معلومة ، واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اليهود على شطر الزرع والنخل ما بدا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من غير توقيت . وهذا

لا دليل فيه ، لأنه عليه السلام قال لليهود : « أَفْتَرَكُم [فيها] ^(١) ما أَفْتَرَكُم الله ». وهذا أدل دليل وأوضح سبيل على أن ذلك خصوص له ؛ فكان ينتظر في ذلك القضاء من ربه ، وليس كذلك غيره . وقد أحكت الشريعة معاني الإجازات وسائر المعاملات ؛ فلا يجوز شيء منها إلا على ما أحكمه الكتاب والسنة ، وقال به علماء الأمة .

الخامسة - قوله تعالى : « **مَوَاقِيتُ** » المواقيت : جمع الميقات وهو الوقت . وقيل : الميقات منتهى الوقت . و « مَوَاقِيتُ » لا تنصرف ، لأنه جمع لا نظيره في الآحاد ، فهو جمع ونهاية جمع ، إذ ليس يجمع فصار كأن الجمع تكرر فيها . وصُرفت « قوارير » في قوله : « **قَوَارِيرًا** » ^(٢) لأنها وقعت في رأس آية فتؤنت كما تنون القوافي ؛ فليس هو تنوين الصرف الذي يدل على تمكّن الاسم .

السادسة - قوله تعالى : « **وَالْحَجَّ** » بفتح الحاء قراءة الجمهور . وقرا ابن أبي إسحاق بالكسر في جميع القرآن ، وفي قوله : « **حُجَّ الْبَيْتِ** » في « آل عمران » . سيبويه : الحج كارد والشذ ، والحج كالدكر ؛ فهما مصدران بمعنى . وقيل : الفتح مصدر ، والكسر الاسم . السابعة - أفرد سبحانه الحج بالذكر لأنه مما يحتاج فيه إلى معرفة الوقت ، وأنه لا يجوز الشيء فيه عن وقته ، بخلاف ما رأته العرب ؛ فإنها كانت تحج بالعدد وتبذل الشهور ، فأبطل الله قولهم وفعلهم ، على ما يأتي بيانه في « براءة » ^(٣) إن شاء الله تعالى .

الثامنة - استدل مالك رحمه الله وأبو حنيفة وأصحابهما في أن الإحرام بالحج يصح في غير أشهر الحج بهذه الآية ؛ لأن الله تعالى جعل الأهلّة كلها ظرفاً لذلك ، فصح أن يُحْرِمَ في جميعها بالحج ؛ وخالف في ذلك الشافعي ؛ لقوله تعالى : « **الْحَجَّ أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ** » على ما يأتي . وأن معنى هذه الآية أن بعضاً مَوَاقِيتِ للناس ، وبعضها مَوَاقِيتُ للحج ؛ وهذا كما تقول : الجارية لزيد وعمرو ؛ وذلك يقضى أن يكون بعضها لزيد وبعضها للعمرو ؛ ولا يجوز أن يقال : جميعها لزيد وجميعها للعمرو . والجواب أن يقال : إن ظاهر قوله « **هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ** »

(١) الزيادة عن الموطأ . (٢) راجع ج ١٩ ص ١٣٨ . (٣) راجع ج ٤ ص ١٤٢ .

(٤) راجع ج ٨ ص ١٣٦ .

والحج» يقتضى كون جميعها مواقيت للناس وجميعها مواقيت للحج، ولو أراد التبعض لقال: بعضها مواقيت للناس وبعضها مواقيت للحج. وهذا كما تقول: إن شهر رمضان ميقات لصوم زيد وعمرو. ولا خلاف أن المراد بذلك أن جميعه ميقات لصوم كل واحد منهما. وما ذكروه من الجارية فصحيح؛ لأن كونها جمعاء لزيد مع كونها جمعاء لعمرو مستحيل، وليس كذلك في مسئلتنا؛ فإن الزمان يصح أن يكون ميقاتاً لزيد وميقاتاً لعمرو؛ فيبطل ما قالوه.

التاسعة — لا خلاف بين العلماء أن من باع معلوماً من السلع بثمن معلوم إلى أجل معلوم من شهور العرب أو إلى أيام معروفة العدد أن البيع جائز. وكذلك قالوا في السلم إلى الأجل المعلوم. واختلفوا في من باع إلى الحصاد أو إلى الدياس أو إلى العطاء وشبه ذلك؛ فقال مالك: ذلك جائز لأنه معروف؛ وبه قال أبو ثور. وقال أحمد: أرجو ألا يكون به بأس. وكذلك إلى قدوم الغزاة. وعن ابن عمر أنه كان يتناع إلى العطاء. وقالت طائفة. ذلك غير جائز؛ لأن الله تعالى وقت المواقيت وجعلها علماً لآجالهم في بيعاتهم ومصالحهم. كذلك قال ابن عباس، وبه قال الشافعي والتمام. قال ابن المنذر: قول ابن عباس صحيح.

العاشرة — إذا رؤى الهلال كبيراً فقال علماءنا: لا يؤعل على كبره ولا على صغره وإنما هو ابن ليلته. روى مسلم عن أبي البختري قال: خرجنا للعمرة فلما نزلنا بطن نخلة قال: تراءينا الهلال؛ فقال بعض القوم: هو ابن ثلاث، وقال بعض القوم: هو ابن ليلتين. قال: فلقينا ابن عباس فقلنا: إنا رأينا الهلال فقال بعض القوم هو ابن ثلاث، وقال بعض القوم هو ابن ليلتين. فقال: أى ليلة رأيتموه؟ قال قلنا: ليلة كذا وكذا. فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله مده للرؤية" فهو لليلة رأيتموه.

الحادية عشرة — قوله تعالى: ((وَلَيْسَ الرُّبَّانُ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا)) اتصل بهذا بذكر مواقيت الحج لاكتفاؤهم وقوع القضيتين في وقت السؤال عن الأهلة وعن دخول البيوت من ظهورها؛ فنزل الآية فيهما جميعاً. وكان الأنصار إذا حجوا وعادوا لا يدخلون من أبواب بيوتهم، فإنهم كانوا إذا أهلوا بالحج أو العمرة يلتزمون شرعاً ألا يحول بينهم وبين

السما حائل، فإذا خرج الرجل منهم بعد ذلك، أى من بعد إحرامه من بيته، فرجع لحاجة لا يدخل من باب الحجر من أجل سقف البيت أن يحول بينه وبين السماء، فكان يتسم ظهر بيته على الجدران ثم يقوم في حجرته فيأمر بمحاجته فتخرج إليه من بيته. فكانوا يرون هذا من النسك والبر، كما كانوا يعتقدون أشياء نسكاً، فرد عليهم فيها، وبين الرب تعالى أن البر في أمثال أمره. وقال ابن عباس في رواية أبي صالح: كان الناس في الجاهلية وفي أول الإسلام إذا أحرم رجل منهم بالبحر فإن كان من أهل المدبر - يعنى من أهل البيوت - نقب في ظهر بيته فنه يدخل ومنه يخرج، أو يضع سُلماً فيصعد منه ويخدر عليه. وإن كان من أهل الوبر - يعنى أهل الخيام - يدخل من خلف الخيام الخيمة، إلا من كان من الحميس. وروى الزهرى أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل زمن الحديبية بالعمرة فدخل حجرته ودخل خلفه رجل أنصارى من بنى سلمة، فدخل ونرق عادة قومه، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "لِمَ دَخَلْتَ وَأَنْتَ قَدْ أَحْرَمْتَ". فقال: دَخَلْتُ أَنْتَ فَدَخَلْتُ بِدُخُولِكَ. فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنِّي أَحْمَسُ" أى من قوم لا يدينون بذلك. فقال له الرجل: وأنا ديني دينك، فزلت الآية، وقاله ابن عباس وعطاء وقادة. وقيل: إن هذا الرجل هو قطبة بن عامر الأنصارى.

والحميس: قريش وكثانة وخزاعة وثقيف وجشم وبنو عامر بن صعصعة وبنو نصر وابن معاوية. وسموا حمساً لتشديدهم في دينهم. والحماسة الشدة. قال العجاج:

* وَكَمْ قَطَعْنَا مِنْ قِفَافِ حُمَيْسٍ ^(٢) *

أى شداد. ثم اختلفوا في تأويلها، فقليل ما ذكرنا، وهو الصحيح. وقيل: إنه النسيء وتأخير الحج به، حتى كانوا يجعلون الشهر الحلال حراماً بتأخير الحج إليه، والشهر الحرام حلالاً بتأخير الحج عنه، فيكون ذكر البيوت على هذا مثلاً لمخالفة الواجب في الحج وشهوره.

(١) كذا في ج. وفي سائر الأصول والفخر الرازى: «غيم». وفي البحر لأبي حيان: «خيم».

(٢) في نسخ الأصل: «قفار» بالراء، والتصويب عن اللسان. والقفاف: الأماكن الغلاظ الصلبة.

وسياتى بيان النسيء في سورة « براءة » إن شاء الله تعالى . وقال أبو عبيدة : الآية ضَرْبٌ مَثَلٌ ، المعنى ليس البر أن تسألوا الجهال ولكن اتقوا الله وأسألوا العلماء ؛ فهذا كما تقول : أتيت هذا الأمر من بابهِ . وحكى المهدوى ومكّي عن ابن الأنبارى ، والماوردى عن ابن زيد أن الآية مَثَلٌ في جماع النساء ، أمر بأتانهن في القُبُل لا من الدُبُر . وسُمي النساء بيوتاً للإيواء إليهن كالإيواء إلى البيوت . قال ابن عطية : وهذا بعيد مغير مَمَطُ الكلام . وقال الحسن : كانوا يتطيرون ، فمن سافر ولم تحصل حاجته كان يأتي بيته من وراء ظهره تطيراً من الخيبة ؛ فقليل لهم : ليس في التطير ، بل البر أن تتقوا الله وتتوكلوا عليه :

قلت : القول الأقول أصح هذه الأقوال ، لما رواه البراء قال : كان الأنصار إذا حجوا فرجعوا لم يدخلوا البيوت من أبوابها ؛ قال : بخاء رجل من الأنصار فدخل من بابهِ ، فقليل له في ذلك ؛ فنزلت هذه الآية : « وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا » وهذا نص في البيوت حقيقة . نخرجه البخارى ومسلم . وأما تلك الأقوال فتؤخذ من موضع آخر لا من الآية ، فتأملهُ . وقد قيل : إن الآية خرجت التنبيه من الله تعالى على أن يأتوا البر من وجهه ، وهو الوجه الذى أمر الله تعالى به ؛ فذكر إتيان البيوت من أبوابها مثلاً ليشير به إلى أن تأتي الأمور من مآثها الذى ندبنا الله تعالى إليه .

قلت : فعلى هذا يصح ما ذكر من الأقوال . والبيوت جمع بيت ، وقرئ بضم الباء وكسرهما . وتقدم معنى التقوى والفلاح ولعل ، فلا معنى للإعادة ^(٢) .

الثانية عشرة — في هذه الآية بيان أن ما لم يشره الله قربة ولا تدب إليه لا يصير قربة بأن يتقرب به متقرب . قال ابن خُوَيزَة مَتَدَاد : إذا أشكل ما هو بر وقربة بما ليس هو بر وقربة أن ينظر في ذلك العمل ؛ فإن كان له نظير في الفرائض والسنن فيجوز أن يكون ، وإن لم يكن فليس بر ولا قربة . قال : وبذلك جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر حديث ابن عباس قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب إذا هو برجل قائم

في الشمس فسأل عنه ، فقالوا : هو أبو إسرائيل ؛ نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَرُّوهُ فَلْيَنْكَلَمْ وَلْيَسْتَظِلْ وَلْيَقْعِدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ » . فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم ما كان غير قربة مما لا أصل له في شريعته ، وصحح ما كان قربة مما له نظير في الفرائض والسنة .

قوله تعالى : وَقَتِّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَقَاتِلُوا) هذه الآية أول آية نزلت في الأمر بالقتال ؛ ولا خلاف في أن القتال كان محظورا قبل الهجرة بقوله : « أَذْفَعُ بَاتِي هِيَ أَحْسَنُ » وقوله : « قَافُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحُ » وقوله : « وَأَهْرُومُ هَجْرًا جَمِيلًا » وقوله : « لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ » وما كان مثله مما نزل بمكة . فلما هاجر إلى المدينة أمر بالقتال فزل : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَهْتَلُونَكُمْ » قاله الربيع بن أنس وغيره . وروى عن أبي بكر الصديق أن أول آية نزلت في القتال : « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا » . والأول أكثر ، وأن آية الإذن إنما نزلت في القتال مائة لمن قاتل ولمن لم يقاتل من المشركين ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج مع أصحابه إلى مكة للعمرة ، فلما نزل الحديبية بقرب مكة - والحديبية أسم بئر ، فسمى ذلك الموضع بأسم تلك البئر - فصده المشركون عن البيت ، وأقام بالحديبية شهرا ، فصالحوه على أن يرجع من عامه ذلك كما جاء ؛ على أن تُحْتَلَى له مكة في العام المقبل ثلاثة أيام ، وصالحوه على ألا يكون بينهم قتال عشرين ، ورجع إلى المدينة . فلما كان من قابل تجهز للعمرة القضاء ، وخاف المسلمون غدر الكفار وكروها القتال في الحرم وفي الشهر الحرام ، فنزلت هذه الآية ؛ أي يحل لكم القتال إن قاتلكم الكفار . فالآية متصلة بما سبق من ذكر الحج وإتيان البيوت

(١) أبو إسرائيل هذا : رجل من الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، اخطف في اسمه . راجع الاستيعاب والإصابة وأسد الغابة في « باب الكنى » . (٢) راجع ج ١٢ ص ١٤٧ (٣) راجع ج ٦ ص ١١٦ (٤) راجع ج ١٩ ص ٤٤ (٥) راجع ج ٢٠ ص ٣٧ (٦) راجع ج ١٢ ص ٦٧

من ظهورها، فكان عليه السلام يقاتل من قاتله ويكف عن كف عنه، حتى نزل «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ»^(١) فنسخت هذه الآية؛ قاله جماعة من العلماء. وقال ابن زيد والربيع: نسخها «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً»^(٢) فأمر بالقتال لجميع الكفار. وقال ابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومجاهد: هي مُحْكَمَةٌ؛ أى قاتلوا الذين هم بحالة من يقاتلونكم، ولا تعتدوا في قتل النساء والصبيان والزُهَّبان وشبههم؛ على ما أتى بيانه. قال أبو جعفر النحاس: وهذا أصح القولين في السنة والنظر؛ فاما السنة فحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فكره ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان؛ ورواه الأئمة. وأما النظر فإن «فَاعِلٌ» لا يكون في الغالب إلا من اثنين، كالمقاتلة والمشامة والمخاصمة؛ والقتال لا يكون في النساء ولا في الصبيان ومن أشبههم، كالزُهَّبان والزمنى والشيوخ والأجراء فلا يقتلون. وبهذا أوصى أبو بكر الصديق رضى الله عنه يزيد بن أبي سفيان حين أرسله إلى الشام؛ إلا أن يكون لهؤلاء إذابة؛ أخرجه مالك وغيره، وللعلماء فيهم صور ست:

الأولى — النساء إن قاتلن قُتِلْنَ؛ قال مُحَنُّون: في حالة المقاتلة وبعدها، لمعوم قوله: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَهَابُونَكُمْ»^(٣)، «وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ»^(٤). وللرأى آثار عظيمة في القتال، منها الإمداد بالأموال، ومنها التحريض على القتال، وقد يخرجن ناشرات شعورهن نادبات مثيرات معيرات بالفرار، وذلك يبيع قتلهن؛ غير أنهن إذا حصلن في الأسر فالاسترقاق أنفع لسرعة إسلامهن ورجوعهن عن أديانهن، وتعدّر فرارهن إلى أوطانهن بخلاف الرجال.

الثانية — الصبيان فلا يقتلون للنهى الثابت عن قتل الذرية، ولأنه لا تكليف عليهم؛ فإن قاتل [الصبي] قُتل.

الثالثة — الزُهَّبان لا يقتلون ولا يُسْتَرْقَوْنَ، بل يُتْرَكُ لَهُمْ ما يعيشون به من أموالهم، وهذا إذا انفردوا عن أهل الكفر، لقول أبي بكر ليزيد: «وستجد أقواماً زعموا أنهم حبسوا

(١) راجع ج ٨ ص ٧٢ وص ١٣٢ (٢) هو يزيد بن أبي سفيان بن حرب، أسلم يوم فتح مكة، وعقد له أبو بكر رضى الله عنه سنة ١٣ مع أمراء الجبهوش إلى الشام، وكان أَوَّلُ الأُمَرَاءِ الذين خرجوا إليها، وشبهه أبو بكر راجلاً، وقال له: «... وإني موصيك بعشر: لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرباً ولا تقتلن شجراً مثراً ولا تحرقن عامراً ولا تغرقن شاة ولا بصيراً إلا لمساكة ولا تحرقن نخسلاً ولا تفرقه ولا تنقل ولا تفسن»^(٣). راجع موطأ مالك باب الجهاد، وطبقات ابن سعد وتاريخ الطبري.

أنفسهم لله ، فذَرَّهم وما زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ « فَإِنْ كَانُوا مَعَ الْكُفَّارِ فِي الْكُفَّائِ
قُتِلُوا . وَلَوْ تَرَجَّبَتِ الْمَرْأَةُ فَرَوَى أَشْهَبُ أَنَّهَا لَا تَهَاجُ . ^(١) وَقَالَ مُحَنُّونَ : لَا يَغْيَرُ التَّرْهَبُ حِكْمَهَا .
قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْمُرَبِّي : « وَالصَّحِيحُ عِنْدِي رَوَايَةُ أَشْهَبَ ، لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ
قَوْلِهِ : فَذَرَّهم وَمَا حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ « .

الرابعة — الزَّمَنِي . قَالَ مُحَنُّونَ : يُقْتَلُونَ . وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : لَا يُقْتَلُونَ . وَالصَّحِيحُ ^(٢)
أَنْ تُعْتَبَرُ أَحْوَالُهُمْ ؛ فَإِنْ كَانَتْ فِيهِمْ إِذَايَةٌ قُتِلُوا ، وَإِلَّا تُرَكُّوا وَمَا هُمْ بِسَبِيلِهِ مِنَ الزَّمَانَةِ وَصَارُوا
مَالًا عَلَى حَالِهِمْ وَحَشْوَةٍ .

الخامسة — الشيوخ . قَالَ مَالِكٌ فِي كِتَابِهِ مُحَمَّدٌ : لَا يُقْتَلُونَ . وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ
الْفُقَهَاءَ : إِنْ كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا هَرِمًا لَا يُطَبَّقُ الْقِتَالُ ، وَلَا يُنْفَعُ بِهِ فِي رَأْيٍ وَلَا مَدَافَعَةٍ فَإِنَّهُ
لَا يُقْتَلُ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا — مِثْلُ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ .
وَالثَّانِي — يُقْتَلُ هُوَ وَالرَّاهِبُ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ لِيَزِيدَ ؛ وَلَا مُخَالَفَ لَهُ
فَنَبِتَ أَنَّهُ إِيْجَاعٌ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مِمَّنْ لَا يُقَاتَلُ وَلَا يَعِينُ الْعَدُوَّ فَلَا يَحُوزُ قَتْلَهُ كَالْمَرْأَةِ ، وَأَمَّا إِنْ
كَانَ مِنْ تَخَشْيِ مَضَرَّتِهِ بِالْحَرْبِ أَوْ الرَّأْيِ أَوْ الْمَالِ فَهَذَا إِذَا أُمِرَ بِكَوْنِ الْإِمَامِ فِيهِ غَيْرًا بَيْنَ
نَحْمَةِ أَشْيَاءَ : الْقَتْلِ أَوْ الْمَنِّ أَوْ الْفِدَاءِ أَوْ الْأَسْتِرْقَاقِ أَوْ عَقْدِ الذِّمَّةِ عَلَى آدَاءِ الْحِزْبِيَّةِ .

السادسة — الْمُسَافَةُ ، وَهِيَ الْأَجْرَاءُ وَالْفَلَاحُونَ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ فِي كِتَابِهِ مُحَمَّدٌ : لَا يُقْتَلُونَ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُقْتَلُ الْفَلَاحُونَ وَالْأَجْرَاءُ وَالشُّيُوخُ الْكِبَارُ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ يُؤَدُّوا الْحِزْبِيَّةَ .
وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ رَبِيعِ بْنِ الرَّبِيعِ ^(٣) « الْحَقُّ بِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَلَا يُقْتَلَنَّ
ذَرِيَّةٌ وَلَا عَسِيقًا » . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : اتَّقُوا اللَّهَ فِي الذَّرِيَّةِ وَالْفَلَاحِينَ الَّذِينَ لَا يَنْصَبُونَ
لَكُمْ الْحَرْبَ . وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَا يَقْتُلُ حَرَامًا ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ .

(١) لَا تَهَاجُ : أَيْ لَا تَزْجَعُ وَلَا تَنْفَرُ . (٢) هَكَذَا فِي الْأَصُولِ .

(٣) رَبِيعٌ ، بِيَاءٌ مُوَحَّدَةٌ . وَقِيلَ : بِالْيَاءِ الْمُنْتَهَاةِ مِنْ تَحْتِ . رَاجِعٌ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ فِي حَرْفِ الرَّاءِ .

الثانية — روى أشهب عن مالك أن المراد بقوله : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ » أهل الحُدَيْبِيَّةِ ^(١) أمروا بقتال من قاتلهم . والصحيح أنه خطاب لجميع المسلمين ؛ أمر كل أحد أن يقاتل من قاتله إذ لا يمكن سواه . ألا تراه كيف بينها في سورة « براءة » بقوله : « قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ » ^(٢) وذلك أن المقصود أولاً كان أهل مكة فتبعيت البداءة بهم ؛ فلما فتح الله مكة كان القتال لمن على ممن كان يؤدي حتى تتم الدعوة وتبلغ الكلمة جميع الآفاق ولا يبقى أحد من الكفرة ، وذلك باقٍ متمادٍ إلى يوم القيامة ، بمدد إلى غاية هي قوله عليه السلام : « الخليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغنى » . وقيل : غايته نزول عيسى بن مريم عليه السلام ، وهو موافق للحديث الذي قبله ؛ لأن نزوله من أشراف الساعة .

الثالثة — قوله تعالى : (وَلَا تَعْتَدُوا) قيل في تأويله ما قدمناه ، فهي مُحْكَمَةٌ . فاما المرتدون فليس إلا القتل أو التوبة ، وكذلك أهل الزيغ والضلال ليس إلا السيف أو التوبة . ومن أسر الاعتقاد بالباطل ثم ظهر عليه فهو كالزنديق يُقتل ولا يُستتاب . وأما الخوارج على أئمة العدل فيعجب قتالهم حتى يرجعوا إلى الحق . وقال قوم : المعنى لا تعتدوا في القتال لغیر وجه الله ، كالحية وكسب الذکر ، بل قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ؛ يعني ديناً وإظهاراً للكلمة . وقيل : « لا تعتدوا » أى لا قاتلوا من لم يقاتل . فعل هذا تكون الآية منسوخة بالأمر بالقتال لجميع الكفار ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى تَقْتُلُوهُمْ وَتَنْقُتُ رُءُوسَهُمْ وَأَنْتَرِحُوا مِنْ حَيْثُ أَنْتَرِحُوا وَأَلْفَتْهُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوهُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ^(٣) فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٤)

(١) في ١ ، ب ، ز : « أهل المدينة » . (٢) راجع ج ٨ ص ٢٩٧

(٣) في بعض نسخ الأصل : « ... بالباطن ... » بالنون .

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ تَقِفُوا حَيْثُ نَقَفَ وَنَقَفَ، وَرَجُلٌ نَقَفَ لَقَفَ : إِذَا كَانَ مُحْكَمًا لِمَا يَتَاوَلُهُ مِنَ الْأُمُورِ. وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى قَتْلِ الْأَسِيرِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي « الْأَفْئَالِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. (١) وَأَخْرَجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ » أَيْ مَكَّةَ . قال الطبري : الخطاب للهاجرين ، والضمير لكفار قريش .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ أَيْ الْفِتْنَةُ الَّتِي حَمَلُوكُمْ عَلَيْهَا وَرَامُوا رَجُوعَكُمْ بِهَا إِلَى الْكُفْرِ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ . قال مجاهد : أَيْ مِنْ أَنْ يَقْتُلَ الْمُؤْمِنُ ؛ فَالْقَتْلُ أَخَفُّ عَلَيْهِ مِنَ الْفِتْنَةِ . وقال غيره : أَيْ شَرُّهُمْ بِاللَّهِ وَكَفَرَهُمْ بِهِ أَعْظَمُ جُرْمًا وَأَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ الَّذِي عَمِلُوهُ بِهِ . وهذا دليل على أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَضَرَمِيِّ حِينَ قَتَلَهُ وَاقِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، حَسَبَ مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي مِيرَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَجْشٍ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ ؛ قَالَهُ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ . (٢)

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوا فِي الدِّينِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ الْآيَةُ . لِلْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا — أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ ، وَالثَّانِي — أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ . قَالَ مجاهد : الْآيَةُ مُحْكَمَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ قِتَالُ أَحَدٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُقَاتِلَ ؛ وَبِهِ قَالَ طَاوُوسٌ ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ نَصُّ الْآيَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ : إِنْ هَذَا الْبَلَدُ حَرَّمَ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَقَالَ قَتَادَةُ : الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » . (٣) وَقَالَ مُقَاتِلٌ : نَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَاقْتُلُوا حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ » ثُمَّ نَسَخَ هَذَا قَوْلُهُ : « اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » . فَيَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْقِتَالِ فِي الْحَرَمِ .

ومما احتجوا به أن «براءة» نزلت بعد سورة «البقرة» بستين، وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه المغفر^(١)؛ فقيل: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة؛ فقال: «اقتلوه».

وقال ابن خزيمة: «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» منسوخة؛ لأن الإجماع قد تقرر بأن عدواً لو استولى على مكة وقال: لأقاتلكم، وأمنعكم من الحج ولا أبرج من مكة لوجب قتاله وإن لم يبدأ بالقتال؛ فكفة وغيرها من البلاد سواء. وإنما قيل فيها: هي حرام تعظيماً لها؛ ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد يوم الفتح وقال: «احصدهم بالسيف حتى تلقاني على الصفا» حتى جاء العباس فقال: يا رسول الله، ذهبت قريش، فلا قريش بعد اليوم. ألا ترى أنه قال في تعظيمها: «وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهَا إِلَّا مُنْشِدٌ» واللُقْطَةُ بها وبغيرها سواء. ويجوز أن تكون منسوخة بقوله: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ».

قال ابن العربي: «حضرت في بيت المقدس — طهره الله — بمدرسة أبي عقبة الحنفى، والقاضى الزنجاني يلقى علينا الدرس في يوم جمعة، فبينما نحن كذلك إذ دخل علينا رجل بهي المنظر على ظهره أطمار، فسلم سلام العلماء وتصدّر في صدر المجلس بمدارع الرّعاء؛ فقال القاضى الزنجاني: من السيد؟ فقال: رجل سلبه الشطار^(٢) أمس، وكان مقصدي هذا الحرم المقدس؛ وأنا رجل من أهل صافان من طلبة العلم. فقال القاضى مبادراً: سلوه — على العادة في إكرام العلماء بمبادرة سؤالهم — ووقعت القرعة على مسألة الكافر إذا التجأ إلى الحرم هل يقتل أم لا؟ فأتى بأنه لا يقتل. فسئل عن الدليل؛ فقال قوله تعالى: «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ» قرئ «ولا تقتلوه»، ولا تقاتلوه؛ فإن قرئ «ولا تقتلوه» فالمسألة نص، وإن قرئ «ولا تقاتلوه» فهو تنبيه؛ لأنه إذا نهى عن القتال الذى هو سبب القتل كان دليلاً بيناً ظاهراً على النهى عن القتل. فأعرض عليه القاضى منتصراً للشافعى ومالك، وإن لم يرمذهما، على العادة، فقال: هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ

(١) المغفور مثله المغفرة والصفرة (كلها بالكسر): فرد بفسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة.

(٢) المدرع والدراعة: ضرب من الثياب التى تلبس. وقيل: حجة مشقوقة المقدم.

(٣) الشطار: جمع شاطر، وهو الذى أعيا أهله ومؤذبه غبتا.

حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ . فقال له الصَّغَانِي : هذا لا يليق بِمَنْصِبِ الْقَاضِي وعلمه ؛ فإن هذه الآية التي أَعْرَضْتَ بِهَا عَامَّةً فِي الْأَمَّاكِنِ ؛ والتي أَعْتَجَجْتَ بِهَا خَاصَّةً ، ولا يجوز لأحد أن يقول : إن العامَّ يَنْسَخُ الْخَاصَّ . فَبُهِتَ الْقَاضِي الرَّيْجَانِي ، وهذا من بَدِيعِ الْكَلَامِ . قال أَبُو الْعَرَبِيِّ : « فَإِنْ جَاءَ إِلَيْهِ كَافِرٌ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ، لِنَصِّ الْآيَةِ وَالسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْقِتَالِ فِيهِ . وَأَمَّا الزَّانِي وَالْقَاتِلُ فَلَا بَدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَدَيَّ الْكَافِرُ بِالْقِتَالِ فَيُقْتَلَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ » .

قلت : وأما مَا أَعْتَجَبُوا بِهِ مِنْ قَتْلِ أَبِي خَطَلٍ وَأَصْحَابِهِ فَلَا حِجَّةَ فِيهِ ، فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أُحِلَّتْ لَهُ مَكَّةُ وَهِيَ دَارُ حَرْبٍ وَكُفْرٍ ، وَكَانَ لَهُ أَنْ يُرِيقَ دِمَاءَ مَنْ شَاءَ مِنْ أَهْلِهَا فِي السَّاعَةِ الَّتِي أُحِلَّ لَهُ فِيهَا الْقِتَالُ . فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الرابعة - قال بعض العلماء : في هذه الآية دليل على أن الباغي على الإمام بخلاف الكافر؛ فالكافر يُقْتَلُ إِذَا قَاتَلَ بِكُلِّ حَالٍ ، وَالْبَاغِي إِذَا قَاتَلَ بِذِيهِ الدَّفْعِ . وَلَا يُتَّبَعُ مُدِيرٌ وَلَا يُجَازَى عَلَى جَرِيحٍ . عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ مِنْ أَحْكَامِ الْبَاغِينَ فِي « الْحِجَرَاتِ » . إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الخامسة - قوله تعالى : « فَإِنْ أَنْتَهَوْا » أَيْ عَنْ قِتَالِكُمْ بِالْإِيمَانِ فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرْ لَهُمْ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ، وَيَرْحَمُ كُلَّاهُمْ بِالْعَفْوِ عَمَّا أَجْتَرَمَ ؛ نَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » . وَسَيَأْتِي .

قوله تعالى : وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٩٣﴾
فيه مسائلتان :

الأولى - قوله تعالى : « وَقَاتِلُوهُمْ » أَمْرٌ بِالْقِتَالِ لِكُلِّ مُشْرِكٍ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، عَلَى مَنْ رَأَاهَا نَاحِضَةً . وَمَنْ رَأَاهَا غَيْرَ نَاحِضَةٍ قَالَ : الْمَعْنَى قَاتِلُوا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ : « فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ » وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ ، وَهُوَ أَمْرٌ بِقِتَالٍ مُطْلَقٍ لَا بِشَرْطٍ أَنْ يَبْدَأَ الْكَفَّارُ . دَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ » ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(١) وردت عبارة ابن العربي في كتابه ببعض اختلاف عما في الأصول . (٢) راجع ج ١٦ ص ٣١٥
فا بعدها . (٣) راجع ج ٧ ص ٤٠١

إلا الله". فدلَّت الآية والحديث على أن سبب القتال هو الكفر؛ لأنه قال : «حتى لا نَكُونُ فِتْنَةً» أى كفر؛ فجعل الغاية عدم الكفر، وهذا ظاهر . قال ابن عباس وقادة والربيع والسدى وغيرهم : الفتنة هناك الشرك وما تابعه من أذى المؤمنين . وأصل الفتنة : الاختبار والامتحان ؛ مأخوذ من فَنَنْتُ الفضة إذا أدخلتها في النار لتمييز رديتها من جيدها . وسيأتى بيان عاملها إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : (فَإِنْ أَنْتَهَوْا) أى عن الكفر ، إما بالإسلام كما تقدم في الآية قبل ، أو بإداء الجزية في حق أهل الكتاب ؛ على ما يأتى بيانه في «براهنة» وإلا قوتلوا وهم الظالمون لا عدوان إلا عليهم . وسمى ما يصنع بالظالمين عدواناً من حيث هو جزاء عدوان ، إذ الظلم يتضمن العدوان ، فسمى جزاء العدوان عدواناً ؛ كقوله : «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» . والظالمون هم على أحد التأويلين : من بدأ بقتال ، وعلى التأويل الآخر : من بقى على كفر وفتنة .

قوله تعالى : الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَأَنْقُضُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (الشَّهْرُ الْحَرَامُ) قد تقدم اشتقاق الشهر . وسبب نزولها ما روى عن ابن عباس وقادة وعجاهد ومقسم والسدى والربيع والضحاك وغيرهم قالوا : نزلت في عمرة القضية وعام الحديبية ، [وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج مُعْتَمِراً حتى بلغ الحديبية] في ذى القعدة سنة ست ، فصنعه المشركون كفاراً قريش عن البيت فأنصرف ؛ ووعده الله سبحانه أنه سيدخله ، فدخله سنة سبع وقضى نُسكاً ؛ فنزلت هذه الآية . وروى عن الحسن أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أتيت يا محمد عن القتال في الشهر الحرام ؟ قال : «نعم» . فأرادوا قتاله ؛ فنزلت الآية . المعنى : إن استحلوا ذلك فيه فقاتلهم ؛ فأباح الله بالآية مدافعتهم ، والقول الأول أشهر وعليه الأكثر .

(١) راجع ٨ ص ١٠٩ (٢) راجع ١٦ ص ٤٠ (٣) راجع ص ٢٩٠ من هذا الجزء .

(٤) ما بين المربعين ساقط من ب .

الثانية - قوله تعالى : (وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ) الحُرُمَات جمع حُرْمَة ، كَالظُّلُمَات جمع ظُلْمَة ، وَالْجُحُورَات جمع جُحُورَة . وإنما جُمِعَت الحُرُمَات لأنه أراد [حُرْمَة] الشهر الحرام [وَحُرْمَة] البلد الحرام ، وَحُرْمَة الإحرام . والحُرْمَة : ما مُنِعَ من آتِهَا كهُ . والقصاص المساواة ؛ أى أقتصصت لكم منهم إذ صلوكم سنة سِتِّ فقصيتم العُمرة . سنة سبع . ذب الحُرُمَات قِصَاصٌ « على هذا متصل بما قبله ومتعلق به . وقيل : هو مقطوع منه . وهو ابتداء أمرٍ كان في أوّل الإسلام : إن من آتَهاك حُرْمَتَكَ نِلْتَ منه مثل ما أعتدى عليك ؛ ثم نسخ ذلك بالقتال . وقالت طائفة : ما تناولت الآية من التعدي بين أمة محمد صلى الله عليه وسلم والجنائيات ونحوها لم يُنسخ ، وجاز لمن تُعْدَى عليه في مال أو جرح أن يَتَعْدَى بمثل ما تُعْدَى به عليه إذا خفى له ذلك ، وليس بينه وبين الله تعالى في ذلك شيء ؛ قاله الشافعي وغيره ، وهى رواية في مذهب مالك . وقالت طائفة من أصحاب مالك : ليس ذلك له ، وأمور القصاص وَقُفَّ على الحكام . والأموال يتناولها قوله صلى الله عليه وسلم : " أَذْ الأَمَانَة إِلَى من أَمْتَنَكَ وَلَا تُخَنِّ من خانَكَ " . خرجه الذارقطبي وغيره . فمن أَمْتَنَهُ من خانته فلا يجوز له أن يخونه ويصل إلى حقه مما أَمْتَنَهُ عليه ، وهو المشهور من المذهب ، وبه قال أبو حنيفة تَمَسُّكاً بهذا الحديث ، وقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا »^(١) . وهو قول عطاء الخراساني . قال قُدَّامَة بن المَيْتَم : سألت عطاء بن ميسرة الخراساني فقلت له : لى على رجل حق ، وقد بَخَّخْتَنِي به وقد أَعْيَا عَلَى البَيْتَةِ ، أفاقتص من ماله ؟ قال : أرايت لو وقع بيجاريتك ، فعلمت ما كنت صانعا . قلت : والصحيح جواز ذلك كيف ما توصل إلى أخذ حقه مالم يمتد سارقاً ؛ وهو مذهب الشافعي وحكاه الداودي عن مالك ، وقال به ابن المنذر ، وأختره ابن العربي ، وأن ذلك ليس خيانة وإنما هو وصول إلى حق . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أَنْصِرْ أَخَاكَ ظالماً أو مظلوماً " وأخذ الحق من الظالم نَصْرُهُ . وقال صلى الله عليه وسلم لِهِنْد بنت عُتْبَةَ امرأة أبي سفيان لما قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من الصدقة ما يكفيني ويكفى بِيَّيْ إِلَّا ما أَخَذْتُ من ماله بغير علمه ، فهل على جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله

(١) قوله : « إذا خفى » أى ظهر . وهذا اللفظ من الأخذ ؛ يقال : خفيت الشيء : كتمته . وخفيته :

عليه وسلم : « خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي وَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ » . فأباح لها الأخذ والآخاذ إلا
القدر الذي يجب لها . وهذا كله ثابت في الصحيح ، وقوله تعالى : « فَمَنْ آعْتَدَى عَلَيْكُمْ
فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَدَى عَلَيْكُمْ » قاطع في موضع الخلاف .

الثالثة - وأختلفوا إذا ظفر له بمال من غير جنس ماله ؛ فقيل : لا يأخذ إلا بجنس
الحاكم . وللشافعي قولان ، أحدهما الأخذ ، قياساً على ما لو ظفر له من جنس ماله . والقول
الثاني لا يأخذ لأنه خلاف الجنس . ومنهم من قال : يتحوى قيمة ما له عليه ويأخذ مقدار
ذلك . وهذا هو الصحيح لما بيناه من الدليل ، والله أعلم .

الرابعة - وإذا فرعنا على الأخذ فهل يعتبر ما عليه من الديون وغير ذلك ؛ فقال
الشافعي : لا ، بل يأخذ ماله عليه . وقال مالك : يعتبر ما يحصل له مع الغرماء في الفلس ؛
وهو القياس ، والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : « فَمَنْ آعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَدَى عَلَيْكُمْ »
عموم متفق عليه ، إما بالمباشرة إن أمكن ، وإما بالحكم . وأختلف الناس في المكافأة هل
تُسَمَّى عُدْوَانًا أم لا ؛ فمن قال : ليس في القرآن مجاز ، قال : المقابلة عدوان ، وهو عدوان
مباح ، كما أن المجاز في كلام العرب كذب مباح ؛ لأن قول القائل :

* فقالت له العيتان سمعاً وطاعة *

وكذلك :

* أمتلاً الحوض وقال قطني *

وكذلك :

* شكا إلى جملي طول السرى *

ومعلوم أن هذه الأشياء لا تنطبق . وحذ الكذب : إخبار عن الشيء على خلاف ما هو به .
ومن قال في القرآن مجاز سَمِيَ هذا عدواناً على طريق المجاز ومقابلة الكلام بمثله ؛ كما
قال عمرو بن كلثوم :

ألا لا يجهل أحد علينا * فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقال الآخر :

وَلِي فَرْسٌ لِلْحِلْمِ بِالْحِلْمِ مُلَجِّمٌ • وَلِي فَرْسٌ لِلْجَهْلِ بِالْجَهْلِ مُسَرِّجٌ
وَمِنْ رَامَ تَقْوِيَّيَ فَلَانِ مُقْوَمٌ * وَمِنْ رَامَ تَمَوُّيَّيَ فَلَانِ مُعَوِّجٌ

يريد : أكافئ الجاهل والمعوج ، لا أنه أمتدح بالجهل والأعوجاج .

السادسة — وأختلف العلماء فيمن استهلك أو أفسد شيئاً من الحيوان أو العروض التي لا تكال ولا توزن ؛ فقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما وجماعة من العلماء : عليه في ذلك المثل ، ولا يُعَدَّلُ إلى القيمة إلا عند عدم المثل ؛ لقوله تعالى : « فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ » وقوله تعالى : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » .

قالوا : وهذا عموم في جميع الأشياء كلها ، وعَصَدُوا هذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم حبس القصعة المكسورة في بيت التي كسرتها ودفع الصحيحة وقال : « إِنَاءٌ بِإِنَاءٍ وَطَعَامٌ بِطَعَامٍ » خرجه أبو داود قال : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ قَصْعَةً فِيهَا طَعَامٌ ، قَالَ : فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا فَكَسَرَتِ الْقَصْعَةَ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَسْرَتَيْنِ فَضَمَّ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ، بِفَعْلٍ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ وَيَقُولُ : « غَارَتْ أَمْكُم » . زَادَ ابْنُ الْمُثَنَّى « كُلُّوْا » فَأَكَلُوا حَتَّى جَاءَتْ قَصْعَتُهَا الَّتِي فِي بَيْتِهَا . ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى لَفْظِ حَدِيثِ مُسَدَّدٍ وَقَالَ : « كُلُّوْا » وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا ، فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى الرَّسُولِ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِهِ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ قَالَ وَحَدَّثَنَا قُلَيْبٌ الْعَامِرِيُّ — قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ أَقَلَّتْ بَنَ خَلِيفَةً — عَنْ جَسْرَةَ بِنْتِ دَجَاجَةَ قَالَتْ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَا رَأَيْتُ صَانِعًا طَعَامًا مِثْلَ صَفِيَّةَ ؛ صَنَعَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا فَبَعَثَتْ بِهِ ، فَأَخَذَنِي أَفْكَلُ^(٢) فَكَسَرْتُ الْإِنَاءَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كُفَّارَةٌ مَا صَنَعْتُ ؟ قَالَ : « إِنَاءٌ مِثْلُ إِنَاءٍ وَطَعَامٌ مِثْلُ طَعَامٍ » . قَالَ مَالِكٌ

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٠٠ (٢) الأفكل (على وزن أفل) : الرعدة . أى ارتعدت من شدة الغيرة .

وأصحابه : عليه في الحيوان والعروض التي لا تُكَلَّ ولا تُوزن القيمة لا المثل ؛ بدليل تضمين النبي صلى الله عليه وسلم الذي اعتق نصف عبده قيمة نصف شريكه ، ولم يضمّنه مثل نصف عبده . ولا خلاف بين العلماء على تضمين المثل في الطعومات والمشروبات والموزونات ؛ لقوله عليه السلام : " طعامٌ بطعام " .

السابعة — لاخلاف بين العلماء أن هذه الآية أصل في المائلة في القصاص ؛ فمن قَتَلَ بَشْرًا قُتِلَ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ بِهِ ؛ وهو قول الجمهور ، مالم يقتله بفسق كاللوطية وإسقاء الخمر فيُقتل بالسيف . وللشافعية قول : إنه يُقتل بذلك ؛ فيُتخذ عود على تلك الصفة ويُطعن به في دُبُرِهِ حتى يموت ، ويُسقى عن الخمر ماء حتى يموت . وقال ابن الماجشون : إن من قَتَلَ بالنار أو بالسَّمِّ لَا يُقَتَّلُ بِهِ ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " لَا يَسْتَبُّ بالنار إِلَّا الله " . والسَّمُّ نار باطنة . وذهب الجمهور إلى أنه يُقتل بذلك ؛ لعموم الآية .

الثامنة — وأما القَوْدُ بالعصا فقال مالك في إحدى الروايتين : إنه إن كان في القتل بالعصا تطويل وتعذيب قُتِلَ بالسيف ؛ رواه عنه ابن وهب ، وقاله ابن القاسم . وفي الأخرى : يُقتل بها وإن كانت فيه ذلك ؛ وهو قول الشافعي . وروى أشهب وابن نافع عن مالك في الخمر والعصا أنه يُقتل بهما إذا كانت الضَّرْبَةُ مُجْهِزَةً ؛ فأما أن يُضْرَبَ ضربات فلا . وعليه لَا يَرْمَى بالنبل ولا بالمجارة لأنه من التعذيب ؛ وقاله عبد الملك . قال ابن العربي : « والصحيح من أقوال علمائنا أن المائلة واجبة ، إلا أن تدخل في حدّ التعذيب فتترك إلى السيف » . وأتفق علمائنا على أنه إذا قطع يده ورجله وفقاً عنه قُصِدَ التعذيب قُتِلَ بِهِ ذَلِكَ ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بِقَتْلِهِ الرَّعَاءِ^(١) . وإن كان في مدافعة أو مضاربة قتل بالسيف . وذهبت طائفة إلى خلاف هذا كله فقالوا : لا قَوْدُ إِلَّا بالسيف ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي والنخعي .

(١) هم قوم من عَرَبِيَّةٍ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْلَمُوا وَاسْتَوَجَرُوا الْمَدِينَةَ وَسَقَتِ أَجْسَامُهُمْ وَأَصْفَرَتْ أَلْوَانُهُمْ وَعَلَتِ بَطْنُهُمْ ؛ فَبَعَثَ بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى يَصْغَوْا فَقَتَلُوا رِعَايَهَا وَاسْتَأْفَقُوا الْإِبِلَ ؛ فَبَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ فِي طَلَبِهِمْ فَأَقْبَضَهُمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ . راجع كتب السنة في هذا الحديث .

وَأَحْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا قُوَّةَ إِلَّا بِمُحَمَّدٍ» ، وَبِالنَّبِيِّ
عَنِ الْمُثَنَّلَةِ ، وَقَوْلِهِ : «لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ» . وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، لِمَا رَوَاهُ
الْإِثْمَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَارِيَةَ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجْرَيْنِ ، فَسَالُوها : مَنْ صَنَعَ
هَذَا بِكَ ! أَفْلَانِ ، أَفْلَانِ ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا فَأَوَّامَاتُ بِرَأْسِهَا ، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَاغْرَقَ ، فَأَمَرَ بِهِ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ . وَفِي رِوَايَةٍ : قَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ حَجْرَيْنِ . وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَلِأَنْ عَاقِبْتُمْ
فَمَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ» وَقَوْلِهِ : «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» . وَأَمَّا مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ
مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ حَدِيثٍ ضَعِيفٍ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ ، لَا يَرَوِي مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ ، وَلَوْ مَعَ قُلْنَا
بِمَوْجِبِهِ ، وَأَنَّهُ إِذَا قُتِلَ بِمُحَمَّدٍ قُتِلَ بِهَا ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَنَسٍ : أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ
جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجْرَيْنِ فَرَضَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ . وَأَمَّا النَّبِيُّ عَنِ
الْمُثَنَّلَةِ فَتَقُولُ أَيْضًا بِمَوْجِبِهَا إِذَا لَمْ يُمِثَّلْ ، فَإِذَا مَثَلَ مِثْلًا بِهِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ الْعُرَيْنِيِّ ،
وَهُوَ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ الْإِثْمَةُ . وَقَوْلِهِ : «لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ» صَحِيحٌ إِذَا لَمْ يَحْرِقْ ،
فَإِنْ حَرَّقَ حُرِّقَ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ عَمُومُ الْقُرْآنِ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ طَرَحَهُ فِي النَّارِ عَمْدًا طُرِحَ فِي النَّارِ
حَتَّى يَمُوتَ ، وَذَكَرَهُ الْوَقَّارُ ^(١) فِي مُخْتَصَرِهِ عَنْ مَالِكٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ . قَالَ
أَبْنُ الْمُنْذَرِ : وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَخْتَنُقُ الرَّجُلَ : عَلَيْهِ الْقَوْدُ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَقَالَ : لَوْ خَنَقَهُ حَتَّى مَاتَ أَوْ طَرَحَهُ فِي بُتْرَفَاتٍ ، أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ جَبَلٍ أَوْ سَطَحَ
فَاتٍ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ وَكَانَ عَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةُ ، فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ — قَدْ خَنَقَ غَيْرَ
وَاحِدٍ — فَعَلِيهِ الْقَتْلُ . قَالَ أَبْنُ الْمُنْذَرِ : وَلَمَّا أَفَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَهُودِيِّ
الَّذِي رَضَّ رَأْسَ الْجَارِيَةِ بِالْحِجَارَةِ هَذَا فِي مَعْنَاهُ ، فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ .

قُلْتُ : وَحَكَى هَذَا الْقَوْلُ غَيْرُهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ : وَقَدْ شَذَّ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ فِيمَنْ
قَتَلَ يَخْتَنُقُ أَوْ بَسَمَ أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ أَوْ بَرَّ أَوْ بَخَشَبَةٍ : إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ وَلَا يُقْتَصُّ مِنْهُ ، إِلَّا إِذَا

(١) الْوَقَّارُ (كَسَاب) : لَقِبَ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَبِيٍّ ابْنَ إِبْرَاهِيمَ الْفَقِيهَ الْمَصْرِيَّ ، أَخَذَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ رَهَبٍ .

قَتَلَ بِحَدِيدٍ حديدٍ أو حجر أو خشب أو كان معروفاً بالحق والتربية وكان على عاقبته الدِّبة .
وهذا منه ردُّ الكتاب والسُّنة، وإحداثُ ما لم يكن عليه أمر الأمة، وذريعةٌ إلى رفع القصاص
الذي شرعه الله للنفوس، فليس عنه مناص .

التاسعة - وأختلفوا فيمن حبس رجلاً وقتله آخر؛ فقال عطاء : يُقتل القاتل
ويُحبس الحابس حتى يموت . وقال مالك : إن كان حبسه وهو يرى أنه يريد قتله قتلًا
جميعاً؛ وفي قول الشافعي وأبي ثور والتمن يعاقب الحابس . وأخاره ابن المنذر .

قلت : قول عطاء صحيح، وهو مقتضى التنزيل . وروى الدارقطني عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : "إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يُقتل القاتل ويحبس الذي
أمسكه" . رواه سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر، ورواه معمر
وآبن جريح عن إسماعيل مُرسلاً .

العاشر - قوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى﴾ الاعتداء هو التجاوز؛ قال الله تعالى : «وَمَنْ
يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ»^(١) أي يتجاوزها ؛ فمن ظلمك فخذ حَقَّك منه بقدر مظلمتك ، ومن شتمك فردَّ
عليه مثل قوله ، ومن أخذ عِرْضَكَ فخذ عِرْضَهُ ؛ لا تتعدى إلى أبويه ولا إلى أبنته أو قريبه ،
وليس لك أن تكذب عليه وإن كذب عليك ، فإن المعصية لا تُقابل بالمعصية ؛ فلو قال لك مثلاً :
يا كافر ، جاز لك أن تقول له : أنت الكافر . وإن قال لك : يا زان ، فقصاصك أن تقول له :
يا كذاب يا شاهد زور . ولو قلت له يا زان ، كنت كاذباً وأثمت في الكذب . وإن مَطَّلَكَ
وهو غنيّ دون عُدْر فقل : يا ظالم ، يا آكل أموال الناس ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم :
"لِي الْوَاحِدُ يُحِلَّ عِرْضَهُ وَعَقُوبَتُهُ" . أما عِرْضُهُ فبما فسَرناه ، وأما عقوبته فالتسجين يُحبس
فيه . وقال ابن عباس : نزل هذا قبل أن يقوى الإسلام ؛ فأمر من أُوذِيَ من المسلمين أن يُجَارَى
بمثل ما أُوذِيَ به ، أو يصبر أو يعفو ؛ ثم نسخ ذلك بقوله : «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً»^(٢) . وقيل :
نسخ ذلك بتصديره إلى السلطان . ولا يحل لأحد أن يقتص من أحد إلا بإذن السلطان .

(١) راجع ج ٣ ص ١٤٦ وج ١٨ ص ١٥٦ (٢) التي : المطلق . والواجد : القادر على قضاء دينه .

(٣) راجع ج ٨ ص ١٣٦

قوله تعالى : وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ
وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٩٥)

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — روى البخارى عن حذيفة : « وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » قال : نزلت في النفقة . وروى يزيد بن أبى حبيب عن أسلم أبى عمران قال : غَزَوْنا القُسْطَنْطِينِيَّةَ ، وعلى الجماعة عبد الرحمن بن الوليد ، والزُّومُ مَلْصِقُو ظُهُورِهِمْ بِحَائِطِ الْمَدِينَةِ ، فحمل رجل على العدو ، فقال الناس : مَهْ مَهْ ! لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، يُلْقِي بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ! فقال أبو أيوب : سبحان الله ! أنزلت هذه الآية فينا معاشر الأنصار لما نصر الله نبيّه وأظهر دينه ؛ قلنا : هلّمّ نقيم في أموالنا ونصلحها ؛ فانزل الله عز وجل : « وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » الآية . والإلقاء باليد إلى التَّهْلُكَةِ أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد . فلم يزل أبو أيوب مجاهداً في سبيل الله حتى دُفِنَ بالقُسْطَنْطِينِيَّةِ ؛ فقبره هناك . فأخبرنا أبو أيوب أن الإلقاء باليد إلى التَّهْلُكَةِ هو ترك الجهاد في سبيل الله ، وأن الآية نزلت في ذلك . وروى مثله عن حذيفة والحسن وقتادة ومجاهد والضحاك .

قلت : وروى الترمذى عن يزيد بن أبى حبيب عن أسلم أبى عمران هذا الخبر بمعناه فقال : « كما بمدينة الروم ، فأخرجوا إلينا صفّاً عظيماً من الروم ، فخرج إليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر ، وعلى أهل مصر عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، وعلى الجماعة فُضَالَةُ بْنُ عُيَيْدٍ ؛ فحمل رجل من المسلمين على صَفِّ الروم حتى دخل فيهم ، فصاح الناس وقالوا : سبحان الله ! يُلْقِي بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ . فقام أبو أيوب الأنصارى فقال : يا أيها الناس ، إنكم تتأولون هذه الآية هذا التأويل ، وإنما أنزلت هذه الآية فينا معاشر الأنصار لما أعزّ الله الإسلام وكثر ناصروه ؛ فقال بعضنا لبعض سراً دون رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أموالنا قد ضاعت ، وإن الله قد أعزّ الإسلام

(١) م : زجر ونهى ، فإن وصلت نزلت ، قلت : مه مه ؛ وكذلك جه .

وكثر قاصروه؛ فلو أقمنا في أموالنا فأصلحتنا ما ضاع منها؛ فأنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم
 يردّ عليه ما قلنا : « وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » . فكانت التهلكة
 الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركها الغزو؛ فما زال أبو أيوب شاخصاً في سبيل الله حتى دُفن
 بأرض الروم . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح . . وقال حذيفة بن اليمان
 وأبن عباس وعكرمة وعطاء ومجاهد وجمهور الناس : المعنى لا تلقوا بأيديكم بأن تتركوا النفقة
 في سبيل الله وتخافوا العيلة ، فيقول الرجل : ليس عندي ما أنفقه . وإلى هذا المعنى ذهب
 البخاري إذ لم يذكر غيره، والله أعلم . قال ابن عباس : أنفق في سبيل الله، وإن لم يكن لك
 إلا سهم أو مشقص^(١)، ولا يقولن أحدكم : لا أجد شيئاً . ونحوه عن السدي : أنفق ولو عقالاً ،
 وَلَا تُلْقِ بِسَدِّكَ إِلَى التَّهْلُكَةِ فتقول : ليس عندي شيء . . وقول ثالث قاله ابن عباس ،
 وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمر الناس بالخروج إلى الجهاد قام إليه أناس
 من الأعراب حاضرين بالمدينة فقالوا : بماذا تجهز ! فوالله ما لنا زاد ولا يطعمنا أحد؛ فنزل
 قوله تعالى : « وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » يعني تصدقوا يا أهل المدينة في سبيل الله، يعني في طاعة
 الله « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » يعني ولا تمسكوا بأيديكم عن الصدقة قهلكوا؛ وهكذا
 قال مقاتل . ومعنى قول ابن عباس : ولا تمسكوا عن الصدقة قهلكوا أي لا تمسكوا عن
 النفقة على الضعفاء ، فإنهم إذا تخلفوا عنكم غلبكم العدو قهلكوا . وقول رابع — قيل للبراء
 ابن عازب في هذه الآية : أهو الرجل يعمل على الكتيبة ؟ فقال لا ، ولكنه الرجل يصيب
 الذنب فيلقي بيديه ويقول : قد بلغت في المعاصي ولا فائدة في التوبة؛ فيياس من الله فينهمك
 بعد ذلك في المعاصي . فالهلاك : اليأس من الله؛ وقاله عبيدة السلماني . وقال زيد بن أسلم :
 المعنى لا تسافروا في الجهاد بغير زاد ؛ وقد كان فعل ذلك قوم فأذاهم ذلك إلى الاقتطاع
 في الطريق ، أو يكون عالة على الناس . فهذه خمسة أقوال . و« سبيل الله » هنا : الجهاد ،
 واللفظ يتناول بعد جميع سبله . والباء في « بأيديكم » زائدة ، التقدير تلقوا أيديكم .

(١) المشقص (كثير) : نصل عرض أو سهم فيه نصل ، يرى به الوحش .

ونظيره: «أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ»^(١). وقال المبرد: «بأيديكم» أي بأنفسكم؛ فعبّر بالبعض عن الكل؛ كقوله: «فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ»^(٢)، «بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ»^(٣). وقيل: هذا ضربٌ من قول: فلان أتى بيده في أمر كذا إذا استسلم؛ لأن المستسلم في القتال يُلقى سلاحه بيديه، فكذلك فعل كل جازق في أي فعل كان، ومنه قول عبد المطلب: «واقه إن إلقاءنا بأيدينا للوت لعمرك»^(٤). وقال قوم: التقدير لا تلقوا أنفسكم بأيديكم؛ كما تقول: لا تقصد حالك براك. والتهلكة (بضم اللام) مصدر من هلك يهلك هلاكا وهلكا وتهلكة، أي لا تأخذوا فيها يهلككم؛ قاله الزجاج وغيره. أي إن لم تتفوقوا عصيتم الله وهلكتم. وقيل: إن معنى الآية لا تمسكوا أموالكم فيرتها منكم غيركم؛ قهلكوا بحرمان منعمة أموالكم. ومعنى آخر: ولا تمسكوا فيذهب عنكم الخلف في الدنيا والثواب في الآخرة. ويقال: «لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» يعني لا تتفوقوا من حرام فبردت عليكم قهلكوا. ونحوه عن عكرمة قال: «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» قال: «لَا تَجْمَعُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تَتَفَقَّهُونَ»^(٥). وقال الطبري: قوله «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» عام في جميع ما ذكر لدخوله فيه، إذ اللفظ يَحْتَمِلُهُ.

الثانية — آخطف العلماء في اقتحام الرجل في الحرب وحمله على العدو وحده؛ فقال القاسم بن محبمة والقاسم بن محمد وعبد الملك من علمائنا: لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة، وكان له بنية خالصة؛ فإن لم تكن فيه قوة فتلك من التهلكة. وقيل: إذا طلب الشهادة وخلصت النية فليحمل، لأن مقصوده واحد منهم؛ وذلك بين في قوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ أُثْفَاءً مَّرَضَاتٍ اللَّهِ»^(٥). وقال ابن خزيمة متناد: فأما أن يحمل الرجل على مائة أو على جملة العسكر أو جماعة للصمصم والمحاربين والحوارج فلذلك حالتان: إن علم وغلب على ظنه أن سيقتل من حمل عليه وينجو فحسن، وكذلك لو علم وغلب على ظنه أن يقتل ولكن سينتصلي نكايته أو سيئله أو يؤثر أثرًا ينقذ به المسلمون فجائز أيضا. وقد بلغني أن عسكر المسلمين لما لقي الفرس ففرت خيل المسلمين من

(١) راجع ج ٢٠ ص ١٢٤ (٢) راجع ج ١٦ ص ٣٠ (٣) في نسخ الأصل: «بما كسبت» راجع ج ١٢ ص ١٦ (٤) عبارة عبد المطلب كما أوردها ابن هشام في سيرة عند الكلام على حفر زمزم: «واقه إن إلقاءنا بأيدينا هكذا للوت لا تضرب في الأرض وتبقى لأنفسنا لعجز... الخ» (٥) راجع ج ٣ ص ٢٠

الْفِيلَةِ ، فَعَمَدَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَصَنَعَ فِيلًا مِنْ طِينٍ وَأَنْسَ بِهِ فَرَسَهُ حَتَّى أَفْلَهَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ لَمْ يَنْفِرْ فَرَسُهُ مِنَ الْفِيلِ لِحَمْلِ عَلَى الْفِيلِ الَّذِي كَانَ يَقْدُمُهَا فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ قَاتَلَكَ . فَقَالَ : لَا ضَيْرَ أَنْ أُقْتَلَ وَيُفْتَحَ لِلْمُسْلِمِينَ . وَكَذَلِكَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ لَمَّا تَحَصَّنَتْ بَنُو حَنِيفَةَ بِالْحَدِيدَةِ ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : ضَعُونِي فِي الْمَجْفَةِ وَالْقَوَى إِلَيْهِمْ ؛ فَفَعَلُوا وَقَاتَلَهُمْ وَحَدَهُ وَفَتَحَ الْبَابَ .

قلت : ومن هذا ما رَوَى أَن رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُتَحَنِّنًا ؟ قَالَ : " فَلَكَ الْجَنَّةُ " . فَأَنْفَسَ فِي الْعَدُوِّ حَتَّى قُتِلَ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ يَوْمًا أَحَدًا فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ ؛ فَلَمَّا رَهَقُوهُ قَالَ : " مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ " أَوْ " هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ " فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ . [ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا فَقَالَ : " مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ " أَوْ " هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ " . فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ] . فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا أَنْصَفْنَا أَحْسَابَنَا " . هَكَذَا الرِّوَايَةُ " أَنْصَفْنَا " بِسُكُونِ الْفَاءِ « أَحْسَابَنَا » بَفَتْحِ الْبَاءِ ؛ أَيْ لَمْ نَذَلِّمْ لِلْقِتَالِ حَتَّى قَتَلُوا . وَرَوَى بِفَتْحِ الْفَاءِ وَرَفْعِ الْبَاءِ ، وَوَجْهَهَا أَنَّهَا تَرْجِعُ لِمَنْ قَرَعَ عَنْهُ مِنَ أَحْسَابِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : لَوْ حَمَلَ رَجُلٌ وَاحِدٌ عَلَى أَلْفِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ وَحْدَهُ ، لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَاسًا إِذَا كَانَ يَطْمَعُ فِي نَجَاةٍ أَوْ نَكَايَةٍ فِي الْعَدُوِّ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ مُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلتَّلَفِ فِي غَيْرِ مَنْفَعَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ . فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ تَجَرُّؤَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَصْنَعُوا مِثْلَ صَنِيعِهِ فَلَا يَبْعُدُ جَوَازُهُ ، وَلَئِنْ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ . وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ إِرْهَابَ الْعَدُوِّ وَلِيَعْلَمَ صَلَابَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي الدِّينِ فَلَا يَبْعُدُ جَوَازُهُ . وَإِذَا كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَتَلِفَتْ نَفْسُهُ لِإِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ وَتَوْهِينِ الْكُفْرِ فَهُوَ الْمَقَامُ الشَّرِيفُ الَّذِي مَدَحَ اللَّهُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي قَوْلِهِ : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ » (١) الْآيَةَ ، إِلَى غَيْرِهَا مِنْ آيَاتِ الْمَدْحِ الَّتِي مَدَحَ اللَّهُ بِهَا مَنْ بَذَلَ نَفْسَهُ . وَعَلَى ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَكْمُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ أَنَّهُ مَتَى رَجَا نَفْعًا فِي الدِّينِ فَبَذَلَ نَفْسَهُ فِيهِ حَتَّى قُتِلَ كَانَ

(١) هُوَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ ، أَخُو أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، كَأَنَّ تَارِيخَ الطَّبَرِيِّ . (٢) الْجَنَّةُ (بِتَقْدِيمِ الْهَاءِ عَلَى الْجِيمِ وَالتَّحْرِيكِ) : تَرَسٌ يَتَخَذُ مِنَ الْجُلُودِ . (٣) أَفْرَدَ يَوْمًا أَحَدًا ، أَيْ حِينَ أَنْهَزَ النَّاسَ وَخَلَصَ إِلَيْهِ الْعَدُوُّ . (٤) رَهَقَهُ (يَكْسِرُ ثَابِتَهُ) : غَشِيَهُ وَلَحَقَهُ . (٥) زِيَادَةٌ عَنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ . (٦) أَيْ لَمْ تَرُدَّهُمْ وَنَسَدَهُمْ . (٧) رَاجِعٌ ج ٨ ص ٢٦٧ .

في أعلى درجات الشهداء ؛ قال الله تعالى : « وَأُمِرَ بِالْمَعْرُوفِ وَانْتَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبَرَ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ » ^(١) . وقد روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجلٌ تكلم بكلمة حق عند سلطان جائر فقتله » . وسيأتي القول في هذا في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسِنُوا ﴾ أي في الإنفاق في الطاعة ، وأحسنوا الظن بالله في إخلافه عليكم . وقيل : « أحسنوا » في أعمالكم بأمثال الطاعات ؛ روى ذلك عن بعض الصحابة .

قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ^(١٩١)

قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فيه سبع مسائل :

الأولى - اختلف العلماء في المعنى المراد بإتمام الحج والعمرة لله ؛ فقيل : أداؤهما والإتيان بهما ؛ كقوله : « فَأَتَمَّهُنَّ » وقوله : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » أي اتوا بالصيام ؛ وهذا على مذهب من أوجب العمرة ، على ما يأتي . ومن لم يوجبها قال : المراد تمامهما بعد الشروع فيهما ، فإن من أحرم بنفسك وجب عليه المضى فيه ولا يفسخه ؛ قال معناه الشعبي وأبن زيد . وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : إتمامهما أن تحرم بهما من ذؤيرة أهلك . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ، وقوله عمران بن حصين . وقال سفيان

التَّوْرَى : إتمامهما أن تخرج قاصداً لما لا لتجارة ولا لغير ذلك ؛ ويقوى هذا قوله « الله » .
وقال عمر : إتمامهما أن يُفرد كل واحد منهما من غير تَمَتُّع وِقْران ؛ وقاله ابن حبيب . وقال
مُقاتل : إتمامهما ألا تستحلوا فيهما ما لا ينبغي لكم ؛ وذلك أنهم كانوا يشركون في إحرامهم
فيقولون : لِيَكُ اللَّهُمَّ لِيَكُ ، لا شريك لك إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك . فقال :
فأتوهما ولا تخطوهما بشيء آخر .

قلت : أما ما روى عن عليّ وفضله عمران بن حصين في الإحرام قبل المواقيت التي وقَّتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال به عبد الله بن مسعود وجماعة من السلف ، وثبت أن
عمر أهل من إيلياء ، وكان الأسود وعقمة وعبد الرحمن وأبو إسحاق يُحرمون من بيوتهم ؛
ورخص فيه الشافعي . وروى أبو داود والدارقطني عن أم سَلَمَةَ قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ كَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ
أُمُّهُ » في رواية « غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » . وخرجه أبو داود وقال : « يرحم الله
وكَيْفَا ! أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؛ يَعْنِي إِلَى مَكَّة » . ففى هذا إجازة الإحرام قبل الميقات .
وكره مالك رحمه الله أن يُحْرَمَ أَحَدٌ قَبْلَ الْمَيَّاقَاتِ ، ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وأنه
أنكر على عمران بن حصين إحرامه من البصرة . وأنكر عثمان على ابن عمر إحرامه قبل الميقات .
وقال أحمد وأحمد وإسحاق : وجه العمل بالمواقيت ؛ ومن الحجَّة لهذا القول أن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم وقَّت المواقيت وعَيَّنَهَا ، فصارت بياناً لمجمل الحج ، ولم يُحْرَمَ صلى الله عليه وسلم من
بيته لمجته ، بل أَحْرَمَ مِنْ مَيَّاقَاتِهِ الَّتِي وَقَّتَهَا لَأُمَّتِهِ ؛ وما فعله صلى الله عليه وسلم فهو الأفضل
إن شاء الله . وكذلك صنع جمهور الصحابة والتابعين بعدهم . وأحتج أهل المقالة الأولى
بأن ذلك أفضل بقول عائشة : مَا خَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ
أَيُّسَرَهُمَا ؛ وبحديث أم سلمة مع ما ذُكِرَ عَنْ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ ، وقد شهدوا إحرام رسول الله

(١) كذا في الدارقطني . وفي الأصول : « كهية يوم » . (٢) في شرح الموطأ للزرقاني : « ... على

عبد الله بن عامر » وعبد الله بن عامر هذا ابن خال عثمان وكان والياً له على البصرة .

صلى الله عليه وسلم في حجته من ميقاته ، وعرفوا مغزاه ومراده ، وعلموا أن إحرامه من ميقاته كان تيسيراً على أمته .

الثانية - روى الأئمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة^(١) ، ولأهل الشام الجحفة^(٢) ، ولأهل نجد قرن^(٣) ، ولأهل اليمن يلم^(٤) ، من لم يأتى عليهن من غير أهلن ممن أراد الحج والعمره . ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ؛ حتى أهل مكة من مكة يهلون منها . وأجمع أهل العلم على القول بظاهر هذا الحديث ، واستعماله ، لا يخالفون شيئا منه . وأختلفوا في ميقات أهل العراق وفيمن وقته ؛ فروى أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العقيق . قال الترمذي : هذا حديث حسن . وروى أن عمر وقت لأهل العراق ذات عرق^(٥) . وفي كتاب أبي داود عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق ؛ وهذا هو الصحيح . ومن روى أن عمر وقته لأن العراق في وقته أتتحت ، فغفلة منه ، بل وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وقت لأهل الشام الجحفة . والشام كلها يومئذ دار كفر كما كانت العراق وغيرها يومئذ من البلدان ، ولم تفتح العراق ولا الشام إلا على عهد عمر ، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل السير . قال أبو عمر : كل عراق أو مشرق أحرم من ذات عرق فقد أحرم عند الجميع من ميقاته ، والعقيق أحوط عندهم وأولى من ذات عرق ، وذات عرق ميقاتهم أيضا بإجماع .

الثالثة - أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل أن يأتى الميقات أنه مُحَرَّم ، وإنما منع من ذلك من رأى الإحرام عند الميقات أفضل ؛ كراهية أن يضيق المرء على نفسه ما قد وسع الله عليه ، وأن يتعوض بما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه ، وكلهم ألزمه الإحرام إذا فعل ذلك ، لأنه زاد ولم ينقص .

(١) ذو الحليفة (مصرفلقة) : قرية خربة بينها وبين مكة مائتا ميل . (٢) الجحفة (بضم الجيم وسكون المهملة) : قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل ، ويقرب منها القرية المعروفة براغ - براء وموحدة وغين معجمة - فيصح الإحرام منها . (٣) قرن : (بفتح فسكون) : جبل مشرف على عرقات ، وهو على مرحلتين من مكة . (٤) يلم (بفتح الحنة واللام وسكون اليم وضع اللام) : مكان على مرحلتين من مكة . (٥) ذات عرق : قرية على مرحلتين من مكة .

الرابعة - في هذه الآية دليل على وجوب العمرة ، لأنه تعالى أمر بإتمامها كما أمر بإتمام الحج . قال الصبي^(١) بن مَعْبُد : أتيت عمر رضى الله عنه فقلت إني كنت نصرانياً فأسلمت ، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبتين على ، وإني أهملت بهما جميعاً . فقال له عمر هديت لسنة نبيك . قال ابن المنذر : ولم ينكر عليه قوله : « وجدت الحج والعمرة مكتوبتين على » . وبوجوبهما قال علي بن أبي طالب وأبن عمر وأبن عباس . وروى الدارقطني عن ابن جريج قال : أخبرني نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع إلى ذلك سبيلاً ؛ فمن زاد بعدها شيئاً فهو خير وتطوع . قال : ولم أسمعهُ يقول في أهل مكة شيئاً . قال ابن جريج : وأُخبرْتُ عن عكرمة أن ابن عباس قال : العمرة واجبة كوجوب الحج من استطاع إليه سبيلاً . ومن ذهب إلى وجوبها من التابعين عطاء وطاوس ومجاهد والحسن وأبن سيرين والشَّعْبِيّ وسعيد بن جبيرة وأبو بردة ومسروق وعبد الله بن شداد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبن الجهم من المالكيين . وقال الثوري : سمعنا أنها واجبة . وسئل زيد بن ثابت عن العمرة قبل الحج ؛ فقال : صلاتان لا يضرّك بأيّهما بدأت ؛ ذكره الدارقطني . وروى مرفوعاً عن محمد بن سيرين عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الحج والعمرة فريضتان لا يضرّك بأيّهما بدأت » . وكان مالك يقول : « العمرة سنة ولا نعلم أحداً أرخص في تركها » . وهو قول النخعي وأصحاب الرأي فيما حكى ابن المنذر . وحكى بعض القزوينيين والبغداديين عن أبي حنيفة أنه كان يوجبها كالْحج ، وبأنها سنة ثابتة ؛ قاله ابن مسعود وجابر بن عبد الله . روى الدارقطني حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة والزكاة والحج : أواجب هو ؟ قال : « نعم » فسأله عن العمرة : أواجبة هي ؟ قال : « لا وأن تستمر خير لك » . رواه يحيى بن أيوب عن حجاج وأبن جريج عن ابن المنكدر

(١) الصبي (بضم الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء) .

(٢) في نسخ الأصل : « محمد » والتصويب عن سنن الدارقطني .

عن جابر موقوفاً من قول جابر . فهذه حجة من لم يوجبها من السنة . قالوا : وأما الآية فلا حجة فيها للوجوب ؛ لأن الله سبحانه إنما قرنهما في وجوب الإتمام لا في الابتداء ، فإنه أبدأ الصلاة والزكاة فقال « وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » . وأبدأ بإيجاب الحج فقال : « وَرَبِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ^(١) » ولما ذكر العمرة أمر بإتمامها لا بابتدائها ، فلو حج عَشْرَ حَجَجٍ ، أو أتم عَشْرَ عُمَرٍ لزم الإتمام في جميعها ؛ فلانما جاءت الآية لإلزام الإتمام لا لإلزام الابتداء ، والله أعلم . وأحتج المخالف من جهة النظر على وجوبها بأن قال : عماد الحج الوقوف بعرفة ؛ وليس في العمرة وقوف ؛ فلو كانت كسنة الحج لوجب أن تساويه في أفعالها ؛ كما أن سنة الصلاة تساوى فريضتها في أفعالها .

الخامسة - قرأ الشعبي وأبو حنيفة برفع التاء في « العمرة » ؛ وهي تدل على عدم الوجوب . وقرأ الجماعة « العمرة » بنصب التاء ، وهي تدل على الوجوب . وفي مصحف ابن مسعود « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ^(٢) » وروى عنه « وَأَقِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ » . وفائدة التخصيص بذكر الله هنا أن العرب كانت تقصد الحج للاجتماع والتظاهر والتناضل والتناظر وقضاء الحاجة وحضور الأسواق ؛ وكل ذلك ليس لله فيه طاعة ، ولا حظ بقصد ، ولا قرينة بمعتقد ؛ فأمر الله سبحانه بالقصد إليه لأداء فرضه وقضاء حقه ، ثم سأل في التجارة ، على ما يأتي .

السادسة - لا خلاف بين العلماء فيمن شهد مناسك الحج وهو لا ينوي حجاً ولا عمرة - والقلم جارله وعليه - أن شهودها بغير نية ولا قصد غير مفني عنه ، وأن النية تجب فرضاً لقوله تعالى : « وَأَتِمُّوا » ومن تمام العبادة حضور النية ، وهي فرض كالإحرام عند الإحرام ؛ لقوله عليه السلام لما ركب راحلته : « لَيْتَكَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا » على ما يأتي . وذكر التزييع في كتاب البونيطي عن الشافعي قال : ولو لبّي رجلاً ولم ينو حجاً ولا عمرة لم يكن

(١) راجع ج ٤ ص ١٤٢ (٢) قال أبو حيان في البحر : ينبغي أن يحمل هذا كله على التفسير لأنه مخالف

لسواد المصنف الذي أجمع عليه المسلمون .

حاجباً ولا مُعْتَمِراً، ولو نوى ولم يُلبَّ حتى قضى المناسك كان حجه تاماً؛ واحتج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات». قال: ومن فعل مثل ما فعل علي حين أهل على إهلاك النبي صلى الله عليه وسلم أجرته تلك النية؛ لأنها وقعت على نية لغيره قد تقدمت، بخلاف الصلاة.

السابعة - وأختلف العلماء في المراهق والعبد يُحرمان بالجم ثم يحتلم هذا ويعتق هذا قبل الوقوف بعرفة؛ فقال مالك: لا سبيل لهما إلى رفض الإحرام ولا لأحد متمسكاً بقوله تعالى: «وَأَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» ومن رفض إحرامه فلا يتم حجه ولا عمرته. وقال أبو حنيفة: جائز للصبي إذا بلغ قبل الوقوف بعرفة أن يحد إحراماً؛ فإن تهادى على حجه ذلك لم يجزه من حجة الإسلام. واحتج بأنه لما لم يكن الحج يجزى عنه، ولم يكن الفرض لازماً له حين أحرم بالحج ثم لزمه حين بلغ استحالة أن يشغل عن فرض قد تعين عليه بنافلة ويمطل فرضه؛ كمن دخل في نافلة وأقيمت عليه المكتوبة وخشي فوتها قطع النافلة ودخل في المكتوبة. وقال الشافعي: إذا أحرم الصبي ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة فوقف بها محرمًا أجزاء من حجة الإسلام، وكذلك العبد. قال: ولو عتق بمزدلفة وبلغ الصبي بها فرجماً إلى عرفة بعد العتق والبلوغ فادركا الوقوف بها قبل طلوع الفجر أجزت عنهما من حجة الإسلام، ولم يكن عليهما دم؛ ولو أحتاطاً فأهراقاً^(١) دماً كان أحب إلى، وليس ذلك بالبين عندي. واحتج في إسقاط تجديد الإحرام بحديث علي رضي الله عنه إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقبل من اليمن مهلاً بالحج: «يَمِ أَهْلَتَ» قال قلت: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ بإهلاك كإهلاك نبيك. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فإني أَهْلَتُ بالحج وسَقْتُ الهدى». قال الشافعي: ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته، ولا أسره بتجديد نية لإفراد أو تمتع أو قرآن. وقال مالك في التصرائف: يُسَلَّمُ عشية عرفة فيُحْرَمُ بالحج: أجزاء من حجة الإسلام، وكذلك العبد يعتق، والصبي يبلغ إذا لم يكونوا محرمين ولآدم على واحد منهم؛ وإنما يلزم الدم من أراد الحج ولم يُحْرَم من الميقات.

(١) هراق الماء وأهراقه وأهراقه: صب. وأصله: أراقه.

وقال أبو حنيفة : يلزم العبد الدم . وهو كالحز عندهم في تجاوز الميقات ؛ بخلاف الصبي والنصراني فإنهما لا يلزمهما الإحرام لدخول مكة لسقوط الفرض عنهما . فإذا أسلم الكافر وبلغ الصبي كان حكمهما حكم المكي ، ولا شيء عليهما في ترك الميقات .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ قَبْلَ اسْتِسْرَافِ الْهُدَى ﴾ فيه اثنتا عشرة مسألة :

الأولى — قال ابن العربي : هذه آية مشكلة ، عُضِلَ من العُضَل .

قلت : لا إشكال فيها ، ونحن نبيّنها غاية البيان فنقول : الإحصار هو المنع من الوجه الذي تقصده بالعوائق جملة ؛ فـ « جملة » أى باى عذر كان ، كان حَصْرُ عدوٍّ أو جُورُ سلطانٍ أو مرضٌ أو ما كان . واختلف العلماء في تعيين المانع هنا على قولين : الأول — قال طقمة وعُروة ابن الزبير وغيرهما : هو المرض لا العدو . وقيل : العدو خاصة ؛ قاله ابن عباس وابن عمر وأنس والشافعي . قال ابن العربي : وهو اختيار علمائنا . ورأى أكثر أهل اللغة وعصّلها على أن « أَحْصِرَ » عُرِضَ للرض ، و « حُصِرَ » نزل به العدو .

قلت : ما حكاه ابن العربي من أنه اختيار علمائنا فلم يقل به إلا أشهب وحده ، وخالفه سائر أصحاب مالك في هذا وقالوا : الإحصار إنما هو المرض ، وأما العدو فإنما يقال فيه : حَصِرَ حَصْرًا فهو محصور ؛ قاله الباقي في المتن . وحكى أبو إسحاق الزجاج أنه كذلك عند جميع أهل اللغة ، على ما يأتى . وقال أبو عبيدة والكسائي : « أَحْصِرَ » بالمرض ، و « حُصِرَ » بالعدو . وفي المجمل لابن فارس على العكس ؛ فُحِصِرَ بالمرض ، وأُحْصِرَ بالعدو . وقالت طائفة : يقال أحصر فيهما جميعاً من الرباعي ، حكاه أبو عمر .

قلت : وهو يشبه قول مالك حيث ترجم في موطئه « أحصر » فيهما ؛ فتأمل . وقال الفراء : هما بمعنى واحد في المرض والعدو . قال القشيري أبو نصر : وأدعت الشافعية أن الإحصار يستعمل في العدو ؛ فأما المرض فيستعمل فيه الحصر ؛ والصحيح أنهما يستعملان فيهما .

قلت : ما أدعته الشافعية قد نصّ الخليل بن أحمد وغيره على خلافه . قال الخليل : حَصَرَتِ الرجل حَصْرًا منعتة وحبسته ، وأُحْصِرَ الحاج عن بلوغ المناسك من مرض أو نحوه ؛

هكذا قال ، جعل الأول ثلاثاً من حصرت ، والثاني في المرض رباعياً . وعلى هذا نخرج قول ابن عباس : لا حَصْرَ إلا حَصْرُ العدو . وقال ابن السكيت : أحصره المرض إذا منعه من السفر أو من حاجة يريد بها . وقد حصره العدو يحصرونه إذا ضيقوا عليه فأطافوا به ، وحاصروه محاصرة وحصاراً . قال الأخفش : حصرت الرجل فهو محصور ؛ أى حبسته . قال : وأحصرنى بئلى ، وأحصرنى مرضى ؛ أى جعلنى أحصر نفسي . قال أبو عمرو الشيباني : حصرنى الشيء وأحصرنى ؛ أى حبسنى .

قلت : فالأكثر من أهل اللغة على أن « حَصْر » في العدو ، و « أحصر » في المرض ؛ وقد قيل ذلك في قول الله تعالى : « لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١) » . وقال ابن ميادة : وما هجر تَيْلَى أن تكون تباعدت • عليك ولا أن أحصرتك تُشغول

وقال الزجاج : الإحصار عند جميع أهل اللغة إنما هو من المرض ، فأما من العدو فلا يقال فيه إلا حَصِرَ ؛ يقال : حَصِرَ حصراً ، وفي الأول أُحِصِرَ إحصاراً ؛ فدل على ما ذكرناه . وأصل الكلمة من الحبس ؛ ومنه الحَصِيرُ الذي يحبس نفسه عن البَّوح بصره . والحَصِيرُ : المَلَكُ لأنه كالمحبوس من وراء الحجاب . والحَصِيرُ الذي يحبس عليه لأعضام بعض طاقات البردي ^(٢) إلى بعض ؛ كحبس الشيء مع غيره .

الثانية — ولما كان أصل الحصر الحبس قالت الحنفية : المُحَصَّر من يصير ممنوعاً من مكة بعد الإحرام بمرض أو عدو أو غير ذلك . واحتجوا بمقتضى الإحصار مطلقاً ، قالوا : وذِكْرُ الأَمْنِ في آخر الآية لا يدل على أنه لا يكون من المرض ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « الزكام أمان من الجُذام » ، وقال : « مَنْ سَبَقَ العاطِسَ بالحمد آمِنَ من الشَّوْصِ واللَّوْصِ والعِلْوَصِ » . الشَّوْصُ : وجع السن . واللَّوْصُ : وجع الأذن . والعِلْوَصُ : وجع البطن . أخرجه ابن ماجه في سننه . قالوا : وإنما جعلنا حبس العدو حصاراً قياساً على المرض إذا كان

(١) راجع ج ٣ ص ٣٣٩ (٢) البردي (بفتح الموحدة وسكون الواو) : نبات يعمل منه الحصر .

وبعضها وسكون الواو : ضرب من أجود التمر .

في حكمه، لا بدلالة الظاهر . وقال ابن عمر وابن الزبير وابن عباس والشافعي وأهل المدينة: المراد بالآية حصر العدو؛ لأن الآية نزلت في سنة ست في عمرة الحديبية حين صدّ المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مكة . قال ابن عمر: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخال كفار قريش دون البيت، فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هديته وحلق رأسه . ودلّ على هذا قوله تعالى: « فَإِذَا أُمِيتُمْ » . ولم يقل: برأئتم؛ والله أعلم .

الثالثة - جمهور الناس على أن المحصر بعدو يحلّ حيث أحصر ويحصر هديه إن كان ثمّ هدي ويحلق رأسه . وقال قتادة وإبراهيم: يبعث هديه إن أمكنه، فإذا بلغ محله صار حلالاً . وقال أبو حنيفة: دم الإحصار لا يتوقف على يوم النحر، بل يجوز ذبحه قبل يوم النحر إذا بلغ محله، وخالفه أصحابه فقالوا: يتوقف على يوم النحر، وإن تحرّقه قبله لم يجزئه . وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان .

الرابعة - الأكثر من العلماء على أن من أحصر بعدو كافر أو مسلم أو سلطان حبسه في حجن أت عليه الهدي؛ وهو قول الشافعي، وبه قال أشهب . وكان ابن القاسم يقول: ليس على من صدّ عن البيت في حج أو عمرة هدي إلا أن يكون ساقه معه؛ وهو قول مالك . ومن توجّهتا أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نحر يوم الحديبية هدياً قد كان أشعره وقّده حين أنحر بمكة، فلما لم يبلغ ذلك الهدي محله للصدّ أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فنحر، لأنه كان هدياً وجب بالتقليد والإشعار، وخرج الله فلم يميز الرجوع فيه، ولم ينحره رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل الصدّ؛ فلذلك لا يجب على من صدّ عن البيت هدي . واحتج الجمهور بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحلّ يوم الحديبية ولم يحلق رأسه حتى نحر الهدي؛ فدلّ ذلك على أن من شرط إحلال المحصر ذبح هدي إن كان عنده، وإن كان فقيراً فتي وجده وقدر عليه لا يحلّ إلا به؛ وهو مقتضى قوله: « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » .

(١) محله: أي الموضع والوقت الذي يحلّ فيها نحره، وهو يوم النحر بمنى .

(٢) إشاراً لهدي: هو أن يشق أحد جنبي السنام حتى يسيل الدم، ويجعل ذلك علامة له يعرف بها أنه هدي .

وتقليده: أن يجعل في عنقه شارباً يعلم به أنه هدي .

وقد قيل : يَحِلُّ وَيُهْدَى إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ ؛ والقولان للشافعي ، وكذلك من لا يجد هَدْيًا يشتريه ؛ قولان .

الخامسة — قال عطاء وغيره : الْمُحْضَرُ بِمَرَضٍ كَالْمُحْضَرِ بَعْدَهُ . وقال مالك والشافعي وأصحابهما : من أحصره المرض فلا يحلُّه إلا الطواف بالبيت وإن أقام سنين حتى يُفْقِيَ . وكذلك من أخطأ العدد أو خَفِيَ عليه الحلال . قال مالك : وأهل مكة في ذلك كأهل الآفاق . قال : وإن احتاج المريض إلى دواء تداوى به وأفتدى وبقي على إحرامه لا يحلُّ من شيء حتى يبرأ من مرضه ؛ فإذا برئ من مرضه مضى إلى البيت فطاف به سبعاً ، وسعى بين الصفا والمروة ، وحلَّ من حجته أو عمرته . وهذا كله قول الشافعي ، وذهب في ذلك إلى ما روى عن عمر وآبن عباس وعائشة وآبن عمر وآبن الزبير أنهم قالوا في المحضَر بمرض أو خطأ العدد : إنه لا يحلُّه إلا الطواف بالبيت . وكذلك من أصابه كسر أو بطن متخرق . وحُكِمَ من كانت هذه حاله عند مالك وأصحابه أن يكون بالخيار إذا خاف فوت الوقوف بعرفة لمرضه ، إن شاء مضى إذا أفاق إلى البيت فطاف وتحلَّ بعمره ، وإن شاء أقام على إحرامه إلى قابل ، وإن أقام على إحرامه ولم يواقع شيئاً مما نُهي عنه الحاج فلا هدى عليه . ومن حُجَّته في ذلك الإجماع من الصحابة على أن من أخطأ العدد أن هذا حكمه لا يحلُّه إلا الطواف بالبيت . وقال في المكي إذا بقي محصوراً حتى فرغ الناس من حجهم : فإنه يخرج إلى الحِلِّ فليُفِي وَيَفْعَلْ مَا يَفْعَلُهُ الْمُعْتَمِرُ وَيَحِلُّ ؛ فإذا كان قابل حج وأهدى . وقال آبن شهاب الزهري في إحصار من أحصر بمكة من أهلها : لا بد له من أن يقف بعرفة وإن نِش نَعَشًا . وأختار هذا القول أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير المالكي فقال : قول مالك في المحضَر المكي أن عليه ما على الآفاق من إعادة الحج والهدى خلاف ظاهر الكتاب ؛ لقول الله عز وجل : « ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » . قال : والقول عندى في هذا قول الزهري في أن الإباحة من الله عز وجل لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام أن يقيم لبعد المسافة يتعالم وإن فاته الحج ؛ فأما من كان بينه وبين المسجد الحرام ما لا تقصر في مثله الصلاة فإنه يحضر المشاهد وإن

نُعِشَ نَعَشًا لِقَرَبِ الْمَسَافَةِ بِالْبَيْتِ . وقال أبو حنيفة وأصحابه : كل مَنْ مَنَعَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ بَعْدَ أَنْ يَمْرُضَ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ أَوْ إِضْلالِ رَاحِلَةٍ أَوْ لَدَغِ هَامَةٍ فَإِنَّهُ يَقِفُ مَكَانَهُ عَلَى إِحْرَامِهِ وَيَبْعَثُ بِهِدْيَهُ أَوْ بَنِينَ هَدْيِهِ ، فَإِذَا تَحَرَّفَ قَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ . كذلك قال عمرو وقتادة والحسن وعطاء والنخعي ومجاهد وأهل العراق ؛ لقوله تعالى : « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ قَا اسْتَبَسِّرْ مِنْ الْمَدْيِ » الآية .

السادسة — قال مالك وأصحابه : لا يَنْفَعُ الْمُحْرِمُ الْأَشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ إِذَا خَافَ الْحَصْرَ بِمَرَضٍ أَوْ عَدُوٍّ ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمْ . وَالْأَشْتِرَاطُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَهَلَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، وَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي مِنَ الْأَرْضِ . وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو نؤير : لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ وَلَهُ شَرْطُهُ ؛ وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ أَنَّهَا أَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَرَدْتُ الْحَجَّ ، أَشْتَرِطُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَتْ : فَكَيْفَ أَقُولُ ؟ قَالَ : « قُولِي لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ وَمَحَلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِي وَغَيْرُهُمَا . قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَوْ نَبَتْ حَدِيثَ ضُبَاعَةَ لَمْ أَعُدَّهُ ، وَكَانَ مَحَلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ اللَّهُ .

قلت : قد صححه غير واحد ، منهم أبو حاتم البستي وأبن المنذر ، قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لُضْبَاعَةَ بِنْتُ الزَّيْرِ : « تَحْجِي وَأَشْتَرِطِي » . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُوَ بِالْعِرَاقِ ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْرَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَبِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَقُولُ . وَذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْرِ أَنَّ طَاوَسًا وَعِكْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَتْ ضُبَاعَةُ بِنْتُ الزَّيْرِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنِّي أَمْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ إِهَلَ ؟ قَالَ : « أَهَلِّي وَأَشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » . قَالَ : فَأَدْرَكْتُ . وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ .

السابعة - واختلفت العلماء أيضا في وجوب القضاء على من أُحْصِرَ، فقال مالك والشافعي: من أُحْصِرَ بعد وفاء فضاء عليه حجته ولا عُمرته، إلا أن يكون صَرُورَةً^(١) لم يكن حجٌّ، فيكون عليه الحج على حسب وجوبه عليه، وكذلك العمرة عند من أوجبها فرضاً. وقال أبو حنيفة: المُحْصَرُ بمرض أو عدو عليه حجة وعمرة، وهو قول الطبري. قال أصحاب الرأي: إن كان مُهِلاً بمحج فضى حجة وعمرة؛ لأن إحرامه بالحج صار عمرة. وإن كان قارناً قضى حجة وعمرتين. وإن كان مُهِلاً بعُمرة قضى عُمرة. وسواء عندهم المُحْصَرُ بمرض أو عدو، على ما تقدّم. واحتجوا بحديث ميمون بن مهران قال: خرجت متميراً عام حاصر أهل الشام ابن الزبير بمكة وبعث معي رجالاً من قومي بهدي؛ فلما انتهيت إلى أهل الشام منعوني أن أدخل الحرم؛ فنحرت الهدى مكانى ثم حَلَلْتُ ثم رجعت؛ فلما كان من العام المقبل خرجت لأقضى عمرتي، فأتيت ابن عباس فسأله، فقال: أبطل الهدى، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يُبدلوا الهدى الذي نحروا عام الحديبية في عمرة القضاء. وأستدلوا بقوله عليه السلام: "مَنْ كَسِرَ أو عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وعليه حجة أخرى أو عمرة أخرى". رواه عكرمة عن الحجاج بن عمرو الأنصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من عَرَجَ أو كَسِرَ فَقَدْ حَلَّ وعليه حجة أخرى". قالوا: فأعتار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في العام المقبل من عام الحديبية إنما كان قضاء تلك العمرة؛ قالوا: ولذلك قيل لها عمرة القضاء. واحتج مالك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحداً من أصحابه ولا من كان معه أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا لشيء، ولا حُفِظَ ذلك عنه بوجه من الوجوه، ولا قال في العام المقبل: إن عمرتي هذه قضاء عن العمرة التي حُصِرْتُ فيها، ولم يُنْقَلْ ذلك عنه. قالوا: وعُمرة القضاء وعُمرة التضية سواء؛ وإنما قيل لها ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضى قريشاً وصالحهم في ذلك العام على الرجوع عن البيت وقصده من قابل؛ فسُمِّيت بذلك عمرة القضية.

(١) الصرورة (بالصاد المهملة): الذي لم يحج قط. ويطلق أيضاً على من لم يتزوج؛ وأصله من الصر:

الثامنة - لم يقل أحد من الفقهاء فيمن كُسر أو عرج أنه يحل مكانه بنفس الكسر غير أبي ثور على ظاهر حديث المجاج بن عمرو ؛ وتابعه على ذلك داود بن علي وأصحابه .
 وأجمع العلماء على أنه يحل من كُسر ؛ ولكن اختلفوا فيما به يحل ؛ فقال مالك وغيره : يحل بالطواف بالبيت لا يحلّ غيره . ومن خالفه من الكوفيين يقول : يحل بالنية وفعل ما يتحل به ؛ على ما تقدم من مذهبه .

التاسعة - لا خلاف بين علماء الأمصار أن الإحصار عام في الحج والعمرة . وقال ابن سيرين : لا إحصار في العمرة ، لأنها غير مؤقتة . وأجيب بأنها وإن كانت غير مؤقتة لكن في الصبر إلى زوال العذر ضرر ، وفي ذلك نزلت الآية . وحكى عن ابن الزبير أن من أحصره العدو أو المرض فلا يحلّ إلا الطواف بالبيت ؛ وهذا أيضاً مخالف لنص الخبر عام الحديثية .
 العاشرة - الحاصر لا يخلو أن يكون كافراً أو مسلماً ، فإن كان كافراً لم يحز قتاله ولو وثق بالظهور عليه ، ويحلّ بموضعه ؛ لقوله تعالى : «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» كما تقدم . ولو سأل الكافر جُملاً لم يحز ، لأن ذلك وهن في الإسلام . فإن كان مسلماً لم يحز قتاله بحال ، ووجب التحلل ؛ فإن طلب شيئاً ويختل عن الطريق جاز دفعه ، ولم يحز القتال لما فيه من إلتاف المهج ، وذلك لا يلزم في أداء العبادات ، فإن الدين أسمع . وأما بذل الجمل فلما فيه من دفع أعظم الضررين بأهونهما ، ولأن الحج مما يُتفق فيه المال ، فبعد هذا من النفقة .

الحادية عشرة - والعدو الحاصر لا يخلو أن يتيقن بقاؤه وأستبطانه لقوته وكثرته أولاً ؛ فإن كان الأول حل المحصر مكانه من ساعته . وإن كان الثاني وهو مما يرجى زواله فهذا لا يكون محصوراً حتى يبقى بينه وبين الحج مقدار ما يعلم أنه إن زال العدو لا يدرك فيه الحج ، فيحل حينئذ عند ابن القاسم وابن الماجشون . وقال أشهب : لا يحل من حُصر عن الحج بعدو حتى يوم النحر ، ولا يقطع التلبية حتى يروح الناس إلى عرفة . وجه قول ابن القاسم : أن هذا وقت يأمن من إكمال حجه لعدو غالب ، فغازله أن يحل فيه ؛ أصل ذلك يوم عرفة . ووجه

قول أشهب أن عليه أن يأتي من حكم الإحرام بما يمكنه [والتزامه له إلى يوم النحر ، الوقت الذي يجوز الحاج التحلل بما يمكنه] الإتيان به [فكان ذلك عليه] .

قوله تعالى : (**فَأَسْتَبَسِّرَ مِنَ الْهَدْيِ**) « ما » في موضع رفع ؛ أي فالواجب أو فعليكم ما استبسر . ويحتمل أن يكون في موضع نصب ؛ أي فأبحروا أو فأهدوا . و « **مَا اسْتَبَسَّرَ** » عند جمهور أهل العلم شاة . وقال ابن عمر وعائشة وأبن الزبير : « ما استبسر » جل دون جل ، وبقرة دون بقرة لا يكون من غيرها . وقال الحسن : أعلى الهدى بدنة ، وأوسطه بقرة ، وأخسه شاة . وفي هذا دليل على ما ذهب إليه مالك من أن المحصر بعدو لا يجب عليه القضاء ؛ لقوله : « **فَأَسْتَبَسَّرَ مِنَ الْهَدْيِ** » ولم يذكر قضاء . والله أعلم .

الثانية عشرة - قوله تعالى : (**مِنَ الْهَدْيِ**) الهدى والهدى لغتان . وهو ما يهدى إلى بيت الله من بدنة أو غيرها . والعرب تقول : كم هدى بنى فلان ؛ أي كم إلهم . وقال أبو بكر : سُميت هدياً لأن منها ما يهدى إلى بيت الله ؛ فسُميت بما يلحق بعضها ، كما قال تعالى : « **فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ** » . (٢) أراد فإن زنى الإماء فعل الأمة منهن إذا زنت نصف ما على الحرة البكر إذا زنت ؛ فذكر الله المحصنات وهو يريد الأبكار ؛ لأن الإحصان يكون في أكثرهن فسمين بأمر يوجد في بعضهن . والمحصنة من الحرائر هي ذات الزوج ؛ يجب عليها الرجم إذا زنت ، والرجم لا يتبعض ، فيكون على الأمة نصفه ؛ فأنكشف بهذا أن المحصنات يراد بهن الأبكار لا أولات الأزواج . وقال القرطبي : أهل الجاهل وبني أسد يخففون الهدى ؛ قال . وتميم وسُفلى قيس يشقلون فيقولون : هدى . قال الشاعر :

حَلَفْتُ رَبِّ مَكَّةَ وَالْمُصَلِّ • وَأَعَاتِقِ الْمَيْدَى مُقْلَدَاتِ

قال : وواحد الهدى هدية . ويقال في جمع الهدى : أهداء .

قوله تعالى : (**وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ**) فيه سبع مسائل :

(٢) راجع ج ٥ ص ١٤٣ .

(١) الزيادة من كتاب « المتق » للباحث يقتضيا السباق

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ الخطاب لجميع الأمة : مُحَصَّرٌ وَمَحَلٌّ . ومن العلماء من يراها للمحصرين خاصة ؛ أى لا تحلقوا من الإحرام حتى يُنْحَرُ الْهَدْيُ . وَالمَحَلُّ : الموضع الذى يحل فيه ذبحه . فالحل فى حصر العدو عند مالك والشافعى : موضع الحصر ؛ اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحُدَيْبِيَّةِ ؛ قال الله تعالى : « وَالْهَدْيُ مَكْرُومًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ^(١) » قيل : محبوسًا إذا كان محصرًا ممنوعًا من الوصول إلى البيت العتيق . وعند أبى حنيفة محل الهدي فى الإحصار : الحرم ؛ لقوله تعالى : « ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ^(٢) » . وأجيب عن هذا بأن المخاطب به الآمن الذى يجد الوصول إلى البيت . فإما المحصر فخارج من قول الله تعالى : « ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ » بدليل نحر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه هديهم بالحديبية وليست من الحرم . واحتجوا من السنة بحديث ناجية ابن جندب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : ابعت معى الهدي فانحره بالحرم . قال : « فكيف تصنع به » قال : أخرجه فى الأودية لا يقدرّون عليه ، فانطلق به حتى أخرجه فى الحرم . وأجيب بأن هذا لا يصح ، وإنما ينحر حيث حل ؛ اقتداءً بفعله عليه السلام بالحديبية ؛ وهو الصحيح الذى رواه الأئمة ، ولأن الهدي تابع للهدي ، والمهدي حل بموضعه ؛ فالهدي أيضا يحل معه .

الثانية - وأختلف العلماء على ما قرّراه فى المحصر هل له أن يحلق أو يحل بشئ من الحل قبل أن ينحر ما استيسر من الهدي ؛ فقال مالك : السنة الثابتة التى لا اختلاف فيها عندنا أنه لا يجوز لأحد أن يأخذ من شعره حتى ينحر هديه ، قال الله تعالى : « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا حل المحصر قبل أن ينحر هديه فله دم ، ويعود حرامًا كما كان حتى ينحر هديه . وإن أصاب صيدًا قبل أن ينحر الهدي فعليه الجزاء . وسواء فى ذلك الموسر والمعسر لا يحل أبدا حتى ينحر أو ينحر عنه . قالوا : وأقل ما يهديه شاة ، لا عياء ولا مقطوعة الأذنين ؛ وليس هذا عندهم موضع صيام . قال أبو عمر : قول الكوفيين فيه ضعف وتناقض ؛ لأنهم لا يجيزون مُحَصَّرَ يبدؤ ولا مريض أن يحل

حتى ينحر هديه في الحرم . وإذا أجازوا المحصر بمرض أن يبعث بهدي ويواعد حامله يوماً ينحره فيه فيحل ويحلق فقد أجازوا له أن يحل على غير يقين من نحر الهدى وبلوغه، وحمله على الإحلال بالظنون . والعلماء متفقون على أنه لا يجوز لمن لزمه شيء من فرائضه أن يخرج منه بالظن؛ والدليل على أن ذلك ظن قولهم : لو عَطِبَ ذلك الهدى أو ضَلَّ أو سُرِقَ فحل مُرسله وأصاب النساء وصاد أنه يعود حراماً وعليه جزاء ما صاد؛ فأباحوا له فساد الحج والزوم ما يلزم من لم يحل من إحرامه . وهذا ما لا خفاء فيه من التناقض وضعف المذاهب ، وإنما بنوا مذهبهم هذا كله على قول ابن مسعود ولم ينظروا في خلاف غيره له . وقال الشافعي في المحصر إذا أعسر بالهدى : فيه قولان : لا يحل أبداً إلا بهدي . والقول الآخر : أنه مأمور أن يأتي بما قدر عليه؛ فإن لم يقدر على شيء كان عليه أن يأتي به إذا قَدَّرَ عليه . قال الشافعي : ومن قال هذا قال : يحل مكانه ويدبح إذا قدر؛ فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يُحْزَهِ أن يدبح إلا بها ، وإن لم يقدر ذبح حيث قدر . قال ويقال : لا يحز به إلا هدى . ويقال : إذا لم يجد هدياً كان عليه الإطعام أو الصيام . وإن لم يجد واحداً من هذه الثلاثة أتى بواحد منها إذا قدر . وقال في العبد : لا يحز به إلا الصوم ، تُقَوِّمُ له الشاة دراهاً ثم الدراهم طعاماً ثم يصوم عن كل مُدٍّ يوماً .

الثالثة — وأختلفوا إذا نحر المحصر هديه هل له أن يحلق أو لا؛ فقالت طائفة: ليس عليه أن يحلق رأسه؛ لأنه قد ذهب عنه النسك . واحتجوا بأنه لما سقط عنه بالإحصار جميع المناسك كالطواف والسعي — وذلك مما يحل به المحرم من إحرامه — سقط عنه سائر ما يحل به المحرم من أجل أنه مُحَصَّر . ومن احتج بهذا وقال به أبو حنيفة ومحمد بن الحسن قالا : ليس على المحصر تقصير ولا حلاق . وقال أبو يوسف : يحلق المقصر، فإن لم يحلق فلا شيء عليه . وقد حكى ابن أبي عمران عن ابن سماعة عن أبي يوسف في نوادره أن عليه الحلاق؛ والتقصير لا بد له منه . وأختلف قول الشافعي في هذه المسألة على قولين : أحدهما أن الحلاق للمحصر من النسك؛ وهو قول مالك . والآخر ليس من النسك كما قال أبو حنيفة . والجمعة

لمالك أن الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة قد منع من ذلك كله المحصر وقد صد عنه ؛ فسقط عنه ما قد حيل بينه وبينه . وأما الحلاق فلم يحل بينه وبينه ، وهو قادر على أن يفعله ، وما كان قادرا على أن يفعله فهو غير ساقط عنه . ومما يدل على أن الحلاق باق على المحصر كما هو باق على من قد وصل إلى البيت سواء قوله تعالى : « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » ، وما رواه الأئمة من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للمُحْلِقِينَ ثلاثا وللمُقَصِّرِينَ واحدة . وهو الحجة القاطعة والنظر الصحيح في هذه المسألة ، وإلى هذا ذهب مالك وأصحابه . الحلاق عندهم نُسَك على الحاج الذي قد أتمَّ حجه ، وعلى من فاته الحج ، والمحصر بهدو والمحصر بمرض .

الرابعة — روى الأئمة واللفظ لمالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللَّهُمَّ أَرْحَمْ الْمُحْلِقِينَ » قالوا : والمُقَصِّرِينَ يا رسول الله ؛ قال : « اللَّهُمَّ أَرْحَمْ الْمُحْلِقِينَ » قالوا : والمُقَصِّرِينَ يا رسول الله ؛ قال : « والمُقَصِّرِينَ » . قال علماءنا : ففى دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للمُحْلِقِينَ ثلاثا وللمُقَصِّرِينَ مرة دليل على أن الحلق في الحج والعُمرة أفضل من التقصير ، وهو مقتضى قوله تعالى : « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ » الآية ، ولم يقل تُقَصِّرُوا . وأجمع أهل العلم على أن التقصير يجزئ عن الرجال ؛ إلا شيء ذكر عن الحسن أنه كان يوجب الحلق في أول حجة يحجها الإنسان .

الخامسة — لم تدخل النساء في الحلق ، وأن ستن التقصير ؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس على النساء حلق إنما عليهن التقصير » . خرجه أبو داود عن ابن عباس . وأجمع أهل العلم على القول به . ورأت جماعة أن حلقها رأسها من المثلة ، وأختلفوا في قدر ما تُقَصِّر من رأسها ؛ فكان ابن عمر والشافعي وأحمد وإسحاق يقولون : تُقَصِّر من كل قرن مثل الأنملة . وقال عطاء : قدر ثلاث أصابع مقبوضة . وقال قتادة : تقصر الثلث أو الربع . وفزقت حفصة بنت سيرين بين المرأة التي قعدت فتأخذ الربع ، وفي الشابة أشارت بأنملتها تأخذ وتقل . وقال مالك : تأخذ من جميع قرون رأسها ، وما أخذت

من ذلك فهو يكفيها ؛ ولا يجزى عنده أن تأخذ من بعض القرون وتبقى بعضاً . قال ابن المنذر : يجزى ما وقع عليه اسم تقصير ، وأحوط أن تأخذ من جميع القرون قدر أنملة .

السادسة - لا يجوز لأحد أن يحلق رأسه حتى ينحر هديه ، وذلك أن سنة الذبح قبل الحلاق . والأصل في ذلك قوله تعالى : « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » ، وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بدأ فنحر هديه ثم حلق بعد ذلك ؛ فمن خالف هذا فقدّم الحلاق قبل النحر فلا يحل أن يقدمه خطأ وجهلاً أو عمداً وقصدًا ؛ فإن كان الأول فلا شيء عليه ؛ رواه ابن حبيب عن ابن القاسم ، وهو المشهور من مذهب مالك . وقال ابن الماجشون : عليه الهدى ؛ وبه قال أبو حنيفة . وإن كان الثاني فقد روى القاضي أبو الحسن أنه يجوز تقديم الحلق على النحر ؛ وبه قال الشافعي . والظاهر من المذهب المنع ، والصحيح الجواز ؛ لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : « لَا حَرَجَ » رواه مسلم . وخرج ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ذبح قبل أن يحلق ، أو حلق قبل أن يذبح فقال : « لَا حَرَجَ » .

السابعة - لا خلاف أن حلق الرأس في الحج نُسك مندوب إليه وفي غير الحج جائز ؛ خلافاً لمن قال : إنه مثله ؛ ولو كان مثله ما جاز في الحج ولا غيره ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة ، وقد حلق رءوس بنى جعفر بعد أن أناه قتله بثلاثة أيام ، ولولم يجز الحلق ما حلقهم . وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه يحلق رأسه . قال ابن عبد البر : وقد أجمع العلماء على حبس الشعر وعلى إباحة الحلق . وكفى بهذا حجة ، وبالله التوفيق .

قوله تعالى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ » فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا » استدل بعض علماء الشافعية بهذه الآية على أن المحصر في أول الآية المدو لا المرض ، وهذا لا يلزم ، فإن معنى قوله : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ » « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ » أى فعلية فدية ، وإذا كان هذا وارداً في المرض

بلا خلاف كان الظاهر أن أول الآية ورد فيمن ورد فيه وسطها وآخرها، لآتساق الكلام بعضه على بعض، وانتظام بعضه ببعض؛ ورجوع الإضمار في آخر الآية إلى من خوطب في أولها، فيجب حمل ذلك على ظاهره حتى يدل الدليل على العدول عنه. ومما يدل على ما قلناه سبب نزول هذه الآية، روى الأئمة واللفظ للذَّارِقُطِيِّ: «عن كعب بن عُجْرَةَ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه وَقَدْ يَنْسَاقُ على وجهه فقال: "أَيُّ ذِيكَ هَؤُلَاءِ" قال نعم. فأمره أن يخلق وهو بالحَدِيدَةِ، ولم يَبَيِّنْ لهم أنهم يحملون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة؛ فانزل الله الفدية، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُطْعَمَ قَرَقَائِينَ ^(١) ستة مساكين، أو يُهْدَى شاة، أو يصوم ثلاثة أيام». خرجه البخاري بهذا اللفظ أيضا. فقوله: «ولم يَبَيِّنْ لهم أنهم يحملون بها» يدل على أنهم ما كانوا على يقين من حصر العدو لهم؛ فإذا الموجب للفدية الخلق للأذى والمرض، والله أعلم.

الثانية — قال الأوزاعي في المحرم يصيبه أذى في رأسه: إنه يحزبه أن يكفر بالفدية قبل الخلق.

قلت: فعل هذا يكون المعنى «فَنَ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ» إن أراد أن يخلق، ومن قدر خلق ففدية؛ فلا يفقدى حتى يخلق. والله أعلم.

الثالثة — قال ابن عبد البر: كل من ذكر النُسك في هذا الحديث مفسرا فإنما ذكره بشاة، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء. وأما الصوم والإطعام فاختلفوا فيه؛ فجمهور فقهاء المسلمين على أن الصوم ثلاثة أيام، وهو محفوظ صحيح في حديث كعب بن عُجْرَةَ. وجاء عن الحسن وعكرمة ونافع أنهم قالوا: الصوم في فدية الأذى عشرة أيام، والإطعام عشرة مساكين، ولم يقل أحد بهذا من فقهاء الأمصار ولا أئمة الحديث. وقد جاء من رواية أبي الزبير عن

(١) الفرق (بالتركيب): مكيال يسع ستة عشر رطلا، وهي اثنا عشر مدا، أو ثلاثة عند أهل الحجاز. وقيل: خمسة أفاعط، والقسط: نصف صاع. والفرق (بالكون): مائة وعشرون رطلا. من نهاية ابن الأنبر.

مجاهد عن عبد الرحمن عن كعب بن عُجْرَةَ أنه حَدَّثَهُ أنه كَانَ أَهْلًا فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَأَنَّهُ قِيلَ رَأْسُهُ قَاتَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَوْعَدُ تَحْتَ قَدْرِهِ؛ فَقَالَ لَهُ: «كَأَنَّكَ يُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ». فَقَالَ أَجَلٌ. قَالَ: «أَحْلِقْ وَأَهْدِ هَدْيًا». فَقَالَ: مَا أَجِدُ هَدْيًا. قَالَ: «فَاطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ». فَقَالَ: مَا أَجِدُ. قَالَ: «هُمْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ». قَالَ أَبُو عَمْرٍ: كَانَ ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّرْتِيبِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَوْ صَحَّ هَذَا كَانَ مَعْنَاهُ الْإِخْتِيَارُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا، وَعَامَّةُ الْأَثَارِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَرَدَتْ بِلَفْظِ التَّخْيِيرِ، وَهُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ، وَعَلَيْهِ مَضَى عَمَلُ الْعُلَمَاءِ فِي كُلِّ الْأُمُصَارِ وَفَوَاهِمَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الرابعة - اختلف العلماء في الإطعام في فِدْيَةِ الْأَذَى؛ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُم: الْإِطْعَامُ فِي ذَلِكَ مُدَانٌ ^(١) بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ وَدَاوُدَ. وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الْفِدْيَةِ: مِنْ أَلْبَرِ نَصْفِ صَاعٍ، وَمِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ صَاعٌ. وَرَوَى عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا مِثْلَهُ، جَعَلَ نَصْفَ صَاعٍ بُرًّا مِثْلَ صَاعِ تَمْرٍ. قَالَ أَبُو الْمُنْذِرِ: وَهَذَا غُلَطٌ؛ لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ أَخْبَارِ كَعْبِ بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «إِنْ تَصَلَّقَ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ». وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مَرَّةً كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَمَرَّةً قَالَ: إِنْ أَطْعَمَ بُرًّا فَتُدَّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ، وَإِنْ أَطْعَمَ تَمْرًا فَنَصْفِ صَاعٍ.

الخامسة - وَلَا يَجْزِي أَنْ يَغْدَى الْمَسَاكِينَ وَيُعْشِيَهُمْ فِي كَفَّارَةِ الْأَذَى حَتَّى يَعْطَى كُلُّ مَسْكِينٍ مُدَيْنٌ بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَبِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يَجْزِيهِ أَنْ يَغْدِيَهُمْ وَيُعْشِيَهُمْ.

السادسة - أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ حَلْقِ شَعْرِهِ وَجَرِّهِ وَإِتْلَافِهِ بِحُلْقٍ أَوْ نُورَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا فِي حَالَةِ الْعِلَّةِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ. وَاجْتَمَعُوا عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ حَلَّقَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ، وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، أَوْ لَبَسَ أَوْ تَطَيَّبَ بِغَيْرِ عَذْرٍ عَامِدَةٍ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: بَلَسَ مَا فَعَلَ! وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ وَهُوَ غَيْرُهَا؛ وَسِوَاهُ عِنْدَهُ الْعَمَدُ فِي ذَلِكَ وَالْخَطَا، لِمُضَرَّةٍ وَغَيْرِ مُضَرَّةٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا وَأَبُو ثَوْرٍ:

(١) فِي ب، ز: «مُدَانٌ بِمَدِّ...»

ليس بخَيْرٍ إلا في الضرورة؛ لأن الله تعالى قال: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ» فإذا حلق رأسه عامداً أو ليس عامداً لغير عذر فليس بخَيْرٍ وعليه دَمٌ لا غير.

السابعة — وأختلفوا فيمن فعل ذلك ناسياً؛ فقال مالك رحمه الله: العامد والناسي في ذلك سواء في وجوب الفدية؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري والليث. وللشافعي في هذه المسألة قولان: أحدهما — لا فدية عليه؛ وهو قول داود وإسحاق. والثاني — عليه الفدية. وأكثر العلماء يوجبون الفدية على المَحْرَمِ بلبس الخِطِّ وتغطية الرأس أو بعضه، وليس الخُفَّينِ وتقليم الأظفار ومسّ الطَّيبِ وإمالة الأذى، وكذلك إذا حلق شعر جسده أو أظلى، أو حلق مواضع المحاجم. والمرأة كالرجل في ذلك، وعليها الفدية في الكحل وإن لم يكن فيه طيب. وللرجل أن يكتحل بما لا طيب فيه. وعلى المرأة الفدية إذا غطت وجهها أو لبست الثَّفَّازين، والعمد والسهو والجهل في ذلك سواء؛ وبعضهم يجعل عليهما دماً في كل شيء من ذلك. وقال داود: لا شيء عليهما في حلق شعر الجسد.

الثامنة — وأختلف العلماء في موضع الفدية المذكورة؛ فقال عطاء: ما كان من دِمْ فَبِمَكَّةَ، وما كان من طعام أو صيام فحيث شاء؛ ونحو ذلك قال أصحاب الرأي. وعن الحسن: أن الدم بمكة. وقال طاوس والشافعي: الإطعام والدم لا يكونان إلا بمكة، والصوم حيث شاء؛ لأن الصيام لا منفعة فيه لأهل الحرم، وقد قال الله سبحانه «هَذَا بَالِغُ الْكَفَّةِ»^(١) رِفْقًا لمساكين جيران بيته؛ فالإطعام فيه منفعة بخلاف الصيام، والله أعلم. وقال مالك: يفعل ذلك أين شاء؛ وهو الصحيح من القول، وهو قول مجاهد. والذبح هنا عند الكُفَّةِ وليس بهدي لنص القرآن والسنة؛ والنسك يكون حيث شاء، والهدي لا يكون إلا بمكة. ومن حُجَّته أيضاً ما رواه عن يحيى بن سعيد في موطنه، وفيه: فأمر علي بن أبي طالب رضي الله عنه برأسه — يعني رأس حسين — فحلق ثم نسك عنه بالسقياء ففحر عنه بعيرا. قال مالك قال يحيى بن سعيد: وكان حسين خرج مع عثمان في سفره [ذلك] إلى مكة. ففى هذا

(١) راجع ج ٦ ص ٣١٤. (٢) هو حسين بن علي. (٣) السقياء: منزل بين مكة والمدينة، قيل هي على يمين من المدينة. (٤) زيادة عن الموطأ.

أوضح دليل على أن فدية الأذى جائز أن تكون بغير مكة، وجائز عند مالك في الهدى إذا نُحر في الحرم أن يُعطاه غير أهل الحرم؛ لأن البُغية فيه إطعام مساكين المسلمين . قال مالك : ولما جاز الصوم أتى يؤتى به بغير الحرم جاز إطعام غير أهل الحرم؛ ثم إن قوله تعالى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا » الآية، أوضح الدلالة على ما قلناه؛ فإنه تعالى لما قال : « فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ » لم يقل في موضع دون موضع ، فالظاهر أنه حينما فعل أجزاءه . وقال : « أَوْ نُسُكٍ » فسَمَّى ما يذبح نُسُكًا، وقد سَمَّاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك ولم يسمه هديًا؛ فلا يلزمنا أن نرده قياسا على الهدى، ولا أن نعتبره بالهدى مع ما جاء في ذلك عن علي . وأيضًا فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر كعبًا بالفدية ما كان في الحرم؛ فصَحَّ أن ذلك كله يكون خارج الحرم؛ وقد روى عن الشافعي مثل هذا في وجه بعيد .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ نُسُكٍ ﴾ النُسُك : جمع نسيكة ، وهي الذبيحة ينُسُكها العبد لله تعالى . ويجمع أيضا على نُسائك . والنُسُك : العبادة في الأصل ؛ ومنه قوله تعالى : « أَرَأَيْتُمْ نَسُكًا » أى مُتَعَبِدَاتِنَا . وقيل : إن أصل النُسُك في اللغة الفسل ؛ ومنه نُسُك توبه إذا غسله ؛ فكان العابد غسل نفسه من أدران الذنوب بالعبادة . وقيل : النُسُك سبائك الفضة ، كل سبيكة منها نسيكة ؛ فكان العابد خلص نفسه من دنس الآثام وسبكها .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَاَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فيه ثلاث عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ قيل : معناه برأتم من المرض . وقيل : من خوفكم من العدو المُخَصَّر ؛ قاله ابن عباس وقتادة . وهو أشبه باللفظ إلا أن يُخَفَّل الخوف من المرض فيكون الأمن منه ، كما تقدم ، والله أعلم .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الآية . اختلف العلماء من المخاطب بهذا ؟ فقال عبد الله بن الزبير وطُفَمَة وإبراهيم : الآية في المحصرين دون المُخَلَّى سبيلهم . وصورة المتمتع عند ابن الزبير : أن يُحَصَّر الرجل حتى يفوته الحج ، ثم يصل إلى البيت

فيحلُّ بعُمْرة، ثم يقضى الحج من قابل؛ فهذا قد تمتع بما بين العُمْرة إلى حج القضاء . وصورة المتمتع المُحصَر عند غيره : أن يُحصَر فيحلَّ دون عُمْرة ويؤخرها حتى يأتي من قابل فيعتمر في أشهر الحج ويحج من عامه . وقال ابن عباس وجماعة : الآية في المُحصَرين وغيرهم ممن حَلَّ سبيله .

الثالثة — لا خلاف بين العلماء في أن التمتع جائز على ما يأتي تفصيله ، وأن الأفراد جائز ، وأن القرآن جائز ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رَضِيَ كُلًّا ولم ينكره في حُجَّته على أحد من أصحابه ، بل أجازهم لهم ورَضِيَهُ منهم ، صلى الله عليه وسلم . وإنما اختلف العلماء فيما كان به رسول الله صلى الله عليه وسلم مُحَرِّمًا في حُجَّته وفي الأفضل من ذلك ، لاختلاف الآثار الواردة في ذلك ؛ فقال قائلون منهم مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مُفَرِّدًا ، والأفراد أفضل من القرآن . قال : والقرآن أفضل من التمتع . وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ” من أراد منكم أن يُهَلَّ بِحَجٍّ وعُمْرة ليفعل ومن أراد أن يُهَلَّ بِحَجٍّ فَلْيُهَلَّ ومن أراد أن يُهَلَّ بعُمْرة فَلْيُهَلَّ ” قالت عائشة : فأهَّل رسول الله صلى الله عليه وسلم بِحَجٍّ ، وأهَّل به ناس معه ، وأهَّل ناس بالْعُمْرة والحج ، وأهَّل ناس بعُمْرة ، وكنت فيمن أهَّل بالعمرة ؛ رواه جماعة عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة . وقال بعضهم فيه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” وأما أنا فَأُهَلِّ بِالْحَجِّ ” وهذا نص في موضع الخلاف ، وهو حجة من قال بالأفراد وفضله . وحكى محمد بن الحسن عن مالك أنه قال : إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحد الحديثين وترك الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيها عملا به . وأستحب أبو ثور الأفراد أيضا وفضله على التمتع والقرآن ؛ وهو أحد قولَي الشافعي في المشهور عنه . وأستحب آخرون التمتع بالْعُمْرة إلى الحج ، قالوا : وذلك أفضل . وهو مذهب عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ، وبه قال أحمد بن حنبل ، وهو أحد قولَي الشافعي . قال الدَّارُ قُطَيْبِي : قال الشافعي : آخرت الأفراد ؛ والتَّمَتُّ حَسَنٌ لا نكرهه . أحْتَجَّ مَنْ فَضَّلَ التَّمَتُّ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ

قال : نزلت آية المُنْتَمَةِ في كُتَابِ اللَّهِ — يعني مُتعة الحج — وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم تنزل آيةٌ تَنْسَخُ^(١) [آية] مُتعة الحج ، ولم يَنْسَخْ عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ؛ قال رجل برأيه بعدُ ماشاء . وروى الترمذى حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَالضُّحَاكَ ابْنَ قَيْسٍ عَامَّ حَجَّ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ؛ فَقَالَ الضُّحَاكَ ابْنُ قَيْسٍ : لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى . فَقَالَ سَعْدٌ : بئس ما قُلْتَ يَا بَنِي أَنْسِ ! فَقَالَ الضُّحَاكَ : فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ سَعْدٌ : قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَنَعَهَا مَعَهُ ؛ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ قَالَ : إِنِّي لَجَالِسٌ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ فَسَأَلَهُ عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ؛ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : حَسَنٌ جَمِيلٌ . قَالَ : فَإِنَّ أَبَاكَ كَانَ يَنْهَى عَنْهَا . فَقَالَ : وَيْلَكَ ! فَإِنْ كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا وَقَدْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَ بِهِ ، أَفَبِقَوْلِ أَبِي أَخَذَ ، أَمْ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قُمْ عَنِّي . أَخْرَجَهُ الْذَّارِقُطْنِيُّ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ . وَرَوَى عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، وَأَقُولُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ . حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ أَبُو عُمَرَ : حَدِيثٌ لَيْثٌ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، وَهُوَ لَيْثُ ابْنِ أَبِي سَلِيمٍ ضَعِيفٌ . وَالْمَشْهُورُ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ أَنَّهُمَا كَانَ يَنْهَيَانِ عَنِ التَّمَتُّعِ ، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُتَمَتُّعَ الَّذِي نَهَى عَنْهَا عُمَرُ وَضُرِبَ عَلَيْهَا فَسَخَ الْحَجُّ فِي الْعُمْرَةِ . فَأَمَّا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَا . وَزَعَمَ مَنْ صَحَّحَ نَهْيَ عُمَرَ عَنِ التَّمَتُّعِ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِيَتَجَمَّعَ الْبَيْتَ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي الْعَامِ حَتَّى تَكْثُرَ عِمَارَتُهُ بِكَثْرَةِ الزُّوَارِ لَهُ فِي غَيْرِ الْمَوْسَمِ ، وَأَرَادَ ادْخَالَ الرَّفِيقِ عَلَى أَهْلِ الْحَرَمِ بِدُخُولِ النَّاسِ تَحْقِيقًا لِدَعْوَةِ إِبْرَاهِيمَ : « فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ » . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِأَنَّهُ رَأَى النَّاسَ مَالُوا إِلَى التَّمَتُّعِ لِيَسَارَتِهِ وَخَفَّتْهُ ؛ نَفْسِي أَنْ يَضِيعَ

الإفراد والقرآن وهما سَتَتان للنبي صلى الله عليه وسلم . واحتج أحمد في اختياره التمتع بقوله صلى الله عليه وسلم : "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولعلتها عمرة". أخرجه الأئمة . وقال آخرون : القرآن أفضل ؛ منهم أبو حنيفة والثوري ، وبه قال المزني قال : لأنه يكون مؤدياً للفرضين جميعاً ؛ وهو قول إسحاق . قال إسحاق : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قارئاً وهو قول علي بن أبي طالب . واحتج من استحَبَّ القرآن وفضله بما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوادي العقيق^(١) يقول : "أتاني الليلة آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة" . وروى الترمذي عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "ليك بعمره حجة" . وقال : حديث حسن صحيح . قال أبو عمر : والإفراد إن شاء الله أفضل ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مُفَرِّداً ، فلذلك قلنا إنه أفضل ؛ لأن الآثار أصح عنه في إفراده صلى الله عليه وسلم ، ولأن الأفراد أكثر عملاً ثم العمرة عمل آخر . وذلك كله طاعة والأكثر منها أفضل . وقال أبو جعفر النحاس : المفرد أكثر تبعاً من المتمتع ، لإقامته على الإحرام وذلك أعظم ثوابه . والوجه في اتفاق الأحاديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمرنا بالتمتع والقرآن جاز أن يقال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرن ، كما قال جل وعز : «وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ»^(٢) . وقال عمر بن الخطاب : رجئنا ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما أمر بالرجم .

قلت : الأظهر في حجة عليه السلام القرآن ، وأنه كان قارئاً ، لحديث عمر وأنس المذكورين . وفي صحيح مسلم عن بكر عن أنس قال : "سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بالبحر والعُمرة معاً"^(٣) . قال بكر : حدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي بالبحر وحده ؛ فقلت أنسا لحدثته بقول ابن عمر ؛ فقال أنس : ما تعدونا إلا صبياناً ! سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "ليك عمرة وحجاً" . وفي صحيح مسلم أيضاً عن ابن عباس قال : أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمره

(١) العقيق : موضع بين وبين المدينة أربعة أميال . (٢) راجع ج ١٦ ص ٩٨

(٣) عبارة مسلم : « جميعاً » .

وأهل أصحابه بجمع؛ فلم يحل النبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق الهدى من أصحابه، وحل بقيتهم. قال بعض أهل العلم: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قارناً، وإذا كان قارناً فقد حج وأعتمر، وآتفت الأحاديث. وقال النحاس: ومن أحسن ما قيل في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمره؛ فقال من رآه: تمتع ثم أهل بحجة. فقال من رآه: أفرد ثم قال: "لبيك بحجة وعمره". فقال من سمعه: قرن. آتفت الأحاديث. والدليل على هذا أنه لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أفردت الحج ولا تمتع. وضح عنه أنه قال: "قرنت" كما رواه النسائي عن علي أنه قال: أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي: "كيف صنعت" قلت: أهللت بإهلالك. قال "فإني سقت الهدى وقرنت". قال وقال صلى الله عليه وسلم لأصحابه: "لو استقبلت من أمري كما استدبرت لفعلت كما فعلتم ولكني سقت الهدى وقرنت". وثبت عن حفصة قالت قلت: يا رسول الله، ما بال الناس قد حلوا من عمرتهم ولم تحل أنت؟ قال: "إني لبدت رأسي وسقت هدي فلا أحل حتى أتمر". وهذا يبين أنه كان قارناً، لأنه لو كان متمعماً أو مفرداً لم يمتنع من نحر الهدى.

قلت: ما ذكره النحاس أنه لم يرو أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أفردت الحج" فقد تقدم من رواية عائشة أنه قال: "وأما أنا فأهل بالحج". وهذا معناه: فأنا أفرد الحج، إلا أنه يحتمل أن يكون قد أحرم بالعمرة ثم قال: فأنا أهل بالحج. ومما يبين هذا ما رواه مسلم عن ابن عمر، وفيه: وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج؛ فلم يبق في قوله: "فأنا أهل بالحج" دليل على الإفراد. وبقى قوله عليه السلام: "فإني قرنت". وقول أنس خادمه أنه سمعه يقول: "لبيك بحجة وعمره معاً" نص صريح في القرآن لا يحتمل التأويل. وروى الدارقطني عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه ليس بحاج بعدها.

الرابعة — وإذا مضى القول في الإفراد والتمتع والقران وأن كل ذلك جائز بإجماع فالتمتع بالعمرة إلى الحج عند العلماء على أربعة أوجه، منها وجه واحد مجتمعه عليه، والثلاثة مختلف

فيها . فاما الوجه المجتمع عليه فهو التمتع المراد بقول الله جل وعز : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وذلك أن يُحرّم الرجل بعُمْرَةٍ في أشهر الحج — على ما يأتي بيانها — وأن يكون من أهل الآفاق ، وقديم مكة ففرغ منها ثم أقام حلالاً بمكة إلى أن أنشأ الحج منها في عامه ذلك قبل رجوعه إلى بلده ، أو قبل خروجه إلى ميقات أهل ناحيته ، فإذا فعل ذلك كان متمتعاً وعليه ما أوجب الله على المتمتع ، وذلك ما استيسر من الهدى ؛ يذبحه ويعطيه للساكنين بمئى أو بمكة ، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام ، وسبعة إذا رجع إلى بلده — على ما يأتي — وليس له صيام يوم النحر بإجماع من المسلمين . وأختلف في صيام أيام التشرى على ما يأتي .

فهذا إجماع من أهل العلم قديماً وحديثاً في المتعة ، ورباطها ثمانية شروط : الأول — أن يجمع بين الحج والعمرة . الثاني — في سفر واحد . الثالث — في عام واحد . الرابع — في أشهر الحج . الخامس — تقديم العمرة . السادس — ألا يمتزجها ، بل يكون إحرام الحج بعد الفراغ من العمرة . السابع — أن تكون العمرة والحج عن شخص واحد . الثامن — أن يكون من غير أهل مكة . وتأمل هذه الشروط فيما وصفنا من حكم التمتع تجدها .

والوجه الثانى من وجوه التمتع بالعمرة إلى الحج : القرآن ، وهو أن يجمع بينهما في إحرام واحد فيُهلّ بهما جميعاً في أشهر الحج أو غيرها ، يقول : لَبَّيْكَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا ، فإذا قدم مكة طاف لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ طَوَافًا وَاحِدًا وَسَمِعَ سَبْعًا وَاحِدًا ، عند من رأى ذلك ، وهم مالك والشافعى وأصحابهما وإسحاق وأبو ثور ، وهو مذهب عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وعطاء بن أبى رباح والحسن ومجاهد وطاوس ؛ لحديث عائشة رضى الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فأهللنا بعمرة ، الحديث . ولله : وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طَوَافًا وَاحِدًا . أخرجه البخارى . وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة يوم النفر ^(٢) ولم تكن طافت بالبيت وحاضت : " يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجَّتِكَ وَعُمْرَتِكَ " في رواية :

(١) الحلال : الخارج من الإحرام .

(٢) يوم النفر (يفتح النون وتسكين الفاء وفتحها) : اليوم الذى ينفر (ينزل) الناس فيه من مئى .

”يُخْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ“. أخرجه مسلم - أو طاف طوافين وسعى سعين، عند من رأى ذلك، وهو أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسن ابن صالح وابن أبي تيسل، وروى عن علي بن مسعود، وبه قال الشعبي وجابر بن زيد. وأحتجوا بأحاديث عن علي عليه السلام أنه جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعين، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل. أخرجهما الدارقطني في سننه وضَعَفَهَا كُلُّهَا، وإنما جعل القرآن من باب التمتع؛ لأن القارن يتمتع بترك النَّصَب في السفر إلى العمرة مرةً وإلى الحج أخرى، ويتمتع بجمعهما، ولم يُحرم لكل واحدة من ميقاته، وضمَّ الحج إلى العمرة؛ فدخل تحت قول الله عز وجل: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ». وهذا وجه من التمتع لا خلاف بين العلماء في جوازه. وأهل المدينة لا يميزون الجمع بين العمرة والحج إلا بسياق الهدي، وهو عندهم بدنة لا يجوز دونها. ومما يدل على أن القرآن تمتع قول ابن عمر: إنما جعل القرآن لأهل الآفاق؛ وتلا قول الله جل وعز: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» فن كان من حاضري المسجد الحرام وتمتع أو قرن لم يكن عليه دَمُ قِرَانٍ ولا تمتع. قال مالك: وما سمعت أن مكياً قرَن، فإن فعل لم يكن عليه هَدْيٌ ولا صِيَامٌ؛ وعلى قول مالك جمهور الفقهاء في ذلك. وقال عبد الملك بن الماجشون: لِمَا قَرَنَ الْمَكِّي الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ كَانَ عَلَيْهِ دَمُ الْقِرَانِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَسْقَطَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ الدَّمَ وَالصِّيَامَ فِي التَّمَتُّعِ.

والوجه الثالث من التمتع: هو الذي توعد عليه عمر بن الخطاب وقال: مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا أَنَهَيْ عَنْهُمَا وَأَعَاقِبَ عَلَيْهِمَا: مُتْعَةُ النِّسَاءِ وَمُتْعَةُ الْحَجِّ. وقد تنازع العلماء في جواز هذا بعد هلم جراً، وذلك أن يُحْرِمَ الرَّجُلَ بِالْحَجِّ حَتَّى إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ فَنَسَخَ حَجَّهُ فِي عُمْرَةٍ، ثُمَّ حَلَ وَأَقَامَ حَلَالاً حَتَّى يَهْلَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ^(١). فهذا هو الوجه الذي

(١) كذا في الأصل. وفي المتن للباحث بحث طويل في هذه المسألة، فارجع إليه.

(٢) يوم التروية: يوم قبل يوم عرفة، وهو الثامن من ذي الحجة؛ سمي به لأن الحجاج يرتوون فيه من الماء، وينهضون إلى بيتي ولا ماء بها.

تواردت به الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيه أنه أمر أصحابه في حَجَّتِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِيٍّ وَلَمْ يَسْقَهُ وَقَدْ كَانَ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ أَنْ يَجْعَلَهَا عَمْرَةً. وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَصْحِيحِ الْآثَارِ بِذَلِكَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَدْفَعُوا شَيْئًا مِنْهَا؛ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْقَوْلِ بِهَا وَالْعَمَلُ لِلْعَلَلِ بِمُفْهَرَمِهِمْ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ خُصُوصٌ خَصَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّتِهِ تِلْكَ. قَالَ أَبُو ذَرٍّ: كَانَتِ الْمُنْعَةُ لَنَا فِي الْحَجِّ خَاصَّةً. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَصْلُحُ الْمُنْعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً، بِعَنَى مُنْعَةِ النِّسَاءِ وَمُنْعَةِ الْحَجِّ». وَالْمُنْعَةُ فِي الْخُصُوصِيَّةِ وَوَجْهُ الْفَائِدَةِ فِيهَا مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعَمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَجْلِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ وَيَجْعَلُونَ الْمُحْرَمَ صَفْرًا وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبْرَ، وَعَقَا الْأَثَرَ، وَأَنْسَلَخَ صَفْرًا، حَلَّتِ الْعَمْرَةُ لِمَنْ أَعْتَمَرَ. فَقَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً؛ فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَىَّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ لِأَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَعْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ إِلَّا لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ أَهْلِ الشَّرْكِ؛ فَإِنْ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا عَقَا الْوَبْرَ، وَبَرَأَ الدَّبْرَ، وَأَنْسَلَخَ صَفْرًا، حَلَّتِ الْعَمْرَةُ لِمَنْ أَعْتَمَرَ. فَقَدْ كَانُوا يَحْزَمُونَ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَنْسَلَخَ ذُو الْحِجَّةِ؛ فَمَا أَعْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ إِلَّا لِيَنْقُضَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ. فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا فَسَخَ الْحَجَّ فِي الْعَمْرَةِ لِإِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْعَمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَا بَأْسَ بِهَا. وَكَانَ ذَلِكَ لَهُ وَلَيْسَ مَعَهُ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَمَرَ بِإِتِمَامِ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةَ كُلَّ مَنْ

(١) الضمير في «كانوا» يعود إلى الجاهلية. (٢) قوله: «ويجعلون المحرم صفرًا». المراد الإخبار عن التسمية التي كانوا يفعلونها وكانوا يسمون المحرم صفرًا ويجعلونه «وينسئون المحرم، أى يؤخرون تحريره إلى ما بعد صفر ثلاثين» عليهم ثلاثة أشهر محرمة تضيق عليهم أمورهم من الفاقة وغيرها. والدير: الجرح الذي يحصل في ظهر الإبل من اصطكاك الأتقاب؛ فإنها كانت تدير بالسير عليها للحم. وصفا الأثر: أى درس وأحرق، والمراد أَرِ الإبل وغيرها في سيرها، عفا أثرها لطول مرور الأيام. وقال الخطابي: المراد أثر الدير. وهذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر ويوقف عليها؛ لأن مرادهم الجمع. عن شرح التورى لصحيح مسلم. (٣) أى صبح رابعة من ذى الحجة. (٤) قوله: «أى الحل» أى هل هو الحل العام لكل ما حرم بالإجماع حتى بإجماع، أو حل خاص.

دخل فيها أمراً مطلقاً، ولا يجب أن يخالف ظاهر كتاب الله إلا إلى مالا إشكال فيه من كتاب ناسخ أو سنة مبيّنة . واحتجوا بما ذكرناه عن أبي ذر وبحديث الحارث بن بلال عن أبيه قال قلنا : يا رسول الله، فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال : " بل لنا خاصة " . وعلى هذا جماعة فقهاء الحجاز والعراق والشام ، إلا شياً يروى عن ابن عباس والحسن والسدي ، وبه قال أحمد بن حنبل . قال أحمد : لا أردّ تلك الآثار الواردة المتواترة الصحاح في فسخ الحج في العمرة بحديث الحارث بن بلال عن أبيه وبقول أبي ذر . قال : ولم يجمعوا على ما قال أبو ذر ، ولو أجمعوا كان حجة ، قال : وقد خالف ابن عباس أبا ذر ولم يجعله خصوصاً . واحتج أحمد بالحديث الصحيح ، حديث جابر الطويل في الحج ، وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لو أني أستقبلت من أمرى ما أستدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة " فقام سراقه بن مالك بن جُعشم فقال : يا رسول الله ، ألعائنا هذا أم لأبد ؟ فشبك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخرى وقال : " دخلت العمرة في الحج - مرتين ^(١) - لا بل لأبد أبدي " لفظ مسلم . وإلى هذا والله أعلم مال البخاري حيث ترجم « باب من لبى » بالحج وتمامه . وساق حديث جابر بن عبد الله : قديمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول : لبيك بالحج ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعلناها عمرة . وقال قوم : إن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإحلال كان على وجه آخر . وذكر مجاهد ذلك الوجه ، وهو أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا فرضوا الحج أولاً ، بل أمرهم أن يؤلّوا مطلقاً وينتظروا ما يؤمرون به ، وكذلك أهل على باليمن . وكذلك كان لإحرام النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدل على قوله عليه السلام : " لو أستقبلت من أمرى ما أستدبرت ما سقت الهدى وجعلتها عمرة " فكانه خرج ينتظر ما يؤمر به ويأمر أصحابه بذلك ، ويدل على ذلك قوله عليه السلام : " أناني آت من ربّي في هذا الوادي المبارك وقال قل حجّة في عمرة " .

(١) قوله : مرتين . أي قاله مرتين .

والوجه الرابع من المتعة : مُتْعَةُ الْمُحْصَرِّ وَمَنْ صَدَّ عَنْ الْبَيْتِ ؛ ذكر يعقوب بن شيبة قال حدثنا أبو سلمة التَّوْدِيُّ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الزَّيْرِيرِ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّهُ وَاللَّهِ لَيْسَ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ كَمَا تَصْنَعُونَ ، وَلَكِنْ التَّمَتُّعُ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ حَاجًّا فَيَحْبِسَهُ عَدُوٌّ أَوْ أَمْرٌ يَعْذُرُ بِهِ حَتَّى تَذْهَبَ أَيَّامُ الْحَجِّ ، فَيَأْتِيَ الْبَيْتَ فَيَطُوفُ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ يَتِمَّتْ بِحَلِّهِ إِلَى الْعَامِ الْمُسْتَقْبَلِ ثُمَّ يَحْجُ وَيُهْدِي .

وقد مضى القول في حكم المُحْصَرِّ وما للعلماء في ذلك مبيناً ، والحمد لله .

فكان من مذهبه أن المُحْصَرَّ لَا يَحِلُّ وَلَكِنَّهُ يَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ الْهَدْيُ يَوْمَ النُّحْرِ ، ثُمَّ يَحِلُّ وَيَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَقْدَمَ مَكَّةَ فَيَنْتَحِلَ مِنْ حَجِّهِ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ . والذي ذكره ابن الزَّيْرِيرِ خِلَافَ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » بعد قوله : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » ولم يفصل في حكم الإحصار بين الحج والعُمْرَةِ ، والنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ حِينَ أَحْصَرُوا بِالْحُدَيْبِيَةِ حَلُّوا وَحَلَّ ، وَأَمَرَهُمُ بِالْإِحْلَالِ .

وَأَخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا لَمْ يُسَمَّيَ الْمُتَمَتِّعُ مُتَمَتِّعًا ؛ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لِأَنَّهُ تَمَتَّعَ بِكُلِّ مَا لَا يَجُوزُ لِلْحَرَمِ فَعَلَهُ مِنْ وَقْتِ حِلِّهِ فِي الْعُمْرَةِ إِلَى وَقْتِ إِنْشَائِهِ الْحَجِّ . وقال غيره : سُمِّيَ مُتَمَتِّعًا لِأَنَّهُ تَمَتَّعَ بِإِسْقَاطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَذَلِكَ أَنَّ حَقَّ الْعُمْرَةِ أَنْ تَقْصِدَ بِسَفَرٍ ، وَحَقَّ الْحَجِّ كَذَلِكَ ؛ فَلَمَّا تَمَتَّعَ بِإِسْقَاطِ أَحَدِهِمَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ هَدْيًا ؛ كَالْقَارِنِ الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَعْمٌ ، فَإِنَّهُ يَتَمَتَّعُ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ لِلْحَلِّ أَنْ يَفْعَلَهُ ، وَسَقَطَ عَنْهُ السَّفَرُ لِحُجَّتِهِ مِنْ بَلَدِهِ ، وَسَقَطَ عَنْهُ الْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهِ فِي الْحَجِّ . وهذا هو الوجه الذي كرهه عمرُ وَأَبْنُ مَسْعُودٍ ، وَقَالَا أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا : يَأْتِي أَحَدَكُم مَنًى وَذَكَرَهُ يَقْطُرُ مَنًى ؛ وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ هَذَا . وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : إِنَّمَا كَرِهَهُ عُمَرُ لِأَنَّهُ أَحَبَّ أَنْ يَزَارَ الْبَيْتَ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً فِي الْحَجِّ ، وَمَرَّةً فِي الْعُمْرَةِ . وَرَأَى الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ ؛ فَكَانَ يَأْمُرُ بِهِ وَيَمِيلُ إِلَيْهِ

وينهى عن غيره استحباباً ، ولذلك قال : انفصلوا بين حجكم وعمرتكم ، فإنه أتم حج أحدكم و [أتم] لعمري أن يتم في غير أشهر الحج .

الخامسة — اختلف العلماء فيمن أعتمر في أشهر الحج ثم رجع إلى بلده ومثله ثم حج من عامه ؛ فقال الجمهور من العلماء : ليس بمتنع ، ولا هدى عليه ولا صيام . وقال الحسن البصري : هو متمتع وإن رجع إلى أهله ، حج أو لم يحج . قال لأنه كان يقال : عمرة في أشهر الحج مُتعة ؛ رواه هشيم عن يونس عن الحسن . وقد روى عن يونس عن الحسن : ليس عليه هدى . والصحيح القول الأول ، هكذا ذكر أبو عمر « حج أو لم يحج » ولم يذكره ابن المنذر . قال ابن المنذر : وجهه ظاهر الكتاب قوله عز وجل : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ » ولم يستثن راجعاً إلى أهله وغير راجع ، ولو كان لله جل ثناؤه في ذلك مراد لبيته في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن سعيد بن المسيب مثل قول الحسن . قال أبو عمر : وقد روى عن الحسن أيضاً في هذا الباب قول لم يتابع عليه أيضاً ، ولا ذهب إليه أحد من أهل العلم . وذلك أنه قال : من أعتمر بعد يوم النحر فهي مُتعة . وقد روى عن طاوس قولان هما أشد شذوذاً مما ذكرنا عن الحسن ، أحدهما : أن من أعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام حتى دخل وقت الحج ، ثم حج من عامه أنه متمتع . هذا لم يقل به أحد من العلماء غيره ، ولا ذهب إليه أحد من فقهاء الأمصار . وذلك — والله أعلم — أن شهور الحج أحق بالعمرة من العمرة ؛ لأن العمرة جائزة في السنة كلها ، والحج إنما موضعه شهور معلومة ؛ فإذا جعل أحد العمرة في أشهر الحج فقد جعلها في موضع كان الحج أولى به ، إلا أن الله تعالى قد رخص في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم في عمل العمرة في أشهر الحج للتمتع وللقارن ولمن شاء أن يفردا ، رحمة منه ، وجعل فيه ما استيسر من الهدى . والوجه الآخر قاله في المكي إذا تمتع من مصير من الأمصار فعليه الهدى ، وهذا لم يُرَجَّ عليه ؛ لظاهر قوله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » والتمتع الجائز عند جماعة العلماء ما أَوْضَحْنَاهُ بالشرائط التي ذكرناها ، وبالله توفيقنا .

السادسة - أجمع العلماء على أن رجلاً من غير أهل مكة لو قدم مكة معتمراً في أشهر الحج عازماً على الإقامة بها ثم أنشأ الحج من عامه فحج أنه متمتع، عليه ما على المتمتع . وأجمعوا في المكي يحيى من وراء الميقات مُحَرِّماً بعمرة، ثم ينشئ الحج من مكة وأهله بمكة ولم يسكن سواها أنه لادَمَّ عليه، وكذلك إذا سكن غيرها وسكنها وكان له فيها أهل وفي غيرها . وأجمعوا على أنه إن انتقل من مكة بأهله ثم قدمها في أشهر الحج معتمراً فأقام بها حتى حج من عامه أنه متمتع .

السابعة - وأتفق مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والثوري وأبو نور على أن المتمتع يطوف لعمرة بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة، وعليه بعد أيضاً طواف أثر لجده وسعى بين الصفا والمروة . وروى عن عطاء وطاوس أنه يكفيه سعى واحد بين الصفا والمروة ؛ والأوّل المشهور، وهو الذي عليه الجمهور، وأما طواف القارن فقد تقدّم .

الثامنة - واختلفوا فيمن أنشأ عمرة في غير أشهر الحج ثم عمل لها في أشهر الحج ؛ فقال مالك : عمرته في الشهر الذي حلّ فيه ؛ يريد إن كان حلّ منها في غير أشهر الحج فليس بمتمتع، وإن كان حلّ منها في أشهر الحج فهو متمتع إن حجّ من عامه . وقال الشافعي : إذا طاف بالبيت في الأشهر الحرم للعمرة فهو متمتع إن حجّ من عامه ؛ وذلك أن العمرة إنما تكمل بالطواف بالبيت، وإنما ينظر إلى كمالها، وهو قول الحسن البصري والحكم بن عتيبة وابن شبرمة وسفيان الثوري . وقال قتادة وأحمد وإسحاق : عمرته للشهر الذي أهل فيه ؛ وروى معنى ذلك عن جابر بن عبد الله . وقال طاوس : عمرته للشهر الذي يدخل فيه الحرم . وقال أصحاب الرأي : إن طاف لها ثلاثة أشواط في رمضان، وأربعة أشواط في شوال فحج من عامه أنه متمتع . وإن طاف في رمضان أربعة أشواط، وفي شوال ثلاثة أشواط لم يكن متمتعاً . وقال أبو ثور : إذا دخل في العمرة في غير أشهر الحج فسواء أطاف لها في رمضان أو في شوال لا يكون بهذه العمرة متمتعاً . وهو معنى قول أحمد وإسحاق : عمرته للشهر الذي أهل فيه .

التاسعة — أجمع أهل العلم على أن لمن أهل بعمره في أشهر الحج أن يدخل طيها الحج ما لم يفتح الطواف بالبيت، ويكون قارنًا بذلك، يلزمه ما يلزم القارن الذي أنشأ الحج والعمرة معًا. واختلفوا في إدخال الحج على العمرة بعد أن أفتتح الطواف؛ فقال مالك: يلزمه ذلك ويصير قارنًا ما لم يتم طوافه؛ وروى مثله عن أبي حنيفة، والمشهور عنه أنه لا يجوز إلا قبل الأخذ في الطواف، وقد قيل: له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يركع ركعتي الطواف. وكل ذلك قول مالك وأصحابه. فإذا طاف المعتمر شوطًا واحدًا لعمرته ثم أحرم بالحج صار قارنًا، وسقط عنه باقي عمرته ولزمه دم القِران. وكذلك من أحرم بالحج في أضعاف طوافه أو بعد فراغه منه قبل ركوعه. وقال بعضهم: له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يكمل السعي بين الصفا والمروة. قال أبو عمر: وهذا كله شذوذ عند أهل العلم. وقال أشهب: إذا طاف لعمرته شوطًا واحدًا لم يلزمه الإحرام به ولم يكن قارنًا، ومضى على عمرته حتى يتحتم ثم يُحرم بالحج؛ وهذا قول الشافعي وعطاء، وبه قال أبو نور.

العاشرة — واختلفوا في إدخال العمرة على الحج؛ فقال مالك وأبو نور وإسحاق: لا تدخل العمرة على الحج، ومن أضاف العمرة إلى الحج فليست العمرة بشيء؛ قاله مالك، وهو أحد قولي الشافعي، وهو المشهور عنه بمصر. وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في التقديم: يصير قارنًا، ويكون عليه ما على القارن ما لم يطف بمحتمه شوطًا واحدًا، فإن طاف لم يلزمه؛ لأنه قد عمل في الحج. قال ابن المنذر: وبقول مالك أقول في هذه المسألة.

الحادية عشرة — قال مالك: من أهدى هديًا للعمرة وهو متمتع لم يجزه ذلك، وعليه هدي آخر لعمته؛ لأنه إنما يصير متمتعًا إذا أنشأ الحج بعد أن حل من عمرته، وحينئذ يجب عليه الهدى. وقال أبو حنيفة وأبو نور وإسحاق: لا يغير هديه إلا يوم النحر. وقال أحمد: إن قدم المتمتع قبل العشر طاف وسعى ونحر هديه، وإن قدم في العشر لم ينحر إلا يوم النحر؛ وقاله عطاء. وقال الشافعي: يحل من عمرته إذا طاف وسعى، ساق هديًا أو لم يسقه.

الثانية عشرة - وأختلف مالك والشافعي في المتمتع يموت؛ فقال الشافعي: إذا أحرِمَ بالجمعة وجب عليه دَمُ المتعة إذا كان واجداً لذلك؛ حكاه الزعفراني عنه. وروى ابن وهب عن مالك أنه سئل عن المتمتع يموت بعد ما يُحرم بالجمعة عرفة أو غيرها، أترى عليه هدياً؟ قال: من مات من أولئك قبل أن يرى جمرة العقبة فلا أرى عليه هدياً، ومن رمى الجمرة ثم مات فعليه الهدي. قيل له: من رأس المال أو من الثلث؟ قال: بل من رأس المال.

الثالثة عشرة - قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَسِرَّ مِنَ الْهَدْيِ﴾ قد تقدم الكلام فيه. قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. فيه عشر مسائل:

الأولى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ يعني الهدي، إما لعدم المال أو لعدم الحيوان، صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى بلده. والثلاثة الأيام في الحج آخرها يوم عرفة؛ هذا قول طاووس، وروى عن الشعبي وعطاء ومجاهد والحسن البصري والتخفي وسعيد بن جبير وعلقمة وعمرو بن دينار وأصحاب الرأي؛ حكاه ابن المنذر. وحكى أبو ثور عن أبي حنيفة يصومها في إحرامه بالعمرة، لأنه أحد إحرام التمتع؛ فجاء صوم الأيام فيه كإحرامه بالجمعة. وقال أبو حنيفة أيضاً وأصحابه: يصوم قبل يوم التروية يوماً، ويوم التروية ويوم عرفة. وقال ابن عباس ومالك بن أنس: له أن يصومها منذ يُحرم بالجمعة إلى يوم النحر؛ لأن الله تعالى قال: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» فإذا صامها في العمرة فقد أتاه قبل وقته فلم يجزه. وقال الشافعي وأحمد بن حنبل: يصومهن ما بين أن يُؤلَّ بالجمعة إلى يوم عرفة؛ وهو قول ابن عمر وعائشة؛ وروى هذا عن مالك، وهو مقتضى قوله في مؤلَّته؛ ليكون يوم عرفة مفطراً؛ فذلك أتبع للسنة، وأقوى على العبادة، وسيأتي. وعن أحمد أيضاً: جائز أن يصوم الثلاثة قبل أن يُحرم. وقال الثوري والأوزاعي: يصومهن من أول أيام العشر؛ وبه قال عطاء. وقال عروة: يصومها مادام بمكة في أيام منى؛ وقاله أيضاً مالك وجماعة من أهل المدينة.

وأيام منى هي أيام التشريق الثلاثة التي تلي يوم النحر . روى مالك في الموطأ عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول : « الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج لمن لم يجد هدياً ما بين أن يئجل بالحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يضم صام أيام منى » . وهذا اللفظ يقتضى صحة الصوم من وقت يحرم بالحج المتمتع إلى يوم عرفة ، وأن ذلك مبدأ ، إنما لأنه وقت الأداء وما بعد ذلك من أيام منى وقت القضاء ، على ما يقوله أصحاب الشافعى ، وإنما لأن في تقديم الصيام قبل يوم النحر إبراء للذمة ، وذلك مأمور به . والأظهر من المذهب أنها على وجه الأداء ، وإن كان الصوم قبلها أفضل ؛ كوقت الصلاة الذى فيه سعة للأداء وإن كان أوله أفضل من آخره . وهذا هو الصحيح وأنها أداء لا قضاء ؛ فإن قوله : « أيام في الحج » يحتمل أن يريد موضع الحج ، ويحتمل أن يريد أيام الحج ؛ فإن كان المراد أيام الحج فهذا القول صحيح ؛ لأن آخر أيام الحج يوم النحر ، ويحتمل أن يكون آخر أيام الحج أيام الرمي ؛ لأن الرمي عمل من عمل الحج خالصاً وإن لم يكن من أركانه . وإن كان المراد موضع الحج صامه ما دام بمكة في أيام منى ، كما قال عروة ، ويقوى جدا . وقد قال قوم : له أن يؤخرها ابتداء إلى أيام التشريق ، لأنه لا يجب عليه الصيام إلا بالأيام الهدى يوم النحر . فإن قيل وهى :

الثانية — فقد ذهب جماعة من أهل المدينة والشافعى في الجديد وعليه أكثر أصحابه إلى أنه لا يجوز صوم أيام التشريق لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام أيام منى ؛ قيل له : إن ثبت النهى فهو عامٌ يخص من المتمتع بما ثبت في البخارى أن عائشة كانت تصومها . وعن ابن عمر وعائشة قالا : لم يُرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى . وقال الدارقطنى : إسناده صحيح ، ورواه مرفوعاً عن ابن عمر وعائشة من طرق ثلاثة ضعفها . وإنما رخص في صومها لأنه لم يبق من أيامه إلا بمقدارها ، وبذلك يتحقق وجوب الصوم لعدم الهدى . قال ابن المنذر : وقد روينا عن علي بن أبي طالب أنه قال : إذا فاتته الصوم صام بعد أيام التشريق ؛ وقاله الحسن وعطاء . قال ابن المنذر : وكذلك نقول .

وقالت طائفة : إذا فاته الصوم في الشهر لم يجزه إلا الهدي . روى ذلك عن ابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد ، وحكاه أبو عمر عن أبي حنيفة وأصحابه عنه ، فتأمله .
الثالثة — أجمع العلماء على أن الصوم لا سبيل للتمتع إليه إذا كان يعمد الهدي ، واختلفوا فيه إذا كان غير واجد للهدي فصام ثم وجد الهدي قبل إكمال صومه ، فذكر ابن وهب عن مالك قال : إذا دخل في الصوم ثم وجد هدياً فأحب إلى أن يُدَى ، فإن لم يفعل أجزاء الصيام . وقال الشافعي : يمضي في صومه وهو فرضه ، وكذلك قال أبو ثور ، وهو قول الحسن وقتادة ، واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة : إذا أيسر في اليوم الثالث من صومه بطل الصوم ووجب عليه الهدي ، وإن صام ثلاثة أيام في الحج ثم أيسر كان له أن يصوم السبعة الأيام لا يرجع إلى الهدي ، وبه قال الثوري وابن أبي نجیح وحامد .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَةً ﴾ قرأة الجمهور بالخفض على المطف . وقرأ زيد ابن عليّ « وسبعة » بالنصب ، على معنى : وصوموا سبعة .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ يعني إلى بلادكم ، قاله ابن عمر وقتادة والربيع ومجاهد وعطاء ، وقاله مالك في كتاب محمد ، وبه قال الشافعي . قال قتادة والزبيعي : هذه رخصة من الله تعالى ، فلا يجب على أحد صوم السبعة إلا إذا وصل وطنه ، إلا أن يتشدّد أحد ، كما يفعل من يصوم في السفر في رمضان . وقال أحمد وإسحاق : يجزيه الصوم في الطريق ، وروى عن مجاهد وعطاء . قال مجاهد : إن شاء صامها في الطريق ، إنما هي رخصة ، وكذلك قال عكرمة والحسن . والتقدير عند بعض أهل اللغة : إذا رجعت من الحج ، أي إذا رجعت إلى ما كنتم عليه قبل الإحرام من الحِلِّ . وقال مالك في الكتاب : إذا رجع من منى فلا بأس أن يصوم ، قال ابن العربي : « إن كان تخفيفاً ورخصةً فيجوز تقديم الرخص (١) وترك الرقي فيها إلى المزمية إجماعاً . وإن كان ذلك توقيتاً فليس فيه نص ، ولا ظاهر أنه أراد البلاد ، وأنها المراد في الأغلب » (٢) .

(١) كذا في أحكام القرآن لابن العربي . وفي نسخ الأصل : « بدل » .

(٢) عبارة ابن العربي : « ... ولا ظاهر أنه أراد البلاد ، وإنما المراد في الأغلب والأظهر فيه أنه الحج » .

قلت : بل فيه ظاهر يقرب إلى النص ، يبينه ما رواه مسلم عن ابن عمر قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى ، فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس : " من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر وليحل ثم ليهل بالحج وليهد فمن لم يحج هذياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله " الحديث . وهذا كالنص في أنه لا يجوز صوم السبعة الأيام إلا في أهله وبلده ، والله أعلم . وكذا قال البخاري في حديث ابن عباس : « ثم أمرنا عتبة التروية أن نهل بالحج فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفاء والمروة وقد تم حجنا وعلينا الهدى ، كما قال الله تعالى : « قَدْ أَكْتَمَرْنَا مِنَ الْهُدَى قَنْ لَمْ يَحْدِ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَصْصَارِكُمْ » الحديث ، وسيأتي . قال النحاس : وكان هذا إجماعاً .

السادسة — قوله تعالى : « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » يقال : كَلَّ يَكْلُ ، مثْلُ نصر ينصر . وَكَلَّ يَكْلُ ، مثْلُ عَظْمٍ يَعْظُم . وَكَلَّ يَكْلُ ، مثْلُ حَمْدٍ يَحْمَدُ ، ثلاث لغات . واختلفوا في معنى قوله : « تِلْكَ عَشْرَةٌ » وقد علم أنها عشرة ؛ فقال الزجاج : لما جاز أن يتوهم متوهم التخيير بين ثلاثة أيام في الحج أو سبعة إذا رجع بدلاً منها ؛ لأنه لم يقل وسبعة أخرى — أزيل ذلك بالجملة من قوله « تلك عشرة » ثم قال : « كاملة » . وقال الحسن : « كاملة » في الثواب كن أهدى . وقيل : « كاملة » في البذل عن الهدى ؛ يعني العشرة كلها بدل عن الهدى . وقيل : « كاملة » في الثواب كن لم تمتع . وقيل : لفظها لفظ الإخبار ومعناها الأمر ؛ أي أكلوها فذلك فرضها . وقال المبرد : « عشرة » دلالة على انقضاء العدد ؛ لثلاثا يتوهم متوهم أنه قد بقي

(١) في الأصول : « من أهل » . (٢) قوله « إلى أصدركم » : تفسير من ابن عباس للرجوع .

منه شيء بعد ذكر السبعة . وقيل : هو تأكيد ؛ كما تقول : كتبت بيدي . ومنه قول الشاعر :

ثلاثٌ وأثنتان فهنَّ خمسٌ * وسادسةٌ تميل إلى شياهي

فقوله « خمس » تأكيد . ومثله قول الآخر :

ثلاثٌ بالغداة فذاك حسنى * وست حين يدركنى العشاء

فذلك تسعة في اليوم ربي * وشرب المرء فوق الرى داء

وقوله : « كاملة » تأكيد آخر ، فيه زيادة توصية بصيامها والا ينقص من عددها ؛ كما تقول لمن تأمره بأمر ذى بال : الله الله لا تقصر .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ أى لما يجب دم التمتع عن الغريب الذى ليس من حاضرى المسجد الحرام . نرجح البخارى « عن ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع وأهلنا ؛ فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى » طفنا بالبيت وبالصف والمروة وأتيننا النساء ولبسنا الثياب ، وقال : « من قلد الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله » ثم أمرنا عشيبة التروية أن نهل بالحج ؛ فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصف والمروة فقد تم حجنا وطينا الهدى ، كما قال الله تعالى : « فَاَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ » إلى أمصاركم ، الشاة تجزى ، فجمعوا تسكين فى عام بين الحج والعمرة فإن الله أنزله فى كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأباحه للناس غير أهل مكة ، قال الله عز وجل : « ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » وأشهر الحج التى ذكر الله عز وجل سؤال وذو القعدة وذو الحجة ؛ فمن تمتع فى هذه الأشهر فعليه دم أو صوم . والرقى : الجماع والفسوق : المعاصى . والجدال : المراء .

الثامنة — اللّام في قوله «لَمِنْ» بمعنى على أى وجوب الدم على من لم يكن من أهل مكة ؛ كقوله عليه السلام : « اشترطى لهم الولاء » ، وقوله تعالى : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا »^(١) أى فعلها . وذلك إشارة إلى التمتع والقِران للغريب عند أبى حنيفة وأصحابه ؛ لامتعة ولا قِران لحاضرى المسجد الحرام عندهم . ومن فعل ذلك كان عليه دَمٌ جناية لا يأكل منه ؛ لأنه ليس بدم تمتع . وقال الشافعى : لم دم تمتع وقِران . والإشارة ترجع إلى الهدى والصيام ، فلا هدى ولا صيام عليهم . وفوق عبد الملك بن الماجشون بين التمتع والقِران ، فأوجب الدم في القِران وأسقطه في التمتع ، على ما تقدم عنه .

التاسعة — وأختلف الناس في حاضرى المسجد الحرام — بعد الإجماع على أن أهل مكة وما اتصل بها من حاضريه . وقال الطبرى : بعد الإجماع على أهل الحرم . قال ابن عطية : وليس كما قال — فقال بعض العلماء : من كان يجب عليه الجمعة فهو حَضَرى ، ومن كان أبعد من ذلك فهو يَدَوى ؛ بفعل اللفظة من الحضارة والبداوة . وقال مالك وأصحابه هم أهل مكة وما اتصل بها خاصة . وعند أبى حنيفة وأصحابه : هم أهل المواقيت ومن وراءها من كل ناحية ؛ فمن كان من أهل المواقيت أو من أهل ما وراءها فهم من حاضرى المسجد الحرام . وقال الشافعى وأصحابه : هم من لا يلزمه تقصير الصلاة من موضعه إلى مكة ، وذلك أقرب المواقيت . وعلى هذه الأقوال مذاهب السلف في تأويل الآية .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ ﴾ أى فبا فرضه عليكم . وقيل : هو أمر بالتقوى على العموم ، وتحذير من شدة عقابه .

قوله تعالى : الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ^(٢)

(١) راجع ج ١٠ ص ٢١٧ (٢) لفظة « دم » ساقطة من ب ، ج ؛ ز .

فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ لما ذكر الحج والعمرة سبحانه وتعالى في قوله : « وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » بين اختلافهما في الوقت ؛ فجعل السنة وقتاً للإحرام بالعمرة ، ووقت العمرة . وأما الحج فيقع في السنة مرة ، فلا يكون في غير هذه الأشهر . و« الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ » ابتداء وخبر ، وفي الكلام حذف تقديره : أشهر الحج أشهر ، أو وقت الحج أشهر ، أو وقت عمل الحج أشهر . وقيل التقدير : الحج في أشهر . ويلزمه مع سقوط حرف الجر نصب الأشهر ، ولم يقرأ أحد بنصبها ، إلا أنه يجوز في الكلام النصب على أنه ظرف . قال الفراء : الأشهر رفع ؛ لأن معناه وقت الحج أشهر معلومات . قال الفراء : وسمعت الكسائي يقول : إنما الصيف شهران ، وإنما الطيلسان ثلاثة أشهر . أراد وقت الصيف ، ووقت لباس الطيلسان ؛ فحذف .

الثانية - واختلف في الأشهر المعلومات ؛ فقال ابن مسعود وآبن عمر وعطاء والزبيع ومجاهد والزهرى : أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة كله . وقال ابن عباس والسدى والشعمي والنخعي : هي شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة ؛ وروى عن ابن مسعود ، وقاله ابن الزبير ، والقولان مرويان عن مالك ؛ حكى الأخير آبن حبيب ، والأول آبن المنذر . وفائدة الفرق تعلق الدم ؛ فمن قال : إن ذا الحجة كله من أشهر الحج لم يردماً فيما يقع من الأعمال بعد يوم النحر ؛ لأنها في أشهر الحج . وعلى القول الأخير ينقضى الحج بيوم النحر ، ويلزم الدم فيما عمل بعد ذلك لتأخيره عن وقته .

الثالثة - لم يسم الله تعالى أشهر الحج في كتابه ؛ لأنها كانت معلومة عندهم . ولفظ الأشهر قد يقع على شهرين وبعض الثالث ، لأن بعض الشهر يتنزل منزلة كله ، كما يقال : رأيتك سنة كذا ، أو على عهد فلان . ولعله إنما رآه في ساعة منها ؛ فالوقت يذكر بعضه بأكمله ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أيام منى ثلاثة » . وإنما هي يومان وبعض الثالث . ويقولون : رأيتك اليوم ، وجئتكم العام . وقيل : لما كان الاثنان وما فوقهما جمع قال أشهر ؛ والله أعلم .

(١) الطيلسان : كسا . مدتوا أخضر ؛ لحته أو سداه من صوف يلبسه الخواص من العلباء . والمشاخ ، وهو من لباس العجم . (٢) كذا في نسخ الأصل . ووجهه : أن اسم كان ضمير الشأن ، وجملة « الاثنان وما .. » الخ في محل نصب خبر كان .

الرابعة - اختلف في الإهلال بالبح في غير أشهر الحج ، فروى عن ابن عباس : من سنة الحج أن يُحرم به في أشهر الحج . وقال عطاء ومجاهد وطاوس والأوزاعي : من أحرم بالبح قبل أشهر الحج لم يحزه ذلك عن حجه ويكون عمرة ، كمن دخل في صلاة قبل وقتها فإنه لا تجزئه وتكون نافلة ؛ وبه قال الشافعي وأبو نور . وقال الأوزاعي : يحلّ بعمرة . وقال أحمد بن حنبل : هذا مكروه ، وروى عن مالك ، والمشهور عنه جواز الإحرام بالبح في جميع السنة كلها ؛ وهو قول أبي حنيفة . وقال النخعي : لا يحل حتى يقضى حجه ، لقوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَ فِيهَا الْحَجُّ » وقد تقدم القول فيها . وما ذهب إليه الشافعي أصح ؛ لأن تلك عامة ، وهذه الآية خاصة . ويحتمل أن يكون من باب النص على بعض أشخاص العموم ، لفضل هذه الأشهر على غيرها ، وعليه فيكون قول مالك صحيحاً ، والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : (« فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ») أي ألزمه نفسه بالشروع فيه بالنية قصداً باطلاً ، وبالإحرام فعلاً ظاهراً ، وبالتلبية نطقاً مسموعاً ؛ قاله ابن حبيب وأبو حنيفة في التلبية . وليست التلبية عند الشافعي من أركان الحج ؛ وهو قول الحسن بن حي . قال الشافعي : تكفي النية في الإحرام بالبح . وأوجب التلبية أهل الظاهر وغيرهم . وأصل الفرض في اللغة : الحز والقَطْع ؛ ومنه فُرْضَةُ الْقَوْسِ والنهر والجبل . وفرضية الحج لازمة للعبد الحز كلزوم الحز للقُدْح . وقيل : « قَرْض » أي أبان ؛ وهذا يرجع إلى القطع ، لأن من قطع شيئاً فقد أبانه عن غيره . و « مَنْ » رفع بالابتداء ومعناها الشرط ، والخبر قوله : « قَرْض » ؛ لأن « مَنْ » ليست بموصولة ؛ فكأنه قال : رَجُلٌ قَرَضَ . وقال : « فيمن » ولم يقل فيها ؛ فقال قوم : هما سواء في الاستعمال . وقال المازني أبو عثمان : الجمع الكثير لما لا يعقل يأتي كالواحدة المؤنثة ، والقليل ليس كذلك ؛ تقول : الأجذاع أنكسرن ، والجذوع أنكسرت ؛ ويؤيد ذلك قول الله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ » ثم قال : « مِنْهَا » .

(١) فرضة القوس (بضم أوله وسكون ثانيه) : الحزيق عليه الوتر . وفرضة النهر : مشرب الماء منه . وفرضة الجبل : ما أخذ من وسطه وجانبه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ قال ابن عباس وابن جرير والسدي وقتادة والحسن وعكرمة والزهرى ومجاهد ومالك : الرَفَثُ الجماعُ ، أى فلا جماع لأنه يفسده . وأجمع العلماء على أن الجماع قبل الوقوف بعرفة مفسد للحج ، وعليه حجّ قابل والهدى . وقال عبد الله ابن عمر وطاوس وعطاء وغيرهم : الرَفَثُ الإِفْخَاشُ للمرأة بالكلام ، لقوله : إذا أحللتنا فعلنا بك كذا ، من غير كناية ؛ وقاله ابن عباس أيضا ، وأنشد وهو مُحْرِمٌ :

وهن يمشين بنا هميساً * إن تصديق الطير نينك لميساً^(١)

فقال له صاحبه حصين بن قيس : أترث وأنت مُحْرِم ! فقال : إن الرَفَثَ ما قيل عند النساء . وقال قوم : الرَفَثُ الإِفْخَاشُ بذكر النساء ، كان ذلك بحضورتن أم لا . وقيل : الرَفَثُ كلمة جامعة لما يريد الرجل من أهله . وقال أبو عبيدة : الرَفَثُ اللّغا من الكلام ، وأنشد :
وَرُبَّ أَسْرَابٍ حِجِجٍ كُظِّيمٍ * عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكْلِيمِ

يقال : رَفَثَ يَرِفُثُ ، بضم الفاء وكسر ها . وقرا ابن مسعود « فلا رفوث » على الجمع . قال ابن العربى : المراد بقوله « فلا رفث » نفيه مشروعاً لا موجوداً ، فإنما نجد الرَفَثَ فيه ونشاهده ، وخبر الله سبحانه لا يجوز أن يقع بخلاف خبره ، وإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعاً لا إلى وجوده محسوساً ؛ كقوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٢) » معناه : شرعاً لا حساً ؛ فإنما نجد المطلقات لا يتربصن ؛ فعاد النفي إلى الحكم الشرعى لا إلى الوجود الحسى . وهذا كقوله تعالى : « لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ^(٣) » إذا قلنا : إنه وارد فى الآدميين - وهو الصحيح - أن معناه لا يمسّه أحد منهم شرعاً ، فإن وجد المس فعلى خلاف حكم الشرع ؛ وهذه الدققة هى التى فاتت العلماء فقالوا : إن الخبر يكون بمعنى النهى ، وما وجد ذلك قط ، ولا يصح أن يوجد ، فإنهما مختلفان حقيقة ومتضادان وصفاً .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ يعنى جميع المعاصى كلها ؛ قاله ابن عباس وعطاء والحسن . وكذلك قال ابن عمر وجماعة : الفسوق إتيان معاصى الله عز وجل

في حال إحرامه بالجم؛ كقتل الصيد وقص الظفر وأخذ الشعر، وشبه ذلك . وقال ابن زيد ومالك : الفسوق الذبح للأضنام ؛ ومنه قوله تعالى : « أَوْ فِسْقًا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ »^(١) . وقال الضحاك : الفسوق التنازع بالألقاب ؛ ومنه قوله : « يَنْسُ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ »^(٢) . وقال ابن عمر أيضا : الفسوق السباب ؛ ومنه قوله عليه السلام : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقَتْلُهُ كُفْرٌ » . والقول الأول أصح ، لأنه يتناول جميع الأقوال . قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » ، « والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » نثرجه مسلم وغيره . وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « والذي نفسي بيده ما بين السماء والأرض من عمل أفضل من الجهاد في سبيل الله أو حجة مبرورة لا رث فيها ولا فسوق ولا جدال » . وقال الفقهاء : الحج المبرور هو الذي لم يعص الله تعالى فيه أثناء أدائه . وقال الفراء : هو الذي لم يعص الله سبحانه بعده ؛ ذكر القولين ابن العربي رحمه الله .

قلت : الحج المبرور هو الذي لم يعص الله سبحانه فيه لا بعده . قال الحسن : الحج المبرور هو أن يرجع صاحبه زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة . وقيل غير هذا ، وسيأتي .

الثامنة - قوله تعالى : (وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) قُرئ « فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ » بالرفع والتنوين فيهما . وقرأ بالنصب بغير تنوين . وأجمعوا على الفتح في « ولا جدال » ، وهو يقوى قراءة النصب فيما قبله ، ولأن المقصود النفي العام من الرث والفسوق والجدال ، ويكون الكلام على نظام واحد في عموم المنفي كله ؛ وعلى النصب أكثر القراء . والأسماء الثلاثة في موضع رفع ، كل واحد مع « لا » . وقوله « في الحج » خبر عن جميعها . ووجه قراءة الرفع أن « لا » بمعنى « ليس » فأرتفع الأسم بعدهما ، لأنه أسمبها ، والخبر محذوف تقديره : فليس رث ولا فسوق في الحج ، دل عليه « في الحج » الثاني الظاهر وهو خبر « لا جدال » . وقال أبو عمرو بن العلاء : الرفع بمعنى فلا يكون رث ولا فسوق ؛ أى شئ يُخرج من الحج ، ثم ابتدأ النفي فقال : ولا جدال .

(٢) راجع ج ١٦ ص ٣٢٨

(١) راجع ج ٧ ص ١١٥

(٣) هذا على أحد قولين للحرثيين ، والثاني أن « لا » عاملة في الأسم النصب وما بعدها خبر .

قلت : فيحتمل أن تكون كان تامة، مثل قوله : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » فلا تحتاج إلى خبر . ويحتمل أن تكون ناقصة والخبر محذوف، كما تقدم آنفاً . ويجوز أن يرفع « رفث وفسوق » بالابتداء، « ولا » للنفي، والخبر محذوف أيضاً . وقرأ أبو جعفر بن القعقاع بالرفع في الثلاثة . ورويت عن عاصم في بعض الطرق، وعليه يكون « في الحج » خبر الثلاثة، كما قلنا في قراءة النصب ؛ وإنما لم يحسن أن يكون « في الحج » خبر عن الجميع مع اختلاف القراءة، لأن خبر ليس منصوب وخبر « ولا جدال » مرفوع؛ لأن « ولا جدال » مقطوع من الأول وهو في موضع رفع بالابتداء، ولا يعمل عاملان في اسم واحد . ويجوز « فلا رفث ولا فسوق » تعطفه على الموضع . وأنشد النحويون :

لَا تَسَبَّ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً • أَسْمَعَ الْحَرْقُ عَلَى الزَّاقِعِ ^(١)

ويجوز في الكلام « فلا رفث ولا فسوق ولا جدالاً في الحج » عطفاً على اللفظ على ما كان يجب في « لا » . قال الفراء : ومثله :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مَثَلْ مَرَوَانَ وَأَبْنَه • إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أَرْتَدَى وَتَأَزَّرَا

وقال أبو رجاء المطاردى : « فلا رفث ولا فسوق » بالنصب فيهما، « ولا جدالاً » بالرفع والتنوين . وأنشد الأخفش :

هَذَا وَجَدْتُمُ الصَّغَارَ بَعِينَهُ • لَا أُمِّي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ

وقيل : إن معنى « فلا رفث ولا فسوق » النهي ؛ أي لا ترفثوا ولا تفسقوا . ومعنى « ولا جدال » النفي، فلما اختلفا في المعنى خولف بينهما في اللفظ . قال القشيري : وفيه نظر، إذ قيل : « ولا جدال » نهى أيضاً ؛ أي لا تجادلوا، فلم فرق بينهما .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا جِدَالَ ﴾ الجدل وزنه فعال من المجادلة، وهي مشتقة من الجدل وهو القتال؛ ومنه زمان مجدل . وقيل : هي مشتقة من الجدالة التي هي الأرض .

(١) البيت لأنس بن العباس السلمي . راجع الكلام عليه في شرح الشواهد الكبرى للسيني .

فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخَصِّمِينَ يَقَاوِمُ صَاحِبَهُ حَتَّى يَغْلِبَهُ ، فَيَكُونُ كَنَزَّرَ بِهِ الْجِدَالَ .
قال الشاعر :

قد أركب الآلة بعد الآلة^(١) * وأترك العاجز بالجِدَالِ

• مُتَعَفِّرًا لَيْسَتْ لَهُ مَحَالَةٌ •

الماشرة — وأختلفت العلماء في المعنى المراد به هنا على أقوال ستة ؛ فقال ابن مسعود وابن عباس وعطاء: الجدال هنا أن تُمارى مسلماً حتى تغضبه فينتهي إلى السباب ؛ فأما مذاكرة العلم فلا ينهى عنها . وقال قتادة : الجدال السباب . وقال ابن زيد ومالك بن أنس : الجدال هنا أن يختلف الناس : أيهم صادف موقف إبراهيم عليه السلام ، كما كانوا يفعلون في الجاهلية حين كانت قریش تقف في غير موقف سائر العرب ، ثم يتجادلون بعد ذلك ؛ فالمعنى على هذا التأويل : لا جدال في مواضعه . وقالت طائفة : الجدال هنا أن تقول طائفة : الحج اليوم ، وتقول طائفة : الحج غداً . وقال مجاهد وطائفة معه : الجدال المصاراة في الشهور حسب ما كانت عليه العرب من النسيء ، كانوا ربما جعلوا الحج في غير ذي الحجة ، ويقف بعضهم بجمع وبعضهم بعرّة ، ويتأرون في الصواب من ذلك .

قلت : فعلى هذين التأويلين لا جدال في وقته ولا في موضعه ، وهذان القولان أصح ما قيل في تأويل قوله « وَلَا جِدَالَ » ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض » الحديث ، وسيأتي في « براءة »^(٢) . يعني رجع أمر الحج كما كان ، أي عاد إلى يومه ووقته . وقال صلى الله عليه وسلم لما حج : « خذوا عني مناسككم » فيبين بهذا مواقف الحج ومواضعه . وقال محمد بن كعب القرظي : الجدال أن تقول طائفة : حجنا أبر من حجكم . ويقول الآخر مثل ذلك . وقيل : الجدال كان في الفخر بالأباء ، والله أعلم .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ شرط وجوابه ، والمعنى : أن الله يجازيكم على أعمالكم ، لأن المجازاة إنما تقع من العالم بالشيء . وقيل :

هو تحريض وحث على حسن الكلام مكان الفحش، وعلى البر والتقوى في الأخلاق مكان الفسوق والجذال . وقيل : جعل فعل الخير عبارة عن ضبط أنفسهم حتى لا يوجد ما نهوا عنه .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَتَزَوَّدُوا ﴾ أمرٌ بآخذ الزاد . قال ابن عمر وعكرمة ومجاهد وقتادة وابن زيد : نزلت الآية في طائفة من العرب كانت تجمى إلى الج بلا زاد ، ويقول بعضهم : كيف نخرج بيت الله ولا يطعمنا ؟ فكانوا يقولون حالة على الناس ، فنهوا عن ذلك ، وأمروا بالزاد . وقال عبد الله بن الزبير : كان الناس يتكلم بعضهم على بعض بالزاد ، فأمروا بالزاد . وكان للنبي صلى الله عليه وسلم في مسيره راحلة عليها زاد ، وقدم عليه ثلثمائة رجل من مَزِينَةٍ ، فلما أرادوا أن ينصرفوا قال : " يا عمر زود القوم " . وقال بعض الناس : « تزودوا » الرفيق الصالح . وقال ابن عطية : وهذا تخصيص ضعيف ، والأولى في معنى الآية : وتزودوا لمعادكم من الأعمال الصالحة .

قلت : القول الأول أصح ، فإن المراد الزاد المتخذ في سفر الج المأكل حقيقة كما ذكرنا ؛ كما روى البخاري عن ابن عباس قال : كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ويقولون : نحن المتوكلون ؛ فإذا قدموا مكة سألوا الناس ، فأنزل الله تعالى : « وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى » وهذا نص فيما ذكرنا ، وعليه أكثر المفسرين . قال الشعبي : الزاد الخمر والسويق . ابن جبير : الكمك والسويق . قال ابن العربي : « أمر الله تعالى بالتزود لمن كان له مال ، ومن لم يكن له مال فإن كان ذا حرفة تتفق في الطريق أو سائلا فلا خطاب عليه ، وإنما خاطب الله أهل الأموال الذين كانوا يتركون أموالهم ويخرجون بغير زاد ويقولون : نحن المتوكلون . والتوكل له شروط ، من قام بها خرج بغير زاد ولا يدخل في الخطاب ، فإنه خرج على الأغلب من الخلق وهم المقصرون عن درجة التوكل الغافلون عن حقائقه ، والله عز وجل أعلم » . قال أبو الفرج الجوزي : وقد لبس إبليس على قوم يدعون التوكل ، فخرجوا بلا زاد وظنوا أن هذا هو التوكل وهم على غاية الخطأ . قال رجل لأحمد بن حنبل : أريد أن أخرج

إلى مكة على التوكل بغير زاد ؛ فقال له أحمد : اخرج في غير القافلة . فقال لا ، إلا معهم . قال : فعلى جرب^(١) الناس توكلت ؟ !

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ أخبر تعالى أن خير الزاد آتقاء المنهيات ؛ فأمرهم أن يضموا إلى التزود التقوى . وجاء قوله « فإن خير الزاد التقوى » محولا على المعنى ؛ لأن معنى « وَتَزَوَّدُوا » : اتقوا الله في اتباع ما أمركم به من الخروج بالزاد . وقيل : يحتمل أن يكون المعنى : فإن خير الزاد ما أتقى به المسافر من الهلكة^(٢) أو الحاجة إلى السؤال والتكفف . وقيل : فيه تنبيه على أن هذه الدار ليست بدار قرار . قال أهل الإشارات : ذكرهم الله تعالى سفر الآخرة وحثهم على تزود التقوى ؛ فإن التقوى زاد الآخرة . قال الأعشى :

إذ أنت لم ترحل بزادٍ من التقي • ولا قيت بعد الموت من قد تزودا
ندمت على ألا تكون كمثل • وإنك لم ترصد كما كان أرصدا

وقال آخر :

الموتُ بحراً طاعاً موجه • تذهب فيه حيلة الساج
يا نفسُ إني قائلٌ فاسمعي • مقالةً من مُشفق ناصح
لا يصحب الإنسان في قبره • غيرُ التقي والعملِ الصالح

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾ خص أولى الألباب بالخطاب - وإن كان الأمر بيم الكل - لأنهم الذين قامت عليهم حجة الله ، وهم قابلو أوامره والناهضون بها . والألباب جمع لب ، ولُبُّ كل شيء : خالصه ؛ ولذلك قيل للعقل : لُب . قال النحاس : سمعت أبا إسحاق يقول قال لي أحمد بن يحيى ثعلب : أنعرف في كلام العرب شيئاً من المضاعف جاء على فَعْل ؟ قلت نعم ، حكى سيويه عن يونس : لَبِيتَ تَلَبٌ ؛ فاستحسنه وقال : ما أعرف له نظيراً .

(٢) الهلكة (بالتحريك) : الهلاك .

(١) جرب (بضمين) : جمع جراب وهو الوعاء .

قوله تعالى : لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَقْتَضْتُمْ مِنْ عَرَفَتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴿١٩٨﴾

قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : (جُنَاحٌ) أى إثم، وهو أسم ليس . (أَنْ تَبْتَغُوا) فى موضع نصب خبر ليس ؛ أى فى أن تبغوا . وعلى قول الخليل والكسائى أنها فى موضع خفض . ولما أمر تعالى بتتبعه الجع عن الرقت والفسوق والجدال وخص فى التجارة؛ المعنى : لا جناح عليكم فى أن تبغوا فضل الله . وأستأه الفضل ورد فى القرآن بمعنى التجارة ، قال الله تعالى : « فَأَنْبِشُرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ » ^(١) . والدليل على صحة هذا ما رواه البخارى عن ابن عباس قال : كانت عكاظ ومجعة وذو المجاز أسواقا فى الجاهلية فتأتموا أن يتجروا فى المواسم فترلت : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ » فى مواسم الحج ^(٢) .

الثانية — إذا ثبت هذا فى الآية دليل على جواز التجارة فى الحج للحاج مع أداء العبادة، وأن القصد إلى ذلك لا يكون شركا ولا يخرج به المكلف عن رسم الإخلاص المفترض عليه،

(١) راجع ج ١٨ ص ١٠٨ (٢) الذى فى البخارى : « كان ذو المجاز وعكاظ متجرا للناس فى الجاهلية ، فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى ترلت ... الخ » . وعكاظ : نخل فى واديه وبين الطائف ليلة ، وبينه وبين مكة ثلاث ليال . وذو المجاز : خلف عرفة . ومجعة : بمز الظهران ، قرب جبل يقال له الأصفر ، وهو بأسفل مكة على قدر يريد منها . وهذه أسواق الحرب ، وكان أهل الجاهلية يصبحون بعكاظ يوم هلال ذى القعدة ، ثم يذهبون منه إلى مجعة بعد ماضى عشرين يوما من ذى القعدة ؛ فإذا رأوا هلال ذى الحجة ذهبوا من مجعة إلى ذى المجاز ، فلبثوا به ثمان ليال ، ثم يذهبون إلى عرفة . ولم ترل هذه الأسواق قائمة فى الإسلام إلى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ فى زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة ، لما خرج الحرورى بمكة مع أبى حزة المختار بن عوف خاف الناس أن يفتهموا فتركت إلى الآن ، ثم ترك ذو المجاز ومجعة بعد ذلك ، وأستأنفوا بالأسواق بمكة وبمنى وبعرة . (عن شرح القسطلانى) .

(٣) قوله : « فى مواسم الحج » فראה ابن عباس ، كانه عليه المؤلف فى مقدمة الكتاب ص ٨٣ ، وقال أبو حيان فى البحر : « وقرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير « فضلا من ربكم فى مواسم الحج » وجعل هذا تفسيرا ، لأنه يخالف لسواد المصحف الذى أجمعت عليه الأمة .

خلاقاً للفقراء . ^(١) أما إن الحج دون تجارة أفضل ؛ لمروها عن شوائب الدنيا وتعلق القلب بغيرها .
 روى الدارقطني في سننه عن أبي أمامة النخعي قال قلت لأبن عمر : إني رجل أكرى في هذا
 الوجه ، وإن ناساً يقولون : إنه لا حج لك . فقال ابن عمر : جاء رجل إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فسأله مثل هذا الذي سألتني ، فسكت حتى نزلت هذه الآية : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ
 جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ لَكَ حِجَابٌ » .
 قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا مَا كَانَتْ
 هَذِهِكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ ^(٢) فيه ست عشرة مسألة .

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ ﴾ أى أندفعتم . ويقال : فاض الإناء إذا أمتلأ
 حتى ينصب عن نواحيه . ورجل قياض ؛ أى مندفع بالعطاء . قال زهير :
 وَأَيْقَضَ قِيَاضُ يَدَاهُ غِمَامَةً * عَلَى مُعْتَقِيهِ مَا تُنَبِّ فَوَاضِلُهُ ^(٣)
 وحديث مستفيض ؛ أى شائع .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ قراءة الجماعة « عَرَفَاتٍ » بالتونين ؛ وكذلك
 لو تُمِيتُ امرأةً بمسلمات ؛ لأن التونين هنا ليس فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف فتحذفه ،
 وإنما هو بمنزلة التون في مسلمين . قال النحاس : هذا الجيد . وحكى سيبويه عن العرب
 حذف التونين من عرفات ؛ يقول : هذه عرفات يا هذا ، ورأيت عرفات يا هذا ،
 بكسر التاء وبغير تونين ؛ قال : لما جعلوها معرفة حذفوا التونين . وحكى الأخفش والكوفيون
 فتح التاء ، تشبيهاً بتاء فاطمة وطلحة . وأنشدوا :

تَوَرَّتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلُهَا * يَتَرَبَّأِ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ

والقول الأول أحسن ، وأن التونين فيه على حذوه في مسلمات ؛ الكسرة مقابلة الياء
 في مسلمين والتونين مقابل النون . وعرفات : أسم علم ، سُمِّيَ بجمع كأذرعات . وقيل : سُمِّيَ

(١) لعله يريد بالفقراء الصوفية . (٢) كذا في نسخ الأصل . ومقتضى الظاهر تذكير الضمير لمودة
 إلى الحج ؛ ولعله يريد بالتأنيث هنا : الحج بمعنى العبادة . (٣) يلاحظ أن الأصول اضطربت في العدد هنا .
 (٤) الفياض ؛ الكثير العطاء . المعنفون ؛ الطالون ؛ عده . يقال : عفاه وأعفاه إذا أتاه يطلب معروفاً .
 ما تنب فواضله : أى عطاياء دائمة لا تنقطع .

بما حوله ، كأرض سباسب^(١) . وقيل : سُمِّيَتْ تلك البُقعة عرفات لأن الناس يتعارفون بها .
وقيل : لأن آدم لما هبط وقع بالهند ، وحواء بجدة ، فأجتمعا بعد طول الطلب بعرفات يوم
عرفة وتعارفاً^(٢) ، فسَمَّى اليوم عرفة ، والموضع عرفات ؛ قاله الضحاك . وقيل غير هذا لما
تقدم ذكره عند قوله تعالى : « وَأَرَبْنَا مَنَاسِكًا »^(٣) . قال ابن عطية : والظاهر أن اسمه مرَّجَل
كسائر أسماء البقاع . وعرفة هي نَمان الأراك ، وفيها يقول الشاعر :

تَزَوَّدْتُ مِنْ نَمَانٍ عُوْدَ أَرَاكَةِ • لِهِنْدٍ وَلَكِنْ مَنْ يُبَلِّغُهُ هِنْدًا

وقيل : هي مأخوذة من العرف وهو الطيب ؛ قال الله تعالى : « عَرَفَهَا لَهُمْ »^(٤) أى طيبها ،
فهى طيبة بخلاف مَنَى التى فيها القُرُوث والدَّمَاء ؛ فلذلك سُمِّيَتْ عرفات . ويوم الوقوف
يوم عرفة . وقال بعضهم : أصل هذين الاسمين من الصبر ؛ يقال : رجل عارف ، إذا كان
صابراً خاشعاً . ويقال فى المثل : النَّفْسُ عَرُوفٌ وَمَا حَمَلَتْهَا تَحْمَلُ . قال :

* فَصَبِرْتُ عَارِفَةً لَذَلِكَ حُرَّةً^(٥) •

أى نفس صابرة .

وقال ذو الرُّمَّة :

* عَرُوفٌ لِمَا خَطَّتْ عَلَيْهِ الْمَقَادِرُ^(٦) •

أى صبور على قضاء الله ؛ فسَمَّى بهذا الاسم لخضوع الحاج وتذلُّلهم ، وصبرهم على الدعاء
وأنواع البلاء واحتمال الشدائد ؛ لإقامة هذه العبادة .

الثالثة — أجمع أهل العلم على أن مَنْ وقف بعرفة يوم عرفة قبل الزوال ثم أفاض
منها قبل الزوال أنه لا يُعْتَدُ بوقوفه ذلك قبل الزوال . وأجمعوا على تمام حج مَنْ وقف بعرفة

(١) جاء فى اللسان مادة سباسب : « وحكى الهلباتى بلد سباسب ، وبلد سباسب ؛ كأنهم جعلوا كل جزء منه
سباسباً ؛ ثم جمعه على هذا » . والسبب : الفقر والمقاظة . وقيل : الأرض المستوية البعيدة . (٢) كل هذا
يحتاج الى التثبت . (٣) راجع ص ١٢٧ من هذا الجزء . (٤) راجع ج ١٦ ص ٢٣١ .

(٥) القُرُوث : جمع فَرْث ، وهو السرجين (الزبل) ما دام فى الكرش .

(٦) البيت لعنزة ، وقامه : * ترسو إذا نفس الجبان تطلَّع

(٧) صدر البيت : * إذا خاف شيئاً وقرته طيبة

بعد الزوال وأفاض نهاراً قبل الليل ؛ إلا مالك بن أنس فإنه قال : لا بد أن يأخذ من الليل شيئاً . وأما من وقف بمرقة بالليل فإنه لا خلاف بين الأمة في تمام حجة . والحجة للجمهور مطلق قوله تعالى : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ » ولم يخص ليلاً من نهار ، وحديث عروة بن مضر قال : أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الموقف من جمع ، فقلت يا رسول الله ، جئتك من جبل طى ، أَتَكَلَّمْتُ مِطْبِئِي ، وَأَتَبِعْتُ نَفْسِي ، وَاللَّهِ إِنْ تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَعْتُ عَلَيْهِ ، فهل لى من حج يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من صلى معنا صلاة الغداة بجمع وقد أتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد قضى نفثه وتم حجه " . أخرجه غير واحد من الأئمة ، منهم أبو داود والنسائي والدارقطني واللفظ له . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وقال أبو عمر : حديث عروة بن مضر الطائى حديث ثابت صحيح ، رواه جماعة من أصحاب الشعمي الثقات عن الشعبي عن عروة بن مضر ، منهم إسماعيل بن أبي خالد وداود بن أبي هند وزياد بن أبي زائدة وعبد الله بن أبي السرف ومطرف ، كلهم عن الشعبي عن عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لام . وحجة مالك من السنة الثابتة : حديث جابر الطويل ، أخرجه مسلم ؛ وفيه : فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص . وأفعاله على الوجوب ، لا سيما في الحج وقد قال : " خذوا عني مناسككم " .

الرابعة - وأختلف الجمهور فيمن أفاض قبل غروب الشمس ولم يرجع ماذا عليه مع حجة الحج ، فقال عطاء وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وأبو نور وأصحاب الرأي وغيرهم :

(١) في من وبعض كتب الحديث ونهاية ابن الأثير بالحاء المهملة المفتوحة وسكون الموحدة . قال الترمذي في سننه : « قوله : من جبل » إذا كان من رمل يقال له جبل ، وإذا كان من حجارة يقال له جبل . وقال ابن الأثير في تفسير هذا الحديث : « الجبل : المستطيل من الرمل » وقيل : الضخم منه ؛ وجمعه جبال . وقيل : الجبال في الرمل كالجبال في غير الرمل . وقال الخطابي : الجبال ما دون الجبال في الارتفاع .

(٢) قال صاحب التعليق المفتي على سنن الدارقطني : « وقوله : وقضى نفثه . قيل : المراد به أنه أتى بما عليه من المناسك ، والمشهور أن النفث ما يصنه المحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة ونفث الإبط وغيره من حصال الفطرة » ويدل في ضمن ذلك نحر البدن ، وقضاء جميع المناسك ؛ لأنه لا يقضى النفث إلا بعد ذلك ، وأصل النفث الوسخ والقدر . قاله الشوكاني .

عليه دَمٌ . وقال الحسن البصري : عليه هَذْيٌ . وقال ابن جريج : عليه بَدَنَةٌ . وقال مالك : عليه حُجٌّ قَابِلٌ ، والمَهْدِيُّ ينحدره في حُجٍّ قَابِلٍ ، وهو كمن فاته الحج . فإن عاد إلى عرفة حتى يدفع بعد مغيب الشمس فقال الشافعي : لا شيء عليه ، وهو قول أحمد وإسحاق وداود ، وبه قال الطبري . وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : لا يسقط عنه الدم وإن رجع بعد غروب الشمس ؛ وبذلك قال أبو ثور .

الخامسة — ولا خلاف بين العلماء في أن الوقوف بعرفة راكباً لمن قدر عليه أفضل ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك وقف إلى أن دَفَعَ منها بعد غروب الشمس ، وأردف أسامة بن زيد ؛ وهذا محفوظ في حديث جابر الطويل وحديث علي ؛ وفي حديث ابن عباس أيضاً . قال جابر : ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصَّخْرَاتِ ^(١) ، وجعل جبل المشاة بين يديه وأستقبل القبلة ؛ فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص ، وأردف أسامة بن زيد خلفه ، الحديث . فإن لم يقدر على الركوب وقف قائماً على رجله داعياً ، ما دام يقدر ، ولا حرج عليه في الجلوس إذا لم يقدر على الوقوف ؛ وفي الوقوف راكباً مباحة وتعظيم للحج « ومن يعظم شِعَارَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ » ^(٢) . قال ابن وهب في مؤلفه قال لي مالك : الوقوف بعرفة على الدواب والإبل أحب إلى من أن أقف قائماً ، قال : ومن وقف قائماً فلا بأس أن يستريح .

السادسة — ثبت في صحيح مسلم وغيره عن أسامة بن زيد أنه عليه السلام كان إذا أفاض من عرفة يسير العتق ^(٣) فإذا وجد بقوة نص . قال هشام بن عروة : والنص فوق العتق .

(١) الصخرات : هي محضرات مغتربات في أسفل جبل الرحمة ، وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفات .

(٢) قال ابن الأثير : « وجعل جبل المشاة بين يديه ؛ أي طريقهم الذي يسلكونه في الرمل . وقيل :

أراد منهم ومجتهم في مشيم تشبهاً بجبل الرمل » . (٣) راجع ج ١٢ ص ٥٦

(٤) العتق (محررة) : سير سريع فسيح واسع للإبل والذابة . والقبوة : الموضع المتسع بين شتين .

وهكذا ينبغي على أئمة الحاج فَنَ دونهم ؛ لأن في استعجال السير إلى المزدلفة استعجال الصلاة بها ، ومعلوم أن المغرب لا تُصَلَّى تلك الليلة إلا مع العشاء بالمزدلفة ، وتلك سُتَّتْها ؛ على ما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

السابعة - ظاهر عموم القرآن والسنة الثابتة يدل على أن عرفة كلها مَوْقف ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفَةٌ كُلُّهَا مَوْقفٌ " . رواه مسلم وغيره من حديث جابر الطويل . وفى مَوْطَأَ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ وَالْمَزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ " . قال ابن عبد البر : هذا الحديث يتصل من حديث جابر بن عبد الله ، ومن حديث ابن عباس ، ومن حديث علي بن أبي طالب ، وأكثر الآثار ليس فيها استثناء بطن عُرْنَةٍ من عَرَفَةٍ ، وبطن مُحَسَّرٍ من المزدلفة ؛ وكذلك نقلها الحفاظ الثقات الإثبات من أهل الحديث فى حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر . قال أبو عمر : وأختلف الفقهاء فىمن وقف بعرفة بُعْرَنَةٍ ؛ فقال مالك فيما ذكر ابن المنذر عنه : يُهْرِيْقُ دَمًا وَحِمَّةً تَامَ . وهذه رواية رواها خالد بن نزار عن مالك . وذكر أبو المصعب أنه كن لم يقف وَحِمَّةً فَائِتْ ، وعليه الج من قابل إذا وقف ببطن عُرْنَةٍ . وروى عن ابن عباس قال : من أفاض من عُرْنَةٍ فَلَاحِجٌ لَهُ . وهو قول ابن القاسم وسالم ، وذكر ابن المنذر هذا القول عن الشافعى ، قال وبه أقول : لا يميزه أن يقف بمكانٍ أَمْرٍ رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يوقف به . قال ابن عبد البر : الاستثناء ببطن عُرْنَةٍ من عرفة لم يَحْجِ مجيئًا تَلَزَمُ حُجَّتُهُ ، لا من جهة النقل ولا من جهة الإجماع . وَحُجَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ مَذْهَبِ أَبِي الْمَصْعَبِ أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةٍ فَرَضَ عَلَيْهِ فى مَوْضِعٍ مَعِيْنٍ ، فلا يجوز أدَاؤُهُ إِلَّا بَيَقِيْنٍ ، ولا يقين مع الاختلاف . وبطن عُرْنَةٍ يُقَالُ بفتح الراء وضمها ، وهو بئر بى مسجد عرفة ؛ حتى لقد قال بعض العلماء : إن الجدار الغربى من مسجد عرفة لو سقط سقط فى بطن عُرْنَةٍ . وحكى الباجى عن ابن حبيب أن عرفة فى الْحِلِّ ، وعُرْنَةٍ فى الْحَرَمِ . قال أبو عمر :

وأما بطن محمّر فذكر وكيع: حدثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أَوْضَعَ^(١) فِي بَطْنِ مُحْمَرٍّ .

الثامنة - ولا بأس بالتعريف في المساجد يوم عرفة بغير عرفة، تشبيهاً بأهل عرفة .
روى شعبة عن قتادة عن الحسن قال : أول من صنع ذلك ابن عباس بالبصرة . يعني اجتماع الناس يوم عرفة في المسجد بالبصرة . وقال موسى بن أبي عائشة : رأيت عمر بن حُرَيْث يخطب يوم عرفة وقد اجتمع الناس إليه . وقال الأثرم : سألت أحمد بن حنبل عن التعريف في الأمصار ، يجمعون يوم عرفة ، فقال : أرجو ألا يكون به بأس ، قد فعله غير واحد : الحسن وبكر وثابت ومحمد بن واسع ، كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة .

التاسعة - في فضل يوم عرفة . يوم عرفة فضله عظيم وثوابه جسيم ، يكفر الله فيه الذنوب العظام ، ويضاعف فيه الصالح من الأعمال ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " صوم يوم عرفة يكفر السنة الماضية والباقية " . أخرجه الصحيح . وقال صلى الله عليه وسلم : " أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له " .
وروى الدارقطني عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما من يوم أكثر أن يُتَقَ الله فيه عددًا من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو عز وجل ثم يُباهي بهم الملائكة يقول ما أراد هؤلاء " . وفي الموطأ عن عبيد الله بن كَرِيْز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما رَأَى الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْفَرُ وَلَا أَحْقَرُ وَلَا أَذْهَرُ وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَمَاذَا كَانَ إِلَّا مَا رَأَى مِنْ تَزَلُّلِ الرَّحْمَةِ وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعَظِيمِ إِلَّا مَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ " . قيل : وما رأى [يوم بدر] يارسول الله ؟ قال : " أَمَا لَأنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ " . قال أبو عمر : روى هذا الحديث أبو النضر إسماعيل بن إبراهيم العجلي عن مالك عن إبراهيم ابن أبي عبلة عن طلحة بن عبيد الله بن كَرِيْز عن أبيه ، ولم يقل في هذا الحديث عن أبيه غيره

(١) الإيضاع : سير مثل الخبب (ضرب من العدر) ؛ يقال : وضع البعير بضع وضعا ، وأوضعه راكبه إيضاعا إذا حمله على سرعة السير . (٢) زيادة عن الموطأ . (٣) قوله « يزعم الملائكة » : يرتبهم ويسقيهم ويصفهم للحرب ؛ فكأنه يكفهم عن التفرق والانتشار .

وليس بشيء ، والصواب ما في الموطأ . وذكر الترمذی الحكيم في نوادر الأصول : حدثنا حاتم بن نعيم التيمي أبو روح قال حدثنا هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي قال حدثنا عبد القاهر بن السري السلمي قال حدثني أبْنُ لُكَّانَةَ بن عباس بن مرداس عن أبيه عن جده عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمنته عشية عرفة بالمغفرة والرحمة ، وأكثر الدعاء فأجابه : إني قد فعلت إلا ظلم بعضهم بعضاً فاما ذنوبهم فيا بني وبينهم فقد غفرتها . قال : ” يارب إنك قادر أن تذيب هذا المظلوم خيراً من مظلمته وتغفر لهذا الظالم “ فلم يحبه تلك العشيّة ؛ فلما كان الغداة غداة المزدلفة أجهد في الدعاء فأجابه : إني قد غفرت لهم ، فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقل له : تبسّمت يارسول الله في ساعة لم تكن تبسم فيها؟ فقال : ” تبسّمت من عدوّ الله إبليس إنه لما علم أن الله قد استجاب لي في أمّي أهوى يدعو بالويل والثبور ويخفي التراب على رأسه ويقرّ “ . وذكر أبو عبد الغني الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج الخالص وإذا كان ليلة المزدلفة غفر الله للتجار وإذا كان يوم منى غفر الله للجبالين وإذا كان يوم حجرة العقبة غفر الله للسؤال ولا يشهد ذلك الموقف خلق من قال لا إله إلا الله إلا غفر له “ . قال أبو عمر : هذا حديث غريب من حديث مالك ، وليس محفوظاً عنه إلا من هذا الوجه ؛ وأبو عبد الغني لا أعرفه ، وأهل العلم ما زالوا يسامحون أنفسهم في روايات الرغائب والفضائل عن كل أحد ، وإنما كانوا يتشدّدون في أحاديث الأحكام .

العاشرة — استحب أهل العلم صوم يوم عرفة إلا بعرفة . روى الأئمة واللفظ للترمذی عن أبْنِ عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر بعرفة ، وأرسلت إليه أُمّ الفضل بلبن فشرب . قال : حديث حسن صحيح . وقد روى عن أبْنِ عمر قال : « حججت مع النبي صلى الله

(١) في نسخة ب : « الحسين » . والذي يروى عن عبد الرزاق بن هشام الجري — أحد رجال هذا السند —

هو الحسن بن علي الخلال أبو علي ، وقيل أبو محمد .

عليه وسلم فلم يصمه - بمعنى يوم عرفة - ومع أبي بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه ؛ والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، يستحبون الإفطار بعرفة ليتقوى به الرجل على الدعاء ، وقد صام بعض أهل العلم يوم عرفة بعرفة . وأسند عن ابن عمر ، مثل الحديث الأول ، وزاد في آخره : ومع عثمان فلم يصمه ، وأنا لا أصومه ولا آمر به ولا أنهي عنه ؛ حديث حسن . وذكره ابن المنذر . وقال عطاء في صوم يوم عرفة : أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف . وقال يحيى الأنصاري : يجب الفطر يوم عرفة . وكان عثمان بن أبي العاصي وابن الزبير وعائشة يصومون يوم عرفة . قال ابن المنذر : الفطر يوم عرفة بعرفات أحب إلى ، أتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والصوم بغير عرفة أحب إلى ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن صوم يوم عرفة فقال : " يكفر السنة الماضية والباقية " . وقد رويناه عن عطاء أنه قال : من أفطر يوم عرفة ليتقوى على الدعاء فإن له مثل أجر الصائم .

الحادية عشرة - في قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ أى أذكروه بالدعاء والتلبية عند المشعر الحرام . ويسمى جمعاً لأنه يجمع تمّ المغرب والعشاء ؛ قاله قتادة . وقيل : لأجتماع آدم فيه مع حواء ، وأزدلف إليها ، أى دنا منها ، وبه سُميت المزدلفة . ويجوز أن يقال : سُميت بفعل أهلها ؛ لأنهم يزدلفون إلى الله ، أى يتقربون بالوقوف فيها . وسُمي مشعراً من الشعار وهو العلامة ؛ لأنه معلم للحج والصلاة والمبيت به ، والدعاء عنده من شعائر الحج . ووصف بالحرام لحُرْمته .

الثانية عشرة - ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً . وأجمع أهل العلم - لا اختلاف بينهم - أن السنة أن يجمع الحاج يجمع بين المغرب والعشاء . واختلفوا فيمن صلاها قبل أن يأتى جمعاً ؛ فقال مالك : من وقف مع الإمام ودفع بدفعه فلا يصلى حتى يأتى المزدلفة فيجمع بينهما ؛ وأستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد : " الصلاة أمامك " . قال ابن حبيب : من صلى قبل أن يأتى المزدلفة دون

عذر يعيد متى ما علم، بمنزلة من قد صلى قبل الزوال؛ لقوله عليه السلام: "الصلاة أمامك" وبه قال أبو حنيفة. وقال أشهب: لا إعادة عليه، إلا أن يصلّيها قبل مغيب الشفق فيعيد العشاء وحدها؛ وبه قال الشافعي، وهو الذي نصره القاضي أبو الحسن، واحتج له بأن هاتين صلاتان سنّ الجمع بينهما، فلم يكن ذلك شرطاً في صحتهما، وإنما كان على معنى الاستحباب؛ كالجمع بين الظهر والعصر بعرفة. واختار ابن المنذر هذا القول، وحكاه عن عطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وسعيد بن جبيرة وأحمد وإسحاق وأبي ثور ويعقوب. وحكى عن الشافعي أنه قال: لا يصلّي حتى يأتي المزدلفة، فإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاهما.

الثالثة عشرة — ومن أسرع أتى المزدلفة قبل مغيب الشفق فقد قال ابن حبيب: لا صلاة لمن عجل إلى المزدلفة قبل مغيب الشفق، [لا لإمام ولا غيره حتى يغيب الشفق^(١)]؛ لقوله عليه السلام: "الصلاة أمامك" ثم صلاها بالمزدلفة بعد مغيب الشفق^(١). [ومن جهة المعنى أن وقت هذه الصلاة بعد مغيب الشفق]؛ فلا يجوز أن يؤتى بها قبله، ولو كان لها وقت قبل مغيب الشفق لما أثرت عنه.

الرابعة عشرة — وأما من أتى عرفة بعد دفع الإمام، أو كان له عذر ممن وقف مع الإمام فقد قال ابن الموّاز: من وقف بعد الإمام فليصل كل صلاة لوقتها. وقال مالك فيمن كان له عذر يمنعه أن يكون مع الإمام: إنه يصلّي إذا غاب الشفق الصلاتين يجمع بينهما. وقال ابن القاسم فيمن وقف بعد الإمام: إن رجا أن يأتي المزدلفة ثلث الليل فليؤخر الصلاة حتى يأتي المزدلفة، وإلا صلى كل صلاة لوقتها. فجعل ابن الموّاز تأخير الصلاة إلى المزدلفة لمن وقف مع الإمام دون غيره، وراعى مالك الوقت دون المكان، وأعتبر ابن القاسم الوقت المختار للصلاة والمكان، فإذا خاف فوات الوقت المختار بطل اعتبار المكان، وكان مراعاة وقتها المختار أولى.

(١) ما بين المربعين ساقط من ج

الخامسة عشرة — أختلف العلماء في هيئة الصلاة بالمزدلفة على وجهين : أحدهما — الأذان والإقامة . والآخر — هل يكون جمعهما متصلاً لا يفصل بينهما بعمل ، أو يجوز العمل بينهما وحطّ الزحال ونحو ذلك ؛ فاما الأذان والإقامة فثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وإقامتين . أخرجه الصحيح من حديث جابر الطويل ؛ وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور وآبن المنذر . وقال مالك : يصليهما بأذنين وإقامتين ، وكذلك الظهر والعصر بعرفة ؛ إلا أن ذلك في أول وقت الظهر بإجماع . قال أبو عمر : لا أعلم فيما قاله مالك حديثاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه ، ولكنه روى عن عمر بن الخطاب ، وزاد آبن المنذر آبن مسعود . ومن الحجة لمالك في هذا الباب من جهة النظر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنّ في الصلاتين بمزدلفة وعرفة أن الوقت لهما جميعاً وقت واحد ، وإذا كان وقتها واحداً وكانت كل صلاة تُصلّى في وقتها لم تكن واحدة منهما أولى بالأذان والإقامة من الأخرى ؛ لأن ليس واحدة منهما تقضى ، وإنما هي صلاة تُصلّى في وقتها ، وكل صلاة صَلِّت في وقتها سُنَّتْها أن يؤدّن لها وتقام في الجماعة ، وهذا بين ؛ والله أعلم . وقال آخرون : أما الأولى منهما فَتُصَلَّى بأذان وإقامة ، وأما الثانية فتُصلّى بلا أذان ولا إقامة . قالوا : وإنما أمر عمر بالتأذين الثاني لأن الناس قد تفرّقوا لعشائهم فأذن ليجمعهم . قالوا : وكذلك نقول إذا تفرّق الناس عن الإمام لعشاء أو غيره ، أمر المؤدّنين فأدّنوا ليجمعهم ، وإذا أدّن أقام . قالوا : فهذا معنى ما روى عن عمر ، وذكروا حديث عبد الرحمن بن يزيد قال : كان آبن مسعود يجعل العشاء بالمزدلفة بين الصلاتين ، وفي طريق أخرى وصلّى كل صلاة بأذان وإقامة ؛ ذكره عبد الرزاق . وقال آخرون : تُصَلَّى الصلاتان جميعاً بالمزدلفة بإقامة ولا أذان في شيء منهما ؛ روى عن آبن عمر وبه قال الثوري . وذكر عبد الرزاق وعبد الملك بن الصباح عن الثوري عن سلمة بن كُهميل عن سعيد بن جبير عن آبن عمر قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع ، صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة . وقال آخرون : تُصَلَّى الصلاتان جميعاً بين

المغرب والعشاء يتجمع بأذان واحد وإقامة واحدة . وذهبوا في ذلك إلى مارواه هشيم عن يونس ابن عبيد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه جمع بين المغرب والعشاء يتجمع بأذان واحد وإقامة واحدة ؛ لم يجعل بينهما شيئا . وروى مثل هذا مرفوعا من حديث خزيمه بن ثابت ، وليس بالقوى . وحكى الجوزجاني^(١) عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنهما تَصَلَّيان بأذان واحد وإقامتين ، يؤذن للمغرب ويقام للعشاء فقط . وإلى هذا ذهب الطحاوي لحديث جابر ، وهو القول الأول وعليه المعول . وقال آخرون : تَصَلَّى بإقامتين دون أذان لواحدة منهما . ومن قال ذلك الشافعي وأصحابه وإسحاق وأحمد بن حنبل في أحد قوليهِ ، وهو قول سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ؛ واحتجوا بما ذكره عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء المزدلفة جمع بين المغرب والعشاء ، صَلَّى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة لكل واحدة منهما ولم يوصل بينهما شيئا . قال أبو عمر : والآثار عن ابن عمر في هذا القول من أثبت ماروى عنه في هذا الباب ، ولكنها محتملة للتأويل ، وحديث جابر لم يختلف فيه ، فهو أولى ؛ ولا مدخل في هذه المسألة للنظر ، وإنما فيها الاتباع .

السادسة عشرة — وأما الفصل بين الصلاتين بعمل غير الصلاة فنبت عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ؛ ثم أقيمت الصلاة فصل المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت الصلاة فصلاها ، ولم يصل بينهما شيئا . في رواية : ولم يَدْخُلَا حتى أقام العشاء الآخرة فصل ثم حَلَّوا . وقد ذكرنا آنفاً عن ابن مسعود أنه كان يجعل العشاء بين الصلاتين ؛ ففي هذا جواز الفصل بين الصلاتين يتجمع . وقد سئل مالك فيمن أتى المزدلفة : أبدأ بالصلاة أو يؤخر حتى يحط عن راحلته ؟ فقال :

(١) الجوزجاني (بجيم وواو زاي) مجبة ثم جيم أخرى : هذه النسبة إلى مدينة بخراسان مما يلي بلخ ؛ وهو أبو سليمان موسى بن سليمان ؛ صاحب الإمام محمد بن الحسن بن فرقد ، أخذ الفقه عنه وروى كتبه .
(٢) قوله : ولم يَدْخُلَا . هو من الحسل بمعنى الفك ، أو من الحلول بمعنى النزول ؛ أى لم يفكوا ما حل الجمال ، أو ما نزلوا تمام النزول الذي يريده المسافر البالغ منزله .

أما الزحل الخفيف فلا بأس أن يبدأ به قبل الصلاة، وأما المحامل والزوامل فلا أرى ذلك، وليبدأ بالصلاتين ثم يحيط عن راحلته . وقال أشهب في كتبه : له حطّ رَحْلَه قبل الصلاة ؛ وحطّه له بعد أن يصل المغرب أحبّ إلى ما لم يضطر إلى ذلك ؛ لما بدأت به من الثقل، أو لغير ذلك من العذر . وأما التنقل بين الصلاتين فقال ابن المنذر : ولا أعلمهم يختلفون أن من السنة ألا يتطوّع بينهما الجامع بين الصلاتين ، وفي حديث أسامة : ولم يُصلّ بينهما شيئاً .

السابعة عشرة — وأما المبيت بالمزدلفة فليس رُكناً في الحج عند الجمهور . وأختلفوا فيما يجب على من لم يبيت بالمزدلفة ليلة النحر ولم يقف بجمع ؛ فقال مالك : من لم يبيت بها فعليه دم، ومن قام بها أكثر ليلته فلا شيء عليه ؛ لأن المبيت بها ليلة النحر سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه، لا فرض ؛ ونحوه قول عطاء والزهرى وقنادة وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي فيمن لم يبيت . وقال الشافعى : إن خرج منها بعد نصف الليل فلا شيء عليه، وإن خرج قبل نصف الليل فلم يعد إلى المزدلفة آتدى، والفدية شاة . وقال عكرمة والشعبي والنخعي والحسن البصري : الوقوف بالمزدلفة فرض، ومن فاته جمع ولم يقف فقد فاته الحج ، ويعمل إحرامه عُمره . وروى ذلك عن ابن الزبير وهو قول الأوزاعي . وروى عن الثوري مثل ذلك ، والأصح عنه أن الوقوف بها سنة مؤكدة . وقال حماد ابن أبي سليمان : من فاته الإفاضة من جمع فقد فاته الحج ؛ ولينحل بعمره ثم ليحج قابلاً . واحتجوا بظاهر الكتاب والسنة ؛ فأما الكتاب فقول الله تعالى : « فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ » ، وأما السنة فقول صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أدرك جمعاً فوقف مع الناس حتى يُفيض فقد أدرك ومن لم يدرك ذلك فلا حجّ له » . ذكره ابن المنذر . وروى الذارقطني عن عُروة بن مضرّس : قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يجمع فقات له : يا رسول الله، هل لي من حجّ ؟ فقال : « مَنْ صَلَّى معنا هذه الصلاة ثم وقف معنا حتى تُفيض وقد أفاض قبل ذلك [من عرفات] لَيْلاً أو نهاراً فقد تمّ حجه وقضى نَفَقَتَهُ » .

(١) عبارة الأصل . « فلا أدري » وليبدأ ... الخ » والتصريب عن كتاب « المتق » للباحي .

(٢) الزيادة عن الدارقطني .

قال الشعبي : من لم يقف بجمع جعلها عُمْرة . وأجاب من أحتج للجمهور بأن قال : أما الآية فلا حجة فيها على الوجوب في الوقوف ولا المبيت ، إذ ليس ذلك مذكوراً فيها ، وإنما فيها مجرد الذكر . وكلُّ قد أجمع أنه لو وقف بمزدلفة ولم يذكر الله أن حجة تام ، فإذا لم يكن الذكر المأمور به من صلب الحج فشهود الموطن أولى بالأى يكون كذلك . قال أبو عمر : وكذلك أجمعوا أن الشمس إذا طلعت يوم النحر فقد فات وقت الوقوف بجمع ، وأن من أدرك الوقوف بها قبل طلوع الشمس فقد أدرك ، ممن يقول إن ذلك فرض ، ومن يقول إن ذلك سُنة . وأما حديث عروة بن مضر فقد جاء في بعض طرقه بيان الوقوف بعرفة دون المبيت بالمزدلفة ، ومثله حديث عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ، وأناه ناس من أهل نجد فسألوه عن الحج ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” الحج عرفة من أدركها قبل أن يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تمَّ حجه “ . رواه النسائي قال : أخبرنا إسحاق ابن إبراهيم قال حدثنا وكيع قال حدثنا سفيان — يعني الثوري — عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن ابن يعمر الدبلي قال : شهدت ... ؛ فذكره . ورواه ابن عينة عن بكير عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” الحج عرفات فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك وأيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه “ . وقوله في حديث عروة : ” من صلى صلاتنا هذه “ . فذكر الصلاة بالمزدلفة ؛ فقد أجمع العلماء أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصل مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام . فلما كان حضور الصلاة مع الإمام ليس من صلب الحج كان الوقوف بالموطن الذي تكون فيه الصلاة أخرى أن يكون كذلك . قالوا : فلم يتحقق بهذا الحديث ذلك الفرض إلا بعرفة خاصة .

(١)

الثامنة عشرة — قوله تعالى : (وَأَذْكُرْهُ كَمَا هَذَا كُمْ) كر الأمر تأكيداً كما تقول :

أزِمْ أزم . وقيل : الأول أمرٌ بالذكر عند المشعر الحرام . والثاني أمرٌ بالذكر على حكم الإخلاص . وقيل : المراد بالثاني تعديد النعمة وأمرٌ بشكرها ؛ ثم ذكرهم بحال ضلالهم ليظهر

قدر الإنعام فقال : « وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ » . والكاف في « كما » نعتٌ لمصدر محذوف ، و« ما » مصدرية أو كافة . والمعنى : أذكروه ذكراً حسناً كما هذاكم هدايةً حسنة ، وأذكروه كما علمكم كيف تذكروه لا تعدلوا عنه . و« إن » مخففة من الثقيلة ، يدلّ على ذلك دخول اللام في الخبر ؛ قاله سيويو . الفراء : نافية بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ؛ كما قال :
 نكلك أمك إن قتلت لمسلماً • حلت عليك عقوبة الرحمن^(١)

أو بمعنى قد ؛ أى قد كنتم ؛ ثلاثة أقوال . والضمير في « قبله » عائد إلى الهدى . وقيل إلى القرآن ؛ أى ما كنتم من قبل إزاله إلا ضالين . وإن شئت على النبي صلى الله عليه وسلم ، كناية عن غير مذكور ؛ والأول أظهر والله أعلم .

قوله تعالى : ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٩٩﴾
 فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) قيل : الخطاب للخمسة ؛ لأنهم كانوا لا يقفون مع الناس بعرفات ، بل كانوا يقفون بالمزدلفة وهى من الحرم ، وكانوا يقولون : نحن قطين الله ، فينبغى لنا أن نعظم الحرم ، ولا نعظم شيئاً من الحل ، وكانوا مع معرفتهم وإقرارهم أن عرفة موقف إبراهيم عليه السلام لا يخرجون من الحرم ، ويقفون بجمع ويقفون منه ويقف الناس بعرفة ؛ فقل لهم : أفيضوا مع الجملة . و« ثم » ليست في هذه الآية للترتيب وإنما هى لمطف جملة كلام هى منها منقطعة . وقال الضحاك : المخاطب بالآية جملة الأمة ، والمراد : « بالناس » إبراهيم عليه السلام ؛ كما قال : « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ »^(٢) وهو يريد واحداً . ويحتمل على هذا أن يؤمروا بالإفاضة من عرفة ، ويحتمل أن تكون إفاضة أخرى ، وهى التى من المزدلفة ؛ فتجىء « ثم » على هذا الاحتمال على بابها ؛ وعلى هذا الاحتمال عول

(١) البيت لعاتكة بنت زيد . والرواية فيه : .. عقوبة التعمد . راجع الكلام طيه في الشاهد ٨٦٨ .

(٢) قطين الله : أى سكان حرمه ؛ والقطين جمع قاطن كالقطان . (٣) راجع ج٤ ص ٢٧٩ .

الطبرى . والمعنى : أفيضوا من حيث أفاض إبراهيم من مزدلفة بجمع ؛ أى ثم أفيضوا إلى مِنى لأن الإفاضة من عرفات قبل الإفاضة من بجمع .

قلت : ويكون في هذا حجة لمن أوجب الوقوف بالمزدلفة ؛ للأمر بالإفاضة منها ، والله أعلم . والصحيح في تأويل هذه الآية من القولين القول الأول . روى الترمذى عن عائشة قالت : كانت قريش ومن كان على دينها وهم الخمس يقفون بالمزدلفة يقولون : نحن قَطِين الله ، وكان من سواهم يقفون بعرفة ؛ فأنزل الله تعالى : « ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ » . هذا حديث حسن صحيح . وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت : الخمس هم الذين أنزل الله فيهم : « ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ » قالت : كان الناس يُفيضون من عرفات ، وكان الخمس يُفيضون من المزدلفة ، يقولون : لأنفيض إلا من الحرم ؛ فلما نزلت : « أفيضوا من حيث أفاض الناس » رجعوا إلى عرفات . وهذا نص صريح ، ومثله كثير صحيح ، فلا معول على غيره من الأقوال . والله المستعان . وقرأ سعيد بن جبير « الناس » وتأويله آدم عليه السلام ؛ لقوله تعالى : « فَتَنِيَّ وَلَمْ تُجِدْ لَهُ عَزْماً » . ويمحوز عند بعضهم تخفيف الياء فيقول الناس ؛ كالفائض والمهاد . ابن عطية : أما جوازوه في العربية فذكره سيبويه ، وأما جوازوه مقروبا به فلا أحفظه . وأمر تعالى بالاستغفار لأنها مواطنه ، ومطآن القبول ومساقط الرحمة . وقالت فرقة : المعنى وأستغفروا الله من فعلكم الذى كان مخالفا لسنة إبراهيم في وقوفكم بقَرْح من المزدلفة دون عرفة .

الثانية - روى أبو داود عن علي قال : فلما أصبح - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - وقف على قَرْح فقال : « هذا قَرْح وهو الموقف وجمع كلها موقف ونَحَرْتُ هاهنا ومِنَى كلها مَنَعَرٌ فَاتَمَحَرُوا في رحالكم » . فحكم الحَجِيج إذا دفعوا من عرفة إلى المزدلفة أن يبيتوا بها ثم يَفْلَس^(١) بالصبح الإمام بالناس ويقفون بالمشرع الحرام . وقَرْح هو الجبل الذى يقف عليه الإمام ، ولا يزالون يذكرون الله ويدعون إلى قرب طلوع الشمس ، ثم يدفعون قبل الطلوع ؛ على مخالفة العرب ؛ فإنهم كانوا يدفعون بعد الطلوع ويقولون : أشْرِقْ بُيْر ، كما نُفِير ؛ أى كما تقرب

(١) راجع ج ١١ ص ٢٥١ (٢) النلس (حركة) : غلبة آخر الليل .

(١) من التعلّال فتوصل إلى الإغارة . وروى البخارى عن عمرو بن ميمون قال : شهدت عمر صلىّ يجمع الصبح ثم وقف فقال : إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون : أشرق ثبير^(٢) ؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم خالفهم فدفع قبل أن تطلع الشمس . وروى ابن عيينة عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن ثحمة عن ابن طاوس عن أبيه أن أهل الجاهلية كانوا يدفعون من عرفة قبل غروب الشمس ، وكانوا يدفعون من المزدلفة بعد طلوع الشمس ؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا وعجل هذا ، أخر الدفع من عرفة ، وعجل الدفع من المزدلفة مخالفاً هدى المشركين .

الثالثة - فإذا دفعوا قبل الطلوع فحكّمهم أن يدفعوا على هيئة الدفع من عرفة ، وهو أن يسير الإمام بالناس سير العنق ، فإذا وجد أحدهم فُرجة زاد في العنق شيئاً . والعنق : مثنى للدواب معروف لا يُجهل . والنّص : فوق العنق ؛ كالتّعب أو فوق ذلك . وفي صحيح مسلم عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما وسئل : كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنافض من عرفة ؟ قال : كان يسير العنق ، فإذا وجد بقوّة نصّ . قال هشام :^(٣) والنّص فوق العنق ؛ وقد تقدم . ويُستحب له أن يحزك في بطن مُحسّر قدر رمية بحجر ، فإن لم يفعل فلا حرج ، وهو من مَنى . وروى الثوري وغيره عن أبي الزبير عن جابر قال : دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه السّكينة وقال لهم : "أَوْضِعُوا فِي وَادِي مُحَسَّر" ، وقال لهم : " خذُوا عَنِّي مَنَاسِكُمْ " . فإذا أتوا مَنَى وذلك غُدوة يوم النحر ، رمَوْا بحِجَرِ الْعَقْبَةِ بِهَا حُصَي رُكْبَانًا إِنْ قَدَرُوا ، وَلَا يَسْتَحِبُّ الرُّكُوبُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْجِمَارِ ، وَيَرْمُونَهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ، كُلُّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلُ حَصَى الْخَلْفِ^(٥) - عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ - فَإِذَا رَمَوْهَا حَلَّ لَهُمْ كُلُّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَاسِ

(١) في ب ، ج : « النّماس » وهو خطأ . (٢) ثبير (بفتح المثلثة وكسر الموحدة وسكون النحبة) :

جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الذّاهب منها إلى مَنَى . هذا هو المراد ، والعرب جبال أنرام كل منها ثبير . (عن زهر

الربيع السيوطي) . (٣) هشام هو أحد رواة سند هذا الحديث . (٤) في ج : « الترمذى » .

(٥) الخلف (بالخاء المعجمة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة) : رميك حصاة أو نواة تأخذها بين الإبهام

والسبابة وترى بها . والمراد الحصا الصغار .

والتفت كله، إلا النساء والطيب والصيد عند مالك وإسحاق في رواية أبي داود الخفاف عنه .
وقال عمر بن الخطاب وآبن عمر : يحل له كل شيء إلا النساء والطيب . ومن تطيب عند
مالك بعد الترمي وقبل الإفاضة لم ير عليه فدية لما جاء في ذلك . ومن صاد عنده بعد أن رمى
بحجرة العقبة وقبل أن يفيض كان عليه الجزاء . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور : يحل له
كل شيء إلا النساء ؛ وروى عن آبن عباس .

الرابعة — ويقطع الحاج التلبية بأول حصاة يرميها من حجرة العقبة ؛ وعلى هذا أكثر
أهل العلم بالمدينة وغيرها، وهو جائز مباح عند مالك . والمشهور عنه قطعها عند زوال الشمس
من يوم عرفة ، حل ما ذكر في موطنه عن علي ، وقال : هو الأمر عندنا .

قلت : والأصل في هذه الجملة من السنة ما رواه مسلم عن الفضل بن عباس ، وكان
ريدف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في عشية عرفة وُغداة جمع للناس حين دفعوا :
”عليكم بالسكينة“ وهو كاف ناقته حتى دخل محسراً (وهو من مئى) قال : ”عليكم بحصى
الحذف الذى يرمى به الجمرة“ ، وقال : لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى
بحجرة العقبة . في رواية : والنبي صلى الله عليه وسلم يشير بيده كما يحذف الإنسان . وفي البخارى
عن عبد الله أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى جعل البيت عن يساره ومئى عن يمينه، ورمى بسبع
وقال : هكذا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه وسلم . وروى الدارقطني عن
عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”إذا رميت وحلقم وذبحتم فقد حل لكم كل
شيء إلا النساء وحل لكم الثياب والطيب“ . وفي البخارى عن عائشة قالت : طيب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين ، حين أحرم، وحلقه حين أحل قبل أن يطوف ؛
وبسط يديها . وهذا هو التحلل الأصغر عند العلماء . والتحلل الأكبر : طواف الإفاضة، وهو
الذى يحل النساء وجميع محظورات الإحرام، وسيأتى ذكره في سورة «الحج» إن الله تعالى .

قوله تعالى : فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ
أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَنَا
فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴿٢٢٠﴾
فيه مسائل ثلاث :

الأولى - قوله تعالى : (فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ) قال مجاهد : المناسك الذبائح وحرارة
الدماء . وقيل : هي شعائر الحج ؛ لقوله عليه السلام : " خذوا عني مناسككم " . المعنى :
فإذا فعلتم مناسكاً من مناسك الحج فأذكروا الله وأشوا عليه بالآله عندكم . وأبو عمرو يَدْعُم
الكاف في الكاف ، وكذلك « ما سلككم » ، لأنها مشلان . و « قضيتم » هنا بمعنى أدتيم
وفرغتم ، قال الله تعالى : « فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ » أى أدتيم الجمعة . وقد يعبر بالقضاء عما
فعل من العبادات خارج وقتها المحدود لها .

الثانية - قوله تعالى : (فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ) كانت عادة العرب إذا قضت
حجها تقف عند الجمرة ، فتفاخر بالآباء ، وتذكر أيام أسلافها من بسالة وكرم ، وغير ذلك ؛ حتى
أن الواحد منهم ليقول : اللَّهُمَّ إِنْ أَيْ كَانَ عَظِيمَ الْقُبَّةِ ، عَظِيمَ الْجَفَّةِ ^(٢) ، كثير المال ؛ فأعطني
مثل ما أعطيته ؛ فلا يذكروا غير أبيه ؛ فترلت الآية ليلزموا أنفسهم ذكر الله أكثر من الترامهم
ذكر آبائهم أيام الجاهلية . هذا قول جمهور المفسرين . وقال ابن عباس وعطاء والضحاك
والربيع : معنى الآية وأذكروا الله كذكركم الأطفال آبائهم وأمهاتهم : أبه أمه ؛ أى فاستغيثوا به
وألجئوا إليه كما كنتم تفعلون في حال صغركم بآبائكم . وقالت طائفة : معنى الآية أذكروا الله
وعظموه وذُوبُوا عن حُرْمه ، وأدفعوا من أراد الشرك في دينه ومشاعره ؛ كما تذكرون آباءكم بالخير
إذا غَضَّ أحد منهم ، وتحبون جوانبهم وتذُبُون عنهم . وقال أبو الجوزاء لابن عباس : إن
الرجل اليوم لا يذكر أباه ، فما معنى الآية ؟ قال : ليس كذلك ، ولكن أن تغضب لله تعالى

إذا عَصِيَ أَشَدُّ مِنْ غَضَبِكَ لَوْلَا ذَلِكَ إِذَا شِئْنَا . والكاف من قوله « كَذَّكَرْكَ » في موضع نصب؛ أى ذَكَرًا كَذَّكَرْكَ . (أَوْ أَشَدُّ) قال الزجاج : « أو أَشَدُّ » في موضع خفض عطفاً على ذَكَرْكَ ، المعنى : أو كَأَشَدُّ ذَكَرًا ، ولم ينصرف لأنه « أَفْعَل » صفة ، ويجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى أو أَدْكَرُوهُ أَشَدُّ . و « ذَكَرًا » نصب على البيان .

قوله تعالى : (فَإِنَّ النَّاسَ مِنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا) « مِنْ » في موضع رفع بالابتداء ، وإن شئت بالصفة . « يقول ربنا آتينا في الدنيا » صلة « مِنْ » ، والمراد المشركون . قال أبو وائل والسدى وآبن زيد : كانت العرب في الجاهلية تدعوا في مصالح الدنيا فقط ، فكانوا يسألون الإبل والغنم والظفر بالعدو ، ولا يطلبون الآخرة ، إذ كانوا لا يعرفونها ولا يؤمنون بها ، فهُوَ عن ذلك الدعاء المخصوص بأمر الدنيا ، وجاء النهى في صيغة الخبر عنهم . ويجوز أن يتناول هذا الوعيد المؤمن أيضاً إذا قَصَرَ دَعَوَاتِهِ في الدنيا ، وعلى هذا فـ « حَالَهُ في الآخرة من خلاق » أى تَخْلَاقِ الذى يسأل الآخرة . والخلاق النصب . و « مِنْ » زائدة وقد تقدم .

قوله تعالى : وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٠١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ) أى من الناس ، وهم المسلمون يطلبون خير الدنيا والآخرة . واختلف في تأويل الحَسَنَتَيْنِ على أقوال عديدة ؛ فَرَوَى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن الحسنه في الدنيا المرأة الحسنة ، وفي الآخرة الحور العين . « وقنا عذاب النار » : المرأة السوء . قلت : وهذا فيه بُدٌّ ، ولا يصح عن علي ، لأن النار حقيقة في النار المحرقة ، وعبارة المرأة عن النار تجوز . وقال قتادة : حسنة الدنيا العافية في الصحة وكفاف المال . وقال الحسن : حسنة الدنيا العلم والعبادة . وقيل غير هذا . والذي عليه أكثر أهل العلم أن المراد بالحَسَنَتَيْنِ نِعَمَ الدنيا والآخرة . وهذا هو الصحيح ؛ فإن اللفظ يقتضى هذا كله ، فإن « حسنة »

نكرة في سياق الدعاء، فهو محتمل لكل حسنة من الحسنات على البذل. وحسنة الآخرة : الجنة بإجماع . وقيل : لم يرد حسنة واحدة، بل أراد: أعطنا في الدنيا عطية حسنة، غُذِفَ الأسم .

الثانية — قوله تعالى : (وَفَنَّا عَذَابَ النَّارِ) أصل « فَنَّا » أَوْفَنَّا ، حُذِفَت الواو كما حُذِفَت في بَقِي وَبَقِيَ ، لأنها بين ياء وكسرة ، مثل يَبْدُ ، هذا قول البصريين . وقال الكوفيون : حُذِفَت فَرَقًا بين اللازم والمتعدي . قال محمد بن يزيد : هذا خطأ ؛ لأن العرب تقول : وَرِمَ يَرِمُ ، فيحذفون الواو . والمراد بالآية الدعاء في ألا يكون المرء ممن يدخلها بمعاصيه وتخبره الشفاعة . ويحتمل أن يكون دعاء مؤكدا لطلب دخول الجنة ؛ لتكون الرغبة في معنى النجاة والفوز من الطرفين ؛ كما قال أحد الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم : أنا إنما أقول في دعائي : اللهم أدخلني الجنة وعافني من النار، ولا أدري ما دَنَدَنْتُكَ ولا دَنَدَنَةً معاذ . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” حَوْلًا تُدَنْدَنُ “ ترجمه أبو دؤاد في سُنَنِه وآبن ماجه أيضا .

الثالثة — هذه الآية من جوامع الدعاء التي عَمَّت الدنيا والآخرة . قيل لأنس : أدع الله لنا ؛ فقال : اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ . قالوا : زِدْنَا . قال : ما تريدون ! قد سألت الدنيا والآخرة ! . وفي الصحيحين عن أنس قال : كان أكثر دعوة يدعو بها النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ” اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ “ . قال : فكان أنس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها، فإذا أراد أن يدعو بدعاء دعا بها فيه . وفي حديث عمر أنه كان يطوف بالبيت وهو يقول : ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . ماله عَجَبِي غَيْرَهَا ؛ ذكره أبو عبيد . وقال ابن جرير : بلغني أنه كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف هذه الآية : ربنا آتانا

(١) الدندنة : أن يتكلم الرجل الكلام تسع فمته ولا يفهم ؛ وهو أرفع من الهينة قليلا .

(٢) في حاشية السندی على سنن آبن ماجه : « وفي بعض النسخ حولها بالثنية ؛ فلي الأتول معناه حول مقاتلك ،

أى كلامنا قريب من كلامك . وعلى الثاني معناه حول الجنة والنار ؛ أى كلامنا أيضا لطلب الجنة والنار »

(٣) المهجير والمهجيرى : الدأب والمادة والدهن .

في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنةً وقنا عذاب النار» . وقال ابن عباس : إن عند الركن ملكاً قائماً منذ خلق الله السموات والأرض يقول آمين ، فقولوا : « رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » . وسئل عطاء بن أبي رباح عن الركن اليماني وهو يطوف بالبيت ، فقال عطاء : حدثني أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وَكُلُّ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا مِنْ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ قَالُوا آمِينَ » الحديث . خرجه ابن ماجه في السنن ، وسيأتي بكامله مستنداً في « الحج » إن شاء الله .

قوله تعالى : **أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ** ﴿٣٢﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا)** هذا يرجع إلى الفريق الثاني ، فريق الإسلام ؛ أي لهم ثواب الحج أو ثواب الدعاء ، فإن دعاء المؤمن عبادة . وقيل : يرجع « أولئك » إلى الفريقين ؛ فللمؤمن ثواب عمله ودعائه ، وللكافر عقاب شركه وقصر نظره على الدنيا ؛ وهو مثل قوله تعالى : **« وَلِكُلِّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا »** .

الثانية — قوله تعالى : **(وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ)** مِنْ مَرَّعٍ يَسْرِعُ — مثل عَظُمَ يَعْظُمُ — مَرَّعًا وَسُرْعَةً فهو سريع . « الحساب » : مصدر كالحاسبة ؛ وقد يُسَمَّى المحسوب حساباً . والحساب العد ؛ يقال : حَسَبَ يَحْسُبُ حِسَاباً وَحِسَابَةً وَحُسْبَاناً وَحُسْبَانًا وَحَسَبًا ؛ أي عد . وأنشد ابن الأعرابي :

يَا بَجُلْ أَسْفَاكَ بِلَا حِسَابَةٍ * سُقِيَا مَلِيكَ حَسَنَ الرَّبَابَةِ^(٣)

* قَتَلْتَنِي بِالذَّلِّ وَالْخِلَابَةِ *

(١) راجع = ٧ ص ٨٧ (٢) هكذا أورده الجوهرى في الصحاح ، وهي رواية الأصول . وفي اللسان : « وصواب إنشاده : يَا بَجُلْ أَسْفَيْتَ أَيَّ أَسْفَيْتَ بِلَا حِسَابٍ وَلَا هَذَا » . (٣) في الأصول : « الرابسة » والتصويب عن الصحاح واللسان . والربابة (بالكسر) : القيام على الشيء بإصلاحه وتربيته . والخلافة (بالكسر) : أن تحلب المرأة قلب الرجل بالطف والقول وأعدبه .

وَالْحَسَبُ : مَا عُدَّ مِنْ مَفَاخرِ المرءِ . وَيُقَالُ : حَسَبُهُ دِينُهُ . وَيُقَالُ : مَالُهُ ؛ وَمِنَهُ الْحَدِيثُ : «الْحَسَبُ الْمَالُ وَالْكُرْمُ التَّقْوَى» رَوَاهُ ثُمَرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، وَهُوَ فِي الشَّهَابِ أَيْضًا . وَالرَّجُلُ حَسِيبٌ ، وَقَدْ حَسَبَ حَسَابَةً (بِالضَّم) ؛ مِثْلُ خُطْبِ خُطَابَةٍ . وَالْمَعْنَى فِي الْآيَةِ : أَنَّ اللَّهَ سَبْعَانُهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَدٍّ وَلَا إِلَى عَقْدٍ وَلَا إِلَى إِعْمَالِ فِكْرٍ كَمَا يَفْعَلُهُ الْحَسَابُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : «وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ» ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اللَّهُمَّ مِثْرَلِ الْكِتَابِ سَرِيعُ الْحِسَابِ» الْحَدِيثُ . فَأَلَّفَهُ جَلَّ وَعَزَّ عَالَمٌ بِمَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِمْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَذَكُّرٍ وَتَأَمُّلٍ ، إِذْ قَدْ عَلِمَ مَا لِلْحَاسِبِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ الثَّابِتَةُ فِي الْحِسَابِ عِلْمُ حَقِيقَتِهِ . وَقِيلَ : سَرِيعُ الْمَجَازَةِ لِلْعِبَادِ بِأَعْمَالِهِمْ . وَقِيلَ : الْمَعْنَى لَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ ، فَيَحَاسِبُهُمْ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ كَمَا قَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : «مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بِعَثْمِكُمْ إِلَّا كَتَفْسٍ وَاحِدَةٍ» . قَالَ الْحَسَنُ : حَسَابُهُ أَسْرَعُ مِنْ لَمَحِ الْبَصَرِ ؛ وَفِي الْخَبَرِ «إِنَّ اللَّهَ يَحَاسِبُ فِي قَدَرِ حَلَبِ شَاةٍ» . وَقِيلَ : هُوَ أَنَّهُ إِذَا حَاسَبَ وَاحِدًا فَقَدْ حَاسَبَ بِجَمِيعِ الْخَلْقِ . وَقِيلَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ يَحَاسِبُ اللَّهُ الْعِبَادَ فِي يَوْمٍ ؟ قَالَ : كَمَا يَرْزُقُهُمْ فِي يَوْمٍ ! . وَمَعْنَى الْحِسَابِ : تَعْرِيفُ اللَّهِ عِبَادَهُ بِمَقَادِيرِ الْجَزَاءِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ ، وَتَذَكُّيرُهُ إِيَّاهُمْ بِمَا قَدْ نَسَوْهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : «يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ» . وَقِيلَ : مَعْنَى الْآيَةِ سَرِيعُ يَجِيءُ يَوْمَ الْحِسَابِ ؛ فَالْمَقْصِدُ بِالْآيَةِ الْإِنْتِظَارُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ .

قُلْتُ : وَالْكَلِّ مُحْتَمَلٌ ، فَيَأْخُذُ الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ فِي تَخْفِيفِ الْحِسَابِ عَنْهُ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ ؛ وَإِنَّمَا يَخْفَى الْحِسَابُ فِي الْآخِرَةِ عَلَى مَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا .

الثالثة — قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْهُمُ كَسَبًا» هُوَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ مَالًا يَحْجِجُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ ، فَيَكُونُ لَهُ ثَوَابٌ . وَرَوَى عَنْهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَاتَ أَبِي وَلَمْ يَحْجِجْ ؛ أَفَاجِبُ عَنْهُ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَوْ كَانَ عَلَى أَيْدِيكَ دِينَ قَفْصِيَّتِهِ أَمَا كَانَ ذَلِكَ يَمْزِي» . قَالَ نَعَمْ . قَالَ : «فَدَيْنَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» . قَالَ : فَهَلْ لِي مِنْ أَجْرٍ ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : «أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْهُمُ كَسَبًا» بِمَعْنَى مَنْ جَحَّ

عن مَيْتٍ كَانَ الْأَجْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيْتِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خُوَيْرِزٍ مَتَدَادٌ فِي أَحْكَامِهِ :
 قَوْلُ أَبِي عَبَّاسٍ نَحْوُ قَوْلِ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّ الْمُحْجَّجَ عَنْهُ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ
 الثَّقَةِ ، وَالْحُجَّةُ لِلْحَاجِّ ؛ فَكَأَنَّهُ يَكُونُ لَهُ ثَوَابُ بَدَنِهِ وَأَعْمَالِهِ ، وَلِلْمُحْجَّجِ عَنْهُ ثَوَابُ مَالِهِ وَإِتْفَاقِهِ ،
 وَلِهَذَا قُلْنَا : لَا يَخْتَلِفُ فِي هَذَا حَكْمٌ مِنْ جِمْعٍ عَنْ نَفْسِهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يَحْجِجْ ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ
 الَّتِي تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ لَا يَخْتَلِفُ حَكْمُ الْمُسْتَنْتَابِ فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدَّى عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لَمْ يُؤَدِّ ،
 أَعْتَابَارًا بِأَعْمَالِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا . أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ زَكَاةٌ أَوْ كِفَارَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ يَحُوزُ أَنْ
 يُؤَدِّيَ عَنْ غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ عَنْ نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يَرَاعَ مَصَالِحَهُ فِي الدُّنْيَا يَصِحُّ أَنْ يَنْوِبَ
 عَنْ غَيْرِهِ فِي مِثْلِهَا فَتَمَّ لَغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ تَمَّ لِنَفْسِهِ ؛ وَيَزُوجُ غَيْرَهُ وَإِنْ لَمْ يَزُوجْ نَفْسَهُ مَا



تَمَّ الْجُزْءُ الثَّانِي مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ

يَتْلُوهُ ابْنُ شَاءَ اللَّهِ تَعَالَى الْجُزْءَ الثَّلَاثَ ،

وَأَوَّلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ... ﴾ الْآيَةُ .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب